



مركز الدراسات الاستراتيجية
بالجامعة الاردنية



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بمؤسسة الأهرام



النظام العربي في بيئة دولية متغيرة

أعمال

المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني

القاهرة: ٨-١٠ يناير ١٩٨٩

أهدأت ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

مركز الدراسات الاستراتيجية
بالجامعة الأردنية

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية · بالأهرام

النظام العربي في بيئة دولية متغيرة

أعمال

المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني

القاهرة: ٨ - ١٠ يناير ١٩٨٩

المحتويات

٥	- تقديم : السيد يسين
١	- الكلمات الافتتاحية
٣	- كلمة الأستاذ ابراهيم نافع
٥	- كلمة د . بطرس بطرس غالي
٨	- كلمة د . عبد السلام المجالي
١٣	- كلمة د . محمد عدنان البيهيت
١٥	- كلمة الأستاذ السيد يسين
	□ الورقة الأولى (١) هيكل العمل العربي المشترك تجاوز
١٩	أزمة النظام العربي - د . محمد السيد سعيد
	□ الورقة الأولى (ب) التحديات الخارجية للنظام العربي
٧٧	- د . موسى بريزات
١٣٩	- تعقيب د . علي محافظة
١٣٤	- تعقيب د . احمد يوسف احمد
١٣٩	- مناقشات الورقتين الأولى (١) والأولى (ب)
	□ محاضرة : الأبعاد العسكرية للعمل العربي المشترك
١٤٥	في التسمينيات -لواء ا. ح . احمد فخر
	□ الورقة الثانية (١) التركيب السكاني بمنطقة الخليج
١٦١	والامن القومي العربي - د . جهاد عودة
	□ الورقة الثانية (ب) البعد الديمغرافي في الصراع العربي الاسرائيلي
١٩٣	- د . فوزي سهاونة ، د . فوزي غرايبة ، د . فيصل عودة الرفوع
٢١٧	- تعقيب د . عدنان يدران
٢٢٥	- مناقشات الورقتين الثانية (١) والثانية (ب)
	□ محاضرة : الصناعة الالكترونية في الأردن ... الواقع والتطلعات
٢٢٩	- جواد عفاني
	□ الورقة الثالثة (١) . التحري العسكري الاسرائيلي في المستقبل
	معادلة الكيف والكم - د . عبد المنعم سعيد ، لواء ا ح متقاعد
٢٤١	طلعت احمد مسلم
	□ الورقة الثالثة (ب) . المواجهة العربية الاسرائيلية بإعداد
٢٧٩	- الفريق اول الركن مهندس عبد الهادي المجالي
٣٦١	- تعقيب اللواء خالد المجالي
٣٦٤	- تعقيب اللواء ا. ح متقاعد حسن البدرى
٣٧٧	- مناقشات الورقتين الثالثة (١) و الثالثة (ب)
	□ موجز محاضرة : الهيئة العربية للتصنيع - الوضع الراهن
٣٨١	والافاق المستقبلية للفريق ابراهيم العربي
٣٩٣	□ ملاحق . برنامج المؤتمر والاعضاء المشاركون

تقديم

على مدار ثلاثة أيام من ٨ إلى ١٠ يناير ١٩٨٩ شهدت « القاهرة » حدثاً بارزاً على صعيد الفكر الاستراتيجي العربي وهو انعقاد المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني بالاشتراك بين كل من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام بالقاهرة ، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية . وجاء انعقاد هذا المؤتمر استمراراً للجهود المشتركة بين المركزين منذ انعقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول بالعاصمة الأردنية في سبتمبر ١٩٨٧ .

ولقد تبدى اهتمام مصر رسمياً في عقده تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك . وشارك في المؤتمر العديد من القيادات السياسية والعسكرية المصرية إلى جانب نخبة علمية هامة . وفي المقابل لم يقتصر الوفد الأردني على خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة عمان وإنما ضم ممثلين بارزين من الحكومة الأردنية والقوات المسلحة الأردنية . كما ضم المؤتمر مندوبين من كل من المغرب والجزائر والصومال والعراق واليمن ، ومثل الجزائر الدكتور بوعلام بن حمودة مسئول المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة هناك ، كما حضر المؤتمر الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد للجامعة العربية .

في هذا الإطار ناقش المؤتمر ست أوراق هامة تتعلق بأساليب العمل العربي المشترك ، والتحديات التي تواجهه من مختلف الجوانب السياسية والعسكرية وذلك تحت عناوين : « هياكل العمل العربي المشترك : تجاوز أزمة النظام العربي » ، « التحديات الخارجية للنظام العربي » ، « التركيب السكاني بمنطقة الخليج والأمن القومي العربي » ، « البعد الديمغرافي في الصراع العربي - الإسرائيلي » ، « التحدي العسكري الإسرائيلي في المستقبل : معادلة الكيف والكم » ، « المواجهة العربية الاسرائيلية » . كما أقيمت ثلاث محاضرات عن : « الأبعاد العسكرية للعمل العربي المشترك في التسعينيات » ، « تصنيع الالكترونيات في الأردن » ، و « هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية » . وحول كل من هذه الأوراق والمحاضرات دارت مناقشات هامة اشترك فيها عدد كبير من الحاضرين .

وتقديراً من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لأهمية هذا المؤتمر ، وأهمية ما قدم فيه من أوراق ومحاضرات ، وما جرى فيه من مناقشات واستمراراً للتقليد الذي جرى بالنسبة للمؤتمر الأول تقرر إصدار هذا الكتاب متضمناً أعمال المؤتمر الثاني بما في ذلك عرض موجز للنقاط الأساسية التي جاءت في المناقشات .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

قام بتحرير مناقشات المؤتمر لجنة من خبراء المركز :

- د. اسامة الغزالي حرب
- وحيد عبد المجيد
- هالة مصطفى
- جمال عبد الجواد

الكلمات الافتتاحية

١ - كلمة الاستاذ / إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الاهرام

ايها الاخوات والاخوة ..
اعضاء المؤتمر
السادة الضيوف ..

من دواعي سروري أن نرحب اليوم في مؤسسة « الاهرام » بضيوفنا وضيوف مصر
الأجلاء .. هذا الجمع من الشخصيات العربية البارزة التي تساهم بأفكارها وممارساتها في
دعم العمل العربي المشترك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية
والاجتماعية والثقافية وغيرها .

وقبل كل شيء يهمنى أن أؤكد أنه عندما يحتضن « الاهرام » المؤتمر الاستراتيجي
العربي الثاني اليوم ، فهو يفعل ذلك استمراراً لدوره العربي الاصيل وإيماناً بالرسالة التي
يصبو إليها هذا المؤتمر ، وهي الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة . ولا شك أن
هذه الرسالة تقتضى تجميع مختلف الجهود العربية المخلصة وتكاتفها ، وهي العملية التي
بدأت بالفعل عبر التعاون المثمر بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،
ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، وذلك كنواة لتعاون أوسع نطاقاً بين
مراكز البحوث الاستراتيجية العربية الأخرى وأهمها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية
الشاملة بالجزائر ومركز الدراسات الاستراتيجية بالمغرب الذي انشئ حديثاً . وفي إطار هذا
التعاون ، الذي يعتبر الأول من نوعه في عالمنا العربي ، أصبح بالإمكان أن يجتمع في مؤتمر
واحد باحثون متخصصون في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ودبلوماسيون
وباحثون من القوات المسلحة في عديد من الدول العربية .

وعندما انعقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول بعمان في سبتمبر ١٩٨٦ ، كان
انعقاده حدثاً بالغ الأهمية . وكان النجاح الذي حققه دافعاً لتأكيد ضرورة استمرار هذه
التجربة حتى تحقق هدفاً ظل الحديث عنه بمثابة أمنية بعيدة المنال لفترة طويلة ، وهو إنشاء
تجمع عربي للأمن القومي .

ولذلك كان من الضروري أن تحضن مصر العربية المؤتمر الاستراتيجي الثاني الذي
يبدأ أعماله اليوم في مؤسسة الاهرام تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، وذلك

بعد إعداد دؤوب قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لعدة شهور بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية . وإذا كان المؤتمر الأول في عمان قد بحث وناقش موضوع الوضع الراهن والتحديات المستقبلية للنظام العربي ، فإن الخطوة المنطقية التالية هي دراسة وضع النظام العربي في إطار البيئة الدولية المتغيرة التي نعيش تطوراتها المستمرة ، وهو الموضوع الذي يبحثه المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني الذي يبدأ اليوم .

والموضح من برنامج هذا المؤتمر ، والموجود بين أيديكم الآن أن أوراق العمل الأساسية التي أعدها مركز الأهرام والجامعة الأردنية تقدم أساساً صالحاً للدراسة المتعمقة لهذا الموضوع . فهذه الأوراق تغطي ثلاثة من أهم وأبرز جوانب الموضوع ، وهي :

- مستقبل العمل العربي المشترك ، سواء من حيث هيكله ومؤسساته أو التحديات الخارجية التي تواجه النظام العربي .
- البعد الديمجرافي للأمن القومي العربي .
- تحدى المستقبل بالنسبة للعرب ، وضرورة صياغة استراتيجية شاملة للأمن القومي العربي ، لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة .

وإلى جانب هذه الأوراق الأساسية وما سيدور حولها من مناقشات خلال جلسات المؤتمر ، يتضمن البرنامج ثلاث محاضرات بالغة الأهمية لأنها تتناول ثلاث قضايا حيوية : أولها الأبعاد العسكرية للعمل العربي المشترك في التسعينات ، وثانيها قضية تصنيع الإلكترونيات في العالم العربي ، وثالثها الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لهيئة التصنيع العربية .

وعلى هذا النحو فإننا نتوقع مناقشات وجارات ثرية يمكن أن تضيف الكثير ليس فقط في مجال المعرفة النظرية بالموضوع الذي يتناوله المؤتمر ، ولكن أيضاً على صعيد نشر وتدعيم أسس التفكير الاستراتيجي العربي وتكوين الكوادر العلمية العربية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل ، الأمر الذي يتيح من خلال الحوار العربي المتصل تهئية الظروف الضرورية لصياغة سياسات عربية مشتركة قابلة للتنفيذ .

والواقع أن انعقاد مؤتمر اليوم في ظل انفراج سياسي يشهده العالم العربي منذ أواخر ١٩٨٧ أمر يبعث على التفاؤل ويعزز الأمل في المستقبل .

مرة أخرى أرحب بضيوفنا الاعزاء من الأشقاء العرب وبجميع المشاركين في المؤتمر ، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق ..

والسلام عليكم ورحمة الله ..

٢ - كلمة الدكتور بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية :

الاساتذة الاجلاء المشاركون في المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني ..
أصحاب السعادة الضيوف الاعزاء ..
سيداتي - سادتي ..

إنه لمن بواعث الأمل ، أن يتنادى أصحاب الفكر ، ورواد الأمة بين الحين والحين ،
لمناقشة قضايا المصير ، والبحث في أعماق الواقع ، واستخلاص دروس الماضي ، من أجل
التمكين للمستقبل ، وضمان موقع قوى للإنسان العربي ، وثرواته المعنوية والمادية ،
لمواصلة رسالة الحضارة العربية ، بتراثها المتعدد المنابع ، في عالم يتأهب لاقتحام القرن
الواحد والعشرين .

ولا شك أنه بغير تعبئة الفاعليات الفكرية والسياسية في الوطن ، لا يمكن إحداث ذلك
التفاعل العربي الصحي والخالق ، الذي يجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل ، في العقل
والوجدان ، وعلى المستويين الوطني والقومي على السواء .

وإذا كان ثمة تناقض يقوم اليوم ، بين حياة العرب الواقعية ، وبين العروبة بالمعنى
القومي الحضاري ، حيث يكمن جوهر المأزق العربي الراهن ، فإن هناك حقائق موضوعية ،
جنباً إلى جنب مع أسباب ذاتية ، تتفاعل معاً في صنع هذا المأزق ، الذي يعيشه عالمنا العربي
في المرحلة الحالية ، والتي تفرض علينا جميعاً ضرورة البحث عن مخرج ، نلتمس الطريق
إليه ، ونجهد للعبور منه .

وأود الإشارة أن تحليلي سوف ينصب على الأسباب الخارجية فقط تاركاً لغيرنا من
الزملاء دراسة الأسباب الداخلية والذاتية .

واسمحوا لي بأن أعرض عليكم عدداً من الملاحظات ، وصولاً إلى بعض التصورات ،
التي أضعها أمام حضراتكم لمزيد من البحث المثمر والبناء .

• يمكن القول بحق أن التفسير الذي يجري الآن في العالم ، هو أخطر تغيير نعيشه منذ
نهاية الحرب العالمية الثانية . ولعل أهم ما يميزه أنه ذلك التفسير الذي يبلغ - لأول مرة -
هذا المدى وهذه الخطورة ، دون نشوب حرب عالمية ، بل ربما كانت الرغبة في تجنب
نشوب هذه الحرب ، هو الدافع الرئيسي في حدوثه .

• إن ثورة العلوم والتكنولوجيا العصرية وصلت إلى درجة أصبح معها بوسع الجنس

البشرى تدمير الكوكب الذى يعيش عليه ، وتدمير المجتمعات الصناعية المتقدمة ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية التى تملك علوم وتكنولوجيا العصر وتتعامل معها . وأخطار هذه التكنولوجيا لا تتمثل فقط فى الطاقة التدميرية لما تنتجه من سلاح ، بل أيضاً فى الآثار الجانبية للكثير مما تنتجه لأغراض التعمير والبناء فى ظروف السلم ، وهو ما يتمثل فى التلوث ، وتدمير البيئة وغيرها من القضايا الخطيرة .

● أسبقية قضية المحافظة على الكوكب ، على الصراعات الاجتماعية والعقائدية ، وتراجع الأيديولوجيات أمام قضايا جديدة . وبمعنى آخر أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بانقسامه إلى عالمين ، سواء كان هذا التقسيم إلى شرق وغرب ، أو شمال وجنوب ، أو قمة المجتمع الدولى مقابل قاعدة المجتمع الدولى أو بكلمات أخرى مركز المجتمع الدولى مقابل أطراف المجتمع الدولى .

● إن ثمة تفاعل بين المناقشة والمواجهة الجاريتين بين النظامين العالميين من جانب ، وبين الاتجاه المتزايد إلى الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعاً من الجانب الآخر . وهذا التفاعل يشكل الجدلية الحقيقية للتطور المعاصر . وبمعنى آخر فإنه وعلى الرغم من طابع التناقض العميق للعالم المعاصر ، والاختلافات الجذرية للدول المكونة له ، فإنه مترابط ، ويتسم بصفة الاعتماد المتبادل ، ويشكل وحدة متكاملة .



ولكن يثور التساؤل العميق حول أبرز سمات المسرح الدولى فى اللحظة الراهنة ، والتى تتمثل فى غلبة روح الانفراج على غيرها من السمات ، وهو تساؤل مشروع عما إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت إلى غير رجعة ، وأن العالم المعاصر قد انتقل بالفعل من ظاهرة المواجهة والتوتر إلى ظاهرة الوفاق والحوار . ويرتبط بهذا التساؤل ، تساؤل آخر عما عساه أن يكون تأثير هذا الوفاق الجديد على الاستراتيجية العربية ؟

هذه هى المشكلة التى أريد أن أعرض لها فى هذا المجال ، وأن أضعها على بساط البحث والمناقشة .

وإذا كان ذلك افتراضاً وارداً تؤيده بعض الشواهد ، وتؤكد عدد من المؤشرات ، التى يمكن رصدتها ، فإن الكثير من دواعى المنطق الموضوعى ، بل وإخذاً فى الاعتبار تجارب الماضى القريب ، تدفعنا إلى التفكير فى احتمالات افتراض مناقض ، يتعين علينا أن نأخذها فى الحسبان ، ومن ثم يقوم التساؤل كذلك حول الوضعية التى تتمثل فى انقطاع الهدنة وانتهاء الوفاق الحالى بين الدولتين الكبيرتين ، وعن شكل وكيفية المواجهة الجديدة بينهما ، وهل سيكون لها سمات الحرب الباردة التى عرفناها من قبل أو سمات جديدة ستفرزها الظروف الجديدة ؟

إن هذه وتلك هي مجرد افتراضات وتصورات ، وتقديمي لها ، إنما يستهدف مجرد تنشيط المناقشة وحفز الحوار ، أو ممارسة نوع من أنواع الرياضة الذهنية في هذا الخصوص .

ولنبداً بالفرضية المتفائلة ، التي تقول بوضع نهاية للحرب الباردة ، ودخول العملاقين في حالة من الوفاق تقود إلى تقسيم العالم بينهما إلى مناطق نفوذ ، وهنا يمكن أن نضع لهذه « الياطا » الجديدة عدداً من التصورات المختلفة وذلك بالنسبة للعالم العربي ، كما يلي :

التصور الأول :

العالم العربي كوحدة واحدة يقع في منطقة نفوذ الدولة الكبرى الأولى .

التصور الثاني :

العالم العربي كوحدة واحدة يقع في منطقة نفوذ الدولة الكبرى الثانية .

التصور الثالث :

العالم العربي يتم تقسيمه بين الدولتين الكبيرتين ، بمعنى أن بعض الدول العربية تقع في منطقة نفوذ الدولة الكبرى الأولى ، بينما تقع بعض الدول العربية الأخرى في منطقة نفوذ الدولة الكبرى الثانية .

التصور الرابع :

الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين على إخراج العالم العربي من دائرتي نفوذهما ، أو بمعنى آخر أن يؤدي الانفراج الدولي الجديد إلى تقوية النظام الإقليمي العربي ، الذي يوفر له استقلالية وحرية في التعامل الدولي لم تتوفر له من قبل .

وأود أن أعرض احتمالات ثلاثة لهذا التصور الأخير وذلك كما يلي :

الاحتمال الأول :

إن العالم العربي لا ينجح في الاستفادة من هذه الوضعية ويظل أسيراً لسياسة المحاور الداخلية وتوازن القوى المحلية .

الاحتمال الثاني :

ويتمثل في أن العالم العربي ينجح في إقامة وحدة قومية قوية وكيان إقليمياً فاعلاً .

الاحتمال الثالث :

إن العالم العربي ، وبسبب أن العملاقين قد اتفقا على إبقائه بعيداً عن دوائر نفوذهما ، يتعرض لظهور قوى سياسية جديدة تحاول الهيمنة عليه (مثل المجموعة الاندماجية الأوروبية بعد عام ١٩٩٢ ، أو جنوب أفريقيا كخطر وارد) .

أما الفرضية المتشككة ، فهي التي تتمثل في انقطاع هذه الهدنة العابرة ، وانتهاء الانفراج القائم ، ويمكن أن يتوفر لذلك أسباب مختلفة ، منها فشل روح الوفاق في كسب تأييد داخلي في أي من الدولتين الكبيرتين ، أو بسبب ظهور مسببات مواجهة جديدة لا يمكن تجنبها . ويمكن أن تتصور لهذه الفرضية كذلك عدداً من التصورات على ذات المنوال ، وذلك كما يلي :

التصور الأول :

غلبة وسيادة اجواء الحرب الباردة من جديد ، وبظواهر هي ذاتها ظواهر الحرب الباردة التقليدية ، وفي ظل هذه الحرب الباردة ، تدخل الدول العربية في نطاق المعسكرين المتواجهين ، وتتخذ المنازعات العربية شكل منازعات الحرب الباردة ، وتكون مسرحاً لها بسبب تدخلات الدولتين الكبيرتين وتقديم مساعدتهما للدول المتنازعة .

التصور الثاني :

أن تتخذ الحرب الباردة الجديدة ، أشكالاً وأساليب غير تقليدية ، لم تعدها من قبل ، وأن يكون لها أبعاد جديدة ، وتدخل ضمن مجالات نشاط غير مسبوق ، وهنا يصعب التكهّن بنوعية الآثار والتداعيات التي تصيب الاستراتيجية العربية من جراء هذه الحرب الباردة الجديدة .

وقد يقال لي بحق ، أنه في جميع تلك التصورات ، جعلت العالم العربي بلا إرادة ، وجعلت القوى الكبرى الأجنبية عن المنطقة ، هي التي تفرض إرادتها . ولعله انتقاد صحيح ، اعترف به ، وإن كان تفسيره عندي ، أن مجمل اهتمامي كان ينصب على العوامل الخارجية ، وأن افتراضاتي جميعاً تقوم على دراسة علاقات القوى الكبرى بالمنطقة ، ومدى تأثيرها على الاستراتيجية العربية ، ذلك أننا عندما نتكلم عن الاستراتيجية العربية ، فعادة ما ننسى مدى تأثير تلك العوامل الخارجية .

وإذ أضع أمام حضراتكم هذه الافتراضات والتصورات ، فإن ذلك ليس سوى وسيلة لحفز التفكير وإثارة المناقشة ، حتى يكون مؤتمرنا جسراً تمتد عليه حواراتنا ، التي نطرحها بشجاعة وموضوعية وصبر ، مسلحين بكل تجاربنا وأخطائنا ونظرياتنا ، من أجل بلورة مواجهة جماعية ، ممكنة واقعية ، لمسئولياتنا أمام الأجيال القادمة من شعوبنا .

والسلام عليكم ورحمة الله ..

٣ - كلمة الدكتور/ عبد السلام المجالي - رئيس الجامعة الأردنية :

بسم الله الرحمن الرحيم ..
أيها العلماء الإجلاء .. أيها المؤتمرين الأفاضل .. أيها الحفل الكريم .. كما كن
اللقاء بالأمس القريب بعمان لقاء عطاء وخير .. ها نحن نلتقي اليوم على ثرى
القاهرة ..

ها أنتم اليوم تستكملون حديثكم السابق في عمان حول النظام العربى بلقاء القاهرة
تحت عنوان « النظام العربى في بيئة دولية متغيرة » .. وكأنكم على موعد مع هذه المرحلة
المصيرية الحاسمة من تاريخ أمتنا بما تواجهه من أخطار وما تتعرض له من أحداث
ومستجدات في ظل عصر يتسم بالحركة المذهلة وسرعة التغير .. وليس أدل على ذلك من تغير
التوجه العالمى بين ليلة وضحاها من موقف التعميق لبؤر التوتر والنزاع الدولى إلى موقف
العمل على حل هذه النزاعات وتهديتها ..

يواجه النظام العربى متاعب وتحديات ذات أبعاد ثلاثة :

الأول : المتاعب والتحديات التى تواجه كل عضو من أعضائه منفرداً ..

والثانى : الإشكالية المستقرة التى تحكم علاقة هذا النظام ببعضه ..

والثالث : المتاعب والتحديات التى تواجهه على نطاق تعامله كوحدة واحدة مع البيئة
الخارجية .. فعلى مستوى التحديات التى تواجه كل عضو تبرز قضية إعادة الحيوية للأطر
الدستورية واحترامها ، وبناء المؤسسات والمحافظة على استقلاليتها والحد من سلطة الدولة
على المجتمع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون . كما تبرز قضية بناء علاقة سوية بين
المواطن والمسئول تكفل الحقوق الأساسية للقوى الاجتماعية بهدف تجميع إمكانياتها
وإصلاح طاقاتها واستثمارها في توجيه الأمة نحو الأفضل . وعلى مستوى علاقة النظام
ببعضه ، تبرز الحاجة الملحة لاستيعاب دروس الفترة الماضية وعبرها بعد أن ثبت عجز الدول
العربية منفردة عن مواجهة مشكلاتها المختلفة بمفردها ، وبعد أن ثبت كذلك أن صيغة
توازن القوى التى اتسم بها النظام العربى في المرحلة السابقة ليست هى الصيغة الأمثل ،
فقد كرسست هذه الصيغة التوقع الإقليمى والتمحور وهيأت المناخ المناسب لهبوب رياح
النزعات الإقليمية بين أعضاء النظام العربى فباتت الدول العربية تصرف جهوداً كبيرة في
التصدى لمثل هذه النزاعات بدل توجيه الجهد في خدمة قضايا الوطن العربى الكبير ، في وقت
يحتاج فيه النظام العربى إلى تكامل القوى وليس إلى توازنها وذلك ضمن صيغة قانونية

ومؤسسية لا يكون فيها طرف قوى واخر ضعيف ، او طرف مركزي واخر هامشي ، او طرف رئيسي واخر ثانوي . ويقودنى ذلك إلى القول بأن العمل المستقل على صعيد كل دولة في الوضع الراهن للنظام العربى أمر شرعى ومقبول ولكنه غير كاف لتحقيق امانى الإنسان العربى وطموحاته ، ولابد من الارتقاء به على صعيدى النظرية والممارسة إلى المستوى والشكل المطلوبين ليكون قادراً على منافسة القوى الأخرى في البيئة الخارجية . اما على مستوى الدائرة الأوسع وهو علاقة النظام العربى بالبيئة الخارجية ، فإن التحديات تبرز بشكل مضاعف ، ففي هذه البيئة تحدث تغيرات جذرية أبرزها ترسيخ حالة الاعتماد المتبادل مع استمرار التنافس إلى جانب التحولات التى تتم الآن في شكل العلاقات الدولية من ثنائية الاستقطاب إلى تعددية الاستقطاب ، مع إعادة ترتيب محاور التفاعل الدولى وتشكل الكتل ، إضافة إلى تميز علاقات الدولتين العظميين بشكل خاص ، والسياسة الدولية بشكل عام ، بحالة الانفراج التى يشهدها العالم مؤخراً . كما تبرز قضية التجارة الدولية وموضوع القدرة على المنافسة في مضمار التكنولوجيا والتقدم العلمى ميدانا هاما من ميادين التنافس بين الدول وأبرز ما يميز هذا الوضع هو أن أسس اللعبة الدولية التى يتأثر بها النظام العربى يضعها لاعبون خارجيون دون أن يفسحوا مجالاً للاعبى النظام العربى لاحتلال أى دور فيها سوى دور المتلقى والمتأثر . ومع ذلك فلا بد من التنويه بأن البيئة الخارجية تقدم للنظام العربى فرصاً للتطور والاستفادة ، يتمثل أبرزها في أن النظام الدولى يمر في حالة انفتاح كونى يسهل للنظام العربى أن يرتب بيته الداخلى وإن يكون طرفاً أو تجميعاً فعالاً في المعادلة الدولية إذا ما شاء ذلك ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تمكن أعضاء النظام العربى منفردين من تحقيق أية مكاسب ذات قيمة أو لعب أية أدوار مؤثرة . وقد أدى تراجع حدة الحرب الدائرة بين العملاقين إلى التخفيف من حدة التنافس بينهما على المنطقة العربية ، ولابد أن ينعكس ذلك إيجابياً على النظام العربى ، بحيث تخف أو تتلاشى حالة الاستقطاب العربى ، مما يساعد على تجنب الانخراط في سياسة المحاور الدولية ، خصوصاً وأن العالم العربى ما يزال يمتلك من الإمكانيات والموارد ما يؤهله لأن يلعب دوراً فعالاً وإن يكون مركزاً لاهتمام الدول الأخرى . وإذا كانت الفرص الدولية التى يمكن أن تخدم النظام العربى تنهياً في الوقت الحاضر بكثرة ، فإن حجم الفرص وإمكانية الاستفادة منها ليس أمراً ثابتاً ، بل هو أمر مرتبط بشكل ديناميكى فردى بقوة الطرف العربى وحيويته ، كما أن حجم التحديات الدولية يتناسب عكسياً مع قوة النظام العربى وتماسكه . وعليه فإننى أستطيع القول بأن قدرة النظام العربى على التطور والإنجاز ومواجهة التحديات هى نتاج لتكوينه الذاتى ، أى أن القدرة على البقاء وتجاوز ذلك إلى التطور والنماء والازدهار هى في الأساس قدرة ذاتية لكنها ليست محصلة من التأثيرات الخارجية .

أيتها الأخوات .. أيتها الأخوة ..

وفي هذا الانفراج الدولى ، وفي ظل الفرص المتاحة أمام النظام العربى للاستفادة من هذا الانفراج في السياسة الدولية ، تبرز بشكل أوضح قضية الصراع العربى الإسرائيلى

والذى يشكل فى مرحلته الراهنة وحتى فى مراحله القادمة أكبر تحد للنظام العربى وأمنه فى واقعه ومستقبله . ويبقى لزماً عليكم معشر العلماء تحليل طبيعة هذا الصراع للوقوف على عناصر القوة وعناصر الضعف لدى طرفى النزاع فى كل من حالتى السلم والحرب ، وذلك بهدف إعادة صياغة المعادلة للاستفادة من عناصر القوة العربية وتلاقي مواطن الضعف العربى ، أو تحييد أثرها لأقل حدود ممكنة لتفويت الفرصة على العدو من استغلالها ، وللمحاولة اختراق مواطن قوة العدو التى اعتاد الا يجابه فيها ، وذلك على أمل أن تتبدل موازين القوى لمصلحة الطرف العربى . وأى تصويب للموقف العربى يعنى الانقراض من مجمل عناصر القوة والقدرة التى يعتمد عليها العدو ، الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على نتائج المواجهة بنقل حجم التفوق والآثار المترتبة عليه بمقدار حجم أوجه الضعف التى أمكن التغلب عليها وأوجه القوة التى أحسن استثمارها .

إن مهمة التصدى للمستقبل وطموحاته لم تعد مهمة الحكومات فقط ، بل هى مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والمفكرين من خلال مراكز البحوث التى يمثل دورها فى توسيع قاعدة مشاركة العلماء والباحثين ، وإيجاد درجة من التجانس بينهم من أجل وضع نتائج فكرهم وخلاصة أبحاثهم بين أيدي متخذى القرار . فالتحديات الكبيرة التى تواجه الأمة العربية تستوجب من أصحاب القرار والمفكرين معاودة النظر فى تقييم تجربة المؤسسات العربية والعمل العربى المشترك وعلى رأسها مؤسسة جامعة الدول العربية التى جاءت صيغة توفيقية بين دول مستقلة لتلبى الحد الأدنى من التنسيق والتعاون فى عقد الأربعينيات ، ونحن مطالبون ببحث الآليات الكفيلة بتنشيط العمل من خلال هذه المؤسسة لتلبى الحد الأعلى من العمل العربى المشترك ، خاصة وأن تجربة الجامعة القائمة على أساس الإجماع الكامل والحضور الكلى تحد كثيراً من قدرتها على إرضاء طموحات الشعوب العربية وتلبية احتياجاتها وفى تصورنا تنظيم يقوم على أساس مجموعات عمل عربية تتشكل كل مجموعة منها من إقليم عربى بحيث يدرس المسئولون فى هذا الإقليم قضايا ضمن منظور الانتماء العربى الكبير ، مع مراعاة الخصوصية المحلية فى كل مجموعة عربية ، بحيث يكون لمجموعات العمل هذا مجلس تنفيذى مؤلف من ممثل عن كل مجموعة عربية ويضاف لهم الأمين العام لجامعة الدول العربية ويكون لهذا المجلس من الصلاحيات ما يخوله السير فى التنفيذ للحفاظ على عنصر الزمن دون تعثر . وفى تصورنا فإن مجموعات العمل هذه يمكن أن تكون على النحو التالى ، متمايزة أو متداخلة : مجموعة المغرب العربى الكبير ومجموعة وادى النيل ومجموعة المشرق العربى ومجموعة مجلس الخليج ومجموعة الجنوب العربى أو القرن الأفريقى . ويكون لمجلس هذه المجموعات القدرة على التنسيق المباشر مع مؤتمرات القمة العربية التى نأمل أن تتحول إلى عمل مؤسسى ثابت من أجل النظر فى قضايا الأمة وسرعة البت فيها ، لأن عنصر الزمن يزحف بسرعة لا تسمح بالتباطؤ ..

وفقكم الله وسدد خطاكم ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

٤ - كلمة الدكتور/ محمد عدنان البخيت - مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة الأستاذ / إبراهيم نافع ..
أيها السيدات والسادة ..

نظراً لأهمية القضايا التي نوقشت في اواخر عام ١٩٨٧ بعمان من خلال المؤتمر المشترك ما بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، تحت عنوان « النظام العربي : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية » ، ورغبة منا جميعاً في الحفاظ على استمرارية المشاركة بجبىء مؤتمرينا الاستراتيجي الثاني هذا والذي يلتزم في القاهرة امتداداً مكملاً للمؤتمر الأول الذي كان حدثاً كبيراً بحد ذاته . وسيقدم كل فريق ثلاث أوراق بحثية تدور جميعها حول موضوع النظام العربي في بيئة دولية متغيرة . وإن هذه الأوراق المقدمة مع ملحوظات المعبين ومداخلاتكم وأرائكم ستكون موضع العناية عند إعدادها للنشر والتوزيع من أجل إتاحة الفرصة للمعنيين ، في الوطن العربي للإفادة منها والاطلاع عليها .

إن تجربة المشاركة ما بين مركزينا وبالرغم من عمرها القصير ونتيجة للتخطيط المحكم قد نضجت مما يحفزنا للتحرك معا للبحث عن شركاء لنا من بين مراكز البحوث الاستراتيجية والدفاعية والسياسية في الوطن العربي من أجل توسيع دائرة المشاركة وتعميق الفكر الاستراتيجي وبناء قاعدة علمية متماسكة ومتجانسة . ولعله من حسن الحظ الإشارة هنا إلى أن كلا من مركزينا له شخصيته الاعتبارية ويقوم على رعايته نخبة من رجال العلم والفكر واهل الصحافة والأعمال واصحاب القرار بصفتهم الشخصية وبذا يكون لكل منهما الحرية وعدم التبعية . إن قيام مثل هذه المؤسسات في اقطار الوطن العربي لامر ضرورى خاصة وإن المؤسسات الرسمية أصبحت بحاجة ملحة لآراء المختصين والباحثين على كل المستويات في معركة الصراع الحضارى التي نعيشها هذه الايام والمفروضة علينا في المستقبل أيضاً . وإن مثل هذه التحديات تستوجب من مركزينا مع شركاء المستقبل في الاشقاء العرب إعداد خطة عمل مفصلة مع برامج تنفيذية على مستوى إجراء البحوث وعقد الندوات العلمية المتخصصة

وتبادل الباحثين ، ورسم قواعد النشر والتوزيع المشترك ، تكون مقدمة للمؤتمر أو المؤتمرات القادمة ، التي يتم من خلالها عملية المراجعة والتقييم ورسم خطى المستقبل .

السيد الرئيس ..

أيها الزملاء ..

لقد اكتسب الأردن من خلال دوره الفعال والمتميز في الحركة العربية المعاصرة منذ مطلع هذا القرن - مصداقية خاصة على امتداد الساحتين العربية والدولية وليس أدل على ذلك مما جاء في التقرير الاستراتيجي الثالث الصادر عن هذا المركز الكريم وتحت عنوان « هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧ من ٢١٦ وما بعدها » .

إن انتماعنا الحق لامتنا العربية واهتماماتنا بقضاياها حملاً وفدناً إليكم اليوم لدراسة واقع نظامنا العربي في بيئة دولية متغيرة ، وخاصة في هذه المرحلة الزمنية الحاسمة بعد انفجار الانتفاضة المباركة وبخول العالم في تباشير مرحلة الاقتراع الدولي . وفي تقديرى الشخصى أننا مقبلون على مرحلة خطيرة سننقذ خلالها كثير من التسويات تحت مظلة الانفراج الدولي ومن هنا فإن المراكز البحثية والاستراتيجية مدعوة اليوم أكثر من أى يوم مضى للمساهمة في تبصير الأمة بمصيرها وما لقاؤنا اليوم إلا جزء من هذه المهمة .

السيد الرئيس :

أرجو أن تأذنوا لى أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الجليل السيد يسين وأن أقدم التحية الخاصة إلى كل زملائه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على ما بذلوه من جهد في سبيل الإعداد المحكم لهذا المؤتمر ولسخائهم ذهنى والفكرى في سبيل قضايا الأمة حيث أتيت لي الفرصة أكثر من مرة للالتقاء بهم في مؤتمرات دولية فكانوا خير العلماء الأفذاذ في عرض قضايا الأمة والدفاع عنها .

أكرر الشكر وأسأله تعالى جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً ، ونعم أجر العاملين ، ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

٥ - كلمة الأستاذ السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الأستاذ إبراهيم نافع ..

رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير ..
الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ..
الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر ..
السادة الضيوف ..

أرحب بكم في رحاب المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى ، الذى ينعقد في فترة تاريخية حاسمة على الصعيد الدولى والإقليمى على السواء . فنحن نشهد الآن عملية تحول بالغة العمق في النظام الدولى ، تتعلق في المقام الأول بوفاق جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، بلغ أفاقا غير مسبوقه من خلال المبادرات الجسورة لنزع السلاح ، والتأكيد على ضرورة حل الصراعات بالوسائل السلمية . غير أن خط التطور الذى تتشكل ملامحه وقسماته في الوقت الراهن ، يمكن أن يضيع عن أبصارنا ، لو لم نلتفت للأبعاد السياسية الاقتصادية والثقافية . ولعل أهم هذه الأبعاد ، تهاوى الانساق السياسية المفلقة ، التى كانت تقوم على أساس هيمنة الحزب الواحد الذى يحتكر الحقيقة السياسية ، وتحولها إلى انساق مفتوحة ، تنهض على أساس التعددية السياسية ، وما يصاحبها من تعددية فكرية . لقد سقط العقل السياسى الوحيد البعد ، وأصبحنا نشهد مولد عقل سياسى متعدد الأبعاد . وفي تقديرنا أن هذه العملية سيعتسع مداها في مختلف أنحاء العالم . ومن ناحية أخرى تشهد نظرية التنمية الاقتصادية ، سواء في وجهها الغربى ، أو في صيغتها الشرقية تحولات كبرى ، نتيجة للنقد الذى وجه للأولى في عدم قدرتها على مواجهة الأزمة ، أو للثانية في تجاهلها للبعد الإنسانى للتنمية . أما على صعيد الثقافة فنحن نشهد تصاعد حركات الأحياء الدينى داخل الأديان السماوية الثلاثة ، وخارجها حيث تنشأ مذاهب وطرق دينية في البلاد الغربية الرأسمالية المتقدمة ، مستقاة أساسا من ديانات شرقية . ولا ننسى في هذا المجال ثورة القوميات وتصاعد المطالب السياسية للأقليات ، في مجال التركيز على الهوية الثقافية .

نحن باختصار لا نبالغ إذا قلنا أننا أمام تحولات كبرى على النطاق الدولى ، تيشع بصياغة حضارة إنسانية جديدة ، لا يصبح للتكنولوجيا فيها القدر المألوف كما يزعم بعض

المفكرين ، ولكن سيكون المكان الارفع في رجاها للإنسان ، من خلال التركيز على القيم الأساسية الكبرى : قيم الحرية والعدالة والمساواة ، واحترام حقوق الإنسان ..

أيها الاخوات والاخوة ..

أين نحن من هذه التحولات الكبرى ؟ يخطيء من يظن أننا نستطيع أن نتخندق داخل حدودنا محتملين بترائنا ، الذي فيه الإجابة على كل سؤال . فحضارة الغد ستكون حضارة إنسانية شاملة ، تغزو الحدود ، من خلال ثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات . ويصبح التحدي أمامنا كيف نرقى إلى مستوى العصر .

وإذا ألقينا ببصرنا إلى التغيرات التي تحدث في وطننا العربي ، نستشهد أمتنا العربية ، وهي تستنهض قواها ، وتمارس النضال في سبيل التحرر . ولعل الممارسة النضالية الباززة التي تتمثل في الانتفاضة التي أشعلها الشعب الفلسطيني العربي ، هي الدليل القاطع على إصرار أمتنا على الكفاح في سبيل تحقيق الاستقلال . والانتفاضة في الواقع امتداد لنضال عربي طويل ، خاصة الشعب العربي في مختلف الاقطار منذ عشرات السنين ضد كل محاولات الاستعمار والهيمنة الأجنبية . غير أن ممارسة النضال ، لا ينفي قدرتنا على استخدام لغة العصر ، متمثلة في الحوار من أجل تحقيق السلام العادل . غير أن الحوار حين يمارس ، فينبغي أن ينطلق من موقع القوة وليس من موقع الضعف . فالحوار الذي لا تسنده قوة ، والذي لا يدعمه الكفاح ، محكوم عليه سلفاً بالفشل والإخفاق .

وهكذا أيها الإخوة ، لا ينبغي أن يشغلنا خطاب التسوية السلمية السائد ، عن ضرورة بحث ضروب التهديد الموجهة للأمن القومي العربي ، ورسم الاستراتيجيات العربية لمواجهةها .

وهذا الإدراك ، هو الذي دفع بنا أولاً إلى إصدار التقرير الاستراتيجي العربي سنوياً منذ عام ١٩٨٦ ، لكي نطّل منه بناء على البحث العلمي المتعمق ، على التغيرات في النظام الدولي ، والتطورات في النظام الإقليمي العربي ، وفي النظام المصري .

لقد أصدرنا التقرير الاستراتيجي بعد أن نشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية منذ إنشائه أكثر من مائة وأربعين كتاباً ، غطت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

غير أن إصدار التقرير كان هو الخطوة الأولى لتنفيذ مشروع متكامل ، يتمثل في السعي المخطط لإنشاء جماعة عربية للأمن القومي تتكون من الباحثين في الاستراتيجية ، والدبلوماسيين ، وضباط القوات المسلحة العربية لقد أخذنا المبادرة ، على أمل أن تتسع قاعدة المشاركة العربية مع الأيام . إنطلاقاً من الهوية العربية الأصلية للمركز . ولم يظل انتظارنا ، فما أن اقترحنا على مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية فكرة عقد

مؤتمر استراتيجي عربي سنوياً ، حتى لاقت الفكرة ترحيباً أكثر مما كنا نتصور . وانعقد المؤتمر الأول في عمان ، ونوقشت فيه مجموعة من البحوث الأساسية ، تدور حول النظام الإقليمي العربي : الوضع الراهن والتطورات المستقبلية .

كانت هذه هي البداية ، وما نحن نجتمع اليوم في المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني لنناقش مجموعة هامة من الأبحاث أعدها خبراء المركزين ، عن هياكل العمل العربي المشترك سعيًا وراء ترشيدها وزيادة فاعليتها ، وعن التحديات الخارجية للنظام العربي وكيفية مواجهتها ، بالإضافة إلى محاضرتين : الأولى عن تصنيع الإلكترونيات في العالم العربي ، والثانية عن هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية .

الأخوة والأخوات ..

نحن نتطلع من خلال مؤتمركم هذا ، إلى توسيع دائرة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي ، ولذلك ننظر بتقدير كبير إلى إشترك المعهد الوطني للدراسة الاستراتيجية الشاملة بالجزائر في المؤتمر ، وكذلك نحى إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية بكلية الحقوق بالمغرب .

ونحن نخطط للمؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث ، نأمل أن تشترك في الإعداد والتخطيط له ، مراكز البحوث الجزائرية والمغربية ، بالإضافة إلى مركزي القاهرة وعمان . وهكذا تتدعم سبل التعاون بين المراكز العربية العاملة في الميدان .

وإنني على يقين من أن موجة التعددية السياسية وما يصاحبها من تعددية فكرية ، والتي أخذ نظامها يتسع في الوطن العربي مؤخراً ، ستترك أثراً إيجابية على ممارسة الإبداع العلمي ، وستؤدي على المدى الطويل إلى صياغة الخطاب النقدي العربي بصورة أكثر جسارة مما حدث في الماضي ، وتطوير الخطاب الاستراتيجي ليصبح أكثر إقداماً في رسم البدائل المختلفة وتقديمها لصانع القرار من خلال ممارسة نقدية مسئولة لخطاب السلطة .

الأخوة والأخوات ..

كلمة شكر واجبة للرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية والذي تفضل ووضع المؤتمر تحت رعايته . إيماناً منه بأهمية الحوار العلمي العربي في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها أمتنا العربية .

وأجد واجباً عليّ وأنا أشكر الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير على دعمه المادي والمعنوي لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بلا حدود ، وأن أحیی الرجل الذي كان وراء إنشاء المركز عام ١٩٦٩ ، وأتاح له فرصة الانطلاق ، الصحفي والكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل .

أما الاستاذ الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الجامعة الأردنية فهو الذي تبنى المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، وهو الذي فتح أبواب الجامعة الأردنية للتعاون المثمر الخلاق بحس عربي وحدوي ، وأنا لا أستطيع في الواقع إيفاء حقه من الشكر الخالص .

وتبقى كلمة تقدير للأستاذ صالح الزغبى المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في عمان ، فقد كان هو الذي وضع اللبنة الأولى للتعاون العلمي بين المركزين . وقد واصل مسيرته الدكتور عدنان البخيت عميد البحث العلمي . بمبادراته الخلاقة .

أسمحوا لي في نهاية كلمتي أن أشكر أعضاء المؤتمر الذين لبوا الدعوة ، والضيوف الكرام الذين أقبلوا ليشتركوا معنا في الجلسة الافتتاحية . وأتمنى لمؤتمرنا التوفيق في مواجهة العلمية للتحديات التي تواجه امتنا العربية .

ونحن على يقين أننا سنستطيع - من خلال العمل الدؤوب ، والنضال المستمر أن نضع امتنا في المكانة التي تستحقها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

شكراً لحسن استماعكم ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الورقة الأولى (١)

هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز أزمة النظام العربى

د . محمد السيد سعيد

خبير ورئيس وحدة الدراسات العربية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة :

عند أعتاب عام ١٩٨٩ وصل النظام العربي إلى مفترق طرق هام . فمن ناحية لا شك أن الأزمة العميقة التي أمسكت بتلابيب هذا النظام طوال الفترة ٨١ - ١٩٨٧ قد انكسرت حدثتها . وهناك علامات عديدة لما أسمى بصحوة قومية . ومن هذه العلامات التمكن من عقد مؤتمرات طارئتين لل قمة العربية في عمان والجزائر في مدى يقل عن سبعة شهور . وأحرز الوطن العربي قدرا لا بأس به من النجاح بإيقاف الحرب العراقية - الإيرانية ، وإنيثاق وإستمرار الانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى لأكثر من عام ، وعودة مصر إلى شبكة الروابط الدبلوماسية والسياسية العربية - العربية والسيطرة على بعض الصراعات الضارية بين الدول العربية . وأخيرا فإن إعادة فرض المسألة الفلسطينية على جدول إهتمامات النظام الدولي بقوة بالغة قرب نهاية العام الماضي يعد نجاحا يحسب للنظام العربي في كليته .

هذه كلها علامات لصحوة النظام العربي ، ولكنها ليست إطارا لخطة منهجية ومؤسسية ترمي لتجاوز أزمة النظام العربي جذريا وتمكينه من الانطلاق إلى ميدان العمل الدعوب والمشارك لمواجهة التحديات الهامة التي تواجه الوطن قرب نهاية القرن العشرين . والواقع أن التغيرات العميقة التي تعتري بناء النظام الدولي في الوقت الحالي تطرح تحديات جديدة شديدة التأثير على مستقبل الوطن العربي أمنيا واقتصاديا وسياسيا . وفوق ذلك فإن التحديات التقليدية التي صاحبت انشاء النظام العربي وتطوره لا زالت قائمة بصورة ملحّة . ومن ناحية ثانية ، فإن الأزمة العميقة التي المت بالنظام العربي لا زالت قائمة في أعماق هذا النظام ، نتيجة لبقاء العضلات الرئيسية التي لم يتم حلها بحسم بالرغم من انحسار بعض مظاهرها .

ومن هنا ، فإن تثبيت الاتجاه الحالي والتمهيد لانطلاق النظام العربي يصبح رهنا إلى حد بعيد بحسم تلك العضلات الرئيسية التي واجهت تقليديا تطور النظام العربي ، وتجهيز هذا النظام بتصور طويل المدى له محتواه البرنامجي المحدد ، وهياكله التي تقوم على رعاية وتنفيذ هذا التصور .

إن تحقيق هذه المهمة يحتم بادئ ذي بدء أعمال الفكر في خبرة النظام العربي .. ربما منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مع التركيز على خبرته المرة أبان أزمتته الهائلة في عقد الثمانينيات . فمن زاوية معينة ، يمكننا أن نلمس أوجه شبه كثيرة بين الموقف الذي نجابهه الآن ، وذلك الذي تلى توقيع اتفاق كامب ديفيد في ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية في ١٩٧٩ . كانت المصالحة بين مصر واسرائيل امتحانا عسيراً للنظام العربي

الذى كاد سقفه أن يقع على من فيه . وأدراك العالم العربى بدوله وحكوماته ، ناهيك عن شعوبه ، الذى الهائل للآزمة التى أصبحت مطروحة أمامه . على أنه مهما كانت أبعاد المأساة العربية التى نجمت عن الخصومة بين مصر والنظام العربى ، ومهما كان تقديرنا المتفاوت للأخطاء المتبادلة ، فإنه مما يحسب للنظام العربى أنه قد طرح بسرعة تجاوز الأزمة بمزيد من التضامن . ولم يقتصر الأمر على إعادة انشاء مؤسسة الجامعة من جديد تقريبا ، وإنما شهد العام التالى مباشرة تبنيا وترحيبا واسع المدى بعدد من المواثيق الجديدة التى ترمى إلى أحداث تحويل كبرى للنظام العربى . ففى عام ١٩٨٠ كان أمام النظام العربى مشروع ميثاق جديد لجامعة الدول العربية ، وميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، إضافة لبرنامج العمل العربى المشترك لمواجهة العدو الصهيونى ، واستراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى . هذا إلى جانب عدد كبير من مشروعات التطوير المؤسسى ومواثيق العمل المشترك فى مجالات نوعية عديدة .

لم يكن ثمة إذن غياب للتفاؤل والتصميم على اجتياز محنة كأمب ديفيد برغم خسارة قلب النظام العربى بخروج مصر من النظام . ولم يكن ثمة غياب للتصورات والاطروحات البرنامجية فى مجالات عديدة للعمل المشترك . على أن روح الإصلاح هذه سرعان ما انهارت أثر تفجر الحرب العراقية - الإيرانية وبلغ النظام العربى إلى مرحلة جمود وتآزم عميقة وشاملة . ولأسباب عديدة لم تفضل الإدارات الفاعلة فى النظام العربى أن تصدق على انهيار الإصلاحات وسقوط النظام العربى فى خليج مظلم من القوضى . لقد انفجرت التناقضات فى مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس بالمغرب فى نوفمبر ١٩٨١ . على أن الدول العربية قد اعتبرت هذا المؤتمر مجرد دورة أولى . ولدى استئناف هذه الدورة فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ تقرر ترميم البناء المتداعى للنظام مع تركه شبه مهجور حتى اشعار آخر .

وإذا كانت علامات الصحة الحالية هى هذا الاشعار الآخر ، وإذا كان علينا أن ننتهز فرصة هذا الاشعار لإعادة الحياة للنظام العربى أو إعادة بنائه على أسس أكثر قوة ، فإن علينا أن نندرس خبرة انهيار موجه الإصلاح التى تعالت طوال عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ حتى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية . إذ لا ينبغي أن نسمع بأن تلقى أفكار الإصلاح التى بدأت تتردد حاليا من جديد نفس المصير . وفى نفس الوقت ، فإن هذه الخبرة الأخيرة يجب أن توضع فى سياق المعضلات الرئيسية التى حكمت تطور النظام العربى منذ نشأته .

إن السؤال الرئيس الذى يواجه أية حركة لإصلاح النظام العربى هو الكيفية التى يمكن أن نضع بها أطارا له جدوى حقيقية للعمل العربى المشترك على طريق التدعيم الذاتى واكسابه قدرا مقبولا من المنفعة ضد عوامل التآكل والاحتمالات الحقيقية للانهيار مع كل تمزق فى علاقات الاقطار العربية الكبرى .

لقد ارتاد العمل العربى المشترك مجالا فسيحا للغاية فى ميدانه الرئيسى : أى التنسيق السياسى عبر المؤسسة العربية الشاملة وهى جامعة الدول العربية ، وفى ميادين نوعية كثيرة

تشرف عليها منظمات اقليمية داخل وخارج اطار الجامعة . وتكفي نظرة واحدة للهيكل التنظيمية التي تطورت في ميراث نحو خمسة وأربعين عاما من العمل المشترك لكن نكتشف مدى اتساع مجال هذا العمل وتعقيد وقوة الارتباط الذي نشأ في ظله . ومع ذلك ، فإن هذا النطاق الهائل من أشكال التعاون والعمل العربي المشترك لم يكن كافيا لدرء أزمة النظام العربي ، كما أنه لم يوفر قوة دفع كافية بحد ذاتها لانجاز الحد الأدنى من الأهداف العربية التي كانت وراء نشأة وتوسع وتنوع ميادين العمل المشترك . وفوق إن هذا المجال الفسيح لم يشكل بعد تراكما كافيا لمنع تدهور النظام العربي ، فإن هذا التدهور كانت له انعكاساته السلبية القوية على مدى الانجازات ونوعية الاداء المتحققة داخل هذا المجال ، الامر الذي يحتاج بعد ذاته إلى تفسير مقنع وشامل .

ولا شك أن لكل من الميادين النوعية للعمل العربي المشترك ، وكل هيكل متميز يقوم على هذه الميادين له تعقيداته ومشكلاته الخاصة . على أن جميع هذه الميادين والهيكل لا تزال أيضا محكومة بعمق التردد في حسم المعضلة الرئيسية التي حكمت تطور النظام العربي . وهذه المعضلة هي تكييف العلاقة بين السيادة القطرية وحتميات الاداء الناجز للمؤسسة النظامية (القومية) المركزية ، إلا وهي جامعة الدول العربية ذاتها . إن ما يجعل هذه المعضلة المصدر الرئيسي للتوترات الهائلة التي يعاني منها العمل العربي المشترك في كافة ميادينه وهيكله هو التناقض المتأصل بين قومية التهديدات والتحديات والمهام المطروحة على الوطن العربي من ناحية ، وانفرادية كل قطر بسلطة رسم السياسة وتنفيذها على مستواه الخاص .

وقد كان هذا التناقض هو المصدر الاصيل لثلاث فجوات رئيسية في بنية النظام العربي . وهي فجوة التراضي ، وفجوة الالتزام ، وفجوة الفعالية .

والمقصود بفجوة التراضي هو وجود خلافات عميقة في التوجهات الاستراتيجية والاجرائية بين دول عربية رئيسية نحو عدد من القضايا الجوهرية ، الامر الذي يقود إلى شلل في المؤسسة الرئيسية للنظام العربي : أي الجامعة العربية التي أقيمت على أساس قاعدة الاجماع من حيث الاساس .

وتعرف فجوة الالتزام بأنها هذا المدى الكبير من عزوف الدول العربية الاعضاء في نظام الجامعة عن تنفيذ ما تعهدت به ووافقت عليه من قرارات ومؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والاتفاقيات والمواثيق التي عقدت في ظل أو تحت اشراف جامعة الدول العربية .

اما فجوة الفعالية فهي أكثر تعقيدا في تعريفها ، لأن جزءا هاما منها ينشأ عن فجوتي التراضي والالتزام . غير أن المقصود بالمصطلح في هذا المقام هو عجز النظام العربي ذاته عن مقابلة المهام والتحديات المطروحة عليه في اطار المستوى الراهن من التعهدات وحتى لو تم تنفيذها بسبب عدم كفاية القوة والجهود الجماعية المتضمنة في هذا المستوى لتحقيق أهداف النظام بنجاح والتغلب على التحديات والعوائق التي تواجهه ، وخاصة في ميدان الامن

القومى العربى .

ويمكننا أن نصف الأدبيات المتوافرة حول تشخيص أزمة النظام العربى تبعا للأولوية التى تعطى لأى من هذه الفجوات الثلاث ، والمخارج المقترحة بناء على هذه الأولوية . فعلى حين طرح المدخل الوظيفى حلا لتجاوز فجوة التراضى ، فإن المدخل الدستورى (الفدرالى) قد تطرح لتجاوز فجوة الالتزام . أما من حيث فجوة الفعالية فقد طرحت لتجسيدها أفكارا متعددة ، كان أبرزها بناء نظم إقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومشروع وحدة المغرب العربى الكبير .

ونستعرض فى هذه الورقة اتجاهات الفكر هذه حول تشخيص أزمة النظام العربى والمداخل المطروحة لمواجهة هذه الأزمة بقصد الاحاطة ببعض المفاتيح الهامة واللازمة لصيانة رؤية برنامجية لهذه المواجهة .

أولا : تشخيص أزمة النظام والعمل العربى المشترك

يكشف لنا تحليل الأدبيات العربية حول أزمة النظام العربى عن صراع مستتر أحيانا وظاهر أحيانا أخرى بين تيارين كبيرين . التيار الأول راديكالى ينفض يديه من النظام العربى الراهن على اعتبار أنه انتكاسة خطيرة بالحركة القومية وإن جوهره هو المحافظة على الوضع القائم للمجتمعات العربية كهيكل تابعة اقتصاديا وثقافيا للمراكز الإمبريالية ، وأن مبادئه وأسلوب تشغيله وقوانينه الحركة هى امتداد موضوعى للنظام الإمبريالى العالمى . وبالتالي ، فإن على القوميين والقوى التحررية والتقدمية العربية عليها لا فقط أن تنفض يديها من هذا النظام وإنما أن تناضل ضده بقصد تعبيره بصورة جذرية بما يتفق مع المثل القومية العليا . وحيث أنه لا يوجد شيء فى الواقع المادى يسمى النظام العربى فإن هذا النضال ينصب على التغيير الجذرى للنظم العربية الحاكمة صاحبة المسؤولية التاريخية عن الهزائم القومية والاهترام الاجتماعى والهشاشة والتبعية الاقتصادية والثقافية^(١) . ويفترض هذا الاتجاه أن النضال ضد هذه النظم يقود منطقيا وعمليا إلى نشوء نظام عربى بديل يقوم على مبادئ الوحدة والتحرر من الاستعمار والصهيونية والتنمية المستقلة والمعتمدة على الذات .

وفى المقابل هناك تيار ثان أصلاحي . وهذا التيار يقوم فى الجوهر على تقدير محدود لامكانيات التغيير الراديكالى فى المدى المباشر والوسيط . وعلى الجانب الآخر فهذا التيار يقدر أن المخاطر الداهية والتحديات الراهنة التى تنقض من كل حذب وصوب على الوطن العربى قد تقضى فى المدى المباشر الى مزيد من التدهور والانهيار إذا لم يتم الاستجابة لها من جانب

كل القوى الحية في الأمة العربية وأن هذه الاستجابة لابد وأن تعكس أكبر قدر ممكن من الوحدة والتضامن وأن تسمح بمشاركة كافة القوى والإمكانات والمؤسسات القائمة في العملية التاريخية الضخمة للتصدى للمخاطر والمهام المطروحة بصورة فورية وعاجلة على الواقع العربي .

ويهمنا في هذه الدراسة الموجزة التركيز على هذا التيار الأخير . على أنه كما قدمنا لا يقدم هذا التيار تشخيصا واحدا لأزمة النظام العربي وكيفية تجاوزها . وفيما يلي عرض موجز لأهم الاتجاهات التي تبرز من رصد الأدبيات العربية والأجنبية حول أزمة النظام العربي ومناهج تطوير العمل العربي المشترك .

١ - فجوة التراضى والمنهج الوظيفي :

يكاد يكون هذا الاتجاه هو المهيمن على التحليلات الصحفية شبه الصحفية لأزمة النظام العربي ، منذ بدايته تقريبا .

ويمعز هذا الاتجاه أزمة النظام العربي إلى الخلافات المستديمة بين الاقطار العربية . فالنظام العربي يبدو - من وجهة النظر هذه - ممزقا بالاختلافات بين أقطاره بصورة شبه دائمة . وتتعلق معظم القضايا الخلافية خلال فترة الأزمة العميقة للنظام العربي ١٩٨٧ - ١٩٨٧ بمجال الأمن القومي والتهديدات الخارجية لهذا الأمن والتباين في التحالفات الدولية للنظم العربية^(٢) . وتركز غالبية التحليلات التي تنتمي لهذا الاتجاه على الخلافات الضارية بين الاقطار العربية حول الموقف الاستراتيجي والتكتيكي من التهديد الصهيوني وحل المسائل الفلسطينية ، وهول الحرب العراقية - الإيرانية .

إن جذور هذه الاختلافات المستديمة في النظام العربي تنسب إلى عوامل مختلفة . فبعض المدارس تركز على التناقضات الأيديولوجية بين النظم . وتذهب مدارس أخرى إلى أرجاع مصدر هذه الخلافات إلى تأثير الاستيعاب الكامل للنظم العربية - بعضها أو كلها - في النظام الإمبريالي العالمي ، أو تأثير الاستقطابات الدولية . ولا تبدو الخلافات العربية - وفقا لهذا التطور الأخير - مجرد تناقضات مستويرة أو عارضة ، لأن علاقات العمالة أو التبعية السياسية للمراكز الإمبريالية أو القوى الكبرى تتجذر في المعادلات الرئيسية الحاكمة لأمن هذه النظم العربية . وحيث أن هذه النظم تعطى أولوية حاسمة لأمنها الخاص بالمقارنة بالأمن العربي القومي ، فإنها تنجرف إلى تناقضات وصراعات مدمرة مع جاراتها العربيات على حساب الاهتمام الموحد بالأمن القومي الذي يواجه تهديدا داهما يقع أساسا على اكتاف الشعوب العربية التي تدفع الثمن في النهاية^(٣) . وهناك مدارس أخرى لا تنسب الاختلافات الضارية في أعماق النظام العربي إلى النظم العربية وسياساتها الرامية لتأمين استمرارها وإنما إلى المصالح المتضاربة للأقطار العربية ذاتها على المدى المباشر والقصير .

وتشخص تناقضات المصالح هذه عادة في ثنائيات من نوع الدول الغنية والدول الفقيرة ، دول المواجهة والدول البعيدة عن المواجهة (مع اسرائيل) . دول القلب ودول الهامش ، الدول النفطية وتلك غير النفطية ، الدول الراديكالية وتلك المحافظة ، والدول الحديثة وتلك التقليدية والدول التعددية وتلك الشمولية ... الخ .

ومهما كان من أمر مصادر وأسباب الاختلافات ، فإن النظام العربي قد اتسم دائما بتمزقاته بين المحاور والتكتلات السياسية والإقليمية ، وأحيانا بالتشرذم التام . ذلك أن النظم العربية تميل لتحويل الخلاف أو التناقض في مجال معين إلى خصومة شاملة في مختلف المجالات والميادين . وتصل هذه التمزقات والخصومات إلى قمتهما عندما تعتمد النظم في ممارستها للخصومة والتنافس - فيما بينها - إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لها للاضرار ببعضها البعض . وعادة ما يتم في سياق ذلك إلغاء أو وقف العمل بتعهدات سابقة جاهد النظام العربي طويلا لإقرارها وإنفاذها . ويؤدي ذلك دائما إلى البدء من جديد ، كما لو أن تراكما في مجالات عديدة للعمل العربي المشترك لم يتم .

ومن وجهة نظر هذا الاتجاه في تشخيص أزمة النظام العربي فإن الحل يمكن في الفصل بين القضايا الخلافية - وهي غالبا ذات طابع سياسي - والقضايا التي يتحقق فيها قدر معقول من التراضي - وتوافق المصالح - وهي غالبا ما تكون ذات طابع اقتصادي أو وظيفي . ويمكن للنظام العربي أن يتطور من خلال المنهج الوظيفي في التكامل . ذلك أن هذا المنهج لا يتيح فقط حماية الانجازات الإيجابية للعمل العربي المشترك من الآثار الضارة للخلافات السياسية ، وإنما يمكنه أيضا أن يعمق ويوسع نطاق المصالح المتبادلة التي تجعل من العسير على أي نظام سياسي أن يذهب في ممارسته للنضال ضد النظم العربية الأخرى إلى مدى بعيد يسبب تخريبا للتوافق في النظام .

أن منطوق هذه النظرية يشتمل إذن على عدد من الافتراضات ، كالآتي :

- ١ - أن السبب الرئيسي لازمة النظام العربي هو تعذر التوصل إلى توافق أو تراضي حول القضايا الهامة للتطور العربي .
- ٢ - إن هذه الاختلافات لا تقوم بالدرجة نفسها . إذ غالبا ما تكون الخلافات الحادة محصورة في مجال الأمن القومي وأمن النظم ، على حين أن من الممكن الوصول إلى درجة معقولة من التراضي حول قضايا العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والوظيفية .
- ٣ - أنه من الممكن فصل أو اصطلاح مسافة بين الخلافات السياسية ، والعمل المشترك في المجالات الوظيفية والاقتصادية .
- ٤ - أن النظام العربي يمكنه أن يتطور كنظام إقليمي على أساس أطراد تعمق وتوسع التعاون في المجالات الوظيفية والاقتصادية كمرحلة أولى ، وهي مرحلة تقود حتما في

المدى البعيد إلى خلق الشروط اللازمة للتوافق أو التراضي في قضايا العمل السياسى العربى المشترك ، وربما التكامل أو الاندماج السياسى^(٤) .

كان هذا الاتجاه قد نجح في نشر افكاره منذ منتصف السبعينات على الراى العام العربى ، والتسرب داخل مجالات العمل العربى المشترك . كما أن له شعبية كبيرة في الامانة العامة للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة . وقد اتاحت له فرص ثمينة تمثلت في روح الاصلاح التى آلت بالنظام العربى بعد أزمة تجميد عضوية مصر في الجامعة . وقد تمكن بالفعل من انتهاز هذه الفرصة وإنجاز ما يمكن تسميته بحركة المواثيق العربية الطموحة . وأهمها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، واستراتيجية العمل الاجتماعى في الوطن العربى . بل وبلور هذا الاتجاه حركة المواثيق الطموحة في خطط عمل محددة . بل وبدا أن هذا الاتجاه قد حقق نصرا مؤزرا وذلك عندما صدق مؤتمر القمة العربى العربى الحادى عشر ، المنعقد بعمان في الفترة ٢٥ - ٢٦ / ١١ / ١٩٨٠ على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ومشروع عقد التنمية للدول العربية الأقل نمواً . وكان المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في الرباط في أواخر عام ١٩٧٩ قد صادق على وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعى في الوطن العربى . وتبنت المجالس الوزارية العربية المختلفة مواثيق مشابهة .

وقد ادخلت حركة المواثيق الطموحة إلى النظام العربى لأول مرة تصورات شاملة وتخطيطية وبعيدة الأجل لتطوره في مجال التنمية الاقتصادية والمجالات المتنوعة للتنمية الاجتماعية . وقد أقيمت هذه التصورات على مفاهيم متقدمة تربط بين التحرر الاجتماعى والسياسى من ناحية والتنمية المستقلة والاعتماد الجماعى على الذات من ناحية أخرى . ولم تكن هذه المفاهيم قد صيغت في شكل مثل عليا مجردة . بل حرصت على أن يكون لها أسسها المادية والموضوعية من خلال التركيز على المصالح المادية والتوفيق بين المصالح القطرية والعدالة والمشاركة في أعباء وثمرات العمل المشترك . ويجدر بنا أن نعرض هنا للملامح الأساسية لهذه المواثيق الرئيسية :

(١) ميثاق العمل الاقتصادى القومى :

يضع هذا الميثاق المبادئ الأساسية للتعاون العربى في المجال الاقتصادى . ومن الطريف أن البلد الأول في هذا الميثاق يضع مبدأ تحييد العمل الاقتصادى . ووفقا لهذا المبدأ « تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى » ويؤكد الميثاق كذلك على التعامل التفضيلى المتبادل ، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية لعناصر الانتاج العربية ، والعمل من أجل التقليل السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية ، واعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة . كما يقر الميثاق ميكانيزمات الدعم المالى والاقتصادى والاتفاقيات الجماعية

وتحرير التبادل التجارى والتعاون مع الدول النامية والاسهام الفعال فى حركة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد واستمرار المجابهة الاقتصادية للتحدى الصهيونى عن طريق تدعيم المقاطعة ودعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية^(٩) .

(ب) استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك :

وتقوم وثيقة الاستراتيجية على عدد من الاهداف وتحديد الاولويات حتى عام ٢٠٠٠ والبرامج المختارة لدفع هذه الاهداف . وتشمل الوثيقة أيضا جزءا عن متطلبات تنفيذها وقسما خاصا عن المخاطر المستقبلية للتحدى الصهيونى . وفيما يتعلق بالاهداف اكدت الوثيقة على تحديد الانسان العربى والامن القومى بمفهومه الشامل والتصدى للوجود الصهيونى وتسريع التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادى المؤسس على نظام اقتصادى عربى جديد يقوم على التنمية الشاملة وتقليص الفجوات داخل الوطن العربى . وسجلت الوثيقة قائمة من عشرة اولويات متتالية ابرزها تحقيق الامن العسكرى ، وتنمية القوى البشرية واكتساب القدرة التكنولوجية وتأمين الغذاء وسياسة طاقة فعالة والتصنيع . اما البرامج فقد فصلت فى بيان الاعتبارات الرئيسية الحاكمة لانجاز الاهداف فى كل من الاولويات العشر المطروحة وتطوير السياسات وتحقيق التناسق بناء على دراسات علمية . اما فيما يتعلق بالآليات فقد ركزت على المطالبة بوضع اطار للخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى بواسطة الامانة العامة للمجلس الاقتصادى والمؤسسات العربية^(١٠) .

(ج) الخطة الخمسية الاولى :

وقد تقدمت فعلا امانة المجلس الاقتصادى بمشروع اطار الخطة الخمسية الاولى للعمل الاقتصادى العربى المشترك فى عام ١٩٨١ . وتضم هذه الخطة ١٧٥ مشروعا وبرنامجا مشتركا تعطى جميع أنحاء الوطن العربى وتتوزع على قطاعات الاولوية العشرة بتكاليف قدرت بنحو ٢١,٥ بليون دولار .

(د) مشروع عقد التنمية للدول العربية الأقل نموا :

ومن أجل تحقيق هدف تقليص الفجوة فى مستويات النمو بين الاقطار العربية وضع مشروع عقد لتنمية الاقطار الأقل نموا فى حدود استثمارات تصل إلى خمسة بلايين من الدولارات توزع على سنوات العقد . وصدق مؤتمر قمة عمان على هذا المشروع والتزمت المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وقطر والعراق بتخصيص المبلغ المقرر للاستثمارات .

(هـ) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى البلاد العربية :

وهى اتفاقية نموذجية يؤمل ان تحقق التناسق بين كافة ارتباطات الاستثمار من اصل عربى فى بلد عربى آخر . وتضمن هذه الاتفاقية حرية انتقال رؤوس الاموال وضمان عوائده وتحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية بحيث يعامل رأس المال مهما كان مصدره - فى الحد

الأدنى - معاملة رأس المال الوطني (القطري) ومنح ضمانات ضد المخاطر غير التجارية والنص على مبدأ التحكيم أمام محكمة للاستثمار العربي .

(و) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :

وتنص هذه الاتفاقية على اعفاء سلع معينة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وكذلك القيود غير الجمركية ، والحث على التفاوض من أجل التخفيض التدريجي والمتدرج للرسوم الجمركية للسلع العربية المستوردة وصولاً إلى الاعفاء التام لهذه الرسوم ، وإقرار مبدأ المعاملة التفضيلية فيما بين الدول العربية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية والتفاوض حول توحيد الرسوم الجمركية والضرائب على السلع المستوردة من غير البلاد العربية وإعطاء السلع العربية أولوية في المشتريات الحكومية واستخدام السياسات النقدية والمصرفية لتسهيل التبادل التجاري فيما بين البلاد العربية . وتعطي هذه الاتفاقية للمجلس الاقتصادي للجامعة العربية وظائف الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية ووضع الجداول السلعية وتحديد القواعد التي يتم بموجبها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، إلى جانب الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية^(٧) . وقد وقعت على هذه الاتفاقية عشرون دولة عربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في فبراير ١٩٨١ .

(ز) الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية :

مثلت هذه الوثيقة تنويراً لعمل دعوب قامت به الأمانة العامة للجامعة مع خبرائها منذ عام ١٩٦٨ عندما أصدر المؤتمر الأول لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب وثيقة « ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية » ثم أصدر المؤتمر السادس وثيقة « استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي » عام ١٩٧٩ . وسعت هذه الوثيقة الأخيرة لترجمة المبادئ العامة التي وضعتها وثيقة « الميثاق » ولكنها أضافت إليها أبعاداً جديدة شملت إدراك الدور المحدد للعمل الاجتماعي في الإطار القومي العام والتأكيد على مبدأ المشاركة لكافة المواطنين في وضع الخطط وتحمل مسؤوليات التنمية الاجتماعية وقطف ثمارها . وأكدت الوثيقة على محورية وضع تصور شامل لتجديد الحضارى للوطن العربي بحيث يصير النحل الاجتماعى متظفلاً ومسانداً لعملية التنمية الشاملة . وكذلك اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب برنامجاً لعشر سنوات لتنفيذ بعض ما صبت إليه وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي .

وجاءت استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة في ثلاث وثائق تشمل الإطار العام ، والميثاق ، ومشروع استراتيجية عام ١٩٨٢ . وفي وثيقة الإطار العام للاستراتيجية نجد توثيقاً شاملاً لمفهوم التنمية الشاملة والتنمية الاجتماعية ومراجعة خبراتها في الوطن العربي واستشراف التحديات الناشئة عن التطورات الدولية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها السياق الذى ينظم تحقيق أهداف الاستراتيجية . كما وضعت هذه الوثيقة الملامح الأساسية لمشروع للتنمية الاجتماعية العربية واشتملت الوثيقة أيضاً على

جزء خاص عن التنمية الاجتماعية للشعب الفلسطيني . أما وثيقة الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة فقد ركزت على المبادئ والتوجهات الرئيسية للتنمية الاجتماعية البديلة لما يحدث في الواقع الاجتماعي العربي . وأخيرا فإن وثيقة « الاستراتيجية » ذاتها قد تمت صياغتها بأسلوب مشابه لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . فتحدثت أولا عن أهداف الاستراتيجية وركزت في تحديد هذه الأهداف على اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وفق أسلوب متميز للحياة يرتبط بالعقيدة القيم الأصلية للأمة . وتلى ذلك قسم خاص بالأولويات وأهمها مجابهة التحدي الاستعماري وإنهاء الاحتلال الصهيوني والسيطرة الوطنية على مصادر الثروة والاستخراج الأمثل لها والتوزيع العادل لآعباء التنمية وعوائدها وتأمين دور الأسرة . ثم سعت الوثيقة لترجمة هذه الأولويات في قطاعات محددة من قطاعات التنمية الاجتماعية والمعايير والمفاهيم الحاكمة لإدارة هذه التنمية . على أن هذه الوثيقة كانت ترجمة أكثر تفصيلا من خلال وضع الخطة القومية الأولية للتنمية الاجتماعية^(٨) .

إن النجاح الذي صادفته حركة المواثيق الطموحة بتبني مؤتمر القمة الحادي عشر والمجالس الوزارية العربية المتخصصة لها قد أعطى انطباعا قويا بإمكانية نجاح المدخل الوظيفي للتكامل العربي . غير أن هذا النجاح كان جزئيا وسطحيا إلى حد ما ، وهو الأمر الذي سنشرحه في قسم لاحق من هذه الدراسة .

٢ - فجوة الالتزام والمدخل الدستوري :

كما قدما ، فإن ثمة اتجاه رئيسي - خاصة في الكتابات الأكاديمية العربية - يرى أن أزمة النظام العربي وقشله في أغراضه لا تفسر بفجوة التراضي . ذلك أن تنفيذ ما انمقد عليه الاتفاق فعلا ووقع عليه التراضي بين الدول العربية ومنظماتها الفرعية والمنسبة ، بما في ذلك مواثيقها الرئيسية كان كفيلا بأن يقطع بالنظام شوطا هائلا في اتجاه انجاز أهدافه في كافة المجالات ومعظم القضايا بصورة متزامنة تقريبا . ووفقا لهذه النظرية فإن الخلافات الملتن عنها كانت دائما هامة ولكنها لم تمنع التوافق والتراضي حول حدا أدنى من العمل المشترك . بل انها كانت دائما محصورة في نطاق ضيق من الموضوعات ، وفي عدد محدود من الدول . ولم تحل هذه الخلافات دون صدور قرارات إجماعية حول أكثرية القضايا ، بما فيها القضايا الخلافية . بل واتسعت الدبلوماسية العربية بقدر كلف من المرونة وبالإهتمام الدائم بالوساطة كنشاط مميز وتنقية الأجواء العربية . وقد مكنت هذه السمات للدبلوماسية العربية من التوصل إلى حلول وسط حتى فيما يتصل بأكثر الخلافات التهابا . وربما كان النموذج الأبرز لهذه العملية هو مبادرة فاس التي استغرق التفاوض حولها مؤتمرين كاملين للقمة العربية ، اعتبرا دورتين لمؤتمر واحد هو مؤتمر فاس للقمة الثانية عشرة . الدورة الأولى في

٢٥/١١/١٩٨١ والدورة المستأنفة في الفترة ٦ - ١٩٨٢/٨ . وقد نجح مؤتمر القمة في النهاية في وضع نص لمشروع السلام العربي لحل الصراع العربي - الاسرائيلي بعد خلافات حادة أدت إلى انفضاض الدورة الأولى دون اتفاق .

وإذا لم تكن المشكلة كاملة في عدم التراضي الملن ، فإنها تكمن في عدم تنفيذ الدول الأعضاء لما تم التراضي عليه من قرارات صدرت بموافقتها واتفاقيات وقعت عليها ، وصدقت أما على مبادئها أو على إجراءاتها التفصيلية . ويزيد الطين بلة أن مؤسسات النظام العربي - بما فيها مؤتمر القمة ومجلس الدول العربية - لا تمتلك وسائل مقننة أو أدوات عملية لضمان اتساق مواقف وسياسات الدول الأعضاء مع تعهداتها تبعاً للميثاق والمبادئ والأعراف المرعية في الجامعة والرقابة على تنفيذ القرارات والمواثيق التي تصدر عنها وبموافقة هذه الدول الأعضاء . بل أن هذه الدول قد تعلمت من الخبرة المتراكمة أن تنفيذها للقرارات التي صدرت بموافقتها العلنية هو أمر متروك لتقديرها الخاص . وأنها لا تتوقع أي نوع من التكلفة - حتى مجرد الإحراج - إذا لم تقدم على وضع ما وافقت عليه قولاً وعلناً موضع التطبيق الفعلي^(١) .

ويقترح هذا الاتجاه اللجوء إلى الحل الدستوري .. أي إعادة النظر في ميثاق الجامعة باعتباره دستور النظام العربي ، والتجديد الشامل للهيكل الدستوري للنظام ، بما في ذلك إضافة ضوابط العمل العربي المشترك . وتعبير آخر ، فإن منطق هذه النظرية يقودنا إلى ادراك ضرورة التحويل المؤسسي لتجاوز أزمة النظام العربي . والفرض الرئيسي لهذا التحويل المؤسسي هو تجسيد فجوة الالتزام عن طريق ضمان الزامية تنفيذ القرارات والمواثيق التي تصدر في إطار جامعة الدول العربية وتمكينها من الرقابة على تنفيذ هذه القرارات والمواثيق . ويعني ذلك ضرورة أن نخطو بالنظام العربي من الوضع الراهن الذي يركز على السيادة المطلقة للدول القطرية إلى نوع أو آخر من الكونفدرالية التي لا تنفي الاستقلالية القطرية فيما يعني لها من شئون ولكنها تمنح الجامعة سلطة حقيقية على تلك الدائرة من الوظائف والقضايا التي يعترف بطبيعتها الجماعية : أي حاجتها لتشريع وتنفيذ جماعي . ويمكن بالتالي إيجار منطق هذه النظرية في عدد من الاقتراحات يمكن صياغتها كالآتي :

١ - أن النظام العربي بحكم خصوصيته - الناشئة عن التحانس القومي - يرتب ضغطاً معنوية تجعل من الصعب اعلان الانشقاق أو الانحراف عن أغراضه وأهدافه وتوجهاته القومية وأعلاناته الكبرى وشعاراته الحاكمة . وخاصة التضامن العربي في المجالات والقضايا الحاصرية .

٢ - أن الطريق الأكثر أماناً وأقل تكلفة بالنسبة للدول الأعضاء ، التي لا تنفق عمالها مع مواقفها المدلنة أو القرارات التي وافقت وصدقت عليها هو عدم تنفيذ هذه القرارات فعلاً

وعادة ما يتخذ ذلك أشكالا متعددة منها عدم التصديق على اتفاقيات لم تعترض عليها وقت مناقشتها وإقرارها في المنظمة المعنية ، أجهاض القرارات من خلال تعليق تنفيذها على شكليات أو ابداء تحفظ على القرار ينسف امكانية وضعه موضع التنفيذ أو الاحتجاج بعدم تنفيذ دول أخرى لتعهداتها وفقا لنفس القرار أو الاتفاقية أو عدم انفاذ هذه القرارات والاتفاقيات باعلاء شأن قانون أو مؤسسات داخلية بصورة مستديمة عليها ، أو تطبيق هذا التنفيذ على شروط لم ترد أصلا في القرارات أو الاتفاقيات المعنية ، بل وقد لا تتعلق بالموضوعات التي تنظمها .

٢ - إن طبيعة القرارات والاتفاقيات المعقودة في نطاق نظام الجامعة العربية يقوم على المشروطة الجماعية ، بمعنى أن اقدام دولة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على خرق التزاماتها تبعا لهذه القرارات أو الاتفاقيات يقود تلقائيا إلى خرق الدول الأخرى لها . وهذا الافتراض هو ما يفسر لماذا يوقف تنفيذ القرارات الهامة والتعهدات المحورية في نظام الجامعة من قبل معظم الدول الأعضاء إذا لم تنفذ من قبل أقلية من الدول .

٤ - أن تنفيذ التعهدات الثابتة تبعا للميثاق والتعهدات الجارية للقرارات المتخذة في إطار الجامعة العربية كان كفيلا بمنع أزمة النظام العربي ، وهو لا يزال كافيا من حيث الأساس لتحقيق هذا التجاوز .

على أن هذا التنفيذ يستحيل بدون تغيير جذري للدساتير أى المواثيق الحاكمة لنظام الجامعة العربية وخاصة بصدد التصويت والانفاذ^(١٠) .

٥ - إن الادارة الضرورية لتنفيذ التعهدات التي تقطعها الدول العربية على نفسها تتحقق على نحو أفضل نسبيا في إطار مؤسسة القمة العربية بالمقارنة بالمستويات التنظيمية الأقل مثل مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية الأخرى والمجالس التنفيذية للمنظمات الفرعية والمنتمية .

وعلى عكس الاتجاه السابق ، فإن هذا الاتجاه يركز على أولوية مجال الأمن القومي العربي كمحل لمصادقية العمل العربي المشترك تشريعا وتنفيذا . فصحيح أن من الأسهل تحقيق التراضي العلني حول التعاون في المجالات الاقتصادية والوظيفية بالمقارنة بقضايا الأمن القومي وأمن النظم ، إلا أن هذه السهولة النسبية تختفى لدى التنفيذ الفعلي . فيواجه التعاون الاقتصادي والوظيفي نفس الصعوبة في التطبيق مثلما يواجه العمل العربي المشترك في مجال الأمن القومي والتعاون السياسي والعسكري . ذلك أن الصعوبات التي تعيق تطور العمل العربي المشترك هي في كل الأحوال نقص الادارة السياسية اللازمة لتطبيق مشروعات التعاون وأعمال مبدأ السيادة المطلقة للدول الأعضاء مما يعدم الاستقلالية النسبية للمنظمة المركزية الا وهي جامعة الدول والمنظمات والمؤسسات الأخرى للعمل

العربي المشترك ، ويهدم سلطتها الجماعية . ويتأثر هذا الاتجاه في واقع الأمر بالمقترح الفدرالي للتكامل القومي والاقليمي . والتكامل من وجهة نظر الفدراليين هو التحول التدريجي للولاء والنفوذ السلطات الاقليمية والاقطار والدول الى مركز تتجمع عنده المصالح المشتركة ، دون نفى الاستقلال الذاتي للاقاليم والاقطار وبطبيعة الحال ، فإن الدول المتجمعة في اطار مشروع للتكامل تتحول تدريجيا إلى ولايات تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وأحيانا بالولاية القانونية الكاملة في مجالات معينة .

ولا يعني ذلك التأثير إن الاتجاه الذي نتحدث عنه يطالب بتحويل الجامعة العربية فوراً إلى سلطة فدرالية . فهذا الاتجاه قد يرنو إلى النموذج الفدرالي للعمل العربي المشترك في المطاف الأخير . ولكنه يرى أن تحقيق هذا المثل الأعلى الوجدوى يتطلب التدرج إليه عبر مراحل معينة . على أن الحد الأدنى المطلوب هو التحول الحاسم الى نوع من الكونفدرالية الحقيقية . ووفقا لهذه المرحلة الأولى يصبح من المحتم أن تمنح الجامعة العربية سلطة حقيقية مستقلة نسبيا عن السيادة القومية للدول الاعضاء ، أو على الأقل أن تمنح المواثيق والقرارات والاتفاقيات صفة الالتزام وضمانات الانفاذ من خلال نظام الجامعة ذاته .

لهذا الاتجاه قدر كبير من الشعبية في دوائر الدبلوماسيين والخبراء والعرب الذين عملوا لفترة طويلة في مجالات العمل العربي المشترك . كما أن له قدرا كبيرا من الشعبية في أوساط المثقفين القوميين ، وخاصة غير المرتبطين أو الموظفين في حكومات عربية محددة . وقد كان هذا الاتجاه وراء ما يمكن تسميته حركة الاحياء الدستوري للجامعة العربية . وقد أسفرت جهوده عن عدد من الانجازات الهامة للغاية ومنها مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومشروعات الأنظمة الداخلية لمؤتمر القمة ومجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادي والاجتماعي (وهو هيئة مستحدثة في نظام الجامعة) ومجلس وزراء الخارجية ، ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك .

ويجدر بنا أن نعرض بإيجاز للتجديدات المؤسساتية التي تضمنتها هذه المشروعات .

(١) تعديل ميثاق الجامعة :

لم تتوقف محاولات تعديل ميثاق الجامعة منذ نشأتها . على أن معظم المشروعات السابقة للتعديل كانت أقرب إلى الترميم منها إلى البديل المتكامل ، كما أنها سقطت في سياق الخلافات الضارية بين دول عربية مختلفة . أما مشروع تعديل الميثاق الذي بدأ العمل فيه مع نقل المقر إلى تونس وكان مقررا أن يقدم لمؤتمر القمة العربي لاقتراره فقد جاء تجديدا شاملا أخذ في اعتباره ما استحدثت في نظام الجامعة من تعديلات عرفية أو فعلية على الميثاق إلى جانب المطالب القديمة والخبرة الحديثة بمجال التنظيم الدولي .

ويتكون مشروع تعديل الميثاق من تسعة فصول . وستكتفى هنا بعرض التجديدات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة . ففي فصل الأهداف والمبادئ ، نص المشروع صراحة

على هدف الوحدة ووسائل تحقيقها ، والتي كان أبرزها ضمان الأمن القومي العربي ، وتشجيع الخطوات الوجدية وأشكال التعاون الوثيق وعدم انتهاج أية سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة ومبادئها والالتزام باحترام قرارات الجامعة وتنفيذها ، والعمل على تحرير فلسطين وإية أرض عربية محتلة ومكافحة الاستعمار يشئى صوره . كما نص مشروع التعديل على جوهرية حقوق الإنسان العربي واستهداف تحقيق مجتمع عربى يقوم على « الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية » . وفى الفصل الثانى الخاص بالعضوية فوض الميثاق مؤتمر القمة بمعاينة الدول الأعضاء إذا أخلت بأهداف الميثاق أو مبادئه أو أحكامه . باتخاذ تدابير مناسبة بما فى ذلك تجميد العضوية . وفى الفصل الثالث حول مجالس الجامعة وأجهزتها نص الميثاق على اعتبار مؤتمر القمة أول المجالس الرئيسية للجامعة . كما استحدثت مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى إلى جانب مجلس وزراء الخارجية (مجلس الجامعة فى الميثاق الحالى يمكن أن يكون على مستوى المندوبين الدائمين) . ومؤتمر القمة هو أعلى سلطة فى الجامعة ويعقد دوريا مرة فى السنة فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ويعتبر انعقاده صحيحا بحضور ثلثى الأعضاء . كما يمكن أن يعقد دورات استثنائية . أما مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى فيعمل على رسم السياسة العامة للعمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويهتدى بمبادئ معينة أهمها تحديد العمل الاقتصادى والاجتماعى المشترك بأبعاده عن الخلافات السياسة الطارئة . وأما مجلس وزراء الخارجية فيكاد يكون له نفس الاختصاص العام الذى لمجلس الجامعة مع نزع اختصاصه فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية . كما إن الميثاق قد نص على المجالس الوزارية المتخصصة ومجلس المندوبين الدائمين الذى يعقد دوريا مرة كل شهر . وانتهج الميثاق خطأ قوامه تقوية الأمانة العامة من حيث الاختصاص والسلطة والاستقلالية عن الدول الأعضاء . وفى الفصل الرابع قوى الميثاق من سلطة الجامعة فى تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء وفوض مجلس وزراء الخارجية فى تقرير تشكيل قوات أمن عربية ووضعها تحت التصرف الأمر للأمين العام . وفى الفصل الخامس حول الدفاع العربى المشترك قرر الميثاق مبدأ الدفاع الجماعى وتشكيل قوات مسلحة تابعة للجامعة بقرار من مؤتمر القمة .

أما حول تنسيق العمل العربى المشترك فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فقد حرص الميثاق فى أكثر من بند على ضمان التنفيذ والرقابة عليه . رغم جعله لامركزيا فى مقابل مركزية التخطيط . على أن روح التجديد هذه التى تبدو فى هذا المشروع قد وقفت عند تحديد نظام التصويت فى الجامعة عندما وضعت المبدأ العام نفسه الذى يحكم الميثاق الحالى . فالقرار الذى يتخذ بإجماع آراء الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة فى التصويت يكون ملزما لها . والقرار الذى يتخذ بما دون الإجماع يكون غير ملزم للدولة المعارضة عليه . والواقع أن الاحتفاظ بقاعدة الإجماع فى نظام الجامعة لم يكن فقط فى نص المادة ٤٠ من الفصل السابع ، وإنما تأكد من خلال الأنظمة الداخلية للمجالس المختلفة فى نظام الجامعة

باعتباره أسلوباً مفضلاً . بحيث لا يعرض مشروع أى قرار على التصويت ما لم تستنفذ كل الوسائل لإيجاد توافق للآراء بشأنه . وهذا الاحتفاظ بقاعدة الإجماع يبعد بالنظام العربى ككل عن النموذج الفدرالى بعداً كبيراً ، ولا يقربه حتى من النموذج الكونفدرالى الواسع . بل أن قاعدة الإجماع هذه - كقاعدة عامة - تجعل كل البنود الأخرى الرامية إلى تقوية سلطة الجامعة الأصلية فى انجاز القرارات ، وفى الرقابة على التنفيذ قابلة للانتهاك^(١١) .

(ب) مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك :

ادراكاً من القادة العرب والأمانة العامة للجامعة وخبرائها بأن أحد أهم أسباب تلكؤ الدول الأعضاء فى الجامعة وعزوفهم من تنفيذ قراراتها هو ما يدب بينها من خلافات وأسلوب ممارسة الخلاف ، فقد تنوعت مساعيهم لفصل هذه الخلافات ومنع تأثيرها سلباً على مجرى وسياق العمل العربى المشترك . ومن هذه المساعى تشكيل لجان للمصالحة أو لتنقية الأجواء العربية ، وإقرار مجموعة من المبادئ التى تضبط الخلافات العربية وتحول دون تأثيرها الضار على العمل المشترك وتحظر أساليب معينة فى ممارسة هذه الخلافات . ويتمثل مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك أرقى محاولة فى هذا الصدد . ذلك أن هذا المشروع يضيف أحكاماً جديدة للميثاق ويوضح أحكاماً قائمة أو يصوغها بصورة أكثر احكاماً وحزماً .

ويحتوى مشروع البروتوكول على عشرين مادة . وفى حدود أغراض هذه الدراسة فإن أهم مواد البروتوكول هو ما جاء بالمادة الأولى من وضع مسئولية ، متابعة تنفيذ ما تلتزم به الدول الأعضاء . وفقاً لأحكام الميثاق فى يد مجلس الجامعة العربية . أما المواد ٤ - ٨ فتتصل بمبادئ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية أو إيواء وتدريب ومساعدة أية عناصر تستخدم ضد سيادة دولة عربية أو سلامة أراضيها ، وعدم استغلال اللاجئين السياسيين فى أعمال مضادة لدولهم الأم والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها والالتزام بتسوية كل المنازعات بين الدول الأعضاء فى إطار الجامعة . وهو ما يعطى للجامعة أولوية فى تسوية المنازعات بين الدول العربية على غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية . وتلزم المواد ٩ و ١٠ الدول العربية بالتشاور - ما أمكن - مع بقية الدول الأعضاء قبل الدخول فى نزاع مسلح مع دولة أو دول أجنبية وعدم السماح بإقامة قواعد أو تسهيلات عسكرية أجنبية من شأنها تهديد دول عربية أخرى أو دعم أية دولة أجنبية فى حالة نزاع مسلح مع دولة عربية عضو . وتختص المادة ١٢ بإقرار مبدأ دعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للعمل الفلسطينى واعتبار المنظمة صاحب الحق فى ممارسة مسئوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطينى مع عدم جواز انفراد أى طرف عربى بأى حل للقضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى بشكل عام .

وتهتم المواد ١٢ - ١٩ ببيان التزامات الدول العربية تجاه بعضها البعض وتجاه الجامعة . وقد أقرت مبادئ تحييد العلاقات الاقتصادية والتعاونية والاجتماعية وعدم

اللجوء لقطع العلاقات الدبلوماسية عند نشوء نزاع ثنائي والتزامها بعدم استخدام أجهزة الاعلام الحكومية والموجهة ضد دول عربية أخرى . أما بصدد التزامات الدول العربية الأعضاء تجاه الجامعة فقد تضمنت عدم جواز انتهاج أية سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة أو عقد اتفاق دولي يتنافى مع ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك والتعهد بتنفيذ قراراتها وموانئها وعدم التحلل بإرادتها المنفردة من تنفيذ أى قرارات التزمت بها .

وهكذا جاء مشروع البروتوكول أكثر قوة في التأكيد على الطابع الإلزامي لتنفيذ التعهدات العربية تبعاً لمجمل نظام الجامعة العربية وضمان الاتساق بين السلوك الفعلي الخارجي للدول العربية مع مواثيق وقرارات الجامعة . ومع ذلك فإن مشروع بروتوكول الأصل وتعديلاته لم يرد بها أى نص حول الكيفية التي يتحقق بها هذا الضمان^(١٧) .

٣ - فجوة الفعالية واتجاهات التحول في النظام :

المقصود بفجوة الفعالية هو انخفاض المستوى الراهن للالتزام بالعمل العربي المشترك ، وخاصة في مجال الأمن القومي عن المستوى المطلوب لانجاز المهام المطروحة على النظام العربي بفعالية . أى أن القوة والموارد والجهود التي تنطوي عليها المستويات الراهنة للعمل العربي المشترك تنقص كثيراً عن توفير شروط النجاح في تحقيق الأهداف القومية ، وخاصة مهمة ردع وهزيمة المشروع التوسعي الصهيوني ، وضمان حد أدنى من الأمن العربي عامة . فكل مهمة تحتاج إلى حد أدنى من الاستثمار السياسي الجماعي لتنفيذها ، وكل تحد أو تهديد يحتاج إلى حد أدنى من القوة لمقابلتها ودرعها بفعالية ، وكل استراتيجية أو تكتيك أو عمل إجرائي مقصود منه دفع خطر أو انجاز حلقة من حلقات التنمية أو التوحيد السياسي والاقتصادي يحتاج لحد أدنى من الإدارة السياسية والموارد والتعبئة الجماعية لتنفيذها .

ومن وجهة نظر هذا التحليل ، فإن الواقع العربي هو أسير لتناقض مزدوج . فالنظام العربي ينفرد - بالمقارنة بغيره من النظم الإقليمية - بأن التهديدات الداهية الواقعة عليه ، وخاصة التهديد العسكري الصهيوني - على قدر كبير من الجسامة والتصميم والامكانيات . ومصادر هذه التهديدات لا تقبل أقل من الإذعان الكامل من قبل الشعوب والدول العربية والهزيمة الكاملة لأهداف النظام العربي . ولا تستلحق أية دولة عربية منفردة في الظروف الراهنة التصدي لهذه التهديدات ومقاومتها جدياً . بل أن مقابلة هذه التهديدات بفعالية تقتضى حداً أدنى كبيراً للغاية من التصميم والموارد والامكانيات وخاصة في المجال العسكري ، لمقابلتها وهزيمتها . ويحتاج ذلك إلى امكانيات وموارد الوطن العربي كله ، وأهم من ذلك إلى التصميم الجماعي على التعبئة الشاملة والقيام بكل ما تستلزمه هذه المهمة من تضحيات ومن تكيف داخلي وخارجي إيجابى . وقد برهن النظام العربي على أنه راغب عن

الاذعان الكامل ، ولكنه في نفس الوقت يفتر افتقارا عميقا للقدره على توفير الشروط الجماعية الضرورية لردع مصادر التهديد وهزيمة أغراضها التوسعية . ولا يوجد شعور بأن العرب أمام موقف « حياة أو موت » . ولا يوجد ادراك كاف للطبيعة الجماعية لأهداف التهديد . وعلى العكس ، فبعض النظم العربية تشعر بأنها قد تستطيع الإفلات من التهديد أصلا من خلال روابطها الدولية أو لا تشعر بأنها واقعة في نطاق مظلة التهديد القائمة . ونفس الأمر يصدق في مجال الاستراتيجيات الاقتصادية^(١٧) .

وبالتالى ، فإن النظام العربى الراهن إذا قسناه - من هذا المنظور - بالتعهدات التى قطعتها الدول على نفسها - سواء قامت بتنفيذها بحسن فيه أو لم تقم - يقصر كثيرا من تحقيق هذه الأهداف ، ويفتر بقوة للوسائل الكفيلة لتعبئة الإرادة السياسية الفردية والجماعية للوفاء بها . وإضافة لهذا التناقض ، فإن النظام العربى قد أقدم على التصديق على الروح العامة لحركة المواثيق الطموحة وحركة الاحياء الدستورية وما نتج عنها من وثائق للعمل العربى المشترك تحديدا في الوقت الذى انحصرت فيه كثيرا رغبة الدول العربية الحقيقية في الالتزام بالعمل العربى المشترك والتنازل عن تلك الوظائف من سيادتها التى يتحتم القيام بها على صعيد عربى جماعى ومن خلال سلطة عربية جماعية . إذ أن من الواضح أن الدول الأعضاء في النظام العربى والاكثر فاعلية فيه قد أخذت تنكها على ذاتها أكثر فأكثر وتنشغل بأمورها الداخلية بالمقارنة بالعمل العربى المشترك . وأخذت تثقها في فاعلية العمل العربى المشترك تقل ، وحرصها على انفاذ مقرراته ومواثيقه ينحسر ، وبدون أن ينقطع .

إن هذه الخصيصة في النظام العربى : أى عجزه - عند المستوى الراهن من الالتزام بالعمل القومى - عن توفير الحد الأدنى من شروط الفاعلية - هى أكثر خصائصه مسئولية عن أزمة هذا النظام . ذلك أن هذه الخصيصة تنسم بالتراكمية السلبية والإيجابية . فالثقة في فاعلية النظام تقود إلى مزيد من الاستعداد للالتزام به وتعليه هذا الالتزام بالتضحية بقدر أكبر من وظائف السيادة لصالح سلطة قرار مركزية جماعية . والعكس ، فإن انقراط الثقة في هذا النظام تقود إلى مزيد من التردد والعزوف عن الالتزام به أو نقل جزء متزايد من وظائف السيادة القطرية اليه ، الأمر الذى يفضى إلى فعالية أقل ، وثقة أقل وبالتالي إلى استعداد أقل للالتزام به . وفوق ذلك ، فإن جسامه الحد الأدنى المطلوب لضمان الفعالية في انجاز الأهداف ، والحاجة لحد أدنى حرج كبير من الاستثمار السياسى والاقتصادى والتعبئة لدرء التهديدات يععم التردد في أحداث التحويل الكيفى المطلوب في موقف الاقطار والدول الأعضاء في النظام من الالتزام به . ويحدث هذا الأثر المحبط بصورة خاصة في الميدان العسكرى . فإذا كانت هزيمة المشروع الصهيونى تستلزم تنسيقا وتوحيدا للهياكل العسكرية وإخضاع القدرات العسكرية لقيادة وخطط موحدة ووضع الامكانيات والقدرات العسكرية للأقطار وبالتالي تحت تصرف النظام العربى فإن النظم العربية - التى لا تنق في بعضها البعض كثيرا على أية حال - سوف تتردد ألف مرة قبل الاقدام على ذلك ، بالرغم من

ادراكها او ادراك بعضها لهذه الضرورة نظريا . وإذا كان الامر كذلك ، فإن تحقيق الاهداف العربية لا ينبغي أن يتم من خلال التوافق أو التراضي الطوعي - بغض النظر عن درجة حسن النية في التنفيذ - بل ينبغي أن يتم في ظروف تعكس وقائع القوة المادية . فالنظم الاقليمية الفعالة تنشأ عن مزيج متفاوت من عوامل التراضي وعوامل القوة . وإذا لم تكن سمة عوامل دفع كافية للارتقاء بالارادة السياسية في التراضي ، فإنه لا يصبح من بديل غير وجود هيكل قوة اقليمية مناسب .

والمقصود بهيكل القوة الاقليمي هذا هو توزيع موارد القوة في الاقليم أو بين الدول الاعضاء فيه - وارادة استخدامها - بصورة تكفل ترتيب ضغوط كافية للاذعان للارادة والمصالح الجماعية والمشاركة في الجهود الجماعية ، خاصة في حالة وجود عقبات هيكلية كبيرة كامنة في ذات بنية المجتمعات المعنية والنظام الاقليمي والبيئة الدولية تحول دون انجاز الاهداف المرجعية في هذا النظام^(١٤) . وإذا كان توزيع موارد القوة مستقرا إلى حد ما في المدى المباشر ، فإن البديل هو اجراء تحالفات أساسية توفر قوة لا يمكن مقاومتها في الاقليم أو زيادة تصميم أحد أو بعض أعضاء هذا الاقليم على استخدام موارد قوته لدفع الآخرين للامتثال لمتطلبات العمل الجماعي .

ولا يعنى بالقوة هنا القدرة على الغصب الفاشم للآخرين على فعل ليس من مصلحتهم أدائه ، وإنما القدرة على تكيف السياق أو الموقف الذي يتصرفون فيه بحيث تزداد احتمالات تصرفهم على نحو معين دون نحو آخر .

ومن وجهة النظر هذه ، فإن أزمة النظام العربي قد استفحلت لا بسبب زيادة مستوى الخلافات السياسية أو عدم التراضي ، أو تعاضل عزوف الأطراف الاقليمية عن تنفيذ تعهداته العلنية ، وإنما بسبب تحولات في الواقع المادي الاقليمي أصبح من المتعذر فيه وجود دولة قائدة أو قلب فاعل قيادي COMMANDING CORE من دولة أو دولتين أو أكثر يمكنه جذب وإغراء بقية الدول لبرنامج مقبول للعمل المشترك .

ويمكن تلخيص عناصر هذه النظرية ، فيما يلي من افتراضات :

١ - أن معظم المهام المطروحة على العمل العربي المشترك لا تقبل المنهج الارتقائي وإنما تحتاج للتطور عبر طفرات نوعية . ذلك أن الأداء الفعال لهذه المهام يحتاج إلى حد أدنى حرج مرتفع من الموارد المشتركة والقدرات الجماعية لا يمكن تحقيقها إلا عبر تنظيم مركزي له سلطات حقيقية في المجالات المختلفة .

٢ - إن التعهدات القائمة حاليا في إطار مؤسسات النظام العربي - سواء تلك المنفذة أو التي لم تنفذ - تقل كثيرا عن الحد الأدنى الحرج المطلوب لأداء المهام وتحقيق الأهداف المطروحة .

٢ - إن هذه الحقائق صحيحة بالنسبة لكافة مجالات العمل العربي المشترك ، ولا تقتصر على مجال الأمن القومي . بل ربما يصح أن نفترض أن عدم توفر الحد الأدنى الحرج من قوة الدفع في مجال معين يزيد من صعوبة توفيره في المجالات الأخرى . ويعود ذلك إلى الارتباط العميق بين مجالات العمل المشترك بحكم تعلقها جميعا بالارادة السياسية للدول الأعضاء - على أن الأمر الأهم الذى يفسر هذا الارتباط هو اتساق النظام العربى بتركز توزيع كل مورد من موارد القوة العامة بصورة مختلفة . فالدول ذات الامكانيات العسكرية الأكبر تعاني من ضعف مالى واقتصادى ، والعكس وبالتالى فإن ثمة امكانية لعلاقات تبادل حميمة بحيث تعطى دولة للأخرين مزية معينة في مورد معين لقاء حصولها على مزية مقابلة في مورد آخر ، لكى تتحقق على نحو متناسق مصالحها الكلية .

٤ - أن مراحل الأزمة العميقة في النظام العربى تتوافق مع غياب أو تشتت القلب الفاعل والقيادى ، والعكس فإن مراحل نهوض النظام تنسم بصعود دولة قيادية أو تحالف يمكنه تشكيل قلب فاعل وقوى فيه .

هذا الاتجاه في تشخيص أزمة النظام العربى له شعبية كبيرة في دوائر المثقفين القوميين الأكثر راديكالية ، كما أنه عمليا هو الاتجاه المعتمد لدى أجزاء هامة من النخب السياسية القطرية في بعض الدول العربية . ذلك أن هذا الاتجاه يسمح منطقيا بنوعين متناقضين من المخارج . النوع الأول يقوم على تضيق نطاق العمل العربى المشترك إلى أقاليم فرعية يتحقق فيها هيكل مناسب لعلاقات القوة مثل وجود دولة قاعدية أو قيادية مهيمنة ودرجة كبيرة من التجانس أو الروابط التاريخية المشتركة ، وتشابه المشكلات وتوافق واضح ومؤكد في المدى القصير بين المصالح القطرية . أما النوع الثانى من المخارج فيقوم على أحداث تحويل هيكل في الواقع السياسى أو البيئة المادية للنظام العربى يتكون بمقتضاه ، قلب فاعل أو قيادى LEADING CORE من عدد من الدول الرئيسية فيه .

وسوف نتعرض بإيجاز لكل من هذين المخرجين :

(١) تشكيل منظمات اقليمية فرعية :

ثارت مناقشات حامية في الصحافة والادبيات العربية حول ما إذا كان تشكيل منظمات اقليمية يضيف إلى أو يخصم من قوة النظام الإقليمى العربى الشامل . وتدور هذه المناقشات على أرضية افتراضية ودعائية إلى حد كبير . فأنصار التنظيمات الإقليمية الفرعية يحتجون بميثاق جامعة الدول الذى ينص في مادته التاسعة على أنه « لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » وهو الأمر الذى اكده مشروع تعديل الميثاق في البند ٣ من المادة الثانية . أما المعارضون فيؤكدون أن تشكيل مثل هذه المنظمات

يصرف نظر الدول المشاركة فيها عن التعاون العربي الجماعي ، وخاصة في مرحلته المتعثرة الراهنة .

أما في الواقع الفعلي فإن تشكيل منظمات اقليمية فرعية قد مثل أحد مظاهر أزمة النظام العربي وتدهور ثقة الدول الأعضاء فيه وانصرافهم المتزايد عنه . فهذه المنظمات لا تقوم فقط على ضم أعضاء معينين ، بل وأيضا على استبعاد أعضاء آخرين محتملين . والموارد الموجهة لهذه المنظمات كان يمكن توجيهها للعمل المشترك في إطار النظام العربي الشامل . والالتزامات الملقة والمتضمنة لا تعنى فقط بالعمل المشترك داخل الاقاليم الفرعية ، وانما أيضا في مواجهة بقية أطراف النظام العربي الشامل ، في أحيانا كثيرة ومجالات متعددة . وفوق كل شيء فقائمة الاهتمامات والأولويات المطروحة داخل هذه المنظمات هي بكل تأكيد خصم من الاهتمامات العربية الكلية ، وفي جوانب معينة خروج عن الأولويات المطروحة على النظام العربي الشامل . وتظهر هذه الحقائق في التجارب الثلاثة للجمعية الإقليمية الفرعى وهي مجلس التعاون الخليجي ، والتكامل المصرى - السودانى ، ومشروع وحدة المغرب العربى الكبير وقد تشكل مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو ١٩٨١ أثر اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية . ومثلت هذه الحرب الفرصة الفريدة لانشائه وأحد الموضوعات المحورية التي برزت وجوده . وقد أوضحت الحرب المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية التي تتعرض لها دول الخليج . ومثل الأمن الداخلى والخارجى أهم وظائف مجلس التعاون ، وقطعت دول المجلس في العمل المشترك حول قضايا الدفاع شوطا أوسع مما تحقق في إطار الجامعة العربية . فقد دعت قمة المجلس الثانية التي عقدت بالرياض في نوفمبر ١٩٨١ وزراء دفاع دول المجلس إلى وضع خطة دفاعية مشتركة . وفي قمة الدوحة في نوفمبر ١٩٨٢ تم الاتفاق على انشاء صناعة عسكرية خليجية مشتركة وأقرت خطط عسكرية موحدة للدفاع تشمل إنشاء شبكة متكاملة للدفاع الجوى في قمة الدوحة في ١٩٨٢ . وفي قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على انشاء قوة عسكرية خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » . وأطردت اجتماعات وزراء الدفاع لدول المجلس في الانتظام إلى جانب مؤتمرات القمة من أجل تنسيق السياسات العسكرية - بما في ذلك مشتروات السلاح - والخطط العسكرية فيما بينها وإجراء المناورات العسكرية المختلفة . أما في مجال الأمن الداخلى فقد تعرضت المفاوضات الرامية لوضع خطة أو استراتيجية أمنية مشتركة بسبب معارضة الكويت للمطالب السعودية التي تتناقض مع الدستور الكويتى . ولجات السعودية إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المجلس الأخرى ، كمرحلة أولى ، والتوسع التدريجي للتنسيق في المجالات الأمنية التي لا خلاف عليها مثل المخدرات والمروور والضبط الجنائى وأمن المطارات والجوازات والجمارك .

كما إن الاجتماعات المنظمة لوزراء داخلية دول المجلس يؤدي إلى تنسيق فعلى في كثير من الجوانب المختلف عليها . وأخيرا فإن هناك محاولات مضنية للوصول إلى ما يسمى

بالاتفاقية الأمنية الموحدة ناقشها مؤتمر القمة الثامن والتاسع في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ مما يعنى استمرار تضيق نقاط الخلاف حولها .

ومع محورية تنسيق سياسات الدفاع والأمن ، فإن المجال الاقتصادي كان هو أبرز إنجازات المجلس . فقد تم في مؤتمر قمة الرياض في نوفمبر ١٩٨١ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، ودخلت مرحلة التنفيذ الفعلي منذ مارس ١٩٨٢ . وأهم مبادئ هذه الاتفاقية هو المواطنة الاقتصادية لعوامل الانتاج والعمل وتحرير التبادل وتنسيق السياسات النفطية بين دول المجلس بأشكال واجراءات شتى .

أما حالة التكامل المصري السوداني فهو لا يرقى إلى وضع المنظمة الإقليمية الفرعية . ولكن يكتسب ثقة من حقيقة أن أطرافه تشكل قوة سكانية وحضارية رئيسية في الوطن العربي . وقد بدأ مشروع التكامل في فبراير ١٩٧٤ مع توقيع وثيقة مناهج التكامل السياسي والاقتصادي وتقوم عدة لجان مشتركة على رعاية التنسيق السياسي والاقتصادي في مجالات معينة . كما جرى الاتفاق على عدد من المشروعات المشتركة . وتمت صياغة هذه الروابط في اتفاقية التكامل الموقعة في أكتوبر ١٩٨٢ على أن جوهر الصلة بين مصر والسودان قد دار حول اتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت في يوليو ١٩٧٦ أثار تعرض نظام الحكم في السودان لمحاولة انقلابية . وبدا ذلك أن مشروع التكامل المصري السوداني هو في الجوهر اتفاق لضمان أمن نظام الحكم في السودان . وهو الأمر الذي أدى إلى تجميدها في يوليو ١٩٨٥ بعد الثورة الديمقراطية في السودان بثلاثة أشهر^(١٥) .

أما في المغرب العربي الكبير فإن آماله في مشروع وحدوى كانت مطروحة على صعيد ثقافي ورمزي كتعبير حاد عن الهوية والانتماء المشترك . واستمر ذلك حتى توقيع اتفاقية الأخوة والصداقة بين تونس والجزائر وموريتانيا في مارس ١٩٨٤ . وقد تضمنت تلك الاتفاقية بنودا عن التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والمساعدة المتبادلة في مجال الأمن . وقد وجد التعاون في مجال الدفاع ترجمة عملية له في عدة مناسبات . على أن هذه الاتفاقية لم ترق إلى عمل عربي مشترك بالمعنى الصحيح للكلمة ومثلت في الجوهر أداة من أدوات التحالفات المتقلبة الموجهة ضد بلدان أخرى من المغرب العربي . على أن العلاقات بين دول المغرب قد أخذت مجرى معايير إلى حد بعيد مع زوال الجفوة بين الجزائر وليبيا بالغاء هذه الأخيرة لما يسمى بالاتحاد العربي - الأفريقي أو اتفاقية وحدة عام ١٩٨٦ . وقد أهل ذلك الجزائر للقيام بجهد دؤوب للمصالحة بين ليبيا وتونس ، وهو الأمر الذي تدعم مع الحركة التصحيحية في تونس نوفمبر ١٩٨٧ وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أثار ذلك مباشرة . وحتى لا تبدو تلك التطورات بمثابة حلف موجه ضد المغرب فقد قامت تونس بجهود مستميتة للمصالحة بين الجزائر والمغرب . وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن يسيرا فإن المصالحة المغربية الجزائرية قد تلقت دفعة كبرى من الحسابات الاقتصادية . فمن ناحية كانت الخصومة بين الجزائر والمغرب مرتفعة التكاليف لكلا البلدين في وقت تفاقمت الأزمة الاقتصادية فيه لديهما . ومن ناحية ثانية ، فإن اعلان عزم الجماعة الاقتصادية الأوربية

تنفيذ برنامج التحرير التجارى الكامل فى عام ١٩٩٢ قد هدّد دول المغرب العربى فى صميم مصالحها الاقتصادية المتجانسة ويات من الضرورى قيام هذه الدول بالتنسيق فيما بينها لمواجهة هذا التهديد الاقتصادى الخطير . وقد بدأت تلك التطورات تأخذ منحى احياء مشروع المغرب العربى الكبير مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب فى مايو ١٩٨٨ وتوجت بعقد مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربى فى ١٠ يونيو ١٩٨٨ فى الجزائر وعقد اتفاقية التعاون بين الجزائر والمغرب فى الرباط فى اواخر يوليو .

ومع هذه التطورات أصبح من الواضح ان دول المغرب العربى قد عزمت على انشاء رابطة اقليمية فيما بينها ، ولكنها لم تستقر بعد على صيغة موحدة لهذه الرابطة . وقد تألفت لجنة التشييط والتعاون بقرار من القمة المذكورة لبحث هذه الصيغة . ولا شك ان تلك الصيغة سوف تتسم بالرونة النسبية بحيث تسمح بجعل أشكال التعاون المنصوص عليها فى اتفاقية الأخوة والصداقة رابطة جامعة بين كل دول المغرب فى الحد الأدنى ، مع عقد اتفاقيات روابط تعاون ثنائية أقوى فى الحد الأقصى . ومن المستبعد ان تصل تلك الروابط إلى ما تأمله القيادة الليبية من وحدة مؤسساتيه بالقدر المطروح فيها يسمى « وثيقة العمل » الليبية التى طرحت للمناقشة منذ منتصف ١٩٨٧ .

(ب) احياء النظام العربى :

وإذا كان تشكيل روابط اقليمية فرعية هو أحد المخارج المحتملة من فجوة الفعالية التى يعانى منها النظام العربى ، فان توفير الظروف الفكرية والمادية لحيائه يمثل مخرجا آخر . وعلى حين ان المخرج الأول يعكس تدهور الثقة فى امكانية انقاذ هذا النظام من أزمتته الراهنة والممتدة ، فان المخرج الثانى يجعل كل الآمال معلقة بإمكانية احياء هذا النظام أو بعث الحيوية فيه REVITALIZATION .

وليس من الواضح تماما كيفية تحقيق هدف احياء النظام العربى . والمتأمل للفكر والصحافة العربية يمكنه ان يرصد افكارا عديدة فى هذا المجال . غير أننا سنكتفى هنا بعرض نموذجين من هذه الافكار . النموذج الأول يطرح فى مجال العلوم الاجتماعية ، على حين ان النموذج الثانى يسعى لبلورة موقف سياسى يمهّد الطريق لحل أزمة النظام العربى .

١ - حركة استشراف المستقبل العربى :

تمثل حركة استشراف المستقبل العربى أو حركة المشروعات النهضوية نموذجا لتطور الفكر العربى حول قضية اصلاح النظام العربى أو احيائه والمقولة الرئيسية الكامنة وراء هذه الحركة هى ان مجرد التعرف على أوضاع الوطن العربى فى مستقبله فى البيئة الدولية يمكن ان يشكل حافزا هائلا على التغيير يقصد تلاقى أو درء الكارثة التى قد تحل بهذا الوطن فيما لو استمرت الأوضاع على ما هى عليه . وفى المقابل ، فان الاهتمام بوضع بدائل علمية للوضع القائم تكشف عن امكانية وجدوى هذه البدائل يحفز الهمم على تبنيها باعتبارها

حتمية إذا أرادت القوى الفاعلة أن تحقق مصالحها ومصالح الوطن ذاته في آن واحد في الحصول على نصيب عادل من فرص النمو والاستقلال والمكانة في عالم الغد .

وبالفعل ، فإن التقرير النهائي لاهم دراسة في نطاق حركة الاستشراف وهى مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى التى قام بها فريق علمى في إطار مركز دراسات الوحدة العربية قد خلص إلى استشراف وضع مستقبلى يشبه الكارثة لو استمرت الأوضاع الراهنة . وبكلمات هذا التقرير فإن « كل الأقطار العربية ، غنيا وفقيريا ، كبيرها وصغيرها ، تواجه « اما أزمة بقاء أو بقاء الأزمة » ، إذا استمر واقع التجزئة . اما في ظل افتراض وضع اصلاحى يقوم على قدر معقول من التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية بحيث تتم المصالحة بين السيادة الوطنية ووجود آليات فوق قطرية لاتخاذ القرارات فإن أمام الوطن العربى فرصة لتحقيق بعض أهدافه في النمو الاقتصادي والاستقلال والأمن . ويستنتج التقرير أنه فقط في نطاق دولة وحدوية عربية تقوم على شكل مشروع نهضوى ، يمكن أن يوضع هذا الوطن في موقعه المناسب على خريطة عالم يمر بمرحلة تغيير من أعنف المراحل التى شهدتها تاريخ البشرية وأسرعها وتيرة (١٦) .

٢ - احياء تحالف اكتوبر وتطويره :

النموذج الأول في الأفكار المطروحة لحياء النظام العربى يناشد العقل العربى الجماعى والفردى ، الوطنى والقطرى . غير أنه لا يقودنا إلى درب عملى محدد لتحقيق الاحياء . وهو قد يهتم بتمسك البدائل المختلفة من السياسات ويصعد بها إلى نتائجها المنطقية ، ولكنه لا يضع يديه على الامكانيات العملية التى يمكن أن تخرج بالوطن العربى من النفق المظلم .

وفي المقابل ، ثمة أفكار عديدة تقترح سبلا معينة للخروج . وربما كان أبرز هذه الأفكار هو نظرية تحالف اكتوبر . ولا يوجد قوام متكامل لنظرية كهذه . ولكننا يمكن أن نستنبط مقوماتها الرئيسية كالتالى . ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع قصورها قد مثلت أرقى انجاز عربى معاصر ، لا فقط في الميدان العسكرى ، وانما في كل ميادين الحياة العربية . وهناك قائمة طويلة من الأسباب لتبرير هذا القول . غير أن أهم تلك الأسباب هى أن تلك الحرب قد قامت على تحالف قلب فاعل تشكل من مصر والسعودية وسوريا . أى أن أقوى دولتين من الناحية العسكرية تحتل موقع المواجهة مع اسرائيل . التهديد المركزى والشامل للوطن العربى ، وأقوى قوة مالية عربية : أى السعودية التى لا شك انها تتمتع أيضا برصيد معنوى كبير بين المسلمين من أبناء الوطن العربى . ولا تعود قيمة هذا التحالف لما أمكن حشده من قوة عربية من خلاله أمكنها على أقل تقدير تحقيق توازن عسكرى مع اسرائيل فحسب . ذلك أن مثل هذا التحالف يحتم نكتل قوة العرب اجمعين لأنه ببساطة يكيف هيكل القوة في النظام العربى بصورة تحتم على الجميع المشاركة في العمل العربى المشترك .

وتستند تلك النظرية أيضا على اقتراحات ثلاثة اضافية كالاتى :

أولاً : ان تشكيل تحالف له وظيفته الدفاعية أو العسكرية الواضحة في مواجهة اسرائيل يجز بقية أوجه العمل العربي المشترك ومبادئه في الاتجاه ذاته ويعلى مستوى التهديدات والالتزامات فيه ويضمن لها قدراً كبيراً من الفعالية . أى ان الاختبار الحقيقى ، بل الشرط اللازم ، لانطلاق العمل العربي المشترك في عمومه هو مجابهة اسرائيل عسكرياً بفعالية بغض النظر عن المهام التكتيكية المحددة لهذه المجابهة في هذه اللحظة أو تلك .

ثانياً : ان هذا التحالف يشكل الحد الأدنى ولكنه لا يستبعد أى طرف عربى رئيسى . وإذا كان وجود مصر والسعودية كحد أدنى في هذا التحالف مبرر بوضوح ، فان تبرير وجود سوريا كشرط ضرورى ولازم هو انها دولة مواجهة مع اسرائيل ، حيث لا يمكن تحقيق أى انجاز عسكرى أو توفير ظروف الردع لها كمصدر التهديد الرئيسى للوطن العربى بدون التعاون النشط مع سوريا ، بغض النظر عن النظام أو الايديولوجية الحاكمة في هذا القطر .

ثالثاً : أنه من الممكن نظرياً وعملياً ايجاد قاسم أدنى مشترك بين الدول الثلاث بحيث يتخلق حلف بينها له وظيفته الدفاعية الرئيسية بالرغم من تباين الظروف والالتزامات الدولية لكل من هذه الدول ، وباعتبار آخر ، فان خبرات التطور المميز لكل من هذه الدول الثلاث قد أظهرت لها بوضوح حاجتها الشديدة لبعضها البعض حتى من أجل ضمان الأمن القطرى والاستقرار الاقتصادى والمكانة السياسية والمعنوية في الوطن العربى وفى النظام الدولى (١٧) .

ان هذا الافتراض الأخير هو ما يستحق المناقشة والتطوير . فالظروف الراهنة لكل من البلاد الثلاثة على حده تجعل اختياراتها في الحركة الدولية على غير درجة كبيرة من التنوع والمرونة في اطار الظروف الحالية . ولكى يتحقق هذا الافتراض بإمكانية تشكيل تحالف حد أدنى عربى منها فان عليها ان تقبل تجاه بعضها البعض مستوى من الالتزام المتبادل والشامل للمجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية كبير في حده الأدنى إلى الدرجة التى يتردد فيها قادة هذه الدول في تبني هذا الاختيار أصلاً . وخاصة إذا كان هذا التحالف موجه إلى اسرائيل بقصد ردعها عسكرياً مما قد يملئ الاشتباك العسكرى معها ، بما لذلك من تداعيات سياسية واقتصادية داخلية ودولية تمثل مخاطر هائلة لهذه الدول .

ومع ذلك فان المنطق الذى تطرحه هذه النظرية يستحق كل العناية في التكامل والتحليل بقصد التطوير . واهم مجالات التطوير يتصل بالكيفية التى يمكن بها - حتى لو تم قبول هذا المنطق بحد ذاته . ضمان عدم تداعى التطورات وإنحرافها بصورة مماثلة لما حدث في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ذاتها .

ثانيا : البحث عن مخرج لازمة النظام والعمل العربي المشترك

الواضح من العرض السابق أنه ليست ثمة تناقضات بين الاتجاهات الرئيسية الثلاثة في تشخيص أزمة النظام العربي . فمظاهر الأزمة ذاتها تكشف عن عدم التوافق ، وعدم احترام التعهدات والافتقار إلى الفعالية في التعهدات القائمة والمنفذة . ومع ذلك ، فإن هناك تباينات هامة - بين هذه الاتجاهات - لا من الناحية النظرية فحسب ، بل ومن الناحية العملية أيضا . فالخروج من الأزمة يقتضى منا أن نحدد البدائل المطروحة بعناية . وإن نختار بينها لا فقط تبعا لامكانياتها العملية وإنما أيضا وفقا للفعالية المرجوة منها .

ويقتضى ذلك أن نبحث أولا في مصداقية كل من الاتجاهات الثلاثة السابقة على ضوء خبرة فترة الأزمة العميقة ٨١ - ١٩٨٧ ، لكي ننلمس ثانيا بعض المفاتيح الرئيسية للمخرج من هذه الأزمة .

١ - مناقشة افتراضات التشخيص :

الاتجاهات الثلاثة السابقة في تشخيص أزمة النظام العربي هي أطر تفسيرية متميزة ينهل كل منها من مدارس متكاملة في التحليل السياسي ، وخاصة في نطاق نظرية التكامل الاقليمى . ولكل من هذه المدارس نماذج عملية تشترك منها افتراضاتها ومنطقها الفكرى بحيث تستطيع أن تشير إلى تجارب تاريخية محددة تصدق فيها هذه الافتراضات . وبعبارة أخرى ، فإن من يتحدث عن التكامل الوظيفى لا تعود الدلائل التاريخية على مصداقية هذا المدخل ، وكذلك الأمر مع مدخل التكامل الثقافى - الدستورى أو المدخل الفيدرالى . فكل من هذه المدخل قد يصلح في ظروف تاريخية محددة ، وأى منها قد لا يصلح في ظروف تاريخية أخرى .

ومن هنا ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه في هذا السياق هو إلى أى حد تكتسب أى من الاتجاهات الثلاثة مصداقية نظرية وعملية في الواقع العربى الراهن . ان الاجابة على هذا التساؤل تحتم مقارنة الافتراضات السابقة لكل من الاتجاهات الثلاثة بالخبرة التاريخية المتراكمة من فترة الأزمة ٨١ - ١٩٨٧ ، وبالظروف التى يتسم بها الواقع العربى الراهن .

(١) مصداقية المنهج الوظيفى :

لقد نجح المدخل الوظيفى في تجنب سقوط النظام العربى تماما ، وهى النتيجة التى كان يمكن توقعها على ضوء الخلافات والتناقضات المتفاقمة في النظام العربى ، وخاصة بين مجموعة جبهة الصمود والتصدى من ناحية وبقية أطراف النظام العربى من ناحية أخرى ولا يظهر ذلك فقط في استمرار الحد الأدنى من الروابط الرسمية بين اطراف وإقطار النظام

العربي ، بل وايضا في ظاهره اطراد نمو هذه الروابط وعدم الكف عن التفكير في انشاء روابط جديدة (١٨)

فالمعمل المشترك قد أصبح يشغل الآن حقلًا واسعًا ومعقدًا من الهياكل والمنظمات في المجالات الاقتصادية والوظيفية . فتحت اشراف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تعمل خمس منظمات عربية متخصصة وهي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومنظمة الاقطار العربية المصدره للبتروال والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للثروة المعدنية . كما أن عشرة اتحادات عربية قطاعية تعمل على تنسيق التعاون والتكامل في ميادين صناعات الحديد والصلب ، والنسيج والاسمدة والصناعات الهندسية والغذائية والجلدية والاسمنت ومواد البناء وانتاج الاسماك والسكر والصناعات الورقية . وفي سياق هذا الهيكل نشأت أكثر من خمس وعشرين شركة مشتركة عربية في القطاع الصناعي وحده . أما في القطاع الزراعي ، فثمة ثلاث منظمات عربية متخصصة وهي المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . وتكونت في اطار العمل العربي المشترك في ميدان الزراعة ثمانى شركات . وفي قطاع النقل والمواصلات والاتصالات هناك ست منظمات عربية متخصصة وهي الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعات العربية ومجلس الطيران المدني ، والاكاديمية العربية للنقل البحري والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية . كما التأمت ستة اتحادات عربية في هذا القطاع وعشرة مشروعات عربية مشتركة . وفي المجال الاجتماعي والعلمي والخدمات ثمة سبع منظمات عربية متخصصة إلى جانب تسعة اتحادات عاملة في القطاع العمالي وخمسة عشر رابطة مهنية وعلمية عربية وفي قطاع المال ثمة أربع منظمات متخصصة وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي ، وإلى جانبها ثمة ثلاثة اتحادات عربية متخصصة . هذا إلى جانب أحد عشر اتحادا عاما عاملا في القطاع الفني والثقافي والاعلامي وثلاثة اتحادات عربية تعمل في مجال الحريات والمحاماه وحقوق الانسان ، واحد وعشرين اتحادا عربيا في مجال الرياضة والشباب بأربع منظمات عربية ذات طبيعة خاصة وهي الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد العربي لسلامة البنوك ومنظمة المدن العربية واتحاد الطيارين العرب (١٩) . وفوق ذلك ثمة عدد هائل من الاتفاقيات العربية لتنسيق نشاطات هامة بواسطة الدول .

هذا كله بخلاف المنظمات الفرعية والمنتمية لجامعة الدول العربية ذاتها . وتحت اشراف هذه الجامعة وبداخل اروققتها نجد عملا دمويا في مجالات وظيفية عديدة سوف نتعرض لبعض جوانبه في فقرات لاحقة .

وما يهمنا ملاحظته هنا هو أن هذه الشبكة الهائلة من الارتباطات العربية الناشئة في

حق العمل العربي المشترك لا يسهل اطلاقا قطعها لأنها تستجيب لحاجات موضوعية وتحقق مصالح هامة لكافة الدول الأعضاء في نظام الجامعة وإقطاعات اجتماعية هامة في النسيج الاجتماعي لكل من هذه الدول .

على أن السؤال الجوهرى هنا هو إلى أى حد يشكل هذا الانجاز للمنهج الوظيفى أو يمكن أن يساهم في قوة الدفع للخروج من أزمة النظام العربى . والاجابة على هذا السؤال قد تبدو بديهية أو واضحة بحد ذاتها . فإزمة النظام قد وصلت إلى أعلى قممها في ظل سيادة المنهج الوظيفى في العمل العربى المشترك وبداية الصحوة في النظام العربى قد لاحت لأسباب لا تتصل بتراكم الانجاز في مجال التعاون الاقتصادى والوظيفى . ومع ذلك ، فإن المنهج والانجاز الوظيفى رغم قدم معظم هياكله لم يأخذ بعد حظه من التطور المطلوب والممكن نظريا . ومن هنا فلا يزال من الضرورى تقدير صحة الافتراضات التى يقوم عليها هذا المنهج . وعلى وجه التحديد فإن علينا أن نختبر إلى أى حد أمكن « تحييد » العمل الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك ، وإلى أى حد يمثل هذا المجال التعاونى فرصة لقدر أكبر من التراضى العربى بالمقارنة بمجال الأمن القومى .

١ - هل أمكن تحييد العمل الاقتصادى المشترك ؟

الواقع أن الاجابة على هذا السؤال ليست بسيطة . ذلك أن النتائج التى أسفرت عنها محاولات المنهج الوظيفى جاءت مختلفة ، حيث ترافقت بعض عوامل النجاح ببعض عوامل الفشل في تحييد العمل الاقتصادى والوظيفى العربى المشترك .

ويمكن عند الاجابة على هذا السؤال التمييز بين ما كان قد وقع عليه التراضى والاتفاق فعلا من أوجه التعاون الوظيفى والاقتصادى ، وتم تضمينه في قرارات مؤسسات النظام العربى أو مواثيق واتفاقيات صدرت منها أو بإشرافها من ناحية ، ومعدلات تطور الاتفاق والاداء في مجالات جديدة أو في تفصيل اتفاقات قائمة ونشرها في برامج اجرائية ، من ناحية أخرى .

وقد سهلت علينا الامانة العامة للجامعة العربية الاجابة على السؤال في الشق الاول منه والمتعلق بما وقع عليه الاتفاق فعلا من خلال مذكرة « تقييم قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر » ، والتى صدرت بالقرب من نهاية شهر يناير ١٩٨٧ ، أى بعد ما يزيد عن ست سنوات كاملة من المؤتمر المشار اليه (٢٠) . ففيمما يتعلق بميثاق العمل الاقتصادى المشترك لاحظت الامانة العامة - في هذه المذكرة /الوثيقة - أن هناك بعض الدول العربية لم توقع بعد على الميثاق . كما لاحظت أن ثمة تفاوت بين المبادئ والتطبيق وخاصة مبدأ تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك ومبدأ المواطنة الاقتصادية العربية ومبدأ العمل الفعال من أجل التليص السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية فيما بين الاقطار العربية . كما أن الامانة العامة قد اضطرت للتخل عن مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة

كأسلوب لتوجيه وتطور العمل الاقتصادي المشترك واكتفت بمحاولة برمجة المشاريع المشتركة في ميدان الأمن الغذائي . كما أن مناقشة العلاقات العربية مع العالم الخارجى قد اجلت من قبل مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي الاجتماعى في انتظار عقد دورة استثنائية مشتركة لهذا الغرض . أما بالنسبة لوثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك فإن الأمانة العامة كانت قد أعدت مشروع أول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربى المشترك في أغسطس ١٩٨١ ، إلا أن المجلس ارتأى الاكتفاء في الوقت الراهن بالبرمجة القطاعية للمشروعات المشتركة في مجال الأمن الغذائي ولا زالت فرق العمل تواصل اجتماعاتها لتحديد المشروعات ذات الأولوية وسبل تنفيذها . وتلاحظ المذكرة أن تخطيط التنمية قوميا لم يتم تنفيذه ولا زالت معظم الخطط القطرية للانماء تفقد الالتزام بالأهداف الأساسية الواردة في استراتيجية العمل الاقتصادي العربى المشترك . كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعى قد أصدر إعلان مبادئ يتعلق بتيسير انتقال العمالة العربية من الأقطار دون أن يجد له صدى في سلوك الدول العربية الأعضاء .

أما فيما يتصل بعقد التنمية العربية المشتركة فإنه لم يتم حتى وقت إصدار المذكرة التصديق النهائى على توزيع حصص مساهمة الدول في تمويل هذا العقد وبالتالي فإن تنفيذه متوقف بالرغم من أن الدول المستفيدة قد قدمت عددا من المشروعات الانمائية إلى مجلس الإدارة بقصد الموافقة على التمويل . أما مصير الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية فقد كان مختلفا . إذ يفترض أن الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ بموافقة ست دول عربية عليها . وبلغ عدد الدول التى صادقت سبع عشرة دولة عربية واجتمعت هيئة الاستثمار المنبثقة عن الاتفاقية وتم تشكيل منجكة الاستثمار العربية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . على أن الأمانة تشدد على أهمية تبنى الدول العربية لسياسات وتشريعات تتفق مع مبادئ الاتفاقية . مما يعنى أن التطبيق يجرى بصورة انتقائية وعشوائية . كما أن أربع دول لم تصادق على الاتفاقية (وقد صادقت المغرب عام ١٩٨٧) .

وهكذا انتهت حركة المواثيق الطموحة في المجال الاقتصادي إلى نتائج يغلب عليها طابع التحلل من التعهدات التى قطعتها الدول العربية على نفسها في هذه المواثيق والاتفاقيات . ومع ذلك ، فإن من الواضح أن ثمة قدرا من الانجاز قد تحقق على صعيد العمل الاقتصادي العربى المشترك بدءا من هذه المواثيق والاتفاقيات .

ونفس النتيجة تقريبا يمكن أن نصل لها بمتتبع تطور معدلات الاداء في المجالات الاقتصادية من العمل العربى المشترك منذ مؤتمر قمة عمان . فقد استمر التصور الذاتى لحركة المواثيق الطموحة بعد مؤتمر عمان ، ولكن هذه الحركة اخذت تخبو تدريجيا بفقدان قوة الدفع الأولى ومع احتدام الصراعات والمناقشات في النظام العربى .

وبالتالي ، فإن الفترة منذ نهاية قمة عمان عام ١٩٨٠ وحتى مؤتمر قمة الجزائر في ١٩٨٨ لم تخل من إنجازات معينة . ففي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كان العمل العربي المشترك في المجال الوظيفي يجري على محاور . أولها هو الاتفاقيات والمواثيق ذات الطبيعة العامة ، وثانيها هو تخليق منظمات عربية للإشراف على مجالات نوعية ، وثالثها هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة أو اتحادات تقوم على الإشراف والتنسيق في مجال وتطبيقات معينة ، ورابعها هو أعمال التنسيق بين الوزارات العربية المتخصصة في مجالات وظيفية معينة وانتظام عقد المجالس الوزارية العربية في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة وغيرها . وخامسها هو اضطلاع الأمانة العامة بتشكيل لجان خبراء للبحث عن صيغ للتنسيق والتوحيد ومجانسة الهياكل التشريعية والقانونية والخاصة بمجالات معينة ، أو لجان خبراء لتنسيق المواقف العربية في المؤتمرات والمنظمات الدولية المعنية بالأمور الوظيفية والاقتصادية ، ولتنسيق وإغناء وإدارة الجوانب التعاونية في علاقات العرب الدولية عموماً ، خاصة مع أفريقيا الاستوائية .

ففي عام ١٩٨٠ كانت الأمانة العامة تساعد في عقد لجان فنية ومؤتمرات لاتحادات عديدة للغاية يمكن أن نسوق لها الأمثلة التالية :

اللجنة الدائمة للمواصلات ، لجنة الخبراء الحكوميين لدراسة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في البلاد العربية ولجنة الخبراء الحكوميين لدراسة تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، لجنة التعريف الجمركية ، مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس صندوق النقد العربي ، ومجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي ، والأكاديمية العربية للطيران المدني ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ومجلس الطيران المدني ، ودورة الأمناء العاملين للغرف التجارية العربية - الأجنبية ومجلس محافظي البنوك المركزية العربية . هذا إلى جانب لجنة الخبراء العرب لقانون البحار واللجان العربية المكلفة بإنشاء مشروع موحد للحسابات القومية . ولدراسة تجربة البناء المصنع وامكانية انشاء شركات مشتركة لصناعة المواد الانتشائية .. الخ . وانتظمت كذلك دورات انعقاد المجالس الوزارية للصحة والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والعدل ، والمكاتب التنفيذية لهذه المجالس الوزارية ، واجتماعات المجموعات العربية المشتركة في لجان الحوار العربي الأوربي .

وقامت لجان الخبراء بدراسة أمور مثل مشروع الحسابات القومية الموحدة وعقد اتفاقية تيسير انتقال العمالة العربية وتوحيد التشريعات العربية وخاصة في مجال القانون المدني .. الخ . وفي عام ١٩٨١ أصدر مجلس الجامعة قرارات تتصل بإنشاء منظمة عربية للبيئة ، ومشروع اتفاقية للنقل البري والبحري وتوحيد المصطلحات المستخدمة في مجال المواصفات والمقاييس والهندسة . كما ناقش امكانية انشاء جهاز مستقل ومتخصص في شؤون الطاقة الذرية ، ومنظمة عربية للحماية المدنية .. ولم يحظ الاقتراحان بفهم أو ترحيب

كاف . وفي عام ١٩٨١ ناقش مجلس الجامعة مشروعا لربط الشبكات الكهربائية العربية في شرق الوطن العربي ومغربه ، وهو ضمن إطار الخطة القومية للعمل المشترك ، كما حث على دراسة والاهتمام بقطاع المياه والأشغال العامة . وخلال عام ١٩٨٢ كانت أبرز الانجازات في المجال الاجتماعي حيث تم التصديق على مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي . أما في المجال الاقتصادي فقد كان الخبراء العرب يدرسون مشروعا لإنشاء نظام اقتصادى عربى جديد وتنسيق الموقف العربى من الاتفاقية العالمية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، ووضع استراتيجية للتنمية القوى العاملة العربية . وفي عام ١٩٨٤ بدأت اجتماعات لجنة الخبراء العرب في قانون واقتصاديات البحار للنظر في انشاء مؤسسة عربية لاستثمار الموارد غير الحية في قيعان البحار ، إلى جانب اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية النقل بالترانزيت ولجنة خبراء الطاقة الكهربائية لدول المشرق ، ومثلها لدول المغرب للنظر في تطبيق فكرة ربط الشبكات الكهربائية . كما نظرت الجمعية العامة للاتحاد العربى لمنتجات الأسماك في امر مشروع العمل العربى لإنشاء الشبكة العربية لمصايد الأسماك ولصناعة شبك ومعدات الصيد .

وتتمت دراسة انشاء مركز اقليمى لتدريب العاملين في الموانئ والنقل البحرى ، واجتمعت الجمعية التأسيسية لإنشاء المنظمة العربية للسياحة ، على حين كان الخبراء يعملون على صياغة استراتيجية وميثاق التنمية الاجتماعية والثقافية . أما في عام ١٩٨٥ فلم يدخل إلى صورة العمل الاقتصادي والوظيفي العربى المشترك أى جديد سوى النظر في دعم اقتصاديات الضفة العربية والمساهمة في إعادة تعمير المخيمات والمساكن الفلسطينية التي دمرت في سياق الحرب الاسرائيلية ضد لبنان . وكان الانجاز الاكبر في هذا العام هو التوصل إلى مسودة استراتيجية وميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة في الوطن العربى . وفي عام ١٩٨٦ لم يدخل للصورة أى شيء ذوبال سوى قرار مجلس الجامعة بالموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي والرسوم الجمركية على نشاطات ومعدات مؤسسات النقل الجوى العربى . وفي عام ١٩٨٧ لم يكن ثمة من جديد غير تدارس مجلس وزراء النقل العرب لاستراتيجية موحدة للنقل في الوطن العربى وهو الامر الذي ترك للجنة الخبراء اللذين انتهوا من اعداد مسودة لهذه الاستراتيجية . وكان ذلك هو أبرز انجازات العمل العربى المشترك في المجال الاقتصادي والوظيفي عام ١٩٨٨ .

ومن بين هذا النطاق الواسع للاهتمامات الفنية والسياسية فإن أهم الانجازات كانت التوصل إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨٢ . ولم تسفر الجهود منذ ذلك التاريخ عن انجازات موازنة في القيمة سوى مشروع استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة . ومع ذلك فإن عملا تحضيريا فنيا جبارا قد تم انجازه في ميادين متعددة ومجالات شتى للعمل العربى المشترك ، دون أن يتم الاعتماد السياسى له ، أو التصديق القانونى عليه .

وما يمكن ملاحظته من تتبع مسار عمل الأمانة العامة ومجلس الجامعة العربية في المجالات الاقتصادية والوظيفية خلال الفترة المذكورة هو ما يلي : (٢١)

اولا : ثمة ميل لتراخي معدلات نمو العمل العربي المشترك من حيث النطاق : أي التوسع في مجالات جديدة ، ومن حيث مستوى التعهدات أو الالتزامات حيث يتم التركيز على ما يقضى ارادة فنية وليس ارادة سياسية .

ثانيا : إن هذا التراخي أو الهبوط يرتبط قبل كل شيء بالفشل في تحديد العمل الاقتصادي العربي وبتفاقم الصراعات والمنافسات السياسية العربية خلال الفترة ١٩٨٧/٨١ . كما يرتبط من ناحية ثانية بالتردد الشديد وخاصة من جانب الدول المعنية بالتوسع في الالتزامات المالية الناشئة عن العمل المشترك ، وقد أدت أزمة السيولة المالية الشديدة في الجامعة العربية ومعاناة الأمانة العامة منها في السنوات الأخيرة إلى اضطرابها للتصديق على عمل اللجان الفنية وإلغاء أو تخفيض مستوى كثرة البرامج .

ثالثا : معدلات ونطاق الانجاز في مجال العمل الاقتصادي الوظيفي المشترك تزداد عند مستوى تلك الوثائق أو البرامج التي لا تتطلب سوى التزام دعائي وإعلامي وقانوني ، وحيث لا توجد مخاطرة أو تكلفة إقتصادية وسياسية كبيرة ، وتقل عند مستوى تلك الوثائق والبرامج التي تحتوى على التزام إجرائي أو تعديلات مؤسسية جسيمة وحيث تزيد وفقا لها درجة المخاطرة أو حجم التكلفة الاقتصادية والسياسية الواقعة على الدول الاعضاء (٢٢) . فقد اتجه معدل الانجاز عامة للهبوط بسبب إضطراب جهود العمل المشترك لولوج الميادين الثانية .

وتتقلنا تلك الاستنتاجات إلى الشق الثاني من الافتراضات الخاصة بالمنهج الوظيفي .

٢ - هل تقل الاختلافات في المجال الوظيفي عنها في غيرها ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكاد تكون قد أصبحت إحدى بديهيات دبلوماسية العمل العربي المشترك . فالذائع والمعروف أن معظم الخلافات التي أودت باستقرار النظام العربي وبالمستوى العام للتراضي فيه تقع في دائرة ما يسمى بالعلاقات السياسية العربية وبصورة خاصة في ميادين الأمن القومي .

إن النظام العربي كاد أن يتقلب على التصدعات التي نشأت عن الخلاف حول المصالحة المصرية - الإسرائيلية ولكنه لم يحتمل إضافة التصدعات التي نشأت عن الخلاف حول الحرب العراقية - الإيرانية ، فكاد ينهار تحت وطأة هذه الخلافات ، إلى جانب ما كاد أن يتعلم التعايش معه من صراعات ثنائية في كافة أرجائه .

وإذا نظرنا إلى خريطة العمل العربي المشترك ، فسوف نجد أنه يكاد يخفى تماما في المجال العسكري . ويفيد في هذا الإطار مسح المذكرات التي تصدرها الأمانة العامة للجامعة

العربية باسم تقرير عن أعمال الامانة العامة بين دورتي المجلس طوال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ وهي تشمل ما بين الدورات العادية الثانية والسبعين ، والتسعين . فالنشاط الوحيد للتعاون والعمل العربي المشترك الذي ترصده هذه المذكرات هو الرياضة العسكرية ، وإصدار نشرات وإحيانا دراسات عن موضوعات استراتيجية اوندوات حول تلك الموضوعات . هذا إضافة إلى توحيد المصطلحات العسكرية واللجنة المشتركة لتطبيقات الارصاد الجوية في المجال العسكري .

ووفقا للمذكرة التي أصدرتها الامانة العامة حول « تقييم قرارات مؤتمر القمة العربي الحادى عشر » السابق ذكرها ، فإن قرار مؤتمر القمة حول تحقيق التوازن العسكرى الاستراتيجى مع اسرائيل لم يحظ بأى درجة من التنفيذ بسبب عدم اجتماع مجلس الدفاع المشترك . ولهذا السبب نفسه لم يتم اتخاذ قرارات تنفيذية لقرار القمة بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة ، وكذلك قراره بدراسة إنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربى . وكانت الامانة العسكرية قد شكلت لجنة فنية من خبراء الجيوش العربية قد توصلت إلى اقتراحات وتوصيات محددة بشأن تشكيل قيادة عسكرية عربية مشتركة . كما قامت لجنة أخرى بوضع مشروع لإنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربى . وإقر الاجتماع الوحيد لمجلس رؤساء الأركان العرب فى الفترة من ٢٨/٤ حتى ٣٠/٤/١٩٨١ هذه التوصيات ورفعها إلى مجلس الدفاع العربى الذى لم ينعقد .

ولاقى توصيات الهيئة المصغرة التى دعاها مجلس وزراء خارجية الدول العربية للتمهيد لمؤتمر القمة الثانى عشر اثر غزو لبنان حول « وضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن جنوب لبنان » نفس المصير بسبب عدم اهتمام رؤساء الأركان العربية بحضور الاجتماع المقرر عقده قبل الدورة ١٩٧٨ لمجلس الجامعة . والواقع أن صورة التعاون العسكرى لم تلحق بها تغييرات كبيرة . إذ لم يعقد مجلس الدفاع المشترك سوى ٢٧ دورة منذ عام ١٩٥٢ كان منها ثلاث دورات فقط منذ عام ١٩٧٢ . ولم يتمكن من عقد أى اجتماع منذ انتقال الجامعة إلى تونس (٢٢) .

على أن الامر لا يقتصر على ميدان التعاون العسكرى . ذلك أن صورة العمل المشترك فى مجال الامن القومى عامة تبدو شديدة السلبية إذا أضفنا النزاع المبرير حول الموقف من الحرب العراقية - الايرانية . فقد وصل الامر إلى تحالف دول عربية معينة ودعمها العسكرى والسياسى لايران فى حربها ضد العراق .

وهكذا قد نخلص ببساطة إلى تأكيد البديهية التى بدانا بها . ومع ذلك ، فإن الامر لا يبدو على هذه الدرجة من التبسيط . فهناك مجالات معينة للعمل العربى المشترك فى ميادين تتصل بالامن القومى العربى لم تكن ساحة للخلافات العربية ، وأمكن التوصل بشأنها إلى اجماع ايجابى واجرائى أحيانا .

وهناك ثلاثة مجالات محددة يمكن رصدتها في هذا الصدد :

الحالة الأولى تتصل بدعم الشعب الفلسطيني وتكثيف الوضع السياسي الدولي للأراضي العربية المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وفي هذه الحالة أظهر النظام العربي قدرا لا بأس به من روح التراخي . فتكاد تكون مؤسسات التنسيق الوحيدة التي تعمل بالتزام كامل وبانتظام في إطار الجامعة العربية هي تلك المختصة بدعم الشعب الفلسطيني . فهناك مجلس الشئون التربوية الذي عقد عشرين دورة حتى الآن . ومؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية الذي عقد أكثر من أربعين دورة ، ولجنة البرامج التعليمية الموجهة للطلبة العرب في الأراضي المحتلة الذي عقد ٢٨ دورة . وهذه المجالس مسئولة عن الجوانب الوظيفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني إلى جانب مسئوليتها في متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية في شتى جوانبها . ولا يكاد يخلو اجتماع عادي لمجلس الجامعة من إقرار لبعض توصيات هذه المجالس . وفي السياق نفسه فإن الدفاع عن الوضع السياسي والقانوني الدولي للأرض المحتلة هو أحد المحاور الثابتة في عمل أجهزة الجامعة العربية . وقد تحقق لهذا المحور قدر كبير من الاجماع والفعالية في حدود ما يمكن أن يسفر عنه التنسيق السياسي والاعلامي بين الدول العربية إلى جانب جهود الامانة العامة ذاتها من نتائج . وقد تحققت من خلال الاجماع درجة كبيرة من الفعالية لعدد من خطوط التحرك العربي الموحد مثل مقاومة نقل سفارات الدول الأجنبية إلى القدس المحتلة . تصديدا لاعلان ضمها من جانب اسرائيل ، ومواجهة مشروع اسرائيل لشق قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت ، وأحكام الحصار حول اسرائيل في المنظمات الدولية ، ومقاومة تهويد القدس وتهويد المسجد الأقصى والحملة العربية الدولية ضد الاستيطان . كما اتجهت الإرادة العربية إلى المساعدة في تدعيم وكالة غوث اللاجئين ماليا ومنعها من الانهيار ولتقديم المساعدات من خلال صندوق مالى لإعادة تعمير ما دمرته الحرب اللبنانية من مخيمات ومساكن اللاجئين الفلسطينيين ، ولجهود إغاثة لبنان ودعمه إقتصاديا .

وأضافة لذلك ، فإن أحد البرامج القليلة التي حظت بتقدير عربي عام واعتراف اجماعي بفعاليته هو برنامج مقاطعة اسرائيل اقتصاديا والدفاع عن المقاطعة ضد الهجوم الأمريكي والأوروبي المتواصل بالتشريع ضدها .

أما الحالة الثانية فهي تنسيق المواقف السياسية العربية في العالم الخارجي وإدارة التعاون العربي مع عدد من المناطق الرئيسية في العالم ، وخاصة أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ومن الصحيح أن علاقات العرب الدولية وخاصة مع أفريقيا الاستوائية قد تعرضت لهزات عميقة بسبب توالي أزمات معينة بدأت بالخلاف حول موقف مصر من التنسيق العربي والأفريقي ، مروراً بالنزاع بين إثيوبيا وكل من الصومال وإريتريا والسودان وانتهاء بازمة الصراع بين ليبيا وتشاد . إلا أنه بدون الجهود المتواصلة للحوار مع أفريقيا

كان يمكن لهذه الازمات أن تتحول إلى كارثة سياسية للعرب في افريقيا .

اما الحالة الثالثة فهي في مجال النزاعات العربية - العربية ذاتها . إذ ينبغي الاعتراف بأن النظام العربى لم يستسلم أمام تفاقم عدد من حالات النزاع والصراع بين الدول العربية . وكان أحد محاور الحركة للسيطرة على هذه النزاعات هو تقنين هذه العلاقات من خلال بروتوكول ضوابط ، ولجان تنقية الأجواء العربية التى صدر بها قرار من مؤتمر القمة الثانى عشر . ومع ذلك فإن جهود الوساطة كانت أكثر اتساعا من ذلك بكثير . وتظهر دراسة قائمة الاهتمامات العربية أن الوساطة قد شكلت أحد أهم مجالات النشاط الدبلوماسى فى النظام العربى ، وخاصة فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . كما يظهر من الجدول الملحق .

وفى المقابل ، فإن العمل العربى المشترك فى المجالات الوظيفية والاقتصادية لم يكن حدا من التناقضات والخلافات . ولا يظهر ذلك فقط فى تجميد أهم البرامج الاجرائية التى تترجم المبادئ العامة للتعاون الاقتصادى والوظيفى كما تضمنته الوثائق الكبرى التى تم الاتفاق عليها . بل يظهر ذلك ايضا فى التخفيض المتتالى لمدى وكثافة وأحكام الالتزام بالتعاون بالاشكال التى تم الاتفاق عليها أو دخلت حيز التنفيذ . وتفسر تلك الاختلافات والتناقضات المدى الزمنى الطويل نسبيا الذى استغرقه التفاوض حول عدد من الاتفاقيات ذات الجانب الاجرائى والعمل واقدام الدول على التصديق عليها بعد فترة طويلة من الاتفاق عليها .

ويستخلص من العرض السابق أن الافتراضيين الأساسيين فى المنهج الوظيفى يتمتعان بمصداقية جزئية فقط . فالخلافات العربية تبدو أقل حدة فى مجال التعاون الوظيفى والاقتصادى عنها فى مجال مثل الأمن القومى ، وإن كان الفارق بين المجالين على غير ما يظهر عليه من اتساع . والأثر الأهم أنه أمكن بدرجة محدودة نسبيا من النجاح تحييد التعاون الاقتصادى والوظيفى العربى . ويعود الفضل الجزئى فى منع انعكاس الخلافات السياسية العربية سلبا على التعاون الاقتصادى والوظيفى إلى أسباب عديدة منها ما يلى :

١ - أن منطق العلاقات العربية - العربية تبدو أقرب إلى منطق الحزمة الكاملة PACKAGE DEAL منه إلى منطق قابلية الفصل والتحييد بين مجالاتها . ذلك أن هذه العلاقات تستند الى امكانية تبادل المزايا : أى منح دولة معينة لمزايا اقتصادية للدول الأخرى فى مقابل حصولها منها على مزايا مقابلة فى مجال الأمن . (٢٤)

٢ - أن مجال التعاون الاقتصادى والوظيفى يستم - فى حالة النظام العربى - بمرونته الشديدة . ويعنى ذلك وجود امكانية نظرية وعملية لتعويض بالتعاون بين دول عربية ودول غير عربية ، وعدم وجود تكلفة كبيرة لافئائه كلية . فالتعاون الاقتصادى العربى يعانى من مشكلات بنائية أكثر منها مشكلات تشريعية ومؤسسية . كما أن وعده وثمراته تبدو على المدى الطويل أكثر منها على المدى المباشر والقصير (٢٥) .

٣ - أنه فى حالات معينة تتوزع مزايا التعاون الاقتصادى والوظيفى بصورة غير

متوازنة ، كما أنها تمكن من انشاء علاقات قوة غير متساوية بين الدول . فالدول الأغنى والأكثر تطورا من الناحية الاقتصادية تستفيد أقل من غيرها من خلال علاقات التعاون الوظيفى والاقتصادى .

٤ - أن النظم الاقتصادية الداخلية للدول العربية لا تقوم على الكفاءة ولا تحتفل كثيرا بالفعالية والرشد الاقتصادى . ذلك أن أساليب وفلسفة الادارة الاقتصادية تقوم على طابع سلطوى مماثل للسلطة السياسية ، بل أن السلطوية الاقتصادية هي المرادف والاداة الرئيسة للسلطوية السياسية . ويجعل هذا الواقع من المتعذر تماما أن يكتسب الاقتصادى القطرى قدرا معقولا من الاستقلال عن الميدان السياسى . ويقود ذلك عمليا إلى جعل ميدان التعاون الاقتصادى والوظيفى تابعا للتوجيهات السياسية للقادة والنخبة السياسية العربية .

٥ - أن دخول الوطن العربى برمته الى عصر الانكماش البترولى ، والاضمحلال التدريجى للفوائض البترولية يعلق باب تلك الفرص التاريخية الفريدة التى كان يمكن فيها اعطاء التعاون فى المجال الاقتصادى دفعة قوية تصل به إلى مرحلة التدعيم والنمو الذاتيين . وقد دخل الوطن العربى مرحلة الانكماش النفطى هذه قبل أن يصل حجم التعاون فى هذه المجالات مرحلة الانطلاق والتدعيم الذاتى بكثير .

(ب) مصادقية المنهج القانونى والدستورى :

يقوم المنهج القانونى الدستورى على افتراضين مركزيين . أولهما أنه قد أصبح لدينا فى النظام العربى اطار من التعهدات المتبادلة يكفى لاقالة النظام من عثرته . وإن المشكلة لا تكمن فى التوسع فى مجالات جديدة للتعاون والتضامن ، بل فى تنفيذ ما هو قائم منها . والثانى أن تحقيق انطلاق النظام العربى رهن بتوفر الارادة السياسية القطرية والجماعية على ضمان التنفيذ ، جزئيا من خلال مواثيق ذات طابع دستوى ، وجزئيا من خلال أعلى مؤسسات السلطة فى النظام . أى بالاعتماد على مؤسسة القمة العربية . ومن هنا ينبغى أن تتركز المطالب العربية الشعبية على تنفيذ التعهدات القائمة وليس على تعليية مستوياتها أو توسيع مجالاتها .

والواقع أن هذا الاتجاه لا يخلوا من وجاهه . فالافتراض الأول على الأقل يبدو صحيحا إلى درجة كبيرة . فقد صدر عن مؤسسات النظام العربى عدد من المواثيق والقرارات تعطى كافة مجالات العمل العربى المشترك . وهذه المواثيق والقرارات كانت تكفى - فيما لو نفذت بحزم وحسن نية - لترقية الأداء العربى فى مجال الأمن القومى والتنمية الاقتصادية المشتركة بصورة هائلة .

فميثاق جامعة الدول العربية رغم نواقصه الشديدة يقرر المبادئ الأساسية الملزمة للتعاون فى مجالات الأمن القومى وفرض النزاعات والتنمية الاقتصادية . ومعاهدة التعاون المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكرى يلزم جميع الدول

الأعضاء بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة . ومجمعة ، جميع التدابير اللازمة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلم إلى نصابهما . (المادة الثانية) . بل أن المعاهدة قد فصلت في أوجه هذا التضامن وهياكله المؤسساتية . وفي جميع هذه المواثيق تأكيد على الارتباط الحميم بين العمل المشترك في المجال الاقتصادي والعمل المشترك في مجال ضمان الأمن القومي ، وهو الأمر الذي تعزز في ميثاق العمل الاقتصادي القومي .

على أنه إذا تركنا المواثيق الرئيسية ، فإننا نجد أن مؤسسات النظام العربي قد أصدرت من القرارات ما يكفي من حيث الكم والإجراءات للوصول بالعمل المشترك في ميادين المختلفة إلى أقصى ما يمكن تصوره في إطار تنظيم اقليمي يقوم في نهاية المطاف على دول ذات سيادة . ففي مجال الدفاع ضد الخطر الصهيوني قرر مؤتمر القمة الأول انشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً حسب التنظيم الذي صدق عليه مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عام ١٩٦١ ، بل وسمى القائد العام والزم تشكيل نواة القيادة خلال شهر . وطلب مؤتمر القمة الثاني من القيادة العامة الموحدة وضع خطة تفصيلية لتنفيذ الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وخص العراق وسوريا والسعودية بمهمة القوى اللازمة للدفاع ضد أى اعتداء اسرائيلي يهدف لتعطيل مشروعات استغلال مياه نهر الأردن ، ومنع القائد العام حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية بين الدول العربية . وأيدت هذه القمة انشاء جيش التحرير الفلسطيني ، على أن يخضع للقيادة الموحدة أو القيادات المحلية . وقرر المؤتمر الرابع الذي عقد بعد عدوان ١٩٦٧ في الخرطوم تضامر جميع الجهود لازالة أثار العدوان ، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الاعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف . وقرر مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بعد حرب أكتوبر مباشرة بالجزائر الالتزام الجماعي بالتحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس وعدم القبول بأى وضع من شأنه المساس بسيادة العرب عليها .. وأن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لأى طرف عربى التنازل عن هذا الالتزام . وحتم على الدول العربية تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالى لجبهتى القتال المصرية والسورية . ودعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة . واتخذ هذا المؤتمر بالذات مجموعة كبيرة من القرارات المفصلة بخصوص التحرك العربى المشترك في المجالات المختلفة لتحقيق هدف التحرير الكامل للاراضي العربية المحتلة . وفي المؤتمر السابع عام ١٩٧٤ بالرباط أكد القادة العرب على تحقيق التنسيق السياسى والعسكرى والاقتصادى العربى وعدم القبول بأى محاولة لتحقيق أى تسويات سياسية جزئية ، وذلك « انطلاقاً من قومية القضية ووحدةها » . وقرر تفاصيل الدعم العسكرى السنوى لدول المواجهة - أما مؤتمر القمة العربى التاسع في بغداد عام ١٩٧٨ فقد قرر عدم الموافقة على اتفاقيتى كامب ديفيد ، والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجى الذى ينجم عن خروج مصر من المعركة مع اسرائيل ، ولكنه

ترك باب التنسيق العسكري مفتوحا بين الدول التي لديها الاستعداد والقدرة على المشاركة عسكريا بجد فعال مع أطراف المجابهة مع العدو . كما أعاد المؤتمر تفصيل مبدأ الدعم المالى لمنظمة التحرير والجبهة الشمالية لمواجهة متطلباتها العسكرية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضى المحتلة . وفي مؤتمر القمة العاشر في تونس عام ١٩٧٩ فقد أعاد التأكيد على المبادئ الاساسية للموقف العربى من حل الصراع العربى - الاسرائيلى بما فيها التزام - الامة العربية - بالنضال من أجل قضية فلسطين والاراضى المحتلة الأخرى . كما أعاد التأكيد على ضرورة التنسيق العسكرى العربى ، وترسيخ مبدأ العمل العربى المشترك في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية . أما قرارات مؤتمر القمة العربى الحادى عشر في عمان ١٩٨٠ فجاءت أكثر شمولاً إذ صدقت على برنامج العمل العربى المشترك . ووفقا لهذا البرنامج تنشأ قيادة عسكرية عربية مشتركة . ومؤسسة عربية للتصنيع الحربى إلى جانب تأمين احتياجات دول المواجهة من المواد الاستراتيجية بما يخدم المجهود العسكرى العربى . وتحقيق التوازن العسكرى الاستراتيجى مع العدو الصهيونى . وإضافة مؤتمر القمة العربى الثانى عشر في فاس عامى ١٩٨١ (الدورة الاولى) ١٩٨٢ (الدورة الثانية) قرارا بوضع استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منح اسرائيل مع العدوان ، ووضع تصور لمواجهة العدوان الاسرائيلى إذا ما وقع ، سيما على جنوب لبنان وتاليف هيئة مصغرة تعكف فوراً على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية (٢٦) .

وإذا أخذنا هذه القرارات في مجموعها ، وخاصة قرارات مؤتمر القمة الثانى عشر بالجزائر ، فاننا نجد فيها من المبادئ وأنواع الاجراءات ما كان كفيلا بوضع تصور استراتيجى لمواجهة اسرائيل موضع التنفيذ . وهنا فان المشكلة التي تظهر من دراسة قرارات مؤتمرات القمة هى اعترافها بعدم الالتزام كآمر واقع ، وبالتالي مراوحة هذه القرارات بين المستويات الاجرائية المختلفة للعمل العربى المشترك في مجال الامن القومى : أى بين مستوى التنسيق ، ومستوى المساعدات المتبادلة التطوعية حال نشوء موقف يمثل خطرا داهما على امن أى دولة عربية ، ومستوى توحيد القدرات العسكرية من خلال قيادة موحدة ذات صلاحيات كبيرة في الاعتراف من الموارد العسكرية للدول الاعضاء . ومع ذلك ، فإن مؤتمرى القمة العربيين العاديين الآخرين (الحادى عشر والثانى عشر) قد وصلا نظريا بالعمل العربى المشترك في مجال الامن القومى إلى أعلى مستوى ممكن من خلال الالتزام بوضع استراتيجية شاملة ، والتصديق على برنامج العمل العربى المشترك بمواجهة العدو الصهيونى في المرحلة القادمة ، الذى جاء بمبادئ واجراءات على قدر كاف من التفصيل بصدد استراتيجية للامن القومى العربى مقبولة كحد أدنى من جميع الاطراف العربية . وبالتالي ، فإن المطلوب هو المطالبة بالتقيد والالتزام بهذه المواثيق إذا أردنا للنظام العربى أن ينهض بقوة في المرحلة القادمة ، في حدود التصور الواقعى لما يمكن عمله في الظروف الراهنة للوطن العربى .

ويصدق الأمر نفسه على بقية الصراعات التي تمس الامن القومى العربى في السنوات

الآخيرة ، ومنها حرب الخليج والحرب اللبنانية والصراع الأثيوبي الصومالي . ففي مجال الحرب العراقية - الإيرانية ، وبالرغم من الخلافات الشديدة التي نشأت بين الدول العربية حول الموقف منها ، فقد تمكن مؤتمر القمة العربي من إصدار قرارات أو مواقف في البيانات الختامية تعكس وقوف الغالبية الكاسحة من الدول العربية مع العراق في دفاعه المشروع عن نفسه . وتباعدت بصورة منتظمة حدت هذه المواقف . ففي البيان الختامي لمؤتمر القمة الحادى عشر في عمان عام ١٩٨٠ أكتفى المؤتمر بدعوة الطرفين إلى وقف إطلاق النار فوراً والترحيب بتجاوب العراق . وفي المؤتمر الثانى عشر في فاس عام ١٩٨٢ قرر القادة العرب التزامهم التضامنى في الدفاع عن كامل الأرض العربية واعتبار كل اعتداء على أى قطر عربى هو اعتداء على البلاد العربية جميعاً وأعلنوا استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق بموجب ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك . وفي البيان الختامى للمؤتمر غير العادى في الدار البيضاء ١٩٨٥ أكد القادة تمسكهم بقرارات فاس وهددوا بإعادة النظر في علاقات دولهم مع إيران . وجاء أقوى موقف عربى من هذه الحرب في قرارات مؤتمر القمة غير العادى في عمان في نوفمبر ١٩٨٧ ومنها أدانة إيران ، واستعداد الدول العربية لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك للتضامن الكامل مع العراق والوقوف معه في دفاعه المشروع . وأكد البيان الختامى لقمة الجزائر غير العادية عام ١٩٨٨ على المواقف والقرارات السابقة بصدد حرب الخليج واستخدم لهجة شديدة الحدة في أدانة إيران لأقدامها على توسيع الحرب وأرهابها لدول الخليج العربية والسعودية .

وكذلك أصدر مجلس جامعة الدول العربية نحو سبعة عشر قراراً تحمل نفس المعانى بين الدورة غير العادية في نوفمبر ١٩٨١ والدورة العادية التسعين في سبتمبر ١٩٨٨ .

ويمكن استخلاص الأمر نفسه من قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وخاصة القمة الثانية عشر ، وقرارات مجلس الجامعة المتكررة بصدد المسألة اللبنانية وإجماع الدول العربية على الالتزام بإنهاء الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ووقف الاقتتال الداخلى وإعادة تعمير لبنان وتقديم مساعدات عاجلة لها ويلاحظ الأمر نفسه بالنسبة للموقف العربى من الصراع بين أثيوبيا والصومال . بل أن هذا الموقف يعتبر نموذجاً كلاسيكياً لامكانية إصدار مواقف موحدة إيجابية بالرغم من تحفظ ومعارضة عدد من الدول العربية وخروجها عن موقف الغالبية . ففي مؤتمر القمة الثانى عشر بفاس أمكن إصدار قرار بمساندة الصومال في مواجهة مستلزمات المحافظة على سيادتها وإخراج القوة الأثيوبية من الأراضي الصومالية بالرغم من تحفظ أربعة أطراف عربية على هذا القرار (٢٧) .

وإذا كان قد أمكن الوصول إلى تعهدات كافية داخل مؤسسات النظام العربى بصدد العمل العربى المشترك في مجال الأمن القومى - وهى كافية إذا أخذنا هذه التعهدات المتضمنة في قرارات صدرت عن هذه المؤسسات في مجموعها وتراكمها التاريخى - فإن مستوى التعهدات التى تراضت عليها الدول العربية داخل هذه المؤسسات بصدد العمل

الاقتصادي والوطني العربي المشترك كان أعلى وأكثر شمولاً وأدق تفصيلاً من الناحية الاجرائية . ولا داعي هنا لتكرار ما عرضناه من قبل في هذا الصدد .

يبدو إذن أن النظام العربي قد نجح - بالرغم من الاختلافات العربية العديدة والانتكاس المتكرر للتراضى بين الدول العربية - في الوصول إلى إطار عام من التعهدات المتبادلة بصدد مختلف مجالات العمل العربي المشترك . وأن هذا الإطار مقبول وكاف في ملامحه العامة للنهوض بمختلف مجالات هذا العمل المشترك . وهذا ما يثبت مصداقية الافتراض الأول ؟ الذى يضعه الاتجاه الدستوري والقانوني في تشخيص أزمة النظام العربي . فماذا عن الافتراض الثانى أى إلى أى حد تكفى التعديلات القانونية والدستورية في نظام الجامعة لتحقيق الالتزام بهذه التعهدات ؟ الواقع أن الاجابة على هذا السؤال تبدو واضحة بالنفى ، للأسباب التالية :

أولاً : أنه لم يتم بعد قبول التعديلات الدستورية الأساسية في نظام الجامعة ، خاصة مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، وبروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك ولا يبدو أن لهذه التعديلات فرصة كبيرة في تبنيها والتصديق عليها طالما ظلت ارادة النهوض بالنظام غائبة أو ضعيفة . فقد جاءت الموافقة على تعديل ميثاق الجامعة من مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط عام ١٩٧٤ وكان من المفترض وفق قرارات هذه القمة أن يعرض المشروع للتصديق عليه في المؤتمر الثامن وهو ما لم يحدث . وقرّر مؤتمر القمة العربي العاشر بتونس عام ١٩٧٩ الاسراع بتعديل ميثاق الجامعة في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك والعمل على إعادة بناء أجهزتها على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة (القرار سابقاً) . كما أن برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني الذى صادق عليه مؤتمر القمة الحادية عشرة في عمان عام ١٩٨٠ قد كرر نفس المعنى السابق بخصوص الاسراع بتطوير الميثاق . وقرّر مؤتمر القمة الثانى عشر بفاس عام ١٩٨٢ أن تتولى لجنة وزارية دراسة مشروع تعديل الميثاق والانظمة الداخلية المتصلة به وإيجاد الصيغ التوفيقية للأحكام التى تتطلب ذلك ، ورفع مشاريع التعديل إلى مؤتمر القمة الثالث عشر . وقد انجزت الأمانة العامة هذا المشروع بالفعل منذ عام ١٩٨٠ وظلت تنتظر حتى ينعقد مؤتمر القمة العادى الثالث عشر الذى لم يعقد حتى الآن . على أنه في سياق ذلك ظل مشروع تطوير الميثاق داخل لجان خبراء التطوير ولجنة خبراء الحكومات التى تناولته بالتعديل مرة ثلث الأخرى (٢٨) . حتى صدر في النهاية في مذكرة للأمانة العامة عام ١٩٨٧ ، فأقدا الكثير من قوة الالتزام والالزام التى تمتع بها المشروع الأصلي المعد عام ١٩٨٠ . وهو لا يزال ينتظر مؤتمر القمة العادى للتصديق عليه ، دون أن يبدو ذلك ممكناً في الأفق . فأغلب الظن أنه سيتم أرجاء التصديق عليه حال انعقاد هذه القمة .

ويصدق الأمر نفسه على مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك . فقد ولد هذا المشروع عام ١٩٨٢ وعانى من المسار نفسه بين الخلافات في مؤتمر القمة والتأجيل وإعادة

العرض على مجلس الجامعة والدول لبدء وجهات النظر واستحداث التعديلات عليه دون الاتفاق على صيغة نهائية حتى الآن . وهكذا أصبحت حركة المواثيق الدستورية ذاتها ضحية للخلافات العربية وعدم الالتزام بالتعهدات الموجبة التي تسعى هذه الحركة لمعالجتها .

ثانيا : ليس فيما اسفرت عنه حركة التعديلات الدستورية في نظام الجامعة بما فيها مشروع تعديل الميثاق وبرنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني الذي صدق عليه مؤتمر قمة عمان ١٩٨٠ ومشروع بروتوكول ضوابط العمل المشترك ما يزيد من قدرة الجامعة على الرقابة على تنفيذ قراراتها والزام الدول الاعضاء بهذا التنفيذ . وترك أمر التنفيذ للالتزام الذاتي للدول الاعضاء . وبذلك جعلت قضية الالتزام بالتعهدات مرونة هي ذاتها بتعهدات قابلة للخرق والانتهاك ، من جانب الدول الاعضاء . بل أن الأمر نفسه يصدق على جميع الاتفاقات والمواثيق الاقتصادية التي تم التوافق والتصديق عليها من جانب الدول الاعضاء . فهذه الاتفاقيات عادة ما تحتوى على بنود تفتح ثغرات كبيرة في التنفيذ .

ثالثا : أن الإبقاء على القاعدة العامة للتصويت في نظام الجامعة يقلل إلى حد كبير من قدرة الجامعة على الالتزام المعنوي باتخاذ تدابير هامة لوضع المبادئ المتفق عليها موضع التنفيذ . في الحالات التي تتطلب حشدا اجماعيا للارادة والموارد العربية ، وتأكيد هبة النظام العربي .

وتشير الملاحظة الأخيرة قضية فاعلية الالتزامات العربية القائمة ، التي نناقشها في الفقرات التالية :

(جـ) مصداقية نظرية الفعالية :

تقوم تلك النظرية على افتراضين جوهريين : الأول أن النظام العربي لم يستوف بعد ، ولا يتوقع له أن يفي بغرض وجوده ، الا وهو مواجهة التحديات المطروحة في البيئة الاقليمية والدولية لأمن الوطن العربي ، اضافة إلى تحدى التنمية والتحديث المشترك ، بسبب أن مجموعة التعهدات والروابط التي نشأت في سياقه ليست كافية للاستجابة للحد الأدنى المطلوب لموازنة هذه التحديات (٢٩) . والثاني هو أنه لا فائدة كبيرة ترجى من محاولة التعديل القانوني لهيكل هذه التعهدات والالتزامات المتبادلة قبل تعديل الواقع المادى الذي يجعلها قابلة للتنفيذ . وقد طرح في سياق البحث عن واقع مادى جديد أما تضيق نطاق الالتزامات والتعهدات المتبادلة إلى اطار اقليمية فرعية ، أو تآليف والتنام تحالف عربى يشكل قلبا فاعلا لنظام عربى سواء في اطار الجامعة العربية أو في غيرها من الاطر .

وهناك افتراض يكمن في هذه النظرية هو أن العقدة الرئيسية التي ينبغي للنظام العربى أن يحلها لكى ينهض حقا هي عقدة الأمن القومى وخاصة في مواجهة اسرائيل التي تمثل التهديد المركزى والشامل لهذا الأمن . ذلك أن انطلاق التعاون الاقتصادى والوظيفى يحتاج في حالة الوطن العربى أن يتغلب على عوائق هيكلية لا مؤسسية عن طريق أعمال

ارادة سياسية جبارة لن تتولد الا في ظل الانجاز المشترك لمهمة تاريخية هائلة حقا وهي ردع المشروع التوسعي الصهيوني (٢٠) .

وقد يبدو الافتراض الاول صحيحا إذا نظرنا للتجارب التاريخية . فقد وقف النظام العربى في حالة شلل تام ازاء العدوان الاسرائيلى على لبنان في عام ١٩٨٢ . وبالرغم من التهديدات المتكررة في قرارات مؤتمرات القمة التى عقدت منذ اندلاع الحرب العراقية - الايرانية ، وفى بياناتها الختامية ، وكذلك في قرارات مجلس الجامعة الا أن دولة واحدة لم تعلن حالة الحرب إلى جانب العراق ضد محاولات الغزو الايرانى المتكررة . وكذلك ، فإنه على الرغم من القرار الوحيد الذى اتخذ لنصرة الصومال ضد التهديد العسكرى الاثيوبى لاراضيتها في مؤتمر القمة الثانى عشر ، فإن الصومال قد وجدت نفسها وحيدة تماما من الناحية العسكرية في مواجهة التهديد الاثيوبى .

والحقيقة أن تلك المواقف لا تعد انتهاكا للتعهدات القانونية والقائمة . فميثاق الجامعة لم يحدد في مادته السادسة طبيعة التدابير التى ينبغى اتخاذها لدفع العدوان من جانب دولة أجنبية على احدى الدول الأعضاء ، وترك تحديد هذه التدابير لقاعدة الاجماع . ومعاهدة الدفاع المشترك اعتبرت مثل هذا الاعتداء على دولة اعتداء على جميع الدول المتعاقدة ، والزمّت هذه الدول بأن تبادر « إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها » . ولكنها لم تسم القوة العسكرية كإحدى الوسائل المحتملة للمعونة (المادة الثانية) ومن هنا فقد وجدت دول عربية عديدة أن الدعم المالى هو الصيغة المثلّ لأداء واجباتها تبعا للميثاق والمعاهدة . وإذا كان مشروع تعديل الميثاق قد ألزم الدول الأعضاء بأن « تضع تحت تصرف الجامعة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات لتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة » فإن ذلك مشروط بتوصية مجلس الجامعة الذى يخضع في قواعد تصويته لقاعدة الاجماع (المادة ٢٩) . حيث أن القرار الذى يتخذ بما دون الاجماع غير ملزم للدولة المعارضة عليه . بل أن عددا كبيرا من الدول العربية قد اعترض على المادة ٩ من مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك التى تلزم بضرورة التشاور ما باقى الدول العربية قبل الدخول في أى نزاع من أجل الدفاع الشرعى مع أى دولة أجنبية .

والواقع أنه لو كانت التعهدات العربية كافية لرد العدوان لكانت قد طبقت فعلا ازاء التهديدات وأعمال العدوان المتكررة ضد بلدان عربية من جانب مصادر تهديد متعددة ونسب راسها اسرائيل .

ومن الناحية التاريخية ، كان الصراع دائما ما يثور داخل مؤسسات النظام العربى حول برامج عمل متفاوتة جذريا من حيث المحتوى الاجرائى ومستوى الالتزامات المتبادلة داخل هذا النظام ، بين اتجاه الحد الأقصى MAXIMALIST واتجاه الحد الأدنى MINIMALIST . وقد تميز هذا الصراع بصورة خاصة ، مؤتمر القمة التاسع في بغداد . وكان انتصار اتجاه الحد الأدنى MINIMALIST الذى خفض برنامج العمل للدفاع عن

أمن العرب القومي إلى مجرد جهد اعلامي ومساعدات مالية لدول المواجهة بداية الطريق الحتمى نحو تدهور أداء النظام العربى فى مجال الأمن القومى بصورة خاصة .

وقد كانت تلك النتيجة حتمية بسبب أن برنامج اتجاه الحد الأدنى فى العمل العربى الدفاعى المشترك لم يكن كافيا اطلاقا - خاصة مع خروج مصر من ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى فى هذه الفترة - لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الموضوعية لردع التوسعية الاسرائيلية . فإذا كان العرب قد اعتبروا الصراع مع اسرائيل - فى ذلك الوقت مسألة حياة أو موت للأمة كما كان مطروحا - وكانت ساحة الصراع العربى قد تغيرت جذريا .

ولكن إذا كانت فكرة الحد الأدنى الحرج المطلوب لمواجهة تحديات الامن القومى صحيحة ، فهل تصدق بنفس الدرجة على مجالات التعاون الاقتصادى والوظيفى ؟

من الناحية النظرية ، فإن المجال الاقتصادى والوظيفى يقبل من حيث المبدأ التطور الارتقاى ، والتوسع العرضى من ميدان لآخر (٢١) . على أن جميع تجارب التعاون الوظيفى قد بدأت فى النجاح فعلا عندما قطعت تلك الشوط الذى يصبح معه التراجع مكلفا للغاية للمصالح القطرية . فالنجاح الاقتصادى قد يتطلب وقتا طويلا بحكم طبيعة هذا المجال بحد ذاته . ولكن هذا النجاح يمكن اقتطافه فقط عندما يصل حجم التعاون إلى مدى معين أو حجم أدنى محدد (٢٢) .

وفى الحالة العربية ، فإنه لا يمكن القول بأن التعاون الاقتصادى والوظيفى قد وصل إلى ذلك الحد الأدنى الحرج الذى يضع العمل المشترك على درب النمو الذاتى . فرغم الانجازات الهامة التى تحققت على صعيد الاتفاقات والمواثيق فإن التجارة البيئية العربية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الاجماعية المجمعة وكذلك من حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول العربية فرادى . وبرغم اتفاقية استثمار رؤس الاموال العربية فى البلاد العربية ، فإن الاستثمارات العربية فى البلاد العربية الأخرى لا تشكل غير نسبة ضئيلة منها فى العالم الخارجى وخاصة أوروبا والولايات المتحدة . والمجال الوحيد الذى وصل فيه التعاون حده الأدنى الحرج وتعداه هو مجال انتقال القوى العاملة العربية ، وهو المجال الوحيد الذى لا تنظمه اتفاقية أوميثاق ، بسبب النظرة الاستراتيجية لقوة العمل المهاجرة باعتبارها مؤقته مهما طال بقاؤها فى الدول العربية المضيفة وانتهاج خط عدم ادماجها وحجبها وعزلها عن البيئة العربية المضيفة وعدم الافادة منها فى بناء الأمة فى البلدان المستقبلية ، لأسباب اجتماعية وسياسية .

ويبرهن التعاون العربى فى هذا المجال الأخير بالذات على محورية الإرادة السياسية العربية لدفع التعاون الاقتصادى والوظيفى إلى مدها المطلوب . ولا شك أيضا أن هذا المجال بالذات - أى انتقال القوى العاملة العربية عبر الحدود العربية هو أكثر المجالات التى تظهر التوافق بين اعتبارات المصلحة الاقتصادية واعتبارات أمن النظم والأمن القومى العربى عامة ، بل أولوية الاعتبارات الأخيرة فى تكييف هيكل التعاون والاقتصادى .

والواقع أن من الخطأ افتراض أن أولوية الأمن القومي هو اختيار المثقفين العرب فقط . ذلك أنه أيضاً اختيار قطعي للدول العربية . فبالرغم من أن التعاون في مجال الدفاع مثلاً لم يصل إلى الحد الأدنى اللازم لردع مصائر العدوان ، إلا أنه كان المجال الذي حظى باكثر اهتمام من جانب النظام العربي .

فنظرة واحدة لقرارات مؤتمرات القمة العربية المتتالية ومجلس الجامعة العربية يظهر بوضوح أن الغالبية الكاسحة منها قد تعلقت بميدان الأمن القومي . بل أن النظام العربي لم ينتبه إلى مجالات معينة للتعاون الوظيفي إلا بسبب الظروف التي أدت إلى ربطها فجأة باعتباريات الأمن العربي . فمشروع استغلال مياه نهر الأردن بصورة جماعية في مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤ كرد فعل لمشروع إسرائيل بتحويل مياه هذا النهر . وتعهدت الدول العربية بتمويل المشروع العربي استجابة لاعتبارات الأمن مع غياب المصلحة الاقتصادية .

وفي هذا السياق نفسه ، فإن الدليل الساطع على أولوية اعتبارات الأمن القومي في النظام العربي الرامح هو حجم التمويل الذي خصص لهذا الميدان من البلدان العربية المعنية بالمقارنة بالتمويل المخصص لمشروعات التعاون الوظيفي والاقتصادي . فوفقاً لمؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد خصصت مبالغ تصل إلى ٣٥٠٠ مليون دولار لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة سنوياً ولدة عشر سنوات .

وأضاف مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس تخصيص مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار - على مدى خمس سنوات لاعادة اعمار لبنان . هذا إلى جانب مخصصات أخرى يصعب حصرها لتمويل النشاط الاعلامي والسياسي الدولي الرامح لدعم الأمن العربي ، ولإسعاد الشعب الفلسطيني في لبنان ، وغيرها من مجالات وبرامج الأمن القومي . وبالمقارنة فإن رؤوس الاموال المخصصة للعمل العربي المشترك في المجالات الوظيفية والاقتصادية - باستثناء المشروعات المشتركة - تبدو تافهة (٣٣) .

فإذا كان الافتراض الأول لهذه النظرية أقرب إلى الصحة ، فإن الافتراض الثاني لا يبدو متمتعاً بنفس الدرجة من المصداقية . فضمنان التفاعلية عن طريق منظمات اقليمية عربية فرعية لا يبدو اطلاقاً تعويضاً صحيحاً عن افتقار نظام الجامعة العربية للفعالية ، وخاصة في مجال الأمن الجماعي . وبالتأكيد ، فإن التجربة الوحيدة التي تستحق المضاهاة هنا هي تجربة مجلس التعاون الخليجي .

وعلى الرغم من عدم تعميق مؤتمرات مجلس التعاون الخارجي على الاستراتيجية الامنية الموحدة بالرغم من التفاوض حولها منذ بداية انشاء المجلس ، فإن العمل المشترك في المجال الدفاعي يعتبر أكثر متانة بكثير عنه في إطار الجامعة العربية . وتكفي ثلاثة أمثلة لهذا

التعاون لايضاح تلك المقارنة وهى تشكيل قوة التدخل السريع التى تحمل اسم « درع الجزيرة » ودأب هذه القوة على اجراء manoeuvres المشتركة والتحرك حثيثا لاقامة صناعة سلاح فى اطار المجلس ، وتنسيق الخطط الدفاعية وصياغة خطة دفاع موحدة عن الخليج بما فى ذلك تنسيق سياسة استيراد السلاح ولا توجد حتى الآن فى نطلق الجامعة انجازات اجرائية مشابهة .

ومع ذلك ، فان العقبات الهيكلية تحول دون تحول اشكال العمل المشترك هذه فى النطاق الخليجى إلى درجة الكفاية والفعالية فى المهام الدفاعية . وبالتالى فان دول مجلس التعاون لم تجد بدءا من الاستعانة بالقوى الاجنبية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة للدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج وضمان أمن هذه البلاد بصورة مستقرة . بل ان فلسفة الأمن الحقيقية فى اطار المجلس تقوم على ضمانات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ومجمل استراتيجيات الأمن القطرية تصاغ فى ارتباط وثيق مع الولايات المتحدة .

وهكذا يتضح ان مجلس التعاون الخليجى لا يقدم بديلا او تعويضا لنقص الفعالية الدفاعية لنظام الجامعة العربية . والواقع ان الامر نفسه يصدق على حالة التعاون الاقتصادى والوظيفى . فبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة ، فان الاشكال الامتن للعمل الاقتصادى والوظيفى المشترك فى اطار هذا المجلس لا يمكنه وحده التغلب على العوائق الهيكلية التى تعاني منها دول المجلس ، ولا يبدو من بديل لنظام الجامعة كاتار لعمل عربى مشترك يمكنه حفز وتصحيح النمو الاقتصادى لهذه الدول (٣٤) .

اما الصيغة البديلة لاستنهاض النظام العربى ككل من خلال احياء تحالف اكتوبر ١٩٧٣ لا تبدو ايضا واعدة على الاقل فى المدى المباشر . فالواقع ان انكسار هذا التحالف قد تم فى ظروف داخلية وخارجية افضل لدول تحالف اكتوبر عنها فى الوقت الراهن . كما ان الجمود الدبلوماسى والسياسى الذى تنسم به المعادلات العربية لسوريا والعقبات الهيكلية التى تغتور طريق مصر فى التحرر من اعباء كامب ديفيد ، ودخول المملكة السعودية لعصر الانكماش البترولى - كلها اعتبارات تجعل من المتعذر تصور اقدام هذه الدول على الالتزام بتحالف يمكنه تشكيل قلب فاعل ينهض بالنظام العربى بصورة شاملة ، وخاصة فى مجال الأمن القومى .

ما هى البدائل المتاحة اذن للخروج من أزمة النظام العربى الراهن على ضوء المعطيات الموضوعية لهذا النظام فى الوقت الراهن ؟ هذا ما سنبحثه فى القسم التالى :

ثالثا - بعض مفاتيح للخروج من الأزمة :

١ - ثمة الآن فرصة فريدة لحياء النظام العربى من جديد ، بعد فترة طويلة من تشتيت الجهد واهدار الموارد العربية . ويتمثل هذه الفرصة فى :

اولا : انتهاء عدد من الصراعات العربية - العربية ، والعربية مع دول جوار جغرافى

ذات صلات تاريخية بالوطن العربي . وربما كان أهم الانجازات في هذا الصدد هو وضع نهاية للحرب العراقية - الايرانية والتفاوض الجارى في جنيف بإشراف الأمم المتحدة حول عقد اتفاق لتسوية النزاع بين البلدين . ويلى ذلك في الأهمية المصالحة الشاملة في المغرب العربي التى تجعل من الممكن تسوية الصراع في الصحراء الغربية . وهناك كذلك المفاوضات الجارية بين الصومال وأثيوبيا حول انتهاء الصراع وحالة الحرب القائمة منذ عام ١٩٧٨ ، واتفاق إنهاء الحرب الأهلية في السودان وعقد المؤتمر الدستوري لإجراء المصالحة الوطنية واتخاذ الاصلاحات الدستورية الكفيلة بتوطيد وحدة السودان .

ثانيا : عودة مصر لاستئناف علاقاتها بالبلدان العربية ، وعودتها العملية قبل ذلك إلى النظام العربى ، لأمن بوابة كامب ديفيد ، وأنما من بوابة الاجتهاد في الدفع نحو تسوية سلمية للصراع العربى - الاسرائيلى تحقق المطالب الرئيسية المشروعة للشعب الفلسطينى في دولة مستقلة ذات سيادة على الاراضى الفلسطينية المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهذا الالتزام بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى يفتح آفاقا غير محدودة للتخالف بين مصر والثورة الوطنية الفلسطينية ، وتحملها لمسئوليات أساسية في معادلات للأمن القومى العربى يمكن الاتفاق حولها .

ثالثا : الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأرض المحتلة التى شكلت مركزا رئيسيا للارتقاء النوعى بالأداء العربى في النظام الدولى . فلم يظهر العالم العربى قدرا من الكفاءة والتنسيق في مجال العمل الخارجى بقدر ما فعل منذ اندلاع الانتفاضة وأقدام منظمة التحرير على سلسلة المبادرات التى أعادت هيبتها واحترامها في داخل الأرض المحتلة وفي معادلات الصراع العربى - الاسرائيلى وفي النظام الدولى ككل .

ويبقى مع ذلك بعض البؤر الرئيسية للتوتر في النظام العربى وخاصة استمرار حالة الحرب الأهلية في لبنان وإندفاعه هذا العام نحو التقسيم ، والتنافس العراقى - السورى . هذا مع بقاء الصراع العربى - الاسرائيلى دون حل يحقق المصالح العربية ، واستمرار المفاوضات العراقية - الايرانية دون بوادر انفراج حاسمة .

هناك إذن ما يكفى من الأسس لتحقيق نهوض حقيقى بانتظام العربى ، وذلك تحديدا من خلال التغلب على عدد من بؤر التوتر الرئيسية التى لا زالت قائمة ، ومن خلال صياغة برنامج عمل متفق عليه وقابل للالتزام به ومؤهل لانجاز مهام النظام العربى بفاعلية .

٢ وبالتأكيد ، فانه يجب أن يكون مؤتمر القمة العربى القادم أداة لاستغلال هذه الفرصة النادرة ، حتى لا تضيع هباء مثلما ضاعت فرص سابقة .

٣ - ويتضح من العرض السابق أن استغلال الفرصة النادرة المتاحة الآن للنهوض بالنظام العربى والعمل العربى المشترك يستلزم العمل الإيجابى على ثلاثة محاور معا وفي وقت واحد .

(١) المحور الأول هو تجسير فجوة التراضي العربي والمحور الثاني هو تجسير فجوة الالتزام بالتعهدات أما المحور الثالث فهو زيادة فاعلية النظام عن طريق مجموعة من الترتيبات الجديدة والواقعية . المحور الأول يواجه مشكلتين رئيسيتين في مجال الأمن القومي ، ومشكلتين رئيسيتين في مجال التعاون الوظيفي والاقتصادي .

ففي مجال الأمن نجد أن المشكلة الأولى العالجة هي مشكلة التنافس العراقي - السوري الذي تغذيه مرارات حقيقية تقاومت خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية . والواقع أنه لا توجد امكانية للذهوض الحقيقي بالنظام العربي دون التغلب على تلك المشكلة . وقد بذلت محاولات كثيرة للوساطة بين الدولتين من خلال لجنة الجامعة العربية لتنقية الأجواء (٣٥) . ومن خلال جهود فردية وجماعية على أعلى مستويات السلطة السياسية في عدد من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج ، دون جدوى حتى الآن . بل أن بعض المؤشرات الأخيرة تظهر أن الدولتين قد تكونتا في طريقهما لتصادم خطر من الممكن أن يقوض عملية الصلوة في النظام العربي ، ويزيد صعوبة حل بعض المشكلات المستعصية في الوطن العربي ، وعلى رأسها المشكلة اللبنانية .

أن خبرة الوساطة في النظام العربي توضح أن تجارب الوساطة أو المصالحة الناجحة لم تكن تلك التي تمت من خلال قائمة تفاوض تركز على مجرد التهدة السلبية للصراعات ، بل من خلال قائمة تفاوض تستكشف المصالح المشتركة التي تهدر في سياق التنافس والنزاع (٣٦) . ومن هنا قد يكون من الأجدر بجهود الوساطة أن تعمل على الموائمة بين المصالح الأمنية الرئيسية لكل من سوريا والعراق . وقد يكون أحياء الجبهة الشمالية والشرقية صيغة قابلة للبحث والتفاوض عبر جهود مكثفة للوساطة العربية ، خاصة وأن نهاية حرب الخليج تجعل هذا الأحياء ممكنا .

أما المشكلة الرئيسية الثانية المسببة لفجوة التراضي العربي في مجال الأمن القومي فتتمثل في الموقف من الصراع العربي - الاسرائيلي على ساحته الرئيسية وهي الأراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ وساحته الفرعية في لبنان .

وفي اللحظة الراهنة فإن الصراع بين تيار الصمود والتصدي ، وتيار الحل السلمي قد أصبح رمزيا إلى حد كبير . وقد أصبح تيار الحل السلمي يحتكر الساحة العربية أو يكاد في بيئة دولية تبتدأ موانية أكثر من أي وقت مضى . وبالتالي يصبح السؤال الكبير هو ماذا لو فشل هذا التيار في تحقيق الحد الأدنى من الحقوق العربية في جهود التسوية الراهنة ؟ أن الاجابة على هذا السؤال لا بد أن تضع حدا أعلى زمنيًا لتجريب وسائل الحل السلمي . ويصبح من اللازم منطقيا الاعداد من الآن لاحتمالات فشل هذه الوسائل بسبب التشدد الاسرائيلي والأمريكي . وإذا كانت هذه هي النتيجة المنطقية ، فإن محصلتها العملية ينبغي أن تكون صياغة برنامج يوفق بين تيار المتشددين وتيار المعتدلين بحيث يجرب الثاني وسائله السلمية في حدود مدى زمني معين ، في الوقت الذي يتم فيه التحضير من خلال برامج

اجرائية لامكانية الاستخدام الموحد للوسائل غير السلمية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي . اى أن مثل هذا البرنامج التوفيقى ينبغي أن يمزج بين بديل الحد الأدنى والحد الأقصى في نفس الوقت ، بحيث يصبح هذا البرنامج أساسا لتحالف عربى دفاعى جديد .

أما على صعيد التعاون الاقتصادى والتوظيفى فإن المشكلة الأولى التى تواجه تطوره هى العوائق الهيكلية واللامؤسسية النابعة من واقع التخلف ذاته . وقد أدركت النخبة الفكرية والفنية العربية أنه لا يمكن حل هذه المشكلة الا في سياق ربط خطط التنمية . على أن ذلك لم يكن يعنى الكثير في الفترة الماضية بسبب تركيز الخطط القطرية - في البلدان العربية الرئيسية المؤهلة لارتباط اقتصادى وتوظيفى واسع النطاق - على تطوير البنية الأساسية . وقد أصبح من المحتم الآن بعد انجاز التطورات الأساسية للبنية الأساسية أن تدلف خطط الاستثمار العربى القطرية إلى مرحلة جديدة قوامها التركيز على القطاعات السليمة . وداخل هذه المرحلة ، يمكن تحقيق ترابط أفضل للخطط العربية لوركزت عمليات التعاون الاقتصادى والتوظيفى على دوائر الربط بين المشروعات الرامية لاحتلال الواردات ، وتلك التى تحقق توسعا تصديريا ، وثالثة تتوسع في مشروعات التعميق الصناعى .

وهناك مشروعات كثيرة يمكنها أن تحقق هذا الربط الذى يستجيب للحاجات والمصالح الموضوعية لكل الاقطار العربية الرئيسية ويدفع العمل الاقتصادى العربى المشترك إلى الامام من خلال صيغة المشروعات المشتركة ، إلى جانب تيسير وتنمية التبادل التجارى واستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية .

أما المشكلة الرئيسية الثانية فهى الانكماش الاقتصادى الخطير الذى تواجهه البلدان العربية جميعها بدرجة أو بأخرى : والواقع أن المشكلة قد تبدو نتيجة لا حوال سوق البترول وانكماش الفوائض النفطية العربية ، وبالتالي نقص الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة على أن المسألة الحقيقية في الواقع ليست عدم وجود رؤوس الاموال وإنما تراجع فرص الاستثمار المربح كثيرا وسريعا وهنا فإن القضية تقوم في كيفية تعويض الأزمات التجارية الذى ساد خلال فترة الرواج النفطى ، بتنمية انتاجية حقيقية وتصحيح الاختلالات البارزة في الاقتصاديات العربية ، في سياق هذه التنمية مع توفير فرص الاستثمار المربح كوازع للمشاركة الجماعية في هذه التنمية . ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف كلها يرتبط قبل كل شئ بالانتاج الكبير وبالتالي للأسواق الواسعة ، والانتاجية المرتفعة المميزة لفروع الانتاج الحديث . أن استحداث التعديلات المؤسسية لضمان إتاحة أوسع فرص المشاركة في النمو الاقتصادى داخل الاقطار العربية يعتبر شرطا لازما .

الا أن جدولة تقسيم العمل الصناعى بين البلدان العربية يمكن أن يسهم في تحقيق هذه الأهداف مجتمعة . وإذا طبقت الدول العربية بحزم وحسن نية التزاماتها تبعا لميثاق العمل الاقتصادى المشترك واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى واتفاقية استثمار رؤوس

الأموال العربية في البلاد العربية . وجدولة تقسيم العمل الصناعي هو أفضل وسيلة للتنسيق بين الخطط الألمانية القطرية . على أنها يمكن أن تكون أيضاً القاعدة الموضوعية لأزدهار المشروعات المشتركة .

ومن الأفكار التي تحقق الربط بين الاقتصاديات العربية في ظروف الانكماش الجمع بين الافادة من قوة العمل المهاجرة والعائدة . واثابة الفرصة أمام استثمار مدخراتها ، سواء في بلدان المهجر أو في بلدان الارسال ، بحيث ترتبط فرص التوظيف مع المساهمة بأسهم معينة في رأسمال شركات مشتركة جديدة . بل أن التفاوض حول استثمار أموال التعويضات والتأمينات الاجتماعية المستحقة للعمال العرب العائدين إلى بلدانهم في مشروعات تتبع لهم فرص التشغيل وإعادة الاستيعاب في قوة العمل قد يفتح فرصا كبيرة للتعاون المشترك من خلال صيغة المشروعات المشتركة في اطار فكرة جدولة تقسيم العمل الصناعي .

ويحتم ذلك كله أيضا إعادة تنشيط اللجان الفنية المختصة بمجالات التعاون الاقتصادي والوظيفي في الجامعة العربية والاسراع في اعداد البرامج والاتفاقيات التي تم التخلي عنها في السلوك القليلة الماضية وخاصة الاتفاقية الخاصة بتيسير انتقال انتقال القوى العاملة بين البلاد العربية وحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

(ب) والمحدد الثاني هو تجسير الالتزام بتنفيذ التعهدات القائمة بين الدول العربية في اطار الجامعة العربية . وتنشأ تلك الفجوة لأسباب عديدة أهمها الافتقار لعنصر الالتزام القانوني في النظام العربي حتى الآن ، والنقص الموضوعي في القدرات المؤسسية للدول العربية القطرية . كما تشكل فجوة الفعالية بحد ذاتها دافعا لأعمال تطبيق التعهدات القائمة بسبب ما تؤدي إليه من شعور بهامشية المصلحة القطرية في العمل العربي المشترك .

ولا شك أن التصديق على مشروع تعديل الميثاق وعلى مشروع ضوابط العمل العربي المشترك يسد ثغرة كبيرة في فجوة الالتزام هذه . إذ أن هذه المشروعات توفر أساسا قانونية عديدة - برغم لوجه النقص فيها - لحجية الالتزام في النظام العربي . فالمادة ١٨ في بروتوكول الضوابط وتعديلها المقترح تنص بوضوح على تنفيذ مبادئ وقرارات الجامعة ومعاودة الدفاع المشترك وميثاق العمل الاقتصادي وعلى عدم جواز التحلل من تنفيذ أي قرار التزمت به دولة أو عدة دول بإرادتها المنفردة . كما تنص المادة ١٩ على أولوية الالتزام بميثاق الجامعة على أي التزام دولي للدول الاعضاء ، وهو نفس حكم المادة ٤٦ من مشروع تعديل الميثاق . وبالإضافة إلى التجديدات المؤسسية والمبدئية التي تحتم تعاون وتنسيق أفضل بين الدول العربية في اطار نظام الجامعة ، فإن مشروع التعديل قد أقرب مبدءا العقوبة للدول التي تخل بأهداف الميثاق أو مبادئه أو احكامه ، ويقوم مؤتمر القمة باتخاذ التدابير العقوبية المناسبة بما في ذلك تجميد العضوية (المادة ٤) .

أن سد فجوة الالتزام تتعلق - مع ذلك - بزيادة جاذبية النظام العربي أكثر من التأكيد القانوني على مبدأ الالتزام . وتزداد جاذبية النظام مع تعاظم الشعور بالجدوى من الانضواء تحت اطره المؤسسية ومشروعاته المشتركة ، ومع تعاظم مستوى العقوبة والتدابير الرادعة للسلوك المناقض للمصالح العربية العليا التي يلتقي على تعريفها كذلك الرأي العام الشعبي والرسمي العربي . أن التوجه لزيادة جاذبية النظام العربي بالنسبة لاطرافه ينطوي اذن على مجموعتين من الاجراءات .

المجموعة الاولى تتمثل في الاجراءات التي تزيد من فعالية ومزايا العمل العربي المشترك في مجالاته المختلفة ، وخاصة الدفاعية والاقتصادية .

والمجموعة الثانية تتمثل في الاجراءات التي تضمن الاستخدام الحازم للمزايا والعقوبات التي تضمن عدم الانحراف عن اهداف النظام العربي كما تم توثيقها وتعريفها في مشروع تعديل الميثاق وفي الميثاق الحالي ومجموعة قرارات مؤتمرات القمة المتتالية ووحدة مجلس الجامعة .

(ج -) أما المحور الثالث فهو تجسير فجوة الفعالية في طريق ترتيبات فعلية جديدة تعيد تنظيم الساحة السياسية العربية لوتحكم الروابط فيها بأساليب جديدة .

والواقع ان فجوة الفعالية هي اخطر مصادر التآزم في النظام العربي ، وذلك بسبب طبيعتها المميزة . فاذا لم تتق مختلف الدول الاعضاء في فعالية النظام ، فانهما سوف تهمل حتما التقيد بتعهداتها ، ناهيك عن انكماش دوافع اقدامها على التعهد أصلا . ولا شك أن الارتفاع بفعالية النظام العربي ككل يقتضى وجود قلب فاعل من عدد من الدول العربية القومية والكبيرة ، والتي تجسد سياستها مثل النظام ومبادئه . على أنه إذا لم يتوفر ذلك ، في الظروف الموضوعية المحددة المعطاه في الواقع ، فانه لا مناص من التفكير في بدائل أقل اهلية . ويمكننا التفكير في أحد بديلين مفترضين ، كالآتي :

١ - ولقد حدث فعلا في الواقع العربي معطيات جديدة تغير فعليا من طبيعة الساحة السياسية العربية في السنوات الاخيرة . فقد تقوضت التحالفات الايديولوجية التي سببت سيولتها وتغيراتها المستمرة قدرا كبيرا من عدم الاستقرار وخلقت مناخا تشعب بعدم الالتزام بالتعهدات . وبدلا منها تشهد الساحة العربية تبلور روابط اقليمية . أن التوزيع العام لهذه الروابط مثير بحد ذاته . فهناك مجلس التعاون الخليجي من ناحية ، وتجمع دول المغرب العربي من ناحية أخرى . وتظل بلدان المشرق إلى جانب مصر والسودان والصومال وجيبوتي بدون روابط اقليمية مميزة لها . فاذا اعتبرنا أن التنظيم الاقليمي الفرعي يخلق قوة سياسية واقتصادية تسد فراغا واضحا للقوة ، فان منطقة المشرق تصبح - من هذه الزاوية - منطقة رخوة تنظيميا . على أن الامر لا يقتصر على ذلك ، بل يتعداه إلى الاثر بالغ السلبي للتنافس التقليدي بين سوريا والعراق : وهي البلدان التي تشكل المنافذ الرئيسية أمام مصادر التهديد الخارجي للوطن العربي ، ومثل هذا الوضع يخلق بحد ذاته ضغوطا هائلة للتجمع

التنظيمي . والسؤال الكبير هنا هو إلى أي حد يمكن أن يهدر الجمود السياسي والدبلوماسي ومرارات الماضي هذا الضغوط الموضوعية للتجمع التنظيمي بين هذه البلدان كأقليم فرعي مميز .

إن أحد المخارج المحتملة لهذا الوضع هو تغلب قيادات هذه البلدان على ميراث الجمود السياسي والدبلوماسي واستيعابها لضرورة التجمع التنظيمي كأقليم فرعي (٢٧) . وفي هذا السياق قد تطرح فكرة إحياء الجبهة الشمالية والشرقية كصيغة مبدئية وتنتهي إلى تشكيل منظمة اقليمية فرعية على غرار ما يتم التفاوض حاليا بشأنه في منطقة المغرب العربي ، أو ما استقر بالفعل في منطقة الخليج العربي .

إن معظم تيارات الفكر القومي العربي تنظر بتوجس شديد لعملية بناء تنظيمات اقليمية فرعية في العالم العربي على اعتبار أنها تنقص ولا تزيد من احتمالات الوحدة العربية . وقد تكون ثمة قدر من المبالغة في الوجد من انتشار الظاهرة واستكمالها اقليميا بتشكيل منظمة فرعية لدول المشرق . وأصل هذا الوجد هو أن مثل هذه الظاهرة قد تنتهي إلى تمزيق الوطن العربي إلى كتل جغرافية ، واحتمالات أن تسود علاقة تنافس بين هذه الكتل . على أن المبالغة هنا تكمن في تجاهل أن مثل هذه التكتلات الاقليمية الفرعية سوف تستمر في حاجة شديدة لبعضها البعض على مختلف الأصعدة بسبب النقص الكامن في هيكل الموارد فيها ، والامكانية الموضوعية لقاعدة تبادل شاملة فيما بينها .

وتبقى مع ذلك امكانية حقيقية لأن يفقد القصور الذاتي التنظيمي إلى جمود توزيع العالم العربي إلى كتل جغرافية جامدة ، تنقرض معها تدريجيا الأرضية الموضوعية للنظام الاقليمي العربي الشامل : أي نظام الجامعة العربية .

وعوضا عن ذلك ، فانه في حالة انتشار هذه التكتلات الاقليمية الفرعية ، علينا أن نفكر في الكيفية التي يمكن بها خلق ميل موضوعي طويل المدى لازابة هذه التكتلات في النظام العربي الشامل . واحد الأفكار التي يمكن طرحها في هذا السياق هي وجود دول مفصلية أي دول ذات عضويات مزدوجة في تنظيمين اقليميين فرعيين .

ففي حالة نشوء تنظيم اقليمي لدول المشرق ، فإن العراق مثلا مؤهلة جغرافيا لأن تكون عضوا في مثل هذا التنظيم ، مع فتح الباب امامها للحصول على عضوية مجلس التعاون الخليجي . وكذلك ، فإن مصر قد تشكل حلقة وصل محورية بين المشرق والمغرب بحصولها على عضوية تنظيم اقليم المشرق ، وعضوية تنظيم اقليم المغرب العربي في نفس الوقت . وفي هذه الحالة يصبح مجلس التعاون الخليجي مفتوحا للعراق إلى جانب الدول الأعضاء فيه حاليا ، ويصبح اقليم المشرق صاحب تنظيم اقليمي فرعي يضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين ومصر أيضا . أما التنظيم الاقليمي في المغرب العربي فيضم مصر إلى جانب موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا . وتعمل هذه البلدان المفصلية : ذات العضوية المزدوجة على فتح هذه التنظيمات الاقليمية الفرعية التي تتسم بروابط ذات فعالية أكبر في

الوقت الحالى من التنظيم العربى الشامل وخلق قنوات بينها إلى أن يحين وقت نقل الالتزامات المتبادلة في النظام العربى الشامل إلى مستوى أعلى من الفعلية .

٢ - أما البديل الثانى فيشمل تنويعات من التحالفات التى قد لا تشكل قلبا قياديا COMMANDING CORE ولكنها قد تنجح في أداء وظيفة جماعات الضغط PRESSURE GROUPS أو جماعة بلورة موقف سياسى LOBBY . ومثل هذا البديل يعتمد على الدول العربية الوسيطة . وعلينا هنا أن نتذكر أن الدول الوسيطة كانت هي أكثر الدول العربية تمتعا بروح المبادرة . كما أن الوساطات العربية الناجحة قد تمت بفضل الحركية التى تمتعت بها دول كهذه في الساحة العربية . فالمصالحات في المغرب العربى قد تمت إلى حد كبير بفضل النشاط الدبلوماسى الواسطى لتونس ، وكذلك فإن الأردن كانت مصدرا لعدد هائل من المبادرات الدبلوماسية وأنشطة الوساطة في الساحة العربية . كما يمكن الاعتماد في هذه البدائل على تلك الدول العربية الأكبر غير المتورطة في نزاعات مباشرة مع جيرانها . وباختصار فإن تشكيل جماعة ضغط عربية في الساحة العربية قد يتم من خلال أى عدد من الدول العربية الأكبر مع أى عدد من الدول العربية الوسيطة وذات الحركية الدبلوماسية العالية وخاصة الأردن وفلسطين وتونس .

أن وظيفة جماعة ضغط من هذا النوع هي على وجه التحديد وضع قائمة أولويات AGENDA للنظام العربى وحشد الرأى العام العربى الرسمى والشعبى وراء هذه القائمة . وعلى مثل هذه الجماعة أن تضع قائمة أولويات تمثل الفعلية أهم أبعادها .

٣ - وإذا كان من المتفق عليه أن النهوض بالنظام العربى يحتم العمل على الوصول إلى تراض أفضل والالتزام أكبر بالتمهيدات وفعلية أشد في أداء المهام ، فإن من الضرورى أيضا أن يتم ذلك كله في مختلف مجالات العمل العربى المشترك وتحديدا مجال الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى والوظيفى .

على أن هذا الجمع بين المجالات قد يتم بالتوازى وبدرجات مختلفة من الكفاءة . ومثل هذا النمط يهدر الامكانيات الكبيرة لعلاقات التعذية والتعذية العكسية بين مجالات العمل العربى المشترك . والواقع أن اشكالية إيجاد الرابطة المادية بين مجالات العمل العربى المشترك تتمثل في اكتشاف تلك السلسلة من اجراءات وخطط التعاون التى تجر حلقاتها بعضها بعضا بصورة تلقائية ، وتعتبر عددا من مجالات العمل العربى المشترك .

والمقصود بسلسلة الاجراءات هذه أسلوب صياغة العمل العربى المشترك بحيث يؤدى انجاز افضل في مجال معين إلى تحسين الأداء بصورة كبيرة في مجال آخر . ومن البديهي أن تلك السلسلة يجب أن تقع في دوائر الارتباط بين المجالات ، وتحديدا بمجالات الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى والوظيفى .

وثمة دوائر ارتباط محتملة عديدة . وعلى المفكرين العرب أن يهتموا بالبحث عن افضل

دوائر الارتباط بين مجالى الأمن القومى ، والتعاون الاقتصادى والوظيفى ، والأساليب الفنية التى عليها الكشف عن أفضلية دائرة معينة للارتباط بالمقارنة بدوائر أخرى .

أن دائرة الارتباط التى تأتى إلى الذهن مباشرة تتمثل فى ميدان **الصناعات العسكرية** . غير أن الصناعة العسكرية تشمل نطاقا هائلا من أنظمة السلاح الكبرى التى قد لا يكون لأغلبها دور مباشر فى تحسين الأداء الصناعى والاقتصادى العام . ومن هنا فإنه يستمر من المتعين علينا أن نفكر فى دائرة أضيق من الروابط : أى تلك الصناعات التى يمكنها تغذية عدد من الصناعات العسكرية والمدنية فى وقت واحد ، ويتمتع بأكبر قدر ممكن من الروابط الخلفية والامامية ، ويمكنها أن تشد مجمل البناء الصناعى العربى إلى طريق **الحدثة** .

وهنا يمكن الحديث عن صناعات معينة كالآتى :

أولا : صناعة المحركات .

ثانيا : صناعة الاليكترونيات الدقيقة .

ثالثا : صناعة المعلومات .

رابعا : تطبيقات الهندسة الوراثية فى المجال الزراعى لضمان الأمن الغذائى .

٤ - على أن تصعبا شاملا للنهوض بالنظام العربى قد لا يكتفى فقط بالتركيز على دوائر الارتباط بين مجالات العمل العربى المشتركة ، بل وايضا بالبحث عن بؤرة عمل مشترك يمكنها دفع معنوية النظام إلى أعلى . وبؤرة الاهتمام هذه قد تكون تحقيق انجاز كبير فى أحد مجالات الاهتمام الرئيسية للوطن العربى ككل . ومن الأمور ذات الأهمية البالغة هنا ، والتى يملك فيها النظام العربى فرصة أكبر للحركة والمبادرة المستقلة مهمة انتهاء الحرب الأهلية فى لبنان وإنقاذه من التقسيم . ولذلك قد تكون أهم مجالات التفاوض فى مؤتمر القمة القادم بحث المسألة اللبنانية بجدية والاتفاق على سيناريو متكامل لانتهاء الحرب الأهلية وإعادة توحيد لبنان .

الجدول الملحق
عدد زيارات المسئولين العرب
وتوزيعها حسب القضايا وحسب المستوى السياسى

المستوى	رئيس لوطك	رئيس وزراء	وزير	المجموع
للموضوع				
قضايا عامة	٧٥	٢٠	٩٥	١٩٠
قضايا وساطة	١٦	٥	١١	٤٢
قضايا تهم أكثر				
من دولتين	٧	١	٣٥	٤٣
قضايا ثنائية	٤٦	٢٣	٢٢٧	٢٩٦
المجموع	١٤٤	٤٩	٤٦٨	٦٦١

المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام -
التقرير الاستراتيجى العربى سنة ١٩٨٧ - القاهرة ١٩٨٨
ص ٢١٧

ملاحظات ومراجع

(١) انظر: خلفية فلسفية وتاريخية وسياسية لهذا التحليل معظم المساهمات في الحوار القومى الذى ادارته الأهرام ويصدر في للكتاب التالى:

لطفي الخولى (محرر) المأزق العربى . مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٨٦ .
وانظر كذلك فضل شلق . اشكاليات التوحيد والانقسام . بحوث في الومى التاريخى العربى - المركز الاسلامى للبحوث - بيروت - ١٩٨٧ .

(٢) في ندوة عن « الوطن العربى وتحديات الوضع الراهن » لكه الجميع على ان الخلافات الحادة التى اصبحت لا تعرف حدودا في التعامل بين ابناء للشعب الواحد هى التى تسببت في ان يصبح الوضع العربى لليوم اردأ بكثير مما كان عليه في السابق . انظر جميع مطروحات خندورى (محرران) . المستقبل العربى - العدد ١٠٠ ، حزيران / يونيو ١٩٨٧ ص ٤ - ١٩ .

(٣) حول خصائص الخلافات والصراعات العربية لنظر الدراسة المتأخرة الثانية :
د. احمد يوسف لحد - الصراعات العربية - العربية ٤٥ - ١٩٨١ دراسة استطلاعية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٨ .

(٤) في دراسة تحليل مضمون الفكر القومي العربي استنتج المؤلف أنه لم يكن هناك خلاف ما قبل عام ١٩٦٧ على أن الصورة الاندماجية للوحدة هي الصورة الأمل . ولكن ما طرح فعلا كان الصورة الفدرالية . وبصورة عامة هناك ميل أقوى إلى اتباع التدرج على رفض صور التكتل الإقليمي . وقد برز في مرحلة ما بعد النكسة ١٩٦٧ أسلوب التنسيق والتعاون بين النظم العربية برغم اختلافاتها الأيديولوجية وتفضيلية على أسلوب الاندماج والعمل الثوري ، وذلك في إطار النضال المستمر مع الظروف الواقعية والموضوعية للمنطقة العربية للوصول إلى الشكل الملائم للوحدة . وقد كان ذلك هو أساس سيادة المنهج الوظيفي في أروقة الأمانة العامة للجامعة العربية . في ذلك انظر : السيد يس : تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي (تقرير ملخص) في مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية في الفكر والممارسة . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت - ١٩٨٠ من ٨٤ - ٩٨ .

(٥) راجع جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . ميثاق العمل الاقتصادي القومي . مؤتمر القمة العربي الحادي عشر . عمان . المملكة الأردنية الهاشمية - نوفمبر ١٩٨٥ .

(٦) جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : منطلقاتها ، أهدافها ، أولوياتها ، برامجها ، وآلياتها . وثائق اقتصادية رقم ١١ - تونس ١٩٨٢ .

(٧) جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية - وثائق اقتصادية رقم ٢ - تونس ١٩٨٢ .

انظر كذلك د. فيصل الأخرى . العمل الاقتصادي العربي المشترك . في فريق من الباحثين . العمل العربي المشترك : إنجازات وأفاق . كتاب شئون عربية . جامعة الدول العربية . تونس ١٩٨٧ من ١٠٢ - ١٢٢

(٨) انظر : د. حامد عمار . التنمية الاجتماعية في إطار جامعة الدول العربية . في فريق من الباحثين . العمل العربي المشترك . إنجازات وأفاق . مرجع سابق من ١٠٢ - ١٢٣ .

(٩) حول أهمية الالتزام يقول د. سعدون حمادي أن معظم الدول العربية لا تعبر الأهمية اللازمة لاحترام الاتفاقيات التي تعقد والقرارات التي تتخذ سواء ضمن الجامعة العربية أم ضمن مؤسساتها . وتكتسب هذه الفقرة أهميتها من أن د. حمادي هو أحد المسؤولين العرب الكبار الذين شاركوا بقوة في أعمال الجامعة . انظر : الدكتور سعدون حمادي : تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة . مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٦ من ٢٥٦ . وانظر كذلك .

عبد الحميد مراد ، عملية صنع القرار في جامعة الدول العربية . شئون عربية . العدد ١٨ - أغسطس ١٩٨٢ من ٢٢٠ - ٢٢١

(١٠) انظر : الأزهر بعوني . نظم القرارات في جامعة الدول العربية في فريق من الباحثين مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . كلية القانون والعلوم السياسية والاقتصادية . جامعة تونس - تونس ١٩٨١ .

(١١) راجع : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . التوصيات الكفيلة لمشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لحكمة العمل العربية - تونس ١٩٨٧ .

(١٢) راجع : جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تنقية الأجواء العربية وبيروتكول ضوابط العمل العربي المشترك - تونس ١٩٨٧ .

(١٣) انظر : نلجي طويش . العرب والأمن القومي المفقود ، مجلة الوحدة . السنة ٢ - العدد ٢٨ - يناير ١٩٨٧ - من ١٤ - ٢٦ والمهيم الأيوبي . اشكاليات بناء الأمن القومي العربي . الوحدة ، السنة ٢ العدد ٢٨ - من ٧ - ١٣ وانظر كذلك ندوة مجلة بنفس العدد عن الأمن القومي العربي مفهومها وواقعها من ١٧١ - ١٩١ .

- (١٤) حول دور القوة في النظام الإقليمي العربي - راجع .
جميل مطر ود. علي الدين هلال . النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية . مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٢ ص ١٨٥ - ١٩٤
- (١٥) حول هذه النظرية انظر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ . القلعة ١٩٨٦ ص ١٧٤ - ١٨٠
ومن منظور سوري قومي انظر حول نفس المسألة : عاصم فوزي الشميس . النهضة والسياسة - صليبة الأمين - دمشق ١٩٨٥
- (١٦) راجع : مركز دراسات الوحدة العربية . مستقبل الأمة العربية . التحديات والخيارات التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي . بيروت ١٩٨٨ - وص ٣٣١ - ٣٣٢ و ٣٣٧ و ٣٤٠ و ٥١٥ و ٥١٨ .
- (١٧) حول تجربة التجمعات الإقليمية العربية راجع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .
والواقع أن غالبية تيارات الفكر القومي تعارض التكتلات الإقليمية . ويرى الأستاذ / منير شفيق مثلاً أنه يتعين علينا رفض الفكرة الإقليمية بآدى ندى بدء . انظر منير شفيق . تصورات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوجدانية في الوطن العربي . في : مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية في الفكر والممارسة . مرجع سابق ص ٥٠٣
- (١٨) انظر عبد الحميد موانى . فعالية المنظمة الدولية : جامعة الدول العربية كحالة دراسية . شئون عربية . العدد ٥٠ حزيران / يونيو ١٩٨٧ ص ١٢ - ٢٠
- (١٩) انظر : ملحق كتاب فريق من الباحثين . العمل العربي المشترك . إنجازات وإفاق . مرجع سابق .
- (٢٠) راجع . جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تقييم قرارات مؤتمر القمة العربي الحادى عشر . تونس ١٩٨٧ / ١ / ٢٦
- وراجع كذلك . جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العمل العربي المشترك . تنفيذ القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة الحادى عشر في عمان منذ انتهاء أعمال المؤتمر حتى ١٩٨٧ / ١٠ / ٢١ تونس ١٩٨٨
- (٢١) اعتمدنا في هذا الجزء على دراسة شاملة لتقارير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المعنوية تقرير من أعمال الأمانة العامة بين دورتي المجلس . بدءاً من تقرير بين الدورتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين وانتهاءً بدورتي المجلس التاسعة والثمانين والتسعين .
- (٢٢) راجع أيضاً : جميل مطر التجارب الوجدانية الوظيفية : الجامعة العربية . في مركز دراسات الوحدة العربية . القومية العربية في الفكر والممارسة . (ندوة) بيروت أغسطس ١٩٨٠ ص ٤٨٥ - ٤٩٥
وفي هذه الدراسة التجريبية على محاضر دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩ - ٢٥ لخص الأستاذ / مطر إلى أن قضية التكامل كقضية الوحدة ، كلاهما أصابت انانية النظام العربية الحاكمة . وأكد على صحة افتراضاته ومنها أن معظم الحكومات لا تبدي حماساً حقيقياً لمشروعات العمل العربي المشترك . إذ أنها تعضل البرامج الثنائية عن العمل الجماعى ، وتتسمك بشدة بمبدأ سيادة الدولة . وعلى الرغم من أن الإيديولوجية لا تلعب دوراً رئيسياً في المفاوضات فإن الخلافات السياسية بين الدول تقترض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر بشدة فعالية المجلس .
- (٢٣) راجع د. هيثم الكيلانى . الأمن القومى والعمل العربى المشترك . في فريق من الباحثين . العمل العربى المشترك : إنجازات وإفاق . مرجع سابق .
- (٢٤) حول الارتباط الحميم بين التعاون الاقتصادى والأمن العربى راجع . عطا محمد صالح زهرة . الأمن القومى والعمل العربى المشترك المستقبل العربى للعدد ٩٤ - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ص ١٦ - ٢٥
وانظر كذلك د. محمد محمود الامام دور العمل العربى المشترك . وتحقيق التنمية المستقلة . المستقبل العربى - العدد ٩٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٦ ص ٤١ - ١٩٨٥
- (٢٥) راجع : د. سمير المقدس . الاعتماد والاقتصادى المتبادل والسيادة القومية . المستقبل العربى . العدد ١٨

أبريل ١٩٨٧ من ٨٣ - ١٠٥ ويؤكد المؤلف أن فقدان بعض السيادة في صناعة القرار هو شئ كبير يجب أن يشملها البلد المضي .

(٢٦) راجع . جامعة الدول للعربية . الأمانة العامة . مؤتمرات القمة العربية . قراراتها وبياناتها : ١٩٤٦ - ١٩٨٥ . تونس ١٩٨٧ . وقد أضيفت لذلك المرجع تقريرى الأمانة العامة عن مؤتمر قمة عمان غير العادى . ومؤتمرة قمة الجزائر غير العادى . انظر خاصة . جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . تقرير عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة غير العادى في عمان والتطورات الاخيرة التى حدثت بشأنها . تونس في ٣١ / ٥ / ١٩٨٨ .

(٢٧) راجع مذكرات جامعة الدول العربية . الأمانة العامة حول قرارات وبيانات الجامعة بصدد الحرب العراقية الايرانية . والصراع العربى - الاسرائيل والقضية الفلسطينية والقضية اللبنانية وجميعها صدرت عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

(٢٨) راجع اعمال امانة العامة ولجانها المتخصصة وخاصة لجنة الخبراء لتعديل الميثاق ولجنة الخبراء الحكوميين لتعديل الميثاق في تقارير الامانة العامة بين دورتى المجلس . وانظر كذلك الامانة العامة تنقية الاجواء العربية وبيوتوكول ضوابط العمل العربى المشترك ، مرجع سابق .

(٢٩) انظر - مع بشور . الحركة العربية الواحدة . دعوة للنقاش والنضال . المنابر السنة ٢ - العدد ٢ آذار / مارس ١٩٨٧ ص ٤ - ١٧

(٣٠) انظر عادل علي - امام ضياع الفرص - الانقاذ اولا .. والارض قبل النظام . مجلة الموقف - العدد ٤٧ نيسان / أبريل ١٩٨٧ ص ٦ - ١١

(٣١) حول أهمية المدخل الوظيفي للوحدة او للتكامل في النظام الاقليمي العربى انظر . د. عبد المنعم سعيد . العرب ومستقبل النظام العالمى . مركز الدراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٨٧ - ص ٢٥٩ - ٢٦١

(٣٢) راجع فاروق محمود الممد . تطوير محاولات الاندماج الاقتصادى العربى مع الاشارة إلى أهم مشكلاته . شئون عربية - العدد ١ آذار / مارس ١٩٨٧ ص ١٥٤ - ١٧٨

(٣٣) الاستثناء البارز هنا هو المشروعات العربية المشتركة . وقد بلغ عدد هذه المشروعات في بداية عام ١٩٨٦ نحو ٣٩١ مشروعا اضافة إلى ٤٣٩ مشروعا عربيا - اجنبيا مشتركا . وبلغت وحس اموال النوعين نحو ٣٥,٧ بليون دولار . راجع . سميح مسعود . المشروعات العربية المشتركة ، واقعها ، أهميتها ، معوقاتا ومستقبلها . المستقبل العربى . السنة ١٠ العدد ١٠٢ سبتمبر ١٩٨٧ ص ٢٦ - ٤٤

(٣٤) في ذلك انظر د. يوسف صايغ . المستقبل الاقتصادى لبلدان مجلس التعاون الخليجى المستقبل العربى . العدد ٨٧ ايار / مايو ١٩٨٦ ص ٢١ - ٤٥
وراجع كذلك : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ - مرجع سابق . ص ٣٨٧ - ٣١٣ حول اشكاليات تطور مجلس التعاون الخليجى .

(٣٥) حول تجربة لجان تنقية الاجواء العربية . راجع . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ - مرجع سابق ص ٢١٧ - ٢٢٢

(٣٦) وحول الوساطة وهيكلا التفاعلات العربية وشروط نجاح الوساطة عموما راجع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ - مرجع سابق - ص ٢١٦ - ٢٢٢

(٣٧) وهناك بداية اعتراف الفكر العربى بمشروعية تكوين كتلتا اقليمية فرعية ، وبظاهرة التفرع عامة . حول ذلك : انظر سعيد بنسعيد . العرب والمستقبل . المستقبل العربى - العدد ١١٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٤٣
بل أن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى يعترف بظاهرة التكتلات اقليمية فرعية في سيناريواته الاصلاحية . انظر - مركز دراسات الوحدة العربية - مستقبل الامة العربية - مرجع سابق .

الورقة الأولى (ب)

التحديات الخارجية للنظام العربى

اعداد

د. موسى بريزات

مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الاردنية

توطئة :

هناك أساليب بحث ومناهج عديدة يمكن الانطلاق منها لدراسة الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية والعلاقات الدولية . وكما هو معروف فإن اختيار منهج أو أسلوب ما من بين هذه المناهج هو حصيلية عدة اعتبارات منها معتقدات الباحث وميوله النظرية وكذلك القيم التي يؤمن بها بالإضافة إلى اهتماماته الشخصية والعامة . ومن المتعارف عليه بين الباحثين ودارسي الانسانيات أن اختيار منهج بعينه يؤثر في النتيجة التي قد يتم التوصل اليها أو الاقرار بها . مثلاً أن منهجاً ما قد يكون أكثر ملاءمة من غيره لدراسة موضوع ما . فقد يختار الباحث منها وصفيًا أو تحليليًا . أو قد يختار الدارس التركيز على الجانب المؤسسي القانوني من أى موضوع أو على الجانب السلوكي .

وقد يركز الباحث على الممثلين (actors) أو المشاركين أو على البنى (structures) أو على العلاقات (relationships) وربما قد يدرس الباحث النسق (system) أو المسار (العملية) (process) .

وسيركز هذا البحث على النسق والعلاقة لكونهما أكثر ملاءمة للموضوع من الناحية التحليلية .

ولهذا تطمح هذه الورقة باختصار إلى بحث علاقة التداخل بين النظام العربي وبين بيئته الخارجية - النظام الدولي ، وسيصار ضمن هذا التوجه إلى التركيز على اشكال التأثير والتفاعل بين هذين النظامين . وسيكون الهدف الرئيسي بحث تأثير النظام الدولي على النظام العربي - ميكانيكية اختراق النظام الدولي للنظام العربي من أجل الاجابة على السؤال الرئيسي التالي :

هل يعود تأثير النظام الدولي على النظام العربي في المقام الاول إلى عوامل تتعلق بالبيئة الدولية أم طبيعة النظام العربي نفسه ؟ بمعنى آخر هل يعزى تأثير النظام الدولي - قوة أو ضعفا - على النظام العربي إلى خصائص النظام الدولي وديناميكيته أم إلى طبيعة النظام العربي ؟

إن الفرضية الرئيسية لهذا البحث هي أن مدى وحجم اختراق البيئة الخارجية وتأثيرها على العالم العربي ، كنسق ، وكذلك طبيعة رد فعل النظام العربي تعود في الدرجة الاولى إلى خصائص النظام العربي هذا وحيويته ودرجة تجانسه وديناميكيته ، وليس إلى طبيعة البيئة الخارجية . ولكن لا معنى أن هوية النظام الدولي وخصائصه والتطورات التي تسوده على مستوى النسق ليست ذات تأثير على سلوك النظام العربي . لكن ليس لهذا

النظام دور سببي وحيد في تفسير الممارسات والتطورات على مستوى العالم العربي مثلما قد يتصور البعض . فمحددات القرار العربي يمكن أن تكون في الأساس نابعة من طبيعة النظام العربي .

ففي المحيط الخارجي للنظام العربي الدولتان العظميان ، التحدي الاسرائيلي ، دول الجوار ، النظام الاقتصادي العالمي ، حالة الاعتماد المتبادل ثم سيادة الدولة القومية) فرص مثلما هناك كوابح ومعوقات قد تسرع من تطور النظام العربي وازدهاره أو تساعد في تثبيطه وتعيق تطوره وفاعليته . غير أن هذه الفرص وتلك الكوابح تؤثر على سلوك النظام العربي لكنها لا تقرر مصيره أو هويته . فتقرير مصير هذا النظام وهويته نتاج عوامل الذاتية وديناميكيته الخاصة به . وفي هذا البحث يتم التركيز على كيفية تأثير البيئة الدولية على النظام العربي ويترك طبيعة رد فعل النظام العربي وبدر خصائصه وديناميكيته الذاتية ، في بلورة سلوكه ووجوده كموضوع للبحث والتحليل من قبل الدارسين والمهتمين . ويتم التركيز أيضا على الدولتين العظميين واسرائيل .

اولا - ملامح النظام العربي :

تعرض العالم العربي لتحديات خارجية بشكل أعمال غزو واحتلال وهيمنة منذ الأزل - من الآريين العبرانيين ، الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطية ، المغول ، الاتراك ، ثم حديثا الأوروبيين والامبريالية الغربية ، وأخيرا اسرائيل .

ونجد في معظم هذه التدخلات والتحديات التي تمت على فترات زمنية متباعدة ومن قبل أطراف مختلفة ، ولكن ضد اقليم جغرافي واحد ، ثوابت مستمرة من حيث دوافع هذه التدخلات والتحديات ونتائجها . فجميعها كانت مدفوعة بدوافع تجارية ومرتبطة بعوامل اقتصادية ، مع استغلال الدين أحيانا كغطاء . كما حاول قسم من الغزاة والطامعين في العالم العربي طمس الثقافة والهوية العربية كوسيلة للسيطرة عليه . غير أن جميع هذه التحديات قد تراجعت وحيل بين مديريها وبين تحقيق أهدافهم في اذابة الكيان العربي وتدميره . ولكن نجح الطامعون في العالم العربي على مختلف العصور في تحقيق أهداف محدودة ذات قصير أو متوسط المدى ^(١) .

ولهذا لم تتغير جذريا أو نوعيا أنماط التحديات الخارجية التي تعرض لها النظام العربي سواء في العصور الغابرة ، أو لاحقا عندما كان الغرب جزءا من الدولة الاسلامية ابان فترة الحكم العثماني وإلى وقتنا الحاضر الذي برز فيه العالم العربي كوحدة جغرافية سياسية متميز . والسبب أن العوامل التي شكلت هذا التحدي في السابق لا تزال قائمة من حيث المبدأ والفكرة إلى درجة كبيرة . فالاختلاف كان فقط في الأدوات والسياسات وربما الأهداف المباشرة والتكتيكات التي اتبعها المتحدون الخارجيون للأمة العربية ولأقاليمها .

وهناك عوامل سياسية واستراتيجية التي تحكممت بالتدخلات والتحديات الخارجية

للنظام العربى ، تمكنت بموقع جغرافى حساس وبحيوى ، وموارد طبيعية هامة ، وأهمية جيواستراتيجية خاصة ، وقوى عالية متنافسة وقوى رأسمالية تبحث عن أسواق لا تزال قائمة . يكمل هذه العوامل الآن نظام دولى قائم على انعدام السلطة العالمية المركزية ذات الصلاحية والنفوذ المملوكة لوسائل التنفيذ والادارة وفرض القرارات وإجبار الدولة الوطنية على الانصياع . لا بل نجد سيادة الدولة القومية كأبرز أطار للتنظيم الاجتماعى وما يترتب على ذلك من وضع دولى يتسم بالتنافس والاهتمام بالبقاء وحماية المصلحة الوطنية الضيقة بغض النظر عن الاعتبارات الاخلاقية والقانونية التى تحرم الهيمنة والاستغلال والعُدوان والتوسع . هذا إلى جانب التفاوت الثقافى والدينى بين النظام العربى ودول البيئة الدولية . وأن جميع هذه العوامل ما تزال قائمة فى تحديد علاقة النظام العربى بمحيطه الدولى . لا بل اكتسبت طابعا أكثر أهمية وحساسية على اثر اكتشاف النفط وبروزه كسلعة حيوية ذات أهمية استراتيجية عالمية ، ثم زيادة حدة التنافس بين الدول العظمى ، بالإضافة إلى تعاظم التقدم التقنى والثورة العلمية والمعلوماتية وتطور أدوات الحرب ووسائل الدمار^(٧) .

غير أن الاستمرارية فى أسس التداخل بين النظام العربى وبيئته الخارجية وفى طبيعة التحديات الخارجية لهذا النظام لا يعنى البتة انعدام التغيير فى كل من البيئة الدولية والنظام العربى على مر العصور . فالنظام العربى المعاصر ليس هو النظام الذى جابهه المقول أو بيزنطة أو حتى الأوروبيين فى القرون الوسطى والاستعمار الغربى فى بداية هذا القرن فيما بعد . فهناك تحولات اجتماعية وسياسية جذرية تمت على مستوى النظام وضمن وحداته المختلفة أبرزها بروز الدولة القطرية وترسخ الحدود السياسية بين الدول العربية ، وتباين المستوى الاجتماعى والاقتصادى إلى درجة كبيرة بين مختلف فئات الأمة العربية . كذلك نجد محاولة تأخير النظام العربى الحديث فى مؤسسات عبردولية قومية أبرزها جامعة الدول العربية والهيئات المرتبطة بها ، وهو أمر لم يعرفه النظام العربى من قبل . لكن من ناحية أخرى ما يزال النظام العربى يمثل استمرار الفكرة العربية الأصيلة من حيث الانتماء أو الهوية (قوميا) ويجسد الاسلام فكرا وعقيدة مثلما يعكس واقع التجزئة والتخلف الذى برز جراء التدخلات الخارجية للقوى الأوروبية . فنشأت ضمن النظام العربى أشكاله مصدرها المحيط الخارجى للنظام لكنها أصبحت مع الزمن أمرا داخليا فيه ، وهى : الانقسام بين الفكرة والتنظيم . فهناك من جهة الفكر القومى العربى ورفيده الدين اللذان يجمعان الشعوب العربية حول قومية واحدة ودين واحد ، وهناك الواقع التنظيمى المتمثل بوجود اثنتين وعشرين دولة عربية مستقلة ذات سيادة وقيادة وحدود سياسية لكل قطر تنقسم بالشرعية « القدسية »^(٨) .

فبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وما سبقها من تحركات - كجمعيات العهد والفتاة - وما تبعها من تطورات وحركات استقلالية طهرت العالم العربى نفسه إلى الوجود بشكل (١) نظام عربى مستقل عن اطاره السياسى والقانونى (التنظيمى) السابق المتمثل بالامبراطورية العثمانية^(٩) ظهرت عدة دول عربية مستقلة من الناحية القانونية والنظرية

شكلت عناصر أو وحدات هذا النظام وتحددت حدودها السياسية ومهامها وعلاقاتها ببعضها وبالدول الكبرى المهيمنة آنذاك إلى درجة كبيرة من قبل الدول الاستعمارية والمنتدبة .

وكانت هذه أصعب ولادة للنظام العربي المعاصر واضعها . فعوامل الدفع الذاتية كانت كافية لإبراز هذا النظام للوجود كفكرة لكنها كانت أضعف من أن تقاوم عوامل التأثير من المحيط الخارجى ، التى جزأته تنظيميا وسياسيا . وإذا ما دققنا النظر فى عوامل تشكل النظام العربى الحالى نجد أنه برز فى ظل ظروف دولية غير اعتيادية ، اتسمت بقيام حربين كونيتين وتفسخ دولة الخلافة الإسلامية التى كان العالم العربى جزءا منها دون أن يكون لهذا العالم تصور واضح لمستقبله ودوره فى المجتمع الدولى . فقد بلور القوميون الأوائل فكرهم وأسسوا حركاتهم الاستقلالية فى ظل الحرب العالمية الأولى حيث اضطروا إلى مخالفة بريطانيا وفرنسا إلا أنهم وقعوا ضحية أطماعها الاستعمارية فيما بعد . وشبهه من هذا ما حصل فى الفترة اللاحقة حيث نسج النظام العربى وأخذ شكله الحالى فى ظل الحرب العالمية الثانية . وهو الآن يدير مشاكله وشؤنه فى ظل وضع ما بعد الحرب وضمن ظروف دولية تتسم بالتعقيد والتنافس من جهة ، والتدخل والاعتماد المتبادل من جهة ثانية . فالنظام العربى يتعامل مع بيئة فيها مصادر تحد وتهديد من جهة ، وفيها فرص ودعم من جهة أخرى . كما تسود هذا النظام ازدواجية تنظيمية وفكرية بين واقع التجزئة وتعدد السيادة والطموح إلى الوحدة والتدامج .

لذلك اتسم النظام العربى المعاصر بثنائية لم يتسم بها من قبل . وقد سببت هذه الثنائية ارباكا لصانعى القرار فى العالم العربى والمحللين السياسيين على حد سواء فى الوطن العربى ومحيطه أيضا . كما شكلت هذه الثنائية مدخل التعامل مع النظام العربى سواء من قبل الذين يريدون تعزيزه وتطويره - فكريا ومؤسسات - أو الذين يبتغون أضعافه واستغلاله . فوجدت فئات تؤيد الوضع الراهن وتستفيد منه وأخرى تسعى إلى التغيير . وتحالف كلاهما مع قوى خارجية فى المحيط الجغرافى والسياسى للنظام العربى مما نشط محاور التفاعل والتداخل بين هذا النظام وبيئته .

ورغم أنه يقصد بالنظام الإقليمى العربى مجمل الوجود القومى والثقافى للشعوب العربية وليس فقط مجرد وحدات هذا النظام سواء الدول منها أو المنظمات والتنظيمات والجماعات فقد أنصب تعامل البيئة الخارجية بشكل أساسى على التعامل بين الدول وعلى الجوانب السياسية الأمنية الاقتصادية بالدرجة الأولى . فحتى التعامل الثقافى الفكرى كان فى جوهره لا اعتبارات جيوبوليتيكية⁽¹⁾ .

من جانب آخر تم معظم التداخل بين البيئة الدولية حديثا من ناحية الدوافع والأطر وحتى الاعتبارات والأهداف العامة وبين العالم العربى ضمن مفهوم جغرافى جيواستراتيجى أوسع هو الشرق الأوسط . فالبرغم من أهمية المنطقة العربية بذاتها بقى مفهوم الشرق الأوسط كمصطلح سياسى واستراتيجى وكتصين لمنطقة جغرافية وسياسة تضم دولا أخرى

إلى جانب الدول العربية سائدا . ومع ذلك تبلور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما يعرف بالموقف للعربي في السياسة الدولية . ويستند هذا الموقف الجماعي إلى :

١ - الارتباطات القائمة في المصالح والتشابه في الثقافة والقيم والتقارب في الانتماء بين أبناء الأمة العربية .

٢ - حتمية وأهمية التقارب والالتقاء وربما التوافق العربي .

٣ - العمل لتنسيق الجهود بشكل جماعي من أجل الاستفادة من موارد المجموعة للمصالح العام .

٤ - العمل لتعزيز استقلال النظام العربي عن القوى الخارجية والتنمية الاقتصادية المشتركة للدول العربية والمنطقة العربية برمتها . وقد شجعت الدول العربية الحياذ الإيجابي ودور الأمم المتحدة وعارضت إلى حد ما التحالف مع الدول الكبرى . وحاولت الدول العربية استخدام القوتين العظميين لتحديد بعضهما وإتقوية الموقف العربي . ولذلك فإنه بالرغم من الاستثناءات والتحفظات الكثيرة فإن العرب باثروا بتمثيل دورهم كمنطقة وليس كمجموعة دول ^(١) .

وفيما يتعلق بالبيئة الدولية نجد هناك تغيرات هامة فيها بالرغم من ثبات دوافع تدخل القوى البارزة فيها في العالم العربي وتقارب نتائج هذا التدخل إلى درجة كبيرة ، وكونها بيئة تنافسية معادية للنظام العربي تسعى لاستغلاله وإضعافه ، أن لم يكن استيعابه والهيمنة عليه . فهناك قوى رئيسية في المحيط الجغرافي والسياسي تسعى ، من حيث المبدأ للعيش على حساب النظام العربي لا التعايش أو التعاون معه على أساس المنفعة المتبادلة . ويجب أن نتذكر أن هذه العدائية ليست بمستغربة ولم تكن مقتصرة على العلاقة مع العالم العربي بل هي نتيجة متوقعة ومنطقية إلى حد ما بسبب طبيعة النظام الدولي المرتكز على مبدأ سيادة الدولة القومية وانعدام السلطة المركزية الدولية التي تقوم بتطبيق القوانين والأنظمة على كافة الدول وأعضاء النظام الدولي ، وتتولى توزيع الموارد بشكل مناسب بين الشعوب على غرار ما تقوم به السلطة المركزية في الدولة القومية ^(٢) .

غير أن عدائية البيئة الدولية للنظام العربي تأخذ وضعاً خاصاً بسبب الاغراءات المميزة التي تتوفر في النظام العربي والتي يمكن إيجازها بـ :

١ - الضعف العام .

٢ - توفر الموارد والطاقت والامكانات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الكاملة التي تخرى القوى الخارجية . ولا يغير من هذا الوضع قيام بعض القوى الخارجية بدعم بعض وحدات النظام العربي . فمثل هذا الدعم يتم لمصلحة القوى الخارجية مثلما أنه لا يبقى إلى الحد الذي قد تصبح فيه هذه الوحدة أو الوحدات قوة فاعلة بالمستوى الذي يدعم النظام العربي بشكل عام ويعزز استقلاله ويعاكس مطامع ومصالح القوى التي تقدم مثل هذه المساعدة . وبشكل عام تقوم فلسفة الدعم الذي تقدمه القوى البارزة في البيئة الدولية للدول العربية على أساس :

- ١ - أضعاف نفوذ دولة أوقرى معادية ومنافسة .
- ٢ - إبقاء الوضع العربى الراهن بما يتسم به من ضعف وتنافر .
- ٣ - تعزيز ارتباط النظام العربى وتبعيته للقوى الخارجية .

ثانيا - خصائص البيئة الدولية :

علما الحالى متنوع ، متعدد ، متشعب ، ديناميكى ، تتخلله اتجاهات متعارضة وتناقشات حادة . انه عالم التغيرات الاجتماعية العميقة والسريعة ، تعمه ثورة علمية تكنولوجية هائلة وطاغية . عالم تتنامى فيه مشاكل معقدة على مستوى كبرى ، فى البيئة ، فى المصادر الطبيعية وادوات الدمار والقتل . وقد طورت حديثا تغيرات جذرية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات مما نتج عنه ما يعرف الآن بثورة المعلوماتية التى أوصلت الانسان إلى عالم جديدة فى محيطه بسرعة ودقة لم يتخيلها من قبل . وتتوفر فيه أيضا احتمالات هائلة للتطور والتقدم والازدهار والتعاون يرافقه مخاوف الصدام والتناحر ونزعات الاستغلال والسيطرة . وبجانب امكانات التنمية الهائلة هناك التخلف والفقر والجوع والتفكير الذى يعود إلى قرون خلت .

وتسير جنبا إلى جنب مع احتمالات التناقض والتعقيد اواصر الترابط والتداخل والاعتماد المتبادل بين شعوب الكون ودوله . وتوجد إلى جانب التقدم العلمى التقنى توجد ظواهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى مما أدى إلى حقول خصبة من التوترات الدولية . وكان أبرز أساليب معالجة هذه التوترات هو تصديرها للأطراف الأضعف أو محاولة حلها على حسابهم . مثلما كان أبرز أساليب التعامل مع المشاكل الكونية النزعة الانفرادية واللجوء إلى العنف والتطرف واستخدام القوة العسكرية أو الاستغلال والهيمنة .

وقد ظهرت تطورات رئيسية على مدى الأربعين سنة الماضية ، ومنذ نهاية الحرب الكونية الثانية غيرت نمط التأثير والتداخل بين وحدات النظام الدولى بشكل جذرى . ومن أبرز سمات النظام الدولى الجديد :

١ - لم تعد نظرية توازن القوى تحكم العلاقات بين الدول ويقوم عليها السلام الدولى . ففي الماضى كان العالم ابسط حيث كان يقوم على عدة قوى يمكنها أن توازن مصالحها وتديرها سلميا ثم تلجأ للحرب متى رغب أو احتاجت . وكان السلم مبنيا على موازنة مصالح هذه الدول (٧) . وكان بالإمكان شن الحروب بين القوى الرئيسية وفقدان الآلاف وحتى الملايين وتدمير المدن والاحياء دون الخوف من تدمير البشرية .

٢ - غير أن الذرة واستخدامها العسكرى افقدا البشرية ابديتها . وأصبح الخوف من الفناء فى حالة قيام مواجهة نووية رادعا فعلا مثلما أصبحت امكانية المواجهة النووية هاجسا حقيقيا بسبب انتشار السلاح النووى وحيازته من قبل دول عدوانية ، مثل اسرائيل وجنوب أفريقيا .

٣ - لقد جرى تحول في عدد ومراكز القوى الدولية . فبرزت في بداية الحقبة المعاصرة ثلاث كتل رئيسية هي المعسكر الرأسمالي ، الكتلة الاشتراكية ومجموعة عدم الانحياز . وتبرز الآن ضمن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي قوى علمية بارزة كالصين وأوروبا الغربية . وتسعى كل من الهند والأرجنتين من دول العالم الثالث لأن تكون كل منهما قوة عالمية . ونتيجة التغير المستمر في عدد ومراكز القوى الدولية لم تعد أطر العلاقة والتفاعل بين هذه القوى واضحة أو محددة . بل اتسعت بتعددية واضحة فرضت نوعاً من الديمقراطية في التعامل الدولي . فقد سادت ، إلى فترة قريبة ، قطبية ثنائية فرضت نمطاً من السلوك والتعامل بين الدولتين العظميين انعكست بدورها على الدول الصغرى من الحلفاء أو غير الحلفاء . ولكن يبدو الآن أن تعددية قطبية في طريقها إلى الظهور مجدداً . ففي بداية السبعينات ظهرت الصين كقوة دولية ثالثة . وفي بداية الثمانينات ظهرت أوروبا الغربية إلى جانب اليابان ككتلتين اقتصاديتين وربما سياسيتين إلى درجة ما . هذا إلى جانب ظهور كتل إقليمية على أساس جغرافي واسع عبر المحيطات والبحار المتقابلة أو المناطق المتكاملة من حيث الأسواق والصناعات أو المواد الخام .

ورغم هذه التغيرات في عدد ومراكز القوى ما يزال التوازن العسكري والردع النووي الثنائي بين الدولتين العظميين يؤثر على العلاقات الدولية . وتجرى الآن عدة محاولات التركيز على التنافس العلمي والسياسي والاقتصادي ثم الحضاري / الثقافي ومحاولة استبعاد القوة العسكرية (٤) .

كما تبرز على المسرح الدولي الآن حالة من الانفراج المحدود بين الدولتين العظميين لتحل محل فترة الحرب الباردة التي سادت حتى سنوات قليلة جداً وبالتحديد حتى بداية الفترة الثانية للرئيس ريجان .

٤ - تعقدت المشاكل التي أصبحت حيوية لمستقبل المدينة ومصيرها . ومن أبرز هذه المشاكل الحفاظ على الطبيعة والبيئة ، استغلال المحيطات والفضاء الخارجي . وقد ثبت أن موارد الكون ليست بلا حدود . وتبرز في هذا النطاق حاجة ماسة للتعاون الدولي لاستكشاف هذه الموارد واستغلالها لخير البشرية ومنفعتها مجتمعة .

ومن أبرز المشاكل الكونية في هذا النطاق الانفجار السكاني الكبير حيث تجاوز سكان العالم الخمسة بلايين نسمة . هذا ناهيك عن احتمالات الانهيار الاقتصادي التي تتمثل بعدم توازن خطط التنمية وتفاقم مشكلة الديون في العالم الثالث وتراجع أسعار النفط والمواد الخام الأولية . وقد أدت هذه التطورات إلى بروز عيوب توزيع الثروة بشكل غير متوازن .

٥ - في ظل هذا الوضع الدولي الذي تشدد فيه الحاجة للدبلوماسية المتعددة الأطراف والعمل المشترك نجد أن الأمم المتحدة التي قدمت أطاراً لمثل هذا التعاون وأعطت دوراً فيه وصوتاً للدول الصغيرة ، نجد أن هذه المنظمة الدولية قد ضعفت وتراجع دورها . كما

تراجعت أهمية العالم الثالث ككتلة سياسية واقتصادية مثلما تلاشى الجنوب كمجموعة اقتصادية مترابطة ذات توجيه مشترك . وتمر تكتلات مثل الاوك في مرحلة اختبار عسير للبقاء والفاعلية . ورغم تراجع الأمن الجماعي وتزايد دور الكتل والتجمعات الاقليمية فان الأمن الدولي لا يزال ليس بيد أحد .

ورغم تغير مفهوم ادارة السياسة الخارجية واجراءات التفاعل الدولي بظهور الدول العظمى وسيطرة مفهوم الكونية وتضائل دور الاحلاف كوسيلة ناجحة من وسائل التعامل مع البيئة الدولية بالاضافة إلى تعدد مهمة الدول الصغرى وازديادها صعوبة من جراء التفاوت في القوى العسكرية الاقتصادية واستمرار التوازن الدولي الهش ، فقد احتفظت هذه الدول بدور مقبول على المسرح . لكن هذا الدور تضعف وسيتلاشى إذا لم تدعمه تكتلات فعالة ديناميكية .

ثالثا - عناصر التحديات الخارجية للنظام العربي :

في ظل هذا الوضع الدولي المتسم :

- ١ - بالتناقض والتعقيد وعدم التماسك من جهة والاعتماد المتبادل من جهة أخرى .
 - ٢ - اقتصاد عالمي متدهور مهدد بالانهيار والتراجع وتقدم تكنولوجيا علمي هائل لا يمتلك العرب من أسرارها الا القليل .
 - ٣ - تزايد حدة المشاكل العالمية في مجال السكان ، البيئة ، البطالة ، التلوث .
 - ٤ - سباق التسلح النووي والتنافس الدولي .
 - ٥ - وتأثير الاختراقات الموجودة على مختلف المستويات مثل العقيدة والفكر ، القيادة والنخبة ، التبعية الاقتصادية .. في مثل هذا الواقع تجرى الآن محاولات لتفعيل أو تنشيط النظام العربي كنظام اقليمي أو تحالف سياسي واقتصادي وثقافي فعال ومؤثر .
- وتواجه جهود تنشيط النظام العربي صعوبات وتحديات مختلفة منها تحديات ناتجة عن البيئة الخارجية . ويمكن تلخيص هذه التحديات بتحديات سياسية أمنية ، اقتصادية ، ثقافية . ولكنه لغايات الوضوح والتبسيط سنلخصها بالآتي :

- التحدي الاسرائيلي .
- تحدى الامبريالية والتبعية والطماع الدول الكبرى .
- التهديد من قبل دول الجوار الجغرافي للاقليم العربي .
- الاختراق الفكري والثقافي .
- التحدي العلمي والتفوق التكنولوجي^(٩) .

وربما يحتاج بحث كل واحد من هذه التحديات بشكل مناسب إلى كتاب . ولكن سيصار إلى الحديث عن أبرز هذه التحديات وباختصار شديد . ومع أن التحديات الخارجية

للنظام العربي لا تقتصر على التهديدات الأمنية ومحاولات اختراق هذا النظام بغية تدميره أو الهيمنة عليه وتكريس النفوذ الخارجى فيه فسيتم التركيز على هذا الجانب بشكل أساسى وبدون التقليل من أهمية التحديات الأخرى .

طبعاً ، البيئة الدولية ليست الدولتين العظميين أو حتى الدول الكبرى والكتل الرئيسية فقط . غير أن الدولتين العظميين هما أبرز الممثلين في هذه البيئة تماماً مثلما أن العلاقات السياسية الأمنية ليست كل العلاقات بين الدول ولكنها أهمها ^(١٠) .

١ - الدولتان العظميان :

(١) الكواجح :

بقى التأثير على السياسات الداخلية والخارجية لوحدات النظام العربى والسعى للهيمنة على هذا النظام وحرمان أى منافس آخر من القوطن فيه أو الاستفادة منه ، أحد أهداف الدولتين العظميين . ومن أجل ذلك سعت هاتان الدولتان لإجبار النظام العربى على التخلي عن خصائصه الأساسية الأصلية التى تمثل جوهره ومركزاته سياسياً واقتصادياً ، وثقافياً . فكانت هناك محاولات الاختراق السياسى والعقائدى ، والغزو الفكرى الثقافى لتغيير نظام القيم في العالم العربى الذى يشكل عائقاً في وجه القوى الطامعة والطامحة في استغلال هذه المنطقة ^(١١) .

دخلت الدولتان العظميان العالم العربى في مرحلة متأخرة . فأمريكا دخلته بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل بريطانيا ورغم أن الرئيس الأمريكى هارى ترومان لم ينظر في البداية إلى العرب كطرف مهم في الحرب الباردة ولم يعتبر العلاقة معهم أمراً مركزياً في السياسة الخارجية الأمريكية مما أبقي موقف المطالبين في إدارته آنذاك بعلاقات أمريكية - عربية قوية ضعيفا ، إلا أن الاهتمام الأمريكى بالعالم العربى سرعان ما تزايد بعد انتهاء الحرب الكونية وبروز الحرب الباردة . ومثل ذلك لم يعط السوفييت العالم العربى اهتماماً بارزاً في البداية ولم يهتموا بالصهيونية . وهاجم القادة السوفييت الحركات القومية وشجعوا بالمقابل الحركات الثورية التقدمية . وبعد موت ستالين ، تنبه الاتحاد السوفيتى إلى أهمية العالم العربى ، وخاصة في ميدان المواجهة والمنافسة مع المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة ، فبادر إلى تحرك نشط في المنطقة العربية ، حيث لا يزال هو والولايات المتحدة يحرضان كل الحرص على متابعة مصالحهما فيها ، واعتبارهما إحدى أهم مناطق العالم حيوية وتشكل عنصراً هاماً في استراتيجيتيهما الكونية وفي علاقاتهما الثنائية . ويحتل تحرك الشرق الأوسط ومن ضمنه العالم العربى مرتبة متقدمة في أولويات سياستيهما الخارجيتين . ويشكل نقطة مركزية في تنافسهما المحتدم واحتمالات صدامهما المريع وتعاونهما المحدود ^(١٢) . وكانت منطقة النزاع العربى الاسرائيلى إلى فترة قريبة جداً هى المنطقة التى اشتد فيها تنافسهما ^(١٣) . ويبدو أن اهتمام الدولتين العظميين الآن وتنافسهما يتحول تدريجياً نحو منطقة الخليج لأسباب مختلفة . وهكذابقى العالم العربى

ميدانا رئيسيا للحرب الباردة بين العملاقين . وهناك من يعتقد أن الحرب الباردة لم تبدأ في برلين أو بولندا ولكن في منطقة الشرق الأوسط التي يشكل العالم العربي مركز النقل فيها^(١٤) .

ويتحكم موضوع ميزان القوى الكوني بين الدولتين العظميين بعلاقات هاتين الدولتين بالعالم العربي الذي يتميز بأهمية دولية نتيجة موارده وموقعه وامكاناته كسوق مستورد ثم لكثرة الصراعات فيه . غير أن قضية ميزان القوى الكوني ليست العامل الوحيد في هذا الشأن وإن كانت أساسية . إذ تؤثر على علاقة كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العربي عوامل أخرى منها طبيعة العلاقة السائدة بين الدولتين (انفراج أم حرب باردة) ، أهمية الموضوع محور العلاقة ، ميزان القوى الاقليمي وطبيعة التحالفات القائمة محليا واقليميا .

ويختلف شكل تدخل الدول الكبرى في النظام العربي ابتداء من التدخل العسكري واقامة الامبراطوريات ، الهيمنة ، النفوذ ، إلى التعامل المتوازن بهدف المفعة المتبادلة . كما يمكن أن تباشر الدول العظمى تدخلها من خلال تواجدها عسكريا بشكل قوات وقواعد أو احدهما ، استخدام الوكلاء أو اصدقاء وحلفاء محليين أو بعض الوسائل التكتيكية الأخرى المعروفة كالذعاية ، الدعم الاقتصادي والفنى ، التصدير الثقافى ، استخدام السلاح والتدريب .. الخ . وبالإمكان اجمال هذه التدخلات بالتعابير الاستراتيجية بـ : التهديد الأمنى التهديد السياسى والاقتصادى والغزو الفكرى ، الثقافى . وتعتبر هذه الوسائل نفسها الأدوات التى تستخدمها الدول الكبرى لخدمة سياساتها الكونية والتى تشمل للأدوات العسكرية ، الاقتصادية ، ثم السياسية الدبلوماسية .

وينشكل أساسى فإن أمريكا ليست دولة استعمارية ، بالمعنى التقليدى - باستثناء تواجدها في القليلين وعدد من دول الكاريبي كما تمنع الفلسفة الشيوعية احتلال الاراضى الأجنبية . وإن لم يحل ذلك دون التدخل في افغانستان عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك بقيت غاية القوى الخارجية كما كانت الاستقلال والسيطرة . ولكن تغير الظروف أدى إلى تغير الوسائل والأساليب . فبدلا من سياسة « فرق وأحكم » برزت سياسة « وحد وتحكم » حيث يتم توحيد موارد الدول الصغيرة أو التابعة لاستغلالها بدلا من استقلال موارد كل دولة لوحدها . فقيام أسواق واسعة تساعد على الاستيراد والتصدير الأوسع ، واستهلاك أكبر للبضائع من الدولة الأهم مع استقلال منظم للموارد وتلاعب أسهل بالاسعار . ويمكن تلخيص هذا الوضع بالتحول من الكولونالية (الاستعمار) إلى الاستعمار الجديد^(١٥) .

لقد أصبح هدف الدول العظمى السيطرة على العالم ليس بالطرق التقليدية ، بل السيطرة على عقول الناس وكسب ولاء القادة في الدول المختلفة بواسطة الطرق الاقتصادية

والوسائل الأخرى ويهدون الاضطراب إلى التدخل المباشر إلا في حالات الضرورة القصوى وبشكل محدود . وقد تولدت سبل سيطرة غير مباشرة - أجهزة ومؤسسات ووكالات تعمل بطريقة أشبه ما تكون بالتحكم عن بعد remote control وسهلت الثورة العارمة في تكنولوجيا الاتصالات مهمة الدول الكبرى في التحكم في الحياة اليومية للناس في مختلف أصقاع العالم دون الحاجة إلى ممارسة السيطرة اليومية عليهم . وقد دخلت الدول الكبرى في تنافس بينها من أجل هذا الهدف (١٦) .

غير أن التنافس لم يكن السمة الوحيدة لعلاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ببعضهما . فبسبب تطور السلاح النووي وانتشاره برز هناك نوع من التعاون بين الدولتين لتجنب الاحتكاك بينهما واحتواء الخلافات وتحايل الصدام المباشر . ولذلك نجد وضعاً متناقضاً في علاقة الدولتين العظميين ببعضهما وبحلفائهما الإقليميين والمحليين . فنجد هناك تنافساً ثم تعاوناً على مستوى علاقة الدولتين الثنائية ثم رغبة لدى كليهما لدعم حلفائهما ولكبحهما في أن واحد .

ولذلك يبرز السؤال الأساسي بصدد تدخل الدولتين العظميين بالنظام العربي وهو : هل شكل هذا التدخل كوابحاً أم دعماً للعمل العربي المشترك والطموحات العربية ؟ أي هل مثلت العلاقة مع الدولتين العظميين فرصاً أم معوقات للنظام العربي ؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال بدقة علمية :

- ١ - تحليل أهداف الدولتين العظميين الكونية والإقليمية .
- ٢ - رصد السياسات والتكتيكات الموضوعية لخدمة هذه الأهداف .
- ٣ - تقييم الأدوات والموارد التي استخدمت لتنفيذ هذه السياسات . هذا علاوة على تحليل وتقييم رد فعل النظام العربي ، إن وجد .

لكن بشكل عام تشير الأدلة العملية على أنه مثلما أن العالم العربي - والشرق الأوسط - كانا موضعاً للتنافس المستمر ومصدراً للأحباط المتكرر للدول العظمى فقد كانت البيئة الدولية أو العلاقة مع الدولتين العظميين بالنسبة إلى العالم العربي فرصاً للاستفادة ومصادر للتهديد أيضاً . ومثلما أن هناك حدوداً لتأثير الدول العظمى على النظام العربي ، كانت هناك حدود لقدرة الدول العربية - فرادى ومجموعة - على الاستفادة من تنافس الدولتين العظميين .

ويمكن اختصار مظاهر التهديد الذي مثلته الدولتان العظميان للنظام العربي كالتالي :

- التدخلات السياسية والعسكرية المباشرة على غرار النفوذ السوفييتي في اليمن الجنوبي ، والغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ ، وقصف الأسطول الأمريكي السادس للبنان عام ١٩٨٣ والتجسس وجمع المعلومات في الميادين المختلفة عن العالم العربي وإفادة الخصوم منها بالإضافة إلى أشكال كثيرة يمكن دمجها تحت باب السياسة التدخلية

- تعميق التنافس بين الدول الكبرى للخلافات العربية - العربية .
- تعزيز التنافس - بين الشرق والغرب - لتأييد أمريكا لإسرائيل التي تشكل أكبر تهديد للنظام العربى .
- طفيان التنافس الكونى وإقامة الاتحاد السوفييتى موطىء قدم له فى أفغانستان ، واليمن الجنوبي وأثيوبيا وتواجهه فى سوريا ونقوده لدى منظمة التحرير ، على النزاع العربى - الاسرائيلى فى أوقات كثيرة .
- الاحتلال والتجزئة على غرار اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ونظام الانتداب والتي استمرت حتى ١٩٧١ عندما انسحبت بريطانيا بشكل نهائى من منطقة الخليج العربى وعدن .
- دعم الأقليات والحركات الانفصالية فى عدد من الدول العربية مثل دعم أمريكا لتمرّد الاكراد فى شمال العراق فى عام ١٩٧٤ وحديثا .
- محاولة منع العرب من استخدام مواردهم الاستراتيجية (النفط) بشكل فعال . لقد هدّدت أمريكا دول الخليج باحتلال منابع النفط منذ عام ١٩٧٣ ان لجأت هذه الدول إلى قطعها عن الدول المؤيدة لإسرائيل بشكل مؤثر .

وإذا ما استثنينا محاولات الضغط الدبلوماسى ، ابتداء بالاقناع وحتى لى الذراع ، فإن تدخل الدولتين العظميين فى العالم العربى بقى محدودا رغم أنه مشهود أو واضح . فلم تمنح الدول العربية حتى الصديقة منها لاي من الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة نفوذا كبيرا وتأثيرا حقيقياً على مناعة قرارها الوطنى (مطليا وخارجيا) . كما لم تقدم باستثناء اليمن الديمقراطى لاي منهما قواعد عسكرية . وهناك معارضة واسعة من قبل الرأى العام المحل داخل الدول العربية وداخل الدولتين العظميين نفسيهما للتدخل العسكرى أو التمهيلات العسكرية التى قد تمس السيادة الوطنية لهذه الدول (١٧) .

ومع ذلك فقد شجع الاتحاد السوفييتى إبان الخمسينيات والستينيات الاستقطاب داخل الوطن العربى من أجل حصوله على موطىء قدم له فى المنطقة . وفى الخمسينيات حاولت أمريكا إقامة حلف دفاعى يضم مصر وسوريا والعراق والأردن إلى جانب تركيا وإيران لمواجهة الاتحاد السوفييتى . ومثل ذلك استخدمت الصهيونية وإسرائيل فيما بعد التنافس بين العملاقين للحصول على دعم الاتحاد السوفييتى لليهود عام ١٩٤٨ (١٨) .

وهاجم جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكى فى عهد إيزنهاور الحياء عام ١٩٥٥ ووصفه بأنه لا أخلاقى وكان يقصد بذلك مصر (١٩) كما ألقت واشنطن دعمها لسد أسوان لعدة أسباب أبرزها عقد مصر لصفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتى عبر

تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ . وعرضت أمريكا تقديم السلاح لمصر عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٦ كمحاولة لتطبيع العلاقة المصرية - الاسرائيلية وحتى تجتذبا نحو معاهدة الدفاع المشترك أو الحلف الدفاعي العربي المقترح من قبل الغرب (٢٠) .

كما حاولت أمريكا استخدام المعونة الغذائية لمصر أعوام ١٩٦١ - ١٩٦٢ لأغراض سياسية غير العلاقة العربية - الاسرائيلية وإنما في نطاق العلاقات العربية - العربية وخاصة الوضع في اليمن . ووافق ذلك محاولات توسط أمريكية بين مصر والسعودية بشأن الوضع في اليمن والجزيرة العربية . إلا أن هذه الجهود فشلت وغضب جمال عبد الناصر لاستخدام أمريكا المعونة الاقتصادية لأملاء سياسة عليه تتعلق بالوضع العربي (٢١) .

ورغم أن الاتحاد السوفييتي التزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية معتبرا سياسات الأنظمة فيها تجاه الشيوعيين المحليين أمرا داخليا إلا أن العلاقة العربية السوفيتية (علاقة الدولة - بالدولة) كثيرا ما تأثرت بمواقف تلك الأنظمة من الأحزاب الشيوعية المحلية . فنشأ خلاف بين عبد الناصر وخرشوف عام ١٩٥٢ بسبب موقف النظام الجديد في مصر من الشيوعيين المصريين وكذلك عام ١٩٥٨ بسبب اضطهاد الشيوعيين العراقيين للناصريين هناك على أثر انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق . فاتهم ناصر الاتحاد السوفييتي بمحاولة إقامة « بناء هلال خضيب أحمر » (٢٢) . وقلص الاتحاد السوفييتي دعمه العسكري ولا سيما شحنة الأسلحة لكل من العراق واليمن الشمالي على أثر اضطهاد النظام العراقي في عهد قاسم والبعثيين من بعده للشيوعيين للاكراد العراقيين وخلال الخلافات بين اليمينيين أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ . ومع ذلك فإن موسكو كانت ترجح مصالحها كدولة في حال التعارض بينها وبين العقيدة الشيوعية (٢٣) .

وفيما يتعلق بتعميق الخلافات العربية - العربية حاولت أمريكا في الخمسينيات بعد حرب السويس تقوية ابن سعود لمواجهة عبد الناصر . وفي الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦١ قاومت أمريكا الوحدة المصرية - السورية مستغلة الخلافات العربية التقليدية . ومنذ عام ١٩٧٢ شجعت أمريكا السادات على العمل لوجده دون الدول العربية الأخرى نحو التسوية السياسية . وفي عام ١٩٧٦ أخذت تعهدا من السادات أن مصر لن تنضم إلى سوريا في حال مهاجمة هذه الأخيرة لاسرائيل (٢٤) .

وبلغ التدخل الأمريكي الغربي في الخلافات العربية - العربية ذروته في عام ١٩٥٨ وخاصة بين مصر والعراق . ومنذ ذلك أصبح هذا التدخل محدودا ، وباستثناء التدخل في لبنان عامي ١٩٥٨ و ١٩٨٥ ، بقي هذا التدخل ضمن المساعدة الاقتصادية المحدودة والدعم الدبلوماسي الطريق لهذا الجانب أو ذاك .

وكان هناك شعور لفترة قريبة أن الولايات المتحدة تسعى لتدمير الأنظمة الجمهورية « التقدمية » في العالم العربي ، بينما تسعى روسيا لضعاف الأنظمة التقليدية المحافظة . وقد عمق الاستقطاب الدولي هذا التوجه داخل النظام العربي مما أدى إلى شل هذا الأخير ،

إلى درجة خطيرة . فهناك على سبيل المثال من يرى في صفقة السلاح المصرية السوفيتية عام ١٩٥٥ بأنها قد حسنت من دور مصر الاقليمي والدولي بينما أضعفت موقف العراق . وقد حاولت موسكو في الستينيات إقامة تكتل يضم سوريا ، مصر ، العراق ، الجزائر واليمن ضد الدول المعتدلة . وفي نهاية السبعينيات شجعت تشكيل تكتل ضد مصر على اثر إبرام اتفاقيات كامب ديفيد مركزه دمشق (٢٥) . ودعت موسكو مصر وليبيا وقوى عربية وفلسطينية أخرى لمعارضة الاتفاق الاردني الفلسطيني المبرمة في شباط ١٩٨٥ .

من ناحيتها لم تتوان الولايات المتحدة عن التدخل في شئون الدول العربية المختلفة . فقد تدخلت الاجهزة الامريكية وساعدت على إسقاط الحكومة السورية اكثر من مرة خلال الفترة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٥٧ بحجة الخطر الشيوعي (٢٦) . وهناك توافق على أن التنافس بين الدولتين العظميين عمل على تعميق الانقسامات داخل العالم العربي ، وادى إلى تعقيد فرص العمل العربي المشترك والتأثير سلبيا على فرص حل النزاع العربي الاسرائيلي ، وبدون شك عمق التنافس بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الصراعات في المنطقة بما فيها الصراع العربي - الاسرائيلي والخلافات العربية - العربية . وكانت إحدى نتائج الحرب الباردة أن تفاقمت الصراعات العربية ، مما أدى إلى ضغط أشد من أجل التسلسل ، الامر الذي أدى إلى استنزاف اكبر للموارد وتأثر خطط التنمية وبرامج البناء والتطوير في عدد من الدول العربية (٢٧) .

غير أن التهديد الأمريكي الأوسع أتى من نتيجة التزام الولايات المتحدة بإنشاء الدولة اليهودية ثم الارتباط معها سياسيا وعسكريا ومع أن دعم ترومان لفكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين والاعتراف القوي بهذه الدولة عند إقامتها في أيار ١٩٤٨ أتى بنتيجة نشاط اللوبي الصهيوني وليس بهدف احتواء النفوذ الشيوعي (٢٨) ، فقد تمتعت العلاقة الأمريكية الاسرائيلية فيما بعد على أساس مقاومة الخطر السوفيتي في المنطقة العربية والشرق الأوسط . وكانت أمريكا تريد تجنيد الدول العربية لهذه الغاية . ولذلك رأى القادة الأمريكيين في البداية في قيام إسرائيل مبررا لتفاقم الخطر الشيوعي واختراقه للعالم العربي ، بالإضافة إلى تهديد المصالح النفطية الغربية (٢٩) . وبدأت أمريكا بترتيب المنطقة للدفاع ضد الشيوعية بواسطة (١) الأحلاف العسكرية (٢) المعونة الاقتصادية . وقد أدى هذا إلى خلافات عربية - عربية بين العراق والأردن من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى . وتذبذبت سوريا ولبنان بين الاتجاهين . وكان واضحا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يسعى لإعادة صياغة - قولية - النظام العربي . ورغم أن تحالف ناصر مع الاتحاد السوفيتي قد حجم النفوذ الغربي ، فإن العرب قد خسروا مزايا أخرى أبرزها الدفع باتجاه تمتين العلاقة الأمريكية - الاسرائيلية . وأهم من ذلك تم تجميد مساعي الغرب لإقامة حلف دفاعي إقليمي ضد الاتحاد السوفيتي على حساب تعميق الاستقطاب داخل العالم العربي الذي عانى منه النظام العربي كثيرا وربما إلى الآن .

غير أن العرب شعروا أن الولايات المتحدة لا تفرق بين القومية العربية والشيوعية وإنما من نفس المنطلق تتدخل في الخلافات العربية (٢٠) . وأخذ صانعو القرار الأمريكي يرون أصابع الشيوعية في كل أزمة تنشأ في العالم العربي . وترسخ إجمالاً توجه أمريكي تجاه العالم العربي يقوم على سوء الفهم أو سوء الحكم والتقدير للقوى السياسية المحلية في النظام العربي وتفاعلها في الإطار الاقليمي .

ورافق هذا التوجه التزام ميدنى بإسرائيل واستمرار تفوقها كماً وكيفاً على الدول العربية مجتمعة (٢١) . ووضعت الولايات المتحدة ثقلها الدبلوماسي والعسكري إلى جانب إسرائيل فأقامت معها عام ١٩٨١ اتفاقية التعاون الاستراتيجي . ومثلما حاولت في الخمسينيات إقامة حلف عربي ضد الشيوعية سعت في الثمانينات إلى إقامة توافق استراتيجي من دول المنطقة تنضم إليه إسرائيل بهدف مقاومة النفوذ السوفييتي في المنطقة ، وأنشأت قوة التدخل السريع بما في ذلك طلب قواعد وتسهيلات من دول عربية منها الصومال وعمان والسعودية بالإضافة إلى كينيا عام ١٩٨٠ .

ولم يعجب ذلك إسرائيل التي قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١ وضمت الجولان في كانون الأول من العام نفسه ثم غزت لبنان في عام ١٩٨٢ وعارضت اقتراح المؤتمر الدولي وما تزال حتى الآن .

ورغم أن الشرق الأوسط - بما في ذلك العالم العربي - تقليدياً ، منطقة نفوذ غربي فإن موسكو ترى فيها مصلحة استراتيجية أساسية . وسعيًا لخدمة مصالحهما المتعارضة بشكل أساسي استغلت الدول الكبرى السلاح والتدريب والمعونة الاقتصادية كوسيلة لتركييع الدول الاقليمية لمشيئتها . واتفقت الدولتان العظميان على مبدأ واحد وهو أن مصالحهما في المنطقة أهم من السلم فيها . ومع ذلك فإن الشرق الأوسط بصورة عامة مدان باستقلاله إلى التوازن الكوني في القوى . فلقد استمرت كل من الدولتين العظميين في فرض وجودها في العالم العربي ليس فقط لتحقيق مكاسب لنفسها بل لمنع الطرف الآخر من الحصول على مكاسب أيضاً (٢٢) . غير أن تقديمهما المساعدة الفنية والتقنية لا يعني أن أيًا من الدولتين ساعدت على تحديث النظام العربي ودعم مسيرة التحول والتغيير نحو الحداثة والمعاصرة بشكل مقبول ومتسق . لقد كان الدعم الخارجي عسكرياً في جله ، ولذلك لم تنشأ علاقة إيجابية بين النفوذ السوفييتي أو الأمريكي وبين التأثير الشيوعي أو الغربي على المستوى الاجتماعي في العالم العربي . فالمساعدات الخارجية أدت إلى درجة ما إلى تشويه المجتمع العربي وليس إلى تغييره (٢٣) . لقد دربت الدولتان العظميان طيارين أكثر مما درّبتا علماء . وساعد هذا على زيادة نفوذ النخب العسكرية والأجهزة الأمنية في العالم العربي دون أن يؤدي إلى نجاح هذه النخب أو يحول دون هزيمتها على يد إسرائيل . وبالتالي فقد أنها لمصادقبتها . وبشكل عام شجع نشاط الدول الخارجية الكبرى ونظرتها لمصالحها في العالم العربي العرب لأن يبحثوا عن أسباب ضعفهم وقوتهم في البيئة الخارجية وليس في الداخل .

من ناحية أخرى أدى توفر احتياطي كبير من النفط في منطقة الخليج إلى اهتمام خاص بها من قبل الدول الكبرى . وكان أبرز مظاهر هذا الاهتمام دراسة خيار احتلال هذه المنطقة لتأمين استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية في حال تعرضه لانقطاع محتمل ، سواء أثنى ذلك من قوى خارجية أو من قبل الحكومات المحلية . فخلال اضطرابات خطيرة حصلت في مصفاة عبادان عام ١٩٤٦ أرسلت بريطانيا قوات من الهند للبصرة لمواجهة الموقف . وعندما أمتعت إيران نفطها عام ١٩٥١ درست احتمالات التدخل العسكري من قبل بريطانيا . وأكد ذلك العدوان الثلاثي على السويس عام ١٩٥٦ عندما أمتعت مصر القناة باعتبارها ممرا استراتيجيا للنفط وغيره من المواد الأولية من وإلى الشرق الأوسط . واتخذت احتياطات عسكرية احترازية في منطقة الجزيرة العربية عام ١٩٥٨ على اثر انقلاب قاسم في العراق .

وفي الخمسينيات تغيرت السياسة الغربية لتأمين النفط . فبدل التدخل العسكري واستعمال القوة تم ترتيب الظروف السياسية في الدول المنتجة للبتروöl وفي المنطقة بحيث يتم التنقيب عنه ثم الانتاج بسلامة ، ولا تتدخل الحكومات المحلية في عمل الشركات العاملة أو في الأسعار . وضمن هذه الاستراتيجية هددت بريطانيا في التدخل لحماية الكويت عام ١٩٦١ عند تعرضها للتهديد العراقي إبان حكم الرئيس عارف .

وفي عام ١٩٧٢ تدخلت الشركات الكبرى غير الوطنية لافشال محاولة استخدام النفط العربي كسلاح سياسي . فقد قامت هذه الشركات بتوزيع الضرر بالتساوي بين المستهلكين ، وبالتالي افشلت غاية الحظر الانتقائي مما وضع المنتجين العرب أمام خيار الحظر التام أو القطع العام من جهة أو إعادة الضخ الكامل .

أما الولايات المتحدة فقد أخذت منذ بداية السبعينيات في التفكير باستخدام القوة لتأمين النفط ، وبدأت تعد الخطط العسكرية والتعبوية لذلك . وقد حذر وزير الطاقة الأمريكي آرثر شليزنغر في كانون الثاني ١٩٧٤ الدول العربية من مغبة حظر النفط ضد الغرب . ورافق التحذيرات العدائية ضد الدول العربية مناقشة علنية من قبل القادة الأمريكيين لخططهم العسكرية ، للتدخل في حال حصول أي انقطاع أو خطر مؤثر للنفط من منطقة الخليج . ومثل التحذيرات فإن الخطط الأمريكية كانت موجهة ضد الأطراف الخارجية وكذلك الدول المحلية . وحصل توافق غربي (أمريكي - أوروبي) حول التهديد بالقوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة والقوة السياسية من قبل أوروبا لمنع العرب من استخدام قوتهم الاقتصادية لخدمة مصالحهم . وكان ميذا كارتر عام ١٩٨٠ الذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة مستعدة لحماية مصالحها (النفط) في الخليج بكل الوسائل ، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية ، قمة التدخل الغربي في إدارة وتصرف الدول العربية في هذا المورد الوطني القومي . غير أن حرب الخليج قد جعلت من التدخل الغربي في المنطقة أمراً مقبولاً أو يديلاً لا مفر منه (٣٤) .

وخلال اشتعال الحرب العراقية - الإيرانية وتهديد إيران لدول الخليج وكذلك للملاحة الدولية في الخليج لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى طلب الدعم الخارجى لحماية صادراتها النفطية وكذلك الاستقرار السياسى والأمنى فيها ضد التهديدات الإيرانية . كما برز اهتمام القوى الخارجية - ولا سيما الدولتين العظميين - بالمنطقة والتطورات العسكرية والسياسية فيها . ورغم وجود مصالح غربية قوية في دول الخليج وكذلك ارتباطات واسعة بين هذه الدول وكل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية فقد ترددت هذه الدول في الاقتراب كثيرا من الولايات المتحدة لمساعدتها لاعتبارها مختلفة تتعلق بالرأى العام داخل هذه الدول وعلى مستوى العالم العربى تجاه الولايات المتحدة والقوى الغربية وكذلك خشية ألا يتحول الخليج إلى نقطة ساخنة رئيسية في المنافسة بين الشرق والغرب .

إلا أن الأساطيل البحرية الغربية وخاصة الأسطول الأمريكى سرعان ما بسطت وجودها على منطقة الخليج . وهنا يبرز السؤال الأساسى : هل شكلت هذه الأساطيل حماية أم تهديدا للنظام العربى ؟

تمن المعروف أن الغاية المعلنة لهذه القوات كانت تأمين الملاحة الدولية في الخليج من التهديدات الإيرانية ، وكذلك ردع إيران من التمدد في زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج وخاصة الكويت والبحرين ، لكن وجود هذه القوات يشير من ناحية أخرى إلى (١) عدم قدرة النظام العربى على مواجهة تهديد خارجى من مصدر آخر ، (٢) احتمال أن تتحول هذه القوات نفسها إلى مصدر تهديد للنظام العربى إذا ترسخ نفوذها في المنطقة حيث تذكر بالاحتلال والانتداب والحماية الأجنبية (الغربية) التى عانى منها العالم العربى لفترة طويلة واستمرت في دول الخليج حتى عام ١٩٧١ عندما أتمت بريطانيا انسحابها النهائى من شرقى السويس . ناهيك عن خشية أن يقود تواجد الأساطيل الغربية في مياه الخليج العربى إلى احتمال حدوث مواجهة سوفيتية - أمريكية بسبب قرب المنطقة من الاتحاد السوفييتى وأهميتها الجيوستراتيجية له .

(ب) الفرص :

من جهة أخرى وفر التنافس سواء كان بين الدولتين العظميين أو بين القوى العالمية الأخرى فرصا للنظام العربى . فنتيجة لتغييرات داخلية على نطاق النظام العربى ، وخاصة التغير الاجتماعى ، وعلى مستوى السياسة الدولية أيضا ، ولا سيما تغير عدد ومراكز القوى الدولية ثم تكريس حق تقرير المصير ، تنامى دور الدول الصغيرة . وكان من أبرز نتائج تعدد مراكز القوى على المستوى العالمى أن أصبحت فكرة استخدام أولعب قوة ضد أخرى أمراً ممكناً ومقبولاً . هذا إلى جانب حقيقة أن الدول الغربية لم تكن متفقة فيما بينها إلى درجة كاملة حول مصالح كل منها في الدول والمناطق التى تهيم عليها وحول حرية العمل لخدمة هذه المصالح (٣٥) .

ولذلك لم يقتصر استخدام الدول العربية على الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بوجه فرنسا وبريطانيا خلال غزوها مع إسرائيل لسيناء عام ١٩٥٦ ، بل تعداه إلى استخدام الاتحاد السوفييتي لاستخدامه ضد الغرب بصورة عامة ، ثم إلى الصين للاستفادة منها ضد الجميع . والآن تبرز أوروبا الغربية وربما « أوروبا الموحدة » واليابان للاستفادة منها ضد احتكار الدولتين العظميين أو اتفاقهما على تقاسم النفوذ .

من هنا تبرز أمام الدول العربية حرية أو فرصة الاختيار بين الشرق أو الغرب أو الاستقلال عن كليهما .

يرافق تعدد القوى العالمية وتغيير مراكز القوى على مستوى النظام الدولي حقيقة تفاوت مصالح هذه القوى وأولوياتها . فالاتفاق بشأن التوجه الأساسى من أجل استغلال النظام العربى والهيمنة عليه لا يعنى بالضرورة اتحاد القوى الخارجية أو تناغم سياساتها ومصالحها بشكل مستمر فى الزمان والمكان نحو العالم العربى . فالبيئة الدولية تحتوى على الكثير من التناقضات التى تعمق بلورة هذه الأطراف لاستراتيجية أو سياسات أو حتى مواقف موحدة بهدف الهيمنة على العالم العربى .

فالدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة) ليست متفقة فيما بينها إلى درجة كاملة حول مصالح كل منهما فى العالم العربى . وقد تمكنت دول عربية ، من الاستفادة من هذا الواقع وإن كان ذلك بشكل محدود . فقد استغلت مصر النفوذ الأمريكى المتنامى والتنافس الأمريكى البريطانى فى الخمسينيات لتأمين انسحاب ١٧٠,٠٠٠ ألف جندي بريطاني كانوا يحتلون مساحة ٢٠٠ ميل مربع فى قناة السويس عام ١٩٥٤ (٣٦) . وقد ساعد كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة - كل لأهدافه الخاصة - على إنهاء العدوان الثلاثى على مصر وانسحاب القوات الغازية من السويس عام ١٩٥٦ . وكانت كل منهما ترغب بتقليص نفوذ الأخرى وكذلك النفوذ البريطانى - الفرنسى بالنسبة للاتحاد السوفييتى . أما الولايات المتحدة فقد رأت فى ذلك العدوان فرصة للاتحاد السوفييتى لتعزيز دخوله للعالم العربى وتشويه صورة الغرب وسمعته كمستعمر وهو ما كانت واشنطن تأمل فى تغييره . وحاول عبد الناصر خلال تلك الفترة استغلال رغبة الاتحاد السوفييتى بمعاونة مصر فى بناء السد العالى للحصول على شروط أفضل من الولايات المتحدة قبل تخليها عن العرض . ونتيجة لموقف مصر هذا أبلغ وزير الخارجية الأمريكى آنذاك جون فوستر دلاس السفير المصرى ، أحمد حسين الذى ذهب لقبول العرض الأمريكى « أن العالم الثالث يراقب وأن أمريكا لا تقبل الابتزاز » (٢٧) . وحاول السادات فعل شئ مشابه عندما طلب من أمريكا فى بداية عام ١٩٧١ الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات لقاء طرده للخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ . فقد اقترح ، بدون جدوى ، أن يفعل ذلك لقاء انسحاب إسرائيل من الاراضى العربية المحتلة . وعندما فشلت أمريكا بإقناع إسرائيل بالانسحاب رد السادات بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو فى نهاية العام .

ورغم أن تنافس الدولتين العظميين كان عاملا في التهيئة لنشوب حرب حزيران عام ١٩٦٧ فقد هدد الاتحاد السوفييتي يوم ١٠/٦/١٩٦٧ باتخاذ « الإجراءات الضرورية بما فيها العسكرية » .. إذا ما تعرض النظام في سوريا للخطر (٢٨) . وفعل الزعيم السوفييتي بريجنيف الشيء ذاته خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ حيث أنقذ الاتحاد السوفييتي الجيش الثالث المصري من خطر التطويق وربما الابداء (٢٩) .

ويدرك العرب أن الاتحاد السوفييتي لن يحارب بالنيابة عنهم ولكنهم كانوا يستخدمونه مرارا لتحديد أمريكا على الأقل . ويعي العرب أيضا أن الاتحاد السوفييتي لم يستطع أن يؤمن لحلفائه نصرا سياسيا - بشكل تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي - أو تقديم المساعدة الاقتصادية الواسعة والتكنولوجيا الحديثة . كما أن الاتحاد السوفييتي يتردد عادة في تشجيع العرب على الخيار العسكري - ولا سيما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وذلك : (١) خشية من تأثير الحرب على الانفراج (٢) خوفا من هزيمة العرب واعتمادهم على موسكو للمساعدة (٤٠) . وهناك مطلون يرون أن سياسات الدولتين العظميين تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي شجعت حالة اللاحرب واللاسلم . وأن سياسة الاتحاد السوفييتي تجاهه ، حتى فترة قريبة ، هي إبقاء التوتر مع التحكم به ، وذلك لكي يبقى مبررا للجوء الدول العربية إليه لمواجهة الخطر الاسرائيلي (٤١) .

ومع ذلك حصل العرب على دعم عسكري واقتصادي ودبلوماسي من كلتا الدولتين في فترات مختلفة وحسب ظروف متفاوتة . فرغم عدم حماس الاتحاد السوفييتي تجاه الوحدة السورية - المصرية (١٩٥٩ - ١٩٦١) . حاول بعد عام ١٩٦١ تشجيع نوع من الوحدة العربية من أجل التخلص من الخلافات العربية العميقة ، ولاحتواء تراجع نفوذه في العالم العربي . وتمكنت دول مثل مصر ، سوريا ، العراق والجزائر من استخلاص مساعدة اقتصادية وعسكرية أكثر مما دفعته من ثمن سياسي (٤٢) . إلا أن موقف الدولتين العظميين كان بشكل أساسي عدم التعاطف أو التجاوب مع القومية العربية والوحدة العربية كمسألة مبدئية وإن أيدت كل منهما جهود تشكيل جبهة عربية أو تحالف عربي مضاد للآخرى (٤٣) . وقامت أمريكا بتقديم دعم محدود سياسي واقتصادي لحلفائها العرب . ومع ذلك هناك شعور عام بفقدان الثقة بالالتزام الأمريكي أو التعهدات الأمريكية تجاه حلفائها كما حصل في باكستان في الستينيات ، وإيران على فترات مختلفة وقبل مجيء الخميني وتركيا وتايوان ، وحتى في لبنان ، حديثا ..

وبينما دعم الاتحاد السوفييتي العراق في حربه ضد الاكراد ، قامت الولايات المتحدة بدعم هؤلاء وحركات تمرد أخرى في العالم العربي . وبشكل عام قامت الدول العظمى بدور مورد الأسلحة ، دور الحامي في أدق الظروف ثم مفاوض السلام وذلك من أجل تأمين مصالحها وكذلك ضمان البقاء لأصدقائها عدة مرات .

غير أن تدخل الدول العظمى لحماية حلفائها في العالم العربي ذو تأثير مزدوج . فهو

من جهة يتم للمحافظة على أمن واستقرار أنظمة قائمة ويحيط محاولات زعزعة الاستقرار سواء كانت داخلية أم خارجية . وقد يعزز هذا التدخل الأمن والأمن والاستقرار بشكل عام في المنطقة ، لكنه يكشف من جهة بشكل أساسي عن ضعف الأنظمة العربية التي تحتاج إلى تدخل خارجي لحمايتها مثلما يكشف عن ضعف بنية النظام العربي بصورة شاملة .

فهذه التدخلات التي تتم في معظم الأوقات بطلب من أعضاء النظام العربي أو بموافقتهم ونتيجة لحاجة تشير إلى غياب ترتيبات أمن جماعي أو دفاع جماعي فعال على مستوى النظام العربي ، فهذا النظام يفقر لميكانيزم دفاع ذاتي مشترك يحمي كيانه ومصالحه من التهديدات الخارجية مثلما يفقر لآليات فعال لتسوية خلافات أعضائه بالطرق السلمية ، ويحرم أو يردع العدوان من عضو ضد آخر . ولهذا يضطر البعض للاستئجار بقوى خارجية من أجل الدعم والحماية ، في حين أن هذه القوى طامعة في موارد العالم العربي وطامحة للهيمنة عليها . ويكشف هذا مازق الأنظمة العربية في كونها تشكل من جوانب معينة عبئا على النظام العربي ومصدر ضعف له . كما يكشف هذا حقيقة مهمة حول العلاقة بين النظام العربي والبيئة الدولية وهي أن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون مستقيمة (Linear) .

(جـ) تأثير الانفراج في علاقات الدولتين العظميين على النظام العربي :

هناك اتفاق الآن على أن حالة من الانفراج تسود علاقة الدولتين العظميين . ويعتقد كثيرون أن حالة الانفراج هذه تمتد مظاهرها بشكل أو بآخر لتشمل مختلف جوانب المعورة وتطال معظم بؤر التوتر الدولية (الجنوب الأفريقي ، أفغانستان ، جنوب شرقي آسيا ، الشرق الأوسط ، وكذلك أوروبا ، أمريكا الوسطى .. الخ) . ولهذا تتأثر بها الدول الصغرى ، سواء كان على مستوى علاقاتها ببعضها بعضا أو على نطاق علاقات هذه الدول بالدولتين العظميين . وهذا يشير إلى أن الانفراج عامل هيكلي سببي بالنسبة إلى سلوك الدول على مستوى كوني . ولذلك يجب أخذه كمتغير جديد عند دراسة سلوك الدول السياسي مثلما تقوم الدول بوضعه بالاعتبار عند صياغة سياساتها ومواقفها .

من هنا سيكون للوفاق الجديد (٤٤) أثره على النظام العربي . ويتفق المحللون على أن أثر هذا التطور الجديد في العلاقات الدولية سينعكس على مجمل الوضع الدولي ، ولكنه سيكون بارزا بشكل خاص في المجال السياسي الأمني ، وخاصة فيما يتعلق بحل النزاعات والتوترات المضطربة أو تهدئتها . أو على الأقل تخفيف حدتها وإدارتها بشكل أقل تكلفة سياسيا وعسكريا .

ومن أبرز المسائل التي ستتأثر بوج الانفراج (١) النزاع العربي - الإسرائيلي (٢) . الحرب العراقية - الإيرانية (٣) الخلافات العربية - العربية (٤) الوضع في لبنان (٥) نزاعات الدول العربية مع دول الجوار الأخرى - جنوب السودان ، الخلاف الليبي - التشادي ، ولا حاجة للتدليل على أن هذه المسائل تشكل جوهر نشاط النظام العربي من

الناحية السياسية الامنية والاستراتيجية .

ورغم أن التنبؤ من أصعب المهمات التي تواجه دارس السياسة الدولية وخاصة في منطقة مضطربة ومتفجرة كالعالم العربي والشرق الأوسط ، فإن بالإمكان ، واستنادا إلى التجارب السابقة والأنماط المتكررة في الوضع دوليا وإقليميا ، تصوؤشء ما مماثل أو قريب من إحدى السيناريوهات التالية :

أولا - قد يحصل « فك الارتباط » بين الاعتبارات المحلية ، والاقليمية من جهة والكونية من جهة أخرى في سياسات الدولتين العظميين بسبب تراجع الحرب الباردة بحيث لا تعد ترى الدول الكبرى أى تحرك أو نشاط تقوم به أطراف النزاعات المشار إليها سابقا . أو تلك التي تؤيدها - أو حتى تعارضها - من خارج المنطقة من منظار كونى فقط . وإذا ما حصل مثل هذا فسيكون بمقدور الدول والقوى المحلية تحديد أهدافها على أساس إمكاناتها الذاتية وليس على أساس الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى الذى ستقدمه أى من الدولتين العظميين لحلفائها وإصدقائها بغض النظر عن طبيعة السياسات التي يتبناها هؤلاء طالما أنهم مستثمرون في تأييد أى من هاتين القوتين ومعارضة منافستها . ففى أجواء التنافس الشديد والحرب الباردة تؤيد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حلفاءهما بغض النظر عن السياسات التي يتبعونها وذلك لأن المهم ليس سلوك الحلفاء تجاه بعضهم بل معارضتهم للخصم . ولذلك دعم الاتحاد السوفييتى في السابق دولا عربية معينة (العراق ، سوريا ، مصر خلال عهد عبد الناصر ، ومنظمة التحرير الفلسطينية) من أجل تحقيق موطء قدم له في المنطقة . وكذلك كانت واشنطن ترى في أى مكسب لهذه الدول - مثل حرب ١٩٧٣ - نصرا سوفييتيا وفي أى تراجع لهذه الدول على أنه تراجع للنفوذ السوفييتى أيضا .

لكن الآن يلزم المرء تغيرا في علاقات الدولتين العظميين مع أطراف النزاعات في المنطقة العربية . فأصدقاء الاتحاد السوفييتى من العرب قلقون حيال المرحلة المقبلة في علاقاتهم مع موسكو . فقد يعاد النظر في الالتزامات السوفييتية والمواقف الرسمية التي كانت بمثابة مسلمات والتزامات تقليدية في علاقة الاتحاد السوفييتى مع الدول العربية . فإدارة غورباتشوف تريد تحسين علاقات بلاده مع الغرب لأسباب متعددة على رأسها الرغبة في إخراج البلاد من حالة التخلف الاقتصادى والتكنولوجى اللذين تعاني منهما . لذلك تعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة وكذلك مقابلة إسرائيل في منتصف الطريق في موضوع الهجرة والعلاقات الدبلوماسية (٤٥) . كما تغير الموقف السوفييتى من موضوع المؤتمر الدولى من حيث المشاركة والتمثيل الفلسطينى ، وصلاحيات المؤتمر باتجاه المفهوم أو التصور الأمريكى . ويبدى الزعيم السوفييتى وإدارته تفهما أكثر للموقف الاسرائيلى ضمن ما يسميه قادة الكرملين « بالسياسة المتوازنة » في الشرق الأوسط التي تأخذ في الاعتبار « مصالح إسرائيل وحاجاتها الأمنية » . ولذلك قبل السوفييت الا يفرض المؤتمر الدولى تسوية ولا داعى لأن يعقد اجتماعات مستمرة ، وأن يلتزم على أساس قرار مجلس

الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني دون التأكيد على تمثيل المنظمة منفردة له . وتحاول روسيا تبرير هذا التحول أو تفسيره بشكل مطمئن للعرب ، دون جدوى (٤٦) .

كما تذكر التقارير ان الاتحاد السوفييتي ابلغ القيادة السورية بأن موسكو ترفض حل النزاع العربي - الاسرائيلي عسكريا (٤٧) . وهناك تجربة سابقة لدول عربية مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٧ شبيهة بهذه . فقد زودت موسكو حلفاءها العرب بأسلحة دفاعية آنذاك وحذرتهم من العودة إلى القتال وذلك خشية لتطورات قد تؤدي إلى هدام عسكري مباشر مع الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى احتمال هزيمتهم على يد إسرائيل ، وبالتالي تتحمل تبعات ذلك سياسيا وعسكريا . وقد اعتقد كثيرون من العرب الذين كانوا يلحون عليها من أجل تزويدهم بأسلحة هجومية متقدمة آنذاك لاستعادة الأراضي المحتلة ، ان مصالحهم قد ضحى بها على عتبة الوفاق مع واشنطن (٤٨) .

وبالرغم من قبول هذا التفسير للسياسة السوفييتية الجديدة إزاء النزاع العربي - الاسرائيلي فما يزال البعض يعتقدون أن موقف الاتحاد السوفييتي في العالم العربي أصيب خلال الفترة الماضية بالضعف والتراجع ، ولذلك فمن غير المحتمل أن تقامر الزعامة الحالية في الكرملين بالقليل الذي تبقى من نفوذها في العالم العربي ، فتضغط على سوريا وعلى منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقديم تنازلات أكثر في سبيل مفاوضات متعددة الأطراف مشكوك في أمر حدوثها أملا وفي نتائجها إن وقعت (٤٩) .

وينسجم مع هذا القول إصرار المسؤولين الأمريكيين حاليا على أن فجوة كبيرة ما تزال تفصل موقف الدولتين العظميين تجاه الكثير من المسائل ، والتي على رأسها النزاع العربي - الاسرائيلي . رغم أن أطرافا إسرائيلية تقر بوجود تطور جديد في موقف موسكو تجاه المنطقة وتجاه إسرائيل (٥٠) . ويعني هذا أن هناك تفاوتات في النظرة للانفراج بين طرفيه فيما يتعلق بطبيعته ومداه وتطبيقاته . كما قد يعني تراجع الاتحاد السوفييتي عن دعمه للدول العربية أما لقاء تنازلات أمريكية في مناطق أخرى ضمن مفهوم تقاسم النفوذ وعقد صفقات على حساب الأطراف المحلية ، أو نتيجة عدم قناعة بمواقف أصدقائه العرب أو عدم حاجته لتأييدهم ؛ أو ربما بسبب عدم قدرته على مواصلة عملية المنافسة مع الولايات المتحدة والغرب في هذه المنطقة الحيوية .

وما ينطبق على موسكو في موضوع العلاقة مع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ينطبق على واشنطن . فإدارة الرئيس ريفان تسعى لتحسين علاقاتها مع مختلف الدول العربية . فهي لم تهمل سوريا بتاتا ، وما تزال تتعامل معها كقوة رئيسية تحاول استغلال دورها في المنطقة وخاصة في لبنان . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجزائر والجمهورية العربية اليمنية ، التي تبدو بها اهتماما خاصا من أجل الحفاظ على أمن البحر الأحمر ، أيضا ونتيجة كونها مركز التواجد والثقل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها ياسر عرفات بعد تونس حاليا .

فالحياً - أما بالنسبة لبؤر التوتر الأخرى التى تمس أطرافاً فى النظام العربى فلا يزال تأثير الوفاق فى طور التكوين . ففىما يخص الحرب العراقية - الإيرانية . ساهم الانفراج ببيجاد وقف إطلاق النار ولكن ما تزال التسوية السياسية للنزاع العراقى - الإيراني بعيدة المنال . ويبدو أن اعتبارات التنافس على النفوذ داخل إيران وخاصة فى مرحلة ما بعد الخمينى قد طغت على وحدة الدول الكبرى التى رافقت صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ (١٩٦٧) ومن الواضح أن هذا التنافس يؤثر بشكل أو بآخر على سير المفاوضات غير المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة الجارية الآن فى جنيف بين الطرفين المتحاربين . وقد صمدت هذه الوحدة ، إلى حد تحاشى الصدام المباشر بسبب مواقف أى من طرفى النزاع والحيلولة دون اتساع الحرب . فقلص عدد الأساطيل القريبة ودورها ، فى الخليج العربى ؛ وأبرم الاتفاق بشأن أفغانستان مع بقاء الاختلاف حول الوضع مستقبلاً فى إيران ودور الخليج فى السياسة الدولية .

أما لبنان فلا يبدو أنه فى مركز الصدارة بالنسبة إلى غالبية الأطراف . وفيما عدا الاستعداد لمعركة انتخابات الرئاسة مهما بدت هامة وحاسمة فلا يظهر فى الأفق أى تحرك لحل أزمة اللبانية من جذورها . ولذلك لا يزال جو الوفاق بعيداً عن سلوك الأطراف المختلفة تجاه المشكلة اللبنانية . هذا إذا ما استثنينا الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية التى ساهمت التحركات الدبلوماسية المرافقة لأجواء الوفاق فى تعجيرها . فمقالة السيد بسام أبو شريف التى تطرح منظوراً واضحاً لتعايش إسرائيل - فلسطينى من حيث ميكانيكية التفاوض ومضمون الحل وصيغة العلاقة المستقبلية ، وخاصة التركيز على الصيغة الاسرائيلية - الفلسطينية للنزاع ، تعتبر إحدى نتائج الوفاق إلى حد ما . وقد فجرت هذه المقالة باعتبارها ترمز لتوجه قيادة ياسر عرفات فى المرحلة المقبلة ، حرباً فلسطينية على الساحة اللبنانية . كما كان لجو الانفراج دور فى قرار الأردن فك الارتباط الإدارى والقانونى بالضفة الغربية (٥١) .

ولذلك يلزم المتتبع لأجواء الوفاق الجديدة أن لهذا التطور الجديد تأثيراً واضحاً على سلوك الدول فى المنطقة وإن كانت نتائجها على النزاع العربى - الاسرائيلى وجهود التسوية السلمية ما تزال فى طور التكوين . فقد تحقق وفاق دولى فى فترات سابقة ولكن لم يؤد إلى نتائج ملموسة على صعيد حل النزاعات والخلافات الدولية المختلفة بما فيها النزاع العربى - الاسرائيلى . وحتى استبعد الاتحاد السوفييتى من الحلقة إبان انتعاش الوفاق فى بداية السبعينيات . ولم يحصل تقدم فى جهود حل النزاعات المختلفة . مع أنه لم يحصل صدام مباشر بين الدولتين العظميين رغم تعارض مصالحهما وسياساتهما خلال الحرب الباردة التى بلغت درجة استفغار القوات بما فيها القوة الاستراتيجية النووية أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . فاستمر التنافس بين الدولتين ، واستمرت الدولتان بتزويد حلفائهما بالسلاح والدعم الدبلوماسى فى عهدى الانفراج والحرب الباردة . ولذلك لم يكن للوفاق حتى عندما كان فى أوجه أثر على مشاكل الشرق الأوسط . وإن تكون فترة ثانية من الوفاق مثمرة

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط لأن نزاعاتها ذات جذور تاريخية قومية عميقة وذات مدى سياسي حيوى بالنسبة للأطراف الداخلة فيها . فعوامل الصراعات وديناميكيتها هي في المقام الأول محلية ويتعلق بمصالح حيوية لأطرافها وليست عالمية مهما قيل عن تشعباتها ومضاعفاتها الدولية . كما أن أبعادها الدولية تتعلق بصداقات الأطراف المخترطة بها بالقوى الخارجية . أما بالنسبة لاحتمالات تطورها إلى درجة قد تقود إلى صدام مباشر بين العملاقين فقد تم تحاشي ذلك عبر وسائل مختلفة منها تحسين وسائل الاتصال والتنسيق بينهما خلال الأزمات والتفاهم الضمني على حدود التدخل ودعم الحلفاء .

غير أن الوفاق ربما ينعكس بشكل إيجابي على الخلافات العربية - العربية . ففي السابق عمقت الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب الخلافات العربية . ولذلك قد تتضائل الآن حدة الخلافات العربية مما قد ينعكس بدوره على النزاعات القائمة . أى ان الخلافات العربية تصبح متغيرا وسيطا بين أجواء الوفاق وبين تسوية النزاعات التي تستنزف النظام العربى .

من هنا نجد أن انعكاس الانفراج على النظام العربى لن يكون موحدا وميكانيكيا . بل يختلف من مسألة لأخرى باختلاف قوة العوامل والاعتبارات المحلية . فالانفراج قد يساعد على حل لجوانب مدودة من النزاعات ولكن لن يؤدي إلى حلها من جذورها وعبر معالجة لأسبابها . وحتى يمكن للأطراف الاستفادة منه لابد لها من ترتيب أوضاعها بشكل جديد . فقد اقترح جورباتشوف على ريجان في قمة موسكو في أيار الماضي أن تاتى المبادرة للتقدم في تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى من الأطراف المعنية مباشرة . وهذا يعنى أمورا عديدة منها أن الدولتين العظميين لا تنويان فرض تسوية . كما يتطلب ذلك موقفا عربيا موحدا تجاه النزاع من حيث شكل التسوية ومضمونها ثم مرونة إسرائيلية . ولا تبدو في الأفق بوادر لحصول هذين الشرطين .

وقد حدثت خلافات فلسطينية - فلسطينية ، وفلسطينية - سورية عشية انتهاء قمة الجزائر (حزيران ، ١٩٨٨) حول مفهوم التسوية وأسلوبها . كما أن الموقف الاسرائيلى يزداد صلابة وتطرفا .

ومع ذلك هناك تأثير نفسى للانفراج ربما يكون إيجابيا أو سلبيا . فقد ترى القيادات السياسية في اتفاق القيادتين السوفيتية - الأمريكية حافزا لكل منهما لتقليص تدخلهما في شؤون الدول الصغرى من الحلفاء أو غيرهم . أو قد يرى البعض أن هناك صفقة ما بين الدولتين العظميين تتم على حساب دولهم . ولذلك فإن الانفراج الذى قد ينجم عنه نوع من الاستقرار في السياسة الدولية ربما يقود إلى عدم استقرار السياسات الإقليمية . وعدم الاستقرار هذا قد ينتج عن شعور أحد الأطراف باحتمال قيام الدولتين العظميين بفرض تسوية على طرق النزاع (٥٢) مما يدفع بالطرف الذى يشعر بالضعف بمحاولة تغيير الوضع الراهن إما من خلال عمل عسكري أو خطوات سياسية . ومثال ذلك شعور قيادة عرفات في

م.ت.ف. إن الاتحاد السوفييتي قد أخذ يتخلل عن مواقفه التقليدية ويتبنى مواقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة . ولذلك اتجهت قيادة عرفات نحو المزيد من المرونة حتى لا تبقى خارج تسوية محتملة تقوم الدولتان العظميان بترتيبها . وحاول الزعماء العرب الامتثال لنصيحة جورباتشوف لهم اثناء قمة الجزائر بأن يتبنوا موقفاً جماعياً صرفاً فيما يتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي ، وخاصة حيال الجهود المشتركة الأمريكية - السوفييتية في ضوء الوفاق الجديد بينهما (٥٣) .

من هنا فإن جو الانفراج الذي يسود العلاقات بين الدولتين العظميين اخذ ينعكس على السياسة الدولية ولا يعنى أنه قابل للترجمة بشكل اتوماتيكي إلى تحسن فرص التسوية السلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي وغيره من النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط . ولكن من المفروض أن ينعكس الانفراج إيجابياً على العلاقات العربي - العربية مما قد يعزز فرص العمل العربي المشترك والتنسيق العربي في المواقف إزاء النزاعات الأخرى التي يدخل العرب فيها كأطراف . مما قد يعزز حسم أو حل مثل هذه النزاعات وبالتالي تعزيز فرص تعاين للنظام العربي .

٢ - التحدي الاسرائيلي :

تمثل إسرائيل تحدياً عسكرياً وسياسياً وأمنياً وأيديولوجياً وفكرياً واقتصادياً وحضارياً للأمة العربية . وأخيراً يمكن أن نضيف بعد جديدا لهذا التحدي الاسرائيلي يسمى بالتحدي الوجودي : أي كيفية التعامل مع الأخطار الناجمة عن هذه التحديات ومطامع إسرائيل في العالم العربي وخطتها ونشاطها العسكري والتخريبي في المنطقة .

ومع أن الجذور التاريخية وكذلك التطورات المتعاقبة للتحدي الاسرائيلي للأمة العربية معروفة ، وبالكاد بقي هناك جانب في هذا الشأن لم يتم بحثه والاستقصاء عنه سواء كان متعلقاً بالأبعاد العسكرية - الأمنية ، أو السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والقانونية ، لكن من المناسب استذكور ثوابت هذا التحدي باختصار عند الحديث عن التحديات الخارجية للنظام العربي .

يتصف التحدي الاسرائيلي - (١) عنفه وشموليته (٢) خطورته الجسيمة (٣) صعوبة التعامل معه ومواجهته . وتعود هذه الخطورة والشمولية والصعوبة التي تمثلها إسرائيل إلى :

أولاً : طبيعة الأيديولوجية التي تجسدها هذه الدولة أو الكيان (الصهيونية) . ثانياً : أهداف إسرائيل في المنطقة وقهمها لوجودها وإدورها وطبيعة الخلاف بينها وبين العرب وكذلك السياسات المرتبطة بهذه الأهداف والتي تعبر عنها وتهدف لتحقيقها . ثالثاً : نوعية المؤسسات والأدوات وحجم الامكانات المستخدمة لتنفيذ سياسات إسرائيل وتحقيق أهدافها في المنطقة وترجمة معتقداتها ومفاهيمها السياسية والأيديولوجية .

لهذا يصعب فهم التحدى الاسرائيلى للنظام العربى ، دون فهم الصهيونية كإيديولوجية وحركة سياسية ، وبدون فهم أهداف إسرائيل وسياساتها ثم إمكاناتها وخطتها التى توظفها لخدمة هذه الأهداف : أى بدون فهم النظام السياسى لاسرائيل . ولذلك لابد عند تحليل التحدى الاسرائيلى من دراسة ثلاثة مستويات متداخلة ومتراطة هى : الأيديولوجية الصهيونية ، طبيعة المؤسسات الاسرائيلية ، وأخيرا سياسة إسرائيل الخارجية وخاصة تجاه العرب .

(١) الصهيونية :

إن ميزة الأيديولوجية الاسرائيلية أنها أكثر تفسيراً للسلوك الاسرائيلى تجاه العرب من التبادلات الدبلوماسية . والصهيونية فى الأساس حركة سياسية علمانية (٥٤) ، إلا أنها تداخلت مع اليهودية فيما بعد وخاصة بعد قيام إسرائيل . وتمثل الحركة الصهيونية العديد من المفاهيم ، والقيم والعواطف والفرضيات والارهاصات الفكرية بالإضافة إلى الاستراتيجيات والتكتيك السياسى المرتبط بقوة بشبكة من التنظيم الدقيق . وكأى حركة سياسية تضم الصهيونية العديد من التناقضات والتعقيدات والغموض الذى قد يجعل فى بعض الأحيان من الصعوبة بمكان تعريفها . ومع ذلك هناك ثلاث حقائق أساسية تشكل جوهر الصهيونية كمفيدة وحركة سياسية هى :

أولاً : الدعوة لانشاء وطن يهودى معترف به قانونياً فى فلسطين . وقد طرحت هذه الفكرة رسمياً للمرة الأولى فى المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ . وأخذت نوعاً من التأكيد مجدداً فى وعد بلفور عام ١٩١٧ . ولكن بدت الشكوك تنور حول نجاعتها وإمكانية تحقيقها بسبب الوجود العربى فى فلسطين ومقاومة الشعب الفلسطينى لهذه الفكرة . وأخذ عدد من القادة الصهاينة يطالبون بالتنازل عن فكرة الدولة والاكتفاء بكونهم يهودى أو استقلال ذاتى ضمن دولة ديمقراطية . غير أنه تأكيد فكرة إنشاء دولة ذات سيادة تضم فلسطين يضاف إليها شرق الأردن ، إن أمكن ، ونقل السكان العرب فى النهاية من هذه المناطق إلى العراق ، ثم قيادة اليهود للشرق الأوسط فى ميادين التنمية الاقتصادية ، والتحكم والسيطرة ، فى برنامج يلتزم الذى تخضع عن الاجتماع السنوى للحركة الصهيونية الذى انعقد فى فندق بلتيمور بمدينة نيويورك الأمريكية علم ١٩٤٢ (٥٥) .

ثانياً : السعى لاجتذاب اليهود من مختلف أرجاء العالم إلى إسرائيل ، وتجميعهم حول هدف واحد هو إحياء الكيان اليهودى ، سواء كان ذلك بشكل إيجاد نخبة من اليهود يمثلون المركز الموحد ثقافياً ورمزياً لليهود العالم كما كان يطالب بذلك أحاد عاتنام Achad Ha'am أو بشكل التقاء . أو تجميع لكل يهود العالم فى فلسطين وذلك بحجة بناء مجتمع جديد ، ومقاومة النزول والخوف من اللاسامية ومواجهتها . ولذلك يعتبر الاستيطان والهجرة الاستيطانية من أسس الصهيونية الفلسطينية . وفى سبيل تحقيق ذلك لا بأس من

طرد سكان فلسطين العرب أو تحويلهم إلى مواطني درجة ثانية أو مجرد سكان بدون مواطنة .

ثالثاً : الإنتاجية : إنشاء مجتمع منتج في فلسطين . لقد كان من أسس البرنامج الصهيوني وقيام الدولة اليهودية السيطرة على الأرض واحتكار العمل ووسائل الإنتاج بواسطة اليهود ، وحرمان غيرهم من ذلك . وقد سنت الحركة تشريعات وأنظمة صارمة ضد كل من يحاول الخروج على هذا المبدأ . وتحت هذا الشعار تكون مجتمع - دولة يهودية خاصة في فلسطين قبل الاعلان عن قيام إسرائيل . وبرز لدى المهاجرين اليهود الأوائل حماس نحو « يوتيبيا صهيونية » تقوم على أساس إنشاء التعاونيات الزراعية ، وتقديس العمل ، ثم الدفاع الجماعي .

وقد لعبت الايديولوجية الصهيونية دوراً أساسياً في صنع المجتمع الاسرائيلي . والحقيقة ان الايديولوجية والسياسة هما اللتان صنعتا المجتمع الاسرائيلي قبل قيام الدولة وبقيتا تتحكمان بمصير الكيان (Polity) الاسرائيلي إلى الآن . فالاسرائيليون اتوا كمهاجرين ولاجئين من مختلف اصقاع العالم ، ثم قام القادة الصهاينة الأوائل بصهرهم محاولين خلق ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني . وكان هذا بداية تطبيق المنهج اليهودي والذي تستخدمه إسرائيل باستمرار وبشكل مدروس ، والمتمثل بخلق الحقائق المادية على أرض الواقع بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية ، لأن مثل هذه الحقائق ستصبح مقبولة وشرعية بقوة الأمر الواقع .

وضمن هذا التوجه تبنت الصهيونية الافكار الاشتراكية والمبادئ العالمية وساد التزام قوى « بالمثالية » كالعودة إلى الأرض وحرارة التربة والتعلق بها ، وجب العمل والحث عليه واحتكاره عن غير اليهود ، ومحاولة بناء الإنسان اليهودي من جديد وتغيير صورته التقليدية كمراب وسمسار أو وسيط تجارى وتحويله إلى مزارع وعامل وجندي من خلال حركة الكيبوتز . فلقد أعلن بن جوريون ان على اليهودي ان ينزع عنه صورة الانسان الضعيف والمستضعف ولا بد من تدريبه وتهنيئته للدفاع عن نفسه وجماعته . وعلى هذا الأساس يجدر بالآباء المؤسسين أن يقوموا اكتاف اليهودي المحدية to straighten the ... sloched shoulders of the Jew » .

ولذلك قامت الصهيونية بفرض إسرائيل على الواقع وتحويلها من فكرة وحلم إلى حقيقة . وعماد هذه الفكرة كان الشعور القومي اليهودي باعتبار أن القومية كانت موضوعة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى تأثير اللاسامية والاضطهاد الاوروبى لليهود من جراء المسك والطباع اليهودية دوراً أساسياً في حفظ التراث اليهودي على مر العصور . ومع أن الصهيونية بدأت كحركة علمانية معادية للدين لكنها لم تستطع تجاهل اليهودية . فقد قدمت العبرانية التقليدية المشروعية للحركة « الوطنية » اليهودية واتجسيدها بشكل دولة في فلسطين مثلاً عملت على تحديد من هو اليهودي الذي على أساسه سنت إسرائيل قانون

العودة وحددت الجنسية أو المواطنة الاسرائيلية لليهود .

ومع ذلك تبنت الحركة الصهيونية في البداية فلسفة علمانية لا دينية ومنهجاً عملياً براجماتياً تجاه التحديات الخارجية ، مما ساعد اليوشاف (القرى اليهودية الزراعية) في بناء المجتمع وإقامة التنظيم وبناء المؤسسات وبالتالي تحقيق ما يمكن تسميته بدفاع الجماعة (community defence) قبل قيام الدولة . وقد سهل ذلك التقلب على المقاومة العربية وتقادى دحر المشروع اليهودي في المهد . فلقد كانت الصهيونية أسبق في التنظيم والتفكير الاستراتيجي من خصومها الفلسطينيين والعرب . وهو أمر لا تزال أمام الدول العربية مسافة كبيرة للتغلب عليه وتجاوزه .

كذلك قامت الصهيونية بأدوار أخرى كثيرة وخاصة دورها كإطار سياسي تنظيمي أيديولوجي لليهود . فرغم تعدد الحركات اليهودية واختلافها ضمنت الصهيونية إطاراً لتفاعل هذه الحركات ليبقى هذا التعدد تنوعاً وليس تمزقاً أو تشزماً ، ولتتفاعل وتتنافس على أساس الجدارة في إثبات الوجود وخدمة أهداف الحركة الصهيونية بدلاً من أن تتنافس ، وأهم من ذلك ضمنت الصهيونية لهذه الحركات اتحاداً تجاه الهدف الأصلي : استعمار فلسطين وبقاء الدولة فمع وجود تيارين رئيسيين في الحركة الصهيونية يختلفان إلى درجة كبيرة في الرؤية والسياسات هما : الاتجاه الأصولي (المتطرف) ، والمعتدل (الاشتراكي ليبرالي) فقد استمرا في العمل معاً ضمن الأهداف الصهيونية الرئيسية . ورغم قوة الاتجاه المعتدل ضمن المؤسسات السياسية من حيث العدد ، والإمكانات ، والأصوات وسيطرته على أجهزة الدولة حتى قبل استلام الليكود عام ١٩٧٧ للحكومة ، فإن الأكثرية كانت في الغالب تتبنى سياسات تمثل أيديولوجية الأقلية وأهدافها . ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها أهمية الوحدة الوطنية بالنسبة لليهود ، وقدرة الجناح المتطرف على إقناع الأكثرية بأن وجود إسرائيل هو المهدد بالانهيار وأن الدولة العبرية تتصرف من موقع الضرورة والألا خيار .

غير أن للصهيونية وجهاً آخر غير تجميعها لليهود وصهرها للمهاجرين واللاجئين منهم بشكل مجتمع ودولة . هذا الوجه يعكس مجموعة من العوامل السيكولوجية والتاريخية ترسخت بشكل قيم فردية ومعتقدات أو مفاهيم شكلت في مجملها ما يعرف بالتجربة أو الشخصية اليهودية . لذلك مثلت الصهيونية خليطاً من أفكار وفلسفات حلفائها الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن ماضي اليهود وتراثهم الثقافي . وضمن أيديولوجية إسرائيل الآن نجد دوجانية ثيولوجية وقومية متعصبة تجسدها سياسياً انعرالية ورغبة في الضم والتوسع . والدارس لنظام التعليم في إسرائيل يصطدم بوجود فلسفة تربوية تركز مفاهيم الانغلاق ، وعدم التسامح ، ethnocentrisim وتصب هذه بدورها في نظام سياسي على رأس قيمة الأهداف الانانية المستمدة من مفاهيم قومية تعصبية « كالشعب المختار » ، « عدم لقاء الآخرين » ، تحديد « المجتمع المطلق » وبؤلة الجيتو (٥٦) . وقد انعكست الأفكار العنصرية والمنغلقة في الفكر الصهيوني في القوانين والأنظمة وعمل

المؤسسات الاسرائيلية . فيجد الدارس أسسا قانونية للتعصب في التشريعات الاسرائيلية كإكثار حقوق الانسان عبر قوانين ذات طابع عنصري عرقى segregatert إلى جانب القهر والاكراه الديني والممارسات التمييزية ضد الأقلية العربية .

ورغم ان إسرائيل تقدم نفسها كدولة ديمقراطية متطورة تؤمن بالمساواة ، إلا انها قائمة على نظام ثيوقراطي ، صلبه قوانين عرقية شوفينية وثقافة متغلقة تدعم وتعزز الانغلاق وقوى الجيتو والقومية الدينية المتزمنة التي تناهض التسامح والتعايش . ويقول جورج ر. تامارين وهو باحث اجتماعي - يهودي من اصل يوغسلافي ، « تاريخيا هناك عدم تسامح xenophobic intolerance في إطار اليهودية اجتماعيا وروحيا » . ومع وجود تيار آخر داخل اليهودية يسعى إلى طرح مبادئ العالمية والتسامح والانفتاح إلا ان الغلبة دائما للجناح الآخر ، جناح الجيتو الذي يؤمن بشعار « يجب ان يقتل الأفضل من غير اليهود - الجنتايلز » (٥٧) . ومن هنا نجد التعصب وعدم التسامح كاستعلاء والانغلاق من أصول إسرائيل الروحية ، بالرغم من إرهابات الانفتاح والنظرة الانسانية التي بقيت في المرتبة الأدنى لعدة اسباب أهمها كون إسرائيل تشعر - او تريد لها نخبة السياسية ان تشعر - بأنها في خطر دائما وبالتالي يجب أن تبقى دولة محاربة في حالة حشد سياسي ، عسكري وأيديولوجي مستمر . وقد عكس هذا الوضع قول (أبا إيبان) « أعظم خطر على إسرائيل هو انغلاقها » .

وإلى جانب عدم التسامح التاريخي في الديانة اليهودية نجد أن النخبة الحاكمة في إسرائيل تتسم بدرجة كبيرة من الدوجماتية . فمعظم قادة إسرائيل نشأوا وتكونوا ضمن قوتهم التقليدية وعلى أساس ما سمعوه من آبائهم وأجدادهم الذي يعكس تجربة المعاناة والاضطهاد وممارسات اللاسامية في أوروبا . وبغض النظر عن الدوافع - ربما المفهومة - للاسامية في أوروبا وخاصة ضد اليهود ، فقد تركز لدى الصهاينة تراث سياسي وقيم فردية قوامها الحق ، والاحباط ، والشعور بالاضطهاد ومعاداة الآخرين . وتجسد هذا الواقع في معتقدات مؤسسي الحركة الصهيونية أمثال : وايزمن ، وبين جوريون ، الذين كانوا يرون أن العداء لليهود أمر طبيعي ومن طبيعة غير اليهود . ولذلك فإن وجود دولة يهودية خالصة (exclusive Jewish State) فقط يمكن أن يضمن بقاء اليهود .

ويجمع الباحثون على أن الاسرائيليين يعانون من شبح الماضي ، والشعور بالوحدة والعزلة في « عالم معادي أو غير مكثرت » وأن النفسية اليهودية تعاني من عقدة القهر والشعور بالاضطهاد يلازمها كره عميق لغير اليهود . ولذلك يتحكم الخوف الذي يعيش اليهود في ظله بما يفعلون وما يفعلون (٥٨) .

ومن المعروف أن ذكرى « الابادة » الجماعية تسيطر على العقل الاسرائيلي ، وأن هذه الذاكرة مع ثقة بقدرتها العسكرية واحتقار لغير اليهود تجعل الاسرائيليين محصنين ضد إجراءات وتهديدات الضغط الدبلوماسي (٥٩) . ولذلك فإنه لا نجد لاسرائيل سياسة خارجية

تتجاوب مع المتغيرات الدولية بل سياسة داخلية قوامها التحجيز والجمود ، والحذر الزائد ، وانعدام الرؤية ، وقائمة على التمسك بحرفية قانونية وأفكار تلمودية . فنظرة القادة الاسرائيليين تجاه العالم الخارجى محكومة بالمنطلقات الايديولوجية المبدئية التى جوهرها كره الآخرين وعدم الثقة بهم . ولذلك من غير الممكن صياغة سياسة معينة تجاههم بسبب وجود موقف تاريخى ايديولوجى ثابت نحوهم . ويقول وايزمن أن كثيرين ممن عاشوا خلف أسوار العداء للآخرين يخشون سيطرة الضوء الناجمة عن تغيير نمط تفكيرهم والبدء بالتقرب إليهم بشكل عادى (٦٠) . ونتج عن هذه المشاعر درجة عالية من الاعتماد على النفس . ويقول سيث تيلمان أن الايديولوجية الصهيونية قد افترزت لدى الاسرائيليين سياسة الخوف ، (Fear Politics) وقد قال (ابا إيبان) « إنكم إذا تجاهلتم ذكرياتنا فلن تفهموا سياساتنا » (٦١) .

ونتيجة النجاح فى المشروع الصهيونى وعدم الثقة بالعالم الخارجى ، وتجارب الماضى تكرر لدى الاسرائيليين نوع من الاستقلالية القائمة على التحدى يجسدها قول بن جوريون « ليس مهما ما يقوله غير اليهود بل المهم هو ما يفعله اليهود » (٦٢) وتبنى هذا المنهج تلميذ بن جوريون مناحيم بييجين الذى أعاد صياغة مقولة الفيلسوف « كانت » الشهيرة حول المعرفة . أنا أشك إذن أنا موجود ، لتصيح « أنا أقاتل إذن أنا موجود » (٦٣) .

يكمل هذه النواحي المقيدة والمحبطة للانفتاح « ارتباط » دينى بفلسطين . وبغض النظر عن وجهة حقيقة هذا الادعاء بالارتباط ، يلعب العامل الدينى دورا أساسيا فى تحديد علاقة إسرائيل بالأراضى المحتلة ويجبرانها العرب . فالأساس الدينى التلمودى لاسرائيل والتجربة اليهودية تجعلان أساس استمرار الصراع العربى - الاسرائيلى ليس سياسيا بل أمرا إلهيا يتم بناء على التزام تعاقدى بين الأحياء والذين قضوا من أجدادهم لآلاف من السنين خلت . ويؤدى هذا الأساس التلمودى لاسرائيل إلى تبني مواقف دوجماتية مبنية على الاعتقاد بالحق المطلق والتضحية الكاملة من أجل معارضة كل ما من شأنه أن يضعف أو ينال من هذا الحق أو يشكك بشرعيته . ولذلك فإن فلسطين هى « حق » مطلق لليهود وكل تشكك فى هذا شرعية إسرائيل .

ولذلك تجد أن هناك إجماعا فى إسرائيل على أن أكبر خطر يهدد إسرائيل هو القومية الفلسطينية - قيام دولة فلسطينية . فبحكم أسسها الدينية التاريخية تتكرر إسرائيل شرعية المطامع الوطنية للفلسطينيين . وهى تخشى العرب الآخرين لما يمكن أن يفعلوه ، لكنها تخشى الفلسطينيين لكونهم هكذا ، أى لاعتبار أنهم فلسطينيون (٦٤) . وعلى هذا الأساس الدينى لانكار حق تقرير المصير للفلسطينيين هناك النظرة من قبل قطاع واسع من الرأى العام الاسرائيلى ليجبين خلال توليه رئاسة الحكومة على أنه ملك اسرائيل تيمنا بملوك اسرائيل فى التوراة (٦٥) وخاصة بعد تدمير المفاعل النووى العراقى فى تموز ١٩٨١ .

ويمجد الدين اليهودى والحركة الصهيونية الامة اليهودية ويعتبرانها فوق الفرد

أو الطبقة . ويرى اليهود في استيطان فلسطين والهجرة إليها واجبا مقدسا مثلما هو حل على للاستعمارية وعقدة الخوف والاضطهاد . ولهذا يتوفر مبرر أخلاقي وضرورة من وجهة نظر إسرائيل لاستيطان فلسطين وبلورة أية سياسات واقتراحات أية ممارسات تدعم هذا الهدف .

تلخيصا ، طورت الصهيونية تراثا من القيم (ethos) والمفاهيم والمعتقدات السياسية قائمة على (١) العنصرية والافتراضية ، وتميز اليهود عن غيرهم من الشعوب والأجناس (٢) ، التناقضات الداخلية والتوتر بين أفكار متناقضة (٣) ، المراجعة والتاريخية (٤) ، الخلل أو العطب في الأساس النفسي والاجتماعي للفرد اليهودي والمجتمع اليهودي (٥) الهجرة الاستعمارية الاستيطانية ، وأخيرا (٦) التحالف مع الغرب الرأسمالي . وكذلك فهي مبنية على إدعاءات تاريخية دينية تذكر وترفض بالضرورة حق تقرير المصير بالنسبة إلى منافسيها ولا سيما الفلسطينيين .

ومن جهة ثانية دربت الصهيونية أجيالها على الكدح من أجل بناء الدولة اليهودية والقتال من أجل بقائها ثم تحمل المعاناة والألام حتى الموت في سبيل أمنها . وقد أنشئت المؤسسات ورسمت السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) المؤسسات :

يعتبر تحليل المؤسسات والكيفية التي تعمل بها الخطوة الثانية في فهم أى نظام سياسى وأعماله وطرق تعبيره عن ذاته . فالمؤسسات هي الحلقة الوسطى بين التوجيهات الأيديولوجية الأساسية للنظام وبين السياسات والأعمال التي تصوغها النخبة الحاكمة ومختلف القوى العاملة كل حسب نفوذه وتأثيره ودرجة اهتمامه بالمسائل المطروحة لبلورة هذه التوجيهات وتنفيذها .

وتعتبر المؤسسات السياسية والتنظيمية هي مركز المجتمع الاسرائيلي^(٦٦) . وقد شكل تحقيق الأهداف الرئيسية الجماعية للحركة الصهيونية (استيطان فلسطين ، الأمن ، فتح فلسطين للهجرة وتأمين استمرار قدوم المهاجرين) المبرر الأساسى للمجموعات والمؤسسات الرئيسية التي شكلت الموشاف قبل قيام الدولة ثم أصبحت أهداف إسرائيل المركزية بعد قيامها عام ١٩٤٨ . فحتى الدولة تعتبر تجسيدا عمليا وإطارا سياسيا قانونيا للهوية اليهودية الجماعية الجديدة القائمة على استيطان فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها تصبح مركزا لانتماء ولاء والتقاء يهود العالم .

يضم الهيكل العام للمؤسسات في إسرائيل (هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية وثالثة قضائية مع رئيس ، برلمان وحكومة ونظام قانونى . وبشكل عام تتصف المؤسسات من الناحية الشكلية بـ :

- ١ - الإطار الديمقراطي .
- ٢ - الطبيعة التمثيلية ثم .

٢ - مسئولية الحكومة أمام السلطة التشريعية .

تشكلت نواة مؤسسات الدولة اليهودية في عهد الانتداب البريطاني واشتملت على الهستدروت (اتحاد العمل) ، الوكالة اليهودية ، ثم اليوشاف (التعاونيات ، والقرى الزراعية) . لعب الهستدروت دور المنظم والمشرف على القطاعين الاقتصادى والانتاجى ، فقدم بالتعاون مع الأحزاب السياسية المؤسسات والخدمات التى تقوم بها عادة الحكومة والبنى التحتية الاجتماعية التى بدأ تشكيلها وإيجادها من نقطة البداية وشملت المدارس ، والصحافة ، والبنوك ، والرعاية الصحية ، والحركات الشبابية والفنادق الرياضية والاجتماعية ، وشركات الاسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى .

وأشرفت الوكالة اليهودية على علاقة اليوشاف بالجاليات في الخارج ، وتنظيم الهجرة بالإضافة إلى التمثيل السياسى والدبلوماسى . وقام اليوشاف بدور الجيش ، والسلطة التنفيذية ، والنخبة الحاكمة .. الخ . وجسد اليوشاف افكارا قومية واستراتيجية من أوروبا الشرقية حملها مؤسسوا الحركة الصهيونية بأدوات وأطر غربية . ولذلك اتت المؤسسات اليهودية عبارة عن مزيج من التجربتين الشرقية والغربية^(٧٧) .

وهكذا كان هناك هيكل قوى لمؤسسات فعالة موضوعة في خدمة الأهداف الصهيونية المتمثلة باستيطان فلسطين ، وإقامة دولة يهودية هناك قبل قيام إسرائيل ، وفي الوقت الذى كان فيه الفلسطينيون يفتقرون إلى الحد الأدنى من التوافق الوطنى والتنظيم السياسى وغياب أى مظهر للمؤسسات ذات الفاعلية ، فقد كانت المسئولية السياسية للجانب اليهودى من صلاحية حكومة الانتداب ، ومؤسسات الوكالة اليهودية والأجهزة الرسمية وشبه الرسمية ذات الادارة الذاتية للمستوطنين .

وعند قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تشكلت المؤسسات الموجودة الآن كامتداد لأصولها التى كانت قائمة في عهد الانتداب والتى أوردناها سابقا . فالهجاناة أصبحت الجيش ، والموشاف تمخضت عن الحكومة والأحزاب والكنيست وعدد من المؤسسات الأخرى . وتولى الهستدروت دور النقابات المهنية . ثم تشكلت البيروقراطية بعد توحيد المؤسسات السياسية المختلفة ، ونتيجة ازدياد مساحة النشاط السياسى وتطور ميكانيكيات جديدة ومعايير لتوزيع القوة والنفوذ والمواقع السياسية . وهكذا تبلورت وتكدست معايير قانونية ورسمية للنشاط السياسى وتركزت إطار القوة والتأثير في يد الحكومة ووكالاتها الادارية . وأصبحت القوة السياسية والاجتماعية هى محور تفاعل الأجهزة والمؤسسات المختلفة وسيطرت الأحزاب ، والجيش ، ثم إلى حد ما البيروقراطية على صناعة القرار في مؤسسات الدولة . ونشأت مؤسسات الدولة اليهودية تحمل الصفة المزدوجة للوضع الذى كان سائدا خلال الانتداب . فتأسس النظامان ، القانونى والادارى ، على أسس بريطانية (انتدابية) بينما أتى النظام السياسى وتوزيع القوة امتدادا مباشرا للتعددية الحزبية للمنظمة الصهيونية .

ورغم تأسيس البيروقراطية - الولاء السياسى والنفوذ أو القوة - فقد بقي الاحتراف في

الخدمة المدنية والتجنيد على أسس الكفاءة من أبرز سمات المؤسسات والعمل المؤسسي في إسرائيل . وهناك تقدير ودعم لحلوله بناء هيئات مدنية وعسكرية أكثر استقلالا في عملها ونشاطاتها . وتقوم المؤسسات البيروقراطية المختلفة بالتأثير على النخبة السياسية وإن خضعت لها في القيادة والتوجيه . وغنى عن القول أن الحفاظ على الكفاءة والجدارة يعطى المؤسسات دورا بارزا في صناعة القرار وتنفيذه مثلما يزيد من فاعلية وإنتاجية هذه المؤسسات ، وبالتالي نجاح المشروع الصهيوني المتمثل في استيطان فلسطين وتطوير العالم العربي من حولها .

وبقيت علاقة الوكالة اليهودية بالحكومة في مد وجزر إلى الآن ، بسبب وضع اليهود في الشتات وارتباطها بكتلتا الجهتين كحلقة وصل بينهما ، رغم محاولة مسئولين كبار في الدولة تجميد دور الوكالة ، بسبب تدخل هذا الدور في تنظيم وتعبئة اليهود في الخارج بأجهزة الدولة المختصة بهذه المهمة .

وبالرغم من أهمية البروقراطية والجيش ، إلا أن مركز صناعة القرار في إسرائيل ، وخاصة بالنسبة إلى السياسة الخارجية هو النظام الحزبي^(٢٨) . وقد استمرت الحياة الحزبية في إسرائيل كما كانت عليه قبل قيام الدولة ، مع اختلاف في نشوء بعض الأحزاب الجديدة وتطور الحياة الحزبية حسب الظروف السياسية ، ونمو القوى التجمعية والاجتماعية في الكيان الإسرائيلي . والحقيقة أن الأحزاب هي التي خلقت وأسست الدولة ، وقد بدأت كمجموعات طليعية استيطانية استعمارية بطريقتها الخاصة . واستمرت هذه الصيغة ملازمة للدولة وللأحزاب بتنظيماتها وسياساتها ، كما أن هذه الأحزاب بقيت داخلة في صميم وتكوين معظم القضايا في إسرائيل وليست مجرد شيء رسمي شكلي .

وتتسم الحياة الحزبية الإسرائيلية بـ :

- ١ - عدد الأحزاب الكبير .
- ٢ - توجه عقائدي قوى مما تسبب بسياسة حزبية حادة جدا .
- ٣ - امتداد النشاط الحزبي وشموله معظم جوانب الحياة في إسرائيل .
- ٤ - ثم سلطة مركزية في الحزب .

وفي الحقيقة تمتلك إسرائيل نظاما حزبيا متطورا أو حتى ما فوق المتطور . ونجد هناك نظاما حزبيا قويا ، لكنه أدى إلى حكومة ضعيفة في ميدان السياسة الخارجية وقوية في الميدان العسكري . وقد شكل هذا الواقع مجمل الموقف الإسرائيلي تجاه قضايا السلام والحرب مع العالم العربي .

فالسمة الايديولوجية الطاغية في النظام السياسي الإسرائيلي تبرز من خلال ظاهرة التعددية الحزبية الواسعة . إذ تعكس كثرة الأحزاب السياسية الاختلافات الايديولوجية في إسرائيل . ولا يساعد نظام التمثيل النسبي القائم على تقليص عدد الأحزاب ، كما أن كثرة عدد الأحزاب يعكس إلى جانب الصيغة الايديولوجية القوية للحياة السياسية في إسرائيل

تعدد الاتجاهات لدى فئات المجتمع وقوة آراء المواطنين حول القضايا الاجتماعية ، السياسية ، والدينية والاقتصادية .

وقد أدت مكونات الحياة السياسية (الايديولوجية والتنظيمية) إلى أن تتبنى الأحزاب ، التي هي أهم مؤسسة سياسية في إسرائيل والتي تسيطر على الحكومة ، توجهاتاً نحو مختلف المسائل . فقد اختصرت الطبيعة الحادة والقوية للتنافس الحزبي المواضيع السياسية إلى صراع بين الخير والشر والحق والباطل ، البقاء أو الفناء ... الخ . ولذلك انعدم التنازل والاعتدال ، وهكذا أصبح الصراع العربي - الإسرائيلي من وجهة نظر هذه الأحزاب صراعاً على الوجود وليس على مسائل اقليمية وسياسية قابلة للتفاوض والتنازل . وتركزت التفاعلات الحزبية حول أهمية الحفاظ على التوافق والوحدة الوطنية جراء الشعور بالخطر والتهديد من الخارج .

ومن أبرز مظاهر الحياة الحزبية في إسرائيل نفوذ الأحزاب الدينية والأحزاب الصغيرة المتطرفة . ولما كان الإجماع هو جوهر الحياة الحزبية والمواقف تجاه قضايا الحرب والسلام فقد أجلت معظم القرارات الرئيسية بشأن مستقبل الأراضي العربية المحتلة وعقد المؤتمر الدولي بسبب عدم وجود إجماع وطني بشأنها سواء بهذا الاتجاه أو ذاك (٦٩) . ويرى دور الأحزاب الدينية بعد عام ١٩٦٧ . فقبل ذلك الوقت كانت تلك الأحزاب تهتم بتطبيق القوانين الدينية فقط . وقد اشركتها الحركة الصهيونية في الحكم لقاء تنازل هذه الأحزاب عن دورها في القضايا التي تخص الشؤون الاجتماعية والأمنية والسياسية الخارجية . وبعد عام ١٩٦٧ أخذت الأحزاب الدينية تبدى اهتماماً واضحاً في المسائل الأمنية والسياسية الخارجية . وأخذت تحصل على تنازلات مهمة في هذين المجالين وخاصة مستقبل الضفة الغربية والقدس العربية . كما أن دور هذه الأحزاب في نظام التعليم في إسرائيل قد ازداد حيث يلحق الطلبة والشباب في مرحلة تكوينهم الفكرى أفكاراً مثل تفوق اليهود العرقي على بقية الأجناس ، والعداء الطبيعي لليهود لدى غير اليهود (الجنتايلز) وتقديم تبريرات تلمودية تاريخية مزيفة لاستعمار اليهود لفلسطين .

ومن ناحيتها تستغل الأحزاب العلمانية الدين لأهدافها القومية تماماً مثلما تستغله الأحزاب الدينية لأهدافها الدينية . فهناك قادة علمانيون لا يريدون الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود ، ولكن لا يجزؤون على تحريم ذلك ، فيتركز الأمر لرجال الدين للقيام بهذه المهمة ، غير النخيلية ، ومثل ذلك الحفريات تحت الأقصى للوصول إلى حائط المبكى وكذلك استيطان الضفة الغربية لأهداف اقتصادية ولتوسيع رقعة إسرائيل ، فيشجعون الأحزاب الدينية لطرح التبريرات التلمودية لذلك . فالأغلبية العلمانية الاشتراكية في الكنيست هي التي أقرت وتقر قوانين التمييز والفصل العنصري في إسرائيل تحت حجة : (١) متطلبات التحالفات والتكتلات الحزبية التي تفرضها طبيعة النظام السياسي (٢) حقيقة كون القادة العلمانيين يريدون الدين لتكريس القومية اليهودية القائمة على الجيتو والانغلاق وعدم احترام الآخرين أو الثقة بهم .

- كما أن هذه الأغلبية هي التي بلورت عناصر الاجماع في اسرائيل المتمثلة بـ :
- الشعور بالعرلة في عالم معادى .
- ضرورة اذابة الانقسامات بين اليهود وتجاوزها ولا سيما في الوطن الجديد ، والتأكيد المبالغ فيه على الوحدة الوطنية وأهمية الاجماع اليهودى .
- الاعتماد على النفس .
- خلق الامة اليهودية ثم الدفاع عنها .

ورغم التركيز على الأحزاب والنظام الحزبى في اسرائيل فإن الهدف هنا ليس دراسة المؤسسات في اسرائيل بشكل تفصيل أو حتى بإيجاز . فالهدف هو إبراز دور المؤسسات في بلورة الايديولوجية الصهيونية من جهة وأراء النخبة ونفوذها ثم التوجهات الاجتماعية والقوى المجتمعية داخل الكيان الاسرائيل من جهة أخرى وخاصة تجاه قضايا الحرب والسلام . هذا إلى جانب ميكانيكية عمل المؤسسات بشكل عام من خلال ايراد أبرز ملامح العملية السياسية في النظام السياسى الاسرائيل الذى يعكسه إلى درجة كبيرة النظام الحزبى في البلاد .

وتمثل ميكانيكية العملية السياسية داخل المؤسسات الاسرائيلية وعلى رأسها المؤسسات الحزبية - في الكنيست الحكومة - بالتساور والتفاعل على أساس المساومة بين مختلف القوى والأحزاب والكتل ، وتقاسم القوة والنفوذ والسلطة داخل الحكومة وأجهزتها المختلفة ، وكذلك بين الحكومة والمؤسسات الأخرى (الوكالة اليهودية ، الهستدروت) والمؤسسة الدينية ، وهى تشبه من ناحية نظام الدول الديمقراطية الغربية . وإن كان بناء الدولة في اسرائيل يختلف جذريا من الناحية الرسمية وغير الرسمية عن النمط الأوروبى للدولة الحديثة لأسباب عديدة أبرزها : أولا - قانون العودة في اسرائيل الذى يعتبر كل يهودى مواطنا اسرائيليا بمجرد وصوله إلى اسرائيل ، ثانيا - عدم وجود دستور لاسرائيل وعدم ادماج اعلان الاستقلال في القانون الأساسى للدولة .

وهذا الوضع الأخير ليس أمرا عرضيا ، فاسرائيل كدولة يهودية لا تستطيع « تشجيع تنمية البلاد لفائدة جميع سكانها » ، كما نص عليه اعلان استقلالها ، ولا تستطيع تطبيق المساواة الاجتماعية والسياسية - ولأحظ غياب الوطنية - لمواطنيها دون تمييز في العرق والدين والجنس .

ويعنى ذلك أن اسرائيل انطلاقا من العقيدة الصهيونية ، واستنادا إليها لا يمكن أن تكون يهودية وديمقراطية معا . فهى بقدر ما تكون أحداها تتباعد عن الأخرى ، وخاصة في تعاملها مع الموضوع الفلسطينى . كما يعنى غياب الدستور عدم الحاجة لتحديد حدود الدولة الجغرافية وهويتها ككيان - ديمقراطى علمانى كما تدعى - أو عكسه كما هو واقع

الحال . كما يعنى غياب الدستور عدم تحديد حقوق المواطن ، مما يسهل المتاجرة بهذه الحقوق باستخفاف بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، الدينية منها أو العلمانية الاشتراكية (٧٠) .

كما تختلف اسرائيل عن النمط الأوروبي للدولة الحديثة في العلاقة الوثيقة بين الديانة اليهودية وبين الدولة اليهودية . فبالرغم من أن غالبية اليهود علمانيون فهم يستخدمون البعد الديني واللعبة السياسية بين القوى الاسرائيلية نفسها وبين هذه القوى والعالم الخارجى . ولذلك يلعب الدين دوراً رئيسياً في الحياة العامة والسياسية في اسرائيل وهذا امر غير موجود في النمط الحديث للدولة الأوروبية .

مع ذلك تتفاعل هذه الافكار ، التى جلتها قديم بدائى يتسم بالعنصرية والانغلاق والتطرف ، ضمن أطر تنظيمية حديثة عصرية . فالحكم والسلطة موزعان داخل الحكومة وعلى أساس النظام البرلماني بحيث يكون الكنيست مصدر السلطة . أما داخل الكنيست فتتمثل الأحزاب على أساس التمثيل النسبي .

ويتسم المجتمع الاسرائيلى بتعددية رغم وجود انقسامات واضحة وعميقة وتوفر عوامل الاستقطاب داخل هذا الكيان حول مسائل فكرية واثنية كالخيار بين العلمانية والدين ، الاشتراكية والرأسمالية ... الخ . لكن هناك تعددية حقيقية جوهرها انتماءات متقاطعة للأفراد والجماعات (cross-cutting cleavages) تحول دون تحكم الانشقاقات والانقسامات الموجودة في العملية السياسية خارج مرحلة الحوار وما قبل صناعة القرار . غير أن هذه التعددية ليست تعددية بالمعنى الواسع للتعبير ، فهى مجرد تفاوت في درجة التزام أو الالتزام بالفكر الصهيوني والبرنامج الاستيطاني الاساسى ولا ترقى إلى حالة تعدد وجهات النظر حول طبيعة الدولة اليهودية وأمنها . فالبيروقراطية الاسرائيلية تظل من نظام التعددية في النظرة الجوهرية لاسرائيل وممارساتها أو ما يمكن أن يسمى (system of multiple advocacy) . ولذلك لا تشجع المؤسسات الاسرائيلية على التعمق في اكتشاف الاحتمالات والخيارات الممكنة المتوفرة .

فالنقاد أو المعارضون يبقون على الجانب أو الهامش أو يسكتون ، وربما يتم استيعابهم وتجنيدهم في آلية المؤسسات . أما الجمهور فلا يشكل قوة فعالة حتى ولو أراد ذلك وخاصة في مسائل الحرب والسلام ، ولا يستمد المسؤولون الولاية أو التكليف من هذا الجمهور . فقد يظهر دور الرأى العام في اسرائيل في حال التقصير أو التقاعس والضعف . أما الضجة التى دارت حول حرب لبنان عام ١٩٨٢ فقد فجرتها المعارضة ، وتلقفها الرأى العام وذلك بسبب فشل الحرب وخاصة بعد ارتفاع مستوى الخسائر البشرية وتراجع النتائج السياسية . وبشكل عام يتمتع الرأى العام الاسرائيلى بالاتصال بدوائر صناعة القرار خلال الأزمات فقط ولكن بشكل محدود . وهناك انحياز أو تسامح بدرجة عالية لدى الجمهور وحتى حماس للخيارات العسكرية بسبب : (١) التجربة الجماعية لليهود ، (٢)

التوجهات الايديولوجية للصهيونية القائمة على عدم الثقة بالعالم الخارجى واعتبار الدبلوماسية ليست بدون جدوى فقط بل وخطرة وضارة ، (٢) النجاح الظاهر للخيار ، العسكرى وأخيرا ، (٤) طريقة تعريف العدو بأنه شر مطلق ولا أمل في التعايش معه .

لهذه الاسباب كوست المؤسسات افضلية للتوافق وحكومات الوحدة الوطنية وسياسات التصلب والحرب . اما حكومة الوحدة الوطنية فقد أدت « إلى تشجيع الخيار العسكرى واضعاف فرص المفاوضات » كما يقول نورمان بنتوتش (٧١) .

والخلاصة يعتبر النظام السياسى الاسرائيلى على مستوى المؤسسات والعملية السياسية نظاما « ديمقراطيا » حديثا ، من حيث التفاعل والمناقشة والمقايسة وقبول مبدأ المساومة والتنازل بين الأحزاب بعضها بعضا . نظام يواجه أعتى المسائل والتحديات بالمناقشة الحرة والحوار وتفاعل الآراء المختلفة على قاعدة الاجماع الوطنى الذى يعتبر مع أهداف الصهيونية (تجميع المشردين وجلب المهاجرين) المحافظة ، على الأمن والتفوق العسكرى ، والمحافظة على مؤسسات الدولة) - قيما أساسية تشكل جل المصالح الحيوية الوطنية لاسرائيل .

فالمؤسسات الاسرائيلية تقوم على اسس التفاعل بين افكار الصهيونية وأهدافها المعروفة ومناقشة هذه الأفكار والمبادئ من قبل القوى السياسية الاسرائيلية المختلفة على مختلف المستويات ضمن المؤسسات ، حديثة بغية البحث عن حلول ضمن هذه المؤسسات وعلى أساس احترام قواعد الالتزام بأنظمتها ، وبشكل تتم فيه الموازنة بين توجهات النخبين من جهة والمنطلقات الصهيونية الأساسية من جهة أخرى ، وعلى قاعدة ارضاء طموحات القيادة والنخبة السياسية والعسكرية و . أى أن الحكم والنفوذ يتم عبر المؤسسات وليس خارجها . ولا يعنى هذا انعدام دور النخبة التى قد تعمل على التأثير على آراء فئات المجتمع والناخبين وتعيد صياغة المنطلقات الصهيونية ، كما لا يعنى أيضا غياب النزوات الفردية والرغبة في السيطرة والتحكم وتأثير الميول والطموحات الشخصية على القرارات العامة ، ولكن لا يتم هذا على حساب المؤسسة أو من خلال استغلال المؤسسات بشكل سافر أو تجاوزها ، لأن المؤسسات تمثل الاجماع حول بقاء الدولة وأمنها ورفاهة المجتمع وحرية المواطن اليهودى . ويتم الاختلاف حول السياسات والاساليب التى تحقق ذلك ضمن القوانين واللوائح « الديمقراطية » المؤسسة .

كما أن المؤسسات ومثلها النخب تعمل على تجسيد توجهات القوى المجتمعية والاجتماعية المختلفة ، وتطوير امكانات هذه القوى بموجب عملية توافق على أساس المقايسة والمساومة السياسية ، بهدف تجاوز الاختلافات وتحاشي الانشقاقات وليس من أجل كبت هذه القوى وسلبها فعاليتها وانتاجيتها كما هى الحال في الأنظمة السلطوية (Systems authoritarian and Totalitarian) .

وقد أفرزت الايديولوجية الصهيونية بأفكارها الخطيرة البدائية (atavistic)

والمؤسسات السياسية الاسرائيلية بهيكلها ومسيرتها العصرية الحديثة والفعالة ، سياسة خارجية توسعية ونظرة عدائية تجاه المحيط الخارجى ، وخاصة تجاه النظام العربى باعتباره العائق الوحيد امام البرنامج اليهودى والهدف الرئيسى لهذا البرنامج .

(ج) السياسات :

كانت حصيلة الايديولوجية الصهيونية والمؤسسات الحديثة التى وضعت فى خدمتها سياسة خارجية اسرائيلية متطرفة وعدوانية تجاه العالم العربى . فالشعور بالعدالة وعقد الاضطهاد والخوف الذى يعيش اليهود فى ظله ادى بهم إلى الاعتماد على النفس . كما أن نجاحهم المبدئى وخاصة فى فرض وجودهم وفعاليتهم مؤسساتهم ، وعدم الثقة بالعالم الخارجى ادت إلى بروز استقلالية ممزوجة بنوع من التمرد . ولذلك تجد مقاومة الضغوط الخارجية ، وعدم قبول الضمانات الدولية ووساطة الآخرين ، امرىكة كانت أم دولية ، من مرتكزات السياسة الاسرائيلية . فقد قال (ابا ايان) « انه يتوجب على الامة أن يكون بمقدورها العيش بمفردها وبأصرار » ولهذا لا تنق اسرائيل بالاطراف الثالثة . وإذلك ليس بمستغرب أن تتجاهل منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ، إذ أن مثل هذا السلوك شيء طبيعى فى الفكر والممارسة الصهيونية انطلاقا من النظرة إلى العالم الخارجى .

كما ادى الشعور بالتفوق والاستعلاء والاعتقاد بحق اليهود التاريخى والالهى بفلسطين إلى (١) تبرير ، لا بل تحبيذ ، الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين (٢) انكار حقوق الآخرين وخاصة الفلسطينيين باعتبار أن الاعتراف بهذه الحقوق يشكل نقضا للمشروع اليهودى ويطنع بشرعية الدولة العبرية .

ومن هنا تجد دائما تأكيدا اسرائيليا على اكتساب الاراضى والتوسع الاقليمى . فقد أعلن الكثيرون من القادة اليهود « إن على اسرائيل استخلاص كل اراضيها من الفرات إلى النيل » . أما (ابا ايان) المعروف باعتداله فقد قال اننا - أى اليهود - غير مهتمين لا بالنيل ولا بالفرات ولكن فى الأردن وموارده . وينقل عن دايان أنه كان دائما يردد « الاحتفاظ بالحجارة والارض من متطلبات الصهيونية وهو تنفيذ لكلمة الشعب » (٧٢) . فالعقيدة الصهيونية ورغبة الاسرائيليين تدعمان التوسع واحتلال الاراضى .

ورغم وجود معارضة داخل اسرائيل لهذه السياسة التوسعية فقد بقيت ثانوية وعادة ينتصر العقائد الدينية والمتطرفون ، فيستخدم هؤلاء التاريخ اليهودى - والعقيدة الصهيونية - العودة إلى صهيون - كتبرير للاحتفاظ بالارض ، إذ أن الاحتفاظ بهذه الارض يجسد هذه العودة التى هى أهم من الدولة (٧٣) .

ويكمل هؤلاء المتطرفين الدينيين فريق آخر يتكادى بالاحتفاظ بالضفة وغيرها من الاراضى العربية المحتلة لأسباب أمنية ، اقتصادية أو لمقايضة بعضها فى حال المفاوضات . لذلك تجد أن هناك شبه اجماع على عدم إعادة الاراضى العربية المحتلة بكاملها .

فالعلمانيون يريدون الاحتفاظ بها أو بمعظمها لأسباب أمنية اقتصادية ، العقائديون يريدونها لأسباب سياسية صهيونية ، والمتدينون لأسباب الهية .

وبما أن قادة اسرائيل يرون العالم الخارجى فى الأساس كجهة معادية لليهود أو غير مكترثة لمحتتهم ، ويعتقدون أن اغتصابهم لفلسطين وانكارهم لحقوق الفلسطينيين أمر مبرر من الناحيتين الاخلاقية والسياسية ، أصبح لديهم اهتمام خاص بالامن والبقاء دون التنازل . فهم يريدون لاسرائيل أن تبقى ملاذا لليهود العالم ، وإن كان الهدف ليس هذا المعنى الاخلاقى ، بل استمرار اسرائيل « لقصة نجاح » تجتذب رأس المال والمهاجرين اليهود .

لهذا سادت الاعتبارات الامنية فى سياسات اسرائيل فوق كل اعتبار ، ولم تتسم هذه السياسات بالحكمة والموضوعية ، ورفضت اسرائيل كل الجهود الموزنة والمتوازنة القائمة على التنازل المتبادل لحل النزاع العربى - الاسرائيلى سلميا ، وساد وضع أصبحت فيه أى تسوية مقبولة للمعتدلين العرب لا تقبل بها اسرائيل .

ونتيجة ذلك عمدت اسرائيل الى الخيارات العسكرية ، وأصبحت سياسة القوة واللجوء إليها هى جوهر السياسات الاسرائيلية تجاه العرب . وأصبح خيار اعادة الاراضى العربية المحتلة ، وخيار السلام فى آخر سلم أولويات السياسة الاسرائيلية . ونتيجة تفوقها العسكرى وخوفها ، ثم فلسفتها المستندة إلى التفوق والاستعلاء ارادت اسرائيل فرض ارادتها القومية على العرب ، وترجمة انتصاراتها وتفوقها العسكرى إلى مكاسب اقليمية وسياسية . لذلك أصرت على المفاوضات المباشرة والثنائية لتشكيل حقائق الوضع غير المتوازن ، وقوتها العسكرية المرجعية الوحيدة لآى تسوية سلمية للنزاع - أى تسوية بين منتصر ومهزوم . ولكن غالبية الدول العربية لم تقبل بذلك . وهكذا نشأت حالة من الجمود الخطر يرافقها غياب الحل السياسى والاستعداد الدائم للحرب من كلا الجانبين .

لكن اسرائيل لا تريد للجانب العربى أن يلحق بها أوبياغتها ، لذلك لجأت إلى الضربات الاستباقية والثار بغض النظر عن فاعليته . وأصبحت القنعة السائدة لدى قادة اسرائيل بأن الحل الممكن والمقبول ، هو الحل العسكرى . أما الدبلوماسية فهى غير مجدية وحتى خطيرة . ومن الطبيعى أن سياسة القوة ، والاعتماد على الخيار العسكرى كخيار وحيد ، تهزأ بالاعتبارات القانونية والتشريعية ولا تقيم لها وزنا . لا بل أن هذه الاعتبارات - كقرارات الامم المتحدة - تنال من شرعية اسرائيل وتسعى للحد من جنوحها واستثمار تفوقها العسكرى .

لذلك لا تتق اسرائيل بالأطراف الثالثة ، بما فى ذلك الدولتين العظميين ، والامم المتحدة . وتعتبر اسرائيل الامم المتحدة منحازة للعرب من جهة ، وتتهمها بالافلاس السياسى والاخلاقى والقانونى (٧٤) . وعند مناقشة الأمن والسلام ضمن مؤسسات اسرائيل يحصل خلاف بشأن السلام وكيفية الوصول إليه ، أما الأمن فسرعان ما يتشكل اجماع بشأنه .

ونظرا لأهمية الاجماع الوطنى فى اسرائيل نجد الامن هو الاعتبار السائد باعتبار سهولة الاجماع حوله . ولذلك تبنت اسرائيل سياسة عسكرية (هجومية) نشطة مقابل سياسة خارجية حذرة تنقصها المبادرة السلمية . كما احتل الامن اولوية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إضافة إلى سيطرة العسكريين على القرار السياسى رغم خضوعهم للقيادة السياسية من الناحية المؤسسية .

وتظهر اولوية الاعتبارات العسكرية الامنية ثم العامل الدينى والاعتبارات الايديولوجية فى معظم قرارات اسرائيل . فقد اعتبر قادة الصهيونية قبول قرار التقسيم ١٨١ (١٩٤٧) خطأ وخاصة بالنسبة إلى القدس . وثم تلاشيه على الأرض باحتلال نصفها تقريبا عام ١٩٤٨ . وفى ١٩٤٩/٧/٨ نقلت الحكومة الاسرائيلية مقرها من تل أبيب إلى المدينة المقدسة . وبعدها بثلاث سنوات نقلت وزارة الخارجية . وفى ١٩٦٧/٧/٨ ضمت اسرائيل القدس العربية والمناطق العربية المحيطة بها . ورغم تأييد كل من أمريكا وروسيا والفاثكان لتدويل القدس واتخاذ الأمم المتحدة عدة قرارات بتدويل المدينة ، رفضت اسرائيل ذلك واعتبرت قرارات المنظمة الدولية معادية لها . ويظهر فى قرارات اسرائيل تجاه القدس دور الاعتبارات التلمودية وتأثير مجموعات الضغط والمجموعات الدينية ، التى تطلبت على الاعتبارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية . ونجد فى الاعتداءات المتكررة على الأقصى ومحاولات حرقه المتكررة والحفريات تحته أمثلة عملية على هذه السياسة .

وتظهر الاعتبارات الأمنية الايديولوجية السابقة فى قرارات اسرائيل تجاه مياه الأردن . فأهمية المياه مرتبطة بالهجرة اليهودية القائمة على اعتبارات ايديولوجية تلمودية لدى البعض ، وعلى امتيازات اقتصادية نصفية للبعض الآخر . فالحصول على هذه المياه يزيد من قدرة اسرائيل الاقتصادية وبالتالي قدرتها على البقاء والتوسع . ولذلك تقرر تحويل مياه الأردن فى تموز ١٩٥٢ إلى النقب ، وانجز المشروع عام ١٩٦٤ ، رغم معارضة الأمم المتحدة وبالرغم من أن التحويل سيتم ضمن المناطق المنزوعة السلاح .

وتنسحب هذه الاعتبارات على حملة سيناء ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ورفض اسرائيل للقرار ٢٤٢ ومعارضة المؤتمر الدولى ، ورفض عودة اللاجئين ، وسياساتها وممارساتها فى الاراضى المحتلة وخاصة تلك التى تنتهك حقوق الانسان . ثم عدم الاجماع حول مصير الاراضى العربية المحتلة ، ورفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية ، ومعارضة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وقد شكلت هذه المطالب جوهر السياسات الاسرائيلية تجاه الدول العربية والمشكلة الفلسطينية .

كما ان هناك جانبا آخر للسياسات الاسرائيلية تجاه العالم العربى ، جوهره استغلال نقاط الضعف فى النظام العربى ، والعمل على توظيفها لاستنزاف وتدميرها والهيمنة عليه . فقد عمدت اسرائيل إلى : (١) تشجيع ودعم الاقليات داخل الوطن العربى من أجل الانفصال عن الجسم العربى (٧٥) . (٢) كما تحالفت مع اطراف ثالثة وخاصة دول كبرى

وبدل الجوار الجغرافي . وقد هدفت من وراء ذلك إلى تفتيت العالم العربي من الداخل ثم محاصرته من الخارج .

تلخيصا ، تمثل اسرائيل أخطر تحدى يواجه النظام العربي . فالإيديولوجية الصهيونية مصدر فكر وقيم عنوانية استعلائية انتقلاية ، تشجع العنصرية والتوسع والعنوان . وحتى ما يعتبره المؤيدون عناصر « ايجابية » في الصهيونية - توطين اليهود في مجتمع جديد في فلسطين وتغيير مفهومهم لأنفسهم ، ونظرة العالم السلبية اليهم وتوحيدهم - هي مصدر تهديد للعالم العربي ، باعتبارها تتم على حساب العرب والحقوق العربية .

فاسرائيل هي نتاج عدة عوامل منها : مذابح النازية ، والتضامن الناجم بين اليهود عن حالة « الحصار الدائم » ، مما ولد لدى الاسرائيليين اليوم شعورا بالارتباط « العشائري » قد يحير المجتمعات الحديثة المقسمة والمشرذمة . ولذلك رغم شيوع التعددية العرقية والمناقشات السياسية والدينية الحادة ، يشكل تضامن اليهود ، قاعدة للاجماع الوطني في اسرائيل بشأن بقائها والتهديدات التي يمثلها خصومها ويتمثل هذا الاجماع بـ :

١ - عدم الانسحاب من الاراضى العربية ، او انسحاب جزئى مع بقاء منشآت عسكرية والمستعمرات في الضفة .

٢ - رفض قيام دولة فلسطينية من حيث المبدأ .

٣ - الحدود الدفاعية التي تستند على ان (i) العرب لا يمكن ان يتعايشوا ضمن الظروف المنظورة مع ديمومة اسرائيل (ii) ان اسرائيل تستطيع ان تركز فقط إلى قوتها العسكرية .

٤ - القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل .

السعى لسلام منفصل ضمن مفاوضات ثنائية مباشرة .

٥ - وإذا كانت تجارب الماضى والعقيدة الصهيونية قد بلورت عناصر الاجماع الواردة أعلاه ، فقد وضعت في خدمته مؤسسات فعالة وتقدم تكنولوجيا هائل وعلاقة استراتيجية مع دولة عظمى بالإضافة إلى دور يهود العالم في تقديم الدعم المالى المستمر ، وشبكة منظمة من الاتصالات العالمية ذات التأثير والنفوذ لدى دول العالم وقادتها ومؤسساتها .

ولذلك تمثل التحدى الاسرائيلى :

١ - قوة الأفكار والمعتقدات على عقول الرجال .

٢ - تأثير الماضى المستعمر خلف وجه حديث لدولة عصرية .

٢ - سلب الأراضي (الاحتلال) ثم التوسع بالاحتلال او بسلبها بطرق أخرى . ثم تكريس هذا السلب بالاحتلال والضم .

٤ - ضغط المهاجرين المستمر .

٥ - عدوانية اسرائيل المدعومة بالتنفيذ السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي للولايات المتحدة .

٦ - تفوق تكنولوجيا هائل أدى إلى زيادة قدرة مؤسساتها وقاطعتها ثم إلى اهتمام العالم بها .

٧ - كفاءة الآلة العسكرية الاسرائيلية والنظام السياسي العصري فيها .

٨ - مدينة وصناعة مبنيتان على العلم والتخطيط .

٩ - أخيرا نجد الآن جيلا جديدا من قادة اسرائيل الراجماتيين الذين يضعون الاطر والانوات الحديثة والفعالة في خدمة افكار وأهداف الصهيونية البدائية . إلى جانب جنوح نحو اليمين والتطرف لدى الجمهور الاسرائيلي .

وإذلك تمثل اسرائيل خصما منظما بدرجة عالية يمتلك الدافع وله ولاءات رئيسية وعقيدة تستثنى الاندماج الطبيعي العادي ، وتستبعد التعايش ، ويضع في خدمة هذه الولاءات مؤسسات حديثة فعالة ، وتحالفات دولية مؤثرة ، تتفق جميعها على الرغبة والمصلحة في استغلال العالم العربي والهيمنة على النظام العربي ونقيته .

(د) اسرائيل كتحدي وجودي :

يوازى أوجه التحدي الاسرائيلي السابقة للنظام العربي أهمية كيفية التعامل مع هذا التحدي . إذ فرق الخطر الاسرائيلي الدول العربية بدلا من أن يجمعها ويوحدها . وبرزت خلافات سياسية حول هذا الأمر تمثلت بالتفاوت في وجهات النظر حول تعريف هذا التحدي وكيفية احتوائه وانتهائه . فهناك خلاف في الرأي والموقف بين القادة العرب حول ما إذا كان الخطر الاسرائيلي نابع من سلوك اسرائيل أم من وجودها . كما أن هناك خلافا حول الأسلوب الأنجع لمواجهة هذا الخطر هو بالحرب أم بالسلام . فهناك من يعتقد أن النزاع العربي - الاسرائيلي من حيث طبيعته وظروفه غير قابل للحسم العسكري ، في حين يعتقد فريق آخر أنه لا يمكن حل هذا النزاع الا عسكريا ، لأنه من حيث نشأته وعناصره وتطورات لا يمكنه حله عن طريق التعايش والتنازل . فوجود اسرائيل يقوم على الوجود الفلسطيني . وهو كذلك تهديد مستمر للنظام العربي ، وغير قابل للتعايش مع محيطه العربي وإذلك لا بديل للخيار العسكري . أي أن المسألة الأساسية هي امكانية التعايش العربي - اليهودي ، وليست المسائل التكتيكية والمحدودة التي تتبدل مظاهرها باستمرار . فكثيرون من الجانب العربي يرون أن المشكلة هي اسرائيل وفلسفتها الصهيونية وليست سياسات

اسرائيل . كما ان الكثيرين في اسرائيل يرون ان المقاومة العربية والرفض هما ضد اسرائيل والصهيونية وليسا ضد سياسات اسرائيل . لذلك لا يوجد اجماع عربي - في حين ان هناك اجماعا اسرائيليا - حول تحديد المشكلة . كما لا يوجد توافق او اتفاق في الآراء والمواقف العربية حول الحد الأدنى المشترك المطلوب لمواجهة هذه المشكلة . ونتيجة انعدام الاجماع او التوافق حول تعريف المشكلة انعدم التوافق على حلها أو أسلوب ادارتها والتعامل معها .

وقد امتزج هذا التفاوت في فهم طبيعة الخطر الاسرائيلي وكيفية التعامل معه بمواضيع واعتبارات جيوسياسية واستراتيجية معقدة ، كتعدد الاطراف الداخلة في النزاع ، وتفاوت مصالحها في مسألتى الحرب والسلام . ولذلك طغى الجانب الايديولوجي لدى كل من العرب واسرائيل على تصورهما للنزاع . ومفهوم كل منهما للخطر الذي يمثله الطرف الآخر . وادى التفاوت في طريقة ادارة الصراع من قبل الدول العربية إلى اختلافات عربية - عربية ، عطلت الكثير من الجهد العربي واضاعت العديد من الفرص ، مثلما اتاحت الظروف المناسبة لاسرائيل لاستغلالها ضد الجانب العربي . والواقع ان اختلاف الظروف في الدول العربية وتفاوت أولوياتها أدت إلى وجود أكثر من منهج أو ادارة لمواجهة الخطر الاسرائيلي . فلما كانت ادارة أى صراع تهدف إلى : (١) تحاشي نتيجة (حرب) لا أحد يريدتها أو الكل يخشاها ، (٢) تسهيل نتيجة أو اتفاق تجمع عليه الاطراف ، انعدمت مثل هذه الادارة من الجانب العربي للاختلاف حول النتائج المرجو تحاشيها أو المراد تحقيقها ، لذلك ارتبط الفهم العدمي (zero - sum game) للنزاع العربي - الاسرائيلي بالاختلاف حول أهمية وخطورة النتائج المترتبة على حله أو عدمه بين الاطراف العربية .

ويمكن تلخيص الموقف ، من منظار النظام العربي تجاه التحدي الاسرائيلي ، بوجود اختلاف بين الدول العربية حول المواضيع الرئيسية التالية :

أولا : هل الاشكالية أم التعقيد بالموضوع (اسرائيل) أم بالاطراف أم بالظروف (البيئة) ؟ بمعنى آخر هل المشكلة تكمن في الأساس في بعض الاطراف (منظمة التحرير الفلسطينية ، الليكود ، ليبيا ، سوريا ، أم في اسرائيل بشكل كامل ، أم في الظروف الدولية ، وخاصة التنافس بين العملاقين مما أدى إلى اهتمام العالم العربي ولا سيما الولايات المتحدة باسرائيل والتحالف معها ؟ أو بشكل آخر هل المازق يكمن برغبة منظمة التحرير في احتكار التمثيل الفلسطيني وقيادة الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه الوطني على أساس اقامة دولة فلسطينية مستقلة ربما تسعى لتدمير اسرائيل مستقبلا ؟ أم ان المشكلة هي رغبة اسرائيل ببلقنة المنطقة وتجزئتها إلى طوائف ودويلات صغيرة تابعة ؟

ثانيا : هل البعد الفلسطيني في المواجهة مركزي وجوهري أم هو هامشي ؟ فهناك اعتبارات تحتم إبراز البعد الفلسطيني ، خاصة وأن الشعب الفلسطيني هو هدف التحدي الاسرائيلي . ولكن نتيجة ضعف امكانات هذا الشعب مقارنة بالقوة الاسرائيلية ،

وأهمية دور الدول العربية الأخرى المشاركة والمساعدة ، يقتضى اعطاء الدور الأساسى للدول العربية صاحبة الامكانات والقدرات على المواجهة . كما أن النظرة إلى اسرائيل كخطر يهدد النظام العربى يفترض اعطاء الأولوية للبعد القومى أو الادارة القومية لمواجهته .

ثالثا : هل التحدى الاسرائيلى تحدى قومى ، أم دينى أم سيسى اجتماعى ليوضع له الاطار المناسب لمواجهته ؟

رابعا : هل مواجهة اسرائيل هى عملية منفصلة عن مصادر النزاعات والتوترات الأخرى التى تعانى منها المنطقة والتى تتمحور حول : (١) الوحدة العربية (٢) الهيمنة أو القيادة الاقليمية ، التى تلطم إليها بعض الدول (ايران ، مصر ، سوريا) (٣) التحول الاجتماعى والتغيير لدى الاطراف العربية ، وخاصة الثورات والانتقالات التى ارتبطت بفلسفات ومبادئ تطور اقتصادى ومجتمعى وتكنولوجيا معقد ارتبط وارتطم بدوره بتقاليد دينية ، وثقافية ، وسياسية ، واجتماعية أدت إلى هزات عميقة فى المنطقة قد يبدو التحدى الاسرائيلى واجهة أحد منافذها أو عيونها فقط ؟

أدى الاختلاف فى فهم طبيعة التحدى الاسرائيلى ، ثم التفاوت فى درجة التأكد من نتائجه ، بالإضافة إلى التناقضات العربية ، والتاريخية ، والسياسية ، والفكرية إلى بروز مناهج لإدارة النزاع بدلا من اعتماد منهج واحد . لهذا تراجع دور مؤسسات العمل الجماعى بشكل عام وتجاه التحدى الاسرائيلى بشكل خاص ، ثم اندمج التنسيق المسبق والاتفاق الكاثر حول استراتيجية قومية شاملة للحرب أو السلام مع اسرائيل ، بغض النظر عن المواقف الجماعية أو التوافقية ضمن مجلس الجامعة أو مؤتمرات القمة المختلفة .

٣ - دول الجوار - تركيا ، ايران ، اثيوبيا وتشاد :

من المعروف أن فى علاقة التجاور بين دولتين ، هناك امكانية صداقة وتعاون ، واحتمال تهديد ونزاع . وينطبق هذا على دول الجوار العربى ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . وقد اختلفت الدول العربية فرادى ومجموعة مع جيرانها . وبشكل عام تخشى دول الجوار من امكانية قيام نظام عربى قوى وفعال بغض النظر عن صيغته التنظيمية . فلهذه الدول خلافات ثنائية مع دول عربية مثلما أن أى اتحاد عربى يضعف من مدى تأثير هذه الدول على النظام العربى أو استقاداتها من موارد العالم العربى . لكن هذه الدول لا تعتبر أن العلاقة التنافسية مع النظام العربى أو الاختلاف مع دول عربية معينة كاف لأن يجعلها ترى فى النظام العربى مصدر خطر وشيك أو تهديد مباشر لمصالحها . فهذه الدول - تركيا ، ايران ، اثيوبيا وغيرها - ترى فى العالم العربى فرصا مثلما تتوجس منه وجلا .

ودغم الخلافات السياسية والقومية والدينية بين دول الجوار هذه ووحدات النظام

العربي فإن هذه الدول ترى أن الفرص تطفئ على احتمالات الهيمنة أو التهديد من الجانب العربي .

وكان أبرز تهديد للنظام العربي ، التهديد الإيراني للعراق ومنطقة الخليج . وقد كانت لايران ، دائما ، اطماع اقليمية في العراق سواء عندما كانت هذه الأخيرة جزءا من الخلافة العثمانية أو بعد استقلالها . ولذلك بقيت العلاقة العراقية - الإيرانية غير مستقرة عبر التاريخ بسبب الخلاف حول الحدود السياسية ، الحقوق الملاحية في شط العرب إلى جانب الحقوق الدينية ، بالنسبة إلى أماكن العبادة الشيعية في النجف ، كربلاء والكاظمية .

وهناك أيضا مصادر خلاف بين سوريا وتركيا بسبب لواء الاسكندرية ومشكلة مياه الفرات . إلا أن انشغال سوريا بالنزاع العربي - الاسرائيلي وعدم قدرتها على مواجهة تركيا بمفردها بالإضافة إلى انشغال تركيا الدائم بالخطر السوفييتي المجاور لها خفف من حدة التناقض العربي - التركي .

وقد تحكمت في علاقة تركيا بالعالم العربي عدة عوامل داخلية وخارجية ليست مجال بحثنا هنا . إلا أن هذه العوامل قد خلقت وضعا أصبحت فيه تركيا مترددة بين حاجتها للعالم العربي وأسواقه لنمو اقتصادياتها وحاجتها للغرب لضمان أمنها . ومع ذلك فقد تطورت العلاقة العربية التركية بشكل ايجابي خلال القرن الحالي . فرغم عضوية تركيا في الاحلاف العسكرية الغربية ، أو الموالية للغرب ، وانتمائها للسوق الأوروبية المشتركة واتباع بعض قادتها لسياسات انعزالية تجاه العالم العربي وتعرضها لضغوطات اسرائيلية ، لايعادها بشكل نهائي عن الدول العربية ، فقد نمت العلاقات التركية العربية مؤخرا بشكل ملحوظ . فهناك قدر من « التكامل الاقتصادي العربي التركي » . ولكن رغم الترابط الاقتصادي ورغم العلاقة الدينية ، بقيت العوامل القومية والجيوسياسية تلعب دورها في تحديد مواقف تركيا من العالم العربي . فتحت تأثير اللوبي اليهودي اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٥٢ .

وسادت العلاقة العربية - الاثيوبية ، والعربية - التشادية عوامل شبيهة بتلك التي سادت العلاقات العربية - التركية ، والعربية - الإيرانية مع اختلاف حدة النزعات وأسبابها المباشرة . فدور الدول الكبرى بالإضافة إلى دور العوامل الدينية والاثنية كان دائما موجودا في بلورة العلاقات العربية مع هذه الدول .

ولذلك حاولت اسرائيل استغلال هذه الدول لبناء « سياسة دول الاطار » التي تضم اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا . وكان أحد أهداف سياسة اسرائيل الخارجية ، هو بناء علاقة قوية مع هذه الدول . ورغم عدم حملس هذه الدول لعلاقة استراتيجية علنية وقوية مع اسرائيل ، إلا أن الفترة السابقة شهدت أنماط تعاون مباشر وغير مباشر بين هذه الدول . فهناك علاقات تجارية وقنصلية بين تركيا واسرائيل كما أن هناك علاقات تسليحية غير مكشوفة بين ايران واسرائيل الآن ، والتي كانت شبه رسمية ابان عهد الشاه . وادت

العلاقات الأثيوبية - الاسرائيلية إلى تهجير يهود الفلاشا إلى اسرائيل . والآن تجري محاولات شبيهة لتهجير اليهود الايرانيين عبر البلكستان إلى اسرائيل .

كما حاولت دول كبرى في السابق استغلال دول الجوار لضعاف العالم العربي والتدخل في شؤونه . فقد استغلت بريطانيا في الثلاثينات خوف العراق من أطماع ايران لتأكيد حاجة العراقيين لبريطانيا . وكانت العراق ، قبل توقيع اتفاقية عام ١٩٣٧ مع ايران تخشى ايران ومطامعها . وحتى الآن لم تنته المطامع الايرانية في العراق . فاطفال المدارس في ايران يعلمون بأن مدينة ccsiphon المدائن في العراق هي عاصمة ملك الفرس ، ملك الملوك .

وحاولت تركيا حتى عام ١٩٢٦ الحصول على شمال العراق - الموصل - الغنى بالنفط ، مستغلة الاقلية التركية الموجودة هناك لتطالب بضم هذه المنطقة . وقد حالت بريطانيا دون ذلك . كما أن تركيا عارضت محاولات فيصل الأول لتوحيد سوريا والعراق . وعندما حاولت أمريكا القيام بانقلاب في سوريا عام ١٩٥٧ على اثر تنامي النفوذ السوفييتي فيها حيث أعلن ايزنهاور انذاك ان النظام القائم في سوريا يجب ان يزول ، قامت تركيا - بالتزامن مع اسرائيل - بحشد عدد كبير من قواتها على الحدود مع سوريا .

واستخدمت الولايات المتحدة أيضا تركيا وايران للعبور إلى منطقة الخليج عسكريا . وكانت أمريكا تستخدم قواعد التجسس في تركيا لجمع المعلومات الاستخبارية حول الاتصالات العربية وشحنات الأسلحة السوفييتية إلى المنطقة .

وبسبب تأثير تركيا وايران بالذات حصلت اسرائيل على نوع من المناعة أو المقاومة السياسية (Policy resiliency) . وإذا ما زاد النفوذ السوفييتي في العالم العربي - نتيجة لحاجة العرب له لمواجهة اسرائيل - فقد تلجأ تركيا وايران إلى أمريكا للمساعدة .

أما اسرائيل فقد كان حلمها الدائم إقامة علاقات وطيدة مع دول الجوار العربي . ودافع بن غوريون كما سماه « بسياسة دول الاطار » ، وذلك بشكل إقامة تحالف يضم اسرائيل ، ايران ، تركيا وأثيوبيا . وانسجاما مع هذه السياسة اهتمت اسرائيل بدول افريقيا . فاقامت علاقة مع أثيوبيا منذ بداية الستينات (٧٦) .

لكن هذه الدول لا تنتظم في اطار مؤسسي أو تنظيمي واحد لتعمل ضد الدول العربية . كما انها لا تمتلك جهازا تنسيقيا مشتركا . كما انها لا تنسق سياساتها ازاء العالم العربي بشكل متكامل بصفة دائمة وبينها هي كثير من الاختلافات والتناقضات وخاصة بين تركيا وايران ، من جهة ، وأثيوبيا من جهة ثانية .

رابعا : الخلاصة :

١ - من الواضح ان المقصود بالنظام العربي (Arap order) مجمل الوجود العربي من ارض وسكان وثقافة ضمن مختلف اشكال التنظيم الاجتماعي التي ابرزها الدولة .

وإذلك فالتحليل ليس لتفاعلات أو تداخلات وحدات النظام العربى ببعضها على أساس تحليل النسق (Systems analysis) ولكن لتداخلات النظام العربى مع محيطه الخارجى .

٢ - تركزت معظم هذه التداخلات بين البيئة الخارجية والنظام العربى حول النزاع العربى - الاسرائيلى ، ومن خلاله ، ويسببه وإن لم تقتصر عليه . كما لعبت فيها قضايا أخرى (النفط ، الوحدة العربية) دورا مهما ، أيضا . وقد أتت معظم التفاعلات هذه ضمن نطاق ثنائى وليس جماعيا ، سواء من حيث الشكل أو المضمون . لهذا يصعب من ناحية تحليلية بحثية تحديد هذه التفاعلات والمداخلات بين وحدات النظام العربى والبيئة الخارجية لصالح النظام العربى أو ضده ، بدون إثارة أشكالات نظرية وعملية ومنهجية جوهرية . فالدول الخارجية تركز فى تعاملها مع دول عربية معينة لتضخ من خلالها تأثيرها فى النظام العربى . فأمريكا تتدخل لدى فريق من الدول العربية ضد فريق آخر فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية . بينما يتدخل الاتحاد السوفييتى ضد فريق آخر فيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية . بينما يتدخل الاتحاد السوفييتى ضد فريق آخر فيما يتعلق بنفس الموضوع . هذا رغم أن كلا من الاتحاد السوفييتى وأمريكا يتفقان فى معارضة وحدة عربية ، حقيقية وفعالة . لذلك يصعب تعيين أى من السلوك أو القوى تدعم فكرة الوحدة العربية أو قيام نظام عربى قوى .

٣ - لذلك فإنه فى الوقت الذى يسهل فيه تشخيص تحدى البيئة الخارجية للنظام العربى من حيث أهداف هذا التحدى ووسائله ، نجد أن الصعوبة تكمن فى فهم المسارات (Processes) لهذا التدخل ثم البنى أو الهياكل (Structures) التى يتم عبرها هذا التدخل . فقبل الحرب العالمية الأولى ركزت القوى الخارجية على التدخل المباشر وكانت غايتها السيطرة على الممرات المائية والتحكم بالتجارة ولعب الدين وتوازن القوى العالمى فى أوروبا دورا أساسيا فى تحديد شكل ونتائج هذا التدخل . بعد ذلك أقيمت علاقات اقتصادية ، استقلالية ، لصالح الدول المهيمنة (The Metropolitan center) تتبعها إبراز نخبة موالية فى الدول التابعة . وتبع ذلك استعارة عادات وهياكل ومؤسسات الدول الخارجية ولكن دون أن نتعلم مسارات هذه الأشياء . وإذلك فإنه لما كان من السهل مقاومة أشكال التدخل والتحدى الخارجيين فى بداية القرن التى تمت بشكل مباشر صعب على النظام العربى مواجهة أساليب التحدى الجديدة غير المباشرة .

٤ - وهناك أشكال أخرى للتأثيرات الخارجية والتدخل الأجنبى فى النظام العربى تتمثل بالحدائق (modernization) والتأثر بالغرب (Westernization) والعلمانية (secularism) وهى أطر تعد مبادئها بالقوة والنمو والتطور ، ولكنها اصطدمت بالعقاة

والتراث والاصالة (Culture & authenticity) كما ان هذه التدخلات والتحديات تتم على مستويات مختلفة من الوجود العربى . فيعضها يتم على مستوى الفكر والعقيدة او النخبة والقيادة ، الاقتصاد والمؤسسات .

٥ - ولذلك يظهر للمراقب الخارجى ان العالم العربى كان فى معادلة التفاعل مع العالم الخارجى هو موضوع هذا التفاعل والمستقبل ، وان التدخل تم على اساس مصالح كل وحدة من وحدات هذا النظام ، كما تحددها النخبة الحاكمة او القيادة السياسية . كما انه بالرغم من ان هناك مصادر تهديد للأمن القومى من البيئة الخارجية ، إلا ان النظام العربى لا يزال يعتمد على هذه البيئة لحماية أمن بعض وحداته من خطر شديد خارجى ودخلى - استعانت السعودية بقوة جوية أمريكية عام ١٩٦٢ ضد الدعم لقوات الجمهوريين فى اليمن ، حماية النفط وغير ذلك من أمثلة .

٦ - تتفاوت أهداف القوى التى تسعى للتأثير على النظام العربى او الهيمنة عليه فالدول العظمى قد ترغب فى التأثير والنفوذ ، وقد تسمى دول الجوار الى اضعاف النظام العربى او اختراق دولة عربية مجاورة بينما تهدف اسرائيل الى تدمير النظام العربى وتغيير ماهيته الاجتماعية والتنظيمية . كما ان تعدد القوى الخارجية الطامعة بالنظام العربى واختلاف أهدافها ووسائلها يعطى فرصا للنظام العربى للاستفادة من هذه القوى فى مواجهة بعضها بعضا . فالقوى الخارجية تجمع على الرغبة فى استقلال النظام العربى لكنها تختلف فيما بينها حول تقاسم النفوذ ولذلك تبرز هناك امكانية الاستفادة من محور ضد آخر ، ولو إلى حد ما . ويبرز هذا بشكل جلى فى فترات الحرب الباردة والتنافس والاستقطاب الدوليين التسديديين . فالقوى الكبرى تختلف عندما يسمى محور أو تكتل لاحتكار العالم العربى لمصلحته دون بقية الكتل والقوى الأخرى . ولذلك تجد أن الدعم الذى يتلقاه أى طرف عربى ، ضد تدخل خارجى ، هو بالحد الذى يضمن لمقدمه دورا أو موطئ قدم لدى هذا الطرف - وبالتالي فى العالم العربى - وليس إلى درجة تكفى لردع الخطر الخارجى يرمته .

٧ - أخيرا ، بالرغم من جميع أشكال الاختراق والتأثير الخارجية والتحدى للنظام العربى ، فقد استطاع هذا النظام التماسك بالشكل الذى برز عليه فى المرحلة الحديثة منذ ١٩١٦ . فتحتى لبنان لايزال يقاوم محاولات البلقنة والتقسيم الطائفى . لا بل هناك محاولات للارتقاء بهذا النظام الى أشكال أو مراحل أعلى على مستوى التنظيم والعمل المشترك . فرغم تعثر محاولات الوحدة والاتحاد ، والذى تمثلت آخر حلقاتها بالغاء الوحدة الأردنية الفلسطينية ، فى تموز ١٩٨٨ ، ورغم ضعف مؤسسات العمل العربى المشترك - جامعة الدول العربية ووكالاتها وهيئاتها المتخصصة - نجد هناك محاولة تكتل وتجمع على مستوى دون اقليمى (Subregional) مثل تجربة مجلس التعاون الخليجى ، مشروع اتحاد المغرب العربى ، اللذين قد يتبعهما بروز تجمع على نطاق

الهلال الخصيب . ويتم هذا التطور رغم وجود التحديات الخارجية .

ولذلك فإن بالإمكان الاستنتاج بأن النظام العربي يتشكل وتتحد ملامحه وطبيعته على أساس مكوناته الذاتية وديناميكيته الخاصة وليس على أساس دور القوى الخارجية .

الحواشي

١ - للمزيد حول محاولات الفزاة والطامعين في العالم العربي من الخارج عبر العصور ونتائج هذه المحاولات انظر
عمر صالح البرغوثي وخليل طويلح ، *تاريخ فلسطين*
محمد عزة دوزمه ، *مختصر تاريخ العرب والإسلام* .

٢ - حول أهمية العالم العربي الاستراتيجية في الوقت الحاضر انظر :
Dilip Hiro, *Inside the Middle East* (London : Routledge & Kegan Paul, 1982).

٣ - هذا بالإضافة الى وجود عدة حركات تطالب بالانفصال واقامة كيانات مستقلة أبرزها منظمة التحرير الفلسطينية ،
الوليساريو وجبهة تحرير أريتريا .

John S. Budeall, "Internal Contests in the Middle East" in *Soviet - American Rivalry in The Middle East*, ed. J.C. Hurewitz, (N.Y. : Praeger, 19769).

Charles D. Greameans, *The Arabs and the World Newer's Arab Nationalist Policy* (N.Y. : Frederick , o
A. Praeger, Publisher, (1963), P.16.

٦ - حول الوضع الدولي الراهن وخصائصه انظر :
Hans J. Margenthau, *Politics Among Nations*, 3rd ed.rev. (N.Y. : Alfred. A. Knopf, Inc., 1978).

٧ - حول نظرية توازن القوى والوضع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية انظر :
Inis L. Claude, Jr., *Power and Internation Relations* (N.Y. : Random House, 1962) and Ernst B.
Haas, *Balance of Power : Prescription and propaganda*", *World Politics*, Vol. 5 (1953), 442 - 7.

٨ - لقد أصدر عدد من العلماء الأمريكيين والسوفييت في أعقاب لقاء مشترك بينهم في واشنطن في نيسان الماضي نداء
لدوافتهما للتخلف سياسيا وعلميا والتخلي عن القوة العسكرية لإدارة علاقتهما .

٩ - هناك كتاب ويحثون يصنفون هذه التحديات بلشكل اخرى مثل : تحديات تتعلق بالهوية والقيم ، التحدى
الصهيونى والتهديد الاسرائيلى ، تحدى التجزئه ، تحدى الهيمنة والاستغلال والتبعية الثقافية والعلمية
والعسكرية .

١٠ - Barry Rubin, "The Soviet and U.S. Record on Arab-Israeli Wars" in *The Soviet-American
Competition in the Middle East* Eds. Steven Spiegel, Mark A. Heller & Jacob Goldberg
(California : D.C. Heath and Co., 1988) P. 241.

١١ - Peter Mansold, *Superpower Intervention in the Middle East* (London : Croom Helm, 1978), P.9 .

١٢ - لقد حصل تلازم في البداية ثم تدخل فيما بعد بين تعبير « الشرق الأوسط » من جهة وتعبير « العالم العربى » من
جهة اخرى . فالشرق الأوسط تغير من مصطلح جغرافى ليصبح مفهوما سياسيا وجغواستراتيجيا يمثل العالم
العربى جزءا أساسيا فيه عن دخول الدولتين العظميين للشرق الأوسط والعالم العربى انظر :

Spiegel - et al, Walter Laqueur, *The Struggle for the Middle East The Soviet Union and the Middle East* (Baltimore, Maryland : Penguin, 1969), Paul Y. Hammoud and Sidney S. Alexander, *Political Dynamics in the Middle East* (N.Y. : American Elsevier Publishing Company, Inc., 1972).

Arnold L. Horelickin *Political Dynamics in the Middle East*, & Alfred L. Atherion, Jr., "The Soviet Role in the Middle East : an American View", *The Middle East Journal* Vol. 39, No. 4 (Autumn 1985), P. 688 and J.C. Hurewitz ed., *Soviet-American Rivalry in the Middle East* (N.Y. : Praeger, 1969) pp. 151 - 171.

Fred Halliday "The Great powers and the Middle East", *Middle East Report* March - April, 1988, _ ١٤ P. 4.

Zulficar A. Bhutto, *The Myth of Independence* (London W.I. : Oxford Univ. Press, 1969), P. _ ١٥ 9 - 10.

J.C. Hurewitz, "Superpower Rivalry and the Arab-Israeli Dispute : Involvement or Containment" in *The USSR and the Middle East*, eds. Michael Contino and Shimon Shamir, (Jerusalem, Israel Univ. Press, 1973), PP. 153 - 172.

Mangold, pp. 42 - 49. _ ١٧

فلسطين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تزجر الآن جزيرة سقطرة للاتحاد السوفيتي لأغراض عسكرية .

Hans Margenthaui in *The USSR and the Middle East*, PP. 74 - 75 & P. 493. _ ١٨

William Quault, "United States Policy in the Middle East : Constraints and Choices" in *Political Dynamics*, P. 506. _ ١٩

Ibid, P. 584 And Emmet John Hughes, *The Ordeal of Power : A Political Memoirs of the Eisenhower Years* (N.Y. : Atheneum, 1963), P. 219. _ ٢٠

Quault, PP. 516 - 518. _ ٢١

Walter Laqueur, in *the USSR and the Middle East*, P. 65, Freedman, 149. _ ٢٢

Confino & Shamir, *Passim* _ ٢٣

The Times, (London) March 8, 1976, *Foreign Policy* No. 56, Spring 1976. _ ٢٤

Dilip Hiro, *Inside the Middle East* (London : Routledge & Kegan Paul, 1982), PP. 250 - 54, _ ٢٥

Robert O. Freedman, *Soviet Policy Toward the Middle East* (N.Y. : Praeger, 1975), P. 23 & 149.

Hiro, PP. 308 - 309, Quault, P. 511, Mangold, P. 101 and Patrick Seale, *The struggle For Syria*, _ ٢٦ PP. 293 - 294.

J.C. Hurwitz, *Soviet-American Rivalry in the Middle East*, P. 21, Mangold, *Passim*. _ ٢٧

S. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict : Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan* (Chicago; The Univ. of Chicago Press, 1988), PP. 16 - 50. _ ٢٨

George Kennan, *Memoirs : 1925 - 1950* (Boston : Little Brown Co, 1967), P. 380, Quault, P. 509. _ ٢٩

- Ibid, PP. 534 - 535 - ٢٠
- Laqueur, PP.11 - 12 - ٢١
- Confino & Shamir, PP. 109 - 122 - ٢٢
- Mangold, Us. 1 - 4 - ٢٣
- Carl Brown, *International Politics and the Middle East : Old Rules, Dangerous Game* (Princeton, - ٢٤ N.J. : Princeton Univ. Press, 1984), Gears S. Corn, *Collapse in the Middle East : From Six to the Invasion of Lebanon* (N.Y. : Cambridge Univ. Press, 1986, Adam M. Garfinkle, *Western Europe's Middle East Diplomacy and the United States*, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, Pennsylvania, Philadelphia Policy Papers, 1983.
- Hiro, P. 298 - ٢٥
- J.E. Xoughtery, "The Aswan Decisions in Perspective", *Political Science Quarterly* No. 1 (1959), - ٢٦ PP. 21 - 45.
- Lander Baines Johnson, *The Vantage Point : Perspectives of the Presidency, 1963 - 1969* (N.Y. : - ٢٧ Holt, Rinehart & Wilson, 1971) PP. 301 - 302.
- ٢٨ - للمزيد حول دعم الاتحاد السوفييتي للدول العربية انظر :
Yaacov Ro'i, *The Limits to Power : Soviet Policy in the Middle East* (London : Groom Helm, 1979).
- Spiegel etal, P. 354 - ٢٩
- Rubin, P. 244 - ٤٠
- Hiro, P. 247 - 295, Hurewitz, *Soviet-American Rivalry* - ٤١
- Yair Evron, *The Middle East : Nations, Superpowers and Wars* (London : Ellis Books Ltd., 1973) - ٤٢ P.5.
- Vatliciot, *Conflict in the Middle East* (London : George Allen & Unwin Ltd., 1971).
- ٤٣ - هناك من يفعل تسميته بالانفراج المحدود . ولا يعني الانفتاح في علاقة الدولتين المظمين وتقليل مستوى ودرجة الخلاف بينهما ، انتهاء التنافس في علاقتهما او حتى إختلافه بشكل ملموس . ان الانفراج ربما يكون « اجباريا وقتا مفعلا نتيجة لطبيعة توازن القوى في العمل النووي » قبل التطور الإيجابي في علاقات الجارين مؤخرًا . أمين هويدى ، « الدول الصغرى والولائق بين القوتين الأعظم » ، المجلد ١ ، ع ٢٠ (كانون ثانى ١٩٨٥) ، ص ١٢ . اما الدكتور ديفيد الوين فيعرفه على إنه « توازنًا يجب أن يقوم بين عناصر المواجهة والتعاون . . . المرجع السابق ص ١٦ . كذلك يقول السير انطوني بارسونز حول الولائق « بأنه خفة في حدة التوتر . وخاصة بين الدول » . وجوهرة يقوم على تفاهم غير رسمى بين زعماء الدول الكبرى « على ان يكون بإمكانهم ، مع بقائهم معارضين لبعضهم البعض انشاء علاقة عمل بينهم وإدامة هذه العلاقة . . على ان التنافس سيستمر على مستوى أقل من الخطر » ، ص ٢٢ من المرجع السابق .
- Gaba Golan, *The Jerusalem Post*, May 19, 1988 - ٤٤
- ٤٥ - مقال نوفستى حول الاتحاد السوفييتى والعالم العربى ، مترجم الى اللغة العربية ، الراى (عمان ، ١٩٨٨/٦/٢٥) .

- ٤٦ - مجلة *المجلة* ع ٤٢٨ ، ٦/٢٩ - ١٩٨٨/٧/٥ ، ص ٢٢ - ٢٣ .
- ٤٧ - ديفيد أوبين ، حاشية ٤٢ .
- ٤٨ - انتوني بارموز ، انظر حاشية ٤٢ .
- ٤٩ - *The Jerusalem Post*, May 19, 1988 .
- ٥٠ - خطاب جلالة الملك حسين المعظم في دورة كلية الحرب الثانية ، الراي (١٩٨٨/٨/٢٨) .
- ٥١ - انتوني بارموز ، ص ٢٦ .
- ٥٢ - احسان بكره الوفاق ، بين موسكو وواشنطن . . . قضيتهم الأولى وان يسمح لأي مشكلة بمرحلة " الأهرام (القاهرة ١٩٨٨/٦/٢٢) ، ص ٥٠ و القيس (الكويت ١٩٨٨/٦/٢٢) ، ص ١٩ .
- ٥٣ - للمزيد حول الصهيونية انظر :
Amnon Rubinstein, *The Zionist Dream Revivited* (N.Y. : Schocken Books, 1984).
- ٥٤ - Seth Tillman, *The United States in the Middle East* (Bloomington : Indiana University Press, 1982), PP. 127 - 130.
- ٥٥ - Georges R. Tamarin, *The Israeli Dilemma : Essays on a Warfare State* (Brussels : Rotterdam Univ. Press, 1973), P.9
- ٥٦ - *Ibid*, P. 13
- ٥٧ - Tillman, PP. 120-125. See also Nahom Goldman, «The Psychology of the Middle East Peace» Foreign Affairs 54, No. 1 - (October, 1976), P. 20.
- ٥٨ - Senator George S. McGovern, *Realities of the Middle East*, A Report to the Senate Foreign Relations Committee, United States Congress (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1975), PP. 26 - 28.
- ٥٩ - Ezer Weizman, *The Battle For Peace* (N.Y. : Bantam Book, 1981) PP. 386 - 387.
- ٦٠ - UN Doc. S/P.V. 1375 (Nov. 13, 1967), PP. 11 & 12.
- ٦١ - Amos Elon, *The Israelis : Founders and Sons* (N.Y.: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1971), P. 214.
- ٦٢ - Manchem Begin, *The Revolt* (London: W.H. Allen, 1951) ch.4
- ٦٣ - Tillman, P. 136
- ٦٤ - Tillman, P. 136
- ٦٥ - "Begin, Begin, King of Israel" NYT (New York), June 25, 1981.
- ٦٥ - حول البيروقراطية والمؤسسات السياسية في اسرائيل انظر :
S.N. Eisenstadt,
"Political Structures and Institutions" in Janosky, *Foundations of Israel* (N.Y. : , 1959).
- ٦٦ - Raphael Patai, *Israel Between East and West* (Westport, Connecticut : Greenwood publishur corporation, 1970).

Ibid, P. 302.

- ٦٧

٦٨ - حول السياسات الحزبية في إسرائيل وأثرها على السلامة بين العرب وإسرائيل انظر :

Greshon R. Kieval, *Party Politics in Israel and the Occupied Territories* (West port, Connecticut : Greenwood Press, 1983).

Tamarin, PP. 20 - 30

- ٦٩

Norman Bentwitch, *Israel : Two Fateful Years 1967 - 69* (N.Y : Dralce Publishers, Inc., 1972) P. - ٧ - 21.

Tillman PP. 145 - 60, Passim

- ٧١

Howard Koch, Jr., *Permanent War : A Rempraisal of the Arab - Israeli Conflict*, Disertation in - ٧٢ the Political Science Dept., Stanford Univ., 1973), PP. 104 - 114.

Tillman, PP. 130 - 133.

- ٧٣

٧٤ - عن نشاط إسرائيل في إفريقيا ومع دول الجوار العربي (تركيا ، ايران واثيربيا) بشكل خاص انظر :

Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connexion : Who Israel Arms and Why* (N.Y. : Pantheon Books, 1987).

تعقيب الدكتور على محافظة على بحث
« هيكل العمل العربى المشترك : تجاوز أزمة النظام العربى »
للدكتور محمد السيد سعيد

الموضوع الذى تناوله الدكتور محمد سعيد يشغل بال اصحاب القرار السياسى فى الدول العربية ، كما يشغل بال المثقفين العرب منذ سنتين ، وأصبح يثير قلقهم فى ظل الأزمة الخطيرة التى يعيشها النظام العربى والتى انعكست آثارها السلبية على العمل العربى المشترك بمجمله .

وأود فى البداية أن اثنى على جهود الباحث فى تحليله لأسباب الأزمة التى صنفها فى فجوات أساسية ثلاث فى بنية النظام العربى وهى : فجوة التراضى وفجوة الالتزام وفجوة الفعالية . وهى فى الحقيقة أسباب للأزمة ومظاهر لها فى الوقت نفسه .

لقد لخص الباحث الاتجاهات الفكرية العربية فى دراسة هذه الأزمة فى تبين رئيسيين هما : التيار الراديكالى الرافض للواقع العربى الراهن ، المطالب بالقضاء عليه لبناء نظام عربى جديد بديلا عنه . والتيار الإصلاحى الواقعى الذى يسعى إلى بحث الحياة فى النظام العربى من خلال اصلاح بنيته ومؤسساته وتنشيط القوى الحية الفاعلة فيه . وتعامل الباحث التيار الأول ، وهو تيار متنام ومؤثر لا يجوز اغفاله . ومن الصعوبة بمكان اعتباره تيارا واحدا ، لأنه فى الحقيقة مجموعة تيارات تضم فئات مثقفة تتراوح فى معتقداتها السياسية بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وتختلف جذريا فى تصوراتها للنظام العربى البديل للنظام الحالى . وهى جديرة بأن تدرس ويعد عنها أكثر من بحث واحد .

أسهب الباحث فى تناوله للتيار الإصلاحى وقصر دراسته عليه . وأفاض فى عرض آراء المدارس الفكرية التى تنتمى إليه . وأجمل مناهجها فى دراسة أزمة النظام العربى وحلولها المقترحة لمعالجتها بما يلى :

- ١ - فجوة التراضى ، أو استئصال الخلافات السياسية والمنهج الوظيفى للتكامل العربى .
- ٢ - فجوة الالتزام والمداخل الدستورية لاصلاح مؤسسات العمل العربى المشترك .
- ٣ - فجوة الفعالية واتجاهات التحول فى النظام العربى .

واتى الباحث على مختلف الآراء الإصلاحية التى طلحت لمعالجة هذه الفجوات الثلاث . وبين ضعف مصداقية المنهج الوظيفى فى معالجة فجوة التراضى . وإن كان قد استدرك بقوله « فإن المنهج والانتجاز الوظيفى ، رغم قدم معظم هيكله لم يأخذ بعد خطة من

التطور المطلوب والممكن نظريا . واثبت ، وهو على حق في ذلك ، تعذر تحييد العمل الاقتصادي العربي . وعزله عن الصراعات والمناقشات العربية .

وعالج مصادقية المنهج الدستوري والقانوني القائل بضرورة تحديث التشريعات التي تحكم العمل العربي المشترك بصورة تلزم الدول الاعضاء بالتقيد بها ، وتوفير الهياكل التي تضمن تنفيذها . وانتهى إلى أن هذا المنهج غير كفيل بتنشيط العمل العربي المشترك وزيادة فعاليته .

واستعرض الباحث منهج الفعالية أو نظرية الفعالية كما سماها ، وهي نظرية لا ترى جدوى في المنهجين السابقين . وتناقش الحلول التي تقترحها للنهوض بالنظام العربي وهي :
أولا : تقسيم الوطن العربي إلى مجموعات اقليمية ، كمجموعة الخليج والجزيرة العربية ومجموعة المغرب العربي ، ومجموعة المشرق العربي .

ثانيا : احياء تحالف أكتوبر سنة ١٩٧٢ بين مصر وسوريا والعربية السعودية .

ويبين الباحث مخاطر الحل الأول القائم على تجزئة النظام العربي إلى أنظمة اقليمية مصغرة وربما القضاء على النظام العربي الشامل . كما يبين تعذر احياء تحالف أكتوبر بسبب العقبات التي نشأت من تطور الأحداث خلال السنوات العشر الماضية .

وبعد هذا التحليل الشائق اقترح الباحث الحلول التالية لبعث الحياة في النظام العربي وإنقاذه من أزمتة الراهنة :

أولا : انتهاء الصراعات العربية الداخلية وحل المنازعات العربية مع دول الجوار . ولم يبين لنا كيف يمكن إنهاء الخلافات العربية الداخلية التي هي سبب الأزمة التي يعاني منها النظام العربي ، وهي في الوقت نفسه نتيجة لضعف هذا النظام . صحيح أنه بالإمكان الوصول إلى مصالحات وتسويات بين الأنظمة العربية الحاكمة . غير أن هذه المصالحات ليست حلا للأزمة . وقد شهدت الأمة العربية مثل هذه المصالحات منذ قيام جامعة الدول العربية حتى اليوم ، فكانت حلا مؤقتة وتسويات هشة لخلافات ما تلبث أن تعود أقوى مما كانت عليه سابقا . وغدت ظاهرة عامة من ظواهر الحياة السياسية الطبيعية في الوطن العربي .

ثم هل بالإمكان حل المنازعات مع دول الجوار ، والنظام العربي في أوج أزمتة وضعفه ؟ إن من أسباب نشوب هذه المنازعات شعور هذه الدول بضعف النظام العربي وطمعها في تحقيق مكاسب أرضية وإقتصادية وسياسية في ظل هذا الضعف .

ثانيا : عودة مصر لاستئناف علاقاتها بالدول العربية ، وقيامها بدورها الطبيعي في النظام العربي من خلال التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وفتح باب التحالف بينها وبين الثورة الوطنية الفلسطينية . لم يوضح لنا الباحث كيف يمكن

لهذا التحالف أن يقوم في ظل الأوضاع الحالية ، وماذا سيؤول إليه هذا التحالف في حالة رفض إسرائيل والولايات المتحدة لحل سلمي عادل للقضية الفلسطينية ، ولجوء الثورة الفلسطينية إلى الكفاح المسلح .

ثالثا : دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة ، وهذا امر قائم لحسن الحظ .

أما المسألة اللبنانية فيعتبرها الباحث من بؤر التوتر بإمكان مؤتمر القمة العربية القادم أن يجد لها حلا . قد يجد مؤتمر القمة القادم حلا للمسألة اللبنانية . ولكن هل بإمكانه أن يفرض هذا الحل على أطراف النزاع ؟ هذا ما نرجوه ونتمناه ، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه .

وفي موضوع الصراع العربي الاسرائيلي يرى الباحث أن التوجه نحو الحل السلمي هو الطريق السليم ، وأن على النظام العربي أن يتحرك في هذا الاتجاه ، وهذا ما هو حاصل حاليا . ولكن كيف يمكن للنظام العربي أن يمارس الضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة من خلال احياء الجبهتين الشمالية والشرقية كما يقول الباحث ؟ وهل يمكن احياء الجبهتين قبل حل الخلاف السوري - العراقي ؟ وهل المصالحة العراقية - السورية ، إذا تمت ، كافية لاقناع الدولتين باحياء الجبهة الشرقية ؟ هذه تمنيات ندعو الله أن يحققها .

يحيد الباحث « وجود قلب فاعل من عدد من الدول العربية القومية والكبيرة التي تجسد سياساتها مثل النظام العربي ومبادئه » كحل للنهوض بالنظام العربي . لقد كان مثل هذا القلب موجودا منذ منتصف الأربعينات فهل حال دون النزاعات الداخلية العربية ، ونشوء المحاور والحروب بين الأشقاء ؟ إن هذه الصيغة أثبتت فشلها .

وحاول الباحث أن يدخل تعديلا على صيغة التجمعات الإقليمية المصغرة باشتراك ما سماه دول الوصل كالعراق في مجلس التعاون الخليجي وفي مجموعة المشرق العربي ، ومصر في مجموعة المشرق العربي ومجموعة المغرب العربي ، لتتلاقى في انظمة اقليمية منفصلة ومتنافسة في الوطن العربي . هل ذلك ممكن التحقيق ؟

ويقترح في الختام قيام دول ضاغطة ، لا تؤلف قلبا قياديا Commanding Core لتوجيه النظام العربي نحو اهداف معينة . إن مثل هذه الدول الضاغطة ، لا تستطيع ، مهما كان دورها في العمل العربي المشترك ، أن توجهه أو تحل أزمته ، وإنما سيبقى دورها محدودا وتأثيرها مؤقتا .

وفي تقديري أن أزمة النظام العربي معقدة جدا تضرب بجذورها في قلب كل قطر عربي . انها أزمة الانظمة العربية وعجزها عن بناء الدولة الحديثة التي يشارك فيها المواطنون في صناعة القرارات التي تمس شؤون حياتهم . وما دامت الفجوة قائمة بين الحكومات وشعوبها وما دامت الشعوب عاجزة عن المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية ،

ستبقى أزمة النظام العربي قائمة . وكل علاج لازمة النظام العربي لابد وأن يرافقه علاج للأزمة الداخلية في الدول المكونة له . وبدون ذلك سيبقى التخلف السمة البارزة في حياتنا القطرية وفي عملنا القومي . وسيبقى الضعف حليف نظامنا القومي .

تعقيب د . أحمد يوسف أحمد علي ورقتي د . محمد السيد سعيد ، ود . موسى بريزات

تتكامل الورقتان في تقديم طرح علمي للقضايا الحيوية التي ترتبط برغبتنا المشتركة في إعادة الحياة والحيوية إلى الحركة القومية العربية في إطار بيئة دولية متغيرة فيحدثنا د . موسى بمنهجية واضحة عن التحديات الخارجية للنظام العربي ثم يجمع الدكتور محمد سعيد في نسج منهجي متكامل بين تشخيص أزمة النظام العربي وتحليل الخبرة المكتسبة في البات الخروج منها بما يمكنه في النهاية من طرح تصوره الخاص بهذا الصدد . وعلى الرغم من تكامل الورقتين فإن أفراد كل منهما بعنصر محدد من عناصر القضية موضع اهتمامنا يقتضي مني في الحديث التعقيب على كل منهما على حدة .

بالنسبة لبحت الدكتور محمد سعيد ، فقد قدم فيه تحليلا عن هياكل العمل العربي المشترك ، وتجاوز أزمة النظام العربي . وبدأ بتشخيص سليم للواقع الراهن للنظام العربي ، متحدئا عن كسر حدة أزمة الانحسار القومي ، محددا بدقة لفظية صارمة أبعاد هذا الانجاز وحدوده . فثمة علامات للصحو لا ترقى إلى كونها خطة منهجية أو مؤسسية لتجاوز أزمة النظام جذريا ، ثم أخذ يكشف عن المصدر الاصيل لفجوات النظام العربي وهو : التناقض بين القطرية والقومية فيه ، مما أفضى إلى فجوة التراضي ، وفجوة الالتزام ، وفجوة الفعالية . ولقد حلل الدكتور محمد هذه الفجوات الثلاثة بما يقنع القارئ بأنها تعبر عن أشياء متميزة في الواقع العمل ، وهو امر غير صحيح بطبيعة الحال وفقا لمنطق البحث ذاته الذي يرددها جميعا إلى مصدرها الاصيل ، وهو التناقض بين القطرية والقومية كما اشرت ، ومن هنا فقد كشف البحث منذ بدايته ربما على نحو غير مباشر عن افلاس المناهج التي تتصور انه يمكنها أن تتخطى فجوة واحدة من هذه الفجوات دون غيرها ، بينما يشير الواقع العمل من وجهة نظري إلى استحالة ذلك لما كان الداء واحدا . وقد بذل الدكتور محمد جهدا تحليليا كبيرا لكي يصل إلى حدود كل من هذه المناهج ، وهو الامر الذي يشبه مجرد كونها تتعامل مع جزئيات من ظاهرة متكاملة ولا تضرب في أصل الداء ، فنحن لا نصل إلى التراضي المنشود لأننا قطريون ، ولا يمكن أن نخلق الآلية القانونية التي تمكنا من الوصول إلى هذا التراضي لأننا قطريون ، ولا نلتزم غالبا بتعهداتنا التي قد نصل إليها بالاحراج ، أو بدونه لأننا قطريون ، ويخلق هذا حلقة مفرغة لم تقفل حتى الآن . فكل المقترحات المضادة للقطرية تصطدم في النهاية بحقيقة انها تحتاج لكي تتجسد إلى ارادة قطرية حاسمة طالما اننا

نتحدث في إطار النهج الإصلاحى . فعبور فجوة التراضى بالعمل الوظيفى أو عبور فجوة الالتزام بتعديل الميثاق ، أو عبور فجوة الفعلية باحياء تحالف أو انشاء كتل ، كلها أمور تتطلب موافقة الإرادات القطرية ، ومن هنا الأزمة . ولذلك فقد كنت أتوقع أن أقرأ في هذا البحث الممتاز تحليلًا اضافيًا لواقع الفكر القطرى الذى بدأ ينتشر في أوساط النخبة العربية المثقفة مبتدئًا من مقدمات صحيحة هي ضرورة الحفاظ على خصوصيات القطرية ، ومنتهيًا إلى نتائج خاطئة تهدم أساس الحديث عن عمل قومى اصلا ، ذلك إن هذا الفكر القطرى يضيف دون شك صلابة لسمو القطرية على القومية في واقعنا العربى .

ولى بعد هذه النظرة العامة بعض الوقفات مع هذا البحث الممتاز أوجزها فيما يلى :

أولاً : في تحليل البحث للمخرجين المطروحين من أزمة الفعلية قدم تحليلًا موضوعيًا متكاملًا لظاهرة التكتلات الإقليمية التى تعالج بخفة في كثير من الكتابات ، ويكفى أن أشير فقط إلى عبارة وردت في البحث وهي أنه في الواقع الفعل فإن تشكيل منظمات اقليمية فرعية قد مثل أحد مظاهر أزمة النظام العربى . يتدهور ثقة الأعضاء فيه ، وانصرافهم المتزايد عنه . ثم راح البحث يصف هذه الظاهرة (التكتلات الإقليمية) بقوله إن الموارد الموجهة لها كان يمكن توجيهها للعمل المشترك في إطار النظام العربى الشامل ، والالتزامات المترتبة على أعضائها لا تمنى فقط بالعمل المشترك داخل الأقاليم الفرعية وإنما أيضا في مواجهة بقية أطراف النظام العربى الكامل . وفوق كل شيء فقائمة الاهتمامات والأولويات المطروحة داخل هذه المنظمة هي بكل تأكيد خصم من الاهتمامات العربية الكلية . وفى جوانب معينة خروج عن الأولويات المطروحة عن النظام العربى الشامل ، ولذلك فقد أحسست بنوع من التراجع النسبى عن هذا التحليل الذى اتفق معه تماما عندما بدأ البحث مشغولا بكون منطقة المشرق العربى « رخوة » تنظيميا باعتبار أن التنظيم الإقليمى الفرعى يخلق قوة سياسية واقتصادية تسد فراغا واضحا للقوة ، ومن هنا راح البحث يصف الوسائل اللازمة لتجاوز التنافس السورى العراقى من أجل تكوين اقليم فرعى مشرقى مميز . ويدعو إلى تغلب قيادات بلدان المشرق على ميزات الجمود السياسى والدبلوماسى واستيعابها لضرورة التجمع التنظيمى كإقليم فرعى . صحيح أن الدعوة تجيء في سياق مواجهة التهديد الخارجى لكن يبقى المنطق واحداً : أن تحالفا عربيا كاملا أو على الأقل لدول المواجهة ضد إسرائيل يبقى أفضل . ثم يكرر البحث في ذات الصفحة الحديث عن التوجس من الآثار السلبية للتكتلات الإقليمية على الوحدة العربية ، غير أنه يعود فيقول أنه قد يكون هناك قدر من المبالغة في هذا ، وكما يرى البحث تكمن المبالغة هنا في أن مثل هذه التكتلات الإقليمية الفرعية سوف تستمر في حاجة شديدة إلى بعضها البعض على مختلف الأصعدة بسبب النقص في هيكل الموارد فيها ، والإمكانية الموضوعية لقاعدة تبادل كاملة بينهم وظنى أن هذا التحليل يستبعد إمكانية تبعية أحد هذه التكتلات أو كلها لقوى كبرى خارج الوطن العربى ، بما يقطن عزلتها عن النظام العربى الكامل . ولأن البحث يشعر بالآفاق السلبية المحتملة للظاهرة فإنه يعود مرة أخرى ليقترح الوسائل لتقادى مثل هذه الظاهرة بما يسميه بالدول المفصلية أى دول تجمع بين

عضوية أكثر من كتل اقليمي وهي فكرة رغم جاذبيتها تتناقض مع منطق التكتل الاقليمي ذاته ، الذي ربما يكون جزءا من منطق قيامه على الأقل موجهها ضد دولة معينة لاحداث نوع من التوازن معه ، كذلك فإن نجاح التكتل الاقليمي إلى الحد الذي يجعله يمثل خطرا على النظام العربي الكامل سوف يجعل من الصعب في نفس الوقت على دولة أن تجمع بين عضوية تكتلين اقليميين بالتزامات اقتصادية وسياسية وأمنية من المرجح أن تتناقض فيما بينها .

ثانيا : بالنسبة للمخرج الثاني من أزمة الفعالية وهو احياء النظام العربي عرض البحث لمخرج علمي وآخر سياسي ، العلمي : ساق مثلا عليه يتمثل في حركة استشراق المستقبل العربي وما انتهت إليه من استحالة الخروج من الأزمة الراهنة بنهج قطري ، وربما تعوض هذه الإشارة النقص غير المبرر في البحث في مجال تحليل الجانب غير الرسمي في النظام العربي - ولا قصد به الجانب الثوري - فقد اتفقنا على أن تحليلنا كله في البحث يأتي في السياق الاصلاحى - ولكن المقصود به ذلك الكم من المنظمات العربية غير الرسمية التي تضم علميين ومهنيين وعمالا وفلاحين عرب والتي يمكن أن يكون لها أثر ما في خلق وعى عربى جديد على مستوى النخبة على الأقل .. وقد أشير إلى هذه المنظمات خطأ في تقديرى ضمن منظمات العمل العربى المشترك في المجالات الوظيفية المختلفة رغم الاختلاف بين طبيعتها ، أما المخرج السياسى الخاص باحياء تحالف أكتوبر وتطويره ، فكنت اتوقع أن يناقش البحث معضلته الأساسية وهي الصراع السورى العراقى ، حيث أن البحث قد ذكر بحق أن احياء تحالف أكتوبر لا يعنى اقتصاره على مصر والسعودية وسوريا ، ولكنه يجب أن يمتد ليشمل أى طرف عربى رئيسى . ولا يمكن تجاهل العراق في هذا السياق بطبيعة الحال ، وهذه هي المشكلة فثمة استحالة أنية في انشاء تحالف يضم سوريا والعراق معا بسبب السياسة السورية تجاه الحرب العراقية الإيرانية على الأقل .

ثالثا : في تحليل البحث للقرارات العربية في مجال العمل المشترك ضد الخطر الصهيونى على سبيل المثال ، عدد البحث هذه القرارات وانتهى إلى انها تضم في مجموعها من المبادئ والاجراءات ما كان كفيلا بوضع تصور استراتيجى في مواجهة إسرائيل موضع التنفيذ ، غير أن البحث لم يتوقف عند ظاهرة التدنى المستمر في سقف المطالب العربية لمواجهة إسرائيل كما تعبر عنه هذه القرارات وهي ظاهرة لا تقل أهمية عن مجرد اصدار القرارات ، بل لعلها أكبر أهمية بكثير .

وبالنسبة للورقة الممتازة للدكتور موسى أود أن الخص بنود تعقيبى عليها في أربع ملاحظات :

أولا : المنهجية : حدد الدكتور موسى في منهجية واضحة هدفه في « بحث علاقة التداخل بين النظام العربى وبيئته الخارجية » ، مقسما هذه البيئة إلى مستويين عالمى واقليمي ، ثم راجح في تحليل القضايا المرتبطة بهذا الهدف بنهج علمى متكامل ، غير اننى

شعرت بأن الدكتور موسى ربما يحتاج إلى إعادة النظر في صياغة الجزء الوارد في بحثه عن المنهجية ، حيث ذكر في البداية أنه سيركز على النسق بمعنى « سستم » والعلاقة لكونهما أكثر ملاءمة للموضوع من الناحية التحليلية ، ثم عاد في الخلاصة يقول : « وذلك فالتحليل ليس لتفاعلات أو لتداخلات وحدات النظام العربي ببعضهما على أساس تحليل « النسق » ولكن لتداخلات النظام العربي مع محيطه الخارجى » ، علما بأن تداخلات أى نظام مع محيطه الخارجى تدخل ضمن تحليل « النسق » باعتبارها تمثل علاقة هذا النسق ببيئته ، وشعورى أنه ليس هناك خطأ في المضمون وإنما تكون صياغة العبارتين غير محكمة لغويا على نحو قد يثير اللبس ، ويتصل بالموضوع المنهجى التساؤل عما إذا كان البحث قد أجاب عن سؤاله الرئيسى وتحقق من فرضيته الواضحة ، فالسؤال الرئيسى في البحث هو : هل يعود تأثير النظام الدولى على النظام العربى في المقام الأول إلى عوامل تتعلق بالبيئة الدولية أم بطبيعة النظام العربى نفسه ؟ ثم جاءت الفرضية الرئيسية للبحث بناء على هذا السؤال على النحو التالى : « إن مدى وحجم اختراق البيئة الخارجية وتأثيرها على العالم العربى كتنسق وكذلك طبيعة رد فعل النظام العربى تعود في الدرجة الأولى إلى خصائص النظام العربى وحيويته ودرجة تجانسه وديناميكيته ، وليس إلى طبيعة البيئة الخارجية ، ولكن لا يعنى هذا إن هوية النظام الدولى وخصائصه والتطورات التى تسوده على مستوى النسق ليست ذات تأثير على سلوك النظام العربى » .. وهى فرضية اتفق فيها مع الدكتور موسى تماما ، ولكنه اختار أن يضع خطة بحثية يستحيل معها التحقيق من صحة فرضيته إذ قال أنه سوف يركز على كيفية تأثير البيئة الدولية على النظام العربى ويترك طبيعة رد فعل النظام العربى ودور خصائصه وديناميكيته الذاتية في بلورة سلوكه ووجوده كموضوع للبحث والتحليل من قبل الدارسين والمهتمين ، ولذلك ربما لم تكن خلاصة الدراسة مقنعة في آخر بنودها رقم ٧ حين قفزت إلى تأكيد صحة فرضية الدراسة لمجرد أن النظام العربى قد حافظ على تماسكه رغم محاولات التمزيق ، وهى عملية تحقق تمت دون مقدمات سياسية في تقديرى ، كما صنف الدكتور موسى التحديات الخارجية التى يواجهها النظام العربى تصنيفا سليما بحيث شملت التحدى الاسرائيلى وتحدى الامبريالية والتبعية وأطماع الدول الكبرى والتهديد من قبل الجوار الجغرافى والاختراق الفكرى والثقافى والتحدى العلمى والتكنولوجى ولكنه اختار أن يركز على التحديات الامنية وربما كان شمول البحث للتحديات التى لا تقل خطورة عن التحديات الامنية المباشرة وعلى رأسها التحدى الاقتصادى ليحقق الهدف من البحث بدرجة أشمل وأوضح .

ثانيا : عن التحديات التابعة من النظام العالمى تضمن البحث تحليلا شاملا ومقنعا لهذه التحديات خاصة في اطار التفسيرات الرامنة على قمة النظام العالمى وإن كنت أود أن اتوقف هنا عند نقطتين : الأولى نظرية والثانية خاصة بالسياسات النظرية : تضمن البحث تحليلا عن الأثر الإيجابى لتعدد القوى العالمية على حرية حركة الدول الصغيرة ، والوقوع إن المسألة في تقديرى تتعلق بطبيعة النظام أو بمستواه الايديولوجى وليست بعدد الفاعلين ،

فقد تعدد الفاعلون القيايديون في نظام ما قبل الحرب العالمية الثانية دون حرية حركة تذكر للقوى الصغيرة ، وذلك بسبب الطبيعة الأحادية الرأسمالية للنظام ، ولم تزدهر حرية الحركة إلا في ظل الثنائية الاشتراكية الرأسمالية للنظام بعد الحرب الثانية ، والاتجاه الراهن نحو التعدد من جديد لن يحمل في طياته بالضرورة مزيدا من حرية الحركة وإنما سوف يتوقف الأمر على موازين القوى والتحالفات الجديدة داخل النظام ، ولا أتصور أن اليابان أو أوروبا الغربية مثلا عندما تصل إلى مرتبة القوة العالمية سوف تكون بالضرورة أرفق بنا من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من قوى الرأسمالية العالمية ، وتبقى قوة الفعل العربي في التحليل الأخير هي المسلك الوحيد السليم لمواجهة أى تطورات من هذا النوع .. والنقطة الثانية خاصة بأثر التطورات الراهنة على قمة النظام العالمى على سياسة القوتين العظميين ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، فإذا سلمنا بصحة تحليل البحث للتغير في السياسة السوفيتية بهذا الصدد في اتجاه غير موات بدرجة أو بآخرى للطرف العربى في الصراع ، مع اننى قد اختلف هنا في بعض التفاصيل أو في تكييف هذا التغير ، فإننا قد لا نسلم بصحة القول ، بأن ما ينطبق على موسكو في موضوع العلاقة مع طرفى الصراع ينطبق على واشنطن ، فادارة ريجان وفقا للبحث تسمى لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وهو ما لا يختلف عليه . فأى ادارة أمريكية سوف تسعى بدون شك بطريقتها الخاصة لتحسين علاقاتها بالعرب ، غير أن المؤشرات المذكورة في البحث وهي مجرد الحرص على الاتصال بسوريا والجزائر واليمن الشمالى لا تجعل الحديث عن تغير ايجابى في السياسة الأمريكية تجاه العرب مقنعا ، وأقول هذا الكلام بطبيعة الحال وأنا واع للتطور الأخير في اتجاه الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية والذي لا يكفى في رأىي للحديث عن هذا التغير الايجابى . ويتصل بهذا الموضوع موضوع التحديات النابعة من التطورات العالمية ، فقد جاء في البحث من أن القرار الأردنى بفك الارتباط بالضفة كان لجو الانفراج دور فيه ، ولم يشرح لنا البحث ما هو هذا الدور ، ولا كيفيته ، خاصة واننى عندما نظرت إلى مصدر التحليل في الهامش ٥١ وجدته مصدرا غير عربى .

ثالثا : التحديات النابعة من البيئة الاقليمية : وهنا تضمن البحث تحليلا متكاملا لتلك التحديات سواء النابعة من اسرائيل أو دول الجوار ، وإذا كان لى من ملاحظة هنا فهي تتعلق بالتركيز في التحليل على التحدى الاسرائيلى على كثير من الثوابت ، وربما كانت هذه رسالة موجهة من الباحث لمن ينسون أو يتناسون هذه الثوابت في ادارتهم للصراع مع اسرائيل ، غير اننى اعتقد أن هذا الجزء كان من الممكن أن يختصر لحساب تفصيل أكثر بالمنظور الراهن لهذا التحدى الذى يتعلق بقضايا أكثر انية . وبالنسبة لدول الجوار لاحظت انها أخذت من الجهد التطليل أقل مما تستحق وجسنا فعل الدكتور موسى لإبراز محاولات دول الجوار فيما بينها أن تترابط وكذا استقلال الدول الكبرى لها بما ينه بضرورة تحرك عربى سليم تجاه هذه الدول . ولكنى لاحظت انه اكتفى بتصوير النزاع العراقى الايرانى كنزاع اقليمى ولم يشر إلى التناقض الايديولوجى فيه كذلك لاحظت انه لم يفرق بين حجم

وطبيعة التهديد المترتب على كل دولة من دول الجوار وهو متباين فيما اعتقد .

وابعا واخيرا : بقيت لدى ملاحظة جزئية فيمع يتعلق بالفقرة التى تقول نصا : « ورغم أن تحالف ناصر مع الاتحاد السوفييتى قد حجّم النفوذ الغربى ، فإن العرب قد خسروا مزايا أخرى أبرزها الدفع فى اتجاه تفتين العلاقة الأمريكية الإسرائيلية .. وأهم من ذلك أنه تم تجميد مساع للغرب لاقامة حلف دفاعى اقليمى ضد الاتحاد السوفييتى على حساب تعميق الاستقطاب داخل العالم العربى الذى عانى منه النظام العربى كثيرا وحتى الآن » . ولقد شعرت أن صياغة الفقرة غير واضحة ويمكن أن توحى بأنها محبذة لسياسة الاحلاف فى المنطقة على أساس أن النجاح فى فض الاحلاف الغربية قد أدى إلى استقطاب أكثر حدة عانى منه النظام العربى كثيرا .. وإذا كان هذا الإيحاء خاطئا فياحيذا لو عدل الدكتور موسى هذه الفقرة بما يجعل مضمونها أكثر وضوحا .

● مناقشات الورقتين - الأولى (١) والأولى (ب) :

دارت المناقشات حول محورين أساسيين :

المحور الأول :

البيئة الدولية وإثرها على العمل العربى المشترك :

وتضمنت عدة نقاط أساسية منها :

(١) تقييم التغييرات التى تمت فى الاتحاد السوفييتى والعلاقة بين الشرق والغرب والقوى الدولية الجديدة :

وتباينت الآراء فى هذا الصدد ، فهناك من رأى أننا فى مرحلة الانتقال من الثنائية إلى التعددية القطبية وأن هذا سينعكس بالضرورة على العمل العربى المشترك ، وذهبت بعض الآراء إلى أننا نعيش مرحلة وفاق جديدة بين العملاقين التى لا بد وأن تلقى بظلالها على النظام العربى ، وفى المقابل حاولت آراء أخرى التقليل من أهمية هذا التغيير وأشارت إلى أنه لا يعد تغييرا جذريا حيث لا يمس جوهر الصراع وبالتالي لا يجب - وفق هذا الرأى - إعطاؤه أهمية كبيرة عند تقييم أثره على فعالية العمل العربى المشترك . وفى هذا الإطار اختلفت الآراء أيضا حول الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المؤثرات الدولية على النظام العربى .

وحول النقطة الأولى الخاصة بتفسير البيئة الدولية طرحت مفاهيم عديدة لتحديد طبيعة هذا التغيير فهناك من طرح التغيير بالمفهوم السلمى البسيط وهناك من طرحه بالمعنى

الحضارى الشامل الذى يشمل البعد السياسى والعسكرى والاقتصادى والاجتماعى . فمن المنظور الاول اى السياسى اثبتت عدة قضايا أهمها (هل نحن فى مرحلة نهاية المواجهة بين القوتين العظميين أم فى مرحلة الانتقال من الثنائية إلى التعددية ؟) وردا على هذا التساؤل وصفت بعض الآراء المراحل التى مرت بها العلاقة من القوتين (الحرب الباردة ، التعايش السلمى ، الوفاق ، الحرب الباردة الجديدة ، ثم الوفاق الجديد) بأنها ليست أكثر من نوعيات مختلفة من الحوار وبهذا المعنى فالصراع الأساسى سيظل موجودا وقائما وهو صراع فى موازين القوى وإن ينتهى .

وقد يكون هناك تغيير بالمعنى السياسى مثل : ما ذهبت إليه بعض الآراء بالقول بأننا نشهد تكوين نظام عالمى جديد (وعلى الأقل نشهد تعددية سياسية فى العالم) . المحاور الأساسية فيها لن يكونا موسكو وواشنطن ، واستند هذا الرأى إلى وجود حوار سوفيتى صينى ، وسوفييتى يابانى وحوارات أخرى بين الصين والهند ، والهند واليابان وهذا يعنى دخول دول عظمى جديدة بمفهوم غير عسكرى إلى دائرة القرار السياسى الدولى .

أما فيما يتعلق بالتغيير بالمعنى الحضارى الشامل بأبعاده الاقتصادية العسكرية والسياسية والتكنولوجية والديموغرافية ، فقد رأى البعض أن القوى المحركة لتشكيل النظام العالمى الجديد تأتى من هذه الأبعاد وليس من البعد العسكرى وأشير فى هذا الصدد إلى التغيير الاقتصادى الذى حدث فى الصين ، والبعد السياسى الجديد فى الاتحاد السوفيتى إلى جانب التطورات الفكرية والفلسفية التى شهدتها العالم الإسلامى وأمريكا اللاتينية . وهذا يعنى أن عناصر التشكيل الجديدة اللا عسكارية تأتى من خارج دائرة القوتين العظميين ، وإن كان الاتحاد السوفيتى - وفق هذا الرأى - قد شارك مشاركة رئيسية فى هذا التغيير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

كما قدمت آراء أخرى فى هذا المجال لتحليل طبيعة التطور الدولى الذى يسميه البعض بمرحلة الوفاق الجديد ، فلخصت هذا التطور بأنه ليس وفقاً بالمعنى التقليدى ولكنه مرحلة من التفاهم بين القوتين العظميين تقوم على أسس جديدة تختلف تماما عن المراحل التى مرت بها العلاقة بين القوتين الأعظم والعلاقة بين القوى الجديدة التى تضع نفسها الآن فى الميدان الدولى . وكلها عوامل يمكن أن يستفيد منها العالم العربى لما تركه من أثر على النظام الاقليمى العربى .

ولقد لفتت هذه الآراء النظر إلى أن الحديث عن البيئة الدولية المتغيرة غالبا ما ينصرف إلى التغيرات التى تحدث فى قمة النظام الدولى أو بمعنى أدق إلى العلاقات بين القوتين العظميين وهى نظرة وإن كانت مبررة إلا أنها لا توافق تماما الواقع الجديد على أساس أن التغيير النوعى الذى يحدث فى مناطق وقوى أخرى من العالم لا يقل أهمية عن التغيرات التى تحدث فى قمة النظام ، ومن هذه التغيرات حالة أوروبا التى ستأخذ وضعاً جديداً خلال بضعة أعوام .

ايضاً هناك الصين بإمكانياتها الهائلة واليابان التي بدأت تتجاوز قوتها الاقتصادية لتصبح قوى سياسية لها وزن على المستوى العالمى ، بالإضافة إلى ذلك هناك القوى الاقتصادية الجديدة فى القارة الآسيوية ، والعلاقات التي يعاد تشكيلها بين مراكز وعناصر هذه القارة ، كما أن هناك إمكانيات تحول المركز الاقتصادى العالمى إلى منطقة الباسفيك ، إلى جانب الدور الذى تقوم به منظمة الأمم المتحدة . ورات هذه الآراء أن التحدى أمام النظام العربى خلال الحقبة القادمة سيكون هو القدرة على التكيف مع عناصر التغيير الجديدة فى البيئة الدولية .

وعلى العكس من ذلك فقد قللت بعض الآراء من أهمية التطورات التي تشهدها البيئة الدولية ، وذهبت إلى القول بأنه لا يوجد تطور خطير على مستوى النظام العلمى ، إذ أن عدم المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين موجود دائماً بل ومفروض ليس برغبة إهدى الدولتين ، وإنما بفعل قوى التدمير المتبادل فى ظل الرعب النووى القائم . وأن التعويل على مسألة التغييرات التي طرحها البعض باعتبارها ستنقل النظام إلى عالم خال من الأزمات هو رأى غير مبرر ومتفائل أكثر من اللازم . وأشارت هذه الآراء إلى ما عبر عنه نيكسون فى كتابه الأخير (١٩٩٩) ، حين قال أن (إذا تصورنا أننا سننتقل إلى عالم يظل السلام وخال من الأزمات فإن هذا يعتبر وهماً .. الأزمات موجودة علينا أن نتعايش معها لأن هذا العالم يتعايش مع الأزمات ولا يلجأ إلى استخدام القوة لحل هذه الأزمات) على هذا الأساس افترضت هذه الآراء أنه من الصعب التنبؤ فى ظل ذلك بأننا مقدمون على حل الأزمات الإقليمية . لأن هذا يعنى الخلط بين الصراع والقتال فإذا كان القتال هو معركة ومواجهة مباشرة فإن الصراع له وسائل متعددة ليس شكل القوات المسلحة إلا أحد أدواته ، وهذا يحيد مسألة التغيير فى البيئة الدولية .

وانتهت هذه الآراء إلى القول بأن العالم سيظل يعيش على ثلاثة أعمدة : الأولى أنه عالم يعتمد على توازن القوى ، وأن السلام الذى لا تسانده قوة لا يعتبر سلاماً ولا يمكن الحفاظ عليه ، ولابد أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تناول النظام الإقليمى . الثانية ، أن وجود الأزمات سيستمر لتناقض المصالح . أما الثالثة ، فتتلخص فى أن العالم سيعيش فى ظل إدارة الأزمات وليس حلها .

بهذا المعنى سيظل الصراع موجوداً ، ولابد أن يعى العالم العربى ذلك .

المحور الثانى : إشكاليات النظام الإقليمى العربى :

أثارت المناقشات عدة قضايا هامة فيما يتعلق بإشكاليات النظام الإقليمى العربى كان على رأسها :

١ - التناقض القائم بين القطرية والقومية :

أثيرت هذه القضية من زاوية خطورتها وأثرها على العمل الجماعى العربى وتراوحت

الآراء بين النظرة المثالية الراضية لبدأ القطرية وبين النظرة الواقعية التي تدعو إلى ضرورة التعامل معها باعتبارها واقعا لا مفر منه يجب القبول به وعدم تجاهله .

واستندت النظرة الأولى إلى أن العمل الجماعي له نظريات وقواعد ، أولها وحدة المصالح وتوحيد الاهداف التي تتنازل والقبول بفكرة القطرية ، لأن العمل الجماعي يتطلب التنازل عن جزء من الإرادة القطرية لصالح الإرادة القومية .

وفي نفس الاطار طرحت بعض الآراء ضرورة تجاوز القطرية إلى القومية حتى يمكن الحديث عن نظام إقليمي عربي وليس مشروعا للوحدة العربية . واستندت في ذلك على أن مطالب البنية الأساسية للدولة وتثبيت نظام الحكم أصبحت أقل حدة في كثير من الدول العربية ، وبالتالي فإن القطرية لا بد وأن تتحول إلى أشكال جديدة تنظيمية تدفع النظام العربي إلى الامام . وفي هذا المجال يمكن الحديث عن إنشاء سوق عربية مشتركة وغيرها من مشاريع لتوحيد النظام العربي .

كما أثارت نقطة أخرى هامة في مجال الحديث عن سلبيات الفزعة القطرية على النظام العربي وهي إمكانية استخدام كل دولة لامكانياتها في مواجهة دولة أخرى داخل النظام لتحقيق مصلحتها القطرية ، وضرب مثالا بوجود المصنع الكيماوي في ليبيا الذي أثار مخاوف عديدة لدى دول عربية كثيرة ، على أساس أنه يمكن أن يستخدم ضد دولة عربية أخرى خاصة في ضوء تحالف ليبيا مع إيران ضد العراق .

وانتهت هذه الآراء إلى القول بأن فشل العمل العربي الجماعي هو انعكاس لفشل المشروع القطري إزاء المشروع القومي بمعنى أنه إذا أريد للعمل القومي النجاح فلا بد من مجابهة العمل القطري أو الجزئي بمشروع قومي بديل . وإن كان هذا لا يمنع - كما أشارت هذه الآراء - إلى الحديث عن إمكانية للتعايش بين الدولة القطرية والدولة القومية .

أما النظرة الواقعية للدولة القطرية فقد رأت أن محولة تحديد هذا العامل لصالح العمل القومي سواء كان سياسيا أم اقتصاديا هو ضرب من المثالية لأن العمل القطري هو مدخل العمل القومي . ولا يجوز الحديث عن القطرية كشيء مرفوض في ذاته وإنما معيار التقييم يجب أن يتم في ضوء دورها وأثرها على العمل القومي سواء سلبا أو إيجابا ، وبالتالي فإن الحديث عن القطرية والقومية يصبح في البحث عن الرشاة القطرية والتكامل القومي .

٢ - التجمعات الإقليمية :

عبر أكثر من رأى عن خطورة وجود تجمعات إقليمية عربية فرعية على النظام العربي ، وذلك من عدة زوايا أهمها ما تؤدي إليه من وجود محاور داخل النظام تعمل ضد بعضها البعض ، وضرب مثالا باتفاقية الأخوة والتعاون بين دول المغرب العربي التي كانت موجهة أساسا ضد ليبيا ثم فيما بعد ضد المغرب .

هذا فضلا عما تخلفه من ازدواجية في اختصاصات المؤسسات التي تنشئها هذه التجمعات ، وتلك التابعة لجامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى بعد آخر هو تبعية هذه التجمعات للخارج ، وفي هذا الإطار وجهت انتقادات عديدة لبعض التجمعات الاقليمية القائمة مثل التجمع الاقليمي الخليجي وارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتحالف المغربى الذى حذرت بعض الآراء من إمكانية تحويله إلى مجرد سوق لمنتجات السوق الأوروبية المشتركة .

وفي المقابل دافعت بعض الآراء عن وجود التجمعات الاقليمية العربية باعتبارها وسيلة لتوحيد الارادات العربية وتسهيل التعامل بينها ، إلى جانب فعاليتها من الناحية الاقتصادية بالنسبة للدول الاعضاء في التجمع الاقليمي . كما طرحت بعض الآراء التجمعات الاقليمية النوعية إلى جانب التجمعات الاقليمية الجغرافية والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاعلات سياسية واجتماعية مختلفة .

٣ - جامعة الدول العربية :

احتلت المناقشات الخاصة بجامعة الدول العربية مكانة خاصة في التعليقات التي قيلت حول فعالية النظام العربى ، وطالبت بعض الآراء بضرورة الاسراع بالتوقيع على تعديل ميثاق الجامعة الذى ما تزال حوله خلافات كثيرة .

وتحفظت بعض الآراء على بروتوكول العمل العربى المشترك الذى جاء ليفطى عدم تعديل الميثاق بسبب اعتراض بعض الدول العربية عليه . وفي المقابل لم تعط بعض الآراء نفس الأهمية لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وخاصة البند الخاص (بالاجماع) وهو جوهر الخلاف ، على أساس أن ما يقرب من ٨٥٪ من قرارات الجامعة أخذت بالاجماع منذ عام ١٩٤٥ إلى ١٩٨٢ ولم تنفذ ، ورات هذه الآراء أن المناقشة يجب أن تركز على أسباب عدم الفعالية في تنفيذ قرارات الجامعة وليس في تعديل الميثاق .

٤ - غياب العمل الشعبى العربى وإعلان حقوق الإنسان العربى :

واستكمالا للمناقشات التي دارت حول الجامعة العربية أثرت قضيتان هامتان الأولى : خاصة بالتقاعس عن إصدار بيان خاص بحقوق الإنسان على المستوى العربى بسبب الدور السلبي الذى تلعبه الحكومات في هذا المجال ، أما الأخرى : فتتعلق بضرورة الاهتمام بتطوير العمل الشعبى العربى خارج الإطار الرسمى الذى تعبّر عنه الحكومات . وما يزيد من أهمية هذا الصراع هو الانتقال المكثف العمالة العربية بين الدول المختلفة مما يحتم ضرورة فتح المجال أمام العمل الشعبى حتى يعطى مضمونا فعليا لما يسمى بالنظام الاجتماعى العربى .

وأوصت بعض الآراء بضرورة أن تسمح الحكومات العربية بمساحة أوسع من العمل للمنظمات غير الرسمية العربية مثل التجمعات المهنية والعمالية وغيرها حتى يمكن الخروج

من مآزق عدم فعالية العمل العربي الرأهن . وفي هذا الإطار وجهت انتقادات عديدة لاسلوب العمل الشعبي الذي شهده النظام العربي طوال الحقبة الماضية . ومن ذلك تقييم مستوى أداء (اتحاد المحامين العرب) كجديى المنظمات غير الحكومية داخل النظام ، وانتهت هذه الآراء إلى ضرورة تحقيق استقلالية أى هيئة غير حكومية عن مجمل النظام بتشكيلاته الراهنة .

• - الأمن القومى العربى :

تطرقت المناقشات إلى قضية الأمن القومى العربى واتفقت العديد من الآراء على أن تعطى أولوية للتنسيق الاقتصادى والسياسى كمدخل لتحقيق الأمن القومى العربى لأن هذا المدخل من شأنه أن يخلق حساً قومياً بالمصالح المشتركة داخل النظام .

في هذا الإطار ربطت الآراء بين الأمن القومى العربى والاقتصاد العربى عن طريق الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من صناعات ثقيلة وصناعة المعلومات وأشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذى يمكن أن تلعبه مصر في هذا المجال .

- بالإضافة إلى ذلك فقد أثيرت قضايا متعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى باعتباره أحد الاشكاليات الدائمة التى واجهها النظام الاقليمى العربى ، كما أثيرت قضية القيادة الاقليمية التى طرحت كعائق يحد من فعالية النظام العربى ، وطرحت أسماء دول بعينها تسعى لهذه القيادة منها إيران ومصر وسوريا . وذكر أن إيران باعتبارها دولة غير عربية يجب عدم إدخالها في الإطار التحليلى للنظام العربى ، كما رفض بشدة اعتبار مصر من الدول الساعية للهيمنة الاقليمية باعتبار أنها تخلت تماماً عن هذا الدور منذ منتصف السبعينات .

أخيراً اعترضت بعض الآراء على إصرار عديد من الباحثين على الالتزام بالنظرة الاصلاحية على حساب الثورية أو النظرة الراديكالية في معالجة الاشكالية المنهجية للنظام الاقليمى العربى .

وفي المقابل ، تم التأكيد في النهاية على ضرورة الاهتمام بالأوضاع الداخلية للقطار العربى وتأثيرها على إمكانيات وفعالية النظام الاقليمى ، وطالبت بعض الآراء بضرورة الربط العضوى بين النظم الداخلية وإشكالياتها ، وبين النظام الاقليمى العربى .

محاضرة :

الابعاد العسكرية للعمل العربي المشترك في التسعينات

لواء ا.ح. احمد فخر
خبير استراتيجي

السيد رئيس الجلسة ..
السيدات والسادة ..

شرف كبير أن يتفضل المسؤولون عن تنظيم وإعداد وإدارة المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني بدعوتي للمشاركة في أعمال المؤتمر .

وشرف أكبر أن نتاح لي فرصة الالتقاء بهذه الصفوة المتميزة من كبار المفكرين العرب الذين جمعهم الاخلاص والامل نتدارس افاق العمل العربي في المستقبل .. نتبادل الرأي والفكر في حماس عاقل .. وواقعية منطقية .. نختلف لنتفق .. ننتقد لنتحرك .. ونتحرك لننفذ ..

ومسئولية ضخمة ان اجيء الى هنا كي احاضر .. وكانت الدعوة اصلا لاشترك في التعقيب والتعليق على الورقة الثالثة التي ستقدم إلى مؤتمركم العلمي والجاد ..

وأعرف جيدا مدى الاحباط الذي تشعرون به في هذه اللحظة .. وأشاركم إياه .. فالدعوة إلى إلقاء هذه المحاضرة كانت موجهة أساسا إلى المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس مجلس الوزراء والقائد العام ووزير الدفاع والانتاج الحربي .. وقد اعتذر بسبب ارتباطات عمل مسبقة وكلنا نقدر ذلك ..

وأرجو ألا يتبادر إلى الأذهان أنني هنا اليوم لأنوب عنه .. ذلك شرف لا ادعيه .. أو أنني هنا لأطرح على حضراتكم بعضا من فكره وتصويراته أو فكر وزارة الدفاع المصرية ونواياها ..

بحكم المعرفة العسكرية لا أستطيع .. بحكم الخبرة والممارسة لا أتمكن بحكم الموقع والمسئولية .. والقرب من دوائر صنع القرار لا أقدر ..

وإنما أنا هنا اليوم - معكم ومثلكم - مصري عربي .. دارس لهما الأمن القومي العربي وأمور الاستراتيجية العسكرية - - - لأحاول أن أطرح أمامكم بعض أفكارى وتصويراتى الخاصة .. مشاركا معكم في محاولة صياغة آمال المستقبل العربي .. وبإيجابية .

موضوع اليوم هو : الأبعاد العسكرية للعمل العربي المشترك في التسعينيات أى أننا ببساطة شديدة نسعى إلى معرفة أفضل بالدور العسكرى العربى في مستقبل نريد أن نرسمه ونصوغه بأيدينا لمنطقتنا العربية وفي عالم يتحفز إلى انطلاقة ضخمة تدفع أمامها وتجذب من خلفها متغيرات جذرية في العلاقات الدولية والعقائدية والتكنولوجية والاجتماعية ..

إن الفكر العسكرى المباشر عندما يواجه بمثل هذه المشكلة العلمية فإنه يبادر إلى دراسة مجموعة من البدائل التى تواجه حل هذه المشكلة تتركز أساساً في :

• ما هى المهام والأهداف الدفاعية التى يراد لهذا الدور العسكرى العربى أن يؤديها ؟
• ما هو شكل وحجم ومكونات القوة العسكرية الدفاعية العربية التى يمكن لها أن تؤدي هذا الدور وتحقق هذه الأهداف والمهام ؟

• ما هى التكنولوجيا العسكرية الملائمة لتوضع في يد هذه القوة العسكرية الدفاعية لتنفيذ المهام وبأكبر قدر من الصواب في اختيارها وبأقل احتمالات الخطأ ؟

• ما هى أفضل صياغة للعلاقة بين القطاعات العسكرية والقطاعات المدنية التى كستوكل المهمة والدور لهذه القوة العسكرية الدفاعية العربية ؟

هذه التساؤلات ما هى إلا قفزة إلى الخلاصات والنتائج وهى قفزة .. علميا غير مقبولة .. فأمر الدفاع لا تعرف القفزات ولا تتم إلا على مراحل وليت الاجابات على هذه التساؤلات كانت بمثل سهولة وضعها ..

إن أمور الدفاع تستلزم من كل من يحاول أن يتنبأ بشكل الصراع المسلح ودوره في منطقة متوترة ومتغيرة ليضع خطته وبرامجه وصولاً إلى عمل عسكرى مشترك وجاد .. أقول تستلزم أموراً ثلاثاً :

- الان تجاهل الحقائق .
- أن نستفيد من الخبرة التاريخية خاصة العسكرية .
- أن نساير التطور التكنولوجى العسكرى القادم .

دعونى أبداً بالحقائق :

الحقيقة العلمية السياسية العسكرية الأولى تقول .. إن العمل العسكرى سواء كان وطنياً أو قومياً مشتركاً له مكان محدد على خريطة وتسلسل العمل الوطنى والقومى .. الخريطة والتسلسل تبدأ بتحديد الأهداف القومية ثم تحدد بعدها المصالح القومية واسبقياتها .

ومن الأهداف والمصالح ومن دراسة وتحليل أهداف ومصالح الاطراف الأخرى واستعداد هذه الاطراف لاحتمال استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهدافها ومصالحها

المتعارضة أو المتناقضة مع أهدافنا ومصالحنا نصل إلى تعريف محدد لتقييم التهديدات العسكرية التي قد يتعرض لها إن عاجلاً أو آجلاً .. ومن ثم واستناداً إلى هذه العملية السياسية العسكرية .. يضع العسكريون السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية المشتركة لمواجهة هذه التهديدات ..

ونحن على مشارف التسعينيات .. هل يمكن أن يتحقق لنا إجماع عربي حول المصالح القومية .. وقبول عربي لاختلاف أساليب المصالح القومية بما يحقق لنا القدرة على تعريف الأخطار والتهديدات العسكرية التي تستلزم منا عملاً عسكرياً عربياً مشتركاً ؟

● تلك عملية سياسية بالدرجة الأولى .. وليس دورى أن اتصدى لها بالتحليل أو التنبؤ ولكن دورى أن أقول أن العمل العسكري العربي المشترك والمؤثر والجاد يبدأ من هنا .

● إن النظرية العسكرية تقول هنا فلنبداً في إجراءات التنسيق العسكري الاستراتيجى العربى - وهو أقل درجات الارتباط الاستراتيجى - بأن تتبادل الدول العربية معلومات المخابرات والإنذار بما يساعد على إجراءات تقييم التهديد الموجه إلى الأمة العربية .. تلك هى النظرية ، ولكننى اعتقد أن الوقت لم يعد فيه متسع للنظريات فاسمحوا لى أن أقترح أن نجعل المرحلة القادمة من العمل العربى العسكري المشترك هى مرحلة « الممارسة فى خدمة النظرية » وليس العكس .. ومن هنا دعونى أقترح أن نبدأ فى وضع « نظام عربى موحد لرفع درجات الاستعداد والتعبئة العسكرية .. إن هذا النظام يعنى ببساطة - فوق أننا نتبادل معلومات المخابرات والإنذار - أن أية دولة عربية عضو فى هذا النظام تستشعر خطراً أو تهديداً عسكرياً ترى أنه يهدد الأمة العربية كلها تنتقله إلى الجميع وتقوم كل دولة برفع درجة استعداد قواتها بالمستوى المناسب لمواجهة هذا التهديد بما فى ذلك الوصول إلى إجراءات تعبئة عسكرية محلية .. محدودة أو شاملة .. وهذه الممارسة كفيلة تماماً بأن تخدم نظرية التنسيق العسكري .. وكفيلة تماماً بأن تخلق إجماعاً عربياً حول ما هو التهديد العسكري المتكرر للأمة العربية .. العاجل والآجل ..

● الحقيقة العسكرية الثانية تقول : أن الخطوة العسكرية التالية للاتفاق على تقييم التهديد هى خطوة وضع الاستراتيجية العسكرية للعمل العسكري العربى المشترك فى التسعينيات . إن هذه المرحلة تستلزم من المهتمين بأمور الدفاع والمسؤولين عن الأمن القومى أن يبدأوا على الفور فى إجراء دراسات مستقبلية حول البنية العالمية المتوقعة فى التسعينيات ..

- بآثار التقارب السوفيتى الأمريكى الجديد .. ويتوقعات خطوط العلاقة بينهما ،
آثارها المحتملة على منطقة الشرق الأوسط .

- بالكيان الأوروبى الجديد الذى ستمتع مع التسعينيات .

- بالقوى الفاعلة الجديدة على مسرح العلاقات الكونية مثل اليابان والصين الشعبية .

- بالبنية العربى التى تسعى لتحقيقها فى التسعينيات .

ومن دراسة هذه السيناريوهات يمكن لنا أن نحدد الاهداف العسكرية الدفاعية التى نرى أن يحققها العمل العسكرى الدفاعى العربى المشترك .. ودراسة البنية والاهداف سوف نحدد لنا المفاهيم الاستراتيجية العسكرية لهذا العمل العربى العسكرى المشترك .. مفهوم الردع لم الاحتواء .. ضربة دفاعية أولى أم ضربة إحباط .. مفهوم الدفاع عن الارض العربية بعدم السماح للخصم باختراقها أم مفهوم تدمير العدو حتى لو سمحنا له ، باختراق محدود ومحسوب .. أم مفهوم توزيع الأدوار .. ذلك حتى يمكن لنا أن نعرف مسبقا متى وأين وتحت أية ظروف دولية وإقليمية نفتح الأبواب أمام العمل العسكرى العربى المشترك ليؤدى دوره الذى نريده له ..

السؤال هنا : من المؤهل للقيام بهذا الدور العلمى العسكرى منذ الآن ؟ هل هى الادارة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية ؟ هل هى المعاهد العسكرية العربية ؟ هل هى مراكز الدراسات الاستراتيجية ؟

الحقيقة العسكرية الثالثة توضح : أن الاستراتيجية العسكرية هى فن وعلم تطوير القوة العسكرية واستخدامها لتحقيق الاهداف القومية .. ذلك يعنى أن الاستراتيجية العسكرية بأهدافها ومفاهيمها تجيء قبل بناء القوة العسكرية ومرشدا لها فالقوة العسكرية تبنى وتطور وتعديل فى إطار الاستراتيجية وليس العكس .. ومن هنا فمجرد أن نتضح معالم الاستراتيجية يمكن لنا أن نتحرك لتطوير القوة العسكرية سواء أخذنا بناء قوة لمواجهة أسوأ السيناريوهات أم أفضلها .. وهنا يلعب الاقتصاد الوطنى والقومى دورا أساسيا فما يخصص للانفاق العسكرى هو الذى سيحكم قدر التطوير العسكرى الذى سيحدث .. وهذا ليست دعوة لزيادة الانفاق العسكرى فآية زيادة بدون تغيير أساليب الانفاق لتواجه متطلبات العمل العسكرى العربى المشترك لن تجعلنا أكثر منا .. وهنا يجيء دور الاقتصاديين العرب .. فحين تكون مسئولية العسكريين تصور سيناريوهات الصراع المسلح فى التسعينيات تكون مهمة الاقتصاديين فى دولنا العربية التى تواجهها كلها .. مشكلة اقتصادية بدرجة أو بأخرى .. أن ينفشروا الوعى التطبيقى الغائب لاقتصاديات الدفاع سعيا وراء أفضل عائد دفاعى بأقل تكلفة ممكنة عن طريق توازن التسليح وعدم ازدواجيته .. ولدينا أمور اقتصادية عديدة تحتاج إلى نظرة أعمق مثل : دور الاقتصاد فى الأمن القومى .. تخطيط السياسة الخارجية ونفقات الدفاع .. أفضل الطرق والنماذج لتخصيص الموارد الاقتصادية .. الاعتبارات الإقليمية والقومية لنفقات الدفاع .. التكلفة والفائدة Cost-Benefit والتكلفة والتأثير Cost-Effectiveness . مدخلات ونتائج اقتصاديات الدفاع Input-output defence economics بغير نظرة جديدة وعلمية وقومية لاقتصاديات العمل

العسكري العربي المشترك فنجاحنا في بناء القوة العسكرية الدفاعية لن يكون بالدرجة التي تمنناها .. فليس المهم أن نسعى لإطلاق قمر صناعي ولكن الأهم أن نقول لنا اقتصاديات الدفاع أيهما أنسب لاحتياجاتنا الدفاعية القمر الصناعي أم طائرات الإنذار والاستطلاع الحديثة .. ومن المهم أن نعرف حجم ونوعية التهديد الجوي الذي سيواجهنا في التسعينيات ، ولكن الأهم أن نعرف كم يلزم أن يتوفر لنا من طائرات الاعتراض وكم يلزم من صواريخ الدفاع الجوي وأنواعها .. وبالمثل أي مزيج من المدرعات والصواريخ المضادة للدبابات يحقق الأهداف التي نرجوها للدور المرتقب للعمل العسكري العربي المشترك ..

● ومرة ثانية يجيء السؤال السابق : من المؤهل للقيام بهذا الدور العلمي العسكري والقيام بواجب التنسيق بين علوم الاقتصاد وعلوم العسكرية وتطبيقاتها ؟

تلك بعض أهم الحقائق التي لا يجوز أن نتجاهلها إذا كنا نسعى إلى البدء العلمي والعمل لنقترب من عمل عسكري عربي مشترك في التسعينيات اكتفى بها كمثل لانتقل إلى الأمر الثاني من الأمور الثلاثة التي يلزم أن يقترب منها كل من يسعى إلى عمل عسكري مشترك ..

● الأمر الثاني : هو أن نستفيد من خبراتنا التاريخية المعاصرة وخاصة العسكرية منها ..

وأود هنا أن أشير إلى ظاهرة اجتماعية ونفسية تعيش معنا ولست أجد لها مبرراً على الإطلاق : ظاهرة الميل المستمر إلى التقليل من قدر أنفسنا .. في المجال العسكري نحن نمتلك ثروة من الخبرة لا تتوفر في أي مكان آخر في العالم .. لدينا جيل من العسكريين العرب درسوا وتعلموا وتدريبوا وسبوا أغوار المدارس العسكرية الإنجليزية والفرنسية والألمانية والصينية والسوفيتية والأمريكية وغيرها .. وهذا أمر لا يتأتى لأى تجمع عسكري بسهولة .. وهذا الجيل من العسكريين العرب قدر له ألا يكتفى بالمعرفة النظرية لهذه المدارس العسكرية بل خاض حرباً متعددة ومتالية خرج منها بدروس عملية ضخمة .. سواء من الانكسارات أو الانتصارات .. ساعدته على أن يضع بصماته على هذه المدارس الفكرية العسكرية ليخرج بفكره العسكري الوطني المتميز ولكننا حتى الآن لم نستفيد من هذه الثروة العسكرية على المستوى القومي الاستفادة المناسبة ..

● لدينا خبرات قادة عسكريين حاربوا أكثر من مرة في ظروف جبيرة ليست من اختيارهم بالنسبة للمكان والزمان .. لدينا خبرات عسكرية عالية في دفع واستخدام الحشود المركزة من القوات الأرضية والجوية في جبهات قتال ضيقة للغاية الأمر الذي لم نره في الكثير من مدارس الفكر العسكري أو حتى في مباريات الحروب التي يديرونها .. لدينا خبرات جديدة في الحروب البحرية لا زالت تحت الدراسة والتحليل . لدينا خبرات متعددة في معالجة مشاكل المفاجأة التكتيكية في القتال وخبرات متميزة في استخدام نظم تسليم وتكنولوجيا حديثة في الدفاع الجوي والمدفعية والحرب الإلكترونية والألغام استخدمت

لأول مرة في مسارحنا .. لدينا خبرة لا تتكرر في المزج بين التسليح الشرقي والغربي في الحرب .. استحدثنا دروسا في كثافة القتال ومعدلات تغير أوضاع القتال لم يسبق لها مثيل .. تعدلت نتيجة معاركنا كل أنماط استهلاك المعدات والذخائر والدعم الفني مخالفة لكل ما كتب في نظريات القتال ومدارس الفكر العسكري .. لدينا عدد لا يحصى من الابتكارات التكتيكية والفنية والمفاجآت التكنولوجية العسكرية التي قدمها المقاتل العربي لتحسين أداء ما لديه من معدات .. لدينا خبرات القتال في طبوغرافية الصحارى والمضايق والمستنقعات والسدود والأرض الزراعية والجبلية والسهول والمياه المفتوحة والمضايق المائية المغلقة .. لدينا الكثير وأكثر من الكثير .. ليس من واقع القراءة والاطلاع والمعرفة فقط .. وإنما من واقع الحرب الفعلية والمعارك الشرسة .

• ومن اقتناعنا بأن دروس حرب محلية ليست هي بالضرورة كل دروس حرب محلية أخرى فنستطيع أن نقول أنه قد آن الأوان لأن نعمم بطريقة مخططة دروسا حربونا العربية على الجميع واثقين أن ذلك سيسهم في خلق مدرسة عسكرية عربية شاملة تحقق لنا التميز في كل مجالات الأداء العسكري المطلوب .

• وحتى لا أكرر السؤال للمرة الثالثة .. من المؤهل عربيا للقيام بهذا الدور العلمى العسكري .. استاذنكم في أن أقول أننا نملك مقومات بدء العمل العربى المشترك والذي يتعامل مع الأمور التي سبق أن طرحتها على حضراتكم :

• حقيقة صياغة العلاقة السليمة والمستديمة حول الإدراك العربى للأهداف القومية والمصالح القومية وتقييم التهديد القومى .

• أهمية وضع استراتيجية عسكرية عربية واضحة الأهداف ومتفق على مفاهيمها .

• الاتفاق حول حجم ونوع البناء العسكري العربى المناسب لتنفيذ عمل عسكري عربى مشترك .

• دور الاقتصاد العربى وتأثيره على نفقات الدفاع العربى .

• تجميع الخبرة العسكرية العربية المعاصرة والخروج منها بدروس مستفادة لخلق مدرسة عربية عسكرية موحدة ومتميزة .

السؤال هنا ، إذا كلن هذا ما هو مطلوب فكيف ننفلذ ذلك ؟

إن التجمع العربى يمتلك العشرات من المنظمات العربية .. مثل المنظمة العربية للتعليم والصناعة - منظمة العمل العربية .. المنظمة العربية للتنمية الزراعية .. المنظمة العربية للسياحة .. المنظمة العربية للاتصالات الثقافية - للثروة المعدنية المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة .. وغيرها وغيرها ..

هذه المنظمات وغيرها تتولى القيام بأعمالها العلمية والجادة بالتنسيق العربى في المجالات المختلفة .. من الذى يتولى رعاية الأمور العلمية العسكرية ؟ فى ظنى لا أحد .. فاسمحوا لى هنا أن أقترح أن تنشأ فوراً :

المنظمة العربية للعلوم العسكرية :

تعطى لها مهام محددة تسمى كلها وتلتقى عند كيفية تحقيق العمل العسكرى العربى المشترك .

• وانتقل الآن إلى الأمر الأخير من الأمور الثلاثة التى يلزم أن يتدارسها كل من يسعى إلى عمل عسكرى عربى مشترك فى التسعينيات وهو :
مسيرة التطور التكنولوجى العسكرى ..

• التاريخ علمنا أن التطور التكنولوجى يغير من طبيعة الحروب والصراعات المسلحة .

- فى الحرب العالمية الأولى .. المدفع الرشاش غير من أساليب القتال .
- بعد عشرين سنة غيرت الدبابية من القدرات الهجومية والمناورة .
- الطيران النفاث غير تماماً من دور القوات الجوية .
- الهليكوبتر أدخلت أبعاداً جديدة من أساليب القتال وتكتيكاته .
- السلاح النووى خلق حسابات جديدة فى العلاقات الدولية وتجنب الصراع المسلح وإداراته .

• احتياجات العلم العسكرى اليوم تدفع التكنولوجيا العسكرية بعنف إلى تحقيق تطورات مذهلة فى هذا العالم المتوتر .. والكلى يبحث عن السلاح الذى يتصور أنه سيجعل النصر أوتوماتيكياً .. الكلى يحاول أن ينتج ويصنع السلاح الذى يعطى عشرة رجال قوة ألف فرد مقاتل .. لذلك فالتطور التكنولوجى لا يتوقف وتنشأ الأجيال الجديدة من نفس المعدات ولكن بقوة تدميرية أكبر وأكبر ..

• واليوم تتصاعد حدة النفمة القديمة الجديدة فى الكثير من مدارس الفكر العسكرى والتى تقول : إن الحل العسكرى يكمن فى امتلاك واستخدام أسلحة التدمير الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية .. واسمحوا لى أن نقف هنا وقفة تأمل عسكرية .. فالعسكريون يعرفون جيداً أن علاقات السلاح بين الأطراف المتعارضة لا تحكمها فقط اعتبارات السياسة والاقتصاد بل واعتبارات التكنولوجيا العسكرية أيضاً .. واليوم نحن نعيش مرحلة جديدة من علاقات السلاح النووى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية تدور حول خفض المتبادل والحد من التوسع فيها .. وبجانب الاعتبارات السياسية والاقتصادية التى أملت ذلك فهناك العوامل العسكرية .. اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية نجاح الاتحاد السوفييتى فى إنشاء شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ورأى الاتحاد السوفييتى أن خطوات مبادرة الدفاع الاستراتيجى أو حرب

الركاب هي خطوات عملية ويمكن تحقيقها وأن هذين الأمرين سيؤثران بشدة على مفهوم التوازن الاستراتيجي بين القوتين الأعظم مما سيفسر من كل حسابات التدمير الأكيد للخصم التي عاش معها مدة طويلة .. كما أثبتت التجارب السوفيتية والأمريكية أن التفجيرات النووية على الارتفاعات العالية فوق الغلاف الجوي تؤثر إلى درجة قد تبطل طاقة الأقمار الصناعية وسقف الفضاء ، ومن هنا جاء القبول العسكري لفكرة الخفض والحد من الأسلحة النووية وفي نفس الوقت بدأ التطور العنيف في مجال الأسلحة التقليدية والنصف تقليدية .

● ونحن مسئولون - إن كنا نسعى بجدية لعمل عسكري عربي مشترك في التسعينيات أن نتابع ونتعرف على مسيرة التطور التكنولوجي القادم حتى يمكن لنا أن نضع سيناريوهات القتال المتوقعة ..

● أشعة الليزر والتي تتحرك بسرعة ١٨٦,٠٠٠ ميل/ثانية والتي كان إنتاجها يعتمد على مصادر كهربائية أمكن تطويرها لنتجت من مصادر كيميائية مما خلق فارقاً ضخماً في مشاكل الانتاج .. وقد نجح استخدامها في مواجهة الصواريخ أرض / أرض أيا كان حجمها أو سرعتها .

● ما يطلق عليه أشعة الموت Particle Rays وهي مكونة من جسيمات أشعة جاما وتعتمد على الكتلونيات الذرة ومن المعروف أن السوفيت قد نجحوا في تجارب هذه الأشعة ويقول المعلقون أن إشارة الرئيس الأمريكي ريجان إلى أن لديهم مشروعات ستغني قيمة القنابل النووية كان تعني هذا النوع من الأشعة .

● ولا زال التطوير يحدث مع السلاح نصف التقليدي - قنبلة النيوترون وهي لا تحدث الأثر نتيجة قوة الانفجار ولكن نتيجة أشعة النيوترون وأشعة جاما مسببة قتل الأفراد فقط وليس تدمير المنشآت أو حتى الدبابات .

● بالإضافة إلى مثل هذه التطورات في الأسلحة غير النووية فإن الأسلحة التقليدية العادية تعيش مرحلة جديدة من التطوير العلمي .. فالرادار اليوم لا تعيقه كروية الأرض باستخدام Over the horizon OTH .. ودخلنا عصر الطائرات التي لا يمكن اكتشافها بالرادار أو الحرارة أو الضوء أو الصوت والفواصات البحرية اليوم تقوم بنفس مهام الفواصات القديمة وبأحجام تصل إلى ١/٥ الحجم الحالي وهناك وسائل تفجير جديدة يمكن أن تبقى سالكة ولا تتفجر إلا بعد شهر .. إن تجربة إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات بزئبق صواريخ صغير يحمل صاروخين فقط لم تمر مر الكرام على التطوير العسكري وكانت بداية ما يطلق عليه الذخيرة الذكية Smart التي توجه إلى أهداف متناهية الصغر وبدقة فوق العالية والتي يقول عنها الخبراء العسكريون إنها ستغير ميزان القوى فوق أرض المعارك في التسعينيات . هذا قليل من كثير فلدينا الآن أيضاً مدى أطول للطائرات والفواصات وقوة تدميرية أكبر للمتفجرات والتطور لا يتوقف .

* والذين يعايشون صناعة الأسلحة يعرفون أن بحوث تطوير الأسلحة والمعدات تلتهم جزءاً ضخماً من نفقات الدفاع والتصنيع للذين ينتجون الأسلحة .. وتعتبر مكوناً كبيراً من ثمن الأسلحة للذين يستوردونها .. وإذا كنا نسمى إلى تميز تكنولوجيا عسكري في إطار العمل العسكري العربي المشترك فعلينا أن نجد حلاً لهذه المشكلة فنحن لدينا الكوادر العلمية المناسبة والمؤهلة في القطاعات العسكرية والقطاعات المدنية .. ولدينا المعامل العلمية العسكرية المنتشرة في الوطن العربي ولدينا ميادين التجارب والاختبار ، وينقصنا المزيد من التنسيق والتمويل .. وإذا كان التجمع العربي قد فطن إلى مشاكله الاقتصادية والتنموية وأنشأ الصناديق العربية لتساهم في دراسة وحل المشاكل العربية في هذه المجالات .. فلا أقل من أن تنشأ - وبأسرع ما يمكن الصندوق العربي للبحوث العسكرية .. ليبدأ عملاً عربياً متكاملًا للحاق بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة .. ولابتكارها وتطويرها لتكون في خدمة الدفاع العربي في التسعينيات .. وما بعد التسعينيات .

السيد رئيس الجلسة ..
السيدات والسادة اعضاء المؤتمر ..

استاذنكم في أن أنهى كلمتي إليكم اليوم بثلاث نقاط صغيرة تجيء قبل كل ما قلته وفوقه ..

النقطة الأولى - هي أنه علينا جميعاً أن نحافظ على الروح العسكرية العربية
والأ نسمح بإضعافها .

النقطة الثانية - أن نقلل من التشكك في القدرات التقليدية بتطوراتها المذهلة في مواجهة القدرات النووية .

النقطة الثالثة - فلنبداً من اليوم في خلق مناخ لمزيد من التجانس الدفاعي العربي من أجل أجيالنا القادمة في المنطقة كلها .

أشكر لكم صبركم وحسن الاستماع .

مناقشات محاضرة اللواء أحمد فخر

أولاً - العمل العربي المشترك :

(١) المنظمات البديلة :

دارت مناقشات طويلة حول ضرورة إنشاء منظمات مشتركة على المستوى العسكري كمدخل لتحقيق التعاون العربي في هذا المجال .

ودافعت بعض الآراء عن ضرورة إنشاء تنظيمات جديدة للتعاون العربي العسكري على أساس أن أى تعاون على المستوى العربي لا يمكن أن يتم دون وجود هذا الشكل المؤسسى ، خاصة وأنه يمكن من خلال مثل هذه المنظمات المتخصصة بلورة موقف عربى واحد ، والتنسيق بين المراكز البحثية المختلفة حتى يمكن توظيفها على الوجه الأكمل على الصعيد العسكرى .

ولم يمانع هذا الرأى فى أن يتم إحياء المنظمات القائمة فعلا مثل مجلس الدفاع العربى المشترك الذى أنشئ فى ١٩٥١ . ووجهت عدة انتقادات لمستوى أدائه حيث ذكر أنه لم يعقد سوى ٢٧ دورة فقط بل وتوقفت هذه الدورات تماما منذ ١٩٨١ . وتم التشديد على ضرورة تنشيط هذا المجلس ورفع درجة فعاليته إلى جانب دعم المنظمات الجديدة مثل الصندوق القومى للبحوث العسكرى المقترح إنشاؤه ، والمنظمة العربية للعلوم العسكرية .

وفى هذا الإطار اقترح البعض أن يتم الدمج بين هاتين المنظميتين فى منظمة واحدة تحمل اسم « المؤسسة العربية للبحوث والتطوير العسكرى » حتى يمكن الاستفادة من العمل البحثى فى عملية التطوير التكنولوجى .

أما الإشكالية الحقيقية عند أصحاب هذا الرأى فلا تكمن فى التنظيمات الجديدة ، وإنما فى كيفية التنسيق بين الهياكل العسكرية المختلفة على المستوى العربى والتخفيف من حدة القطرية التى تتسم بها السياسات العربية ولكن فى حدود الاعتراف بالامر الواقع أى بما لا يمس سيادة كل دولة ..

وعلى العكس تحفظت بعض الآراء على نفس الفكرة ، أى فكرة إنشاء منظمات متخصصة جديدة لما تؤدى إليه من تضخم بيروقراطى فضلا عن مشكلات التمويل . واكتفت هذه الآراء بوجود الأمانة العسكرية بالجامعة العربية لقيامها بنفس الدور دون حاجة لإنشاء منظمات جديدة خاصة فى مجالات العلوم العسكرية والبحوث والتخطيط . وطرح هذا الرأى بديلا لهذه المنظمات يكمن فى الهيئات غير الحكومية ، على أن يراعى التخطيط والتنسيق بينها ولا يمنع هذا أن تنشأ منظمة جديدة مع استمرار العمل والشعور بالحاجة إلى تنظيم أكبر ككتويج لهذا العمل ..

ومن السليبيات التى ذكرت بشأن اقتراح إقامة تنظيمات متخصصة جديدة هو وجود بحوث استراتيجية ضمن الهيئة العربية للتصنيع ، ولا جدوى من إضافة جديد فى هذا المجال ، بل الأهم هو تطويرها .

(ب) على مستوى الجيوش :

طرحت العديد من الآراء حول إمكانية التنسيق بين الجيوش العربية كمدخل لتحقيق التعاون العسكرى بين الدول العربية . وذكر فى هذا المجال ضرورة توحيد المصطلحات

العسكرية وأساليب القتال التي ما زالت مختلفة . فإذا كانت أغلب الدول العربية قد درست مسرح العمليات المركزي وهو منطقة الصراع العربي الاسرائيلي ، إلا أنه ما زالت هناك مساح أخرى للعمليات العسكرية خارج هذا النطاق تحتاج إلى تنسيق الجهود ، وضرب هنا مثلاً بالحرب العراقية الايرانية والجنوب السوداني . وأبرز هذا الرأي بالتالي الحاجة لتوحيد مصادر العلم ، والمعدات ودراسة مساح العمليات بصورة مشتركة تحقق التنسيق الفعلي بين الجيوش العربية ، فضلاً عن ضرورة توحيد أو تنسيق مصادر السلاح .

وعلى العكس من ذلك دافعت بعض الآراء عن ضرورة المحافظة على تراكم الخبرات العسكرية العربية بمعنى الإبقاء على المدارس المتنوعة فيها حتى يمكن الاستفادة من الخبرات التي حققتها على المدى الطويل ، على أن يتم توحيد العقيدة العسكرية سواء على المستوى القطري أو الوطني والتي ما زالت تشكل معضلة حقيقية في كافة الدول العربية .

وقد أثارت هذه النقطة جدلاً حول امكانية توحيد العقيدة العسكرية وطرحت كبديل عنها فكرة المناورات المشتركة ، والمباريات الحربية السياسية على مستوى العالم العربي كبديل ممكن لتحقيق التنسيق العسكري والذي قد يستغرق عدة سنوات يتم فيها بلورة الاستراتيجية العسكرية لكل دولة على حدة . وشكك هذا الرأي في امكانية الوصول إلى استراتيجية عربية واحدة استناداً إلى اختلاف الوزن النسبي لكل دولة داخل المجموعة العربية .

وفي هذا الاطار تم اقتراح أسماء بعض الدول العربية التي مرت بتجارب غنية في المجال العسكري مثل مصر والعراق وسوريا يمكن أن يبدأ التنسيق بينها نظراً لتقارب خبراتها العسكرية .

وقارن البعض بين هذا المدخل - أي المناورات العسكرية المشتركة - لتحقيق التعاون العسكري وبين الخبرة التاريخية التي قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية لتحقيق وحدتها العسكرية حيث كانت المناورات المشتركة مدخلاً لهذه الوحدة مع الاحتفاظ بالتمايزات الداخلية بين هذه الدول (ألمانيا - إنجلترا - فرنسا) .

فالمناورات المشتركة هي التي تقرب في النهاية بين الجيوش وفقاً لهذا الرأي وليس توحيد مصادر السلاح .

(جـ) الأمن القومي :

طرح بعض المشاركين قضية التعاون العربي العسكري من منظور الأمن القومي ، ورأوا أنه إذا كان مشروع التعاون العسكري العربي المشترك هو مشروع طموح صعب التحقيق في الوقت الحاضر ، فإن الأديق هو الحديث عن سياسة عسكرية عربية مشتركة تكون نواة لاستراتيجية عربية مشتركة ، وهذا يقتضي تحديد مفهوم مشترك للأمن القومي العربي يحدد بدقة التهديدات التي ستواجه الأمة العربية في التسعينيات .

وقد لخصت بعض الآراء هذا التهديد في الجيش الاسرائيلي وطبيعة التفريعات الهيكلية التي ستعترض في العقد القادم سواء سلبيًا أو ايجابيًا . ويدخل في نفس الاطار احتمالات التسوية وإثرها على الأمن القومي العربي ، والانتفاضة وإثرها على الجيش الاسرائيلي .

أما عن مشكلات بلورة مفهوم واحد للأمن القومي العربي فقد تحدثت بعض الآراء عن التناقضات الكامنة بين الإرادات العربية الموزعة بين ٢١ دولة عربية مضاف إليها منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا يعني وجود ٢٢ سياسة عربية قد تتناقض مع بعضها البعض . وذهبت هذه الآراء إلى القول بأن مخاوف الدول العربية من بعضها البعض أصبحت ، لا تقل عن مخاوفها من أي خطر خارجي ، وهو ما جعل تحديد أولويات الدفاع أمرا صعبا . فالمشكلة الأساسية التي تواجه العرب هي في تحديد الأهداف ثم توجيهها ، وضرب مثلا بحلف الاطلنطي بالنسبة لجموعة الدول الأوروبية الذي ما كان له أن ينجح دون توحيد أهداف الدول الأعضاء فيه .

وحول مصادر التهديد المحتملة للأمن القومي العربي حددت بعض الآراء هذه المصادر في مصادر داخلية ، وأخرى خارجية . فبالنسبة للمصادر الخارجية تأتي اسرائيل في المقدمة إلى جانب بعض دول الجوار الجغرافي وكذلك بعض القوى العظمى . وقيل أن اسرائيل ليس لها مطامع اقليمية فحسب وإنما هي معوق لأي تقدم عربي . وذكر حادث ضرب المفاعل النووي العراقي ، والتهديد بضرب أي مفاعل آخر في المنطقة إلى جانب التهديد بضرب قواعد اطلاق الصواريخ في المملكة العربية السعودية .

أما عن دول الجوار الجغرافي فتبنت بعض الآراء النظرة القائلة بوجود مطامع اقليمية لهذه الدول في الأراضي العربية . أما المصدر الثالث للخطر الخارجي فيمكن في احتمالات تدخل القوى العظمى عسكريا في المنطقة وضرب مثال بالتهديد الأمريكي السافر بالتدخل أبان أزمة النفط ، كما تم التأكيد على أنه إذا ما تعرضت المنطقة لأزمة بترولية مماثلة في منتصف التسعينيات ، فسيحدث نفس التهديد . بل ذهبت هذه الآراء إلى القول بأن سقوط أحد الانظمة الموالية للولايات المتحدة في المنطقة كفيل بتدخل أمريكي عسكري سافر ...

أما عن مصادر التهديد الداخلية فقصد به استخدام الجيوش العربية ضد بعضها البعض وليس ، ضد أعداء خارجيين كما حدث في العراق .

وأدى مناقشة وسائل مواجهة هذه التهديدات رجح استبعاد الحل العسكري والاستعاضة عنه بأساليب العمل الدبلوماسي وتكثيف التعاون مع دول الجوار الجغرافي مع التأكيد على ضرورة إقامة نظم سياسية عربية أكثر استجابة لمطالب مواطنيها . وإن كان هذا لا ينفي الاستعداد للجوء إلى القوة العسكرية في بعض الحالات .

وأخيرا جرى حديث عن عدم الاعتماد كلية على الجيوش النظامية عند إثارة قضية الأمن القومي العربي ، وإن تدخل القوات غير النظامية كقوة محتملة لها فاعلية كبيرة في

مواجهة بعض مصادر التهديد للامن القومي العربي ، خاصة وانه ثبت فعاليتها في لبنان في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي واجبار البحرية الامريكية على الانسحاب .

(د) القيادة :

طالبت بعض الآراء بتحقيق التعاون العربي العسكري من خلال احياء مفهوم القيادة الاقليمية .

واستندت في ذلك إلى صعوبة بلورة اجماع استراتيجي عربي في مجال الدفاع والبدل هنا وفقا لهذه الآراء هو في بلورة مفهوم للقيادة من الاقطار العربية التي توجد بها نواة لادراك الخطر المشترك ، وضرب مثالا بالخبرات التاريخية القريبة التي واجهت مثل هذه الاخطار من خلال قيادة واعية ، وعلى وجه التحديد مما تجسد في دول المسرح المركزي للصراع في الشرق الاوسط مثل مصر والاردن وسوريا والعراق ، على اعتبار أن هذه الدول خاضت بالفعل حروب بقاء وحروب مصير ، وبالتالي فهي مهيأة لزيادة من هذا النوع .

وطرحت بعض الخطوات العملية للبدء في تحقيق هذه القيادة الاقليمية ، من ذلك امكانية البدء بدولتين أو بمعهدين يحققان هذه الزيادة مثل مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، إلى جانب المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والمركز الجزائري اللذين سيدخلان إلى هذا المجال ابتداء من العام القادم .

بالاضافة إلى ذلك فقد طرح رأى تمسك بأن تمثل هذه القيادة في الجامعة العربية وليس في اقطار داخل النظام العربي .

ثانيا : تكنولوجيا واقتصاديات الدفاع :

احتلت قضية التكنولوجيا العسكرية مكانا محوريا في المناقشات باعتبارها اساسا للتقدم في المجال الدفاعي .

وطرحت آراء عديدة في هذا المجال تدعو إلى تطوير تكنولوجيا عربية للسلاح تستفيد من التقدم الهائل الذي شهده العالم في مجال التكنولوجيا بوجه عام .

ومن القضايا التي طرحت في هذا المجال الحاجة إلى باحثين ودارسين على مستوى عال من الكفاءة في مجال البحوث العسكرية وذكر في هذا الصدد الاتفاق العربي الهائل على السلاح الذي وصل إلى مليارات الدولارات منذ بداية السبعينات (حيث تراوحت هذه القيمة بين ٥٠٠ و ألف مليار دولار في السنوات العشر الأخيرة وحدها) دون أن يكون له مردود مواز لهذه المبالغ الضخمة . وهو ما يبرز أهمية الاعتماد على تطوير صناعة السلاح وليس فقط استيراده .

وارتبط بهذا الحديث موضوع اقتصاديات الدفاع ، إذ يقع عليها عبء الموازنة والتخصيص في مجال التكنولوجيا العسكرية ، ووجهت انتقادات عديدة لاقتصاديات الدفاع الحالية خاصة من حيث اختياراتها وعدم الاتفاق على البحوث والدراسات .

وذكرت بعض الآراء أن بحوث التطوير التكنولوجي في المجال العسكري تلتهم جزءا كبيرا من ميزانيات الدفاع بصورة فعلية في كثير من الدول ، ولكن الاشكالية تظل هي اختيار نوع التكنولوجيا التي يجب تطويرها .

وتم التمييز بين نوعين أساسيين من تكنولوجيا الدفاع العسكري الأولى هي منفردة الاستخدام ، والأخرى مزدوجة الاستخدام وذكر أن مآزق الدول العربية هو اعتمادها بشكل أساسي على تكنولوجيا منفردة الاستخدام في مجال تطوير السلاح ، وهو أمر سائد في بعض دول أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي بينما يختلف الأمر في المعسكر الراسمالي حيث تسود تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام وتقوم الشركات والقطاع العام أو الحكومة بعمليات التطوير والتصنيع والانتاج بما يسمح بالتقدم التكنولوجي بشكل عام .

وبالتالي فإن الحديث عن اقتصاديات الدفاع يجب أن يأخذ كل ذلك في الاعتبار ، وشددت هذه الآراء على ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام أو المتعددة الاستخدام في مجال التطوير العسكري العربي . وإن تحفظت بعض الآراء الأخرى على فكرة التكنولوجيا المزدوجة أو المربود المدني لهذه التكنولوجيا .

وشدد بعض المشاركين فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا العسكرية في الوطن العربي ، على نقص مراكز البحوث في هذا المجال ، والافتقار إلى المراكز التجريبية التي تؤدي فعلا إلى تطوير صناعة السلاح العربية .

وتكون من الحلول العملية طرح البعض امكانية البدء بمجال الهندسة العكسية ، واعدادات الكفاءات البشرية اللازمة لهذه العملية ، حتى وإن تم ذلك من البداية على مستوى كل قطر على حدة ثم القيام بعملية تنسيق على مستوى العالم العربي ككل .

وانتقل البعض إلى نقطة أخرى في مجال التكنولوجيا وهي الخاصة بالانسان الذي يبديها ، وطالب بضرورة الاهتمام بتنمية هذا الانسان - أن جاز التعبير . حتى تتطور قدرته على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بتعقيداتها المختلفة وهذه التنمية تشمل الاهتمام بالتوازن البدني والنفسي للانسان العربي ، والاهتمام بالكفاءات والقيادات العلمية وتنشئة جيل جديد من اصحاب المواهب في هذا المجال .

ومن أهم النقاط التي شملها الحديث عن تطوير التكنولوجيا العسكرية الاهتمام بالواقع التجريبي لها على مستوى العمليات نفسها ، وضرب مثلا هنا بمصر التي طبقت نماذج للهندسة العكسية وهندسة اعادة التركيب والاضافة .

وأخيرا تم التأكيد على أن تطوير تكنولوجيا السلاح ليس قضية جزئية وإنما هو ركن

أساسى من أركان الأمن القومى العربى ، وعن طريقه يمكن للامة العربية ان تصبح مصنعة للسلاح والتاثير على التوازن العسكرى الحالى بين العرب واسرائيل . وهذا يتطلب التنسيق بين جميع الاقطار العربية على هذا المستوى حتى يتم توفير الامكانيات الاقتصادية التى تتطلبها صناعة السلاح ، وحتى يمكن الوقوف امام اسرائيل التى تدعمها القوى الكبرى ، وما زالت تحافظ على توازن للقوى يميل لصالحها وليس لصالح العرب .

ومن النقاط التى اثيرت في مجال التكنولوجيا العسكرية قضية التكنولوجيا الملائمة ، فتصنيع السلاح العربى يجب - وفق هذا الرأى - ان يكون متلائما مع الفرد العربى ومع طبيعة الارض العربية ، لأن أى معدات مستوردة سواء كانت غربية أو شرقية لا تتوافق تماما مع طريقة الفرد العربى المستخدم لها لأن المستوى العلمى والثقافى يختلف من منطقة إلى أخرى وصناعة السلاح لا بد في النهاية وأن تتطابق مع الواقع العربى لضمان حسن استخدام المعدات العسكرية .

وتظل إحدى مشكلات انطلاق العالم العربى في هذا المجال هى القيود الدولية المفروضة على ارادته السياسية ومن ثم فلا يتصور تحقيق أى تقدم تكنولوجى بدون تحقيق تكامل عربى في مجال التصنيع الحربى لأن تكلفة هذه التكنولوجيا لن تقدر عليها أى دولة بمفردها مهما كانت .

ثالثا : الحروب الاهلية :

رغم حساسية هذا الموضوع في مجال الحديث عن القضايا العسكرية العربية الا ان بعض الآراء تطرقت إليه . ولم تتردد في طرح الوجه الآخر لهذه الحروب الداخلية وهو الاستفادة من خبراتها ، إذ مر الوطن العربى بعدد من الحروب الاهلية خلال العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة والتي يمكن الاستفادة من خبرتها العسكرية سواء من الناحية الوقائية أو من ناحية الخبرات المتراكمة في مجال الصراعات .

الورقة الثانية (١)

التركيب السكاني بمنطقة الخليج والامن القومي العربي

(حالة تركيب قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي)

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالامرام

موضوع هذا البحث ، هو تحليل العلاقة بين نمط تركيب القوة العاملة كمكون سكاني في بلدان مجلس التعاون الخليجي والامن القومي العربي .

والبحث قائم على افتراض مؤداه ان تحسين فرص تحقيق الامن في هذه البلدان يساهم في تحقيق الامن القومي العربي . والامن القومي العربي في سياق هذا البحث ، يأتي ليدلل على معنيين مترابطين ، اولهما ، قدرة التكوينات العربية ، وخاصة في مناطق الاطراف للنظام العربي ، على مواجهة الاختراق الاجنبي ، وثانيهما ، فاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية .

ومن هذا المنظور ، يعتبر متغير القوة العاملة متغيرا هاما من حيث دلالة على القدرات الكامنة للدولة ، من ناحية ، ومن زاوية ما يتيح من تعميق للارتباطات المجتمعية في العالم العربي ، من ناحية أخرى .

والتركيز على بلدان مجلس التعاون الستة في هذا الاطار ، له ما يبرره .

فهناك ما يثار حول ارتفاع نسبة كثافة العمالة غير الوطنية بشكل عام إلى نسبة العمالة الوطنية ، الامر الذي يدفع إلى التساؤل حول مدى ما يصيب الدولة من عدم مناعة استراتيجية نتيجة لذلك . وهناك ايضا ما يلاحظ من ارتفاع نسبة مكون العمالة غير العربية ضمن العمالة غير الوطنية ، الشأن الذي يدعو إلى التفكير في احتمالات احداث تحولات في الهوية العربية لهذه المناطق وفي اضعاف القدرة التعبوية لهذه الدول وهناك ايضا ما تم تسجيله من تركيز للقوة العاملة الوافدة في قطاعي الصناعة والزراعة ، الشيء الذي يعمق الهواجس عن تشوه في بنية القدرات الاستراتيجية لهذه الدول .

وقد تم الاعتماد في الأساس على بيانات خليجية رسمية بشأن العديد من المؤشرات المقترحة بخصوص العلاقة بين السكان ونمط القوة العاملة والأمن القومي العربي ، كما سيرد فيما بعد .

والمنطق ببساطة وراء ذلك هو أن التحليل الاستراتيجي ، في جانب منه يجب أن يعتمد على البيانات الأساسية التي تقدمها الدول عن نفسها . وأنه فقط في حالة غياب هذه المعلومات الأساسية ، يقوم المحللون باستئناس مصادر معلومات لمؤسسات دولية ، كالبنك الدولي وخلافه . بل إن هذه المؤسسات الدولية في أغلب الأحيان تعتمد على البيانات الرسمية المنشورة . ويظل السؤال معلقاً حول ماذا يفعل الباحث في حالة الشك أو التأكد الاحصائي من خلل بعض المعلومات الرسمية . المنهج المعتمد في هذا البحث هو أخذ هذه البيانات لتعبر عن توجهات ، وليس عن واقع دقيق . فمثلاً هناك اتجاه كما هو واضح في الجداول لارتفاع مكون العنصر الوافد ، في اجمالي القوة العاملة رغم ما يمكن ملاحظته من مبالغاة وتشوهات رقمية . وهذا يجب التنويه بضرورة الحذر ، وعدم أخذ بعض الاسقاطات بجدية .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

القسم الأول ، يتناول ، عنصر السكان في ضوء اشكالية الأمن العربي ،

والقسم الثاني ، يحلل نمط القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون

والقسم الثالث ، يربط تحليلياً بين هذا النمط من القوة العاملة والأمن القومي العربي .

أولاً : السكان واشكالية الأمن القومي العربي :

لا تعتبر علاقة عنصر السكان بالأمن الوطني من العلاقات المستجدة في التفكير الاستراتيجي العربي أو العالمي . ففي رواية ثيويدس THUCYDIDES عن الحرب البلوينية PELOPONNESIAN WAR بين أثينا واسبرطة^(١) ، نجده في كثير من مواضع الرواية يؤكد على أن النصر كان لأسبرطة في هذه الموقعة أو تلك بسبب ما تحلى به الاسبرطيين كمجموع بشري من صفات ومؤهلات تقودهم إلى النصر . ونجد نفس التأكيد عند ابن خلدون^(٢) ، وذلك عند ربطه متغير صفات السكان كمجموع بشري بالقدرة على الحرب والحضارة والأمن .

وفي الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر العالمي نلاحظ استمرار العلاقة بين صفات السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وقدرة الدولة على تحقيق أمنها^(٣) ، وكذلك في الفكر العربي الحديث والمعاصر عن الاستقلال والتنمية هناك تأكيد خاص على متغيرات مثل التعليم والرضا العام والمشاركة ومستوى الدخل والمساواة بين أفراد الشعب في تحقيق التنمية والأمن العربيين^(٤) .

الا أنه رغم هذا التاريخ الطويل من ادراك مغزى العلاقة بين السكان والامن بالمعنى الواسع ، لم تتوافر الا القليل من الدراسات التي حاولت أن تبحث في العلاقة الدقيقة بين المتغير السكاني ومتغيرات الأمن والاستقرار بحثا علميا^(١) . وبرزت في اطار هذه الدراسات فرضية أن دراسة السكان ترتبط بمفهوم الأمن الوطني ، باعتبارهم من قدرات الدولة . فاقترحت علاقات بين التركيب الأثني للسكان ودرجة ونمط العنف الاجتماعي والسياسي ، وبين التوزيع المكاني والكثافة السكانية ودرجة التماسك الاجتماعي أو النشاط السياسي أو قدرة الدولة على التعبئة ، وبين التوزيع العرقي أو التصنيف الاجتماعي ودرجة انتشار الرفض السياسي أو درجة الضغط على امكانيات الدولة ، وبين حجم السكان واتجاه الدولة ، ناحية السلوك الصراعي ، وعلاقات أخرى متعددة .

في اطار المتغير السكاني ، يأتي نمط القوة العاملة كعامل هام يساهم في تشكيل هذا المتغير . فطبيعة وتشكيل القوة العاملة هي التي تحدد إلى حد كبير الامكانيات التي يوفرها المتغير السكاني للدولة أو العوائق التي يفرضها عليها . فنمط القوة العاملة التي يرتفع فيها مكون العمالة الماهرة على سبيل المثال يتيح للدولة أن تدخل بسهولة عصر التكنولوجيا الراقية للدفاع ، أما التي يرتفع فيها مكون العامل غير الوطني فتفتح الباب أمام الضغط المتبادلة بين الدولة ودولة موطن العمالة غير الوطنية . وفي الحقيقة أن العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة هي علاقة في جوهرها امبريقية ، وذلك بمعنى انها قد تختلف من سياق إلى آخر وفقا لاختلاف عوامل متغيرة كثيرة ، مثل تاريخ نشأة وتكوين الدولة وتطور نظام العمل وطبيعة أنماط العلاقات الاجتماعية والمهنية ودرجة توافر الموارد وأنواعها والعلاقات الدوائية التي ترتبط بها الدولة والصراعات التي تنشغل بها وطبيعة النظام الاقتصادي ... الخ .

بعبارة أخرى أن نتائج العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة في سياق معين قد لا تصلح للتعميم على سياقات آخر .

وتمثل دراسة العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة من منظور الامن القومي العربي معضلة بحثية ، وذلك لأمر بسيط وهو أن الوطن العربي لا يشكل في الواقع الحال دولة بالمعنى المتعارف عليه في النظام الدولي ، ويهدف الجزء المتبقى من هذا القسم إلى عرض للابدييات العربية عن الأمن القومي العربي^(٢) ، وكيف ينصرف معظم هذا الجهد إلى التفكير في الأمن القومي العربي على أساس مفهوم أمن الدولة . والغرض من هذا العرض والنقد هو الوصول إلى مفهوم للأمن العربي قائم على أساس أمن المجتمع ، لنبين هي أنه بدون مفهوم للأمن العربي قائم على فكرة أمن المجتمع ، يصعب من الصعب دراسة علاقة القوة العاملة والسكان والأمن دراسة وافية ومكاملة .

تعتبر دراسة الأمن القومي العربي من المجالات الحديثة نسبيا للإهتمام الأكاديمي العربي ، وترجع هذه الحداثة إلى مجموعتين من العوامل . أولاها ، انصار حركة القومية العربية بالمعنى السياسي ، ذلك التيار الهادف إلى تحقيق الوحدة العربية ، وثانيتهما ، ترسيخ

الخبرة العربية اليومية ، بأن الحفاظ على الاستقلال الوطنى يتطلب أكثر من اعداد جيش قوى . فالمجموعة الأولى من العوامل ساهمت فى تعبير اهتمامات البحث العلمى من كيفية تحقيق الوحدة العربية إلى كيفية العمل على إيقاف التمزق العربى ، والمجموعة الثانية ، أكدت أهمية العوامل غير العسكرية فى الحفاظ على الاستقلال .

وتعتبر دراسة اللواء عدلى حسن سعيد عن الأمن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه^(٧) من أولى الدراسات فى هذا المجال .

ويعتبر هذا الكتاب نقطة تحول فى الدراسات العربية للأمن القومى العربى ، وذلك يرجع إلى الأسباب التالية :

١ - كون مؤلفه عسكريا ويعترف بأهمية العوامل غير العسكرية فى تحقيق الأمن ، أعطى شرعية منهجية ونظرية للباحثين العرب للنظر بجميع عناصر القوة سواء العسكرية منها أو المجتمعية على أنها كل مترابط . وأن تغيرا فى أحد العناصر يؤثر على علاقات هذه العناصر بعضها مع بعض وبالتالي على الناتج وهو المفترض أن يكون الأمن .

٢ - كون مؤلفه عسكريا ويرى إمكانية تحقيق أمن أمة تتنازعها ارادات سياسية متعددة ولا تتمتع بدولة واحدة ، وبالتالي تخلو من جيش موحد ، أضفى على المفهوم بعدا سياسيا مهما ، بمعنى أن الأمن لا يصبح مجرد مسألة عسكرية فقط ، بل أصبح عملية سياسية ، الغرض منها تدعيم العناصر المشتركة بين تلك الارادات السياسية المتعددة وتجنب الآثار السلبية لصراع تلك الارادات .

٣ - تقرير أهمية البعد الموضوعى للأمن ، وذلك بالتأكيد على « أن ضمان الأمن القومى العربى انما يخضع لعدة عوامل تؤثر عليه من داخل أمنه العربى وعوامل أخرى تفرضها الظروف الخارجية والملابسات المحيطة بكل قطر أو شعب عربى ، ثم يأمة العرب ككل »^(٨) ، وهذا التقرير يعطى شرعية منهجية للجمع بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية فى عملية تحليلية واحدة ، كما يلفت النظر إلى أهمية تعدد مستويات الأمن : الدولة ، الشعب ، الأمة ، فى بناء مفهوم نظرى للأمن القومى العربى .

وهذا الكتاب ، وإن كان فاتحا لميدان جديد من التفكير العربى عن قضايا الأمن فإنه شابه بعض المحدودية النظرية والتي ظلت تظهر فى أغلب الكتابات العربية بعد ذلك عن الأمن القومى العربى ، ويمكن اجمال ذلك فيما يلى :

أولا : يعتبر مفهوم الدولة مفهوما محوريا فى التنظير عن الأمن القومى العربى . فاللواء عدلى سعيد يعترف بأن « الأهداف القومية للأمة العربية هى محصلة الأهداف الوطنية المشتركة لمجموعة الدول العربية والتي بتحقيقها تتحقق الاستراتيجية العربية بمضمونها العام »^(٩) ، فكانه يقول بأن الأمن القومى العربى ليس له هوية مستقلة عن هويات

التصورات القطرية المختلفة لأمنها الوطني ، بمعنى آخر ، أنه فصل تحليليا بين مستوى الأمن الوطني للأقطار العربية ومستوى الأمن القومي العربي : فهما في نظرة واقع واحد ولكن يمكن فهمه باعتبارهما منفصلين نظريا وتحليليا . والنتيجة المترتبة هي اعتبار الأمن القومي العربي أمن مجموعة الأقطار العربية . فيقول على سبيل المثال : « والتعليم باعتباره عنصرا من العناصر التي تؤثر على مستوى قدرات الشعب الاجتماعية والفكرية يجب أن يلبي مطالب الدولة من الكفايات البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها القومية . هنا تظهر لنا الحاجة إلى توجيه التعليم ومحاولة توحيد في الدول العربية بما يخدم المصالح المشتركة للأمة العربية مجتمعة ، بمعنى أم يكون تعليم الفرد في مجموعة الدول العربية يتمشى مع أهدافها العامة فيتوحد المفهوم العلمي والقدرات والدرجات العلمية حتى يمكن الاستفادة من نوى المؤهلات العلمية على امتداد الوطن العربي »^(١٠) .

ثانيا : يعتبر مفهوم المجتمع كمصدر للموارد مفهوما أساسيا للتنبؤ عن الأمن القومي العربي . ويتضمن ذلك الموارد الاقتصادية ، كالموارد الأولية والموارد السياسية كالوحدة الأيديولوجية ، والموارد الاجتماعية كالتماسك الاجتماعي . بهذا المفهوم ، فاللواء عدل ، يرى فكرة الصراع الاجتماعي كفكرة مضادة في الأساس لفكرة الأمن ، ويرى أهمية أولوية الدولة على المجتمع ، حيث أن المجتمع دائما يكون مصدر اضطراب وعرقلة للدولة في سعيها لتحقيق الأمن ، فيقول على سبيل المثال « جملة القول ، أن شعوب المنطقة العربية باختلاف نظمها الحالية ، وتعدد طبقاتها وتخلفها العلمي والتكنولوجي تعتبر ميدانا فسيحا لمختلف التيارات والمناورات السياسية التي تعتمد أساسا على الظروف والملاسات الاجتماعية لشعوب الأمة العربية لتتغلغل في نفوس الأفراد ، مما يؤدي إلى قيام الصراعات الداخلية أو الطائفية وإنعدام الاستقرار الداخلي بها . أن الأمن والاستقرار الداخلي في الدول العربية ، بل في الأمة العربية برمتها يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للأمن القومي بصفة عامة واستقرار شعوبها بصفة خاصة إذ كلنا يعلم أن استقرار الحالة الداخلية في الدولة لفترات طويلة يعطى الفرصة للمسؤولين فيها لتنفيذ استراتيجياتهم الوطنية في جميع المجالات ، وبالتالي تحقيق أهدافهم القومية وفقا لتخطيط طويل مستقر وأن أي قلاقل أو صراعات داخلية إنما تعمل على هدم هذه الاستراتيجيات وعرقلة خطوات التقدم والازدهار »^(١١) . بهذه الوضعية يتم تعريف الأمن من خلال أجهزة الدولة ، وأن يفهم المجتمع كقوة تحليل هامة ، أي أن عملية الأمن هي عملية تتعلق في المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية اجتماعية تتعلق في المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية تتعلق بقدرات الأفراد والجماعات والتكوينات المجتمعية .

هنا يأتي اسهام د. عبد المنعم المشاط أكثر من أمين هويدى ، بشأن نقد أولوية مفهوم الدولة واستعادة الأولوية لمفهوم المجتمع ، من ناحية ، وفي اسهام د. حامد ربيع أكثر من د. سمير خيرى بشأن الفصل الوضعي بين أمن الأقطار العربية والأمن القومي العربي . من ناحية أخرى .

فالامن بالنسبة إلى أمين هويدي هو أمن الأرض وما عليها ، وما في باطنها^(١٣) ، أن هذا التوضيح لابعاد الامن ، لهو توضيح مهم ، يمثل خطوة إلى الامام عن مقولات اللواء عدلى سعيد ، وذلك من حيث عدم اقتصار الامن على أنماط تقابل بين متغيرات داخلية وخارجية ، بل أيضا يمتد نطاقه ليشمل أرض الدولة ، المجتمع ، الثروة ، من ناحية ، ومن حيث التأكيد على أن الامن كما يتعلق بإرادات الدول في مواجهة بعضها البعض ، فهو يتعلق أيضا بأنماط الانتاج والسيطرة في المجتمعات في مواجهة بعضها البعض ، من ناحية أخرى .

ولكن هذه الخطوة إلى الامام فقدت فاعليتها في الوصول إلى إعادة الأولوية لمفهوم « المجتمع » أو على الأقل إقامة توازن بين مفهومى الدولة والمجتمع ، وذلك لأن الأستاذ أمين هويدي ظل يصر في كتابه على استخدام مداخل ومفاهيم تقليدية لمسألة الامن ، كان يسأل مثلا ، أمن من ؟ ويمن ؟ وضد من ؟ وهذه الأسئلة الثلاثة وإن كانت تبدو للوهلة الأولى أسئلة منطقية ، إلا أنها لا تخدم الانطق مفهوم الدولة وليس منطق مفهوم المجتمع . فمنطق مفهوم المجتمع لا يسأل أمن من ؟ وذلك لأنه بحكم التعريف أمن المجتمع من حيث عملياته الأساسية التي تضفى على المجتمع صفة المجتمعية . فأمّن من ؟ يفترض العداء ويفترض المصلحة قبل افتراضه التضامن والعدالة . فأمّن المجتمع لا يفترض عدوا لكى يسأل عنه ؟ بل يفترض ظروفها ومواقف غير مواتية وبالتالي يجب أن نسأل عنها بماذا ؟ .

ومن هنا تأتي أهمية كتاب د . عبد المنعم المشاط^(١٣) عن الامن في العالم الثالث ، حيث يحدد منذ البداية معضلة الامن في العالم الثالث (والوطن العربى منها) بما يلي : « ندرة الموارد ، الفقر ، الحاجة للتحديث وبناء المؤسسات ، المطالبة بالمشاركة السياسية ، توقع الاحترام الانسانى والكرامة الشخصية والحاجة إلى التعاون الدولى ، وذلك إلى جانب التورط فى صراعات داخلية وإقليمية ودولية ، كلها تشكل بعض جوانب معضلة الامن للمجتمعات النامية^(١٤) » ، بمعنى آخر أن معضلة الامن في العالم الثالث تتمثل في كيفية تحقيق الاستقلال والسيادة من خلال ديناميكيات المجتمع . كيف يكون الامن افرازا اجتماعيا ، وليس اقتطاعا من الساحة الدولية ؟ ذلك هو السؤال .

وهذه الوضعية للمسألة تشكل خطوة هائلة إلى الامام ، وذلك من حيث أن د . المشاط يربط بين التماسك الداخلى والتعاون الدولى ربطا ايجابيا كأساس من أسس الامن في العالم الثالث ، وهو في هذا المجال يقدم ثلاثة تأكيدات مهمة :

١ - تعتبر فرص التماسك الداخلى في المجتمع المتدرج HIERARCHICAL من خلال الوسائل الديمقراطية فرصا محدودة جدا . وبالتالي فالنخبة الحاكمة تلجأ في الغالب إلى جهاز الدولة القمعى من أجل تحقيق هذا التماسك .. وهذا النوع من الموافقة CONSENSUS .. هو اساس الحفاظ على الدولة^(١٥) .

٢ - أن الموافقة الداخلية مرتبطة بمفهومين آخرين وهما الشرعية والولاء . فالحكومة

الشرعية هي التي تستطيع توليد الرضا والتأييد . ومن أجل أن تكون الحكومة شرعية وقادرة على الحفاظ على ذلك . فلا بد من أن تنتهج سياسات تشبع الحاجات والطموحات الاجتماعية والسياسية لمواطنيها .. (علما بأن) درجة اشباع الحاجات تحدد - ضمن عوامل أخرى - التوجهات الاجتماعية العدوانية (للأفراد) (١٧) .

٣ - هناك فرق واضح بين التماسك والاحتواء فالعملية الأولى تعتمد على شرعية الحكومة وقدرتها على خلق ظروف مواتية للتماسك ، بينما العملية الثانية لا تحتاج بالضرورة لهذه الشروط فالاحتواء ، بصفة رئيسية ، هي عملية تجنيد الفئة الأكثر نشاطا من الناحية السياسية في المجتمع وبصفة خاصة هؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والمتوسطة العليا (١٧) .

وبهذه التأكيدات الثلاثة يحول د. المشاط التركيز من على أولوية الدولة إلى التوازن بين مفهومى الدولة والمجتمع . وهذا التوازن بين المفهومين ، يجد مصدره المحرك في العمل على خلق حالة من الاحساس الجماعي WE FEELING القائم على اشباع الحاجات للأفراد في مقابل ولائهم ويطاعتهم للدولة ، والذي بالتالي يعطيها قدرة أعلى على الحركة .

ومن الواضح إلى أى مدى تعتبر خطوة د. المشاط خطوة كبيرة إلى الامام ، ولكنها لا تحل مشكلة عدم دولة للمجتمع العربي ، وبهذا يظل أسهامها النظري في نطاق الأمن الوطنى دون الأمن القومى (١٨) ، وهذا لأن القول بمقولة التوازن في هي النهاية مقولة تعتمد على مفهوم الدولة بشكل رئيسي ، وأن لم يكن أوليا .

اما بالنسبة للفصل الوضعي بين أمن البلدان العربية والأمن القومى العربى والذي هو بمعنى من المعاني ، امتداد للخلاف حول العلاقة بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع ، فالدكتور حامد ربيع يأخذنا إلى الامام أكثر مما يأخذنا د. سمير خيرى .

فالدكتور سمير خيرى يعرف الأمن القومى العربى بأنه « تصور استراتيجى ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأى شعب ، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الاجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافية لكل العضلات التي تواجه الوجود الحى لاية أمه من الامم . وفي هذا الصدد ، فان نظرية الأمن القومى في هذا الاتجاه تبلور المعنى التاريخى للوجود القومى وتوضح حدود المجال الحيوى لحياة الشعب وتعكس عناصره قوة الشعب وامكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم أو في وقت الحرب ، سواء في حالة المواجهة أو في حالة قيام احتمالات المواجهة (١٩) . هذا التعريف يمكن اعتباره تعريفا تاريخيا ، بمعنى أنه يركز على الطبيعة التاريخية للشعب بدون تركيزه على محدداته الاجتماعية . فالأمن هنا لا يتسق منطقيا مع قدرة هذا الشعب على اختيار التعبير الاجتماعى بل يتسق مع طبيعته المفترضة سواء التاريخية منها أو الجغرافية ، وهو في هذا يقرب إلى افكار ليوبولد رانك LEO POLD VON RANKE والمفهوم الألمانى للتاريخ (٢٠) . ووفقا له فان

الأمة تعبر عن مجموع القيم المستمدة من الماضي والتي بناء عليه ، تحدد مجالا حيويًا لها لتتمو وتتكسّد في دولة (ما هو مفهوم الدولة يظهر مرة أخرى) . وذلك دون التركيز على الصفات الاجتماعية الوضعية ، لهذا الشعب كمحدد لوجوده . وخطوه د . سمير خيرى هي بالتأكيد خطوة للأمام من حيث قدرتها على إجراء فصل وجودى بين الأمة العربية والشعوب العربية ولكن بالتأكيد ليس فصلا وضعيا POSITIVIST (٢١) .

نستطيع معه أن نرى علاقات الاتصال والانقطاع بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى للأقطار العربية . فافكار د . سمير خيرى ، تعكس تماما اهمال وعدم اعتبار فكرة الوحدة من خلال التعدد والتنوع . وهذه الوجودية التاريخية وأن كانت تقدم فصلا ما بين هذين النوعين من الأمن ، الا أنها من الناحية الواقعية ترى النوعين في معنى واحد ، ويمكن استشفاف ذلك من تأكيده : « ولا شك أن الاعتماد المجرّد لأى قطر عربى على الامكانيات القطرية الذاتية يتناقض مع حقيقة المفهوم الموحد للأمة والنابع من حتمية الخطر الواحد الذى يهدد الأمن العربى في شكله القطرى او القومى » (٢٢) .

وإطار ذلك ، تأتى محاولة د . حامد ربيع ، حيث يبنى ذلك الفصل على مسلمة أن « مفهوم الأمن القومى هو أحد مداخل السياسة الخارجية » (٢٣) ، وهو بهذا يخلص مفهوم الأمن القومى العربى من معانيه الوجودية التاريخية ، ويضفى عليه أبعادا سلوكية محددة .

ومن هذا المنطلق يعرف د . ربيع الأمن القومى ، بأنه « هو البعد الاستراتيجى حيث تتفاعل وتتماقن في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار .. الأمن القومى هو البعد الحالى الدائم الذى لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينه ولو للحظة واحدة » (٢٤) . فهكذا يصبح الأمن القومى العربى سلوكا يمكن ملاحظته وله فاعلية . وأهم من ذلك يصبح موضوع هذا الأمن هو نطاق التداخل والتماثل بين مصالح الاقطار العربية ، ولكن بهذه الوضعية المفهومية يصبح الأمن اقتطاعا من الساحة الدولية وبالتالي يستمر التركيز على أولوية مفهوم الدولة ، الأمر الذى يجعل الأمن القومى العربى ، بمعنى من المعانى ، امتدادا للأمن الوطنى للأقطار العربية .

والدكتور ربيع في الحقيقة يذهب إلى أبعد من ذلك ، من خلال تقرير أن العلاقة السلمية بين الأمن الوطنى لدولة ما والأمن القومى العربى هي علاقة استيعاب بمعنى علاقة الجزء بالكل (٢٥) . وخطورة هذا التقرير في أنه يلقى مبدء الاستقلالية النسبية للجزء في مواجهة الكل ، كما أنه يفترض دائما أن العناصر الأساسية لتشكيل الكل غير كامنة في الجزء وذلك باستنكاره بأنه كيف يرتفع الجزء ليناطح الكل وكيف يسمح الجزء أن يكون أداة للتحلل موضع الكل (٢٦) ، وأخيرا ، أن هذا التقرير يجعل مهمة الأمن القومى العربى هي مهمة الدولة القائد في المنطقة (٢٧) ، التى هي من حيث الأصل جزء من كل ، فكأننا وقد ناقضنا مبدءا هيمنة الكل على الجزء .

أن محاولة د . ربيع هي محاولة جادة وعميقة وتشير الكثير من التأمل والتفكير ، ولكنها

لم تقدم اجابة على معضلة العلاقة الوضعية بين الامن القومى العربى والامن الوطنى للدول العربية .

وإى نهاية الجزء يمكن القول أن الأدبيات العربية عن الامن القومى العربى قد ازدادت فى وعيها بمشكلة المجتمع العربى كمجتمع بدون دولة ، ولكنها وكأنها وصلت إلى طريق مسدود من الناحية المفهومية ، وذلك لعدم طرقها باب تصور مفهوم للأمن غير قائم ومرتبطة بمفهوم الدولة .

امن مجتمع بدون دولة :

يهدف هذا القسم إلى توضيح معالم برنامج بحثى عن الامن القومى العربى ، يقوم على مفهوم « المجتمع » وليس على مفهوم « الدولة » وأن أى تصميم بحثى لابد أن يحتوى على جانبين ، أولا : مفهومى يتعلق بتكوين المفاهيم ، بحيث تكون نظريا ذات مغزى ، وامبريقيا ذات علاقة بالواقع ، وثانيا : جانب اجرائى يتعلق بالمؤشرات الامبريقية التى تدل على هذا المفهوم فى الواقع وتساعد من ناحية أخرى على تكوين مقولات أساسية عن الظاهرة .

بالنسبة لمفهوم « امن المجتمع » فهذا المفهوم مستمد من أربع مجموعات من الخبرات اثنتان منها نظرية والاخرتان عملية وهذه المجموعات كالتالى :

١ - الخبرة النظرية فى مجال دراسات الامن القومى ونظرية العلاقات الدولية :

فى اطار هذه الخبرة ، التيار العام هو التيار الواقعى فى تحليل العلاقات الدولية ويتم فيه دراسة الامن القومى من خلال دراسة علاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقتها بمجتمعها من حيث ما يعطيه هذا المجتمع من مصادر قوة أو ضعف للدولة . فهذا التيار يحتوى على عديد من التعريفات المختلفة للأمن القومى ، والتى هى فى المحصلة الأخيرة تدور حول علاقة قدرة الدولة على استخدام القوة وقدرتها على توظيف الدبلوماسية - بمعناها الواسع - من أجل الحفاظ على أهداف قومية ^(٢٨) . ويمكن القول ، بأن هذا التيار لا يعطينا ضوءا نظريا على كيفية تشكيل مفهوم لأمن مجتمع بدون دولة ، والتى هى حالة الوطن العربى .

إلا أن هناك تيارا آخر فى تحليل العلاقات الدولية ، وهو تيار « المجتمع الدولى » الذى يعتبر هيدلى بول HEDLEY BULL من أبرز كتبه ^(٢٩) ، وتيرى ناردين TERRY NARDIN ^(٣٠) من أبرز الاجيال الشابة الفائلة به ، والمطورة له . والمقولة الأساسية لهذا التيار هى أن الدول فى العالم لا تشكل فقط نظاما SYSTEM بل أيضا مجتمعا SOCIETY . وأن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الصراع والتعاون بين هذين البعدين لوجود الدول فى العالم ^(٣١) . والفكرة هى أن الدول فى صراعها مع بعضها البعض محدودة بقواعد عامة ومؤسسات ، « فالسياسة الدولية لا تعبر عن صراع كامل للمصالح بين الدول ولا توافق كامل للمصالح » ^(٣٢) .

وهذا التيار يقدم لنا فكرة أن الدول على مستوى معين تكون مجتمعا . وهذا المجتمع قائم على واقع الصراع بين المصالح المختلفة وحاجة التعاون بين هذه المصالح ، الأمر الذي يولد خلال هاتين العمليتين من الصراع والتعاون ، قيما ومؤسسات تنظم هذا الواقع وهذه الحاجة .

٢ - الخبرة النظرية بمجال دراسات المجتمع العربي والانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية :

في خلال الستينات برز مجال جديد للبحث العلمي يطلق عليه مجال « دراسة المجتمع العربي » وقد حددت إحدى الكتابات عن هذا الموضوع ، موضوع الدراسة « مادة المجتمع العربي تنطوي على دراسة للعلاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض داخل الأمة العربية »^(٣٢) . وقد تمت دراسة هذه العلاقات دراسة سياسية ، وذلك بمعنى تأثير هذه العلاقات على العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . (وهذا في الواقع أقرب إلى الاجتماع السياسي أكثر منه إلى علم السياسة) ، فكأنه ، ومنذ البداية ، قد تمت دراسة المجتمع العربي كوحدة واحدة وبمفتاح مستقل .

وكان السؤال المحرك خلف هذه الدراسات هو كيف يتم تشكيل التضامن الجماعي ، وما هي العوامل الناتجة عنه وما هي الصفات الخاصة به ؟ وهذا السؤال يجد معناه ومفراه في مجال دراسات الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، هو أن أسلم طريقة لمعرفة ظروف تشكيل التضامن الجماعي ، عدم الفصل بين الهيكل الاجتماعي والثقافة والفرد ، وهذا من خلال القول بالنسبية الثقافية CULTURAL RELATIVITY^(٣٣) .

والفكرة هنا أن المجتمع يفهم على أنه علاقات اتصالية بين أشكال من الوجود المجتمعي وأن تماسك المجتمع يزداد مع ازدياد وتنظيم هذه العلاقات الاتصالية القائمة على الاختيار الذاتي لوسائل ومفردات الحوار والتفاعل المجتمعي .

٣ - الخبرة العملية بنتائج حركة القومية العربية :

من أهم نتائج هذه الحركة هي التأكيد على وحدة الشعوب كأساس للتجمع وإن كانت لم تحقق هدفها السياسي المتمثل في خلق دولة واحدة وقابليت مشاكل مفهومية عديدة ، منها على سبيل المثال ، الاختلاف في التكوين الثقافي بين تكوينات المجتمع العربي ووجود ظاهرة الدولة القائد وتعدد الاقليات القومية والعرقية والدينية والاقتصار في الهدف على محاربة التمزق السياسي والامبريالية والصهيونية وفي فترة لاحقة التأكيد على الصراع الطبقي ضد الاقطاع والرجعية ، دون التأكيد على التكامل المجتمعي بين الأشكال المختلفة للوجود الثقافي والاجتماعي والسياسي .

والخلاصة هي أن انحصار هذه الحركة اتى لأسباب عدة ، منها - وهو ما يهمنا في هذا المقام - عدم التركيز على العمل على تقوية الارتباطات الفردية والتجمعية بين تكوينات المجتمع العربى .

٤ - الخبرة العملية بالتمزق العربى ومحدودية الحدود القطرية :

دخل الوطن العربى منذ منتصف السبعينات مرحلة تمزق بمعنى انهيار الاسس البنائية للتفاعل بين الاقطار العربية والتي تمثلت في اختفاء ظواهر الدولة القائد والمحاور العربية والايديولوجية المسيطرة ، وتمثل هذا مع مرحلة أخرى هي تمثل الوجه الآخر للعملة ، وهي دخول الوطن العربى - عمليا - لمرحلة الاعتراف بمحدودية الحدود القطرية التي تمثلت في نمو هجرة اليد العاملة ، وانتشار البنوك العربية ، ومراكز البحث العلمى ، والفرق البحثية ، وسهولة الانتقال والتفاعل ، ونمو الحركات والانفعالات السياسية ، والجمعيات العلمية والفنية والاكاديمية العابرة للحدود القطرية .

والمغزى هنا ، انه رغم ازدياد التأكيد المؤسسى للتجزئة السياسية المتمثل في الدولة القطرية ، الا ان هناك تأكيدا مؤسسيا ورمزيا اخر ومقابلا متمثلا في نمو الارتباطات الهادفة والارتباطات العملية بين افراد المجتمع العربى وتكويناته .

وبناء على هذه المجموعات الأربع من الخبرات يمكن تعريف أمن المجتمع العربى ، بأنه متعلق بالمحافظة على ، وتطوير وحماية أشكال ووسائل الارتباط والاتصال بين الافراد والتكوينات وأشكال الوجود في المجتمع العربى ، على أن تكون هذه الاشكال والوسائل قائمة على التراضى بين الأطراف .

وبهذا التعريف ، يعتبر كل عمل من أعمال القسر من أجل فرض شكل معين من الارتباط او الاتصال هو خطر يهدد أمن المجتمع العربى ، وكذلك ينصرف الأمر إلى أى حرمان أو قصور لحقوق الانسان أو الحاجات الاساسية للمواطن العربى .

فأمن المجتمع العربى ، لا يعنى إلغاء الصراع الاجتماعى ، بل محاربة التطرف وخلق مساحة بنائية لجميع الافراد والتكوينات وأشكال الوجود للتفاعل . فالأمن هنا ، بالتالى ، لا يصبح مناقضا لفكرة التغير الاجتماعى ، ولكن يؤكد البعد التطوعى في هذه العملية .

وتصبح بالتالى الدولة في حد ذاتها ليست موضوعا للأمن ، بل يمكن أن تكون في كثير من الاحيان مناقضا لفكرة الأمن . فالدولة تكون فقط مساندا ومؤكدا لفكرة الأمن طالما أنها تساهم في تطوير والمحافظة على الاشكال والاساليب الاتصالية والارتباطية في المجتمع ، وذلك سواء بالعمل المنفرد أو من خلال الصراع والتعاون مع الدول الأخرى .

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول ، بأن الموضوعات البحثية التالية لهى من أكثر الموضوعات ارتباطا بمفهوم أمن المجتمع العربى :

- الموضوعات المرتبطة بتنمية المجتمعات المحلية .

- الموضوعات المرتبطة بتنمية الثقافة الاتصالية والارتباطية .
 - الموضوعات المرتبطة بحماية حقوق الانسان واشباع الحاجات الاساسية .
 - الموضوعات المرتبطة بحدود سلطات الدولة من ناحية ، وخضوعها أو توافقها مع اجراءات وقيم المساطة السياسية والاجتماعية .
 - الموضوعات المرتبطة بالتعاون أو الصراع بين الدول من اجل حماية واشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والجماعات .
- وبهذه المجموعات الخمس من الموضوعات يصبح الأمن عملية انسانية اجتماعية وليست فقط استراتيجية - تكنولوجية .

وفي نهاية هذا القسم ، نؤكد على أن عنصر السكان وما يتضمنه من نمط القوة العاملة يجب أن يفهم في إطار تطور المجتمع العربي والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . في القسم الثالث سنقترح بعض المؤشرات لتحليل تلك الاشكالية .

ثانيا - نمط القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون :

يهدف هذا القسم إلى توضيح صفات نمط القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون وعلاقة هذا النمط بالسكان بها وتطور مجتمعات ودول هذه المنطقة .

وفي ضوء المادة التي توفرها المصادر الرسمية الخليجية والمصادر الأكاديمية حول ما يتعلق بالموضوع يمكن الخلوص إلى النمط التالي :

١ - أن التكوين التاريخي لهذه الدول حمل في طياته معضلة سكانية وذلك بمعنى أن نشأة هذه الدول لم تأت نتيجة لتطور اجتماعي - انتاجي بما يتضمنه من تماسك ونضج سكاني^(٣٥) . فالدول في هذه المنطقة تشكلت بحكم التفاعل بين ثلاثة مصادر وهي ، الصراع القبلي على السلطة وانماط التجارة المحلية والصراع التنافسي الإمبريالي . فنشأة الدول ارتبطت بهدف اعلاء النفوذ والسيطرة على الموارد الاستراتيجية . في ظل هذا الإطار لم ينظر للسكان باعتبارهم من هذه الموارد وكانت لآليات هذا التفاعل بين المصادر الثلاثة أثرها في خلق تشكيلة غير متجانسة من السكان . فنلاحظ أنه منذ النشأة التاريخية لهذه الدول كانت هناك طوائف إيرانية وهندية وأجناس من أمم عدة ، بل وطوائف من أنحاء العالم الاسلامي ، وبصفة خاصة من الشام وبلاد الرافدين .

وتؤكد الدكتور/نورة الفلاح في دراستها عن مجتمع الكويت كحالة دراسة عن التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط ، أنه « استنادا إلى ما ذكره بعض الباحثين ، فإن بروز نوع واضح من النسق السياسي جاء بعد نشأة المجتمع بفترة ، ولم يكن مصاحبا لظهوره »^(٣٦) .

وتطورت القوة العاملة في هذا الاطار لتتضمن فئات التجار والقائمين على الخدمات التقليدية . فاقترضت الاسر الحاكمة وكبار رجال القبائل وبعض البيوتات من الجاليتين الهندية والايرانية على العمل في التجارة . اما بالنسبة للخدمات التقليدية من سقاية وخدمة في المنازل وحرف وأعمال دينية في الاسواق ، فقامت بها عناصر اثنية شتى ومختلطة هذا بالإضافة إلى جانب من الأهالي . ولكن معظم هذه الأهالي كان يعملون في مجال البحر وصيد اللؤلؤ والرعي .

جدول رقم (١) تقدير القوى العاملة في الخليج العربي المشتغلة بصيد اللؤلؤ لعام ١٩٠٦ - ١٩٠٧

البلدان	اجمالي السكان	عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ
البحرين	٩٩٠٧٥	١٧٦٢٢
عمان المهتادين	٧٢٠٠٠	٢٢٠٤٥
قطر	٢٧٠٠٠	١٢٨٩٠
الكويت	٣٧٠٠٠	٩٢٠٠

(٥) هناك حوالي ٢٠٠٠ إيراني في هذا الرقم يقصون الكويت للقيام بصيد اللؤلؤ .

المصدر : JOHN GORDEN LORIMER ' GAZZETTER OF THE PERSIAN GULF ' COMP. AND ED. BY R. L. BIRDWOOD ' 6 VOLS (CALCUTTA : GREGG. INT'L PUB. LONDON ' 1970, VOL. 2) PP. 2252 - 2259 AND 3107.

المراجع : د. فهدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ٩٢ .

وهكذا يتضح أنه مع مطلع القرن العشرين ، لم يكن هناك غير ما يقرب من ١٧,٨٪ من اجمالي السكان بالبحرين ، يعملون في قطاع انتاجي . والمراجع انهم شكلوا الغالبية العظمى من الأهالي . ووصلت النسبة في عمان إلى ٢٠.٦١٨٠٥٪ وقطر ٤٧,٧٤٠٧٤٪ ، والكويت (بعد خصم ٢٠٠٠ إيراني من عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ) إلى ١٩,٤٥٩٤٥٪ .

٢ - ومع وقوع المنطقة تحت الهيمنة البريطانية ، حرصت بريطانيا من خلال سياستها المعروفة بالحكم غير المباشر على تغيير الوضع السكاني ليدعم من تلك السياسية . فقامت بفتح ابواب العمل البروليتاري الرث أمام افراد الامبراطورية البريطانية . حتى أنه يوم

استقلال الكويت كانت الروبية هي العملة الرسمية وكان أغلب عمال المحلات من الهنود والباكستانيين . فهذه المناطق قد تم التعامل معها باعتبارها نقاط اتصال على طريق التجارة العالمية البريطانية إلى الهند وليس أكثر من ذلك . فتم ربط انماط الاستهلاك للأسر الحاكمة والتجار بالتجارة مع الهند والشرق الأقصى بصفة عامة . وكان لذلك أثره في تحويل التجار في هذه المناطق إلى وكلاء للشركات البريطانية^(٣٧) . وبالتالي ربطهم بالمجلة البريطانية .

وكانت مهمة الدفاع والأمن منصرفة إلى الدور البريطاني . ولم يكن للسكان المحليين أى دور في هذا الإطار ولكن يلاحظ أن نمط القوة العاملة قد أصبح مرتبطا بالحاجات والمشروع البريطاني في هذه المناطق . فأصبح مكونا من الوكلاء المحليين والخبراء والمستشارين البريطانيين والعمالة الندية والبريطانية والباكستانية والأهالي من القبائل التي لم تكن لها مكانة اجتماعية عالية والذين استمر عملهم مقصورا على البحر واللؤلؤ والرعى وبعض الحرف اليدوية .

٣ - وقد تأثر تطور الهوية في هذه المناطق بالسياسات البريطانية . فذهب د. جمال زكريا قاسم^(٣٨) إلى أن سياسات العزلة البريطانية على الإمارات كانت أكثر قسوة وفعالية مما كانت على البحرين والكويت الأمر الذي سمح بانسياب تيار القومية العربية إلى هاتين الأخرتين أسرع مما حدث في الإمارات . كما لعبت المطامع الإيرانية واستجداء المشايخ بالجامعة العربية أثرها في شحذ الاهتمام بالعربية .

وقد توافق ذلك مع ازدياد وتعمق الصراع بين افراد النخب الحاكمة حول ضرورة التحديث ونشر التعليم . ولكن يبدو من المعلومات المتوافرة أن ذلك انعكس على هيكل القوة العاملة من جانب واحد وهو التقليل النسبي لحجم العمالة الندية وبداية الاهتمام باستدعاء عناصر من العمالة العربية الماهرة للمساعدة في التدريب والتحديث . وكان ذلك البداية والباب الواسع لدخول وتكوين جاليات فلسطينية وسورية وعراقية بالمنطقة .

٤ - وقبل الدخول في تفاصيل ما بعد ١٩٧٥ حتى الآن يمكن القول ، بأن المعضلة السكانية بدأت تأخذ ابعادا جديدة في المنطقة مع ظهور البترول والرغبة التحديثية وبطء تكوين قاعدة فنية وطنية . ولكن بصفة عامة ، لم تكن تمثل تلك المعضلة تهديدا لوجود التكوينات العربية في هذه المنطقة وذلك لضعف تأثير القطاع الحديث بما يتضمنه من عناصر غير عربية على البناء الاجتماعى في هذه المناطق . هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك في هذه البلاد ما يفرى على الهجرة المنظمة والكبيرة للإيدى العاملة من بلدان أخرى .

٥ - وبدأت المعضلة السكانية تأخذ ابعادها المقعدة والتي نشاهدها الآن نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل مجتمعة ، أولها ، أن الانفجار في اسعار البترول أدى بالدول في هذه المنطقة إلى الرغبة في التوسع التنموى . وثانيها ، أن السكان الوطنيين لهذه الدول لم تتوافر لهم الكفاءات والمؤهلات أو الحجم المناسب لقيادة هذا التوسع التنموى . وثالثا ، أن هذه الدول محاطة بدول تتميز بالكثافة البشرية العالية وبناء متكامل من القوة العاملة وأوضاع

اقتصادية واجتماعية اخذة في التدهور .

وبالنظر إلى جدول (٢ . ٢) والخاصين بنسب الايدى العاملة الوطنية لأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ ، يتضح أنه في الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ وهي فترة قمة الهجرة إلى بلدان النفط وقمة الثروة النفطية ، تدهورت نسبة الايدى العاملة الوطنية في الكويت من حوالى ٣٠٪ إلى حوالى ٢١,٧٪ ، بل إذا أخذت هذه الأرقام على اعتبارها مبالغ فيها ، يمكن تصور انخفاضها إلى ١٥٪ وربما أقل . وكذلك الحال بالنسبة للإمارات حيث انخفضت نسبة الايدى العاملة الوطنية من ١٦٪ إلى حوالى ١٠,٢٪ خلال هذه الفترة . ويمكن بالنظر إلى المادة التى يقدمها عبد الرازق فارس الفارس (٣٦) عن الامارات الاتجاه إلى أن تكون نسبة ١٠,٢٪ مبالغ فيها ، وذلك حيث يذكر أنه في عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة المواطنين من ٣٦,١٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧,٩٪ ووضع العادات الاجتماعية في الامارات في الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أقل من ١٠,٢٪ وربما يصل إلى ٥٪ .

جدول (٢)

الايدى العاملة الوطنية وغير الوطنية بدول مجلس التعاون
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥

(بالالف عمل)

السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الدولة	وطني	غير وطني	وطني
الامارات	٤٤,٧	٢٣٤,١	٥٣,٩
البحرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٦١,٦
السعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٠	١٥١٨,٧
عمان	١٥٥	٧٠	١٦٨
قطر	١١,٧	٧٥٠	١٦,٦
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	١٠٨,٥
الاجمالى	١٧٨٩,٩	١١١٩,٤	١٩٢٧,١
	٢١٠٨,٧	٢٨١٢,٣	٣٩٥١,٥

المصدر :

١ - مستقاة من النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ، ادارة البحوث والدراسات ، نوفمبر ١٩٨٥ .

SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT IN THE _ ٢
ECWA REGION 1984, p. 129.

المراجع : مجلة التعاون . المعة الاولى . العدد الاول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٨

جدول (٣)
نسبة الأيدي العاملة الوطنية والأيدي الغير وطنية (%)
للعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ *

	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
الدولة	وطني	غير وطني	وطني	غير وطني
البحرين	٥٤,٥٢٤-٩	٤٥,٤٧٥٩١	٤٥,٤٦١٦٦	٥٤,٥٢٨٧٤
الكويت	٢٩,٨٦٤٦	٧٠,١٩٣٥٤	٢١,١٣٣٧	٧٨,٢٤٧٦٣
عمان	٦٨,٨٨٨٩	٣١,١١١١	٣٧,٧٧٧٨	٦٢,٢٢٢٢
قطر	١,٥٢٦-٤	٩٨,٤٦٣٩٦	١٩,٣٩٢٥٣	٨٠,٦٠٧٤٧
السعودية	٧٤,٩٩١	٢٥,٠٠٣٩	٤٧,٣٧١٧٧	٥٢,٧٢٨٢٣
الإمارات	١٦,٠٣٣	٨٣,٩٦٧	١٠,٧٧٢٥٤	٨٩,٧٧٢٤٦
	٨٧,٥٦٩	١٢,٤٣١		

* محسوب على اساس جدول (٢)

ولم تتعد المعضلة السكانية ، فقط من خلال ارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الوطنية بالنسبة إلى الأيدي العاملة الوطنية ، بل أيضا في ارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الوطنية الآسيوية بالنسبة إلى الأيدي العاملة غير الوطنية العربية . ففي الامارات في ١٩٧٥ كان الآسيويين يمثلون ٦٣,٧٪ من قوة العمل في مقابل ١٩,١٪ لقوى العمل العربية (١٠) ، هذا في حين أن في عام ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة العمالة الآسيوية إلى ٦٩,١٪ بينما انخفضت العمالة العربية إلى ١٨,٤٪ (١١) ومع قدوم ١٩٨٥ ، كما يوضح جدول (٣) ، استمرت هيمنة العمالة غير الوطنية على هيكل القوة العاملة ، وأن التغير الذي حدث من ارتفاع لنسبة الأيدي العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ تقريبا إلى ١٢,٥٪ تقريبا لم يؤثر بأي درجة ذات مغزى على استمرار هذه الهيمنة . فقد كانت العمالة غير الوطنية في ١٩٨٠ تبلغ تقريبا تسع أمثال العمالة الوطنية بينما بلغت في ١٩٨٥ ثمانية أمثال ونصف العمالة الوطنية . ووفقا للمناقشات في ندوة العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، يمكن القول بأن هناك احتمالا قويا بأن هذا الانخفاض في العمالة غير الوطنية عكس انخفاضا في العمالة العربية لصالح العمالة الآسيوية .

٦ - ومن ابعاد المعضلة السكانية في المنطقة ، ما يظهر في العلاقة بين نسبة اجمالي القوة العاملة إلى عدد السكان وبالتالي ما يتضمنه ذلك من نسب لكل من القوة العاملة الوطنية والقوة العاملة غير الوطنية . ويوضح جدول (٥) هذه العلاقة . في هذا الجدول يلاحظ أنه عبر الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ كان هناك ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية إلى

السكان ، وأن الدولة الوحيدة التي أظهرت شبه توازن في هذا الصدد هي دولة عمان . بينما في البحرين على سبيل المثال ارتفعت نسبة الأيدي العاملة غير الوطنية إلى السكان من حوالي ١٤,٢٥٪ في ١٩٨٠ إلى حوالي ٢١,٣٪ في ١٩٨٠ إلى ٢٦,٦٪ في ١٩٨٥ وكذلك الأمر بالنسبة للسعودية العربية حيث ارتفعت الأيدي العاملة غير الوطنية من ٦,٦٢٪ تقريبا في ١٩٧٥ إلى ١٨,٣٥٪ تقريبا في ١٩٨٠ إلى ٢٤,٢٪ تقريبا ١٩٨٥ . ومعنى ذلك أن دول الخليج تتبع سياسات ترمي إلى خفض من معدل الزيادة للقوى العاملة غير الوطنية إلى السكان ، ولكي يبدو أنها لم تنجح تماما في ذلك حتى الآن . وجدير بالذكر أن الكويت وفقا لجدول (٣) قد نجحت في هذا الصدد حيث استطاعت أن تخفض نسبة العمالة غير الوطنية من ٢٨,٦٢٪ تقريبا في عام ١٩٨٠ إلى ٢١,٦٧٪ تقريبا لعام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٤)
تقدير عدد سكان دول مجلس التعاون (بآلاف) ومتوسط
معدل النمو السنوي* والتقدير المتوسط

البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	دول مجلس التعاون
السنة	العدد /	العدد /	العدد /	العدد /	العدد /	العدد /
١٩٦٥	١٥٢	—	٤٣٧	—	٢٥	٢٩
١٩٦٦	٢٠١	٤٣٧	٥٠٠	٢٥١	٣٠	٣٤
١٩٦٧	٢٥٠	٥٠٠	٥٦١	٣٠٠	٣٥	٣٩
١٩٦٨	٣٠٠	٥٦١	٦١٨	٣٥٠	٤٠	٤٤
١٩٦٩	٣٥٠	٦١٨	٦٧٥	٤٠٠	٤٥	٤٩
١٩٧٠	٤٠٠	٦٧٥	٧٣٢	٤٥٠	٥٠	٥٤
١٩٧١	٤٥٠	٧٣٢	٧٨٩	٥٠٠	٥٥	٥٩
١٩٧٢	٥٠٠	٧٨٩	٨٤٦	٥٥٠	٦٠	٦٤
١٩٧٣	٥٥٠	٨٤٦	٩٠٣	٦٠٠	٦٥	٦٩
١٩٧٤	٦٠٠	٩٠٣	٩٦٠	٦٥٠	٧٠	٧٤
١٩٧٥	٦٥٠	٩٦٠	١٠١٧	٧٠٠	٧٥	٧٩
١٩٧٦	٧٠٠	١٠١٧	١٠٧٤	٧٥٠	٨٠	٨٤
١٩٧٧	٧٥٠	١٠٧٤	١١٣١	٨٠٠	٨٥	٨٩
١٩٧٨	٨٠٠	١١٣١	١١٨٨	٨٥٠	٩٠	٩٤
١٩٧٩	٨٥٠	١١٨٨	١٢٤٥	٩٠٠	٩٥	٩٩
١٩٨٠	٩٠٠	١٢٤٥	١٣٠٢	٩٥٠	١٠٠	١٠٤
١٩٨١	٩٥٠	١٣٠٢	١٣٥٩	١٠٠٠	١٠٥	١٠٩
١٩٨٢	١٠٠٠	١٣٥٩	١٤١٦	١٠٥٠	١١٠	١١٤
١٩٨٣	١٠٥٠	١٤١٦	١٤٧٣	١١٠٠	١١٥	١١٩
١٩٨٤	١١٠٠	١٤٧٣	١٥٣٠	١١٥٠	١٢٠	١٢٤
١٩٨٥	١١٥٠	١٥٣٠	١٥٨٧	١٢٠٠	١٢٥	١٢٩
١٩٨٦	١٢٠٠	١٥٨٧	١٦٤٤	١٢٥٠	١٣٠	١٣٤
١٩٨٧	١٢٥٠	١٦٤٤	١٧٠١	١٣٠٠	١٣٥	١٣٩
١٩٨٨	١٣٠٠	١٧٠١	١٧٥٨	١٣٥٠	١٤٠	١٤٤
١٩٨٩	١٣٥٠	١٧٥٨	١٨١٥	١٤٠٠	١٤٥	١٤٩
١٩٩٠	١٤٠٠	١٨١٥	١٨٧٢	١٤٥٠	١٥٠	١٥٤
١٩٩١	١٤٥٠	١٨٧٢	١٩٢٩	١٥٠٠	١٥٥	١٥٩
١٩٩٢	١٥٠٠	١٩٢٩	١٩٨٦	١٥٥٠	١٦٠	١٦٤
١٩٩٣	١٥٥٠	١٩٨٦	٢٠٤٣	١٦٠٠	١٦٥	١٦٩
١٩٩٤	١٦٠٠	٢٠٤٣	٢١٠٠	١٦٥٠	١٧٠	١٧٤
١٩٩٥	١٦٥٠	٢١٠٠	٢١٥٧	١٧٠٠	١٧٥	١٧٩
١٩٩٦	١٧٠٠	٢١٥٧	٢٢١٤	١٧٥٠	١٨٠	١٨٤
١٩٩٧	١٧٥٠	٢٢١٤	٢٢٧١	١٨٠٠	١٨٥	١٨٩
١٩٩٨	١٨٠٠	٢٢٧١	٢٣٢٨	١٨٥٠	١٩٠	١٩٤
١٩٩٩	١٨٥٠	٢٣٢٨	٢٣٨٥	١٩٠٠	١٩٥	١٩٩
٢٠٠٠	١٩٠٠	٢٣٨٥	٢٤٤٢	١٩٥٠	٢٠٠	٢٠٤
٢٠٠١	١٩٥٠	٢٤٤٢	٢٤٩٩	٢٠٠٠	٢٠٥	٢٠٩
٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٤٩٩	٢٥٥٦	٢٠٥٠	٢١٠	٢١٤
٢٠٠٣	٢٠٥٠	٢٥٥٦	٢٦١٣	٢١٠٠	٢١٥	٢١٩
٢٠٠٤	٢١٠٠	٢٦١٣	٢٦٧٠	٢١٥٠	٢٢٠	٢٢٤
٢٠٠٥	٢١٥٠	٢٦٧٠	٢٧٢٧	٢٢٠٠	٢٢٥	٢٢٩
٢٠٠٦	٢٢٠٠	٢٧٢٧	٢٧٨٤	٢٢٥٠	٢٣٠	٢٣٤
٢٠٠٧	٢٢٥٠	٢٧٨٤	٢٨٤١	٢٣٠٠	٢٣٥	٢٣٩
٢٠٠٨	٢٣٠٠	٢٨٤١	٢٨٩٨	٢٣٥٠	٢٤٠	٢٤٤
٢٠٠٩	٢٣٥٠	٢٨٩٨	٢٩٥٥	٢٤٠٠	٢٤٥	٢٤٩
٢٠١٠	٢٤٠٠	٢٩٥٥	٣٠١٢	٢٤٥٠	٢٥٠	٢٥٤
٢٠١١	٢٤٥٠	٣٠١٢	٣٠٦٩	٢٥٠٠	٢٥٥	٢٥٩
٢٠١٢	٢٥٠٠	٣٠٦٩	٣١٢٦	٢٥٥٠	٢٦٠	٢٦٤
٢٠١٣	٢٥٥٠	٣١٢٦	٣١٨٣	٢٦٠٠	٢٦٥	٢٦٩
٢٠١٤	٢٦٠٠	٣١٨٣	٣٢٤٠	٢٦٥٠	٢٧٠	٢٧٤
٢٠١٥	٢٦٥٠	٣٢٤٠	٣٢٩٧	٢٧٠٠	٢٧٥	٢٧٩
٢٠١٦	٢٧٠٠	٣٢٩٧	٣٣٥٤	٢٧٥٠	٢٨٠	٢٨٤
٢٠١٧	٢٧٥٠	٣٣٥٤	٣٤١١	٢٨٠٠	٢٨٥	٢٨٩
٢٠١٨	٢٨٠٠	٣٤١١	٣٤٦٨	٢٨٥٠	٢٩٠	٢٩٤
٢٠١٩	٢٨٥٠	٣٤٦٨	٣٥٢٥	٢٩٠٠	٢٩٥	٢٩٩
٢٠٢٠	٢٩٠٠	٣٥٢٥	٣٥٨٢	٢٩٥٠	٣٠٠	٣٠٤
٢٠٢١	٢٩٥٠	٣٥٨٢	٣٦٣٩	٣٠٠٠	٣٠٥	٣٠٩
٢٠٢٢	٣٠٠٠	٣٦٣٩	٣٦٩٦	٣٠٥٠	٣١٠	٣١٤
٢٠٢٣	٣٠٥٠	٣٦٩٦	٣٧٥٣	٣١٠٠	٣١٥	٣١٩
٢٠٢٤	٣١٠٠	٣٧٥٣	٣٨١٠	٣١٥٠	٣٢٠	٣٢٤
٢٠٢٥	٣١٥٠	٣٨١٠	٣٨٦٧	٣٢٠٠	٣٢٥	٣٢٩
٢٠٢٦	٣٢٠٠	٣٨٦٧	٣٩٢٤	٣٢٥٠	٣٣٠	٣٣٤
٢٠٢٧	٣٢٥٠	٣٩٢٤	٣٩٨١	٣٣٠٠	٣٣٥	٣٣٩
٢٠٢٨	٣٣٠٠	٣٩٨١	٤٠٣٨	٣٣٥٠	٣٤٠	٣٤٤
٢٠٢٩	٣٣٥٠	٤٠٣٨	٤٠٩٥	٣٤٠٠	٣٤٥	٣٤٩
٢٠٣٠	٣٤٠٠	٤٠٩٥	٤١٥٢	٣٤٥٠	٣٥٠	٣٥٤
٢٠٣١	٣٤٥٠	٤١٥٢	٤٢٠٩	٣٥٠٠	٣٥٥	٣٥٩
٢٠٣٢	٣٥٠٠	٤٢٠٩	٤٢٦٦	٣٥٥٠	٣٦٠	٣٦٤
٢٠٣٣	٣٥٥٠	٤٢٦٦	٤٣٢٣	٣٦٠٠	٣٦٥	٣٦٩
٢٠٣٤	٣٦٠٠	٤٣٢٣	٤٣٨٠	٣٦٥٠	٣٧٠	٣٧٤
٢٠٣٥	٣٦٥٠	٤٣٨٠	٤٤٣٧	٣٧٠٠	٣٧٥	٣٧٩
٢٠٣٦	٣٧٠٠	٤٤٣٧	٤٤٩٤	٣٧٥٠	٣٨٠	٣٨٤
٢٠٣٧	٣٧٥٠	٤٤٩٤	٤٥٥١	٣٨٠٠	٣٨٥	٣٨٩
٢٠٣٨	٣٨٠٠	٤٥٥١	٤٦٠٨	٣٨٥٠	٣٩٠	٣٩٤
٢٠٣٩	٣٨٥٠	٤٦٠٨	٤٦٦٥	٣٩٠٠	٣٩٥	٣٩٩
٢٠٤٠	٣٩٠٠	٤٦٦٥	٤٧٢٢	٣٩٥٠	٤٠٠	٤٠٤
٢٠٤١	٣٩٥٠	٤٧٢٢	٤٧٧٩	٤٠٠٠	٤٠٥	٤٠٩
٢٠٤٢	٤٠٠٠	٤٧٧٩	٤٨٣٦	٤٠٥٠	٤١٠	٤١٤
٢٠٤٣	٤٠٥٠	٤٨٣٦	٤٨٩٣	٤١٠٠	٤١٥	٤١٩
٢٠٤٤	٤١٠٠	٤٨٩٣	٤٩٥٠	٤١٥٠	٤٢٠	٤٢٤
٢٠٤٥	٤١٥٠	٤٩٥٠	٥٠٠٧	٤٢٠٠	٤٢٥	٤٢٩
٢٠٤٦	٤٢٠٠	٥٠٠٧	٥٠٦٤	٤٢٥٠	٤٣٠	٤٣٤
٢٠٤٧	٤٢٥٠	٥٠٦٤	٥١٢١	٤٣٠٠	٤٣٥	٤٣٩
٢٠٤٨	٤٣٠٠	٥١٢١	٥١٧٨	٤٣٥٠	٤٤٠	٤٤٤
٢٠٤٩	٤٣٥٠	٥١٧٨	٥٢٣٥	٤٤٠٠	٤٤٥	٤٤٩
٢٠٥٠	٤٤٠٠	٥٢٣٥	٥٢٩٢	٤٤٥٠	٤٥٠	٤٥٤
٢٠٥١	٤٤٥٠	٥٢٩٢	٥٣٤٩	٤٥٠٠	٤٥٥	٤٥٩
٢٠٥٢	٤٥٠٠	٥٣٤٩	٥٤٠٦	٤٥٥٠	٤٦٠	٤٦٤
٢٠٥٣	٤٥٥٠	٥٤٠٦	٥٤٦٣	٤٦٠٠	٤٦٥	٤٦٩
٢٠٥٤	٤٦٠٠	٥٤٦٣	٥٥٢٠	٤٦٥٠	٤٧٠	٤٧٤
٢٠٥٥	٤٦٥٠	٥٥٢٠	٥٥٧٧	٤٧٠٠	٤٧٥	٤٧٩
٢٠٥٦	٤٧٠٠	٥٥٧٧	٥٦٣٤	٤٧٥٠	٤٨٠	٤٨٤
٢٠٥٧	٤٧٥٠	٥٦٣٤	٥٦٩١	٤٨٠٠	٤٨٥	٤٨٩
٢٠٥٨	٤٨٠٠	٥٦٩١	٥٧٤٨	٤٨٥٠	٤٩٠	٤٩٤
٢٠٥٩	٤٨٥٠	٥٧٤٨	٥٨٠٥	٤٩٠٠	٤٩٥	٤٩٩
٢٠٦٠	٤٩٠٠	٥٨٠٥	٥٨٦٢	٤٩٥٠	٥٠٠	٥٠٤
٢٠٦١	٤٩٥٠	٥٨٦٢	٥٩١٩	٥٠٠٠	٥٠٥	٥٠٩
٢٠٦٢	٥٠٠٠	٥٩١٩	٥٩٧٦	٥٠٥٠	٥١٠	٥١٤
٢٠٦٣	٥٠٥٠	٥٩٧٦	٦٠٣٣	٥١٠٠	٥١٥	٥١٩
٢٠٦٤	٥١٠٠	٦٠٣٣	٦٠٩٠	٥١٥٠	٥٢٠	٥٢٤
٢٠٦٥	٥١٥٠	٦٠٩٠	٦١٤٧	٥٢٠٠	٥٢٥	٥٢٩
٢٠٦٦	٥٢٠٠	٦١٤٧	٦٢٠٤	٥٢٥٠	٥٣٠	٥٣٤
٢٠٦٧	٥٢٥٠	٦٢٠٤	٦٢٦١	٥٣٠٠	٥٣٥	٥٣٩
٢٠٦٨	٥٣٠٠	٦٢٦١	٦٣١٨	٥٣٥٠	٥٤٠	٥٤٤
٢٠٦٩	٥٣٥٠	٦٣١٨	٦٣٧٥	٥٤٠٠	٥٤٥	٥٤٩
٢٠٧٠	٥٤٠٠	٦٣٧٥	٦٤٣٢	٥٤٥٠	٥٥٠	٥٥٤
٢٠٧١	٥٤٥٠	٦٤٣٢	٦٤٨٩	٥٥٠٠	٥٥٥	٥٥٩
٢٠٧٢	٥٥٠٠	٦٤٨٩	٦٥٤٦	٥٥٥٠	٥٦٠	٥٦٤
٢٠٧٣	٥٥٥٠	٦٥٤٦	٦٦٠٣	٥٦٠٠	٥٦٥	٥٦٩
٢٠٧٤	٥٦٠٠	٦٦٠٣	٦٦٦٠	٥٦٥٠	٥٧٠	٥٧٤
٢٠٧٥	٥٦٥٠	٦٦٦٠	٦٧١٧	٥٧٠٠	٥٧٥	٥٧٩
٢٠٧٦	٥٧٠٠	٦٧١٧	٦٧٧٤	٥٧٥٠	٥٨٠	٥٨٤
٢٠٧٧	٥٧٥٠	٦٧٧٤	٦٨٣١	٥٨٠٠	٥٨٥	٥٨٩
٢٠٧٨	٥٨٠٠	٦٨٣١	٦٨٨٨	٥٨٥٠	٥٩٠	٥٩٤
٢٠٧٩	٥٨٥٠	٦٨٨٨	٦٩٤٥	٥٩٠٠	٥٩٥	٥٩٩
٢٠٨٠	٥٩٠٠	٦٩٤٥	٧٠٠٢	٥٩٥٠	٦٠٠	٦٠٤
٢٠٨١	٥٩٥٠	٧٠٠٢	٧٠٦٩	٦٠٠٠	٦٠٥	٦٠٩
٢٠٨٢	٦٠٠٠	٧٠٦٩	٧١٢٦	٦٠٥٠	٦١٠	٦١٤
٢٠٨٣	٦٠٥٠	٧١٢٦	٧١٨٣	٦١٠٠	٦١٥	٦١٩
٢٠٨٤	٦١٠٠	٧١٨٣	٧٢٤٠	٦١٥٠	٦٢٠	٦٢٤
٢٠٨٥	٦١٥٠	٧٢٤٠	٧٢٩٧	٦٢٠٠	٦٢٥	٦٢٩
٢٠٨٦	٦٢٠٠	٧٢٩٧	٧٣٥٤	٦٢٥٠	٦٣٠	٦٣٤
٢٠٨٧	٦٢٥٠	٧٣٥٤	٧٤١١	٦٣٠٠	٦٣٥	٦٣٩
٢٠٨٨	٦٣٠٠	٧٤١١	٧٤٦٨	٦٣٥٠	٦٤٠	٦٤٤
٢٠٨٩	٦٣٥٠	٧٤٦٨	٧٥٢٥	٦٤٠٠	٦٤٥	٦٤٩
٢٠٩٠	٦٤٠٠	٧٥٢٥	٧٥٨٢	٦٤٥٠	٦٥٠	٦٥٤
٢٠٩١	٦٤٥٠	٧٥٨٢	٧٦٣٩	٦٥٠٠	٦٥٥	٦٥٩
٢٠٩٢	٦٥٠٠	٧٦٣٩	٧٦٩٦	٦٥٥٠	٦٦٠	٦٦٤
٢٠٩٣	٦٥٥٠	٧٦٩٦	٧٧٥٣	٦٦٠٠	٦٦٥	٦٦٩
٢٠٩٤	٦٦٠٠	٧٧٥٣	٧٨١٠	٦٦٥٠	٦٧٠	٦٧٤
٢٠٩٥	٦٦٥٠	٧٨١٠	٧٨٦٧	٦٧٠٠	٦٧٥	٦٧٩
٢٠٩٦	٦٧٠٠	٧٨٦٧	٧٩٢٤	٦٧٥٠	٦٨٠	٦٨٤
٢٠٩٧	٦٧٥٠	٧٩٢٤	٧٩٨١	٦٨٠٠	٦٨٥	٦٨٩
٢٠٩٨	٦٨٠٠	٧٩٨١	٨٠٣٨	٦٨٥٠	٦٩٠	٦٩٤
٢٠٩٩	٦٨٥٠	٨٠٣٨	٨٠٩٥	٦٩٠٠	٦٩٥	٦٩٩
٢١٠٠	٦٩٠٠	٨٠٩٥	٨١٥٢	٦٩٥٠	٧٠٠	٧٠٤

جدول رقم (٥)

- ١ - نسبة اجمالي القوة العاملة الكلية إلى عدد السكان
- ٢ - نسبة اجمالي القوة العاملة الوطنية إلى السكان
- ٣ - نسبة اجمالي القوة العاملة غير الوطنية إلى السكان في بلدان الخليج ١٩٨٥ - ٧٥ - ٨٠

١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥						
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)
٧١,١١٢٧	٢٠,٥٥٨٤	١٧,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١٧,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١٧,١١٢٧	١٧,١١٢٧	١٧,١١٢٧
٧١,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧,٧٧٨١
٨٠,٥٥٧٢	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٨٠,٥٥٧٢	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٨٠,٥٥٧٢	١١,١١٢٧	١١,١١٢٧
٧٠,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧١,١١٢٧	٧٠,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧١,١١٢٧	٧٠,١١٢٧	٧,٧٧٨١	٧,٧٧٨١
٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	١١,١١٢٧
٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	١١,١١٢٧
٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	١١,١١٢٧
٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	٧١,١١٢٧	١١,١١٢٧	١١,١١٢٧

• محسوب من جدول (٢) وجدول (٤)

- ١ - (اجمالي القوة العاملة + عدد السكان) $\times 100$
- ٢ - (اجمالي القوة العاملة الوطنية + عدد السكان) $\times 100$
- ٣ - (اجمالي القوة العاملة غير الوطنية + عدد السكان) $\times 100$

ويوضح جدول (٧) هذه الاستراتيجيات الخليجية من حيث تخفيض نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان مع رفع نصيب السكان الوطنيين من ذات المعدل . فيلاحظ أن الاتجاه العام للفترة من ٧٥ - ٨٥ لم يكن نحو التخفيض الكبير . وما يذكره الجدول من حالتي قطر والإمارات لا يمكن أخذه بجديّة ، وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة عن تزايد الابدئ العاملة غير الوطنية بشكل كبير في هاتين الدولتين خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٦)

نسبة الزيادة الطبيعية إلى اجمالي الزيادة السكانية
في المائة في دول مجلس التعاون ١٩٥٠ - ٢٠١٠

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	دول المجلس
الفترة							
٥٠ -	٩٩,٢	٥٥,٩	١٠٥,٩	٢٩,٨	١٠٢,٧	١٠٠,٠	٩٢,١
٦٠ -	٩٥,١	٤١,٨	١٠٤,٢	٢٤,٢	٨٢,٨	٢٧,٧	٧٢,٢
٧٠ -	٦٥,٨	٦٧,٠	٩٠,٢	٢١,٨	٦٤,٤	٢٣,٠	٥٨,١
٧٥ -	٥٦,٢	٦١,٤	٦٠,٥	٢٧,٢	٦٢,٨	١٦,٤	٥٥,٥
٨٠ -	٦٠,٩	٦١,٧	٦٤,٤	٦١,٩	٦٧,٩	٢٨,٢	٦٩,٤
٨٥ -	٦٥,٦	٧٢,٢	٩٨,٤	٧٩,٤	٨٤,٠	٥٧,٦	٨٠,٩
٩٠ -	٦٩,٢	٨٢,٤	٩٨,٢	٩٠,٢	٨٩,٥	٧٢,١	٨٧,٨
٩٥ -	٧٢,٠	٨٧,٩	٩٨,٦	٩٧,١	٩٢,٠	٨٤,٧	٩٢,٢
٢٠٠٠ - ٢٠١٠	٨٤,٤	٩٧,٠	٩٥,٩	١٠٥,٤	٩٥,٧	١٠٢,٥	١٠٠,٠

المصدر : ندوة الإحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي
الكويت ٢ - ٤ مارس ١٩٨٧ .

• الزيادة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الاتجاهات الماضية والتوقعات المستقبلية . اعداد الجهاز المركزي للإحصاء بدولة البحرين جدول رقم ((٦) ص ٣٠ . المرجع . التعاون . السنة الثامنة . العدد الثامن . أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٦٥ .

• الحالة الوحيدة التي يمكن ان يكون فيها عدد السكان فوق ١٠٠٪ هي حالة عودة المغتربين من اهل البلد .

جدول (٧)

- ١ - نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان .
- ٢ - معدل نمو السكان الوطنيين لدول مجلس التعاون .*

البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات	
(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)
١٧١٥	٢٢٦٨٥	١١٣٢	١٢٣٣١	٢٠٠٠٠	١٢٣٣١	١٧١٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥
١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥	١٢٦٨٥

* مصحوب من جدول (٢) وجدول (٣) وفق المعادلة التالية

- ١ - اجمالي الزيادة في السكان (١٠٠) : نسبة الزيادة الطبيعية إلى الزيادة السكانية - متوسط معدل النمو السكاني = ١٠٠ = نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان
- ٢ - متوسط معدل النمو السكاني - نصيب الوافدين من متوسط نمو السكان - متوسط معدل نمو السكان الوطنيين

جدول (٨)

اجمالي عدد الطلاب المسجلين حسب المستويات التعليمية
(بالآلاف طالب)

رياضة الاطفال	المرحلة الابتدائية	العام	الثقوى بما فيها اعدادى	الجامعي	
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠

المصدر . المنشوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي . مؤشرات التنمية العربية . ص ٥٠ الكويت . ابريل ١٩٨٥ = المرجع . مجلة التعاون . السنة الاولى . العدد الثالث . يوليو ١٩٨٦ م . ص ٣٠٥

**جدول رقم (٩)
الإنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون**

إجمالي النفقات التعليمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق للتعليم	متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم				
١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠
الامارات	١,٠	٢٧,٦	١١,٧	١٩	٦٩	٣٥٠	٦٤٦
البحرين	٥,٨	٤,٣	٨,٨	٣٦	٩٤	١٥	٣٢٢
السعودية	٤,٨	٦,٤	٩,٨	١٠,٢	٢٠	٢٨٤	١٢٦٤
عمان	١,٣	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٢	١٦٢	٤٥٦
قطر	٤,٦	٤,١	٨,٩	٢,٢	٨٥	٤٥٢	٩١٧
الكويت	٢,٩	٢,٩	١١,٢	٨,٢	١٢٩	٦٧٤	١٤٢٢

- المصدر السابق ، ص ٧
المرجع السابق ، ص ٣٠٧

**جدول رقم (١٠)
نسبة الأمية لدول مجلس التعاون**

نسبة الأمية إلى مجموع السكان (أكثر من ١٥ سنة)	تقديرات نسب الأمية لمجموع السكان %						
سنة	المجموع	ذكور	إناث	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	
الامارات	١٩٧٥	٤٢,٧	٣٩,٦	٥٥,٨	٨٠,٦	٥٧,٦	٤١,٤
البحرين	١٩٧٦	٥٩,٨	٥٠,٨	٧١,٥	٥٩,٩	٤٥,٠	٣٣,٨
السعودية	١٩٨٠	٧٥,٤	٦٥,٥	٨٧,٨	٩٢,٦	٨٢,٨	٦٢,٦
عمان	—	—	—	٩٥,٢	٨٢,٦	٦٤,٩	—
قطر	١٩٧٦	٦١,٨	٤٦,٤	٧٧,٦	٩٢,٦	٨٠,٥	٦١,٢
الكويت	١٩٧٥	٤٠,٤	٣٢,٠	٥٢,٠	٤٥,٠	٣٧,٢	٢٢,٧

المصدر السابق ، ص ٤
المرجع السابق ، ص ٣٠٤

أما بالنسبة لمستوى المهارات عند القوى العاملة غير الطنية ، فنجد أنه مثلاً في دولة الإمارات^(٢٧) . وفقا لتعداد ١٩٧٥ بلغت نسبة الأمية لدى الوافدين ٢٨٪ وإذا ضم إليها

فئة « يقرأ ويكتب » تصبح النسبة للذين لم ينخرطوا في أى تعليم اكايمي من الوافدين نحو ٦٤,٩٪ من عدد الوافدين ، ولا يشكل حملة الشهادات الجامعية سوى ٥,٦٪ ، ولم تتحسن الصورة كثيرا في عام ١٩٨٠ إذا استمرت نسبة الاميين لتصل إلى ٤٩,٥٪ من اجمالى الوافدين ، وإذا كان هناك تحسن ، فانه جاء خاصة في العمالة غير الوطنية العربية وإصالح حملة الشهادات المتوسطة والثانوية .

في عام ١٩٧٥ لم يشكل العرب سوى ١٧٪ الاميين بينما شكل الاسويون في هذه الفئة نسبة ٨٢,٧٪ . ومن الواضح أن الصورة العامة بالخليج يمكن تلخيصها بأن الجنسيات العربية هي من اعل فئات العمالة الوافدة مهارة تليها الجنسيات العربية ثم يفارق قد يكون كبيرا تأتي الجنسيات الاسيوية من الفلبين وكوريا وسيرلانكا . وهذه الجنسيات الاسيوية مع معظم الجنسيات العربية (علما بأن الفلسطينيين ثم الاردنيين ثم المصريين بهم نسب عالية من الكفاءات العليا مقارنة بباقي الجنسيات العربية) لا تتميز بأى مهارة فنية أو علمية ، وكل ما تملكه هو المهارة العضلية .

في ضوء البيانات المتعلقة بالمؤشر الأول ، يمكن القول بالنمط التالي :

١ - أنه رغم الارتفاع الهائل في الدخل القومي لدول الخليج خلال فترة الرخاء البترولى إلا أنه لم تكن هناك سياسات واعية نحو الاتفاق على التعليم بشكل يسمح بتخليق قاعدة وطنية من المهارات الاساسية والعالية ، حيث نجد أن الزيادة في المبالغ المخصصة للتعليم عام ١٩٨٠ من اجمالى الاتفاق الحكومى في بعض بلدان الخليج لم تتناسب مع الزيادة في الدخل القومى ، بل انه في كثير من الأحيان تم خفضها . ومن هنا يمكن القول ، بأن كافة الاسقاطات الخاصة باحلال قوة عمل وطنية محل العمالة الوافدة في المستقبل بالنسبة لدول الخليج خصوصا في مهن ذات الكفاءة المتوسطة العليا - ربما ما عدا الكويت هي محض تمنيات .

٢ - اتجاه سلم كفاءات العمالة غير الوطنية مع عام ١٩٨٠ وكذلك عام ١٩٨٥ إلى الارتفاع في نسبة الامية وذوى الكفاءات الدنيا ، وذلك نتيجة لازدياد الاعتماد على العمالة الاسيوية .

٣ - الاتجاه نحو تركيز العمالة الماهرة بين الجنسيات الغربية ، رغم اتجاه العمالة العربية مع عام ١٩٨٠ وكذلك ٨٥ إلى ارتفاع نسبة العمالة الماهرة فيها إلا انه نتيجة للانكماش الاقتصادى فان هذه العمالة أخذت في التناقص ، الأمر الذى يترك للجنسيات الغربية احتكار هذا المجال .

بالنسبة للمؤشر الثانى وهو الاسهام الاقتصادى ، فنلاحظ ببساطة أن هناك اختلافا كبيرا للدور الاجتماعى - الاقتصادى لكل شريحة من شرائح القوى العاملة ومدى اسهامها في الاقتصاد القومى لهذه البلدان ويوضح ذلك الجدولين التاليين :

جدول رقم (١١)
التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الجنسية في كل قطاعات النشاط
الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ١٩٨٠

الزراعة والصيد	المنجم والتقط	الصناعات التحويلية والكهرباء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والفرق	النقل والتخزين	التأمين والتمويل	الخدمات
١٨,٢	٨,٢	٤,٩	١,٠	٥,٢	٧,٥	٦,٧	١٩,٦
٩,٢	٣٥,٩	١٣,٤	٨,٤	١٠,٩	١٠,٧	٢٣,٢	٣١,٨
٧٢,٧	٤٣,٢	٧٦,٨	٨٦,٦	٨١,٥	٧٧,٩	٦١,٠	٤٧,٠
٠,٢	١٢,٦	١,٩	٣,٥	٧,٤	٢,٩	٩,١	١,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المراجع : د. نادر فرجاني ، (محرر) العمالة الأجنبية في القطر الخليج العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ ، ص ٥٣٧

جدول (١٢)
تقدير توزيع قوة العمل حسب الجنسية والنشاط
الاقتصادي في قطر لسنة ١٩٨١

قطري	عربي	غير عربي	المجموع
٣٠,٢	٢٣,٧	٤٦,١	١٠٠
٢,٨	١١,١	٨٦,٥	١٠٠
٩,٧	١٧,٣	٧٢,٠	١٠٠
٢,٣	٣٦,٤	٧١,٨	١٠٠
١٥,٢	١٩,٨	٦٤,٩	١٠٠

المصدر : احتسبت من على خليفة الكواري ، نحو فهم الفضل لأسباب الخلل السكاني في القطر الجزيرة العربية المنتجة للنفط . دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب القوى العاملة في قطر . (ورقة لولية) - الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ٢ ، جامعة قطر ١٩٨٢ .
 المرجع السابق ، ص ٥٣٩

يتضح من هذين الجدولين التالي :

١ - أن ما كان يعرف في الماضي بالنشاط الاصيل للأهالي الا وهو الزراعة والصيد ، أصبح الآن من مجالات النشاط الاقتصادي للعمالة المهاجرة ، بل أضحي بشكل خاص

مجالا لنشاط العمالة الآسيوية المهاجرة .

٢ - أن العمالة غير الوطنية ، وبالاخص الآسيوية أصبحت الغالبة في كافة مجالات النشاط من الزراعة والصيد إلى التأمين والتمويل مروراً بتجارة الجملة .

٣ - وإذا عرفنا أن مجمل العمالة الآسيوية مرتبطة بعقود جماعية مع الشركات المتعددة الجنسية ، يمكن استنتاج إلى أي حد يرتبط النشاط الاقتصادي في هذه الدول بمصير واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية .

وأخيراً يأتي المؤشر الثالث والخاص بتطور اعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام ونسبة الوطنيين وغير الوطنيين منهم ، ليدل على مدى استقرار السيطرة الوطنية على أداة هامة من أدوات التعبئة الاستراتيجية ألا وهي الحكومة والقطاع العام .

والجدولين التاليين يوضحان نمط هذا التطور :

جدول رقم (١٣)
تطور اعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام
في بعض اقطار الخليج والجزيرة العربية ونسبة المواطنين لعام ١٩٨١

الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
١٩٧١	—	١٣٤٠٨٢ سعوديين ٪٨٢,٤	٣١١٢ عمانيين ٪٩١,٨	—	٨٧٠٣٧ كويتيين ٪٤٠,٧
١٩٧٥	—	١٨٤٧٤١ سعوديين ٪٧٧	١٩٠٠٠ عمانيين ٪٧٨,٩	١٠٨٢٠ قطريين ٪٦٤	١١٢٣٧٤ كويتيين ٪٤٠,١
١٩٨١	١٩٧٩٣٥ مواطنين ٪٣٦	٣٧٧٥٨ سعوديين ٪٧٢,٦	٣٨٨٤٠ عمانيين ٪٦٠,٤	٣٧٥٨٧ قطريين	١٦٧٦١٦ كويتيين ٪٢٤,٦

(-) معلومات غير متوفرة .

(٥) لعام ١٩٨٠

المصدر : علي الموسى ، السياسة السكانية ومستقبل التنمية في الخليج والجزيرة ، بحث غير منشور ، ص ١٣٦ - ١٤٢ .
الامارات العربية المتحدة ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٨٤ ، ص ٦٤ .
خلدون النقيب ، دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت ، المقيس ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ ، حسن الخطيب ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي (الدوحة ، قطر . مركز الوثائق والدراسات الانسانية . ١٩٨٢ / مواضع متفرقة .

المراجع : خلدون النقيب . المجتمع والدولة في الخليج .. مرجع سابق . ص ١٢٧

جدول (١٤) الوافدون العرب والأجانب في القطاع الحكومي

الإمارات	العرب	الأجانب
٤١,١ ٪	—	—
٢٢,٨ ٪	٢٨,٧ ٪	—
البحرين	—	—
٦٨٢٧ (١٩,٧٠١٦ ٪)	١٧٠٠ (١٧,٨٩٢١٨ ٪)	—
٨٠٤١٢ (٤٧,٩٧٢٩٤ ٪)	١٧٧٥٥ (١٠,٥٩٢٦٦ ٪)	—

صمم هذا الجدول من المصادر التالية :

معلومات الخام التي لوريها محمد الأمين فارس في ندوة العملة الأجنبية بالخليج العربي . مرجع سابق

ص ٤٩٢ ، ٤٩٣

أما بالنسبة للكويت . فهي من خلدون حسن النقيب . الدولة والمجتمع . مرجع سابق ص ١٥٥ .

- النسبة في حكومة أبو ظبي وحكومة أبو ظبي لا تشغل الا حوالي ٨ ٪ من مجموع القوة العاملة .
- لسنة ١٩٨١ . ويمكن فهم نسبة ٢٨,٧ ٪ على انها تخص فقط العاملون في الحكومة دون القطاع العام .
- وتحسب عدد العاملين من الأجانب في القطاع العام برقم ٢٨,٧ ٪ من ٤٦,١ ٪ لتكون ١٧,٤ ٪ (انظر الجدول السابق) وكافة المعلومات عن قطر من على خليفة الكواري - مرجع سابق ذكره .

••• لسنة ١٩٨٠ وإجمالي القوة العاملة الحكومية ٣٤٦٥٢

••• لعام ١٩٨١ وإجمالي القوة العاملة الحكومية ١٦٧٦٦٦

من هذين الجدولين ، يتضح أن نسبة الوطنيين تدهورت عبر الزمن في القطاع الحكومي . ففي حالة عمان تدهورت من ٩١,٨ ٪ لعام ١٩٧١ إلى ٧٨,٩ ٪ لعام ١٩٧٥ ثم إلى ٦٠,٤ ٪ لعام ١٩٨١ وكذلك الحال بالنسبة للكويت حيث تدهورت من ٤٠,١ ٪ لعام ١٩٧٥ إلى ٢٤,٦ ٪ لعام ١٩٨١ ، هذا إلى جانب وجود نسبة غير ضئيلة من الأجانب في هذا القطاع ففي عمان بلغ الأجانب ١٧,٩٠ ٪ تقريبا لعام ١٩٨٠ وقطر ٢٨,٧ ٪ لعام ١٩٨١ وهذه النسبة يجب

الذكر بأنها أعلى من نسبة العنصر العربي الذي يبلغ أسهامه ٢٣,٨٪. ورغم عدم توافر مادة حول الوظائف التي تشغلها العناصر العربية والأجنبية في القطاع الحكومي لمعرفة ما هي الوظائف الاستراتيجية التي يشغلونها ومدى تأثيرها المحتمل على أسلوب التعبئة والتخصيص الحكوميين ، إلا أنه نظرا للمعلومات المتواردة حول الموضوع ، يمكن الافتراض أن الجنسيات العربية تعمل إلى احتلال وظائف استراتيجية أكثر من العناصر العربية وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر العربية مقارنة بالعناصر الآسيوية .

في ختام هذا الجزء ، دعنا ، نلخص الصورة العامة للسكان والقوة العاملة والقدرة الاستراتيجية لدول بلدان مجلس التعاون في النقاط التالية :

- ١ - أن تكون هذه الدول حمل في طياته مضلة سكانية .
- ٢ - أن الاستعمار البريطاني ساهم مساهمة كبيرة في حرمان هذه البلدان من نمط عمالة وطني متطور .
- ٣ - أن الرخاء البترولي والهجرة المنظمة ساهمت في تعميق هذا الافتقار للعمالة الوطنية المتطورة .
- ٤ - أن العمالة الآسيوية تحوز نسبة عالية ضمن العمالة غير الوطنية .
- ٥ - أن العمالة الآسيوية تميل إلى احتكار الأسهم الاقتصادية في أغلب القطاعات الاقتصادية .
- ٦ - أن العمالة من الجنسيات العربية بالاشتراك مع العمالة الوطنية تسيطر على الوظائف الاستراتيجية في القطاع الحكومي .
- ٧ - أن انتشار العمالة الآسيوية ساهمت في تدني هيكل الكفاءات في هذه البلدان .

ثالثا - الأمن القومي العربي والعمالة الآسيوية بالخليج :

في ضوء عناصر الصورة السابقة ، يثار التساؤل حول أثر تلك العناصر على مصير ومستقبل الأمن القومي العربي .

في القسم الأول ، حددنا أن الأمن القومي العربي يعني اجرائيات في هذه الدراسة مدى قوة التكوينات الاجتماعية العربية في منطقة الخليج على مواجهة الاختراق الأجنبي من ناحية وفاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية من ناحية أخرى .

هذا المعنى الاجرائي يعبر كما أشرنا في القسم الأول عن ضرورة أن يحل نمط القوة العاملة كمكون سكاني في إطار تطور المجتمع العربي والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . بعبارة أخرى هل يساهم نمط القوة العاملة كما تم توضيحه في القسم الثاني إلى تقوية مكون الدولة في الخليج على حساب اعتبارات المجتمع العربي .

وللاجابة على هذا السؤال المركب تعتمد هذه الدراسة على المؤشرات التالية :

- ١ - انماط التنظيم الآسيوى ومدى توافقها مع الانماط السائدة للارتباط الاجتماعى فى منطقة الخليج .
 - ٢ - ضغوط حكومات موطن العمالة الآسيوية على دول الخليج بخصوص موضوعات متصلة بالعمالة الآسيوية وأثره على هيكل الاهتمامات العربية .
 - ٣ - مراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد فى بلادهم ، وأثره على هيكل التفاعلات العربية .
 - ٤ - اثر العمالة الآسيوية على الصراع والتعاون بين دول مجلس التعاون وأثر ذلك على هيكل الاهتمامات العربية .
- بالنسبة للمؤشر الأول ، يمكن ملاحظة التالى :

- ١ - يغلب على العمالة الآسيوية فى منطقة الخليج العربى ارتفاع نسبة الذكور حتى أنه بعض مدن الخليج كمدينة العين بها جزء كبير خلف المنطقة الصناعية تأخذ اسم « مدينة الذكور »^(٤٣) ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدل العلف فى هذه المنطقة .
- ٢ - انتشار المفردات والمصطلحات الهندية والإيرانية والإنجليزية فى سياق التعامل اليومي وليس فقط فى نطاق ما يتصل بالآلات والتنظيم والعلم الحديث^(٤٤) .
- ٣ - انتشار التوتر فى العلاقة بين العمالة الآسيوية والمواطنين .
- ٤ - انتشار المربيات الأجانب وخاصة من الجنسيتين الهندية والباكستانية ببر اسر الخليج الذى يؤدى إلى التأثير على تنشئة الطفل ومدى انتمائه إلى الثقافة العربية^(٤٥) .
- ٥ - استخدام القهر المنظم فى تنظيم العمالة الآسيوية .
- ٦ - التجاء العمالة الآسيوية إلى الاتجار فى الممنوعات وإلى التكتل الاجتماعى^(٤٦) .

بناءً على هذه الملاحظات يمكن تأكيد ما ذهب اليه د. سعد الدين ابراهيم بأن نمط العلاقة بين العربى الخليجى والآسيوى وهو نمط القاهرة والمقهور ، الأمر الذى يؤدى مع تزايد اعداد الآسيويين وانفصالهم السكانى والنفسى والاجتماعى عن التكتل العربى - إلى احتمال أن يتطور المجتمع الخليجى إلى نمط مشابه بمجتمع جنوب أفريقيا من حيث سيطرة قلة من السكان متصلة أثنياً عن معظم عناصر السكان ، وبروز هذا الاحتمال مع التطور المجتمعى للارتباط بين سكان مجتمع الخليج يهدد الأمن القومى العربى القائم على فكرة أن هناك ارتباطات بين الأفراد العرب بسبب اللغة المشتركة والوجدان المشترك والعرف المشترك فى أساليب الحياة مستقاة من التاريخ المشترك والمصير المشترك . فالمجتمع الخليجى بمعنى آخر ، يحتوى - بسبب العمالة الآسيوية - على عدة مجتمعات منفصلة عن بعضهم البعض . فهناك مجتمع المواطنين ومجتمع العمالة العربية ومجتمع العمالة الآسيوية . والخطر على

الأمن العربي ينشأ من احتمال تطور هذه المجتمعات الثلاث في علاقة صراعية ، ويبدو ان هذا هو الاحتمال الاكبر .

وفي دراسة حديثة عن الابعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة في دولة الامارات العربية المتحدة ، يخلص الكاتب إلى أن وجود العمالة الوافدة بهذا الحجم تساهم في توفير ذريعة للسلطة السياسية للابقاء على حياة غير برلمانية وبالتالي فهذه العمالة تخدم هدفا سياسيا لصالح السلطة السياسية^(٤٧) .

كما أنها تساهم في تعميق الشعور القبلي بالدولة وبالتالي تضعف من القدرات الارتباطية للمواطن الاماراتي ، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على الحياة السياسية وعملها على تقليص دور المواطن في جميع مؤسسات وأجهزة الدولة^(٤٨) .

أما بالنسبة للمؤشر الثاني المتمثل في ضغط دول الموطن للعمالة الآسيوية فهناك من المادة الكثير عن ذلك . وأبلغ الأمثلة دلالة هو ما حدث من الهنود الموجودين بصفة غير شرعية . مما كان من الحكومة الهندية إلا أن قامت في فبراير ١٩٨٠ بالاحتجاج الرسمي وأثارة المسألة في البرلمان الهندي وقيام رئيسة وزراء الهند بزيارة إلى دولة الامارات والنجاح في إيقاف هذا القانون^(٤٩) . كما أن السعودية دأبت خلال السنوات الأخيرة على النفي الرسمي لأي انباء عن تطبيق سياسات عمل تؤدي إلى الاستغناء عن بعض من العمالة الوافدة^(٥٠) . ويشير أحمد على أحمد الحداد ، إلى حادثة قيام مجموعة من العمال من ذوي الجنسية الهندية بأرسال خطاب إلى الأمم المتحدة مطالبين فيه بالحقوق الساسية^(٥١) .

ولأسف يبدو من البيانات التي يقدمها التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧^(٥٢) ، ان هيكل الاهتمامات العربية الرسمية خلال هذا العام لم يكن يتضمن ولو حتى على مستوى أدنى التبادل والتشاور بخصوص هذه المسألة . إلا ان الأمر كان مختلفا على مستوى هيكل الاهتمامات على المستوى الاقليمي الخليجي ، كما يتضح ذلك من وثيقتي « مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون .. »^(٥٣) و « الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون »^(٥٤) .

تأتي في مقدمة التحديات كما يقرها مشروع الاطار العام ، مسألة الخلل السكاني المتمثل في حجم ونسبة وتركيب وتنوع الوافدين إلى دول مجلس التعاون وأثار ذلك على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي والتوجه الانتاجي الذين أصبحوا اقلية ذات دور هامشي في أغلب مجتمعاتهم . وتحدد الوثيقة أن من أهم الاهداف الاستراتيجية العاجلة هو تخفيض حجم قوة العمالة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها . ويقترح في سبيل ذلك سياسات محددة وهي :

- ١ - تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجيا .
- ٢ - تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية .
- ٣ - تحسين التركيب النوعي لقوة العمل وارتفاع نسبة المهنيين بينهم واشتراط

مستوى تعليمي معين . اما بشأن الوثيقة الثانية ، تأتي مسألة زيادة اسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة من الاهداف الاساسية الاستراتيجية والتي تبلغ عشرة اهداف في اطار هذا الهدف اوصت الوثيقة بأن تتمشى السياسة السكانية مع متطلبات الخطط الصناعية بدول المجلس وربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية والاهتمام بالتعليم الفني والمتوسط واعداد كوادر الادارة الوسيطة ، والتنسيق في سياسات استقدام العمالة الصناعية مع اعطاء الافضلية للعمالة العربية كلما كان ذلك ممكنا .

اما بشأن المؤشر الثالث والخاص بمراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد في بلادهم ، واثر ذلك على هيكل التفاعلات العربية . فمن غير الواضح من المادة والبيانات المنشورة عن منطقة الخليج أن هناك علاقة مباشرة بين نمط العمالة السائد واتخاذ مواقف دولية معينة ، ولكن هناك شيئا قريبا من ذلك الا وهو سعى دول الخليج إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول موطن هذه العمالة الآسيوية . فالعلاقات السعودية - الباكستانية لها خير مثال على ذلك . والقول بهذا لا يعنى أن هناك علاقة سببيه ذات بعد واحد في هذه المسألة ولكن يجب أن ينظر للمسألة على أنها مسألة سياق من التبادل السياسى والاقتصادى بين دولتين أو أكثر . فالعلاقات الخليجية مع كوريا الجنوبية لا تدور حول مسألة العمالة فقط ولكن تحتوى على موضوعات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسية ودور المال الخليجي والسلاح والسلع المستوردة والانشاءات .

وبخصوص العلاقات الايرانية - الخليجية فهي أكثر تعقيدا ولا يصح القول بأنها علاقة تدور حول موضوع واحد ، فالى جانب العمالة الايرانية في الخليج ، هناك البعد الاثنى وبعد الصراع الدولى والتوازن الاقليمى .

واثر هذه العلاقات على هيكل التفاعلات العربية يتمثل في أن دول الخليج بسبب العمالة الآسيوية وغيرها من الموضوعات تنجذب استراتيجيا إلى آسيا ، بل وفي كثير من المواضع تصبح مصلحتها الاقتصادية البحث مع آسيا أكثر من مع التفاعل مع البلدان العربية . ومثال ذلك تلك العلاقات المتنامية في مجال الاستثمار والانشاءات مع الهند وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وباكستان . ومن المادة التى يوفرها التقرير الاستراتيجى العربى للاعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ يتضح أن دول الخليج تهتم فقط بالبعد السياسى في التفاعلات العربية وتنشط في مجاله . فهي نشطة في مجال تنقية الأجواء العربية ولم الشمل العربى وما يرتبط بذلك من موضوعات . وهذا كما يتضح من المعلومات المتوافرة ليس له علاقة مباشرة بنمط العمالة السائد في الخليج . وتبرز العلاقة بين هذا النمط والسلوك الدولى الخليجي في اطار التبادل والعلاقات الاقتصادية والمالية مع دول جنوب شرق آسيا .

اما بخصوص المؤشر الرابع ، وهو علاقة هذا النمط بمدى التعاون والصراع بين دول الخليج . فإنه من الواضح عدم وجود علاقة مباشرة بين الصراع بين دول الخليج ونمط

العمالة السائدة ، بمعنى أن نمط العمالة لم يساهم في ازدياد درجة الصراع . الا انه يمكن القول بأن هناك احتمالا متزايدا نحو ذلك ويأتي ذلك من حقيقة تزايد عناصر الجنسيات الآسيوية في بعض جيوش هذه البلدان (**) ، الأمر الذي معه يمكن توقع احتمال أن تؤثر هذه العناصر بشكل ما على اتجاه الدول الصراعى في حالة الازمات الكبرى .

أن غلبة العمالة الآسيوية على نمط القوة العاملة في الخليج ربما يعتبر من احدى الأسباب الكبرى وراء التعاون الأمنى بين دول الخليج .

وهكذا تساهم غلبة العمالة الآسيوية في بلدان الخليج في تهديد أمن المجتمع العربى وذلك بأضعاف آليات الهوية المشتركة والقدرة على الاتصال والارتباط من ناحية ويجذب دول هذه المنطقة إلى تعميق الروابط مع دول آسيا على حساب الدول العربية الأمر الذى يجعل من هذه الدول عقبة في سبيل أمن المجتمع العربى .

خاتمة :

اختصار القول في هذه الدراسة هو أن ازدياد نسبة مكون العمالة الآسيوية إلى العمالة العربية ضمن العمالة غير الوطنية في دول الخليج يعبر عن استمرار وتعمق المعضلة السكانية التى وجدت في هذه المنطقة مع نشأة دول مجلس التعاون . هذا إلى جانب أن العمالة الآسيوية تتطور لتصبح مصدرا لتهديد الأمن القومى العربى بالمعنى المجتمعى ومنبعها لتخليق قوى ومسببات لتعميق عدم المانعة الاستراتيجية للنظام الاقليمى العربى .

وإذا جاز الاقتراح لمواجهة هذه المعضلة واستمرارها فيكون بدعوة دول مجلس التعاون إلى تطبيق ما ورد في وثيقتى مشروع الاطار لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون .

الهوامش

(١)

THUCYDIDES, THE PELOPONNESIAN WAR. TRANS. RICHARD CRAWLEY. INTRODUCED BY JOHN H. FINELY (NEW YORK : MODERN LIBRARY, 1951)

(٢) انظر من الكتابات الرائدة عن العمران البشرى في فكر ابن خلدون .

سفيثلانا باتسييفا ، العمران البشرى في مقدمة ابن خلدون ، ترجمة عن اللغة الروسية رضوان ابراهيم (ليبيا / تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨)

(٣) انظر :

BRIAN BOND AND IAN ROY, EDS., WAR AND SOCIETY (LONDON : CROOM HELM, 1975)

W. B. GALLIE, PHILOSOPHERS OF PEACE AND WAR : KANT, CLAUSEWITZ, MARX, ENGLES AND TOLOSTOY (LONDON : CAMBIDGE UNIVERSITY PRESS, 1979)

FRANK N. TRAGER AND PHILIP S. KRONENBERG, EDS., NATIONAL SECURITY AND AMERICAN SOCIETY (LAWRENCE : THE UNIVERSITY PRESS OF KANSAS, 1973)

PHILIP TO WLE, ED., ESTIMATING FOREIGN MILITARY POWER (LONDON : CROOM HELM, 1982)

ARTHUR MARWICK, WAR AND SOCIAL CHANGE IN THE TWENTIETH CENTURY (LONDON : MACMILLAN, 1974)

(٤) انظر :

د. محمد جابر الانتصاري ، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠ (الكويت ، عالم المعرفة نوفمبر ١٩٨٠)

د. محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادي العربي وإشكاليات التحرر والتنمية والوحدة (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أغسطس ١٩٨٢)

(٥) انظر :

NAZLI CHOUCRI. POPULATION DYNAMICS AND INTERNATIONAL VIOLENCE (LONDON : LEXINGTON BOOKS, 1974)

د. احمد يوسف احمد ، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٨)

(٦) ما سوف يلى قد سبق نشره في :

د. جهاد عودة ، نظرية الأمن القومي العربي ، المستقبل العربي عدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٨٥ ، ص ١٥٨ - ١٦٦ .

انظر أيضا :

د. جهاد عودة ، الأمن القومي العربي وتحديد واقعة الخطر ، البيان ، الامارات رقم العدد ٢٦١٨ بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٧ والعدد ٢٦٢٢ بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٧ ص ١٣ في العديدين .

(٧) عدلى حسن سعيد الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

(٨) المصدر نفسه ص ١٥

(٩) المصدر نفسه ص ١٤٧

(١٠) المصدر نفسه ص ١٥٨ - ٢٦٤

(١١) المصدر نفسه ص ٣٢ و ٣٨ - ٣٨

(١٢) أمين هويدي ، الأمن العربي المستباح ، القاهرة : دار افوق ، ١٩٨٠ ، ص ٦٢ .

ABDUL MONEM M. AL- MASHAT, " CONSIDERATIONS IN THE ANALYSIS OF NATIONAL SECURITY IN THE THIRD WORLD. " (DOCTORAL DISSERTATION. UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA. CHAPEL HILL 1982)

(١٤) المصدر نفسه ص ١

(١٥) المصدر نفسه ص ٤١ - ٦٠

(١٦) المصدر نفسه ص ٦٠

(١٧) المصدر نفسه ص ٦١

(١٨) انظر أيضا :

عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٤ (أ ب / أغسطس ١٩٨٢) ، ص ٤ - ٢١ ولف الأمن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٢٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) ص ٦ - ١٥٤ وهذا الملف يعبر بصندوق عن أولوية مفهوم الدولة في دراسات الأمن القومي العربي ، وذلك التأكيد على التميز التحليلي بين الأمن الوطني والأمن القومي العربي ، دون محاولة إجراء تمييز وصفي بينهما . انظر أيضا في الملف قائمة المراجع عن الأمن القومي العربي في : علي الدين هلال ، « الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد ٢٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) ص ٦ - ٢١ ، ويجد هنا الإشارة إلى أن د. محمد مصالحة في : « مسألة الأمن القومي العربي بين المفاهيم ، والواقع والنصوص » شؤون عربية ، العدد ٣٥ (أيار / مايو ١٩٨٤) ص ٢٢ - ٥٦ يشير إشارة عابرة إلى بعد أمن الفرد العربي ، كبعد للأمن القومي العربي . ولكن ذلك دون تبني مفهوم أولوية المجتمع .

ولتأصيل مفهوم الدولة كنساق للأمن القومي العربي ، انظر : جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ولعلي الدين هلال انظر ، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم (عمان : منتدى الفكر العربي ، سبتمبر ١٩٨٦) .

(١٩) سمير خيرى - نظرية الأمن القومي العربي (بغداد : دار القادسية للطباعة ، ١٩٨٢) ص ١٨ .

(٢٠) انظر :

GEORGE G. LGGERS, THE GERMAN CONCEPTION OF HISTORY : THE NATIONAL TRADITION OF HISTORICAL THOUGHT FROM HERDER TO THE PRESENT (MIDDLE-TOWN. CONN. : WESLEYAN UNIVERSITY PRESS. 1983) PP. 63 - 89.

(٢١) يقصد بالفصل الوجودي بين الأشياء . الفصل في المعنى لهذه الأشياء ، وليس بالضرورة الفصل الواقعي بينها أما الفصل الوضعي ، فهو فصل لواقع الأشياء بعضها عن بعض ويعتمد في الأساس على خلق مؤشرات كمية تدل دلالة خالصة على شيء ما دون آخر .

(٢٢) خيرى . نظرية الأمن القومي العربي ص ٥٨

(٢٣) د . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤) ص ٢٩ .

(٢٤) المصدر نفسه ص - ٣٠ - ٣١ .

(٢٥) المصدر نفسه ص - ١٧٢ - ١٧٥

(٢٦) المصدر نفسه ص ١٧٧

(٢٧) المصدر نفسه ص ١٢٥

(٢٨) انظر . د. جهاد عوده ، مدخل نظري لصنع سياسات أمن لنظام في دولة نامية ، الدفاع ، عدد ٥ (أكتوبر

١٩٨٥) ص ٨١ - ٨٦

HEDLEY BULL. THE ANARCHICAL SOCIETY : A STUDY OF ORDER IN WORLD (٢٩) POLITICS (NEW YORK : COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, 1977)

TERRY NARDIN, LAW. MORTALITY AND THE RELATIONS OF STATES (PRINCETON, N.J. : PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1983).

BULL. IBID. PP 24 - 27

(٢٣) المصدر نفسه ص ٢٦

(٢٣) بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى وعبد الملك عوده . دراسات في المجتمع العربي (القاهرة : مكتبة

الانتاج المصرية ، ١٩٦٠) ص ١٩

(٢٤) انظر :

MURRAY J. LEAF, MAN. MAN. MIND AND SOCIETY : A HISTORY OF ANTHROPO-LOGYW (NEWYORK : COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, 1979) PP. 229 - 297

- (٣٥) انظر : د. نوره الفلاح ، (التغيير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط) مجتمع الكويت (حوليات كلية الآداب ، الحولية العاشرة ١٩٨٨ / ١٩٨٩ .
- (٣٦) المرجع السابق ص ١٨
- (٣٧) د. سعد الدين ابراهيم . مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي (عمان) منتدى الفكر العربي ، أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٥١ .
- (٣٨) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخه الملمص ١٩٤٥ - ١٩٧١ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ص ١٦ - ٣٦
- (٣٩) عبد الرزاق فارس الفارسي ، تعقيب على ورقة د. نادر فرجاني ، في د. نادر فرجاني (محرر) العمالة الأجنبية في القطر الخليج العربي ، ندوة (بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، أغسطس ١٩٨٢) ص ٣١ - ٣٣
- انظر أيضا : خالد محمد القاسمي ، العمالة الأجنبية وإثراها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي (الشارقة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) ص ٣٧ - ٦٦
- (٤٠) انظر الجدول في د. نادر فرجاني المرجع السابق ص ٥٢٤
- (٤١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، القاهرة ١٩٨٨ ، جدول ص ٣١٢
- (٤٢) معلومات مستقاة من د. عبد الرزاق فارس الفارسي ، مرجع سابق ص ٣١ - ٣٢
- (٤٣) حيدر ابراهيم علي ، آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية ، في د. نادر فرجاني (محرر) العمالة الأجنبية في الخليج العربي . مرجع سابق ص ٢٥٤
- (٤٤) المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٦٢
- (٤٥) انظر بحث جهينه سلطان سيف العيسى في « التأثيرات الاجتماعية للعربية الأجنبية على الأسرة » ، في د. نادر فرجاني ، مرجع سابق ص ١٦٩ - ١٨١
- (٤٦) د. سعد الدين ابراهيم ، « تعقيب على ورقة د. عبد الباسط عبد المعطي » ، في نادر فرجاني (محرر) مرجع سابق ص ٢٢٨ - ٢٣٧
- (٤٧) أحمد علي أحمد الحداد ، الأبعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة في دولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة بدون تاريخ ص ٢٦٥
- (٤٨) المرجع السابق ص ٣١٧
- (٤٩) عبد الملك خلف التميمي ، الآثار السياسية للهجرة الأجنبية ، في نادر فرجاني (محرر) مرجع سابق ص ٣٠٤ - ٣٠٥
- (٥٠) انظر هذه الاخبار في جزء يوميات مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، السنة الأولى العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٧٢
- (٥١) أحمد علي أحمد الحداد ، مرجع سابق هامش ص ٢٨٨
- (٥٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، مرجع سبق ذكره ص ٢١٦ - ٢٢٧
- (٥٣) انظر الوثيقة في مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٠٢ - ٢٢٧
- (٥٤) انظر الوثيقة في المرجع السابق ص ١٨٥ - ١٩٢
- (٥٥) انظر حالة الامارات في الحداد مرجع سابق ص ٢٩٤ - ٢٩٧

الورقة الثانية (ب)

« البعد الديمغرافي في الصراع العربي - الاسرائيلي »

اعداد :

د. فوزى سهلونة

د. فوزى غرايبة

د. فيصل عودة الرفوع

- تمهيد :

١ - الوضع السكاني في اسرائيل

(١) الوفيات ، الخصوبة ، الهجرة .

(ب) التقديرات المستقبلية للسكان في اسرائيل بما في ذلك العرب

(الاسرائيليون) .

٢ - وضع السكان العرب في الأراضي المحتلة و « اسرائيل » .

(١) الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة والابعاد والتهجير .

(ب) التقديرات المستقبلية لما يسمى « باسرائيل الكبرى » - بما فيها الأراضي

المحتلة - لعام ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٥

٣ - تأثير البعد الديمغرافي على طبيعة وتطور الصراع العربي الاسرائيلي .

(١) التأثيرات السياسية والأمنية .

(ب) انماط التعايش المتبادلة بين العرب واليهود .

الخاتمة .

مراجع البحث .

تمهيد :

إن للصراع العربي - الصهيوني ابعادا عديدة منذ بدايته في نهاية القرن الماضي ، ومن أهم هذه الأبعاد ، البعد الديمغرافي لهذا الصراع حيث يعتبر الصراع العربي الصهيوني حسب رأى الكثير من المحللين السياسيين صراعا ديموغرافيا في المحصلة النهائية* ، صراع بين مهمتين متناقضتين ، مهمة صهيونية تتمثل في زعزعة البنية الديمغرافية لسكان فلسطين باستقدام يهود العالم وتجميعهم في أرض فلسطين حتى يحكموا سيطرتهم عليها ، وبطرد العرب من أرضهم ، حتى تستوعب هذه الأرض ، الآلاف من اليهود المهاجرين من بقاع المعمورة المختلفة . ومنهج عربي يهدف إلى المحافظة على الوجود العربي في فلسطين مهما كانت التضحيات ، ليفوت الفرصة على المخططات الصهيونية للاخلال بالواقع الديمغرافي العربي في فلسطين لصالح اليهود .

بدأت الهجرة اليهودية بشكل حاد إلى فلسطين تحت مظلة الانتداب البريطاني . فتدفق اليهود بالآلاف على فلسطين وارتفع عددهم من خمسة وعشرين ألف نسمة في بداية الثمانينات من القرن الماضي الى ما يقارب الستين ألف نسمة عند بداية القرن العشرين . وتنامت الزيادة في السكان اليهود ، فوصل عددهم إلى ستمائة وخمسين ألف شخص عند نهاية الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨^(١) . وبذلك ارتفعت نسبة اليهود من ٨,٣٪ من مجموع السكان في فلسطين عام ١٩١٩ إلى ٢١,٥٪ في ١٥ ايار ١٩٤٨^(٢) .

كثير الحديث في الآونة الأخيرة حول المشكلة الديموغرافية** التي ستواجه إسرائيل خلال السنوات القادمة والتي ربما تهدد الطابع اليهودي « لاسرائيل » ، وتعددت الآراء في هذا الموضوع ، وتناولها العديد من الدارسين والباحثين عربا ويهودا ، كل من وجهة نظره ووفق منظوره الخاص . وإن اختلفت وجهات النظر وتعددت الآراء حول هذا الموضوع ، فإن هناك إجماعا شبه تام على خطورة هذه المشكلة التي ستواجه إسرائيل مستقبلا . واخذت المشكلة الديمغرافية حجما كبيرا من التهويل ، يجب أن نكون يقظين إليه ، مدركين لخطورته ، لأن الديمغرافيا ليست عامل الحسم الوحيد في الصراع العربي الاسرائيلي ، بل هناك مجموعة من العوامل الأخرى المتشابكة والتي تحدد نتائج الصراع ، وهي القدرة على تحديد معالم المستقبل .

وقد نتج عن الحروب العربية الاسرائيلية بدءا من حرب عام ١٩٤٨ حتى حرب عام ١٩٦٧ تشريد مئات الألوف من أبناء فلسطين إلى الأقطار العربية المجاورة ، هذا النزوح القسري لأبناء فلسطين قد وضع بصماته على طبيعة وتطور الصراع العربي الاسرائيلي ، وخلخل البنية الديمغرافية للأرض الفلسطينية لصالح اليهود^(٣) .

لقد أن الأوان للنظام العربي أن يضع سياسة سكانية للأراضي العربية المحتلة لدعم صمود وتثبيت أبناء فلسطين في أرضهم ، وتقويت الفرصة على المخطط الصهيوني من إفراغ فلسطين من سكانها ، وبذلك يمكن معالجة بعض المظاهر الديمغرافية التي نجمت عن الظروف التي أحدثت بالمنطقة خلال الأربعين سنة الماضية كالهجرة والبطالة والتعليم^(٤) .

١ - سكان إسرائيل :

يبلغ عدد سكان إسرائيل ٤,٤ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨٧ ، حوالي ٨٣٪ من هؤلاء اليهود و ١٧٪ من غير اليهود ومعظمهم من العرب ، وكان عدد السكان ٤,١ مليون عام ١٩٨٢ . وكما يبين جدول رقم (١) فإن غالبية السكان هم من المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وأولادهم الذين ولدوا فيها . وكان حوالي ربع السكان قد ولدوا في الغرب ، و ١٩٪ في آسيا وأفريقيا والباقي في إسرائيل نفسها .

أما السكان العرب في إسرائيل والبالغ عددهم حوالي ٥٧ ألف نسمة فإنهم ينتمون إلى ثلاث فئات دينية ، ٧٧٪ منهم من المسلمين السنة ، ١٤٪ من المسيحيين العرب والباقي من الدرزي .

وتبلغ الزيادة الطبيعية لليهود في إسرائيل (المواليد - الوفيات) حوالي ١,٨٪ في العام (١٩٨٨)* ، وهذا يعني مضاعفة عدد السكان في أقل من أربعين عاما . وتأتي هذه الزيادة من معدل مواليد يصل إلى ٢٤٪ بالآلاف ومعدل وفيات ٧ بالآلاف ، ويعتبر هذا المعدل منخفضا إذا ما قورن مع السنوات الأولى من قيام الدولة الاسرائيلية .

جدول (١)
سكن إسرائيل حسب الديانة ، والأصل الأثني ومكان الولادة
١٩٤٨ . ١٩٦١ . ١٩٧٢ . ١٩٨٢
(الأرقام بالآلاف)

المجموعات السكانية	(١)	(ب)	(ب)	(١)
	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٢
المجموع للبلد كله	٨٨١,٧	٢١٧١,٤	٢١٤٧,٧	٢٠٦٣,٦
السكان اليهود	٧١٦,٧	١٩٢٢,٢	٢١٨٦,٧	٢٢٧٢,٢
من أصل أوروبي - أمريكي	٥٩١,٤ (جـ)	١٠٠٧,١	١١٨٧,٢	١٢٤٣,٦
المجموع	٢٩٣,٠	٦٧٢,١	٧٤٩,٧	٧٨٥,٢
المولودون في أوروبا أو أمريكا	١٩٨,٤	٢٢٥,٠	٤٢٧,٦	٥٥٨,٣
الجيل الثاني المولودون في إسرائيل	١٠٥,٠	٨١٨,٢	١٢٧٢,٦	١٤٩٦,٧
من أصل أفريقي أو لسيوي (الشرقيون) - المجموع				

تابع جدول (١)

المجموعات السكانية				
(١)	(ب)	(ب)	(١)	
١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٦١	١٩٤٨	
٦٢٨,١	٦٦٥,٠	٥٢٩,٨	٧٠,٠	المولدون في إفريقيا وآسيا - الجيل الثاني
٨٦٨,٦	٦٠٨,٦	٢٨٨,٥	٢٥,٠	المولدون في إسرائيل
				الجيل الثالث من الأوروبيين الاسرائيليين
				والافريقيين - الاسيويين
٥٢٢,٩	٢٢٥,٨	١٠٦,٩	٢٠,٢	المولدون في إسرائيل
				السكان غير اليهود
٦٩٠,٤	٤٦١,٠	٢٤٧,١	١٦٥,٠	المجموع
٥٢٠,٨	٢٥٢,٠	١٧٠,٨	,	المسلمون العرب
٥٢٠,٨	٢٥٢,٠	١٧٠,٨	,	المسلمون العرب
٩٤,٠	٧٢,١	٥٠,٥	,	المسيحيين العرب
٦٥,٦	٢٦,٩	٢٥,٨	,	الدروز وأخرون

Source: Central Bureau of Statistics, Statistics Abstract of Israel, Various Issues.

(١) أرقام ١٩٤٨ ، ١٩٨٢ حتى نهاية العام .

(ب) أرقام ١٩٦١ ، ١٩٧٢ حتى منتصف السنة .

(ج) الأرقام المأخذ .

ملاحظة :

الجيل الأول من اليهود هم أولئك الذين ولدوا خارج إسرائيل والجيل الثاني هم اليهود الذين ولدوا في إسرائيل لأبوين ولدا في الخارج ، والجيل الثالث هم اليهود الذين ولدوا في إسرائيل لأبوين ولدا في إسرائيل .

كان نمو سكان إسرائيل مرتفعاً في بداية قيام الدولة نتيجة للهجرة الوافدة والخصوبة العالية بين اليهود الشرقيين في ذلك الوقت ، وانخفض المعدل إلى ١,٨٪ في السنة في الثمانينات . ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض إلى حوالي ١,٥٪ من الآن وحتى نهاية هذا القرن . وسيستمر بالانخفاض في القرن القادم إلى ١٪ كما في الجدول (٢) . وسيصل إجمالي سكان إسرائيل إلى ٦,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٥ حسب إسقاط الحد الأقصى وإلى ٦,٢ مليون حسب إسقاط الحد الأدنى .

أما معدل نمو السكان العرب في إسرائيل فمن المتوقع له أن يتراوح بين ٢ و ٢,٦٪ وهذا ناتج عن النسبة العالية ومن الشباب الذين سيدخلون مراحل الإنجاب في العقد القادم .

إن ما سيحدد نمو سكان إسرائيل في المستقبل هو البنية العمرية للسكان في الوقت الراهن ، وما ستكون عليه في المستقبل . في عام ١٩٥٥ كان ٥٢,٣٪ من سكان إسرائيل دون الخامسة عشرة ، و ٤,٨٪ فوق سن ٦٥ سنة . وانخفضت نسبة من هم دون الخامسة عشرة إلى ٣٣,٣٪ عام ١٩٨٠ وإلى حوالي ٢٢٪ عام ١٩٨٧ ، وذلك بسبب انخفاض الخصوبة ، وارتفعت نسبة كبار السن إلى حوالي ٩٪ في أواسط الثمانينات - ومن المتوقع أن تنخفض نسبة صغار السن إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٠ وإلى ٢٥٪ عام ٢٠١٥ (انظر الاسقاطات جدول (٣) . ووصل الأجل المتوقع عند الولادة إلى حوالي ٧٤ عاما للسكان اليهود و ٧٢ عاما للعرب . اما وفيات الاطفال فهي منخفضة ولا تتعدى ١٤ وفاة دون السنة الأولى من العمر من كل ألف طفل يولد في عام معين .. بلغ معدل وفيات الرضع بين اليهود نصف ما هو عليه بين السكان العرب .

الجدول (٧)

معدلات الخصوبة الكلية حسب الديانة ومكان الولادة
١٩٨٢ - ١٩٥٥

عدد الولادات لكل امرأة

١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	المجموعة السكانية
٣,١٢	٣,١٤	٣,٦٨	٣,٩٧	٣,٩٩	٣,٩٥	٤,٠٢	مجموع السكان
السكان اليهود							
٢,٧٩	٢,٧٦	٣,٧١	٣,٤١	٣,٤٧	٣,٤٩	٣,٦٤	المجموع
٢,٨١	٢,٧٦	٣,٨٢	٣,٨٤	٣,٦٠	٣,٢٨	٢,٦٣	المولودين في أوروبا - أمريكا
٣,٠٦	٣,٠٤	٣,٧٧	٤,٠٧	٤,٥٨	٥,١٠	٥,٦٨	المولودين في أفريقيا - آسيا
٢,٨٠	٢,٧٦	٣,٠٨	٣,١٢	٢,٨٨	٢,٧٦	٢,٨٣	المولودين في إسرائيل
السكان العرب							
٥,٥٣	٥,٩٨	٧,٧٥	٨,٩٥	٩,٨٧	٩,٣١	٧,٩٦	المسلمون
٢,٢٤	٢,٦٦	٣,٣٥	٣,٦٢	٤,٧٤	٤,٦١	٤,٨٥	المسيحيين
٥,٤٧	٦,٠٩	٦,٨٥	٧,٤٦	٧,٦١	٧,٨٨	٦,٥٨	الدروز وآخرون

Source : Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Various Issues.

(١) تعود هذه الأرقام إلى فترة ما قبل الهجرة ، في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥١ كان العمر المتوقع والمعدل المستوى للزيادة الطبيعية للسكان اليهود الشرقيين حوالي (٦٦) سنة و (٤٠ - ٤٥) لكل (١٠٠٠) من السكان . على التوالي .

(ب) تم حسب هذا التوزيع بإدخال (١,١٨٠,٠٠٠) عربى في الأراضي التي تديرها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ م وهذا يمثل (٢٧٪) من مجموع سكان دولة إسرائيل ولانطاق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٨١ .

الجدول رقم (٣)

إسقاطات النمو السكاني لليهود والعرب في إسرائيل . وإسرائيل مع المناطق المحتلة
١٩٨٥ . ٢٠٠٠ . ٢٠١٥

السنة السكانية	الإسقاط	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	السكان بالآلاف	متوسط معدل النمو السنوى (بالمائة)	٢٠١٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٨٥
اليهود في إسرائيل	الحد الأدنى	٣٥٣٤	٤١٦٠	٤٦٩٨	١,١	٠,٨		
	الحد الأقصى	٣٥٨٥	٤٤٩٦	٥٤٤٤	١,٥	١,٢		
العرب في إسرائيل	إسقاط واحد	٧٤٤	١٠٩٦	١٤٨١	٢,٦	٢,٠		
إسرائيل	الحد الأدنى	٤,٢٧٨	٥٢٥٦	٦١٧١	١,٤	١,١		
	الحد الأقصى	٤٣٢٩	٥٥٩٢	٦٩٢٥	١,٧	١,٤		
العرب في المناطق المحتلة	الحد الأعلى	١٢٦٢	١٦٠٣	١٨٥١	١,٦	٠,٩		
	الحد الأدنى	١٢٦٢	١٩٢٨	٣١٤٢	٢,٩	٣,٣		
العرب في إسرائيل	الحد الأدنى	٢٠٠٦	٢٦٩٩	٣٣٢٢	٢,٠	١,٤		
والمناطق المحتلة	الحد الأقصى	٢٠٠٦	٣٠٣٤	٤٦٢١	٢,٨	٢,٨		
مجموع السكان في إسرائيل	الحد الأدنى	٥٥٤٠	٦٨٥٩	٨٠٣٠	١,٤	١,١		
والمناطق المحتلة	الحد الأقصى	٥٥٩١	٥٧٣٠	١٠٠٦٧	٢,٠	٢,٠		

Source: Authors, estimates, based on census and other official base data.

ملاحظة: انظر جدول (٥) لمعرفة الفرضيات المستعملة في إسقاطات الحد الأدنى والأعلى وفي هذا الجدول رقم (٣) الذي يركز على نمو السكان . تجمع إسقاطات الحد الأدنى الفرضيات الخصوبة المنخفضة والهجرة لليهود في إسرائيل والعرب في المناطق المحتلة والسلطة الوحيدة للفرضيات بالنسبة للعرب في إسرائيل . أما الفرضيات الحد الأقصى لتجمع الفرضيات المرتفعة لكل من اليهود في إسرائيل والعرب في المناطق المحتلة والسلطة الوحيدة للعرب في إسرائيل .

محددات النمو السكاني في إسرائيل :

يتحدد النمو السكاني لأي دولة نتيجة تفاعل المواليد والوفيات والهجرة . وينمو السكان نمواً طبيعياً نتيجة الفرق بين المواليد والوفيات ، ويتأثر هذا النمو بصافي الهجرة إلى الفرق بين الهجرة والوافدة والهجرة إلى الخارج . سنتناول في هذا الفصل محدثات النمو السكاني .

١ - الوفيات :

يعتبر معدل الوفيات في إسرائيل منخفضاً جداً حيث وصل عام ١٩٨٨ إلى ٧ وفيات لكل ألف من السكان في العام . ووصل معدل وفيات الرضع إلى مستويات تضاهي المستويات

في الدول المتقدمة ١١,٢ وفاة لكل ألف طفل يولد حيا في العام . ونتيجة لانخفاض الوفيات إلى هذه المستويات فلم يعد لها أهمية في تقرير النمو السكاني . إن ما يقرره بالنسبة لإسرائيل هما عاملا الخصوبة والهجرة .

٢ - الخصوبة :

على الرغم من محاولة الدولة تشجيع الزواج والانجاب إلا أن معدلات الزواج انخفضت بين اليهود إلى حوالي ٧ بالآلاف في أواسط الثمانينات (معدل الزواج في الولايات المتحدة مثلا ١٠ بالآلاف) « ويعكس هذا الانخفاض بعض الزيجات المتأخرة التي يعود سببها جزئيا إلى صعوبة الزواج منذ أواخر الستينات - نقص في الذكور (٢٥ - ٢٩) إذا ما قورن بالاناث (٢٠ - ٢٤) الناتجة عن التغيرات في الأعداد السنوية للمواليد قبل ٢٥ عاما . ويساهم في الانخفاض المشاكل الاقتصادية السنوية وتكاليف السكن العالية وإلى بعض التححرر في الأعراف فيما يتعلق بعيش الرجل والمرأة معا دون زواج » .

ومعدل الخصوبة الكلية لليهود ٢,٧٩ وهذا يساوي نصف خصوبة المسلمين العرب ، أن معظم فروق الخصوبة بين الفئات اليهودية قد تلاشت تقريبا ، ومع هذا تبقى الفروق واضحة بين خصوبة اليهود والعرب (٥,٥) .

٣ - الهجرة :

كانت الهجرة الوافدة أهم عناصر النمو السكاني بين اليهود في إسرائيل وخصوصا في الفترة الأولى بعد قيام الدولة ، وكان معدل النمو السكاني الكلي (يضم النمو السكاني الطبيعي مواليد - وفيات والهجرة) مرتفعا وموازيا لمعدل النمو السكاني بين العرب ، حيث بقيت نسبة السكان اليهود من المجموع ثابتة تقريبا . هذا وشهدت معدلات الهجرة الوافدة انخفاضا ملحوظا منذ بداية السبعينات ووصلت في أواسط الثمانينات إلى ٤/٨ ما كانت عليه قبل هذا بعشر سنوات . ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الهجرة الوافدة وارتفاع الهجرة المغادرة ، وتشير الدلائل إلى أن الهجرة الوافدة بالكاد فاقت الهجرة إلى الخارج في أوائل الثمانينات وقد يعود السبب الرئيسي في هذا إلى ضعف الجاذبية الإسرائيلية لليهود المقيمين في الخارج بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . لقد هاجر معظم اليهود الآسيويين والأفارقة إلى إسرائيل وليس هناك من دافع لهجرة اليهود الأوروبيين أو الأمريكيين لأن هؤلاء يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة وينعمون بالأمن والاستقرار التي تفوق أهمية الصهيونية كعامل أيديولوجي في الهجرة إلى إسرائيل . هذا وأظهرت الإحصاءات الإسرائيلية أن حوالي ثلث اليهود الذين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل من الدول الغربية يعودون إلى بلادهم الأصلية خلال ثلاث سنوات .

ونتيجة للهجرة الكثيفة في الفترة الأولى بعد قيام دولة إسرائيل وانخفاضها فيما بعد ونتيجة لمستويات الخصوبة متوسطة المستوى في الفترة الأولى وانخفاضها أيضا مؤخرا فقد

تغير التركيب العمري للسكان في إسرائيل . (انظر الأهرامات العمرية) .

يلاحظ من الأهرامات أدناه القاعدة العريضة لهمم الجماعة اليهودية المولودة في إسرائيل . ويتراكب عمري شباب ذي نسب عالية ممن أعمارهم دون سن ١٥ سنة . ويلاحظ كذلك أن غالبية أول جيلين من المهاجرين اليهود هم في غالبيتهم من منتصف العمر أو أكبر .

وبعد انتهاء موجة الهجرة ستحكم أنماط الخصوبة بنية السكان اليهود في إسرائيل ، هذا وبلغ العمر الوسيط لجميع السكان في عام ١٩٨٢ مثلاً (٢٤,٤) سنة (٣١ سنة في الولايات المتحدة) وهو مرتفع إذا ما قورن مع عمر وسيط أقل من ١٥ سنة بين المسلمين ذوي الخصوبة المرتفعة الذين يشكلون ١٧٪ من مجموع السكان .

العرب في إسرائيل :

بلغ عدد السكان العرب في إسرائيل حوالي ٧٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٨ وكان قد وصل إلى ٦٩٠ ألف عام ١٩٨٢ و ٤٦١ ألف عام ١٩٧٢ و ٢٧١ ألف عام ١٩٦١ و ١٦٥ ألف عام ١٩٤٨ ، ويعيش حوالي نصفهم في مناطق ريفية . ويعامل السكان العرب معاملة المواطن من الدرجة الثانية ، حيث بلغ معدل دخل العائلة العربية ٧٠٪ من معدل دخل العائلة الاسرائيلية . حسب ما ورد في مسح اجراه في عام ١٩٨٢ مكتب الاحصاء المركزي . ولا يستفيد السكان العرب من مستحقات رعاية الطفل وقروض الاسكان مثلاً . وإى فوائد أخرى وهذه متوفرة للعائلات التي ينخرط واحد على الأقل من أبنائها في الجيش ، والانخراط في الجيش الاسرائيلي محظور للعرب .

يصل الأجل المتوقع عند العرب في إسرائيل إلى حوالي ٧٢ عاماً وهذا أقل من الأجل المتوقع عند اليهود بحوالي ٣ سنوات . ومعدل وفيات الرضع منخفض بشكل عام ولكنه أعلى مما هو عند اليهود ، وتصل خصوبة العرب المسلمين (٥,٥ طفل) .

وتشكل الاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية والديمقراطية مصادر توتر ونزاع في المجتمع الاسرائيلي ويمكن أن تتفاقم في المستقبل ، وخصوصاً في ظل التغيرات الناتجة عن تغير النسب بين الفئات اليهودية المختلفة داخل إسرائيل .

٢ - العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة :

في عام ١٩٨٧ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة (حوالي ٩٠٠ ألف في الضفة الغربية بما فيها القدس الغربية و ٥٠٠ ألف في قطاع غزة) . وهؤلاء هم السكان الاصليين إضافة إلى الذين نزحوا من بعد عام ١٩٤٨ .

ما تزال الخصوبة في الأراضي المحتلة عالية وطراً عليها انخفاض طفيف في العقدين

الماضيين ، وخصوصا بين النساء اللواتى اكملن ٩ سنوات دراسية أو أكثر . إن استمرار ارتفاع الخصوبة يعود إلى العقيدة والعادات والتقاليد الاجتماعية .

وتشير الإحصاءات الاسرائيلية إلى أنه لم يطرأ أى تغير يذكر على معدلات المواليد الخام منذ الاحتلال ، حيث بقيت عند ٤٥ بالآلاف فى الضفة الغربية و ٥٠ بالآلاف فى قطاع غزة . وكذلك بقيت معدلات الخصوبة العمرية مرتفعة .

وبالرغم من استمرار معدلات المواليد ومعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة فى الضفة الغربية إلا أن عدد السكان له يزد كثيرا . وتشير الإحصاءات الاسرائيلية إلى زيادة سكان الضفة الغربية من ٧٢٤ ألف عام ١٩٦٧ إلى ٧٤٧ ألف عام ١٩٨٢^(٩) هذا وكان عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٥ ألف نسمة حسب تعداد المسكن والسكان لعام ١٩٦١ الذى أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، ويبلغ معدل الزيادة السنوية ١٪ فقط منه أوسط السبعينيات ، ويعود هذا إلى معدلات الهجرة العالية إلى الضفة الشرقية والدول البترولية والتي تعود بدورها إلى الضغوط الاسرائيلية وعدم توفر فرص عمل هناك . أما قطاع غزة فقد شهد نموا سلبا فى الستينيات ثم ما لبث أن عاد إلى ٢,٧٪ سنويا فى عقد السبعينيات وإلى أكثر من ٣,٥٪ فى الثمانينات .

التوازن اليهودى العربى :

هناك بعض الاخطار التى تطرح فى إسرائيل وخارجها تتعلق باحتمالات المستقبل فيما يتعلق بالدفع السكانى لوقامت إسرائيل بضم الأراضى المحتلة وشكلت ما تسميه « بإسرائيل كبرى » ؟ لو نظرنا إلى الإسقاطات فى الجدولين (٣ ، ٤) فمن المتوقع أن تنخفض نسبة اليهود إلى ٦٢٪ فى ظل إسقاط الحد الأقصى وإلى ٥٠٪ فى ظل افتراض الحد الأدنى . ويفترض هذان البديلان انخفاضاً كبيراً فى الخصوبة وهجرة مستمرة إلى الخارج بين العرب فى المناطق المحتلة حالياً . ويقول فريدلاندر وغولداشيدر « إذا افترضنا استمرار إسرائيل كبلد ديموقراطى ، فسيصبح عرب هذه المناطق مواطنين إسرائيليين بكامل الحقوق كما هو الحال بالنسبة للعرب فى إسرائيل نفسها . إن إسرائيل الكبرى التى ستظهر نتيجة ذلك ستكون دولة ثنائية القومية ، إن لم تكن دولة يظلب عليها الطابع العربى بالفعل . أما إذا اختارت إسرائيل عدم إعطاء الحقوق السياسية للسكان الذين سندمجهم فيها فستكون النتيجة البعيدة إمكانية قيام علاقة « استعمارية » قابلة للاشتعال بين أقلية يهودية ونسبة كبيرة من المحرومين العرب الذين يعيشون ضمن حدود « إسرائيل كبرى »^(١٠) .

(٩) باستثناء القدس العربية .

(١٠) سكان إسرائيل : تحدى التعددية ، دوف فلايدلاند وكلفن غولداشيدر ، ترجم الدكتور فوزى سهولونه

١٩٨٦ .

الجدول رقم (٤)

إسقاطات حجم السكان والنسبة المئوية لليهود والعرب حسب حدود المناطق
١٩٨٠ . ١٩٨٥ . ٢٠٠٠ . ٢٠١٥

الحد الأدنى والحد الأقصى على أساس

٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	١٩٨٠	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الحد الأدنى	الحد الأدنى	الحد الأدنى	الحد الأدنى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
إسرائيل							
النسبة المئوية لليهود							
٧٨,٦	٧٦,٠	٨٠,٤	٧٩,٢	٨٢,٧	٨٢,٥	٨٢,٦	٨٢,٦
٧٥,٠	٦٩,٠	٧٤,٦	٧١,٥	٧٦,٢	٧٦,١	٧٦,٧	٧٦,٧
٧٨,٥	٧٦,٧	٨١,٤	٨٠,٦	٨٤,٨	٨٤,٦	٨٦,٢	٨٦,٢
٨٩,٨	٨٩,١	٩٢,٢	٩١,٦	٩٤,١	٩٤,٠	٩٢,٨	٩٢,٨
النسبة المئوية للعرب							
٢١,٤	٢٤,٠	١٩,٦	٢٠,٨	١٧,٣	١٧,٤	١٦,٢	١٦,٢
٦٩٢٥	٦١٧٩	٥٥٩٢	٥٢٥٦	٤٢٢٠	٤٢٧٧	٢٩٢٣	٢٩٢٣
النسبة المئوية للسكان (بآلاف)							
٦٢,٠	٥٠,٤	٦٢,٥	٥٧,٨	٦٤,١	٦٣,٨	٦٤,٨	٦٤,٨
٥٣,٥	٢٥,١	٥٠,٧	٤٣,١	٥٣,٢	٥٢,٩	٥٥,٠	٥٥,٠
٦٣,٥	٥٤,٨	٦٢,٢	٦٢,٨	٦٨,٤	٦٨,١	٦٨,٨	٦٨,٨
٨١,٦	٧٨,٧	٨٢,٦	٨١,٢	٨٤,٩	٨١,٧	٨١,١	٨١,١
مجموع السكان بالآلاف							
٥٤٤٤	٤٦٩٨	٤٤٩٦	٤١٦٠	٣٥٨٥	٣٥٢٤	٢٢٨٢	٢٢٨٢
١٤٨١	١٤٨١	١٠٩٦	١٠٩٦	٧٤٤	٧٤٤	٦٤٠	٦٤٠
١٨٥١	٩١٤٢	١٦٠٣	١٩٢٨	١٣٦٢	١٣٦٢	١١٢٢	١١٢٢
العرب في المناطق المحتلة							
المجموع							
٨٧٧٦	٩٢٢١	٧١٩٥	٧١٩٤	٥٥٩١	٥٥٤٠	٥٠٥٥	٥٠٥٥

ملاحظة : انظر جدول رقم (٥) للاطلاع على الافتراضات المستخدمة في إسقاطات الحد الأدنى والحد الأقصى . وفي هذا الجدول (٤) : الذي يركز على الحجم النسبي للسكان اليهود . تجمع إسقاطات الحد الأدنى الافتراضات المتدنية للخصوبة والهجرة بالنسبة للسكان اليهود . والافتراضات المرتفعة للسكان العرب في المناطق المحتلة . والمجموعة الوحيدة للافتراضات الخاصة بالعرب في إسرائيل . وتجمع إسقاطات الحد الأقصى الافتراضات المرتفعة للسكان اليهود . والافتراضات المنخفضة للعرب في المناطق المحتلة والمجموعة الوحيدة للعرب في إسرائيل .

المستقبل :

إن المسألة التي يجب النظر إليها هي ما تتضمنه الاتجاهات الديموغرافية في المستقبل سواء داخل حدود إسرائيل أو داخل « إسرائيل كبرى » إذا ما تم ضم الأراضي المحتلة ودمج الأعداد الكبيرة من العرب في المجتمع الإسرائيلي .

وللإجابة على مثل هذه الأمور وضعت إسرائيل بعض الإسقاطات السكانية لجميع فئات السكان سواء في داخل إسرائيل أو خارجها كما في الجدولين (٣ ، ٤) وبنتت هذه الافتراضات على التوزيع السكاني للفئات الثلاث حسب العمر والأعداد النسبية كما كانت عام ١٩٨٠ وعلى افتراضات الفروقات من حيث العمر المتوقع والخصوبة واتجاهات الهجرة حتى عام ٢٠١٥ . ويبين الجدول (٥) هذه الافتراضات .

تشير إسقاطات النمو السكاني (الحد الأدنى) أن عدد السكان اليهود في إسرائيل سيرتفع من حوالي ٣,٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى ٤,٢ عام ٢٠٠٠ وحوالي ٤,٧ مليون عام ٢٠١٥ . أما حسب الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه سكان إسرائيل ، تشير الإسقاطات إلى وصول عدد اليهود في إسرائيل إلى ما يقارب ٤,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وأقل من ٥,٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥ .

أما عدد العرب في إسرائيل فسيرتفع من ثلاثة أرباع المليون عام ١٩٨٥ إلى أكثر من مليون عام ٢٠٠٠ وما يقارب من مليون ونصف المليون عام ٢٠١٥ ، وتشير بيانات جدول ٣ إلى أن عدد سكان المناطق المحتلة العرب (الضفة الغربية وقطاع غزة) زاد عن المليون وربع المليون عام ١٩٨٥ (الحد الأدنى) وسيرتفع إلى أكثر من ١,٦ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى ١,٨٥ مليون عام ٢٠١٥ . أما حسب الحد الأقصى فسيصل العدد إلى ١,٩ مليون عام ٢٠٠٠ و ٣,١ مليون عام ٢٠١٥ .

وإذا قررت إسرائيل ضم الأراضي المحتلة فستكون نسبة السكان العرب من إجمالي السكان حوالي ٣٩٪ عام ٢٠٠٠ (الحد الأدنى) و ٤٠٪ (الحد الأقصى) .

جدول رقم (٥)
 الافتراضات المستعملة في الإسقاطات السكانية

المجموعات الفرعية السكانية					المقياس الديموغرافي والتاريخ
السكان العرب في إسرائيل	السكان العرب في المناطق المحتلة	السكان اليهود في إسرائيل	السكان اليهود في إسرائيل	السكان العرب في إسرائيل	
مجموعة واحدة	الافتراض المنخفض	الافتراض العالي	الافتراض المنخفض	الافتراض العالي	
معدل الخصوبة الكلي (مواليد لكل امرأة)					
٥.٠	٧.٥	٢.٧	٢.٧	١٩٨٤ - ١٩٨٠	
٤.٣	٧.٢	٢.٥	٢.٥	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
٣.٨	٦.٨	٢.٥	٢.٣	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٣.٢	٦.٠	٢.٥	٢.٠	١٩٩٩ - ١٩٩٥	
٢.٠	٥.٥	٢.٥	٢.٠	٢٠٠٤ - ٢٠٠٠	
٢.٠	٥.٠	٢.٥	٢.٠	٢٠٠٩ - ٢٠٠٥	
٢.٨	٤.٥	٢.٥	٢.٠	٢٠١٤ - ٢٠١٠	
العمر المتوقع (سنوات)					
٧١.٥	٥٨.٥	٧٤	٧٤	١٩٨٤ - ١٩٨٠	
٧٢.٥	٦١.٥	٧٥	٧٥	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
٧٢.٥	٦٣.٥	٧٥	٧٥	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٧٢.٥	٦٥.٥	٧٦	٧٦	١٩٩٩ - ١٩٩٥	
٧٣.٥	٦٥.٥	٧٦	٧٦	٢٠٠٤ - ٢٠٠٠	
٧٣.٥	٦٥.٥	٧٦	٧٦	٢٠٠٩ - ٢٠٠٥	
٧٣.٥	٦٥.٥	٧٦	٧٦	٢٠١٤ - ٢٠١٠	
متوسط صافي الهجرة السنوي (بالآلاف)					
صفر	٢٠ -	١٥ +	٥ +	١٩٨٤ - ١٩٨٠	
صفر	١٥ -	١٥ +	٥ +	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
صفر	١٠ -	١٥ +	٥ +	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
صفر	٥ -	١٥ +	٥ +	١٩٩٩ - ١٩٩٥	
صفر	٥ -	١٠ +	٢ +	٢٠٠٤ - ٢٠٠٠	
صفر	٥ -	١٠ +	٢ +	٢٠٠٩ - ٢٠٠٥	
صفر	٥ -	١٠ +	٢ +	٢٠١٥ - ٢٠١٠	

ملاحظة :

انظر الجدولين ٢ و ٤ لمجموعة الافتراضات المنخفضة والعالية المستعملة في إسقاطات الحد الأدنى والحد الأقصى للبيئة في هذين الجدولين .

٣ - أثر البعد الديموغرافي على الصراع العربي - الاسرائيلي

(ب) التأثيرات السيلسية والامنية :

إن من أهم أبعاد الصراع العربي - الاسرائيلي هو البعد الديموغرافي حيث بدأ هذا البعد يضع بصماته على الأرض الفلسطينية بين العرب الفلسطينيين والمهاجرين اليهود في ثمانينات القرن التاسع عشر ، بعد أن أخذ اليهود الروس بالهجرة إلى فلسطين ليضعفوا بذلك قوى العامل الديموغرافي العربي في فلسطين^(٥) . وكان عدد سكان فلسطين العرب في الثمانينات من القرن التاسع عشر ٤٥٧,٥٩٢^(٦) ، في حين وصل عدد السكان اليهود في عام ١٨٨٠ حوالي ٢٥,٠٠٠^(٧) .

وأخذ اليهود بالتدفق إلى فلسطين خاصة بعد أن خضعت إلى الانتداب البريطاني حيث ارتفع عدد السكان اليهود من حوالي ٦٢,٥٠٠ شخص عند بداية الانتداب البريطاني إلى ما يزيد عن الستمئة وخمسين ألف شخص عند نهايته في عام ١٩٤٨ ، وبذلك أصبحت نسبة اليهود في فلسطين ٢١,٥٪ من مجموع السكان في ١٥ أيار عام ١٩٤٨^(٨) .

ونجم عن نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ أن شرد عدد كبير من السكان العرب ، وكانت نتيجة النكبة أن قسمت فلسطين ديموغرافيا إلى ثلاث مناطق :

١ - المنطقة التي سيطر عليها اليهود وأقاموا عليها دولتهم ، حيث شغلت ٧٦,٧٪ من مساحة فلسطين . وكان التركيب الديموغرافي فيها يهوديا في غالبيته ، إذ وصلت نسبة اليهود في هذه المنطقة إلى ٨٣٪ في حين أصبحت نسبة العرب فيها ١٧٪ .

٢ - الضفة الغربية ، وتبلغ مساحتها ٢٢٪ من المساحة الكلية لفلسطين ، وقد اتحدت مع الأردن .

٣ - قطاع غزة وتبلغ مساحته ١,٣٪ من مساحة فلسطين ، وأصبح تحت إدارة مصر^(٩) .

واستطاعت إسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، وبذلك أصبحت فلسطين بأكملها تحت الإحتلال . وعلى أثر ذلك تم تهجير أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ ألف* من أبناء فلسطين إلى الاقطار العربية المجاورة ، هجر بعضهم للمرة الثانية .

وقد انخفض عدد السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧ إلى حوالي ٩٣٧,٦ ألف نسمة ، بعد أن كان في حدود المليون والنصف قبل عام ١٩٦٧^(١٠) ، وبذلك اختل التوازن الديموغرافي للمرة الثانية لصالح إسرائيل .

إن إسرائيل بإمكاناتها البهرية المحدودة ووجودها في محيط عربي ، لابد وأن تتجه إلى خلق واقع ديموغرافي في فلسطين يخدم استراتيجيتها .

بيان (١٠)

عدد اللاجئين الفلسطينيين في الفترة من
١٩٥٠ - ١٩٦٨

العدد	السنة
٩٠٠.٠٢٦	١٩٥٠
٩٠٤.١٢٢	١٩٥١
٩١٥.٤١١	١٩٥٢
٩١٦.٧٦١	١٩٥٣
٩٤١.٨٥١٢	١٩٥٤
٩٦٩.٣٨٩	١٩٥٥
٩٩٦.٣٣٨	١٩٥٦
١.٠١٩.٣٠١	١٩٥٧
١.٠٥٣.٣٤٨	١٩٥٨
١.٠٨٧.٦٢٨	١٩٥٩
١.١٢٠.٨٨٩	١٩٦٠
١.١٥١.٠٢٤	١٩٦١
١.١٧٤.٧٦٠	١٩٦٢
١.٢١٠.١٧٠	١٩٦٣
١.٢٤٦.٥٨٥	١٩٦٤
١.٢٨٠.٨٢٣	١٩٦٥
١.٣١٧.٧٤٩	١٩٦٦
١.٣٤٦.٠٨٦	١٩٦٧

انتهجت إسرائيل سياسات عديدة لتحقيق هذه الاستراتيجية من أهمها :

١ - سياسة التهجير القسوى بالاعتماد على التصفيات الجسدية ، والأبعاد الاجبارية ، والارهاب لتهجير السكان العرب والحيولة دون عودة المهاجرين منهم ، لتقليص عدد السكان العرب في الأراضي العربية . ومارست السلطات الاسرائيلية سياسة تجميد مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، الامر الذي يعود بالضرب على المواطنين العرب وعلى صمودهم في ارضهم .

٢ - إقامة المستعمرات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة ، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود من كافة بقاع العالم إلى فلسطين . بحيث أصبحت تحتل المستعمرات ٥٢٪

من مساحة أراضي الضفة الغربية و٤١٪ من مساحة قطاع غزة^(١١) .

إن الاستيطان هو المجال الأرحب أمام إسرائيل لخلق واقع على الأرض ، فقد حققت الكثير من الانجازات سواء على صعيد الاستيلاء على الأرض العربية أو إقامة المستعمرات . حيث استطاعت السيطرة مباشرة وغير مباشرة على أكثر من ٢,٨٤٠,٠٠٠ دونم أي نحو ٥٢٪ من مجموع أراضي الضفة ، منها ١٤٠ ألف دونم مخصصة لأغراض الاستيطان ، ومن هذه الأخيرة ٨٠ ألف دونم في مرحلة التخطيط الفعلي^(١٢) . وبلغت المساحة التي استولت عليها نحو ٤٠ ألف دونم^(١٣) . وبلغ عدد المستعمرات الاستيطانية نحو ١٥٠ في الضفة الغربية ، يقيم فيها نحو ٢٠٠ ألف مستوطن^(١٤) ، و ١٧ مستعمرة في القطاع يسكنها ٢٥٠٠^(١٥) .

إن سياسة الاستيطان اليهودية لأرض فلسطين ، وتهديد الأراضي العربية المحتلة ومسح طابعها العربي والتهجير للسكان العرب من أراضيهم بكافة الوسائل هي أهم الركائز الأساسية في آلية المشروع الصهيوني للسيطرة على واغتصاب الأراضي الفلسطينية . وإذا استطاعت إسرائيل بعد أكثر من نصف قرن من التخطيط سلخ أول جزء من الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨ وتهويدها واستيطانها ، فإنها اليوم وبعد ٢١ عاما من الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان تنتهج نفس الطريقة في التهديد والاستيطان مما يهدد بسلخ فلسطين بأكملها ومرتفعات الجولان عن الجسد العربي .

لقد أدت هذه السياسات إلى تيارين متعاكسين من الهجرة ، هجرة الشعب العربي الفلسطيني إلى خارج فلسطين ، وهجرة يهود العالم إلى فلسطين . حيث يبلغ المجموع الكلي لسكان فلسطين - بعد أن تمت سيطرة إسرائيل عليها بأكملها في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ - ٥,٦ مليون منهم ٣,٥ مليون نسمة من اليهود^(١٦) ، أي ما نسبته ٦٣٪ من المجموع الكلي على كامل الأرض الفلسطينية في حين يمثل السكان العرب النسبة الباقية وقدرها ٣٧٪^(١٧) . لكن ما ينقص على السياسة الصهيونية مخططها هو ارتفاع معدل السكان العرب مقارنة باليهود . وباعتراف بعض القادة الاسرائيليين فإن الخطر على وجود إسرائيل لا يكمن خارج حدودها بل في داخلها . والمقصود بذلك هو البعد الديموغرافي العربي في داخل فلسطين نفسها .

وقد ساعد الوضع العربي المعزق على خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية في كسب الصراع الديموغرافي لصالحها فبالرغم من الكثافة السكانية العربية إلا أنه في كل الحروب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل كانت إسرائيل هي المتفوقة ، ليس في التسليح والتنظيم ووحدة القيادة فحسب وإنما في عدد الأفراد المحاربين كذلك . مع العلم أن عدد سكان الدول العربية يفوق عدد سكان إسرائيل بعشرات المرات .

تميزت الحروب العربية - الاسرائيلية بتكامل وتفق الحشد الاسرائيلي للقوات بصورة نسبية ومطلقة . ونجحت الاستراتيجية الاسرائيلية في حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ في

حشد غالبية قواتها وبشكل يفوق عدد القوات العربية في جبهات القتال ، محققة بذلك تفوقا مطلقا على القوات العربية من حيث الحجم الإجمالي ، فضلا عن التفوق الذي كانت تحققه في النقاط الحاسمة ، في اللحظة التي لم تستطع فيها الجيوش العربية حشد قوات تفرق أو تعادل الحشد الاسرائيلي . على الرغم من أن المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والعسكرية العربية تفوق مثيلاتها الصهيونية من الناحية المطلقة^(١٧) .

وكنتيجة للاهتمام الاسرائيلي في موضوع الديمغرافيا وأثاره على الصراع العربي الاسرائيلي فقد عرضت لجنة الخصوبة الوطنية التي شكلتها إسرائيل سياسة مؤيدة لزيادة النسل للسكان اليهود ، بتوفير حوافز نفسية واقتصادية ومادية للسكان اليهود . وتعتقد اللجنة أنه إذا أنجبت كل امرأة يهودية طفلا واحدا فإن هذا سيشكل خطرا على البعد الديمغرافي لليهودى في فلسطين ، أما إذا أنجبت ثلاثة أطفال فإن هذا الوضع سيؤدى إلى توازن سكاني مع العرب في فلسطين خلال الأجيال الثلاثة القادمة . في حين إذا أرادت إسرائيل أن تكسب البعد الديمغرافي لصالحها في داخل فلسطين ، فإن على كل امرأة يهودية إنجاب أربعة أطفال على الأقل^(١٨) . وهناك توجه آخر في إسرائيل يؤيد تخفيف الخصوبة لدى اليهود إلى أدنى حدودها ، وتبنى خطة سكانية تعتمد على :

استقدام ١٥٠٠٠ مهاجر يهودى سنويا ..

وضبط الخصوبة عند السكان العرب في فلسطين^(١٩) ..

وللوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الصهيونية ، فإن محور التخطيط الاسرائيلي لايجاد عمق استراتيجي يقضى منطلقا إلى التوسع الجغرافي أولا ، ونقاء الدولة من العرب ثانيا . وبذلك لا به من تضيق الخناق على الفلسطينيين للهجرة إلى خارج فلسطين وكسب المزيد من المهاجرين اليهود . وهذا هو الأساس في المبدأ الديمغرافي الاسرائيلي في فلسطين^(٢٠) .

من ذلك نستنتج الأهمية العسكرية والسياسية للعامل الديمغرافي وتأثيراته على الصراع العربي الصهيوني . فمن أجل الحصول على العمق الاستراتيجي ، ولعدم ثقته بقرار التقسيم الدولى حسب قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، شنت إسرائيل حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ من أجل كسب المزيد من الاراضى لتستطيع بذلك تلاقى خطر ضيق العمق الاستراتيجي وتأثيراته على مجريات المواجهة مع العرب .

ومن ناحية تهجير الفلسطينيين ، فقد استطاعت إسرائيل أن تصل إلى هدفها من خلال تهجير مئات الألوف من الفلسطينيين للاقطار العربية المجاورة . فعلى سبيل المثال كنتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، عبر أكثر من خمس عدد سكان الضفة الغربية نهر الأردن . قفى الفترة بين حزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٧ غادر الضفة العربية ٢٠٠ ألف نسمة ، وغادرها في عام ١٩٦٨ ، ١٥٠ ألف نسمة . وغادر قطاع غزة خلال ١٩٦٧ ~

١٩٦٨ ٣١ ألف نسمة ، أى نحو ٨٪ من مجموع عدد السكان ، وشكلت النساء والأطفال أكثر من نصف عدد هؤلاء المهاجرين^(٣١) .

وبعد الاعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ أخذت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالتصاعد بشكل ملحوظ ، بلغت ذروتها في عام ١٩٧٩ حيث هاجر إلى إسرائيل في هذا العام ما يعادل ٦٥,٦٤١ شخص^(٣٢) .

ومع كل ذلك فقد أخذ التوازن السكاني يميل لصالح العرب في فلسطين وذلك لارتفاع نسبة الزيادة عند العرب عنها عند اليهود ، ولانخفاض عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وارتفاع هجرة اليهود المعاكسة من إسرائيل .

أخذت إسرائيل انتهاز سياسة إقامة المستوطنات والتي تعتبر عملية مكملة للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى تهويد الأرض الفلسطينية وتقريبها من سكانها الفلسطينيين ، لأنها المرتكز الأساسي لاستراتيجية السيطرة الديمغرافية ، حيث تشكل « وطننا » لاستيعاب اليهود ، وحزاما أمنيا واقتصاديا واجتماعيا لهذا الوطن ، حيث استطاعت إسرائيل أن تنشأ بحلول أيلول ١٩٨٣، ١٠٦ مستعمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس الشرقية .

(ب) أنماط التعايش المتباعدة بين العرب واليهود :

يعيش العرب في إسرائيل في ٥٠١ مدينة وقرية ، بالإضافة إلى ٧ مدن مشتركة . ويتركز العرب في ثلاث مناطق هي الجليل ، ويعيش فيها حوالي ٧٥٪ منهم والمثلث ويقطنها حوالي ٢١٪ وصحراء النقب وتستوعب ٩٪^(٣٣) . وقد حاولت إسرائيل طمس الهوية العربية ثقافيا ودينيا واجتماعيا وقوميا . حيث واجه العرب فيها أنماطاً عديدة ومختلفة من القهر وسلب الإرادة .

على الرغم من ذلك فقد ظهرت أصوات إسرائيلية تنادى بحقوق « عرب إسرائيل » وإيجاد نوع من التعايش بين العرب واليهود . وتعود هذه الأصوات إلى أصولها إلى أواخر عام ١٩٧٦ ، كرد فعل من جانب الهستدروت على أحداث يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) ، حيث تم تشكيل لجنة مثل فيها بعض العرب وقامت بزيارة لبعض القرى العربية وقدمت تقريراً عن العرب في إسرائيل ومؤسساتها^(٣٤) .

وينقسم عرب إسرائيل بصفة عامة فيما يتعلق بانتماؤاتهم السياسية إلى ثلاثة تيارات رئيسية ، أولها التيار العملى - البراجماتى - والقابل للعيش في إسرائيل ، أما التيار الثانى

وهو التيار الوطني الفلسطيني الذي يؤمن بهويته الفلسطينية ولكنه لا يملك أى تصور لتحقيق الأمن الوطني ، وتنقصه القيادة الموحدة ، ويصوت هذا التيار عادة لصالح حزب راکاح والقائمة التقدمية للسلام ، والمبابم وبعضهم إلى تجمع المراح ، أما التيار الثالث فهو الذى يرفض الاندماج أو التعامل مع إسرائيل .

وبالرغم من أن نسبة العرب في إسرائيل تعادل ١٧٪ من مجموع سكان إسرائيل إلا أن قوتهم الانتخابية ، لا تزيد عن نسبة ١٢,٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع والذين يبلغ عددهم حوالى ٢٨٥ ألف ناخب وناخبة . وهذا يعنى بأن هذه النسبة يجب أن تساوى ١٦ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا في الكنيست^(٢٥) . لكن إسرائيل تتعمد وسائل ترمى إلى تحجيم دور عرب « إسرائيل » في الحياة السياسية الاسرائيلية ، مثل عدم السماح لهم بتشكيل احزاب عربية (باستثناء انتخابات عام ١٩٨٨) ، حيث بلغ عدد الناخبين العرب في انتخابات الكنيست الثانية عشرة الاخيرة في إسرائيل والتي أجريت في تشرين ثاني ١٩٨٨ ٢٢٠ ألف ناخب وناخبة .

ومع ذلك فقد استطاع العرب الدخول في قوائم مستقلة أو في قوائم الاحزاب الاسرائيلية كحزب المبابم او حزب راکاح . حيث استطاعت القائمة العربية الحصول على مقعدين في انتخابات عام ١٩٤٩ ، وثلاثة مقاعد في انتخابات عام ١٩٧٣ ومقعد واحد في انتخابات عام ١٩٧٧ واستطاعت قائمة المزارع والتطوير (وهى قائمة عربية) الحصول على مقعد واحد في الانتخابات التي أجريت في اعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩^(٢٦) ، في حين استطاعت قائمة التقدم والعمل « وهى قائمة عربية كذلك » الحصول على مقعد واحد في انتخابات الكنيست لعام ١٩٥١ ومقعدين في انتخابات عام ١٩٥٥ ، ومقعد في انتخابات عام ١٩٦٥ ، أما القائمة البدوية فقد استطاعت الحصول على مقعدين عام ١٩٧٣^(٢٧) . أما القائمة التقدمية للسلام فقد استطاعت الدخول إلى الكنيست في انتخابات عام ١٩٨٤^(٢٨) . في حين استطاع العرب الدخول إلى الكنيست بستة مقاعد في انتخابات لهذا العام ١٩٨٨ .

ومع أن ميثاق الدولة الاسرائيلية لا يفرق بين المواطنين في إسرائيل حسب الدين أو الجنس أو العرق ويعتبرهم جميعا متساوين أمام القانون ، إلا أن إسرائيل ما زالت تقاوم أى توجه جدى لأى حزب أو تكتل سياسى عربى إذا ما حاول المطالبة بالحقوق العربية في إسرائيل . مع ذلك فقد خفت حدة المقاومة الاسرائيلية لممارسة العرب لحقهم الانتخابى ، واستطاعت بعض الاحزاب العربية الحصول على نوع من الاهتمام - الشكلى - بمشاكلها ومشاكل من تمثل .

العلاقات الاقتصادية بين المناطق المحتلة وإسرائيل :

لقد استطاع الاحتلال الاسرائيل أن يخلق واقعا جديدا في الضفة الغربية وقطاع

غزة ، بالاستيلاء على الأرض والتضييق على الإنسان^(٢٩) ، فعلى الصعيد الديمغرافي تم تفريغ المناطق المحتلة من مئات الآلاف منذ أيام الاحتلال الأولى وذلك باتباع أساليب عديدة كأسلوب الإرهاب والقتل الجماعي ، والاعتداء على الممتلكات وهدم المنازل ، والاعتداء على حرية الأشخاص ، والاعتداء على الثروة الزراعية والحيوانية والاعتداء على أماكن العبادة ، والتجهيز القسري والضغط الاقتصادي وغيرها .

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد ألحقت إسرائيل اقتصاد المناطق المحتلة باقتصادها حيث أربكت حرب عام ١٩٦٧ النظام الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وواجه اقتصادهما اقتصادا عملاقا ، وشكل مجموع الناتج القومي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ٢,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي الاسرائيلي في عام ١٩٥٧ ، و ٥,٢٪ في أوائل الثمانينات . وتشكل نسبة الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٪ فقط من القطاع الصناعي الاسرائيلي ، وحتى الزراعة التي تسهم بنحو ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية فإن قيمة إنتاجها تبلغ ٢٩٪ من قيمة إنتاج القطاع الزراعي الاسرائيلي والتي لا تمهم بكثير من ٥,٥ من الناتج القومي الاسرائيلي^(٣٠) .

لقد انتهجت إسرائيل سياسة اقتصادية في الأراضي العربية المحتلة تهدف إلى جعل الضفة الغربية والقطاع كاسواق لمنتجات الاسرائيلية ومصدر للمواد الخام ، حيث تبلغ مستوردات الضفة الغربية من إسرائيل ٩٠٪ من إجمالي مستورداتها ، وتستحوذ إسرائيل على ٥٥٪ من إجمالي صادرات الضفة الغربية والقطاع^(٣١) . ويوضح هذه السياسة العجز التجاري بين إسرائيل والمناطق المحتلة والذي وصل عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٢٥ مليون دولار^(٣٢) .

ونتيجة للزيادة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد زادت العمالة في هاتين المنطقتين من ١١٧,٠٠٠ عام ١٩٦٨ إلى ٢٢٣ ألف عام ١٩٨٢^(٣٣) . وتشير الاحصائيات إلى أن أكثر من ثلث الأيدي العاملة العربية في المناطق المحتلة تعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي ، كما موضح في البيان التالي :

توزيع العمال العرب في الأراضي المحتلة

السنة	العمالون في إسرائيل		العمالون في الأراضي المحتلة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٨	٥,٠	٤,٢	١١٢,٤	٩٥,٧	١١٧,٤	١٠٠,٠
١٩٦٩	٩,٠	٥,٥	١٥٢,٨	٩٤,٥	١٦٢,٨	١٠٠,٠
١٩٧٠	٢٠,٦	١١,٩	١٥٢,٧	٨٨,١	١٧٣,٣	١٠٠,٠
١٩٧١	٢٢,٨	١٩,٢	١٤٢,٧	٨٠,٨	١٦٦,٥	١٠٠,٠

تابع : توزيع العمال العرب في الأراضي المحتلة

السنة	العمالون في إسرائيل		العمالون في الأراضي المحتلة		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
١٩٧٢	٥٢,٤	٢٧,٨	١٢٦,٢	٧٢,٢	١٨٨,٧
١٩٧٣	٦١,٣	٢١,٥	١٢٢,٤	٦٨,٥	١٩٤,٧
١٩٧٤	٦٨,٧	٢٢,٧	١٤١,٧	٦٧,٢	٢١٠,٤
١٩٧٥	٦٦,٣	٢٢,٤	١٢٨,٦	٦٧,٦	٢٠٤,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	٢١,٥	١٤٠,٩	٦٨,٥	٢٠٥,٨
١٩٧٧	٦٣,٠	٢٠,٨	١٤١,٤	٦٩,٢	٢٠٤,٤
١٩٧٨	٦٨,٢	٢٢,٣	١٤٢,٧	٦٧,٦	٢١٠,٩
١٩٧٩	٧٤,١	٢٤,٩	١٢٨,٠	٦٥,١	٢١٢,١
١٩٨٠	٧٥,١	٢٤,٨	١٤٠,٦	٦٥,٢	٢١٥,٧
١٩٨١	٧٥,٨	٢٥,١	١٤٠,١	٦٤,٩	٢١٥,٩
١٩٨٢	٧٩,١	٢٥,٥	١٤٢,٦	٦٥,٥	٢٢٢,٧

(*) للمزيد عن المستعمرات في الضفة الغربية وإسرائيل يرجى الرجوع إلى كتاب الحسن بن طلال حق الفلسطينيين في تقرير المصير . دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة - مطبوعات كوزيتيت . ١٩٨١ لندن - ميلبورن . نيويورك ص ١٧ - ٢٥ .

(*) للمزيد من التفاصيل عن العلاقة الاقتصادية والمالية بين إسرائيل والعرب يرجى الرجوع إلى :
Gharabeh, Fawzi. The Economics of The West Bank and Gaza Strip, West View Press, 1985.

المصدر

Chealibeh, Fawzi. The Economics of the West Bank and Gaza Strip, West view press, 1985 p. 30.

وتقوم إسرائيل باستغلال عمال المناطق المحتلة ، في أعمال يدوية تتركز في القطاعات الشاقة والتي يأبى اليهود ممارستها . ويقدر عدد العمال العرب الذين يجتازون حدود الهدنة القيمة يوميا إلى فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ بـ ٨٠ ألف عام ١٩٨٢ و ٩٠ ألف عامل حسب إحصاء عام ١٩٨٥ ، أي نحو ٢٧٪ من قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٣٤) . ويلاحظ أن ٤٠٪ من العمال في قطاع غزة و ٢٢٪ من العمال في الضفة الغربية يعملون في إسرائيل^(٣٥) .

وتستحوذ إسرائيل على ٩٥٪ من مجموع الموارد المائية في الجزء الغربي من الضفة الغربية والبالغة ٣٢٥ مليون متر مكعب ، إضافة إلى نحو ٣٠ مليون متر مكعب سنويا تستغلها مستعمرات غور الأردن في الجزء الشرقي من الضفة . أي أنها تستغل ٤٢٪ من مجموع موارد الضفة المائية والبالغة ٦٠٠ مليون متر مكعب^(٣٦) .

ولأجل تحقيق سياستها الرامية إلى التهديد فقد وضعت إسرائيل سقفاً للنمو السكاني الفلسطيني « داخل حدودها » ، وعملت بشكل مستمر على تخفيض مناسيب هذه السقف .
وفي سعيها لتحقيق سياستها هذه ، دأبت سلطات الاحتلال نتيجة لتزايد الخصوبة العربية وضعف الخصوبة اليهودية ، وتراجع الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي وهي تريد أن تجعل المشكلة الديمغرافية مصدر قلق حقيق لإسرائيل - على وضع المعوقات أمام نمو المجتمع العربي وتقدمه ، وذلك بافتعال أزمة سكنية في أوساطه ، وزيادة تدهور الخدمات العامة بكافة أنواعها . فتنامت المشكلات الاجتماعية وبشكل خاص في المدن المختلطة (الرملة ، واللد ، ويافا ، وحيفا ، وعكا) . وقد تنبه رؤساء المجالس البلدية العربية في إسرائيل إلى هذه الظاهرة ، فدعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي إلى مؤتمر (قضايا الأرض والسكان) . واعتبرت هاتين القضيتين ، الأرض والسكان معركة الجماهير العربية في إسرائيل اليوم ، حيث تكشف الأرقام التي نشرتها اللجنة ، عن تدهور خطير في أوضاع السكان العرب^(٣٧) .

الخاتمة :

تحتل المسألة السكانية نفس مرتبة الاهتمام التي تحتلها المسألة الجغرافية في ذهن صانع القرار الإسرائيلي وذلك لما لها من أهمية مباشرة على مستقبل الصراع الإسرائيلي العربي ، لا بل على استمرارية وجود الدولة اليهودية في فلسطين . وإذا ما كان الجيش الإسرائيلي قادر على توسيع رقعة الدولة جغرافياً وقد أثبت ذلك في عدد من المناسبات منذ عام ١٩٤٨ فإنه لا بد لصانعي القرار في الدولة من التفكير في ، والتخطيط إلى تزويد هذه المناطق المحتلة بالسكان .

من هذا المنطلق بالإضافة إلى اعتبارات أخرى ليس أقلها الوعي إلى رجحان الكفة السكانية نحو العرب على صعيد المنطقة ككل ، عمل المفكر الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، والصهيوني منذ ١٨٩٧ ، إلى ترجيح الكفة السكانية للصالح اليهودي على الأقل داخل الأرض الفلسطينية . وقد نجحت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ في احتواء أو على الأقل تحييد التزايد السكاني العربي داخل خطوط الهدنة وذلك من خلال اتباعها لعدد من السياسات والممارسات المعينة ولكنها أصبحت تواجه مشكلة لا بل معضلة أساسية بعد عدوان ١٩٦٧ .

وتشتمل المعضلة الإسرائيلية على عدد من العوامل المتناقضة التي يزيد من حدتها الطرح الإسرائيلي بأنها دولة « ديمقراطية » تعتمد أساليب المشاركة السياسية المرتكزة على تعددية الرأي والجماعة والترات الإنسانية لا بل تروج بأنها جزيية من الديمقراطية في بحر من الطفيلين . فإسرائيل ترغب بالاحتفاظ بهذه الصورة « الديمقراطية » - على الرغم من بطلان هذا الادعاء قبل وبعد الانتفاضة - وتريد الاحتفاظ بالأرض ولكنها لم تحسم أو على الأقل لا يبدو بعد كيفية أنها حسمت التعامل مع ، أو بالأحرى التخلص من السكان العرب .

فهى من جهة تريد على الأقل كامل الأرض الفلسطينية ومن جهة أخرى ترغب فى الإبقاء على صورتها المحسنة فى العالم الغربى .

كيف السبيل إلى ذلك ؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى يواجه بحدة حكومة « الائتلاف الوطنى » الحالية إضافة لكونه المحرك الأساسى لسياسة إسرائيل تجاه أزمة السلام منذ عام ١٩٦٧ . ولعل أول من انتبه إلى هذا الأمر جلالة الملك حسين بن طلال حين أكد ، ومنذ مطلع السبعينات ، أن على إسرائيل أن تختار بين الأرض أو السلام ، والرفض الاسرائيلى العنيد لمثل هذا الخيار يكمن خلف ويفسر حملة السياسات الاسرائيلى التى تركز على المراوغة أو المماطلة فى محاولة للتهرب من الجلوس إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

وقد جاء الرفض الاسرائيلى لمحاولات السلام منذ ١٩٦٧ فى سياق صهيونى تاريخى منطلقة السيطرة على فلسطين وتهجير سكانها وإحلال سكان الشتات اليهودى مكانهم . وهنا لابد من التأكيد على عدد من الأمور .

أولا - إن المماطلة ومحاولات التملص من تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ وبالذات قرارى ٢٤٢ و ٢٣٨ تعود إلى هذا السياق التاريخى وللرغبة فى الاحتفاظ بالأرض لما لارتباط العامل الديمغرافى من صلة وثيقة .

ثانيا - إن الغالبية من الفكتلات والأحزاب الصهيونية متفقة على عضوية هذه العلاقة وأهميتها الأمر الذى يفسر الوفاق الضمنى والعلنى على عدد من الأمور بينها ومنها تجاهل الوجود الفلسطينى كشعب أولا ، وأن له حقوق ثانيا وأن له منظمة تتحدث باسمه ثالثا . كما ويفسر تصرفات المعراخ بين عامى ١٩٦٧ - ١٩٧٧ والليكوذ حتى عام ١٩٨٤ . وحكومات الوحدة الوطنية وتناوب الرئاسة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن . جميع هذه الحكومات رفضت الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الأردن سابقا مع عدم الاعتراف بالوجود الفلسطينى ومع الفلسطينين الآن مع الاعتراف بوجود الفلسطينين وعدم الاعتراف بوجود منظماتهم .

وقد بدأت ملامح هذا الالتزام الاسرائيلى « الوطنى » فى الظهور منذ الأشهر الأولى التى تلت عدوان ١٩٦٧ ولكنها لم تتضح تماما إلا فى عقد الثمانينات وبعد « هجوم السلام » العربى أولا والفلسطينى فى الآونة الأخيرة . وما تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى نهاية شهر كانون أول ١٩٨٨ إلا خير دليل على ذلك فحسب بنود الاتفاق الذى تم بين المعراخ والليكوذ أخضعت كل الاعتبارات الشخصية والحزبية « للمخاطر التى تواجهها » على حد تعبير رئيس الوزراء السيد اسحق شامير بعد حصوله على ثقة الكنيست بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٨ . وهى حكومة يعينية لا تناوبية تنازل بها المعراخ عن المشاركة فى منع السياسة الخارجية واتفق مع الليكوذ على رفض مقترحات السيد ياسر عرفات جملة وتفصيلا . وهنا لابد من التنويه إلى أمرين . الأول أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جاء مباشرة بعد موافقة

أمريكا على فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وبعد مضي حوالى الشهرين من المفاوضات لتشكل حكومة . وما سرعة تشكيلها بعد الاعلان الأمريكى واستعداد المراح لأخذ دور ثانوى إلا دليل آخر على الوفاق والمشاركة الفعلية للتكتلين الحزبيين الكبيرين في الأمور الاستراتيجية الأساسية . والتكتل العمالي وإن كان يبدو أحيانا أقل تشدداً من الليكود إلا أنه كان البادئ بتأسيس المستوطنات وترسيخ أقدام الاحتلال وبالأذات بعد عام ١٩٦٧ إضافة لى أنه لم يخف يوماً نيته على ضرورة الإبقاء على إسرائيل غير المعرفة حدودها نقيه من العرب ما أمكن . والأمر الثانى يتعلق بسير مجرى السياسة الاسرائيلية الحثيث منذ عام ١٩٦٧ نحو اليمين وإشارة معظم الدراسات إلى احتمال استمرار هذا التحول مستقبلا والذي يفسر بدوره إلى حد ما التناقضات الأساسية داخل معسكر المراح وانزلاق هذا التجمع بأكمله نحو اليمين ومن ثم اضمحلال إمكانات التحرك الحقيقي نحو تسوية سياسية مستقبلا . ولهذا الأمر أهمية خاصة إذا ما تذكرنا أن حقائب صنع القرار السياسى على الصعيد الخارجى الآن جميعها بأيدى يمينيين : ليكوديين كرئيس الوزراء اسحق شامير ووزير الخارجية موشيه أرئز أو عماليين كوزير الدفاع اسحق رابين .

والمسألة السكانية ، واختلال توازنها لصالح العرب مستقبلا . والتي كان من الممكن معالجتها بشكل أو بآخر على المدى الطويل ، وبأناة ، أصبحت أمرا ملحاً في ضوء هجوم السلام الفلسطينى والاستعداد الأمريكى للحوار مع منظمة التحرير . لم يعد ممكنا بعد الاستمرار في عملية اللعبة السياسية باسترخاء وحسب الشروط القديمة بل أصبح لزاما الخروج إلى دائرة النور وإبراز الوفاق الحقيقي بين التكتلين الرئيسيين حول بعض الأمور الاستراتيجية . فالمسألة لم تعد مسألة دراسة أكاديمية تلقى الفور أحيانا أو اللوم أحيانا أخرى دون الحاجة إلى تحرك أو اتخاذ قرار ، بل انتقلت إلى مستوى يحتم البدء على الأقل بالتفكير في وسائل الوقاية والعلاج .

فالمعضلة السكانية بالنسبة للدولة مسألة وجود لا يجوز التهاون فيها في ضوء معطيات موضوعية متعددة ومنها ، أولا : الوعي للواقع السكانى على صعيد المنطقة ككل ، ثانيا : الوعي للترزيد السكانى المرتفع لدى عرب إسرائيل إضافة إلى تمسكهم بهويتهم العربية وتعاطفهم مع الانتفاضة ، ثالثا : الوعي إلى ترتيبات ضم الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والرؤى المستقبلية للوضع السكانى على الامدين القريب والبعيد ، رابعا : تمكنت إسرائيل من التفاعل مع هذه المعطيات بعد عام ١٩٦٧ باسترخاء ومن خلال اتباع سياسات طويلة المدى كانت تعتقد أنها ستتهى المسألة السكانية على المدى الطويل أو على الأقل سنبقيها في ما تعتقده دائرة المعقول والممكن تحمله . وقد جاءت الانتفاضة وما تلاها من فك الارتباط الادارى والقانونى بين ضفتى المملكة الاردنية الهاشمية وأخيرا القرار الأمريكى بفتح باب الحوار مع المنظمة لتفرض على صانع القرار الاسرائيلى ضرورة إعادة النظر في بعض الأمور التي كان يعتقد أنها من المسلمات وبالتالي إعادة النظر في بعض الأولويات .

يمكن القول أن من أهم نتائج الانتفاضة وما تلى ذلك من تحركات عربية وعالمية أنها فرضت على إسرائيل ضرورة التفكير الجدى في كيفية التعامل مع العامل الديمغرافى الفلسطينى على الأمد الطويل وأن الصراع الذى بدأ لها وكأنه جسم أو على الأقل استرخى لصالحها بعد عام ١٩٦٧ قد بدأ يأخذ اشكالا جديدة وأن الهزائم العسكرية التى منى بها العرب منذ عام ١٩٤٨ لم تجسم الأمر بعد لصالحها وأن التفوق العسكرى لم يتمكن من ترجمة نفسه بعد إلى هزيمة العرب على الصعيد السكانى والحضارى بعد .

مصادر البحث

- (١) Al-Rfouh, Faisal Quest for Peace, New Delhi: 1986, pp. 5-6.
- (٢) سمعه ، موسى وآخرون ، الصراع الديمغرافى ل فلسطين المحتلة ، سلسلة الدراسات والأبحاث ، عمان .
تشرين ثنى ١٩٨٦ ، ص ٨ .
- (٣) « الصراع الديمغرافى العربى - اليهودى فى فلسطين المحتلة » ، صوت الشعب ، ١٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .
- (٤) سمحة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
- (٥) مرجع سابق /
- (٦) UN, The Question of Palestine (New York, 1979) p.3.
- (٧) Kayyaly, A.W. Palestine, A modern History (London, 1978), P.11.
- (٨) سمحة وآخرون ، مرجع سابق .
- (٩) نفس المرجع .
- (١٠) نفس المرجع .
- (١١) ليزيد من التفاصيل انظر نفس المرجع . ص ٨ - ٩ .
- (١٢) بنفينستى ، ميرون ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة ياسمين جابر ، مراجعة وتقديم خالد كايد ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، (عمان - الأردن) ، ص ٧ وليزيد من التفاصيل انظر :
داني تسد قوتى ، « كتلة قطيف ترفع الصوت » ، دلفار ٥ / ٧ / ١٩٨٧ .
- (١٣) عايد ، خالد ، الاستعمار الاستيطانى للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود . ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ،
ببيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦ ، وكذلك انظر تسد قوتى ، مصدر سابق .
- (١٤) بنفينستى ، مرجع سابق ص ١٢ وليزيد من التفاصيل انظر كذلك :
Benvenisti, The 1986 Report, PP. 49-50.
- (١٥) سمحة وآخرون ، مرجع سابق ص ٨ - ٩ .
- (١٦) نفس المرجع ص ٩٨ .
- (١٧) عزام ، محمود ، الملمات العامة المميزة للصراع العربى - الاسرائيلى ، المستقبل العربى ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٤٩ .
- (١٨) سمحة وآخرون ، مصدر سابق ص ٩٥ .
- (١٩) نفس المرجع ، ص ٦٨ .
- (٢٠) الدقاق ، ابراهيم ، السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاساتها على قضية الاسكان الفلسطينى فى الاراضى المحتلة ، المستقبل العربى ، العدد ١٠٧ ، كانون ثنى ١٩٨٨ ، ص ٥ .
- (٢١) بنفينستى ، ميرون مرجع سابق ص ٢٥ .
- (٢٢) صوت الشعب ١٠ / ١٢ / ١٩٨٧ وليزيد من التفاصيل انظر مرجع سابق :
- Al-Rfouh, Faisal, PP. 5-9.
- (٢٣) صوت الشعب ١٠ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- (٢٤) مبروك ، رياض فاروق ، « عرب إسرائيل وخرافة الديمقراطية الاسرائيلية » ، السياسة

- الدولية ، يناير ١٩٨٧ . ص ٩٧ . ولزید من التفاصيل انظر بنفينستي ، ميرون مرجع سابق . ص ١٧ ٢٤ .
- (٢٥) أبو جابر ، كامل والوراقی . طلال . الأحزاب والانتخابات الاسرائيلية ١٩٤٩ - ١٩٨٤ عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .
- (٢٦) نفس المرجع ص ٥٢ - ٥٥ .
- (٢٧) نفس المرجع .
- (٢٨) نفس المرجع .
- (٢٩) بنفينستي ، ميرون ، مصدر سابق ، ص ٦ .
- (٣٠) نفس المرجع ، ص ٢٧ . ولزید من التفاصيل :
- Benvenisti, Meron. 1986 Report: Demographic, Legal Social and Political Developments in the West Bank. Jerusalem: West Bank Data Base Project and American Enterprise Institute for Public Research 1986, P.6.
- (٣١) نفس المصدر .
- (٣٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، في الامرام ، التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٨٦ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٩٢ .
- (٣٣) لزید من التفاصيل أنظر :

Charaibeh, Fawzi. The Eonomies of the West Bank and Gaza Strip Westview Press, 1985, PP. 29-57.

- (٣٤) بنفينستي ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ولزید من التفاصيل انظر ف. سيفر . « فشل التطرف وإنهاء الروتين » ، ملحق على عشمعار عدد ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ ، ص ١٦ - ١٨ . هاتا كالدير « غرة تفجير » ، هارتس عدد ٢٢ / ٧ / ١٩٨٦ .
- (٣٥) التقرير الاستراتيجي ، مصدر سابق .
- (٣٦) بنفينستي ، مرجع سابق ، ص ٧ . ولزید من التفاصيل انظر المرجع السابق :
- Benvenisti, 1986 Report P. 20-21.

- (٣٧) الفلاح ، ص ٢١ . ولزید من التفاصيل انظر أبو كشك ، بكر ، وجريسي ، شامي ، الضائقة السكنية في الوسط العربي ، الناصرة : المجلس الشعبي للانملاش الاجتماعي . كانون الثاني / يناير ، ص ٢٤ .

تعقيب د. عدنان بدران على ورقتي د. بهاء عودة : « التركيب السكاني بمنطقة الخليج والامن القومي العربي » ود. فوزي سهولنة وزملائه عن البعد الديمغرافي للصراع العربي الاسرائيلي ..

سوف أتطرق في تعقيبي على ورقة الدكتور جهاد عودة إلى تحديد العلاقة بين تركيب القوى العاملة والامن القومي في مجلس التعاون الخليجي . لقد قام الباحث بمقدرة فائقة بتحليل العلاقة بين القوى العاملة في منطقة الخليج وتحسين فرص تحقيق الامن في مناطق الاطراف للنظام العربي ، فارتفاع نسبة الكثافة العمالية غير الوطنية إلى نسبة العمالة الوطنية تثير قلق الباحث بشأن الهوية العربية وإضعاف القدرة التعبوية للقدرة الوطنية في الخليج . قسم د. جهاد بحثه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية الجزء الأول : عن عنصر السكان وإشكالية الامن القومي العربي . ويتناول هذا القسم نمط القوى العاملة . والسؤال هو هل يستطيع الخليج أن يدخل في مضمارات مختلفة عصرية وحديثة وعمالته اجنبية وقواء

العاملة اجنبية ؟ أيضا علاقة انماط القوى العاملة باستثمار الموارد الاقتصادية والاستقرار السياسي . ولقد دخل الباحث هنا في جدلية مفهوم الأمن القومي وهو أمن الأرض وما عليها وما في باطنها ، وهل يتمثل الأمن القومي في الاستقلال والسيادة من خلال ديناميكيات المجتمع أم في التوازن بين مفهومى الدولة والمجتمع ؟ وكان هذا العرض في الواقع عرضا أكاديميا تم الرجوع فيه إلى عدد من الكتاب والمفكرين . واعتقادي أن د. د. جهاد قد استلهم أكثر من اللازم في هذه الفلسفة الجدلية ، ثم تدرج إلى علاقة قدرة الدول على توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الأهداف القومية واستخدام العلاقات الاقليمية والدولية في مفهوم أمنى متكامل .

الجزء الثاني : من الورقة ركز على نمط القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون ، وأوضح الباحث في هذا الجزء أن نشأة هذه الدول لم تأت نتيجة تطور اجتماعى إنتاجى بما يتضمنه من تماسك ونضج سكانى . في الواقع أنا أختلف معه ، ربما هناك بلدان ليست فيها تقاليد وليست فيها مجتمعات قبل الثورة النفطية ولكن بلا شك هناك بلدان فيها تراث وفيها أشياء كثيرة بالنسبة لتطورها الاجتماعى والتراثى قبل ثورة البترول وأخص بالذكر عمان والبحرين .

يقول الباحث ان هذه الدول ودول الخليج الست تشكلت بتفاعل ثلاثة مصادر :

- الصراع القبلى على السلطة .
- انماط التجارة المحلية .
- الصراع التنافسى الامبريالى .

والنظرة لهذه الدول تشكلت على اساس مواردها للطبيعية ، وهذا بالطبع سمح بخلق تشكيلة سكانية مستفيدة من هذه الموارد ولكنها غير متجانسة من السكان ، وهنا تظهر أهمية الهجرات من الهند وباكستان وإيران ومن بلاد الرافدين وبلاد الشام التى كونت في بداية التكوين الاجتماعى في الخليج عند بداية ثورته النفطية فئة سكانية غير متجانسة ، ولكن هذه القوى العاملة تطورت في نسق سياسى لتتضمن فئات التجار والقائمين على الخدمات التقليدية من الأسر الحاكمة وكبار رجال القبائل وبعض من الجاليات الإيرانية والهندية ، أما الخدمات اليدوية فقامت واستمرت بالقيام بها العناصر التى كان في الواقع معظمها من البلدان الآسيوية ، وهناك مهارات عربية دخلت إلى بلدان الخليج ولكنها كانت مهارات بشكل معين خاصة في مجالات التعليم والقوات المسلحة ، أما معظم الأعمال اليدوية فكانت لأسر آسيوية ، فمهمات الدفاع في بداية التكوين لهذه الدول كانت منصبة على بريطانيا والدور البريطانى ، ثم استبدلت مع إبراز الهوية العربية ومع انسياب تيار القومية العربية والدخول في جامعة الدول العربية بعناصر عربية . أيضا كان للثورة النفطية أثر سريع في نشر التعليم والتحديث وظهور الفائض المالى . وقد أدى هذا كله في الواقع إلى استدعاء عمالة أجنبية لم يسبق لها مثيل . وهذه العمالة جاءت في البداية (عندما نتكلم عن

العالم العربي) من جاليات فلسطينية وسورية وعراقية .

ومنذ ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣ لاحظنا في بلدان الخليج ثورة في البنية التحتية وفي الانشاءات ، وارتفعت نسبة القوى العاملة الماهرة . وفي الواقع فإن الخليج بسبب ظروف الدول المحيطة به - كما يقول د. جهاد في وصفه بأنها كانت تعاني من تدهور اقتصادي ، كان يمثل مركز جذب للعمالة الماهرة .

أما إذا أخذنا الآن نسبة العمالة نجد في الواقع أن معظم العمالة هي عمالة واحدة آسيوية وهي تزيد بكثير عن العمالة غير الوطنية العربية . وكما جاء في الورقة فإن هذا يربط النشاطات الاقتصادية في الخليج إلى مدة زمنية طويلة في المستقبل بالشركات التنافسية الآسيوية التي استعملت العمالة الآسيوية .

الجزء الثالث والآخر: هو الأمن القومي العربي والعمالة الآسيوية بالخليج ، الواقع الباحث أبدى قلقه فيما يخص مدى قدرة التكوينات الاجتماعية في الخليج على مواجهة الاختراق الأجنبي من ناحية وفاعلية وسبل التنسيق مع البلدان العربية من ناحية أخرى ، والخلل الذي سيحدث في الخليج أوجدت في الخليج بالنسبة للغة الحاكمة والفتنة الخليجية الصرفة مقارنة مع مجموعة السكان الأصلية الآتية من البلدان الآسيوية .

وقد تطرق إلى الأبعاد السياسية لهذا المجتمع أي مجتمع المواطنين ومجتمع العمالة العربية الأجنبية وأفترض أنه ربما لجأ الخليج إلى الاعتماد على العمالة الآسيوية بدلا من العمالة العربية ليتخذ من ذلك ذريعة للأبقاء على حياة غير برلمانية ، على أساس فقر المجتمع في فئات عربية تبقى السلطة في فئة ضيقة والنقطة الثانية التي أثارها الباحث هي تعميق الشعور القبلي الذي يعتقد الباحث أنه لا يزال مستمرا مع ظهور النهضة العمرانية ونهضة البنية التحتية الموجودة .

وفي اعتقادي سقطت من الورقة بعض الأسباب بالنسبة لضخامة العمالة الآسيوية في الخليج ، فالخليج لم يلجأ كما سبقت أن قلت إلى العمالة العربية بل ركز على العمالة الآسيوية للأبقاء على الأيديولوجيات العربية بعيدا عن محور الخليج أيضا العمالة الأجنبية الآسيوية في الخليج كانت أقل إثارة للمشكلات بالنسبة للغة الحاكمة في الخليج على أساس أن هذه العمالة لا تتكلم اللغة العربية وربما أيضا من ناحية الالتزام بالعمل فإنها كانت أكثر إيجابية .

أيضا نقطة أخرى لم يتطرق لها الباحث وهي أن العمالة الآسيوية أرخص كلفة من العمالة العربية . أيضا ربما كان يجب أن نتجّه هذه الدراسة حول لماذا لجأ الخليج إلى العمالة الآسيوية إلى الإجابة عن سؤال : هل العمالة الآسيوية أكثر مهارة وأكثر تفوقا من العمالة العربية ؟ ولم يتطرق الباحث إلى مسألة هل هو أكثر إنتاجية ، أيضا هل هو أقل إثارة للمشاكل من العمالة العربية ؟

بالنسبة للبعد الديمغرافي في الصراع العربي الاسرائيلي في الواقع ركز الباحثون على منهج الاستيطان الاسرائيلي الذي يركز على جذب الهجرة اليهودية من بقاع العالم نتيجة ضغوط وفرض شعارات لاقليات يهودية على أساس شعارات حقوق الإنسان كما يجرى حالياً في الاتحاد السوفييتي . والمنهج الثاني الذي يهدف إلى المحافظة على الديمغرافية العربية على أرض فلسطين عن طريق الحد من الهجرة والحفاظ على الوجود الفلسطيني واستمرارية الخصوبة العالمية في العائلة الفلسطينية . في الواقع قام الباحثون بمتابعة الاحصائيات عن وضع السكان اليهود والعرب في فلسطين قبل قيام الدولة الاسرائيلية ثم ما تبع ذلك من تغيرات ديمغرافية للعرب واليهود بعد تأسيس إسرائيل عام ٨ وحتى الآن يمكن أن نقسم المراحل الديمغرافية التي مرت في فلسطين ضمن مفهوم الصراع العربي الاسرائيلي إلى المراحل الأربعة التالية :

١ - المرحلة الأولى :

وهذه في الواقع ذكرتها الورقة هي المرحلة العثمانية قبل حلول الانتداب البريطاني على فلسطين ، ولقد كان عدد اليهود منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالى ألف نسمة أغفل الباحثون مميزات هذه المرحلة ومواقف السلطة العثمانية من الهجرة اليهودية والحفاظ على ديمغرافية أرض فلسطين مع التحليل السياسي لها .

٢ - المرحلة الثانية :

مرحلة الانتداب البريطاني وتشكل أولى مراحل التغير الديمغرافي إذ تدفق اليهود بالآلاف خلال هذه المرحلة حتى بلغ عددهم ٠ ألف شخص عند نهاية الانتداب البريطاني في أيار عام ٨ ، أي أصبح اليهود % من مجموع السكان .

طبعاً كانت هذه الهجرة كلها من أصل أوروبي وأمريكي والواقع فإن هذا البحث لم يتطرق إلى تحليل دقيق للهجرة من النواحي الاحصائية والسياسية وإلى المواثيق والاتفاقات التي جرت في ذلك الوقت لدفع هجرة كبيرة لفلسطين .

٣ - المرحلة الثالثة :

بعد عام ٨ كان تشريد مئات الآلاف من أبناء فلسطين ، ونلاحظ أنه في هذه المرحلة راساً ارتفع سكان إسرائيل إلى مليون نسمة عام ٨٧ و ٨٢٪ منهم إسرائيليين أو يهود بينما يشكل العرب ١٧٪ .

في الواقع أيضاً هنا نحن بحاجة إلى دراسة الاستراتيجية الاسرائيلية التي اتبعت لتهمجير الفلسطينيين عن أراضيهم وأيضاً بحث نشوء المخيمات الفلسطينية نتيجة هذه الهجرة وأبعاد هذه المخيمات الديمغرافية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

- المرحلة الرابعة :

هذه جاءت بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٧ ، وشهدت موجة أخرى من النزوح الفلسطيني إلا أنه لم يكن من الحدة التي شهدتها المرحلة الثالثة عام ٨ . وذلك نتيجة للوعى الفلسطيني بأهداف التوسع والاستيطان الاسرائيلى ، لذا قاوم العديد من الفلسطينيين سرق أراضيهم ومنازلهم خلال هذه المرحلة مما أعطى زخماً ولأول مرة لديمغرافية مستقرة في فلسطين . النقطة الأخيرة هي الاختيارات الاسرائيلية بالنسبة للديمغرافية الفلسطينية واليهودية في إسرائيل :

إن من أهم خصائص الكيان الاسرائيلي المحافظة على يهودية أو صهيونية الكيان ، لذا ومع الزيادة الاجمالية للسكان العرب في فلسطين التي بلغت الآن ٢٧٪ وقد تتجاوز الـ ٠٪ بعد سنة الفين ، فإن إسرائيل لابد وأن تلجأ لاحدى الخطوتين التاليتين :

١ - قد تلجأ إلى عملية تهجير للحفاظ على البقاء ، إلا أن تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه كما أثبتت الانتفاضه لن تسمح بمرور مثل هذه المحاولة للتهجير القسرى .

٢ - الرضوخ إلى حل سلمى بحيث تبقى الديمغرافية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن دولة فلسطينية مستقلة ، وهو الحل الذى يوافق منظمة التحرير الفلسطينية . هذا الحل في اعتقادى قد تلجأ له إسرائيل لانقاذ نفسها وللمحافظة على يهودية وصهيونية الكيان ..

تعقيب د. صبحى عبد الحكيم على ورقتي د. جهاد عودة عن « التركيب السكاني بمنطقة الخليج والامن القومى العربى » ود. فوزى سهلونة وزملائه عن « البعد الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى » :

أود في تعقيبى الأول على ورقة الأخ الدكتور/ جهاد عودة أن اشكره على تصديده الجرىء لموضوع ورقته فقد تصدى لموضوع يصعب فيه الحصول على البيانات الاحصائية التي تشفى غليل الباحث . وربما كان هذا هو السبب الذى دعاه إلى الخوض في الامور السياسية أكثر من خوضه في الامور الديمغرافية ، وقد الملح في صدر عرضه لورقته لهذا .. ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجى - وهو موضوع دراسته - لم تعرف نظام التعدادات السكانية إلا حديثاً بل أن إحدى هذه الدول لم تعرف التعداد حتى اليوم ، وبعضها لا يملك سوى تعداد واحد وبعضها يجرى تعداداً ثم لا يعطى نتائجها . وقد حدث هذا في السعودية في التعداد الأول وحدث هذا في دولة الامارات في التعداد الأخير ، وربما يمكن القول أن الكويت والبحرين فقط هما الدولتان الوحيدتان من بين الدول الست التي تتمتع إحصاءاتها بقدر مقبول من الثقة ..

كنت أود أن أعطينا الباحث فكرة عن الأوزان السكانية النسبية للدول الست التي يدرسها ذلك أن مجموع سكان هذه الدول الست طبقاً لأحدث تقدير وهو تقدير منتصف عام ١٩٨٨ م ١٨ مليوناً و ٧٠٧ ألف نسمة تستأثر السعودية وحدها من بين هذا العدد بـ ١٢ مليوناً ١٧٠ ألف نسمة أي ما يوازي نحو ٧٠٪ من مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجي ، ويصل عدد سكان بعض دول هذا المجلس على نحو ما هو معروف إلى أرقام متواضعة ذلك أن عدد سكان قطر ٢٤٠ ألف نسمة ، وعدد سكان البحرين ٤٨١ ألف نسمة . ذلك أننا حينما نستخدم نسباً مئوية كمؤشرات لحجم العمالة الأجنبية أو نسبة الوافدين إلى مجموع السكان ينبغي أن نكون على بينة في الأساس من حجم السكان في كل دولة من هذه الدول . فاستخدام هذه الأرقام النسبية في غيبة الأرقام المطلقة قد لا يعطي صورة دقيقة عن الموقف السكاني . هناك ثلاثة مؤشرات استخدمها الأخ الدكتور/ جهاد عودة في تحليله للموقف السكاني قبل أن يخضع هذا الموقف للتحليل السياسي من وجهة نظر الأمن القومي ؛ أول هذه المؤشرات هو نسبة الوافدين إلى جملة السكان واستاذن في أن أطرح على حضراتكم بعض النسب التي توضح الموقف في هذا الصدد ذلك أن التعميم بالنسبة لدول الخليج لا يعطينا صورة صادقة تمام الصديق عن الموقف . فإذا كانت هناك أوجه شبه بين دول مجلس التعاون الخليجي الست فإن هناك أوجه اختلاف أيضاً ينبغي أن نتبينها ، فنسبة الوافدين إلى جملة السكان في دول الخليج يمكن على أساسها أن تصنف هذه الدول الست إلى مجموعتين متميزتين مجموعة تنخفض فيها نسبة الوافدين إلى حد ما وتتراوح فيها هذه النسبة بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من مجموع السكان ، وهذه المجموعة تضم السعودية والبحرين وسلطنة عمان ، أما المجموعة الثانية فترتفع فيها نسبة الوافدين إلى جملة السكان ارتفاعاً شديداً وهذه المجموعة تضم الامارات وقطر والكويت . ونسبة الوافدين إلى جملة السكان في كل من هذه الاقطار الثلاثة تزيد عن النصف بل تصل أقصاها في الامارات لتبلغ نحو ٢/٨ مجموع سكان الامارات هذا بالنسبة للمؤشر الأول . بالنسبة للمؤشر الثاني وهو نصيب الجنسيات المختلفة بين القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ، ونجد أن العمالة الوطنية تختلف من دولة إلى أخرى بين دول الخليج .

ففي السعودية تصل العمالة الوطنية إلى أكثر قليلاً من النصف ، وفي الكويت تبلغ نحو ١/٥ ، وفي البحرين تبلغ نحو ٤٣٪ ، وفي قطر تبلغ نحو ٢١٪ ، وفي عمان تبلغ نحو ٢٠٪ أما في الامارات فالموقف تزداد خطورته بشكل لاقت للخطر . وهنا أقول أن هناك فروقا في المصادر الاحصائية في هذا الصدد ولكنني أستطيع أن أقدر بناء على نتائج تعداد ١٩٨٥ التي لم تعلن رسمياً أن نصيب المواطنين من جملة قوة العمل في الامارات تبلغ نحو ٨٪ فقط ، بل أن أحد مكونات سياسة سكانية بدأت تتبلور في الامارات هو الوصول بقوة العمل الوطنية إلى ١٠٪ من جملة قوة العمل في الامارات ، أما قوة العمل الوافدة فتوزيها على الجنسيات المختلفة أمر جدير بالتأمل أيضاً ذلك أن العناصر الآسيوية وهي تشكل أعلى النسب في معظم دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ في الامارات ٦٢,٥٪ وفي قطر ٥٧,٤٪ وفي

عمان ٥٢٪ ، أما في الكويت والبحرين فتتخفص نوعا إلى ٢٢٪ في الكويت و ٢٤٪ في البحرين أما السعودية فلانك بشأنها رقما يوضح هذه الظاهرة ، بينما نجد أن نصيب العمالة العربية الوافدة يقل كثيرا عن نصيب العمالة الآسيوية الوافدة في معظم دول الخليج باستثناء الكويت فهي الدولة الوحيدة التي ترتفع فيها نسبة العمالة الوطنية عن نسبة العمالة الوافدة . وجدير بالذكر أن معظم العمالة الآسيوية تأتي من الهند تليها باكستان تليها إيران وقد بدأت دول آسيوية أخرى تعرف طريقها إلى منطقة الخليج مؤخرا ، وتتمثل هذه الدول في سيرانكا والفلبين وتايلاند .

أود أن أبدي بعض الملاحظات الثانوية على الورقة فالدكتور جهاد يقول أنه رغم الارتفاع الهائل في الدخول القومية لدول الخليج إلا أنه لم تكن هناك سياسات واعية نحو الاتفاق على التعليم بشكل يسمح بتخليق قاعدة وطنية من المهارات الأساسية والعالية ، وأقول للدكتور جهاد أن ما ينفق على التعليم في كل هذه الدول لا ينبغي أن يقاس بنصيب التعليم للاتفاق العام ولكن يقاس أساسا كما الملح هو في ورقته أيضا بنصيب المواطن من ميزانية التعليم ، ونصيب المواطن من ميزانية التعليم في جميع هذه الدول بلا استثناء نصيب مرتفع للغاية فلم تقصر هذه الدول في تقديم خدمة تعليمية ممتازة للمواطنين ، كل ما في الأمر أن صعوبة تخليق مثل هذه القاعدة مرتبط بالتركيب السكاني نفسه أكثر من ارتباطه بقصور ما ينفق على التعليم .. ثمة ملاحظة أخرى وقد يكون الباحث قد اقتبس فقرة من أحد الباحثين وهو يشبه مجتمع الخليج في المستقبل بأنه قد يشبه مجتمع جنوب أفريقيا ، واستاذن في أن اختلف مع الباحث في هذا الصدد بالتشبيه هنا مع الفارق ، فمجتمع جنوب أفريقيا يمارس فيه البيض تفرقة عنصرية على أغلبية من أهل البلاد ، والوضع مختلف حينما نصل إلى تشبيه من هذا النوع لنقرر أن هناك تفرقة عنصرية يمكن أن تعارض في مجتمع الخليج .

أيضا الدكتور جهاد يقرر أن العلاقات الإيرانية الخليجية أكثر تعقيدا وأنا أوافقهما تماما على هذا ، فالوجود البشري الإيراني والعمالة الإيرانية في الخليج تأتي في الترتيب بعد العمالة الهندية والباكستانية ولكن الوجود الإيراني هنا لا يقاس بحجمه ولكن يقاس بعوامل أخرى أكثر أهمية من الحجم ، وكما كنت أود أن يركز الدكتور جهاد على العلاقات .

انتقل للورقة الثانية للدكتور فوزي ، فهو يقرر أن المشكلة الديمغرافية أخذت حجما كبيرا من التهويل يجب أن نكون يقظين إليه مدركين لخطورته لأن الديمغرافيا ليست عامل الحسم الوحيد في الصراع العربي الإسرائيلي ، وأنا أتفق معه تماما في هذا فإن العامل الديمغرافي ليس وحده هو العامل الحاسم في الصراع العربي الإسرائيلي ولكن أنه هنا إلى أننا لا ينبغي أن نهون كما لا ينبغي أن نهول بل ينبغي أن نضع البعد الديمغرافي في مكانه الصحيح مع سائر الأبعاد التي تتعلق بهذا الصراع .

أيضا ذكر الدكتور فوزي أن الصراع ديمغرافي في المحصلة النهائية ، وأنا اختلف

قليلا على ما ورد من حديث عن مهمة صهيونية تتمثل في زعزعة البنية الديمغرافية لسكان فلسطين باستقدام يهود العالم وتجميعهم في أرض فلسطين حتى يمكنهم سيطرتهم عليها فيطرد العرب من أرضهم ، وهنا أستاذان في مناقشة هذه القضية . هل يمكن لإسرائيل أن تستقطب يهود العالم جميعا إلى إسرائيل لتتأمل معا ما هو حجم اليهود في العالم وكيف يتوزعون على خريطة العالم ، مجموع اليهود في العالم يبلغ نحو ١٧ مليون نسمة هناك ثلاث دول تستأثر بالغالبية العظمى من هذا العدد الإجمالي أولها الولايات المتحدة الأمريكية وفيها ما يزيد على ستة ملايين ونصف مليون يهودي ، والثانية إسرائيل وفيها ٢,٥ مليون يهودي والدولة الثالثة هي الاتحاد السوفييتي وفيها ٢ مليون يهودي . إذا جمعنا هذه الأرقام الثلاثة سنجد أن عدد اليهود في هذه الدول الثلاث أكثر من ١٢ مليون من أصل ١٧ مليون يشكلون مجموع يهود العالم ، كل من هو مستعد للهجرة من يهود الولايات المتحدة قد هاجر بالفعل وقد حل الباحثون الدوافع التي تدعو إلى عزوف اليهود الأمريكيين عن مواصلة الهجرة إلى إسرائيل ، فضلا على أن بقاء اليهود في أمريكا من شأنه أن يؤدي خدمات جليلة لإسرائيل بعيدا عن أرض إسرائيل . المستودع الوحيد الذي يمكن أن تستقدم منه إسرائيل يهودا هو الاتحاد السوفييتي ولا يتسع الوقت لمناقشة قضية اليهود السوفييت ومحاولات تهجيرهم إلى إسرائيل واللعبة السياسية التي تلعبها كل من إسرائيل والاتحاد السوفييتي في هذا الصدد فهذا موضوع يطول شرحه . باقى اليهود موجودون في أوروبا ولا سيما في الدول ذات الأعداد الكبيرة نوعا مثل بريطانيا ، فرنسا ، الأرجنتين حيث يوجد حوالي نصف مليون في كل دولة ، أيضا اليهود في هذه البلاد غير قابلين للهجرة بعد أن توقف مد الهجرة اليهودية الأفريقية ، فاستقدام يهود العالم إلى إسرائيل أمر يمكن أن نتحفظ بشأنه بعض الشيء .

البعد الديمغرافي للصراع العربي الإسرائيلي عولج في الورقة على مستوى واحد وهو مستوى أن إسرائيل بدورها الحالية قد تضم يوما ما الضفة وغزة فتكون إسرائيل الكبرى ، فما هو الموقف في هذه الحالة ؟ هناك أبعاد أخرى ومستويات أخرى لتصوير البعد الديمغرافي للصراع العربي الإسرائيلي كم عدد الفلسطينيين وأين يعيشون لادخل الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل فحسب ولكن في دول المواجهة . لدينا أعداد كبيرة موجودة في دول المواجهة ، عدد الفلسطينيين في العالم طبقا لآخر تقدير من قبل الجهاز الإحصائي لمنظمة التحرير الفلسطينية (وهو تقدير يرجع لعام ٨٤) يقدر بأكثر قليلا من خمسة ملايين ويقدر عددهم اليوم بنحو ٥ ملايين ونصف مليون ومعروف كم موجود في الأرض المحتلة في الضفة وغزة ، وكم موجود في إسرائيل ذاتها ولكن خارج إسرائيل لدينا نحو ١٧/٢ مليون فلسطيني يعيشون في الأردن ولدينا عدد كبير يعيش في سوريا ، وعدد أكبر يعيش في لبنان . السيناريو الذي كنت أود أن يناقش في هذه الورقة بعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية بحدود أصبحت واضحة بصفحة مبدئية وهي الضفة وغزة ، ما هو الموقف في حالة تحقيق قيام الدولة الفلسطينية بحيث تضم الضفة وغزة ؟ ما هو الموقف الديمغرافي وهو البعد الديمغرافي في الصراع العربي - الإسرائيلي في هذه الحالة . هنا البعد الديمغرافي لا يناقش من خلال خصوصية ووفيات ، ولكن سيناقش أساسا من خلال هجرة أى ما هو مصير الفلسطينيين في

الأردن إذا قامت هذه الدولة ؟ هل هناك احتمال لعودة أعداد منهم عبر الأردن إذا قامت هذه الدولة ؟ هل هناك احتمال لعودة أعداد منهم عبر الأردن إلى الضفة الغربية ؟ ما هو مصير الفلسطينيين في سوريا ؟ ما هو مصير الفلسطينيين في الكويت وهو رقم كبير نوعاً برغم بعد الكويت ، كل هذا التصور كنت أود أن تطرحه الورقة لا أن تطرح فقط تصوراً وجيداً وهوان إسرائيل يمكن أن تكون إسرائيل الكبرى ؛ التصور الاسرائيلي كان ينبغي أن نواجهه بتصور عربي في ضوء المتغيرات التي شهدتها القضية الفلسطينية في الشهور الأخيرة .

وأخيراً أود أن أعبر عن شكري للدكتور فوزي وزميليه على هذه الورقة الجيدة التي ستنيع لنا فرصة حوار وتفتح شهيتنا لجدل حول هذه القضية الحيوية .

● مناقشات الورقتين الثانية (١) والثانية (ب) :

ذهب أغلب المشاركين في المناقشات لتأكيد ما رصدته ورقة الدكتور جهاد عودة عن « التركيب السكاني بمنطقة الخليج والأمن القومي العربي » من مخاطر تهدد الأمن القومي العربي بسبب النصب الكبير للعمالة المهاجرة غير العربية الموجودة في منطقة الخليج ، ومن أهم النقاط التي أثارها المتحدثون :

- الأثر السلبي للاعتماد على مربيات غير عربيات في تنشئة الأطفال العرب في الخليج حيث أثبتت الدراسات شيوع المصطلحات والرموز الثقافية غير العربية بين الأطفال الخليجيين ، ومن ذلك ما بينته دراسة ميدانية من أن القصص والحكايات العربية لا تمثل سوى ٢,٥٪ من الذاكرة الثقافية للأطفال في الخليج . وبالإضافة إلى الأثر الثقافي الخاص الذي تظهر أعراضه على الأطفال ، فإن المستوى الثقافي العام في الخليج يظهر تأثيره بالعمالة الأجنبية حيث يشيع استخدام المصطلحات والرموز غير العربية في الشارع والسوق والمقهى إلى درجة دفعت بعض المتحدثين لاثارة التساؤل حول مدى صحة الحديث عن هوية الإنسان العربي في الخليج في ظل هذا المحيط الواسع والمتنوع من الثقافات الآسيوية غير العربية التي تحيط به . وبالإضافة إلى الدعوة العامة التي تبناها المتحدثون من ضرورة مراجعة سياسات الهجرة والعمالة في الخليج ، تبني البعض الدعوة للاعتماد على أساليب التنشئة طويلة الأمد والمتصلة لمواجهة الآثار السلبية للثقافات غير العربية في المنطقة .

- وعلى المستويين الاستراتيجي والسياسي ركز المتحدثون على عدد من النقاط الجوهرية . فمنطقة الخليج تعاني أصلاً من اختلال بين عدد السكان والمساحة الجغرافية للمنطقة ، وهو ما يترتب عليه إضعاف القدرات الدفاعية لدول المنطقة ، ويأتي دور العمالة الأجنبية لتعزيز هذا الاختلال .

ويتدعم هذا الاختلال أيضا بسبب ليس فقط اعتماد دول المنطقة على العمالة الأجنبية في أداء كافة الأعمال بما فيها تلك ذات الطبيعة المحورية التي تتيج للأجانب السيطرة على نقاط مفصلية في اقتصاديات البلاد في مقابل تراجع قيمة العمل لدى المواطنين من أبناء المنطقة ، بل وأيضا بسبب اتجاه عدد من بلدان المنطقة للاعتماد على المهاجرين من غير العرب كجزء من العنصر البشري المكون لقوى الدفاع والأمن في بلدان المنطقة . وقد لفت بعض المتحدثين النظر إلى بعض النقاط المهمة في هذا المجال مثل الطبيعة شبه العسكرية لبعض الجاليات الأجنبية في الخليج ، فجانبا من العمالة الكورية في المنطقة يتم اختيارهم من بين المجندين في الجيش الكوري ، كما يحتفظ جانب من أبناء باكستان الموجودين في الخليج بتنظيمات شبه عسكرية .

وعلى المستوى السياسي المباشر فإن الأثر السلبي للعمالة الأجنبية ظهر في تورط بعض المهاجرين خاصة من الإيرانيين - في أعمال التخريب والإرهاب ، كما أن الوجود الكثيف للعمالة الإيرانية في بعض دول المنطقة قد فرض قيودا على حرية حركة دول المنطقة في بناء مواقفها تجاه الحرب العراقية الإيرانية .

أما على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى فإن الوجود الكثيف للعمالة الأجنبية يرتب مصالح للدول مصدرة للعمالة كما يرتب لها نقودا في الخليج ، وتزداد خطورة هذا الاتجاه لأن جانبا كبيرا من الدول المصدرة للعمالة في الخليج هي من الدول المرشحة لتصبح قوى صناعية واقتصادية وعسكرية مهمة مثل الهند وباكستان وكوريا ، وعلينا في هذا السياق ألا نتجاهل السلوك الهندي في منطقة جنوب آسيا حيث أرسلت الهند قواتها المسلحة للقيام بأدوار عسكرية مهمة في سيريلانكا والمالديف ، وهي تجارب قابلة للتكرار .

وقد أعطى المتحدثون أهمية خاصة للعمالة الإيرانية الموجودة في الخليج بسبب الروابط القديمة بين إيران والخليج ، وبسبب طبيعة إيران كدولة جوار جغرافي ، وأيضا بسبب ما تدعيه إيران لنفسها من مصالح في الخليج . كذلك لفت بعض المتحدثون الانتباه إلى ظاهرة وجود تنظيمات سياسية في أوساط المهاجرين الآسيويين ، والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات ضمن الحكومات القائمة في الدول المصدرة للعمالة ، وهو ما كان موضع شكوى هذه الحكومات بما قد يسوء للعلاقات بين دول الخليج وهذه الدول ، كما أنه قد يستخدم كذريعة للدول المصدرة للعمالة للتدخل في شؤون الخليج .

وقد طالب بعض المتحدثون بضرورة التمييز بين الأقسام المختلفة للعمالة المهاجرة في الخليج فعلى المستوى « الفنى » لابد من التمييز بين العمالة الماهرة وتلك غير الماهرة ، أما على المستوى القومى فإن العمال المهاجرين من الجنسيات المختلفة لهم أثار متفاوتة ، أيضا فإنه لابد من التمييز بين أثار المهاجرين المستقرين ، والمهاجرين لأجل قصيرة . وإلى جانب هذه الاتجاهات العامة التى عبر عنها المشاركون في المناقشات كانت هناك اتجاهات لم تلق نفس الإجماع وإن كانت قد عبرت عن آراء مهمة . ففى رأى بعض المتحدثين لا تمثل

العمالة الآسيوية المهاجرة مصدرا للضغط السياسي على دول الخليج بسبب طبيعتها المفتة وعدم انتظامها وفي أى شكل تنظيمية . أيضا فإنه لا يمكن إرجاع غياب مؤسسات الديمقراطية في الخليج إلى وجود العمالة الأجنبية فهناك بلاد كثيرة لا تعرف ظاهرة العمالة المهاجرة في نفس الوقت الذى لا تعرف فيه المؤسسات الديمقراطية ، كما رفض بعض المتحدثين ما ذهب إليه ورقة الدكتور جهاد عودة من إقامة علاقة بين ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين الآسيويين ، وتزايد احتمالات العنف ، بل أن بعض المتحدثين ذهبوا إلى أن الخطر الذى تمثله العمالة الآسيوية المهاجرة يمكن أن يكون دافعا لتنمية الروح الوطنية وإضعاف القبلية في الخليج .

كذلك حذر بعض المتحدثين من خطر تنامي اتجاهات عنصرية بين العرب ضد المهاجرين الآسيويين في الخليج ، ودعا إلى ضرورة التأكيد على الأبعاد الإنسانية في العلاقة بين العرب وهؤلاء المهاجرين ، في نفس الوقت الذى يجرى فيه معالجة الأبعاد الاستراتيجية لهذه الظاهرة . وأخيرا فقد دعت بعض الآراء إلى أهمية توسيع النطاق الجغرافى للتعامل مع ظاهرة الهجرات الآسيوية في الخليج ، بحيث يتم معالجتها في إطار النظام العربى ككل ، وأيضا في إطار الدائرة الإسلامية التى تمثل امتدادا للدائرة العربية .

أما في مناقشة الورقة الخاصة بالبعد الديمغرافى في الصراع العربى - الاسرائيلى فقد ظهر بعض الجدل حول تقييم مدى أهمية البعد الديمغرافى في الصراع ، وما إذا كان هو مجرد عامل من عوامل الصراع أم أنه موضوع الصراع . وقد ذهب بعض المتحدثين إلى أن القضية السكانية لا تشغل السياسيين الاسرائيليين بالدرجة الشائعة والتى يروج لها في المنشورات العربية ، فمن بين القوى السياسية الاسرائيلية يظهر التيار العمالى بالذات اهتماما بهذه المسألة ويقوم بتوظيفها صراعه ضد اليمين الاسرائيلى في إطار الخلاف بينهما حول مستقبل العلاقة بين إسرائيل والأراضى المحتلة ، كذلك تظهر قوى اليمين المتطرف اهتماما بهذه المسألة ولكن لأغراض مناقضة لتلك التى يتبناها التيار العمالى ، وباستثناء ذلك فإن اليمين العلمانى والأحزاب الدينية أصحاب الأغلبية في الحكومة الاسرائيلية لا يولون هذه القضية إلا اهتماما محدودا . وقد ذهب بعض المتحدثين في عكس هذا الاتجاه عندما اعتبر أن العامل السكانى يلعب دورا جوهريا في تحديد مسارات الصراع العربى الاسرائيلى ، فإسرائيل لم تتمكن من ضم الجولان إلا بسبب كثافتها السكانية المحدودة على عكس الأمر بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة .

كذلك حذر بعض المتحدثين من الوقوع في المبالغة عند تناول المسألة السكانية في الصراع العربى الاسرائيلى ، وتأخذ هذه المبالغة شكلين أما التأكيد على أن هذا العامل يؤثر تماما لصالح العرب مما يقود إلى نوع من القدرية السكانية ، أو بالتأكيد على أنه يعمل تماما لصالح إسرائيل بما يعزز الدعوة للإسراع بالتسوية السياسية مهما كان ثمنها ، ودعا أصحاب هذا الاتجاه إلى أخذ معادلة الكم والكيف بعين الاعتبار عند تناول البعد السكانى في الصراع العربى الاسرائيلى .

كذلك دار جدال حول مدى النجاح الذى حققته الحركة الصهيونية وإسرائيل فى تحقيق أهدافها ، فقد استند بعض المشاركين إلى أن إسرائيل لا تضم سوى أربعة ملايين من بين أكثر من ستة عشر مليون يهودى موجودين فى العالم ، واعتبروا ذلك مظهرا لفشل الحركة الصهيونية فى تحقيق هدفها الخاص بجميع يهود الشتات . وعلى الجانب المقابل اعتبر فريق آخر من المشاركين أن إسرائيل قد حققت نجاحا نسبيا لا يمكن التقليل من شأنه بالنظر إلى معدلات الهجرة اليهودية العالمية لإسرائيل فى الفترة منذ نهاية القرن الماضى وحتى الستينات من هذا القرن .

وقد لفت المشاركون الاهتمام إلى قضية هامة وهى أنه بالرغم من معدل الزيادة الطبيعية المرتفع بين الفلسطينيين ، والذى كان كفيلا بمضاعفة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فى العشرين عاما التالية للاحتلال ، فإن الزيادة الفعلية كانت أقل من ذلك بكثير بسبب سياسات التهجير والأبعاد التى تتبعها إسرائيل للحد من الزيادة السكانية فى الأرض المحتلة .

واتفق أغلب المشاركين على أن المناخ الدولى الحالى يمكن أن يكون مواتيا لتمكين إسرائيل من رفع معدلات الهجرة إليها بسبب تسامح السلطات السوفيتية مع هجرة اليهود السوفيت الذين يمثلون أهم مصدر محتمل للهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

محاضرة الصناعة الالكترونية في الأردن الواقع والتطلعات

جواد العناني

المقدمة : تسعى هذه الورقة إلى توضيح النشاط الاقتصادي المتعلق بالالكترونيات في الأردن مع بعض التحليل وسوف تناقش الورقة أهمية هذه الصناعة ، ومدى تأثيرها على الهوة التكنولوجية المطلوب ردها في هذا المجال ، وكذلك يستعرض الواقع في الأردن ، والتطلعات المتوخاه كما يتضح من القرارات التي تم اتخاذها حتى الآن .

ويجدر أن نذكر في هذه المقدمة ، أن تعريف الصناعات الالكترونية ليس من السهل تحديده . ولكنه يجب أن نتبنى تعريفا موسعا ، بحيث تشمل هذه الصناعة كلا من الأجهزة الالكترونية المباشرة ، سواء كانت اليات ضخمة ، كالجاسوب الكبير (Main Frame) ، والأجهزة الدقيقة المستعملة في القياس ، وأجهزة المعايرة المستخدمة ، لفحص دقة أجهزة القياس ذاتها . وكذلك لابد وأن يشمل التعريف الأدوات الالكترونية (الكهربائية) المنزلية . هذا عدا عن وسائل الاتصال من البدالات الهاتفية الآلية (Switches) وأجهزة الهاتف الأوتوماتيكي ، ولابد أن يشمل أيضا وسائل الاتصال الدولي كالأقمار الصناعية ، وجميع نشاطات المعلوماتية والبرمجية ، وأجهزة الكشف والرادار ، ومعدات الاستشعار من على بعد ، وأجهزة التصوير البعيدة ، والوسائل السمعية الدقيقة وغيرها . وحتى يكون التعريف شاملا ، فلا بد وأن يضم النواع وليس الخواشن . والمقصود بالنواع هو البرمجيات والخدمات التابعة لهذه الخواشن .

ومن سوء الحظ أن المعلومات الكاملة عن هذا النشاط بتعريفه الموسع غير متكاملة عن الأردن . ولذلك فإن التحليل سيكتفى بعرض ما هو متوفر منها ، أو بأخذ عينة أو نشاط معين ببعض التفصيل ليعطى فكرة عنه . وكذلك ، فإن الجانب العسكري لا تتوفر عنه معلومات كافية لأسباب معلومة ، ولكن حصيلة المعلومات المتوفرة على نقصها ، تعطى فكرة واضحة عن مدى دور هذا القطاع في الأردن حاضرا ومستقبلا .

مستوردات الأردن :

بلغ مجموع مستوردات الأردن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ما معدله (٩٠٠) مليون دينار سنويا على وجه التقريب ، أو ما يساوي (٢,٧) ألف مليون دولار في العام

الواحد . ويمكن تقسيم هذه المستوردات حسب الوظيفة الاقتصادية إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى وهى السلع الاستهلاكية وتشكل حوالى ٤٠٪ من المجموع ، بينما تشكل المواد الأولية ومنها النفط حوالى ٢٠٪ ، والنسبة الباقية فهى سلع رأسمالية من الآلات ومعدات نقل وطائرات وسفن وغيرها حوالى ٢٠٪ من المجموع .

وإذا ما حللنا مستوردات الأردن من المعدات والأدوات الالكترونية السلعية نجد انها تندرج تحت ثلاث فئات أيضا . وهذه هى الآلات ومعدات ، وأجهزة دقيقة تستعمل لغايات مختلفة ، وسلع استهلاكية . وبالنظر إلى الجدول رقم (١) نرى أن مجموع استيراد الأردن من هذه السلع يشكل فى معدله حوالى ٧٪ من مجموع مستوردات الأردن أو ما يساوى حوالى (٦٥) مليون دينار فى العام الواحد . وبالطبع فإن معظم هذه المستوردات هى آلات ومعدات وأجهزة أو حوالى ٩٢٪ من مجموع السلع ، والباقى ٧٪ يشكل سلعا استهلاكية . ولكن هذا الرقم ، يجب أن نتذكر ، يستثنى المعدات الالكترونية المشمولة فى أجهزة أوسع ، كما هو الحال فى معدات النقل ، والأجهزة الطبية ، وبعض المعدات الثقيلة والآليات . ولهذا فإن استيراد الأردن من السلع الالكترونية لا يتميز كثيرا عن غيره من الدول العربية التى فى مستواه من حيث التصنيع والثقافة ، وكذلك ، فإن حجما لا بأس به من الالكترونيات يتم استيراده للاغراض الدفاعية . وهذه ، كما سبق وأسلفنا ، يصعب حصرها .

الصناعات الأردنية الالكترونية :

لا يوجد الا عدد محدود من الصناعات الالكترونية فى الأردن حتى الآن . ومن الأمثلة على هذه المعدات وأقدمها صناعة المصاعد الكهربائية . وبالطبع ، فإن الجزء الالكترونى فيها لا يشكل أكثر من ٥ - ١٠٪ من مجموع الكلفة الاجمالية . ولكن شركة المصاعد فى مدينة مادبا ، تعاونت مع الجمعية العلمية الملكية ، وتمكنت من تصنيع اللوحة الالكترونية لبرمجة حركة المصعد . ويتم تصميم هذه اللوحة وتصنيعها بالكامل فى الأردن باستثناء « الشيبس » (Chips) المستورد من الخارج .

وهناك مصنع آخر يعمل فيه حوالى (٣٠) شخصا ويتم فيه تصنيع بعض الاجهزة والمعدات الالكترونية للاتصال وتقوم شركة يزن المفتى التى انشئت قبل ثلاث سنوات بتصميم أنظمة اتصال خاصة لبعض الهيئات والمؤسسات الأردنية ، كما تقوم بتصنيع أجهزة الاتصال . وقد حققت هذه الشركة الفنية تقدما سريعا وملحوظا ، إذ ابتدأت من التجميع ، ثم تحولت إلى التصميم الهندسى وتصنيع الجهاز واللوحات الالكترونية التابعة له . ولم تقم هذه الشركة حتى الآن بالتصدير ، ولكنها تنوى ذلك فى الاعوام القادمة .

جدول رقم (١)

المستوردات من السلع الالكترونية (بملايين من الدينار)

السنة	الات ومعدات	لجهزة باقية	سلع استهلاكية	المجموع
١٩٨٠	٤١,٦	٨,٣	٢,٢	٥٢,١
١٩٨١	٤٦,٦	١٠,٨	٤,٢	٦١,٦
١٩٨٢	٤٥,٢	١١,٢	٤,٩	٦١,٣
١٩٨٣	٥٧,٢	١٤,٤	٧,٣	٧٨,٩
١٩٧٤	٥١,٠	١٣,٤	٤,٧	٦٩,١
١٩٨٥	٤٢,٦	١٦,٩	٤,١	٦٣,٦
١٩٨٦	٤٤,٣	١٦,١	٤,٤	٦٤,٨
١٩٨٧	٤٤,١	٢٠,٠	٤,٢	٦٨,٣

وكذلك ، فإن هنالك شركة جديدة يملكها شباب خريجون من جامعات أوروبية وأمريكية بتصنيع البطاريات الالكترونية المستخدمة في الاتصالات السلكية واللاسلكية . وقد استطاعت هذه الشركة خلال فترة قصيرة أن تحقق نجاحا ملموسا وتغطي حاجة الأردن . ولا ترتبط هذه الشركة بأي علاقة مع الشركات الأجنبية الصانعة ، بل هي عمل وانتاج أردني متكامل .

وأما الصناعة الأخيرة التي يمكن الحديث عنها في الوقت الحاضر هو الجمعية العلمية الملكية . وفي نطاق البحث والتطوير ، استطاعت الجمعية أن تنشئ الكثير من الأنظمة الصغيرة للاتصالات اللاسلكية ، وأن تصمم اشارات ضوئية بكلفة تبلغ ٤٠٪ من كلفة السلع المستوردة المشابهة ، ونجحت في تزويد بعض المدن مثل أربد والسلط وعمان بهذه الاشارات وبكفاءة عالية . وكذلك ، فإن الجمعية قامت بتصميم أجهزة الكترونية للأغراض التعليمية تستخدم في معاهد التعليم المنتشرة في الأردن . وصممت كثيرا من أجهزة الضبط والاتصال لبعض مؤسسات حسب الطلب .

وهكذا نرى ان الصناعة السلعية للالكترونيات في الأردن ما تزال صغيرة الحجم ، ولكن الوعد فيها يمكن أكثر من هنا بكثير ، وقام الأردن في الفترة الأخيرة باتخاذ بعض الاجراءات التي ستدفع بهذه الصناعة إلى الامام . وقيل الدخول في مستقبل هذه الصناعة في الأردن لا بد من شرح الاطار العام للمهد لهذه الصناعة حتى يتقيا الاطار العام الذي يفسر التطلعات المستقبلية لهذه الصناعة الحيوية . وسوف نتعرض لهذه النقطة بعد الحديث من الخدمات الالكترونية .

الخدمات الالكترونية :

أجرت الجمعية العلمية الملكية دراسة شاملة لتحديد امكانات العلم والتكنولوجيا "STP" في الأردن . ومع أن الوثيقة النهائية لهذه الدراسة لم تستكمل بعد إلا أنها أبرزت بعض الملامح الأساسية عما هو متوفر فعلا من امكانات وطاقات علمية وبحثية وقد تبين أن كثيرا من الصناعات الأردنية والتي غطتها العينة « ٤٧٠ صناعة » ما تزال تنفق القليل على البحث والتطوير ولكنها تنفق مبالغ طائلة على الصيانة . ومن مشاكل هذه الصيانة في الدرجة الأساسية أنها صيانة علاجية وليست وقائية . ويحدث في بعض الأحيان أن يتعلق انتاج ملكية كبيرة بسبب نقص قطعة غيار صغيرة وتبقى هذه الآلة معطلة حتى تصل القطعة المطلوبة . ويوجد كذلك أن كوادر الصيانة في هذه الشركات تكون أما فنيين متوسطي التدريب والكفاءة ويجرى تدريبهم في موقع العمل أو من المهندسين الذين يتقنون المعرفة النظرية أكثر من التطبيق فيخضعون للتدريب .

وعند الحديث عن الصيانة الالكترونية فإن نقص كوادر الصيانة يبدو أكثر وضوحا ، ولهذا فقد قامت الجمعية بإجراء دراسة أخرى شملت « ٧٠ » شركة كبرى تستخدم « ٣٥ » ألف عامل من أجل التعرف على حاجاتها من مختلف التخصصات الفنية عالية المستوى ، وقد كان هدف الدراسة هو معرفة جدوى انشاء كلية هندسة تطبيقية . تعطي شهادة البكالوريوس ، وبحيث تتوفر للمتدرب المعرفة النظرية والقدرة التطبيقية .

وقد أجابت كل الشركات المشمولة بالمسح مرحة بالفكرة باستثناء واحدة قالت أن لديها جهازها التدريبي الخاص بها . وأكثر نقطة لاقت الترحيب في هذا المجال هي قضية الصيانة خاصة صيانة المعدات الالكترونية .

ولكن هذا لا يعنى بالطبع أن مستوى الصيانة في الأردن بشكل عام لا يتطور مع الوقت ، ولكن المعضلة تكمن في أمرين .

الأول هو : التطور الكبير والسريع الحاصل في الصناعة الالكترونية مما يجعل المتابعة عملية شاقة .

والأمر الثاني : هو تنوع مصادر الآلات في الأردن مما يجعل الصيانة المتخصصة أمرا صعبا .

وقد أدركت الجمعية العلمية الملكية هذا النقص في السوق الأردني فسارعت إلى انشاء مركز للأبحاث والتدريب في مجال الالكترونيات تم الانتهاء من انشائه عام ١٩٨٠ بالتعاون مع اليابان ، يعمل في المركز أكثر من « ٧٠ » شخصا بين باحث وفنى . كما أنه يحتوى على أحدث الأجهزة وأكثرها دقة . وقد نجح المركز في رفع مستوى صيانة الأجهزة الطبية المستخدمة في مستشفيات المملكة خاصة وأن هذه الصيانة مبرمجة ووقائية وديناميكية وقد أثبتت أن عددا قليلا من الكفاءات المدربة قادرة على عمل الكثير طالما أنها تتبنى نظاما واضحا في أعمالها . وقد قامت الجمعية مؤخرا بالتعاقد مع أكبر شركات الصيانة في العالم

من أجل نقل نموذجها وتعميمه داخل الأردن وخارجه .

ونظرا لعدم توفر المعلومات الدقيقة عن الخدمات الالكترونية في الأردن فإن البحث سينصب على جانب واحد منها وبشيء من التفصيل الا وهو : « خدمات الحاسوب » .

بدأ الحاسوب يدخل إلى الأردن منذ أواخر الستينات في البنك العربي والجامعة الأردنية والجمعية العلمية الملكية وقد انحصر استخدام الحاسوب في كل من الجامعة الأردنية والبنك العربي على الحاجات الخاصة لهاتين المؤسستين أما الحاسوب في الجمعية العلمية الملكية فقد أنشئ كدائرة كاملة بقصد توفير الخدمات لقطاعات المجتمع المختلفة وقد بدأ الحاسوب مثلا في توفير خدماته لكل من مؤسسة الضمان الاجتماعي ، ومؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية وشركة الكهرباء الأردنية وكثير من الدوائر الحكومية .

وقد كان يقوم ببناء أنظمة ادارية لهذه المؤسسات ومسك دفاترها واصدار فواتيرها . ومع الوقت تطورت الخدمة وصارت الجمعية هي مركز نظام المعلومات العلمية والتكنولوجية للأردن . وكذلك انشأت الجمعية قبل (١٠) سنوات كلية جامعية متوسطة لاعداد المبرمجية ، تدريبهم على لغات الحاسوب أو استخداماته . وقد تخرج الكثيرون من هذه الدائرة إلى السوق وأنشأ الشركات خاصة بهم .

وباستعراض المعلومات المتاحة عن شركات الحاسوب في الأردن نرى أن أول واحدة منها تأسست عام ١٩٧٦ ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ارتفع عدد الشركات إلى (٥٧) شركة ، منها (٥٣) في عمان ، وواحدة في الزرقاء و (٢) في أربد .

(انظر الجدول رقم ٢)

ومعظم هذه الشركات يبيع أجهزة الكمبيوتر المستوردة من خارج المملكة ولكن الكثير منها يقوم أيضا بتقديم خدمات الصيانة والاستشارات واعداد البرمجيات والتدريب وباستعراض المستوى التعليمي للعاملين في (انظر الجدول رقم ٣) .

الشركات نرى أن غالبيتهم (٥٣٪) منهم يحملون شهادة البكالوريوس فما فوق . وأما الباقون منهم من حملة دبلوم الكليات الجامعية المتوسطة والدراسة الثانوية أو أقل من ذلك . أما حملة الدكتوراه فيبلغ عددهم (١٠) اشخاص من أصل (٥٢٩) عاملا في هذه الشركات . أما حملة الماجستير والدبلوم العالي فيبلغون (٥٥) شخصا أو ما نسبته ١٠٪ . ونرى أن معظم المؤهلين يعملون في الأجهزة والاستشارات والتدريب .

(انظر الجدول رقم ٤) .

أما فيما يتعلق بالمهنة الوظيفية للقوى العاملة فنرى أن الاكثري (٢٢٪) يعملون في الادارة يليها المهندسون الفنيون (١٧,٦٪) ويعد ذلك مبرمجو التطبيقات بنسبة (١٢,٤٪) . (انظر الجدول رقم ٥) .

أن تحليلًا متعمقًا لهذا النشاط يرى أن يشكل بداية للخدمات الحاسوبية على المستوى التجاري ولكنه لم يرق لحد إلى المستوى المطلوب من حيث تطوير الأنظمة المعلوماتية والنواعم "Soft Ware" وسوف يشكل هذا الأمر في المستقبل القريب تحديًا أساسيًا خاصة عندما يتوسع نظام التعليم في إدخال الحاسوب إلى المدارس مما يعني طلبًا متزايدًا على البرمجيات التعليمية وتطويرها باللغة العربية ، وكذلك فإن هذه الصناعة بالذات ما تزال في بدايات بدايتها في العالم العربي علما أن دولًا كثيرة قد تطورت في هذا المجال وسبقت العالم العربي كله ، وليس الأردن وحده ، بأشواط بعيدة .

جدول رقم (٢)
عدد شركات الحواسيب حسب المحافظة وسنة التأسيس

سنة التأسيس	عمّان	الزرقاء	أريذ	المحافظة	
				المجموع	(%)
١٩٧٦	٢	٠	٠	٢	٢,٥
١٩٧٧	١	٠	٠	١	١,٨
١٩٧٨	٤	٠	٠	٤	٧,١
١٩٧٩	١	٠	٠	١	١,٨
١٩٨٠	٥	٠	٠	٥	٨,٨
١٩٨١	٢	٠	١	٣	٥,٢
١٩٨٢	٣	٠	٠	٣	٥,٢
١٩٨٣	٨	٠	٠	٨	١٤,٠
١٩٨٤	٨	١	٠	٩	١٥,٨
١٩٨٥	٥	٠	١	٦	١٠,٥
١٩٨٦	٥	٠	١	٦	١٠,٥
١٩٨٧	٦	٠	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٨	٣	٠	٠	٣	٥,٢
المجموع	٥٣	١	٢	٥٧	
(%)	٩٣,٠	١,٨	٥,٢		١٠٠,٠

جدول رقم (٣)
عدد شركات الحواسيب حسب سنة التأسيس والنشاط الاسمي

سنة التأسيس	أجهزة	صيفة	لوازم	أعداد برمجيات	النشاط الاسمي			المجموع (%)
					استشارات	تدريب		
١٩٧٦	١	٠	٠	٠	٠	١	٧	٧,٥
١٩٧٧	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١,٨
١٩٧٨	٣	٠	١	٠	٠	٠	٤	٧,١
١٩٧٩	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١,٨
١٩٨٠	٢	٠	١	١	٠	١	٥	٨,٨
١٩٨١	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥,٣
١٩٨٢	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥,٣
١٩٨٣	١	٠	٠	٠	٢	٠	٨	١٤,٠
١٩٨٤	١	١	٠	٠	١	١	٩	١٥,٨
١٩٨٥	٤	٠	٠	١	١	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٦	٣	٠	١	٢	٠	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٧	٢	٠	٠	٢	٢	٠	٦	١٠,٥
١٩٨٨	١	١	٠	١	٠	٠	٣	٥,٣
المجموع	٣٥	٧	٣	٨	٦	٣	٥٧	
(%)	٦١,٤	٢,٥	٥,٣	١٤,٠	١٠,٥	٥,٣		١٠٠,٠

جدول رقم (٤)
توزيع العاملين في شركات الحواسيب حسب مستوى التعليمي والنشاط الاسمي

النسبة المئوية للعاملين	أجهزة	صيفة	لوازم	أعداد برمجيات	النشاط الاسمي			المجموع (%)
					استشارات	تدريب		
	العبد (%)	العبد (%)	العبد (%)	العبد (%)	العبد (%)	العبد (%)		
مكتوب	٨	٢,١	٠	٠	٠	١	١٠	١,٩
مكتوب	٢٧	٧,٠	١	٠	٢	٢	٩,١	٢٢
علوم	١٤	٤,٢	١	٠	٢	٢	١١,٤	٢٢
هندسة الحاسوب	١١,٢	٤,٢	٧	٠	٥,٧	٢٥	٣١	١١,٢
علوم	١٨	٢,٧	٧	٠	٩,٧	١٢	٢١,٧	١٨,٩
مكتوب	٢٧	١١,٢	١	١٠,٠	١٢,٩	٠	٢١	١٨,٩
علوم	٢٦	١١	١	١٠,٠	١٢,٩	٢	١٢,٩	١٨,٩
المجموع	٢٢٨	١	٧٢	٦٠	١١	٢٥	٥٢	
(%)	٦٠,٨	١,٩	١٢,٤	١٤,٦	٨,٢	٤,٦		١٠٠,٠

مستقبل الصناعة والخدمات الالكترونية :

أقامت السويد عام ١٩٨٤ مؤتمرا عاما فيها لبحث مسألة غاية في الأهمية بالنسبة إليها « وهي » التقدم التكنولوجي وإعادة تقسيم العمل الدولي . وقد دعى إلى هذا المؤتمر نخبة ممتازة من المفكرين وصانعو القرارات في العالم . وقد خُصص المؤتمر إلى عدة نتائج تهم الدول صغيرة الحجم والتي تعتبر السويد نفسها واحدة منها . ومن هذه النتائج أن الدول في العالم ستصبح قادرة فرادى على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء بفضل التقدم التكنولوجي ، ولكن النتيجة الأم ، هو أن العالم سيشهد إعادة تقسيم العمل بين المناطق والدول بحيث تتخصص الدول المتقدمة صناعيا في الفعاليات المعتمدة على العقل والمهارة ، بينما ستنتقل الصناعات الثقيلة المعتمدة على الاستخدام المكثف للعضلات والطاقة إلى الدول النامية ، خاصة كبيرة العدد وواسعة السوق . وقد أقلق هذا الأمر السويديين ، لأنه يجعلهم في منطقة غير محددة في هذه الجغرافية الاقتصادية .

والأردن في مقاييس الحجم الاقتصادية في العالم ، تعتبر صغيرة ، ولذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي الجارية حتى الآن لا تحبذ الأردن . لذا يوجد في الأردن سوق واسعة لأغراء الصناعات الكبيرة بالانتقال إليها ، ولا هي دولة نفطية تجعل انتقال الصناعات والتكنولوجيا إليها مغرية من حيث التكلفة ولذلك ، فإن قيام الأردن بالتركيز على الدرجات الأولى والثانية في السلم التصاعدي للتكنولوجيا الالكترونية يفتح أمامها فرصة جيدة . لأن هذه الصناعة لا تعتبر كثيفة الاستخدام لموارد نادرة في الأردن .

أما على النطاق العربي ، فإن الأردن توصل إلى حد كبير للقيام بدور الوسيط التكنولوجي في بعض الميادين داخل المنظومة العربية . فالأردن يتمتع بمركز استراتيجي متوسط بين الاقطار العربية ، ويرتبط معها بعلاقات تغلب عليها الدفء ، ويتصل معها بالطرق البرية والبحرية والجوية . فعلى سبيل المثال تقوم طائرات الملكية الأردنية بالمرور أسبوعيا في (٢٥) مدينة عربية موزعة على (١٥) قطرا بما فيها الأردن بمدينتي عمان والعقبة . وكذلك فإن عمان مرتبطة بالهاتف الآلي بكل العواصم العربية التي تتوفر فيها مثل هذه الخدمة .

وقد تعززت الامكانيات الصناعية في الأردن في الآونة الأخيرة بعد تقديم سعر الصرف الدينار الأردني ، الذي هبط بسعره بالنسبة للدولار خلال عام ١٩٨٨ بنسبة ٤٠٪ . وقد استدعت وزارة التخطيط الأردنية فريقا من جامعة ستانفورد الأمريكية لأجراء دراسة مقارنة على التكاليف الاستثمارية في الأردن ، ومقارنتها مع بعض الدول حديثة التصنيع مثل هونج كونج وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة . وقد بنيت تلك الدراسة أن التكاليف في الأردن بشكل عام منافسة ، خاصة في تكلفة المكاتب والكهرباء والماء والعمل . وقد تمت هذه الدراسة قبل تخفيض سعر صرف الدينار الأردني .

وكذلك ، فإن جلالة الملك الحسين ألقى خطابا هاما يوم ٢٨/١١/١٩٨٨ ، سمي

فيما بعد « بالوثيقة الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ » ، أكد فيه على ضرورة دعم المبادرة الفردية ، وفتح المجال على مصراعيه أمام الاستثمار الخاص ، وتسهيل الإجراءات والروتين ، ودعم التصدير . وقد أدى هذا كله وبعد العديد من الإجراءات التسهيلية إلى زيادة الاقبال على الترخيص الصناعي فتم في عدة اشهر تسجيل حوالى (١٠٠٠) شركة جديدة ، منها حوالى (٤٥٠) شركة صناعية ، ومنها حوالى (١٥) شركة في مجال التصنيع والخدمات الالكترونية .

ومن مزايا الأردن الأساسية بالطبع هي توفر الأيدي العاملة المدربة . وتبلغ نسبة التعليم الجامعي في الأردن (بعد الدراسة الثانوية) حوالى ٢٨٪ ، وأن نسبة الذين يلتحقون بالدراسة الجامعية بعد انتهاء الدراسة الثانوية هي ٢٨٪ ، والتي تعتبر ثالث أعلى نسبة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وكذلك ، فإن التعليم والتدريب المهنيين أصبحا يستوعبان الآن أكثر من ٢٥٪ من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية . وتبلغ نسبة المتخصصين في المجالات الهندسية حوالى ١٢٪ من مجموع الخريجين الجامعيين كل سنة ، ويبلغ عدد المهندسين المسجلين لدى نقابة المهندسين أكثر من (٢٠) ألف مهندس ، من بينهم حوالى (٢٥٠٠) في مجالات الهندسة الالكترونية والكهرباء ، والالكتروميكانيكية .

وقد أدى الاقبال على التخصصات الهندسية إلى حدوث بطالة بين صفوفهم . وحسب تقديرات نقابة المهندسين ، فإن عدد المهندسين الباحثين عن العمل في بداية عام ١٩٨٩ حوالى (٥٠٠) مهندس ولكن نصفهم تقريبا في مجال الهندسة المدنية وفروعها .

ولقد خلق الاقبال على التعليم في الأردن معضلة في سوق العمل ، فالهرم العمالي منحاز إلى ذوى التخصصات العالية ، ويكاد الهرم يكون مقلوبا . ولذلك باشر الأردن عام ١٩٨٧ في اجراء عملية شاملة للقطاع التعليمي المدرسي والجامعي بهدف إعادة توزيع التخصصات ورفع الكفاءات لتكون على مستوى التحدى الذى يواجه الأردن في المستقبل . وكذلك فقد جرى تقييم لقطاع الكفاءات لتكون على مستوى التحدى الذى يواجه الأردن في المستقبل . وكذلك فقد جرى تقييم لقطاع العلوم والتكنولوجيا وسوف يبدأ الأردن قريبا باعادة تنظيم هذا القطاع بالتعاون مع خبراء من البنك الدولى . وفي هذه الأثناء تم اصدار قانون عام ١٩٨٧ بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا من أجل تحديد أولويات البحث العلمى ، وتوفير التحويل اللازم له ، وإنشاء المراكز الجديدة ، واعداد الكوادر العلمية المطلوبة لذلك .

وعودة إلى سوق العمل ، فقد جاء عام ١٩٨٨ فريق من الخبراء بايعاز من منظمة العمل الدولية لدراسة سوق العمل الأردنى . ومن بين اهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن الأردن قد ركز خلال السنوات الماضية ، خاصة سنوات الرخاء (١٩٧٤ - ١٩٨٣) على أحداث الفعاليات الانتاجية المعتمدة على الاستخدام المكثف للالة وللطاقة . وهكذا نرى أن حجم الاستثمار المطلوب لخلق وظيفة عمل اضافية يتراوح بين (١٠٠) ألف (مليون) دولار . ولذلك ، فقد تبنى المؤتمر الذى عقدته الجمعية العلمية الملكية لتطوير

الصناعة في الأردن مفهوم الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، والمعتمدة على الكفاءات المدربة وذات رأس المال الصغير . ومثل هذه الصناعات تتناسب مع حجم الاقتصاد الأردني ، وتوفر عليه في الاستخدام الموسع للألة والطاقة المكلفين ، وترجع استثمار العقل والمهارة المتوفرين في الأردن . ومن هذه الصناعات الصغيرة بالطبع ، هي الصناعات الالكترونية .

وهكذا نجد من هذا الاستعراض السريع ، ان الأردن ليس فقط مؤهلا ، ولكن سيضطر إلى تغيير نمط الانتاج فيه . وقد بدأ في السير على هذا الخط مما يعطى دفعة للصناعات الالكترونية .

ولكن الامكانيات والاستعداد تبقى مجرد طموح الا إذا بدىء بفحصها على أرض الواقع . ومن أجل اجراء هذا العمل ، نظم الأردن خلال الاعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عدة لقاءات استثمارية في الدول الصناعية الرائدة ، فقد قاد سمو الامير الحسن ولي العهد ، عدة بعثات استثمارية أردنية في بريطانيا واليابان والولايات المتحدة وسويسرا . وقد نتج عن هذه الزيارات التي أعد لها اعدادا دقيقة ردود فعل ايجابية للاستثمار في الأردن . وذهبت بعثات أخرى إلى دول أخرى لنفس الغاية . وتبين منها جميعا ان الأردن لا يستثمر الفرص المتاحة له بشكل جيد . ولهذا فقد اتخذ الأردن عدة اجراءات لتشجيع هذه العملية ومن جملة هذا الاجراءات التي ستؤثر على مستقبل الصناعات الالكترونية في الأردن ما يلي :

أولا : لابد من تنشيط البحث العلمي التطبيقي في الأردن . ولهذا ركز الأردن على مجالين أساسيين : الأول هو المجال الالكتروني الموسع والشامل للصناعات والخدمات المتعلقة بالحاسوب ، وأما المجال الثاني فهو البحوث الزراعية وتطبيقاتها مع تركيز خاص على التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجي) . وقد تم حتى الآن الاتفاق مع الحكومة اليابانية على انشاء مركز متطور للتدريب على البرمجيات في الجمعية العلمية الملكية . وكذلك تم الاتفاق مع كندا لانشاء مركز خاص للدراسات البيوتكنولوجية في الجامعة الأردنية . ومما يجدر ذكره ان العملية التربوية التي بدأ تنفيذها سوف تدخل الكمبيوتر إلى المدارس الأردنية بشكل موسع . وقد تم الاتفاق مع المملكة المتحدة على تزويد الأردن بخمسة الاف حاسوب شخصي وتدريب اعداد كبيرة من المعلمين الأردنيين على المجالات ذات العلاقة ، وقد تزايد مع هذا كله انشاء نظام للمعلومات الوطنية الذي قطع شوطا بعيدا خلال فترة قصيرة استفاد الأردن فيها بالذات من التجربة المصرية . وكذلك تم الاتفاق مع احدى الشركات العالمية على فتح صناعة مشتركة للحسابات ، وسوف يبدأ الانتاج في هذا المشروع خلال ثلاثة أشهر .

وفي هذا المجال أيضا أنشأ الأردن أول (متنزّه علمي) قرب الجمعية العلمية الملكية والجامعة الأردنية من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة ، خاصة في المجال الالكتروني . وتشرف على هذا المتنزّه شركة جديدة اسمها « المجموعة الأردنية للتكنولوجيا » بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ، أما عن المجموعة الجديدة التي قامت قبل أربعة أشهر ، فقد تم

حتى الآن انضاج خمسة مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات الطيران والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية وقد كان الاقبال على الاستثمار مع هذه الشركة قويا جدا حتى انها تتلقى في الاسبوع الواحد أكثر من خمسة عروض من شركات دولية للاستثمار داخل الأردن .

ثانيا : أصدر الأردن في نهاية عام ١٩٨٨ قانونا جديدا للشركات وأدخل تعديلات على قانوني تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل بحيث توفر المناخ الإداري والاستثماري للشركات الصناعية ، وتعطيها الحوافز الكافية للتصدير ، وتمنحها الاعفاءات الضرورية لتقليل المخاطر .

ثالثا : اتفقت الجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية على انشاء شركة استشارية للاستفادة من الطاقات العلمية المتاحة في مجال الاستشارات والتدريب ، وعلى الأقل في مجال التكنولوجيا الحديثة ونقلها إلى الأردن .

وسوف يكون لهذه الاجراءات اثر واضح في المستقبل ، خاصة وأن قانون الشركات الجديد يسمح باعفاءات ضريبية إذا قامت الشركات باجراء البحوث التطويرية على صناعاتها . ولو أضفنا إلى الاجراءات السابقة القرارات الجمركية التي تحمي الصناعات الأردنية الجديدة ، وكذلك انشاء مؤسسة كبيرة للمواصفات والمقاييس ، وقانون ملزم جديد لحماية المخترعات والمبتكرات الفكرية وأبداعات العقل فاننا نرى أن المناخ الاستثماري في الأردن قد أصبح أكثر جاذبية للمستثمر الأردني والعربي والأجنبي .

الصعوبات الباقية :

إن نجاح الصناعات التكنولوجية الحديثة يعتمد الى حد كبير على عنصرين أساسيين خارج سيطرة الأردن الأول هو نقل التكنولوجيا التي ما تزال بيد دول غير عربية ، وأن أصحاب التكنولوجيا ما يزالون عازفين عن نقل المتطور منها . ولهذا ، فإن الصناعة الالكترونية ، وخاصة بسبب ابعادها العسكرية ، تشكل احتمالات أكبر بالتبعية . والعنصر الثاني هو التسويق ، وهذا يعتمد إلى حد كبير على ما يمكن أن يتم بين الدول العربية من تنسيق وتكامل . وبإستثناء هاتين المشكلتين ، فإن الأردن قد هيا جميع العناصر الكفيلة بأحداث الانطلاقة المطلوبة .

إن اسرائيل على سبيل المثال قد قطعت شوطا بعيدا في مجال البحث والتطوير والتصنيع الالكتروني بفضل تركيزها على الصناعات العسكرية المتطورة ، خاصة في مجال الطيرانيات (Avionics) ولكن قلة يعلمون على سبيل المثال ، إن نجاح الاسرائيليين في البرمجيات الحاسوبية يعتمد إلى قدر كبير على الكفاءات العربية . وتقول دراسة أجراها الاقتصادى الاسرائيلى (Ben Tur) أن عدد شركات البرمجيات والاستشارات الحاسوبية يبلغ حوالى (٦٠٠) ، وأن ٣٥٪ من القوى البشرية العاملة فيها هي عربية ، لأن هذا كان

واحدا من المجالات التكنولوجية المحدودة التي سمح للعرب أن يدخلوا فيها . ولكن نجاح الاقتصاد الاسرائيلي في بلورة هذه الصناعة اعتمد إلى حد كبير على سهولة انتقال التكنولوجيا وكذلك على انفتاح الأسواق أمامهم . وهو أمر يتعذر على كثير من الصناعات العربية . ولكن هنالك مثالين واعددين في العالم العربي لسد هذه الفجوة وهما مصر والعراق . وقد طورت هاتان الدولتان الصناعة العسكرية فيهما بالقدرات الذاتية ، وواضح أن البصريات والالكترونيات تشكل نسبة جيدة من هذه الصناعة العسكرية المتطورة .

المطلوب الآن هو ايجاد تلك الصلة بين القطاعين العسكري والمدني حتى يمكن خلق الكتلة الحرجة المطلوبة .

والأردن مضطر بحكم صغر سوقه إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، ولكن في نفس الوقت قادر على تطويرها وتطويرها بسرعة . وهنالك أمثلة متوفرة في صناعات أخرى مثل الصناعات الدوائية والكيمائية ، وصناعة الدخلات الزراعية الحديثة ، ولهذا فإن التجربة الأردنية مشجعة ودالة على قدرة الأردن .

ومن أجل تخفيف مشكلة التكنولوجيا ، فإن الحافز يكمن في خلق السوق العربي للصناعات الأجنبية المتطورة لنقل التكنولوجيا ، وهذا بالطبع يقتضى تطوير العلاقات الاقتصادية العربية . والمطلوب في هذا المجال هو خلق تجمع اقتصادي في المشرق العربي على غرار مجلس التعاون للدول الخليجية وما يجري العمل عليه حاليا بين دول المغرب العربي . وما يخلق الحافز على مثل هذا التكامل الاقتصادي هو أن ظاهرة الأقاليم الاقتصادية بقيت تفترق العالم . ولا يملك العالم العربي في الوقت الحاضر إلا واحدا من خيارين جادين : الأول هو إثبات أن الثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من إعادة لتقسيم العمل سوف يكون عنصرا مفرقا للدول العربية . ومعززا لميولها الانعزالية وزيادة ربطها على أساس تنافس مع الدول الصناعية المتقدمة ، أو الخيار الثاني المعقول وهو ايجاد صنيع للتكامل العربي حتى يتمكن من مواجهة منافسة الأقاليم الاقتصادية الأخرى ، وتعزيز امكاناته لتقليل اعتماده في صناعته ومستقبله على الغير .

إن الصناعة الالكترونية قابلة للتجزئة ، إذ يمكن انشاء ورش صغيرة ، وحتى صناعات منزلية ، وكذلك فإن بالامكان انشاء شركات استثمارية بخصسة أشخاص ، وتكون متخصصة في مجال هنا أو هناك كما هو الحال في كثير من الدول ، ولكن هذه التجزئة يجب أن تستند إلى جهد بحثي متعاون ، وإلى سوق كبيرة تجعل صناعة الالكترونيات متوطنة في العالم العربي .

هذا هو التحدي الذي يواجه الأردن . وهو وإن بدا تحديا أردنيا ، إلا أنه في أعماقه تحد عربي .

الورقة الثالثة (١)

التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل معادلة الكيف والكم

لواء ا. ح متقاعد طلعت احمد مسلم
خبير ورئيس وحدة الدراسات العسكرية

د. عبد المنعم سعيد
خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية

بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة :

امام الكنيست الاسرائيل ، اعلن ابا اييان - المفكر الاسرائيلى ووزير الخارجية الاسبق - فى عام ١٩٧٩ « ان امام اسرائيل فرصا كبيرة على صعيد النوعية والفكر .. ووجودنا كله موضوع فى الميزان القائم بين الكم العربى والنوعية اليهودية »^(١) . وإذا كان ذلك يمثل شهادة اسرائيلية حول طبيعة « الميزان » العربى - الاسرائيلى ، فان دراسة عربية جادة للدكتور/ اسامة الغزالى حرب عن « مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى » تأخذ نفس التوجه ، حين تجعل فى مقدمة محددات الصراع « أن علاقات القوى بين طرفى الصراع كانت تشير - فيما عدا استثناءات محدودة وقصيرة - إلى تفوق اسرائيل واضح على الطرف العربى . هذا التفوق الاسرائيلى هو - بالضرورة - تفوق « كفى » أو « نوعى » استطاع أن يحد من التفوق الكمى العربى سواء من حيث عدد السكان ، أم مساحة الأرض ، أم الموارد الاقتصادية أم الموارد العسكرية »^(٢) . وإذا كانت قضية « الكم » ، « الكيف » تحتوى ابعادا متعددة حضارية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، فان الطرف الاسرائيلى فى الصراع جعل راس الرمح يتحدد فى البعد العلمى والتكنولوجى . فبعد اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى التجريبي « أفق - ١ » فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، رد اسحق شامير - رئيس الوزراء الاسرائيلى - على سؤال عما إذا كان اطلاق القمر الصناعى سوف يؤثر على سباق التسلح فى المنطقة ، قائلا : « أن هذا القمر الصناعى ليس له علاقة بسباق التسلح . ولكن إذا كنا نتحدث عن السباق ، فانه سباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية »^(٣) .

الأرقام الموجودة ، والحقائق المعروفة ، تؤكد أنه لا يوجد « اختلال » استراتيجي بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة . بل - على العكس - فإنها تشير إلى الاتجاه المضاد ، وهو أن هناك تفوقا عربيا حقيقيا على إسرائيل سواء في القوة العسكرية أو في كافة عناصر القوة الشاملة التي يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة . جدول (١) يطرح هذه الحقيقة بطريقة لا تدع مجالا للشك ، سواء إذا تم قياس التوازن بين جميع العرب وإسرائيل ، أو دول المواجهة العربية وإسرائيل ^(١) ، وحتى إذا ما أخذنا ثلاث دول عربية - سورية والعراق ومصر - منفردة ، فإن كلا منهم تكاد تكون في حالة « تكافؤ » مع إسرائيل وحدها ، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار اعتبارات « الدفاع » و « الهجوم » وأن المهاجم عليه دائما تبعة ضرورة التفوق بنسبة لا تقل عن ضعف القوة المدافعة في الاتجاه الرئيسي . ورغم ذلك كله فإن إسرائيل « المهاجمة » نجحت على طول مراحل الصراع العربي - فقط في أن توسع من حدودها وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ - المرفوض عربيا آنذاك - بل وتبتلع فلسطين كلها في عام ١٩٦٧ .

جدول (١٠) الميزان العسكري العربي / الإسرائيلي

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	التكاليف التقريبية	ديفلات	مؤرخ طائرات	مخزونات	موقع
	طنين	كم ^٢	فرد جندي	طنين دولار	طنين دولار	معدة شهية	لقدرة	ظفارة
صناعات	٩,٣	٢٠٠٠٠٠	٢١,٥	٩,١٠	٩,٥٩	٣٩	١٢٥	٥٢
الإمارات المتحدة	١,٢	٧٢٠٠٠	٤٢	٢٢,٢٠	٩,٥٨	١٦٦	٨٨	٦٥
قطر	٠,٢	١١,٤٢٧	٧	٤,٥٩	١,٦٥	٢٤	٢٤	٢٧
البحرين	١,٧٨,٢	٢,٨	١,٢٢٧	٢,٩٩	٩٠	١٥	١٢	٧
السعودية	٩,٩	٢٢٤٠٠٠٠	٧٢,٥	٨٧,٤٤	١٩,٢٢	٥٥٠	٢٢٦	٨
الكويت	٩,٨	١٧٨٨٨	١٥	١٧,٥٦	١,٤٢	٢٦٠	٥٨	٤٠
العراق	١٥,٩	٤٢٨,٢١٧	١٠٠	١٧,١٩	١١,٥٨	٢٠٠	٥٠	١١
مجموع دول الخليج	٢٧	١١٩٢,٨	١٥١,٥٧	٢٢,١٢٢	١١٧٥٥٠٦٦	٥٤	٩٥٩	١٩
لبنان	٢,٧	١٠٠,٤٢٧	١٥,٥٠٠	١١,٢٥	٠,٦	٩٠	٢٥٤	٧
سوريا	١١,٢	١٨٤,٠٥٠	٤٠,٧٠	٢٠,٥١	٢,٩٥	١٠٠٠	١٧٨	٢٢
الأردن	٢,٨	٩٧,٧٤٠	٨٠	٤,١٠	٠,٨	١٥٩	٢١٧	١٠٩
مصر	٥٢	٩٩٧,٣٩	٤٤٥	٦٢,٥٨	٤,٥٧	٢٥٠	٢٤٦	١٢
منطقة الشرق	-	-	٥,٦	-	-	١٢	٢٤	-
مجموع دول المواجهة	٦٨,٧	٩٥٢,٩٠	٩٩,٤٤	٩,٤٢	١١٧٢١٧٢٢٦	٢٠٨	٩٥٠	١٥
السودان	٢٢,٥	٢٥٠٠٠٠	٥٨,٥	٨	٤	١٥٥	٤٢	-
ليبيا	٣,٨	١٧٨٥٠٠	٧٦,٥	١٨,٨٠	١,٢٩	٢٢٠	١٢٨	٥٤

الأولى : أن معادلة الكم والكيف ليست معادلة مطلقة ، ولكنها نسبية بالضرورة ، ومن ثم فإن الكم قد يحتوي على بعض عناصر الكيف ، والعكس أيضا صحيح . ولذا فإن ما يرد في هذا البحث يعنى تماما - وي طرح في الحقيقة - نسبية هذه العلاقة وديناميكيته وقابليتها للتغيير . فهي محاولة ليست « قدرية » أو « حتمية » بأى معنى من المعانى . وإذا كان ابا ايان - كما أسلفنا - يعتبر وجود اسرائيل موضوعا في « الميزان القائم بين الكم العربى والنوعية اليهودية » فإن الوجود العربى - أيضا مرهون - بتحول الكم العربى إلى نوع وكيف ليس فقط في مواجهة اسرائيل ولكن أيضا في مواجهة قضايا الامن والتنمية والثقافة والعالم يهدف إلى العقد الأخير من القرن العشرين .

الثانية : أن التحول من الحكم إلى الكيف في المجتمعات هو قضية كلية وشاملة تحتوي على ابعاد متعددة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ثم عسكرية ، وباختصار شديد فإنها عملية تاريخية كبرى تنتقل فيها المجتمعات من حالة تقليدية يسود فيها التنظيم البدائى للمجتمع إلى حالة معاصرة تمسك بأسباب العصر وأسواره في التنظيم والادارة والحركة والفعالية .

الثالثة : انه إذا كان موضوع البحث هو « التحدى العسكرى الاسرائيلى في المستقبل » ، فإن البعد العسكرى ليس منبت الصلة بباقى ابعاد « التحدى » ، وهو يتصل بها ويتفاعل معها جدليا . ويضاف اليه ان « التحدى العسكرى » بدوره يحتوي على عناصر متعددة : القيادة ، التنظيم ، الادارة ، الروح المعنوية الاتصالات ، والمستوى التكنولوجى .. الخ . ورغم تعدد هذه العناصر - وتفاعلها جدليا - فإن البعد التكنولوجى سوف يكون موضوع هذا البحث . ليس لأنه أهم ابعاد « التحدى » ولكن لأنه البعد الذى تتكثف عنده باقى الابعاد ، والعناصر الأخرى ، انه يمثل قمة جبل الثلج الظاهرة ، والتى علينا أن نستشف منها ، لا أن نخدعنا ، ما تحتها . والأهم من ذلك ، أن اسرائيل نفسها تعمل على هذا البعد ليس فقط حتى يمكن مواجهة « التحدى العسكرى » العربى الكمى فقط ، وإنما أيضا لحل مشكلاتها التنموية ، وتحقيق مكانة عالمية تزيد كثيرا عن حجمها وعدد سكانها ، بحيث تكون شريكا - وليس تابعا - وأن كان صغيرا في عالم اليوم والقدر .

الرابعة : انه ايا كانت التطورات السياسية الحالية في الصراع العربى - الاسرائيلى والتي بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ والتي بدأت تداعياتها في الظهور خلال عام ١٩٨٨ من خلال اعلان الدولة الفلسطينية ، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول الولايات المتحدة للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد مرور عام على الانتفاضة ، فإن مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية سوف يظل رهنا بتوازن القوى بين الطرفين ، وفي القلب منه « التوازن التكنولوجى » الذى يشعل رأس الرمح في معادلة الكم أو الكيف بينهما . هذه القضية سوف تظل مطروحة . او هكذا على الأقل يصر الاسرائيليون - مهما كانت صورة العلاقات السياسية التى يمكن أن تتحقق في المستقبل

القريب . فبعض النظر عن « تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي » وحل المشكلة الفلسطينية ، فإن السباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية - كما ذكر اسحق شامير - سوف يظل مستمرا .

وإذا أخذت هذه الملاحظات الأربع في الاعتبار ، فإن هذا البحث سوف ينقسم إلى قسمين رئيسيين يتلوهما خاتمة . القسم الأول سوف ينصرف إلى وصف « الفجوة التكنولوجية » الحالية بين العرب واسرائيل من منظور مستقبلي ، والقسم الثاني سوف يعرض الاستراتيجيات المطروحة لمحاولة مواجهة هذه الفجوة ، أما الخاتمة فسوف تحاول أن تضع المعايير التي يمكن من خلالها تقييم هذه الاستراتيجيات بحثا عن انسبها - انطلاقا من الواقع العربي الحالي - الذي يمكن أن يحقق تكافؤا عربيا حقيقيا مع اسرائيل .

الفجوة التكنولوجية

بشكل عام فإن قياس « الفجوة التكنولوجية » بين أي طرفين دوليين يكون بمدى اقترابهما أو ابتعادهما من ثلاثة مستويات تكنولوجية :^(١)

١ - المستوى الأدنى : والذي يكون نحو التركيز فيه على الدراية بالتكنولوجيات المختلفة ومتابعة تطوراتها وتطبيقاتها وتعريف الاحتياجات الوطنية وأولوياتها واكتساب القدرة على التخصيص والانتقاء والتفاوض والاستغلال لها في إطار القرار الوطني المستقل .

٢ - المستوى المتوسط : الذي نضيف فيه إلى ما سبق القدرة على تطوير هذه التكنولوجيات وصيانتها وربما الابتكار فيها ، دون اكمال متطلبات استغلال هذه الابتكار استغلالا اقتصاديا .

٣ - المستوى الأعلى : والذي تتوفر فيه أيضا القدرة على تصميم وتصنيع المعدات وتسويقها والدخول في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال .

وبالنظر إلى هذه المستويات الثلاثة سوف نجد أن اسرائيل استوعبت تماما المستويين الأدنى والمتوسط وبدأت في اختراق المستوى الثالث . وسوف يشكل استيعابه بشكل كامل أهم أهدافها خلال المرحلة القادمة . وتلعب الصناعات العسكرية والتكنولوجيا الحربية دورا رائدا في هذا المجال من حيث قدرتها على تركيز البحوث والتطوير ليس فقط لصناعة السلاح الاسرائيلي ، وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال ، ولكن أيضا في تطوير الصناعات المدنية ، وخلق أسواق جديدة أمام الصناعات الاسرائيلية ، وفوق ذلك كله ، تحقيق المكانة الدولية لاسرائيل كدولة صناعية متقدمة تنتمي إلى الحفنة القليلة من الدول التي تهيمن على التكنولوجيات المتقدمة في عالم اليوم^(٢) .

ويبدو ذلك واضحا من الاهداف التى تضعها اسرائيل لصناعاتها المختلفة . فطبقا للمصادر الاسرائيلية فان الهدف الاول من اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى هو تحقيق « المكانة الدولية » ودخول « عهد جديد » ، وجعل اسرائيل « شريكا فى المراتب العليا للعهد التكنولوجى الحديث » ، والمساهمة فى « التنمية الصناعية » وتحقيق مزايا اقتصادية بالدخول فى سوق أقمار الاتصالات الدولية الذى تبلغ قيمته السنوية حاليا ١٠ بليون دولار ^(٧) . ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للبرنامج النووى الاسرائيلى فبالإضافة إلى ابعاده العسكرية ، فان ، تحقيق المكانة الدولية كدولة عضو فى النادي النووى العالمى ، واستخدام تكنولوجياها النووية كورقة هامة فى تعاملاتها الخارجية لجذب الاصدقاء والحلفاء والتعامل مع الولايات المتحدة من موقع أكثر ندية ^(٨) . وينطبق نفس المنطق على الصناعات العسكرية الاسرائيلية التقليدية . فمن خلال الخبرة والتكنولوجيا التى تملكها اسرائيل فى المجال العسكرى والصناعات الجوية خاصة نجحت اسرائيل فى دخول الطائرات التجارية الصغيرة الحجم والخاصة برجال الأعمال عندما طورت طائرتين تجاريتين هما THE ARAVA STOI وجيلها الثانى THE ASTRA . هذا بالإضافة إلى نجاح الصناعات الجوية فى توفير الصيانة وخدمة العمرات الكاملة للطائرات التجارية . وتقوم شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية ISRAEL AIRCRAFT INDUSTRIES LTD. بإنتاج ٢٠٠ منتج صناعى جوى بلغت مبيعاتها فى عام ١٩٨٧/٨٦ بليون دولار منها ٦٢٠ مليون دولار حصيلة مبيعاتها لأكثر من ٦٠ دولة فى جميع انحاء العالم بما فيها القوات الجوية الأمريكية . وهناك أمثلة أخرى لشركات نجحت فى استخدام التكنولوجيا المولدة فى الحقل العسكرى من أجل خلق وتدعيم منتجاتها المدنية مثل شركة TADIRAN والتى تعمل فى مجال الاتصالات ^(٩) . وعند عرض الشركات التجارية والتكنولوجية فى اسرائيل لا سيما فى مجال الالكترونيات والالكترونيات الطبية والاتصالات والكمبيوتر فسوف نجد أن معظم مهندسيها وفنييها حصلوا على خبراتهم الأولى أو معظمها من البرامج العسكرية أو فى شركات تابعة للتكنولوجيا العسكرية أو داخل الجيش الاسرائيلى نفسه مثل شركة TAT EQUIPMENT INDUSTRIES LTD. والتى قدمت أكثر من ٢٠٠ منتج صناعى عسكرى ومدنى وتولت تصميم وصناعة معدات الطائرات ذات التكنولوجيا المتقدمة وتخصصت فى نظم الطاقة والاكسجين ونظم المحركات ونظم التحكم البيئى ونظم الادارة والقياس المتقدمة ، وشركة FGL TELECOM LTD. والتى بالإضافة إلى قيامها بتصميم وتدشين نظم السيطرة للطائرات ومراكز القيادة للقوات الجوية الاسرائيلية ، قامت بإنتاج نظم السيطرة الجوية ليورما وأسهمت فى تطوير مجالات الدوائر التلفزيونية المتعددة الأنظمة ، وشركة DTL OPTICS INDUSTRIES - ELCCRO التى تعمل فى مجال المعدات البصرية والتى استطاعت تطوير نظام جديد للرؤية الليلية الذى يساعد على القتال الليلى THERMAL IMAGING الذى له تطبيقات مدنية ، وشركة ORLIL LTD. والمتخصصة فى انتاج وتنمية الصناعات الالكترونية والأجهزة الالكترونية البصرية ، وشركة ATTR LTD. التى تختص بإنتاج وتطوير أجهزة الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية وتعطى منتجاتها المجالين المدنى والعسكرى وتتركز مجالات انتاجها فى برمجة نظم القيادة والسيطرة الالكترونية ،

ونظم التخفى ، وبرمجة نظم التلكس ، والمعدات الالكترونية للطيران ، والصناعات الجوية ^(١١) .

وعلى عكس حالة اسرائيل التي تحاول بشدة وحققت كثيرا من النجاحات في دخول المستوى الاعلى من التكنولوجيات المتقدمة ، فإن العالم العربي لا يزال في معظمه يجاهد في دخول المستوى الأدنى ، الا من استثناءات قليلة في المستوى المتوسط . ويكاد يكون هناك اتفاق بين كافة الباحثين العرب على أن التنمية التكنولوجية العربية قد تعمقت خلال السبعينات والثمانينات رغم التنامي الرهيب في الطلب على التكنولوجيا ، والتنامي الكمي ، في نفس الوقت للقاعدة العلمية والمعرفية في الوطن العربي ^(١٢) . فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢ قام الوطن العربي بشراء خدمات تقنية ومنتجات التكنولوجيا اقترنت قيمتها من تريليون دولار امريكي (اى مليون مليون دولار) وتراوحت بين الاغذية والمصانع والطرق والجمعات البتروكيمياوية والمطارات والموانئ .. الخ ^(١٣) . وانفق ما يزيد عن نصفها ٥٣١٦٠٣ مليار دولار خلال السنوات الاربع الاخيرة فقط من هذه المدة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) . وتشير بعض التقديرات أنه خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين فانه من المتصور أن يدفع الوطن العربي لاستيراد التجهيزات الصناعية والمعارف التقنية ما يقارب تريليون آخر من الدولارات ^(١٤) .

على الجانب الآخر ، فإن القاعدة العلمية للوطن العربي توسعت بشكل كبير خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وبلغ العدد التراكمي لخريجي الجامعات العرب ٧٦٠ ألفا في عام ١٩٧٠ ارتفع إلى ١،٤ مليون في عام ١٩٨٠ ، تخرج ٤٠٪ منهم في العلوم الأساسية والتطبيقية . ويتوقع انطوان زحلان أن يبلغ عدد خريجي الجامعات العرب ١١ مليون خريج بحلول عام ٢٠٠٠ ^(١٥) . ويتوقع بشاره خضر أن يصل هذا العدد إلى ما بين ١٢ إلى ١٥ مليون في ذات العام ^(١٥) . (أى ثلاثة أضعاف سكان اسرائيل تقريبا) . ويتوقع زحلان أيضا أنه في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحده ينتظر أن ينال مليون عربي شهادة البكالوريوس في حقل العلوم والهندسة ومع عام ٢٠٠٠ يصبح العدد الكلي للطلبة الذين اتموا دراستهم العليا في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية خمسة ملايين أو ١،٦٪ من العدد الكلي لسكان الوطن العربي . وإذا اضيف إلى ذلك أن عددا كبيرا من الطلبة العرب قد واصلوا تعليمهم في أوروبا وأمريكا الشمالية (يقاربون ١٠٠ ألف طالب في عام ١٩٨٠) وأن الوطن العربي يذخر بالموارد الطبيعية والمالية وأن الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية قد نمت بطريقة كبرى خلال عصرى السبعينات والثمانينات فانه يمكن استنتاج أن هناك توازنا معقولا ما بين الطلب العربي على التكنولوجيا والعرض الممكن المتاح منها في حالة استغلاله ^(١٦) .

ورغم ذلك فانه حتى منتصف الثمانينات فإن الوطن العربي لم يكن قادرا على خلق وانتاج التكنولوجيا معتمدا في ذلك اعتمادا شبه كامل على الشركات والبيوت الاستشارية الأجنبية مفضلا دائما اسلوب تسليم المفتاح في بناء مشروعاته . ويبدو ذلك أكثر ما يكون في

مجال السلاح ، حيث يعتبر الاقليم العربى من اكثر اقاليم العالم الثالث شراء للسلاح . فمن بين ست دول تشمل المكانة الاولى في اقتناء السلاح سوف نجد خمسة اقطار عربية هي مصر وسوريا والعراق وليبيا والمملكة السعودية (بالاضافة إلى الهند) . هذه الاقطار الستة قامت بشراء اكثر من نصف مشتريات السلاح في العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤^(١٧) . ومن العشرين دولة الاولى في العالم الثالث في شراء السلاح خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ توجد تسعة اقطار عربية هي مصر وسوريا وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية والاردن واليمن الجنوبية والمغرب والجزائر تقوم بشراء ٥١,٢٪ من مشتريات العالم الثالث من السلاح كما يتضح من (جدول ٢)^(١٨) . وقد استمر العرب في شغل هذه المكانة المميزة نسبيا في شراء السلاح ، حيث بلغ نصيبهم من جملة مشتريات اكثر من ٢٠ دولة في العالم الثالث خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٨٦ نسبة ٤٧,١٪^(١٩) .

أما بالنسبة لتصنيع السلاح ، فحتى يمكن توضيح ذلك ، فإن هذا التصنيع في العالم الثالث عامة يسير في خطوات خمس . أولاها توفير اتفاقيات الاصلاح والصيانة والعمره للأسلحة الموجودة فعلا المستوردة من الخارج . والثانية هو تصنيع وتجميع الأسلحة البسيطة حيث يتم شراء اجزاء هذه الأسلحة وتجميعها محليا . والثالثة الانتاج المحلي لبعض الاجزاء البسيطة من الأسلحة . ورابعها فهو انتاج نظم تسليح كاملة برخص الانتاج من الدول ومن الشركات الأجنبية على أن يتناقص تدريجيا حجم الاجزاء المستوردة من الخارج لهذه الصناعة . وخامسها هو التصميم المحلي والانتاج لنظم التسليح وهو الامر الذى يتطلب عادة قاعدة صناعية وعلمية معقدة متنوعة . وقد جرت العادة على اكمال الخطوة الاولى في قياس قدرات صناعة السلاح ، واعطاء الدول التى تصل إلى الخطوة الخامسة درجة ١ (A) والرابعة ب (B) والثالثة ج (C) والثانية د (D)^(٢٠) .

وفي العالم الثالث فإن هناك قلة ضئيلة من الدول وصلت إلى المرتبة الاولى ١ (A) وهي اسرائيل . وهو الامر المنطقي نتيجة دخولها في المرتبة الاعلى من التكنولوجيا بشكل عام . والبرازيل والارجنتين والهند ، أما في المرتبة الثانية ب (B) فإن هناك خمس دول هي جنوب افريقيا وكوريا الشمالية وقطر وعربى واحد هو مصر ، ولا يظهر أى قطر عربى آخر في المرتبتين الثالثة والرابعة والتي يمكن أن تدخلها في طائفة دول العالم الثالث المصنع للسلاح . وإن كان هناك احتمال أقوى أن تكون العراق قد دخلت مؤخرا ضمن هذه المجموعة من الدول . ولما كانت امكانيات التصنيع المستقبلية ترتبط بنمو القاعدة الصناعية فإنه من ٢٧ دولة تتدرج في اطار ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة بالاضافة إلى الدول التى تقف على ابواب الدخول في هذه الطائفة من الدول ، فإن الجزائر تشغل المكانة الثامنة عشر بابتنتاج محدود للسلاح في الوقت الراهن لا يضعها ضمن أى من المراتب الاربعة لانتاج السلاح كما هو موضح في الجدول رقم (٣)^(٢١) .

جدول (٢) نصيب الدول العربية من استيراد العالم الثالث لسلاح
(١٩٨٠ - ١٩٨٤) بالمليون دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥

الدول المستوردة	النسبة المئوية من مجموع واردات العالم الثالث
١ - مصر	١٠,٦
٢ - سوريا	١٠,٥
٣ - العراق	١٠,٣
٤ - الهند	٧,٥
٥ - ليبيا	٦,٩
٦ - العربية السعودية	٦,٧
٧ - إسرائيل	٤,٨
٨ - كوريا	٣,٧
٩ - الأرجنتين	٣,١
١٠ - الأردن	٢,١
١١ - تايلاند	١,٨
١٢ - باكستان	١,٦
١٣ - اليمن الجنوبي	١,٥
١٤ - المغرب	١,٥
١٥ - اندونيسيا	١,٥
١٦ - نيجيريا	١,٣
١٧ - بيرو	١,٣
١٨ - الجزائر	١,٢
١٩ - كوريا الجنوبية	١,٢
٢٠ - فنزويلا	١,٢
دولا أخرى	١٩,٧
المجموع	١٠٠,٠
القيمة الكلية	٤٥,٨٨٨

المراجع SIPRI YEARBOOK , 1985 P. 351

الخلاصة إذن أن هناك فجوة كلية في مجال التكنولوجيا عامة ، بين إسرائيل التي تدخل نفسها بقوة وأصرار في المستوى الأعلى للتكنولوجيا ، بينما العرب بصفة عامة ، وفيما عدا استثناءات قليلة مازالوا يناضلون في استيعاب المستوى الأدنى ، والغريب أن ذلك يحدث في الوقت الذي اتسعت فيه القاعدة العلمية في معظم اقطار الوطن العربي ، وهي

حقيقة وان كانت تبعث على التشاؤم الا انها تعطي الامل في امكانية عبور الفجوة في حالة الحشد الصحيح لهذه القاعدة العلمية . لكن - وعلى أى الأحوال - فإن الوضع الراهن يشير إلى وجود ثلاث فجوات تكنولوجية بين العرب واسرائيل في مجالات الأسلحة التقليدية ، وأسلحة التدمير الشامل (النووية منها على وجه الخصوص) وأسلحة الفضاء . أن هذه الفجوات الثلاث تستحق قدرا من التفصيل .

جدول (٢) طاقة انتاج واحتمالاته في ٢٧ دولة من العالم الثالث

الدولة	مجموعات انتاج الأسلحة	ترتيب الإمكانيات المحتملة لانتاج السلاح
اسرائيل	A (١)	٨
الهند	A (١)	٢
البرازيل	A (١)	١
الأرجنتين	A (١)	٥
جنوب أفريقيا	B (ب)	٤
تاوان	B (ب)	٦
كوريا الجنوبية	B (ب)	٧
كوريا الشمالية	B (ب)	غير معلوم
مصر	B (ب)	١٠
شيلي	C (ج)	١٢
اندونيسيا	C (ج)	٩
بيرو	C (ج)	٢١
باكستان	C (ج)	١٩
سنغافورة	C (ج)	٩
الفلبين	C (ج)	١٥
كولومبيا	D (د)	١٧
المكسيك	D (د)	٣
ايران	D (د)	٢٠
نيجيريا	D (د)	٢٣
بورما	D (د)	غير معلوم
ماليزيا	D (د)	٢٢
تايلاند	D (د)	١٦
فنزويلا	انتاج هامش	١١
هونج كونج	انتاج هامش	١٣

السدولة	مجموعات انتاج الاسلحة	ترتيب الإمكانيات المحتملة لانتاج السلاح
الجزائر	انتاج هامشي	١٨
زيمبابوي	انتاج هامشي	٢٤
أورجواي	انتاج هامشي	٢٥

المراجع : المصدر السابق ص ٣٤٠

الفجوة في الأسلحة التقليدية :

يميش العالم حاليا ثورة هائلة من مجال الأسلحة التقليدية نتيجة التطورات بل والقفزات الكبرى في مجالات الإلكترونيات الدقيقة MICRO-ELECTRONICS والمستشعرات SENSORS والحاسبات الإلكترونية والملاحة واستخدام المواد الصناعية المخلفة COMPOSITE MATERIALS في بناء هياكل الطائرات والصواريخ وتكنولوجيا المحركات والفضاء والاختفاء STEALTH والذكاء الصناعي^(٢٧) . وتنتظر إسرائيل بجدية إلى أن يقاء التوازن التكنولوجي بينها وبين العرب يرتفع بدولها المكثف في هذه التكنولوجيات بحيث يستمر سباق التسلح في المنطقة لصالحها . فالتقدير الإسرائيلي للقوة العسكرية العربية يقوم على ثلاث نقاط : الأولى أن الكم العربي سوف يستمر في التزايد ، ومن ثم فإن الفجوة الكمية بالنسبة للقوات المسلحة والطيران والبحرية سوف تستمر وتتزايد بينها ، وبين العالم العربي . والثانية أن العالم العربي قد نجح في تطوير قواته الدفاعية بشكل كفي نتيجة القدرة على استيراد أسلحة متقدمة من الكتلتين الشرقية والعربية حيث نجحت الدول العربية في الحصول على طائرات وصواريخ ودبابات وأجهزة للدفاع الجوي تختلف جذريا مما كانت تحصل عليه الجيوش العربية خلال الستينيات والسبعينيات . والثالثة أنه نتيجة السوق العربية الواسعة ووجود النفط والثروة البترولية ، فإن العرب سوف يكون بمقدورهم « اغراء » أو « ابتزاز » الدول الغربية والشرقية للحصول على التكنولوجيات المتقدمة^(٢٨) .

ونتيجة هذه النظرة فإن إسرائيل ترى أن اندفاعها في اتجاه التطوير التكنولوجي في اتجاه تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة كأم لا بديل له من أجل بقائها واستمرارها ، وهي تفعل ذلك من خلال ثلاث وسائل : أولاها يقوم على الاعتماد على الذات في طريق التركيز على البحوث والتطوير العلمي المستمر في مؤسساتها العلمية المتطورة ، داخل وخارج المجال العسكري مع خلق الارتباط بينها بحيث بلغ اتفاقها على بحوث وتطوير العلوم والهندسة والزراعة والدواء فقط ما يوازي ٢,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٧٧/٧٦ ارتفعت إلى ٢,٦٪ في عام ١٩٨٠/٧٩ ، ثم ارتفعت إلى ٢,٨٪ في عام ١٩٨٢/٨٢^(٢٩) . والثانية البحث والتطوير من خلال اتفاقيات مع دول أخرى خاصة الولايات المتحدة التي تطورت

العلاقات العلمية معها منذ نهاية السبعينيات ثم من خلال المشاركة في برنامج حرب النجوم الأمريكي واتفاق التعاون الاستراتيجي بين الطرفين الذي تم تطويره بشكل كفي في ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ ، بحيث أصبحت المؤسسات البحثية والصناعية الاسرائيلية تتمتع فيه بنفس الوضع الخاص بدول حلف الاطلنطي في نقل التكنولوجيا الحديثة والمشاركة في برنامج الابحاث والدراسات ذات الطابع العسكري^(٢٤) . وثالثها السرقة العلمية التي برعت فيها اسرائيل وخاصة من الولايات المتحدة التي تتم عادة عن التجسس او اجراء تعاقدات مع شركات أمريكية لاجراء البحوث والتطوير في مجال معين ثم تقوم اسرائيل بسرقة وثائق هذه الشركة وتصميماتها العلمية سواء في مجال البحث او في مجالات أخرى مما يهدد نفس الشركة بالافلاس في النهاية حين تدخل اسرائيل في مرحلة الانتاج المنافس للشركة ذاتها^(٢٥) . وهنا ينبغي التنبيه أن الوسيلة الأولى هي الأساس ، فاتساع القاعدة العلمية الاسرائيلية في النهاية هو الذي يحقق لها أفضل استخدام للتعاون المشترك مع دول أخرى ، كما أنه يجعل سرقاتها العلمية « متخصصة » حيث يحدد الاسرائيليون سرقاتهم وفق أولويات واضحة لخدمة بحوثهم العلمية .

نتيجة ذلك كله ، فإن اسرائيل نجحت في تحقيق درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتي في انتاج السلاح بدءا من أسلحة المشاة التي تشمل الرشاشات والبنادق (الرشاش دورور وعوزي وبنديقية جليل الآلية وجلييل نصف الآلية) وقاذفات مضادة للدبابات (٧٣ بزوكا و٨٢ بازوكا) وعلى صعيد أسلحة المدرعات فإن اسرائيل بالإضافة إلى ادخال التعديلات على الدبابة البريطانية ستورتيون مارك - ٥ ، فإنها تنتج دبابت صابرا وميركافا . كما تنتج اسرائيل العديد من أسلحة الدروع منها عربة جيب استطلاع . وفيما يتعلق بالمدفعية فإنها تنتج مدافع هاون مختلفة العيارات . وعلى صعيد الدفاع الجوي فإنها تنتج أجهزة المراقبة واللاسكي وأنظمة التحكم الجوي وأنظمة الرادار ، وغيرها من متطلبات الدفاع الجوي . بالنسبة للسلاح البحري تقوم اسرائيل بانتاج الزوارق الحربية والقوارب المطاطية وقوارب المراقبة الساحلية وزوارق الصواريخ ، فضلا عن الصاروخ البحري جبريل الذي يبلغ مداه أكثر من ٣٠ كيلو متر . وبالنسبة للسلاح الجوي فإن اسرائيل تقوم بانتاج أنواع مختلفة من الطائرات مثل طائرة عرافا ١٠١ ، وجيت كومودور والوست ويند اسكوت (الاستطلاع) والطائرة كبير . وبالإضافة إلى ذلك كله فإن اسرائيل تقدم القنابل والذخائر بأنواعها المختلفة والصواريخ لخدمة المشاة والمدرعات والدفاع الجوي والبحرية فتننتج عربة الصواريخ متعددة القواذف لار ١٦٠ متعدد الرؤوس والصاروخ باراك (المضاد للصواريخ) ولدرا جو - أرض وكاتيوشا وهوك وأريحا بمدى ٤٠٠ كيلو متر والصاروخ شعيرير جو - جو^(٢٦) .

وبالإضافة إلى نجاح اسرائيل في انتاج هذه الأسلحة فإنها بدأت في استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة أما لتطوير أسلحة موجودة لديها بالفعل ، أو لتصميم وبناء أسلحة جديدة تتناسب مع متطلباتها على الوجه التالي: (٢٨) .

١ - استقادت اسرائيل كثيرا من اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في مجالات الحرب الالكترونية والذخيرة المتطورة والصواريخ المضادة للدبابات بعيدة المدى (مشروع غرور NIMROD) والرؤوس الباحثة عن الاهداف بالاشعة تحت الحمراء للصواريخ والقنابل جو-ارض المتطورة .

٢ - تفوقت اسرائيل في تطوير انتاج انواع كثيرة من الطائرة بدون طيار . والترسانة الاسرائيلية الحالية تشتمل على مركبات من هذا النوع بعضها ذو مدى قصير والبعض الآخر ذو مدى طويل حتى ١٠٠ كم . والطائرة بدون طيار تستخدم في اغراض الاستطلاع والتصوير وتحديد الاهداف .

٣ - قامت اسرائيل بتطوير الطائرة المقاتلة /القاذفة لاقى حتى مراحل متقدمة من اختبارات الطيران . ورغم أن الولايات المتحدة نجحت في اقناع اسرائيل بتجميد مشروع الطائرة لاقى ، وتحويل الاعتمادات المخصصة له إلى التطبيقات الخاصة بالصواريخ بعيدة المدى والصواريخ المضادة للصواريخ . فإن المشروع الذى ساهم فيه العديد من الشركات الامريكية الكبرى ساهم في قيام اسرائيل بنقل الكثير من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في مجالات الالكترونيات والالياف الصناعية والحواسيب الالكترونية وهندسة الطيران بصورة عامة مما حقق اضافة نوعية وكمية إلى مشاريع اسرائيل في مجالات التسليح والفضاء^(٢٩) .

٤ - بدأت اسرائيل في الاهتمام المكثف بالاشكال المتطورة والمتقدمة للرؤوس الحربية التقليدية بدءا من الرؤوس الحاملة للقنابل والشظايا والالغام إلى الرؤوس الارتجاجية عالية التدمير ، وأكدت مصادر امريكية عام ١٩٨٦ أن اسرائيل تنتج بالفعل القنابل العنقودية^(٣٠) .

٥ - نجحت اسرائيل في تطوير صاروخها الباليستيكي متوسط المدى ارض - ارض « اريحا » لى يصل مداه إلى ٨٠٠ كم ثم ١٤٥٠ كم ويستخدم نظاما مطورا للتوجيه ، ويعمل من قواعد متحركة ويتميز بزمان قصير لرد الفعل REACTION TIME نتيجة استخدامه للوقود الصاروخى الصلب . ومن المؤكد أن إسرائيل تعطي أولوية عالمية لتطوير لهذا النوع من الصواريخ لأداء مهام في العمق العربى ، كانت تقوم بها الطائرات من قبل وسط ظروف معقدة (ضرب المفاعل النووى العراقى)^(٣١) . ومثل هذه المهام سوف يمكن تحقيقها بدقة وبدون مخاطرة كبيرة باستخدام هذا الجيل من الصواريخ متوسطة المدى . أما أثناء اشتعال العمليات فإن هذه الصواريخ يمكنها في ضربة خاطفة لبقية المطارات الحربية في العمق واصابة الطائرات داخل دشمة الحصينة واسكات حشود المدرعات والأفراد في المراحل الأولى من المعركة .

٦ - من خلال التعاون مع الولايات المتحدة في اطار برنامج حرب النجوم ، فإن اسرائيل تركز على تطبيق نتائج البحث في هذا البرنامج في تطوير أسلحتها التقليدية خاصة وانها

تمثل قمة التقدم العلمي والتكنولوجي في زمننا . هذا البرنامج يتيح لاسرائيل أن تضع يدها على التكنولوجيا الجديدة في مجالات أشعة الليزر والجزيئات والتطبيقات المتقدمة في الحاسبات الالكترونية ويزامجها المتقدمة كذلك في هندسة الصواريخ والمقذوفات فائقة السرعة HYPER VELOCITY MISSILES . ولقد أثمر هذا التعاون حالياً ما يلي :

(أ) مشاركة اسرائيل في مشروع تطوير الصاروخ « السهم » ARROW المضاد للصواريخ التكتيكية ، وهذا النوع من الصواريخ لم يتم تطويره من قبل على مستوى العالم كله الا في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . وامتلاك اسرائيل له سوف يقلل من فاعلية الصواريخ السوفيتية الصنع الموجودة لدى سوريا والعراق ومصر .

(ب) أيضاً في مجال مقذوفات الصواريخ قصيرة المدى أحرزت اسرائيل تفوقاً كبيراً في استخدام مدافع كهرومغناطيسية وأشعة الليزر والأشعة الحمراء .

وينتظر أن تؤدي مشاركة اسرائيل في برنامج حرب النجوم ليس فقط إلى إنشاء نظام دفاعي ضد الصواريخ الباليستكية وعلى العناصر التي لها صلة مباشرة بتدمير هذه الصواريخ وهي ما تسمى باليات النقل وإنما يشتمل أيضاً على وسائل المراقبة والتتبع بحيث يمكن كشف والتقاط ومراقبة وتتبع الصواريخ منذ لحظة إطلاقها وهو ما يمكن توفيره من خلال رادارات فضائية ووسائل مراقبة مثبتة على أقمار صناعية ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال قدرة اسرائيل على بناء قمر صناعي صغير - وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فيما بعد - وتثبيت أجهزة عليه . كما يساعد عليها اجراء أبحاث عن استخدام أشعة الليزر في تحديد واكتشاف الأقمار الصناعية والأبحاث الفلكية الخاصة بمشروع حرب النجوم . وأخيراً فإن هذا النظام لا بد وأن يشتمل على وسائل إدارة المعركة الخاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات للتعامل مع التدفق الكثيف للمعلومات في خلال فترة قصيرة للغاية لاكتشاف الصواريخ الباليستكية القادمة وتتبعها والاشتباك معها وتدميرها . ويشارك في تحقيق ذلك أيضاً بالإضافة إلى ما سبق الأبحاث الخاصة ببرامج الكمبيوتر (الحاسبات) والرياضيات (٣٧) .

خلاصة ذلك كله أن اسرائيل بدأت في دخول مرحلة جديدة في تسليحها (التقليدي) تستوعب التكنولوجيات الجديدة وتتجاوز المفاهيم التي سادت حرب ١٩٧٣ . فالبناء « الحالي » بوسائل الدفاع العربي - الجوي والأرضي - والذي قام على الدروس المستفادة من حرب أكتوبر سوف يفقد الكثير من فاعليته في مواجهة امتلاك اسرائيل للأسلحة الموجهة بعيدة المدى ذات القواعد الأرضية أو المحمولة جواً ، كما أن الوسائل الهجومية للقوة العربية سوف تتآكل قدرتها على الاختراق بعد نجاح اسرائيل في استخدام أسلحة دفاعية تدخل حلبة السباق لأول مرة (٣٧) .

على الجانب العربي ، حدث تطور كبير في شراء السلاح بأنواعه المختلفة وخاصة المتقدمة ، فالجيش العربي يمتلك الكثير من أحدث الأسلحة العالمية (أو اكس ، هوك أي ،

ميخ ٢٩ ، اف - ١٥ ... الخ) التي انتجتها مصانع العالم شرقا وغربا وبكميات كبيرة أظهرها التفوق الساحق الموضح من قبل في جدول (١) . وهو ما يعكس - كما أسلفنا - وقور العالم العربي في معظمه داخل المستوى الأدنى من التكنولوجيا ، وهى مرحلة تجعله يقع باستمرار أسير سياسات الدول البائعة - أو المانحة أحيانا - ومصالحها المتغيرة كذلك ، كما يظهر من سياسات الامداد بالسلاح التي يقوم بها كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تجاه الدول المشتريه منها . الاستثناء الوارد على ذلك يوجد في حالة مصر التي يبدو انها على وشك الاستيعاب الكامل للمستوى الأدنى من التكنولوجيا والدخول الجزئى في المستوى الثانى منها ، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا السلاح ، وربما يرجع ذلك إلى بدايتها المبكرة في مجال تصنيع السلاح والتي بدأت في عام ١٩٤٩ (تقريبا في نفس الوقت الذى بدأت فيه اسرائيل) والتي استمرت بعد ذلك في شكل قفزات يتلوها تراجع ونكوص ، فبعد الدفعة الأولى التي أعقبت هزيمة ١٩٤٨ عادت مصر مع منتصف الخمسينات لتركز على استيراد السلاح السوفييتى ، ومع بداية الستينات فاتها بدات مرة أخرى في برنامج طموح لتصميم وإنتاج السلاح سواء بالتعاون مع دول عدم الانحياز الأخرى مثل الهند أو بالاستعانة بالعلماء الأجانب (من المانيا أساسا) تضمن إنتاج وتصميم الطائرات والمدركات والصواريخ . ولكن هذا البرنامج الطموح ما لبث أن واجه نكسة كبرى مع هزيمة ١٩٦٧ ، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تم استئناف هذا البرنامج مرة أخرى في إطار الهيئة العربية للتصنيع الحربى التي تأسست عام ١٩٧٥ وضمّت مصر والسعودية وقطر والامارات العربية المتحدة ، التي ما لبثت أن أحبطت نتيجة اتفاقيات كامب ديفيد . ورغم ذلك كله فإن تراكم هذه المحاولات كلها بدا يعطى ثماره مع الثمانيات بحيث أصبح الإنتاج الحربى المصرى يغطى تقريبا جميع أنواع الأسلحة الصغيرة ، و ٩٥٪ من الاحتياجات القوات المسلحة المصرية من الذخيرة بأنواعها المختلفة فضلا عن تطوير قنابل مضادة للدبابات وقنابل شديدة الانفجار يمكن إطلاقها من أسلحة الدفاع الشخصى .

كما دخلت مصر في مجالات معقدة لإنتاج المدرعات والطائرات والصواريخ والمدافع . وبشكل عام فإن الإنتاج المصرى من السلاح قد سار حتى الآن في ثلاثة اتجاهات : الأول تصميم وإنتاج الأسلحة البسيطة وغير المعقدة تكنولوجيا . الثانى : تطوير وتعديل وزيادة امكانيات أسلحة موجودة بالفعل وخاصة الأسلحة السوفييتية المتوافرة لديها . الثالث : إنتاج أسلحة جديدة اعتمادا على التقليد القائم على الهندسة العكسية لأسلحة شرقية . والرابع : الحصول على تراخيص لإنتاج السلاح من دول مختلفة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، البرازيل) من خلال التجميع والاحلال التدريجى للأجزاء المجمعّة بمنتجات مصرية^(٢٤) . وإذا كان يمثل معظم الإنتاج المصرى من السلاح فإن هناك بدايات للدخول في مرحلة التصميم واستيعاب التكنولوجيات الجديدة خاصة في مجال البصريات ، وإنتاج الطائرات بدون طيار والصواريخ بأنواعها المختلفة ، ويتم ذلك من خلال جهود مصرية خالصة أو بالتعاون مع دول أخرى .

وفيما عدا هذه المحاولات المصرية ، فإن تكنولوجيا السلاح ، والصناعات الحربية في باقي الدول العربية لا تزال محدودة للغاية كما أسلفنا ، وأن كانت هناك مؤشرات على إنتاج العراق لصواريخ أرض - أرض متوسطة وقصيرة المدى تمكن من استخدامها بتأثير خلال عام ١٩٨٧ . ضد المدن الإيرانية . كما أعلن العراق في نهاية نوفمبر من نفس العام عن نجاحه في اعتراض صواريخ متوسطة وقصيرة المدى بواسطة صاروخ بالستكي مضاد للصواريخ تحت اسم « الفلّاح - ١ » . هذه الانجازات العراقية لم تتوفر معلومات كافية عنها من حيث خصائصها وطريقة صنعها حتى يمكن تخدير التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى إنتاجها^(٣٥) .

فجوة الأسلحة غير التقليدية :

إذا كان العالم العربي يحاول سد الفجوة التقليدية عن طريق شراء الأسلحة المتقدمة مع بعض المحاولات لتصنيع السلاح واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة ، فإن الفجوة في مجال الأسلحة غير التقليدية ، وخاصة النووية أكثر اتساعا فلم يعد هناك شك لدى احد ليس فقط في حقيقة امتلاك اسرائيل لقدرات انتاج القنبلة الذرية وانما ايضا امتلاكها للقنابل الذرية ذاتها^(٣٦) . وحتى بعد أن كانت اسرائيل تحاول أن تلقى بظلال من الشك حول هذه الحقيقة لأسباب استراتيجية ، ودعائية ، فإن هذه الظلال ما لبثت أن اختفت في اكتوبر ١٩٨٧ عندما نشرت صحيفة الصاندي تايمز اللندنية اقوال مورديخاي فانونو الذي كان يعمل فنيا في البرنامج النووي الاسرائيلي والتي قدمت براهين مفصلة ، جعلت خبراء عالميين مثل تيودور تابلور وفرنك بارناي يحسبون أن اسرائيل قد استخرجت من مفاعل ديمونة ٤٠ ك.ج من البلوتونيوم كل عام على مدى عشرين عاما الماضية ، وهي التي تكفي لانتاج عشر قنابل ذرية . هذان الخبران قدرا أن اسرائيل جمعت بالفعل ما بين ١٠٠ ، ٢٠٠ قنبلة ذرية . الأكثر من ذلك أهمية هو شهادة فانونو أن اسرائيل تنتج كميات كافية من الديتريوم والترتيوم التي تستخدم في صناعة الرؤوس الهيدروجينية^(٣٧) . وبعد جلبه اعلامية قامت اسرائيل بخطف فانونو واعادته إلى اسرائيل ومحاكمته ، حيث أدين - وهو ما أضاف إلى مصداقيته - بتهمة امداد صحيفة الصاندي تايمز بمعلومات على درجة عظمى من السرية تتعلق بمركز البحوث الذرية (ديمونة) ... تحتوي على صور أخذها وقدمها إلى الصحيفة^(٣٨) .

ولا تمتلك اسرائيل السلاح النووي فقط ، وانما تمتلك ايضا الوسائل الكفيلة بحمله إلى مسافات متنوعة . فمن حيث الطائرات لديها طائرة اف - ١٥ ، اف - ٤ ، اف - ١٥ وكثير التي تستطيع كلها حمل قنابل نووية إلى مسافات تصل إلى ١٢٥٠ ميلا . كما إنها تمتلك صواريخ « اريحا » القادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات تصل إلى ١٤٥٠ كم^(٣٩) . على الجانب الآخر ، فإن العامل العربي لا يزال متخلفا بدرجة كبيرة في مجال الطاقة

النووية ، وبالمطبع السلاح النووي ، خاصة إذا ما قورن بالتقدم الحادث في اسرائيل . فرغم التنبؤات التي ظهرت في النصف الثاني من السبعينات من قبل باحثي العرب بأن دولا عربية سوف تصل إلى انتاج القنبلة مع منتصف الثمانيات^(٤٠) . ثم عادت لتؤكد على أن ليبيا والعراق ومصر يمكن أن يصبحوا قوى نووية صغيرة قبل نهاية القرن^(٤١) . فإن الواقع يشير إلى عدم صحة التنبؤات ، حيث لا يوجد مفاعل ذرى ذو شأن دخل دور التنفيذ في أى من البلدان العربية فكما يتضح من جدول (٤) ، فإن كل المفاعلات اما انها قيد التخطيط أو قيد الاتفاق - والذي في الاغلب لا يتحقق - ولا يعمل منها سوى مفاعلين صغيرين للبحوث في كل من مصر والعراق ، ولا يصلح أى منهما لانتاج البلوتينيوم اللازم لانتاج القنبلة الذرية .

كما يشير الواقع الراهن إلى ثلاث عقبات كبرى تقف أمام أى برنامج عربى للدخول في مجال الطاقة النووية فضلا عن انتاج السلاح النووي : أولها أن القوى الكبرى العظمى ترفض تماما الدخول العربى في المجال النووى ولو في اطار الاستخدامات .

العلمية ، هذه القوى تعتمد اسلوبا مراوفا في هذا الصدد حيث لا ترفض ذلك صراحة ، بل انها على استعداد للدخول في اعداد الدراسات التمهيدية ووضع التصميمات ، ولكنها لا تلبث ان تتراجع لحظة الدخول في التنفيذ . الثانية أن القيادات والقوى السياسية المختلفة في العالم العربى وخاصة في الحالة المصرية - ليس لديها اجماع على الدخول في التكنولوجيا النووية ، ومن ثم فإنها تعتمد باستمرار إلى تأجيل القرار في هذا المجال الحيوى^(٤٢) . والثالثة أن التوازن الاستراتيجى النووى يرتبط ارتباطا مباشرا بالتوازن في مجال الأسلحة التقليدية . ففي خلال عملية تنمية السلاح النووى فلا بد من وجود توازن للقوى يسمح بحماية هذه العملية فكما أظهرت تجربة المفاعل العراقى فإن اسرائيل لم تسمح باكتماله وقامت في ٧ يوليو ١٩٨١ بتدميره مخترقة المجال الجوى لكل من الأردن والسعودية والعراق دون مقاومة من السلاح الجوى في هذه البلدان ودون تدخل من أسلحة الدفاع الجوى بها وهو الامر الذى عكس الاختلال الخطير في توازن القوى التقليدية بين العرب واسرائيل^(٤٣) .

ونتيجة هذه العقبات الثلاث ، فإن عديدا من المفكرين الاستراتيجيين العرب ، دعوا إلى ضرورة سد الفجوة النووية عن طريق ما اسماه الأستاذ أمين هويدى « الرادع فوق التقليدى » بالاعتماد على الأسلحة الاشعاعية أو البيولوجية أو الكيماوية لمواجهة القوى الدولية الاقليمية على التنمية التكنولوجية النووية العربية^(٤٤) . ويبدو أن هذه الفكرة كانت واردة لدى العسكريين العرب منذ فترة ، فخلال الثمانيات تمت قدرات الحرب الكيماوية لدى العراق وسوريا بالإضافة إلى مصر التى كانت قد كونت قدرات كيماوية منذ الستينيات . هذه القدرات أصبحت مصدر قلقا لاسرائيل خاصة الصواريخ (فروج - ٧ ، أس أس ٢١ ، سكود - B) التى تمتلكها الجيوش العربية ويمكنها حمل رؤوس كيماوية^(٤٥) . ان مثل هذه

التطور يسد بعضاً من الفجوة في الأسلحة غير التقليدية ، ولكنه في نفس الوقت لا يقدم تكافؤاً استراتيجياً مع إسرائيل في هذا المجال ، فسوف يبقى السلاح النووي الاسرائيلي ذا امكانيات استراتيجية كبرى خاصة في مجال الاجبار والقهْر^(٤٦) .

الفجوة في اسلحة الفضاء :

اشرنا فيما سبق إلى أن إسرائيل في محاولتها لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة عملت على أن تستخدم التطورات الحالية في تكنولوجيا الفضاء من أجل تحديث وتطوير أسلحتها التقليدية وحاولت إسرائيل أن تستخدم برنامج حرب النجوم الأمريكي لخدمة هذا الغرض بدءاً من شهر مارس ١٩٨٥ ، فضلاً عن أغراض أخرى يقع في مقدمتها توسيع القاعدة العلمية والاقتصادية الاسرائيلية ، وكذلك الأهداف العسكرية الخاصة بالتكيف مع طبيعة النمو في السلاح العربي ومتطلبات إدارة المعركة في المستقبل . ولا يخلو الأمر من عامل نفسي سواء على مستوى « المكانة » العالمية حين تدرج إسرائيل في مراتب الدول المتقدمة تكنولوجيا ، من ثم تزداد الثقة في خبرائها وبضائعها ومنتجاتها خاصة من السلاح ، أو على المستوى الإقليمي حين تلقى في روع العرب أن الفجوة التكنولوجية مستمرة ، وكلما نجح العرب في الاقتراب من سد حلقة منها ، فإن إسرائيل تكون قد اندفعت خطوات إلى الامام^(٤٧) .

على أي الأحوال ، فبالإضافة إلى ما سبق من استخدامات برنامج حرب النجوم في مجال الأسلحة التقليدية ، فإن حصيلة المشاركة في مجالات ذات تطبيقات عسكرية كانت على الوجه التالي :

١ - اتفق على اجراء البرامج التالية في نطاق وكالة الفضاء الاسرائيلية^(٤٨) .

(أ) استخدام أشعة الليزر في تحديد واكتشاف الاقمار الصناعية وضررها أو إلحاق الأضرار بها ، مع اجراء عملية قياس علمية بين الاقمار الصناعية والكرة الأرضية .

(ب) اجراء تجارب الأشعة تحت الحمراء في الفضاء الخارجي عن طريق أجهزة علمية يتم حملها بواسطة المركبات الفضائية الأمريكية ، الهدف منها اجراء الأبحاث الفلكية ذات التأثير في مجال أبحاث حرب النجوم .

(ج) بناء قمر صناعي صغير يمكن وضعه في الفضاء يعمل على فحص تأثير الأشعة الكونية والرياح والشمس على أشعة الليزر التي تتحرك في طريقها لإصابة صاروخ .

٢ - تردد أن اسرائيل اقترحت الاشتراك في ١٤٠ مشروعاً من مشروعات مبادرة الدفاع الاستراتيجي (وهو الاسم الرسمي لبرنامج حرب النجوم) المشتركة منها ما يقرب من ٩٠ مشروعاً تتعامل مع المواد الاستراتيجية وبرامج الكمبيوتر والبيولوجي والرياضيات^(٤٩) .

٢ - وقع أول تعاهد لأول مشروع يعقد في اسرائيل في اطار برنامج حرب النجوم بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٨٦ بين شركة ساوث كاليفورنيا وجامعة تل أبيب ويتعلق ببحوث الطاقة الجزيئية العالية^(٥٠).

وبالإضافة إلى مشاركة اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية ، فإن لها برنامجها الخاص للدخول في مجال الفضاء وهو الذي تمخض عن اطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي « أفق - ١ » في ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ بواسطة مركبة الاطلاق « شافيت SHAVIT » وهو عبارة عن صاروخ ثلاثي المراحل ، وتم اطلاقه فوق البحر الأبيض المتوسط المتوسط بحيث يدور حول الأرض من الشرق إلى الغرب كل ٩٠ دقيقة ، ويدور حول نفسه كل ثانية حتى يمكن للوحات الطاقة الشمسية المثبتة عليه أن تولد الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل الأنظمة التي يجتوبها القمر . وتبلغ أدنى نقطة للقمر اقترابا من الأرض فوق منطقة الشرق الأوسط على ارتفاع ٢٥٠ كم وأبعدها ١٠٠٠ كم ، ومن المفترض أن تكون فترة حياة القمر شهرا واحدا بعدها يدخل إلى أجواء الأرض ويحترق . أما عن خصائص القمر نفسه ، فإنه يأخذ شكلا مخروطيا ثنائي الاضلاع ارتفاعه ٢,٣ كترأ ويبلغ قطر قاعدته السفلى ١,٢ مترا وقاعدته العليا ٠,٧ مترا ، ووزنه ١٥٦ كيلو جرام ، ويولد من الشمس طاقة كهربائية مقدارها ٢٤٦ وات بينما يستهلك في المتوسط ٥٢ وات ينقلها تيار منتظم يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٤٢ فولت ، والقمر مزود بذاكرة مقدارها ١٢٨ SETYBK^(٥١) .

هذا القمر الصناعي يضم اسرائيل إلى نادي الفضاء الدولي الذي ضم الاتحاد السوفيتي (١٩٥٧) والولايات المتحدة (١٩٥٨) واليابان (١٩٦٤) وفرنسا (١٩٦٥) والصين (١٩٧٠) والمملكة المتحدة (١٩٧١) والهند (١٩٨٢) ويعطيها القدرة المستقبلية على دخول سوق الاتصالات الدولية والاستخدامات المدنية الأخرى للأقمار الصناعية . أما من الناحية العسكرية ، فإن الأقمار الصناعية سوف تضطلع بمهام الاستطلاع والتجسس وهو ما يبدو أن اسرائيل بدأت بالفعل الاستعداد له عن طريق تطوير كاميرات تعرف باسم فوكس ريفر RIVER FOX بالتعاون مع شركة اركون للبصريات الأمريكية في عام ١٩٨٤ ، والتي كانت الشركة قد بدأت منذ عام ١٩٨١ في تطوير نظام للمراقبة العسكرية يمكن تركيبه على طائرات عسكرية عالية السرعة ويمكن نقل الصور بسرعة عالية إلى محطات أرضية مباشرة حيث يمكن تكبيرها ونقل المعلومات التي تتضمنها إلى وحدات جوية خلال ثواني . وخلال عامين من اتفاق اسرائيل مع الشركة فقد قامت بسرقة تصميمات النظام وتصميمات أخرى بعد ذلك^(٥٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن القمر الصناعي يمكن استخدامه مباشرة في توجيه الصواريخ وزيادة دقة الأجيال الحالية للصواريخ الباليستكية عن طريق تصحيح المسار أثناء الطيران ، كما أن النشاط الاسرائيلي المتوقع لاطلاق الصواريخ من القواصات سوف تزيد كفاءته في وجود امكانيات فضائية لتصحيح المسار والاستطلاع البعيد . كل ذلك بالإضافة إلى تحسين كفاءة إدارة المعارك كما تقوم اقمار الاتصالات بالاعاقه على الاتصالات (التشويش) وعلى اجهزة الاستطلاع

الردارى في حين يمكن لاقمار المساحة والأرصاد توفير معلومات دقيقة عن الأهداف والأحوال الجوية الضرورية لتحقيق دقة الاصابة .

مواجهة الفجوة التكنولوجية :

الصفحات السابقة تشير إلى الفجوة التكنولوجية بين اسرائيل والعرب ، وهى فجوة ليست موجودة فيما يتعلق بما هو متاح من تكنولوجيا للطرفين ، فكما ذكرنا أن العالم العربى قام باستيراد الكثير من أفضل الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا في العالم ، وانما تتجسد الفجوة في امرين : اولهما انها فجوة ترتبط بالاندراج داخل مستوى أدنى أو أعلى من التكنولوجيا ، وهو الأمر الذى يتحدد بقدرة المجتمع على استيعاب نوعيات معينها من التكنولوجيا والمدى الذى تصل إليه في ذلك . وباختصار شديد أنه بينما تتوقف علاقة العرب بالتكنولوجيا على استيرادها ، فإن علاقة اسرائيل بها تعنى انتاجها وخلقها . وثانيهما ، أن التقدم التكنولوجى الاسرائيلى يتميز بالانتشار ليس فقط من حيث التقدم في التكنولوجيا المدنية ، وانما ، وهو الأهم هذا ، فيما بين نوعيات السلاح المختلفة من تقليدية ونووية وفضائية ، بينما لا يزال « حصول » العرب على التكنولوجيا محصورا داخل نطاق الأسلحة التقليدية . بهذا المعنى فإن الفجوة التكنولوجية تعطى اسرائيل ثلاث ميزات : اولها قدرة أكبر على التعامل مع سوق السلاح الدولى حيث تصبح شريكا - ولو اصغر فيه - والتعامل مع حلفائه خاصة الولايات المتحدة . والثانية انها تعطى لاسرائيل قدرا أكبر من الخيارات والبدائل للتعامل مع مواقف مختلفة ومتنوعة وعلى مدايات ومسافات متعددة . وثالثتهما ، أن تعطى اسرائيل فضيلة دخول عالم المستقبل باستمرار ، حيث تنظر متقدمة على خصوصها بخطوات بينما يحاولون اللحاق بها .

إن هذه الفجوة ظلت دائما مصدرا تهديد للأمن القومى العربى ، ويمكن القول أنه في سبيل مواجهتها طرحت أربع استراتيجيات . تحديث البنية العسكرية ، تصنيع السلاح وإحلال والواردات ، حرق المراحل التكنولوجية ، التشجيع أو استغلال الكم العربى استغلالا كفيما . وفيما يلى تفاصيل كل من هذه الاستراتيجيات الأربع .

تحديث البيئة العسكرية :

رد الفعل الأول العربى للفجوة التكنولوجية مع اسرائيل ، بالإضافة إلى العجز المتواصل ازاءها منذ عام ١٩٤٨ ، كان العمل على تطوير القوات المسلحة العربية وتحديثها . منذ منتصف السبعينيات شهدت هذه العملية طفرة كبرى قل أن يوجد مثيل لها بين دول العالم الثالث . فكما يتضح من الجدول (٥) فإن الاتفاق العسكرى العربى لمعظم الأقطار العربية زاد زيادة كبرى باستثناء مصر ، وحتى في هذه الحالة فإن مصر حصلت على معونات عسكرية كبرى أخذت شكل منح من الولايات المتحدة ، من ثم لا تضمنها الاحصائيات المذكورة^(٥٧) . وقد بلغت هذه الزيادة معدلات غير مسبوقه بالنسبة للعالم الثالث ، حيث

تضاعف الاتفاق العسكري للبحرين حوالى عشر مرات ما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٤ واربعة مرات بالنسبة للبنان ، والسعودية التى تعتبر لكرمنفق عسكرى فى الوطن العربى حيث ارتفع انفاقها العسكرى من ٦٨١٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٢٩٦ مليونا عام ١٩٨٢ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

كذلك فإن نسبة الاتفاق العسكرى الى عدد السكان فى الوطن العربى تجعل نصيب الفرد العربى نفس هذا الاتفاق تتفوق على جميع دول العالم الثالث الأخرى فى هذا المجال وأكثر من ذلك فإن عددا من الاقطار العربية هى - عمان والسعودية ودولة الامارات يتفوق فيها نصيب الفرد من الاتفاق الدفاعى على نصيب الفرد فى دول العالم الآخر كافة^(٥٢) . وخلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ تجاوز الاتفاق العسكرى العربى ٣٨٠ بليون دولار^(٥٤) . أو ما يوازى ثمانية أضعاف الاتفاق العسكرى الاسرائيلى خلال نفس الفترة . ورغم إن الاتفاق العسكرى العربى لم يكن فقط فى مواجهة اسرائيل ، وإنما لمواجهة تهديدات أخرى أبرزها إيران ، فإن هذا الاتفاق يظل مرتفعا للغاية خاصة إذا ما قورن ببلاد العالم الثالث الأخرى . ورغم أنه يبدو أنه منذ عام ١٩٨٢ فإن هناك ميلا نسبيا لانخفاض الاتفاق العسكرى العربى وهو ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض أسعار النفط ، إلا أن هذا السبب لا يعد كافيا ، فقد انخفض الاتفاق العسكرى بنسبة أقل من نسبة الانخفاض فى هذه الاسعار^(٥٥) . مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود أسباب أخرى مثل وصول بعض القوات المسلحة العربية إلى درجة من التشعب بمعنى وصولها إلى الحد الأقصى الممكن سواء من حيث البشر أو السلاح . وربما يمكن اضافة سبب ثالث يصلح لمعظم الاقطار العربية وهو أن نمو الاتفاق العسكرى لم يرتبط دائما بتعزيز الأمن القومى لهذه الاقطار أو للأمن القومى العربى بصفة عامة ، وقد شهدت فترة الارتفاع الكبير فى الاتفاق العسكرى العديد من الهزائم والنكسات ، مما أدى إلى اتساع مفهوم الأمن القومى بحيث أصبح يتطلب اجراءات تنموية واجتماعية ، وسياسية بالاضافة إلى تنمية القدرة العسكرية .

جدول (٥) الاتفاق العسكرى العربى والاسرائيلى بالمليون دولار
بالاسعار الثابتة (١٩٨٠)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأردن	٥٣٧	٤٤٠	٤٦٦	٤٩٦	٤٥٧	٤٩٩	٥١٥	٥١٢	٥٢٤	٥٢٥	١١٢
الامارات	٩٧,٤	٥٢٠	٨١,٤	١١٨,٥	١٧٠٧	٢٠٦٩	١٩٦٠	١٨٩٩	١٨٦٤	٢٠٢٢	١٨٦١
العربية المتحدة	٣٥,٧	٤٦,٦	١١٤	١٤٨	١٥٧	١٩٢	٢٢٦	(٢٢٢)	١١٨	١٢٨	١٢٧
السعودية	١١٩	١٦١	١٨١	١٧٨	١٩٤	٢٥٦	(٥٦٦)	٦٦٦	(٥٠٠)	٥٥٨	٦٠٠
تونس	٨٢٦	٢٢٩	٢٩٦	٢٨٢	٨٩٠	٢٢٦	٢٩٤	٨٥٥	٨٨٥	٩٩٩	٨٦٢
البحرين	٢٠١١	٢٢٩١	٢٩٤٤	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩
لبنان	٩١٥٩	٩٩٠١	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩	١٢٢٦٩
السودان	٢٢٦	٢٧٠	٢٢٢	٢٢٢	٢١٧	٢١٦	٢٠٧	(٢١٢)	(٢١٦)	٢٢٤	٠

تابع جدول (٥)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
سوريا	١١٠٩	١٢٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	٢١٢١	٢٠٧٦	٢٠١٥	٢٠٠٩	٢٠٥٠	٢٠٥٢	١٩٨٠
الصومال	١٢٠٩	١٦٠٠	١٦١	١٢٦	٩٥٠	٩٢٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٢٠	٩٢٠	٩٢٠
العراق	٢٥٨١	٢٧٠٠	٢٥٥٦	٢٢٢٥	٢٣٥٢	٢٨١٥	٥٩٨١	٧٧٦١	٨٦٠٧	١٢٠٠	١٢٠٠
صان	٧٨٥	٦٨٦	٧١٧	٧٧٩	١١٧٨	١٥١١	١٦٨٢	١٩١٢	٢١٢٦	٢١٥٧	١٩٨٠
الكويت	١٢٥٠	٩٢١	١٠٢٦	١٠١٧	١٠٧٥	١١٧٥	١٢٢٦	١٢٢٦	١٢٢٦	١٢٢٦	١٢٢٦
لبنان	١٩٩	١٢٦	١٩٥	٢٦٦	٢٨٥	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١
مصر	٢٧١١١	٢٨٢٢	٢١٧٩	٢٠١٨	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦٢٦
المغرب	٩١٨	١٠٨٨	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦
موريتانيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اليمن	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠
ليبس الغربية	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
إسرائيل	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

المصدر : SIPRI YEARBOOK 1987 pp. 169 - 171

ملاحظة : الأرقام بين الأقواس تفسيرية .

وقد أشرنا من قبل إلى أنه فيما عدا استثناءات قليلة (في مصر أساسا والعراق مؤخرا) فإن معظم احتياجات الجيوش العربية من السلاح والمعدات العسكرية يتم تغطيتها حتى الآن بالاستيراد ، الذي يمثل العالم العربي أهم مشتر للسلاح في العالم الثالث ، وهو ما أدى إلى اعتماد شبه مطلق لمعظم البلدان العربية على الخارج ، خاصة على الدول الغربية الكبرى ذات العلاقات الوثيقة بإسرائيل (المراد تحقيق التكافؤ معها) .

التصنيع الحربي والإحلال محل الواردات :

نتيجة وجود الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل ، كانت هناك دائما دعوة لسد هذه الفجوة عن طريق تطوير صناعة سلاح عربية ، حتى أن رؤساء أركان الجيوش العربية قرروا في اجتماعهم في ديسمبر ١٩٧٢ تخصيص ما يصل إلى ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي لكل قطر عربي لإقامة وصناعة سلاح أسس جماعية ومنسقة^(٥٥) . وربما كان إنشاء البيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ ثمرة لهذا القرار ، إلا إنها على أي حال ما لبثت أن أحبطت نتيجة انسحاب السعودية وقطر والإمارات في عام ١٩٧٩ تطبيقا لقرارات قمة بغداد . ومنذ ذلك الوقت فإن تجربة تصنيع السلاح سارت على أسس قطرية ، ولكنها ظلت محدودة في معظم الأقطار العربية ، فيما عدا مصر التي أشرنا إليها في السابق^(٥٦) . وبعض النظر عن حجم الصناعات العسكرية المصرية ، فإن السمة الغالبة عليها هي استنادها إلى أسلوب الإحلال محل الواردات ، عن طريق الحصول على تراخيص تجميع السلاح من الشركات العالمية ثم محاولة إحلال المكون المحلي تدريجيا محل المنتج الأجنبي على مراحل .

وينطبق ذلك على طائرات الافلاجيت والتوكانو وجازيل وميراج ٢٠٠٠ والعربات المدرعة اف - نى - سلوربيون . صواريخ سوينج فاير ، الدبابة ام - ١ ابرامز والرادار تي

بي اس - ٦٣ . هذا بالإضافة إلى اجراء تعديلات على اسلحة سوفيتية (مثل العربية المدرعة ار او اف ١٢٢ م م ، وصاروخ طائر الصباح ، رغم وجود بعض الأسلحة مصرية التصميم مثل طائرة التدريب الجمهورية والعربات المدرعة فهد ووليد وسفن نسر واكتوبر والتمساح^(٥٧) .

ويرجع سيادة أسلوب الاحلال محل الواردات في التصنيع الحربى ، إلى سيادة مثل هذا الأسلوب في حركة التصنيع المصرية والعربية عامة شاملة في ذلك المجالات المدنية والعسكرية معا . إلا أنه من الملاحظ أن مثل هذا الأسلوب ، كما هو الحال في الصناعات المدنية يؤدى في نهاية المطاف إلى « تعميق تبعية الهيكل الصناعى القومى » . إذ إنها تبدأ كصناعة تجميع وتستمر كذلك مدة طويلة وتتفاقم ظروف انتاج احلال الواردات مع العوارض السياسية والاقتصادية التى تؤدى إلى اختناقات في الصرف الاجنبى ومن ثم القدرة على الاستيراد . ذلك أن هيكل الواردات في مجال هذه الصناعة يتحول من المنتج النهائى إلى السلع الوسيطة اللازمة لانتاجه . وفى نفس الوقت يظل هذا الهيكل تابعا من ناحية مصدر التجديد التكنولوجى على الخارج^(٥٨) .

ورغم ما يبدو من أن المسؤولين في الصناعة العسكرية المصرية وإعين لهذه الحقيقة ويحاولون تلافيها عن طريق محاولة زيادة المكون المحلى وترقية الكوادر الفنية المتخصصة ، والتركيز على عمل انتاج نظم سلاح متكاملة ورفض التخصص في الانتاج والعمل على تنويعه وشموله بقدر الامكان على التوسع في التصدير حتى يمكن تحقيق كفاءة اقتصادية أكبر ، فإن سياسة الاحلال محل الواردات تواجه باستمرار تخلف مجمل البنية الصناعية المصرية ، وجنوحها نحو الصناعات الخفيفة وافتقارها إلى التجديد التكنولوجى نتيجة الضعف الشديد في الاتفاق على البحث والتطوير ، فضلا عن الخسارة الكبرى في حالة توقف مصادر الامداد ، وامكانية الجنوح نحو عدد محدود من المشروعات المكلفة للغاية (مثل مشروع الرادار والديابة الأمريكية الثقيلة ابرامز اللذان يتكلفان معا بليون دولار) واتجاه سوق السلاح الدولى نحو الركود والانكماش^(٥٩) . كما أن هذه الاستراتيجية ، حتى وإن نجحت في تحقيق مطالب الاحلال والتجديد في زمن السلم ، فانه تبدو غير قادرة على مواجهة احتياجات سد الفسائر أثناء الصراع المسلح حيث يظل الانتاج مرتبطا بحجم الذخيرة الممنوع ، وقد يحجم الطرف الاجنبى عن تقديم المكون الاجنبى المتفق عليه ، فلا يمكن انتاج ما هو مرخص به في وقته ، ومهما يكن حجم المكون الاجنبى فانه قد يوقف الانتاج أو يعطله طالما سوف يصعب وجود بديل له محليا أو في السوق العالمية . كذلك فإن الزمن اللازم لزيادة المكون المحلى عادة ما يكون كافيا للطرف الاجنبى لتحقيق تقدم عما رخص بانتاجه بحيث يصبح الانتاج في النهاية غير ملائق للتطورات الحادثة في السلاح ، كما أن هناك احتمالا قويا أن اتباع مثل هذا الأسلوب يمكن ان يؤدى إلى زيادة الواردات من السلاح بدلا من تقليصها .

حرق المراحل :

استندت الاستراتيجيتان السابقتان أساسا إلى أن مرحلة التطور الحالية في الوطن العربي تتميز بالتخلف النسبي عن إسرائيل والعالم ، ومن ثم فإن اللحاق بهم يحتاج فترة طويلة من الزمن يتم التعامل خلالها بالمال (الاتفاق الدفاعي) والتعلم من الآخرين تدريجيا من خلال الاحلال محل الواردات . ونتيجة النقد الموجه لهذين الأسلوبين حيث يوجد سقف دائما لأي اتفاق دفاعي فضلا عن القيود الواردة عليه من حيث الموارد المتاحة ، كما أن « الآخرين » لن يقبلوا بسهولة عملية « احلالهم » ومن ثم فسوف يعملون دائما على بقاء الحاجة إليهم مستمرة ، فإن وجهة نظر أخرى بدأت في ظهور تدعو إلى خرق مراحل التطور وتجاوزها . فطالما أن « التحدي العسكري الإسرائيلي » الآن وفي المستقبل سوف يعتمد على مدى استيعاب التكنولوجيات الجديدة للثورة الصناعية الثالثة ، وبدلا من اطالة وقت سد الفجوة التكنولوجية من خلال الاستيعاب المتوالى لتكنولوجيات الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية قبل الدلوج في الثالثة ، فإن المطلوب الآن هو الدخول في مجال هذه التكنولوجيات مباشرة عن طريقين : أولهما ما يمكن تسميته « التسرب التكنولوجي » من الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة ، حيث يمكن استخدام أساليب الهندسة العكسية ، والتقليد ، وهندسة الاضافة وهندسة اعادة التركيب والسرقة العلمية . ومثل هذه الأساليب شائعة في عالم اليوم ، فقد أشرنا من قبل إلى سرقات إسرائيل العلمية ، وهي لم تكن مجردة في ذلك فقد سبقها إليه العديد من الدول . ثانيهما وهو الأهم بناء قاعدة علمية كبرى بتخصيص نسبة متميزة من الاتفاق الدفاعي ، لعملية البحوث والتطوير باعتبار خلق التكنولوجيا هي الطلقة الأساسية في عملية التنمية عامة وصناعة السلاح خاصة . ولا بأس من أن يتم هذا عن طريق هيئة للبحوث العسكرية العربية يكون لها استقلالية خاصة وتعمل تحت اشراف عدد محدود من رؤساء أركان الدول العربية المهتمة بهذا الامر والتي تساهم بجهود مالية وعلمية وتنظيمية^(١٠) .

وعن هذين الطريقتين - المترابطتين والمتكاملتين في الحقيقة : فإن المطلوب هو التوجه مباشرة ليس فقط نحو التكنولوجيات البازغة فقط وانما التكنولوجيات التي لا تزال في مرحلة الاستكشاف أيضا وتحديدًا فهو الدخول في تكنولوجيا الصناعات الالكترونية وصناعة المعلومات وتكنولوجيا الأشعة وتكنولوجيا الفضاء . ورغم ما يبدو من صعوبات نتيجة فقر القاعدة العلمية العربية في هذه التكنولوجيات ، وعدم الاهتمام بها ، إلا أيضا من اطار التجميع واحلال الواردات^(١١) ، فإن انصار استراتيجية « حرق المراحل » يرون في امكانياتها استنادا إلى القاعدة العلمية المتوافرة بالفعل في حالة التنسيق العربي ، بل انهم يرون انها أكثر امكانية من الدلوج في التكنولوجية النووية فعلا^(١٢) ، ويضيفون إلى ذلك أن مثل هذا التوجه يمكن أن يقوم بعمل القاطرة التي تقطر وراءها طاقة الصناعات العسكرية والمدنية العربية نحو فاق القرن الحادي والعشرين مباشرة حيث يمكن أن يتعادل الكيف العربي مع الكيف الاسرائيلي عند افلاق نفس المرحلة من التطور .

الاعتماد على الكم :

وجهات النظر الثلاث السابقة « ترقص » في الواقع على « الأنغام » التكنولوجية الاسرائيلية لسجل اهتمام الاقطار العربية هو اللحاق بإسرائيل عن طريق خلق جيوش عربية تماثلها ، وتحصل على ما لديها من أسلحة ، تشابهها في درجة التقدم التكنولوجي . ولذلك فإن حصول إسرائيل على طائرات طويلة المدى ، تبعه السعي العربي للحصول على « طائرات العمق » ، وحصولها على طائرة إف - ١٥ ، تبعه السعي العربي للحصول على نفس الطائرة أو ما يماثلها أو يقرب منها مثل ميغ - ٢٩ . وبدخول إسرائيل للمجال النووي ، جعل الصيحة الكبرى في الساحة العربية ضرورة امتلاك السلاح النووي ، والآن فإن دخول إسرائيل إلى ساحة تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة ، وجدت صداها بسرعة داخل الساحة الفكرية العربية فكان هناك من يطالب « بخرق المراحل » والدخول مباشرة ليس فقط في التكنولوجيات البازغة وإنما أيضا في التكنولوجيات التي ما زالت في دور الاستكشاف ولعل لا تبق هناك مشكلة في ذلك ، فمن الطبيعي أن تنتظر الدول إلى خصومها وأعدائها وتحاول تحقيق « التكلاء الاستراتيجي » عن طريق الحصول على ما يوازي أو يساوي أو يوزان ما لديه من الأسلحة والمعدات ومصادر القوة المختلفة . ولكن مثل هذا السعي يولد عددا من المشكلات التي ينبغي التنبيه لها :

اولها : أنه نتيجة السعي المستمر للتماثل مع العدو ونتيجة القيود الدولية على تصدير السلاح والتكنولوجيا إلى العالم العربي ، فإن ترسانة الأسلحة العربية أصبحت أشبه بمتحف أو سوق دولية للسلاح يتواجد فيها معظم الانتاج العالمي من السلاح العربي والشرقي والعالم الثالث . ولا يوجد هذا التعدد بين الدول العربية وبعضها البعض فقط ، وإنما داخل الجيوش العربية لكل قطر عربي على حدة . ورغم أن تنوع مصادر السلاح « وكسر » « احتكار التسليح » اعتبر دائما كنوع من « الفضائل » العربية التي ينبغي التمسك بها من حيث أن يمنع طرفي دولي واحد من التحكم في مصادر السلاح ، فضلا عن أنه يعطي صفة « عدم الانحياز » دلالة واقعية ، فإن هذا المنهج كانت له مشكلاته الجمة من حيث التنسيق والتدريب والصيانة وقطع الغيار ومصادر الخبرة الأجنبية . تزداد هذه المشكلة استحكاما في حالة اتباع فلسفة الاحلال محل الواردات : حيث لا تتكون مدرسة تكنولوجية متسقة تنمو باضطراد في اتجاه محدد ، مما يشكل عاملا مقيدا لتكوين « المكون المحلي » الذي هو الأصل في هذه الفلسفة . ويبدو هذا واضحا في الصناعة العسكرية المصرية ، فهي منتشرة بشكل كبير للغاية بين أسلحة متعددة تختلف في درجات تعقيدها ، فضلا عن مصادرها السوفييتية والأمريكية والفرنسية والبرازيلية (وحتى الأرجنتينية ^(١٧)) ، مما يؤدي إلى نشر القاعدة العلمية العسكرية المصرية المحدودة على دائرة واسعة من البحث والتطوير يصعب الإمساك بها خلال فترة قصيرة ، مما يؤدي في الواقع إلى زيادة الاعتماد على الغير بدلا من تقليصه .

وثانيها : أن محاولة اللحاق بإسرائيل في سباق التسلح أصبحت عملية مكلفة للغاية ، دون وجود أى بادرة في الأفق على إمكانية ، حدوث ذلك ، فضلا عن عائد « أمنى » ملموس فالأقطار العربية النفطية حاولت عن طريق المال الحصول على أحدث الأسلحة في العالم دون أن تتوافر لديها القاعدة البشرية ، العلمية القادرة على استيعاب هذه الأسلحة ، فضلا عن مشكلات التشغيل وصيانة وإصلاح هذه المعدات التى تحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الفنيين ذوي المهارات العالية التى لم يكن ممكنا توفيرها ، ومن ثم زاد الاعتماد على الفنيين الأجانب وفى الدول العربية غير النفطية فإن حجم استثمارات الدفاع شكلت عبئا ضخما على الموارد المحدودة للدولة ، وعلى مزيد من السعى لتصنيع ، وإنتاج أسلحة معقدة - تماثل الموجودة فى إسرائيل - مثل دبابات إم - ١ أبرامز الأمريكية ، فإن ذلك بدوره يلقى عبئا ضخما على ميزانية الدفاع ، فضلا عن الميزانية العامة ، ويقود فى النهاية إلى تنامي حجم الديون وأعبائها ، وهى مشكلة تهدد الأمن القومى لهذه الدول من حيث تنامي ضعفها إزاء الدول المانحة للدين .

ثالثها : ان الاندفاع على طريق اللحاق بإسرائيل تكنولوجيا ، يجعلنا نفغل دروس الموجهات العربية - الاسرائيلية السابقة ، والتى تؤكد أن الانجازات العربية فى حرب ١٩٧٣ ولبنان حتى الانتفاضة الفلسطينية ، لم تحدث نتيجة تفوق تكنولوجى عربى ، أو حتى لحاق تكنولوجى بإسرائيل ، وإنما تمت أساسا باستخدام العنصر البشرى بالإضافة إلى تكنولوجيات يسهل استيعابها والتعامل معها من قبل العربى العادى^(١) . بمعنى آخر فإن حسن استخدام الكثافة البشرية العربية ، والتركيز عليه يمكن أن يعوض - بتكاليف أقل - التفوق التكنولوجى الاسرائيلى إذا ما تم بكثافة شديدة وفى مسرح العمليات المناسب ، وباستخدام التكنولوجيات المناسبة . وإذا فإن المطلوب ليس تطوير كافة التكنولوجيات المناسبة التى يمكن أن تخدم عنصر التفوق الرئيسى .

ولعل ذلك هو الدرس الذى يمكن استخلاصه من كافة المواجهات العالمية التى تمت بين قوى متقدمة ، وأخرى أقل تقدما . كان ذلك هو درس فيتنام ودرس الحرب الليبية التشادية ، ودرس الحروب العربية - الاسرائيلية كما ذكرنا . والمطلوب هو - وفق هذه النظرة - زيادة العدد فى الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل ، وخاصة الجيش المصرى ، حتى يتجاوز عددها ثلاثة ملايين مقاتل (أى ما يقترّب من عدد سكان إسرائيل اليهود) ، مع تطوير عدد من التكنولوجيات المحدودة والممكنة محليا لخدمة دخول هذا العدد فى المعركة بالفعل إذا ما حانت لحظة المواجهة . فبالإضافة إلى تكنولوجيا الأسلحة الخفيفة ، فإن استخدام الصواريخ بأنواعها المختلفة وعلى نطاق واسع وبمديات مختلفة ، وعلى مركبات غير معقدة مثل عربات الجيب (درس الحرب التشادية) والزوارق السريعة (درس حرب الخليج) ، وعربات النقل التى يمكن أن تنقل أعداد كبيرة إلى ميدان المعركة ، وتكنولوجيات الإخفاء والتعويى البسيطة وأدوات الرؤية الليلية ، كل ذلك مع التدريب المكثف الذى يؤكد

على عنصر السرعة والاغراق البشرى ، يمكن أن يكفل تحييد التفوق التكنولوجى الاسرائيلى .

هذه الاستراتيجية يمكن أن يكون لها أثارها الجانبية الايجابية ، فهي من ناحية تحل جزءا من مشكلة البطالة المزمنة - خاصة في مصر - كما أنها يمكن أن تؤدي إلى إعادة تدريب واستخدام مئات الآلاف من الأفراد على مجالات جديدة للعمل تحت القيادة المنضبطة للمؤسسة العسكرية ، وربما يكون ممكنا توظيف بعض هؤلاء داخل سيناء ، ليس فقط لحل مشكلة الفراغ السكاني فيها ، وإنما أيضا توفير قدرات مقاتلة فيها يمكن استخدامها واستدعاؤها في اللحظات الحرجة ، بل لعل ذلك يكون واحدا من أبلغ الأساليب للالتفاف على الجوانب السلبية لمعاهدة السلام كامب ديفيد ، والتي وضعت حدودا على حجم القوات المصرية داخل مناطق بعينها في سيناء .

الخلاصة ما العمل ؟ :

لقد حاولنا خلال القسم السابق أن نعرض للاستراتيجيات الأربعة المطروحة لسد الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل . وبالطبع فإن مثل هذه الاستراتيجيات تتداخل فيما بينها وتتربط وتتشابك في نقاط عديدة . ولكن قصدنا عرضها بهذه الطريقة حتى يمكن رؤية حجمها الأساسية مع التفاضى عن التفاصيل التي قد تحجب الرؤية . ومن الطبيعي أن القضية المطروحة ليست عما إذا كان ممكنا الاعتماد الكامل على أى منها وإنما الفلسفة ، المناسبة التي تحدد العلاقة بين الاستيراد والتصنيع والتكنولوجيات البسيطة والتكنولوجيات المتقدمة وحجم العنصر البشرى المطلوب ، وهى مسألة يصعب تحديدها على ضوء غياب رؤية العسكريين العرب المنشورة التي توضح طريقة تفكيرهم في هذه الأمور . ولكن الأهم من ذلك - فى الحقيقة - أنه إذا كانت الفجوة التكنولوجية العسكرية ناشئة في الأساس نتيجة تخلف تكنولوجى عربى ، وأن السياق التكنولوجى سوف يحدد طبيعة الصراع العربى - الاسرائيلى خلال المرحلة المقبلة ، أيا كانت نتائج العمليات السياسية الراهنة ، فإن ما يجب النظر إليه فى الحقيقة هو البحث فى التخلف التكنولوجى العربى عامة ، ثم البحث فى كيفية تجاوزه ، ويعد ذلك ننظر من البعد العسكرى لهذه العملية .

والدهش أنه رغم كثرة البحوث العربية وتنوعها منذ نهاية السبعينات وخلال الثمانينات ، والتي ركزت على إدراك الواقع التكنولوجى العربى ، فإن قلة منها حاولت أن تبحث فى استجلاء الأسباب التي حالت دون خلق التكنولوجيات فى الوطن العربى . وفى أغلب الأحوال ، فإن هذه الأسباب اعتبرت من الموضوع بحيث لا تستدعى التعرض لها أو أنها ذكرت ذكرا عبورا فى ثنايا فحص التخلف التكنولوجى العربى .

وباختصار شديد فإنه يمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلى :

(١) مجموعة أسباب خارجية ، يعود بعضها إلى الفترة الاستعمارية التي عملت على

إجهاض التجربة التنموية والتحديثية العربية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وهو ما يمكن أن نلمسه من عملية الحصار الاستعماري على تجربة محمد علي والخديوي اسماعيل في مصر ، ثم تصفية كل الانجازات التي قدماها بعد الاحتلال البريطاني لها ، الذي عمل بعد ذلك على محاصرة تجربة بنك مصر . وحتى بعد الاستقلال فإن القوى الاستعمارية العربية وإسرائيل قد أبقت التجربة التنموية العربية خلال الخمسينيات والستينيات أثيرة الانشغال بقضية الأمن القومي المههد تهديدا مباشرا ، كبديل لتحويل التجربة إلى قدرة على خلق التكنولوجيا وليس استيرادها . والبعض الثاني من الأسباب يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، الذي كرس عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة صغيرة من الدول حافظت على سبقها التكنولوجي في الثورات الصناعية الثلاث ، بل وجعلت المسافة تتسع بينها وبين الدول النامية - بما فيها الاقطار العربية - باستمرار . هذا سبق جعل بقدرة هذه الدول السيطرة على السوق العالمية بحيث جعلت التخليق المحلي للتكنولوجيا يبدو باستمرار أكثر تكلفة من استيرادها من الخارج . وزاد على ذلك بالنسبة للوطن العربي خلال السبعينيات أن الثورة في أسعار النفط وقررت فوائض محلية ضخمة للاقطار المنتجة له ، مما حدا بهذه الاقطار إلى استسهال اللجوء إلى استيراد التكنولوجيا وتبني أسلوب « تسليم المفتاح » في بناء مشروعاتها تحت وهم أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اختصار الفجوة الزمنية بين التخلف والتقدم .

(ب) إن الوطن العربي لم ينجح خلال فترة الاستقلال في تطوير علاقات للاعتماد المتبادل بين أقطاره في كافة المجالات بما فيها المجال التكنولوجي . وبالتالي فإن اتساع السوق التكنولوجية على مستوى الوطن كله يصبح في واقع الامر غير معبر عن الحقيقة ، فترك السوق تظل ضيقة على المستوى القطري وتجعل من عملية خلق التكنولوجيا أكثر تكلفة عن استيرادها من الخارج أو في حالة استجابتها للسوق العربية المتسعة بالفعل . وتنطبق نفس الحقيقة على العرض المتاح من الموارد البشرية والمادية خاصة مع اختلاف درجة الاختلال بين الطلب على التكنولوجيا والعرض المتاح من الموارد للاستجابة له .

ففي الوقت الذي كانت فيه الاقطار النفطية توفر طلبا شديدا على التكنولوجيا فإن قاعدتها العلمية ومواردها البشرية ظلت دائما حد محدودة بالنسبة للطلب ، بينما حدث العكس تماما في الاقطار غير النفطية . وتمثل مصر حالة فريدة لزيادة العرض على الطلب ورغم ذلك فإنه لم يحدث تخليق للتكنولوجيا - إلا في حالات محدودة - نتيجة أسباب أخرى سوف يرد ذكرها فيما بعد . وزاد على ذلك العزلة التي فرضت على مصر منذ نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات نتيجة توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مما حرم باقي الوطن العربي من أكبر قاعدة معرفية وعلمية متوافرة لديهم . فإذا أخذ عدد العلماء الذين لهم إسهاتهم في نشر البحوث والكتب العلمية في

الوطن العربي كمقياس لحجم القدرات العلمية المتوافرة في الاقطار العربية فإن مصر ساهمت بما نسبته ٤٠,٣٪ من هذه البحوث والكتب في عام ١٩٨٢ . ورغم أن ذلك عكس تدهورا عن نسبة مصر عام ١٩٦٧ والتي كانت ٦٣٪ فإن نسبتها تظل كبيرة وفاصلة من جانب بالإضافة إلى أنها تظل أقل من الحقيقة من جانب آخر . فانخفاض النسبة لا يعود إلى نقصان في الحجم الكلي للمنشورات العلمية في مصر وإنما يعود إلى ارتفاع هذا الحجم لدى الاقطار العربية الأخرى نتيجة مساهمة من جنسيات أخرى بما فيها مصريين فيما ينشر لديها وعلى أي الأحوال فإن العزلة المصرية انقصت بشكل كبير من فاعلية العرض المتاح من القاعدة العلمية العربية . وهكذا فإن الوقعية التي حدثت بين مصر وباقي الاقطار العربية قد حرم الأولى من الطلب الفعال والثانية من العرض المتاح .

وربما كان أبغى مثال على ذلك هو انهيار تجربة هيئة التصنيع الحربي والتي تكونت بين مصر والاقطار العربية النفطية والتي كان متصورا ان يتم التزاوج فيها بين الطلب العربي على تكنولوجيا السلاح والعرض المتاح من القاعدة العلمية والصناعية المصرية .

(جـ) وهناك وجهة نظر في التخلف التكنولوجي العربي - تحتاج العديد من الدراسات التجريبية لاثبات صحتها من عدمها - ترجع إلى الانسان العربي والطبيعة السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية . فيذكر (هشام الخطيب وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني : « أن أسباب تخلفنا التكنولوجي عديدة بعضها عوامل وراثية لا تستطيع إنكارها GENETICS EFFECTS ناتجة عن الوراثة وعن البيئة وهذه تحتاج إلى اجيال للتغلب عليها وكثير منها ناتج عن المجتمع الذي نعيش فيه حاليا والذي ليس هو بمجتمع تكنولوجي وإنما مجتمع استهلاكي . إن المشكلة في الوطن العربي ليست فقط مشكلة تكنولوجية وإنما هي أولا مشكلة ثقافية ناتجة عن قلة المطالعة وعن عدم الجدية والتركيز في العمل ، إن عدم المطالعة قد يكون المعوق الأول للتطور الثقافي والتكنولوجي في الوطن العربي » . ويضيف الخطيب : « إن الثروة النفطية ساعدت على ترعرع وإيجاد مجتمع الرخاء الاستهلاكي في هذا المجتمع وهو المجتمع المتناقض لمجتمع الثقافة والتكنولوجيا . هناك عامل آخر ساهم في الوضع التكنولوجي الحالي للوطن العربي وهو نقص المقدرة اليدوية في الوطن العربي وهذا الأمر وراثي » ، وأخيرا فإنه يركز على أن الاطار المؤسسي السياسي والاقتصادي المحيط بالوطن العربي لا يوفر الحرية اللازمة للخلق والابداع لدى المواطن العربي^(٦٦) .

(د) إن القاعدة العلمية العربية رغم اتساعها في فترة ما بعد الاستقلال فإنها في الواقع تظل محدودة كما ونوعا خاصة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ففي الوقت الذي

خرجت فيه الجامعات العربية حوالى ٣٠٠ ألف ممن درسوا العلوم الأساسية والهندسة في عام ١٩٨٠ فإن العدد منهما في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ كان ٥٥٦٧٠٠ وفى عام ١٩٧٠ بلغت ١٥٩٤٧٠٠ وثلاثة ملايين في عام ١٩٨٠ (أى عشر أمثال الوطن العربى) . وفى الوقت الذى انفتحت فيه الولايات المتحدة ما يعادل ٥,٢ مليار دولار في مجال البحث والتطوير عام ١٩٥٢ فإن الاقطار العربية لم يتعدى مجموع ما انفقته في عام ١٩٧٦ عن ٠,٣ مليار دولار^(٧٧) . وبالمقارنة بين الانتاجين العلميين العربى والاسرائيلى فيلاحظ أن الانتاج العربى في عام ١٩٦٧ كان يعادل ٤١٪ من إنتاج إسرائيل ، وبعد عشرة سنوات تقريبا زاد فيها عدد السكان العرب بحوالى ٣٠ مليون نسمة وزاد الناتج القومى الاجمالى العربى من حوالى ٢٥ مليار إلى أكثر من ١٤٠ مليار دولار ، وزاد عدد الجامعات والخريجين العرب زيادة كبيرة فبنسبة الانتاج العربى للانتاج الاسرائيلى بلغت ٤٠٪ أى حافظت تقريبا على ثباتها رغم كل هذه التغييرات الهامة^(٧٨) .

(هـ) إن هناك فصلا كبيرا في الوطن العربى بين البحث العلمى من جانب والعملية الانتاجية من جانب آخر . فرغم التوسع الكبير في إنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمى في الاقطار العربية فإن إنشائها لم يتم عامة - إلا أن هناك استثناءات لهذه القاعدة - لكى تكون أداة في حل مشكلات إنتاجية محددة في الواقع بحيث تسعى إلى ابتكار الاساليب العلمية والتكنولوجية لحلها ، وإنما كان الهدف منها تحقيق المكائنة من جانب والاستجابة إلى الشباب العربى حتى يجد فرصته في التعليم على أرض الوطن بدلا عن الخارج من جانب آخر . ولكن في أغلب الاحوال فإن هذه المؤسسات قامت لكى تتناظر مؤسسات شبيهة لها في العرب ، رغم بعد الثقة بين طبيعة المجتمعات العربية وتلك العربية . وفي الحالات التى نشأ فيها مؤسسات البحث العلمى لكى تستجيب لحاجات اجتماعية وإنتاجية أصيلة - كما هو حادث في مصر - فإن انفصالا كبيرا ظل دائما متواجدا بين القرار السياسى والاقتصادى المتعلق بالتكنولوجيا والمهام الموكلة لهذه المؤسسات . وهكذا فإنه في معظم الاحوال فإن مؤسسات البحث العلمى العربية ظلت منقطعة الصلة بالعملية الانتاجية من جانب ، ووضع السياسة التكنولوجية من جانب آخر .

وسواء كانت هذه المجموعات الخمسة من الاسباب تغطى الدوافع وراء التخلف التكنولوجى العربى واستمراره أو جانباً منها ، فإنها تظل في مقدمة أى توصيف للعوائق القائمة أمام التقدم التكنولوجى العربى . ولكن هذه العوائق ليست قدراً حتمياً مفروض على الوطن العربى ، فهناك بعض المتغيرات الايجابية التى تحتاج النظر حتى يمكن البناء عليها وتطويرها إذا ما كان مقدراً سد الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل نوجزها فيما يلى :

اولها : أن الوعى بالتخلف التكنولوجى والتبعية التكنولوجية لدى الاقطار العربية .

كل على حدة والوطن العربي ككل ، قد ازداد بشكل كبير خلال الفترة الماضية ، وهو وعى أسهم في بنائه العديد من المثقفين العرب والعلماء العرب ، والمراكز البحثية العربية القطرية والقومية ، وعديد من المنظمات العربية المتخصصة التابعة للجامعة العربية . ورغم أنه لا توجد مؤشرات ملموسة تدل على أن الوعي بالقضية قد شجع كثيراً على التعامل معها وتخطى مشكلاتها ، فإن إدراك القضية وابعادها هي الخطوة الأولى على هذا الطريق .

ثانيها : أن التبعية التكنولوجية والاسراف الاستهلاكي العربي خلال الفترة الماضية يرجع جزء كبير منه للثروة النفطية ، التي خلقت مناخاً مشجعاً نتيجة توافر رأس المال لاستيراد التكنولوجيا بدلاً من تخليقها محلياً . أما وقد شهدت الثمانينيات انخفاض أسعار النفط ، فإن الحكومات العربية بدأت تواجه المشكلات الناجمة عن التبعية التكنولوجية وتكلفتها المجتمعية والسياسية . في صد المواجهة ، ومع افتراض قدر معقول من الرشد لدى النظم السياسية العربية ، فإنها لا بد وأن تبحث عن طرق بديلة للتقليل من آثار التبعية . وهذا سوف تبرز نتائج التوسع الكبير في القاعدة العلمية والمعرفية العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حيث ستزاد إمكانيات الاستفادة منها .

ثالثها : أن الأوضاع الأمنية والسياسية والعسكرية المحيطة بالوطن العربي ، والتي تؤدي إلى تزايد الضغوط الدولية والإقليمية عليه (سواء من جانب القوى الكبرى أو إيران أو إسرائيل) ، تدفع به في اتجاه مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية وبعضها البعض ، لا بد وأن يكون البعد التكنولوجي بعداً هاماً منه . ويدخل في ذلك إنهاء ، عزلة مصر عن الوطن العربي التي أصبحت في حكم الماضي . ورغم الأهمية البشرية والتاريخية والاستراتيجية لمصر بالنسبة لقضايا عربية متعددة سياسية واقتصادية وأمنية ، فإن القاعدة التكنولوجية المصرية سواء في مجال صناعات السلاح أو الصناعة المدنية تظل أكبر قاعدة عربية ، بل أنها لا تزال مصدراً بشرياً أساسياً لتلك القواعد التي تكونت في أقطار عربية أخرى^(٦٩) .

هذه العوامل الثلاثة يمكن أن تدفع في اتجاه التقليل من التخلف التكنولوجي العربي ، ولكنها سوف تحتاج لبعض الوقت حتى تعمل آثارها . فالوعي بالتخلف التكنولوجي لا يقتصر فقط على إدراك المشكلة ، وإنما لا بد له من التعمق في أسبابها ، والعمل على تجاوز كل منها على حدة . والأهم من ذلك تحديد المجالات التكنولوجية التي يستطيع العرب أن يتقدموا فيها في فترة زمنية معقولة . وأخيراً لا بد من إدراك تصور لتقسيم العمل التكنولوجي بين الأقطار العربية . كذلك فإن التحول من التبعية التكنولوجية شبه الكاملة ، إلى الاستفادة من الطاقات العلمية والتكنولوجية المحلية ليست مسألة يسيرة . فمن الطبيعي أن مثل هذا التحول سوف تقاومه الكثير من جماعات المصالح التي استفادت كثيراً من التبعية التكنولوجية ، سواء داخل البيروقراطيات العربية أو خارجها . ولكن المهم الآن أن ندرك أنه لا يمكن حدوث تطور جوهري في أي من المجالات التي يهتم بها الوطن العربي ، أو يكون بمقدرته مواجهه

التحديات المفروضة عليه - بما فيها التحدي العسكري الاسرائيل - ما لم يقوده تطور أصيل في قوى وعناصر الانتاج المرتبطة بتخلف التكنولوجيا . فحتى الآن فإن الوطن العربي مستهلك وتابع للتكنولوجيا العالمية ، وعلى قدرته على خلقها تتوقف إمكانية تطوره ذاتيا . هذه المسألة لا يمكن حلها إلا بعملادة النظر في السياسات التكنولوجية الحالية في الوطن العربي وإعادة رسمها على أسس واقعية وممكنة . لعل ذلك سوف يشير تساؤلا هاما حول تلك التكنولوجيات التي يمكن للوطن العربي ، أن ينطلق فيها . وهنا فإن الاجابة على هذا السؤال تحتاج إلى جهود عربية مكثفة ، ولكن هناك عددا من الشروط الضرورية التي ينبغي أخذها في الاعتبار ، والتي تنطلق من منطلق أن الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل هي فجوة شاملة وليست عسكرية فقط .

١ - أن تكون هذه التكنولوجيا خاصة باستغلال موارد ضخمة من الوطن العربي ، وهنا سوف نجد مباشرة تكنولوجيا الطاقة سواء المتطلقة بالنفط أو بالطاقة الشمسية أو بالطاقة النووية .

٢ - أن تكون هناك احتياجات ماسة لمثل هذه التكنولوجيا وهنا نجد أن أزمة الغذاء والتبعية العدائية هي من أهم التحديات التي تواجه الوطن العربي . وإذا فإن الهندسة الوراثية (خاصة في مجالات الزراعة والطب حيث توجد بالفعل قاعدة علمية عربية مصرية متميزة في هذا المجال) تعتبر مناسبة في هذا المجال .

٣ - أن تكون الفجوة بين الوطن العربي ، والتكنولوجيا العالمية قابلة للعبور في زمن معقول ، بمعنى أنه سوف يكون من الخطر محاولة اللحاق بتكنولوجيا الفضاء أو الطيران حيث هناك فجوة تزيد عن خمسين عاما بين الطرفين هذا الخطر لا ينبع فقط من صعوبة اللحاق في هذه المجالات ، وإنما أيضا من حاجتها إلى استثمارات ضخمة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على ما يمكن تطويره في مجالات توجد بالنسبة لها حاجة أعلى ، فضلا عن توافر الموارد البشرية والعلمية والمادية لها .

٤ - تقسيم العمل في مجال خلق التكنولوجيا بحيث يتم توطين البحوث والتنمية في مجموعة من الاقطار العربية حسب مميزات الانتاجية ، فبينما تركز الاقطار النفطية على بحوث الطاقة ، فإن البلدان الزراعية تركز على الهندسة الوراثية بينما تخصص الاقطار صغيرة الحجم الفقيرة الموارد في الالكترونيات وهكذا . إن مثل هذا التقسيم ضروري حتى يمكن تحقيق أعلى عائد ممكن من استثمارات البحوث والتطوير العربية والتي يشكل انتشارها على عدد كبير من التكنولوجيات في كل قطر عربي حاليا أحد أهم أسباب ضعف العائد منها .

إذا كانت هذه الشروط الأربعة يمكن أن تؤثر نحو مجالات البحث والتطوير العربية بشكل عام ، فإنما القطاع العسكري ينبغي له أن يكون جزءا من هذا التطور التكنولوجي العام . ولا شك أنه يستطيع أن يلعب دورا قائدا بحكم طبيعة المؤسسة العسكرية والميزانية

الضخمة التي تستحوذ عليها في معظم الأقطار العربية ، فضلا عن أن التكنولوجيا العسكرية كانت في معظم دول العالم - فيما عدا إستثناءات قليلة كما هو حادث في اليابان - تلعب دور القاطرة التي تشد وراءها تطوير التكنولوجيا في القطاعات المدنية . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن هناك عددا من الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان :

١ - إن معادلة الكم والكيف في الجيوش العربية ترتبط بظروف كل قطر عربي على حدة ، وحسب موارده البشرية (العلمية والمالية) وإن كان ذلك لا يلغى وجود عدد من المجالات التي يمكن أن يتدفق فيها العمل العربي المشترك مثل مجالات الاتصال والقيادة والتحكم والانتذار المبكر .

٢ - إن التطوير التكنولوجي ينبغي له أن يتوقف عن مجرد كونه رد فعل للتطور التكنولوجي الإسرائيلي ، وإنما - زيادة على ذلك - أن يكون استجابة لحاجات محددة يجدها مسرح العمليات المرتقب ومطالبه ، مع اختبار التكنولوجيات الأقل تكلفة والأكثر مناسبة للجندى العربي ودرجة تعليمه وتطوره الفكري والثقافي .

٣ - أن يكون التطوير التكنولوجي متعدد الأغراض ، بمعنى أن يكون له تطبيقات متعددة يمكن استخدامها في أكثر من نظام للتسلح ، حتى يمكن خدمة الكوكبة الهائلة من نظم التسلح المتوافرة حاليا لدى الجيوش العربية فربما يكون من الأجدى بدلا من تصنيع نظم متكاملة للتسلح ، (الطيران ، الدفاع الجوي ، المدرعات) أن يكون الاندفاع في تطوير أجزاء محورية من هذه النظم مثل المحركات والأجهزة البصرية وأدوات الاتصال والاستطلاع . إن مثل هذه النظرة سوف تجعل التطوير التكنولوجي في المجالات العسكرية أكثر استجابة للاحتياجات المدنية في هذه المجالات ، وبالتالي يتعامل معها ولا يخصص منها .

٤ - إن قضايا الأمن القومي والاستعداد العسكري ، والتطوير التكنولوجي أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم أو غيرهم من اتفاقات أو المؤسسات فهي قضايا مجتمعية في الأساس ، وقد أن الأوان على مستوى الوطن العربي كله لفتح ملفاتها ودراستها بتفاعل المؤسسات العسكرية والمدنية . فكل هذه القضايا ليست معزولة عن تطور المجتمع ، كما أن مثل هذا التطور لا يمكن أن يحدث إذا كانت أكبر حصن من موارده يتم استثمارها واستخدامها بمعزل عن المجتمع بأسره وأجهزته الرقابية والتشريعية ، بل والرأي العام كله من خلال أجهزته البحثية والدراسية . وتزيد أهمية هذه الأمور مجتمعة عند مسألة التطوير التكنولوجي ، فرغم القيادة التكنولوجية المسلم بها للقطاع العسكري ، فإن مثل هذه القيادة لا تصبح حقيقة واقعة ما لم ترتبط بما تقوده من مجالات التطوير في النظام المدني ، وليست المسألة مجرد تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من استخدام الموارد الاقتصادية ، بل أيضا فإن الفصل الحادث بين القطاعين هو في الحقيقة يضعف من الموارد المتاحة العلمية والاقتصادية التي يمكن أن يوفرها القطاع المدني للقطاع العسكري . ولكن الربط بين القطاعين هي مسألة مجتمعية ، ولا تتم من خلال الجلسات المغلقة أو اللجان التي تنتهي دائما بقرار

وجهة نظر المؤسسة العسكرية ، بل هي عملية تفاعل خلاق من أجل مواجهة التحديات الخارجية ، وفي مقدمتها إسرائيل ، التي تتجسد فيها عملية التفاعل هذه . وربما كان هذا هو التحدي الإسرائيلي الحقيقي ..

الهوامش

(١) وبرت في أسلحة أمين الخولي . « التعليم التكنولوجي في الوطن العربي » وإمكانيات إسهامه في الصراع العربي - الإسرائيلي . « المستقبل العربي » . العدد ٨٥ (مارس ١٩٨٦) ص ٩٨ .

(٢) أسلحة الغزال حرب . مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي . (بيروت : مركز الدراسات للوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٩ .

JERUSALEM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW, 19 SEPT. 1988 IN (٣)
FBIS-NES, 20 SEPT. 1988, P. 22.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . بالأهرام . ١٩٨٨) ص ١١٥ .

انظر أيضا : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٨٧) ص ١٢٨ .
والتقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . بالأهرام - ١٩٨٦) ص ١١٤ - ١١٥ .

(٥) أسلحة الخولي . مرجع سابق . ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٦) المقصود هنا تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة المتطلقة بالفضاء والاتصالات والطفلة والهندسة الوراثية .
لمزيد من التفاصيل انظر : عبد المنعم سعيد ، « العرب والتكنولوجيا العالمية » ، والمجلة العربية للدراسات الدولية . العدد الأول استفتاء ٨٧ / ١٩٨٨ . ص ٤٠ - ٥١ .

(٧) انظر مقابلات مع اسحق شامير . رئيس الوزراء الاسرائيلي في :

JERUSALEM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW, OP. CIT, AND TEL
AVIV IDF RADIO IN HEBREW, 19 SEPT. 1988 IN FBIS-TNES, 20 SEPT.
1988, P. 22.

ومقابلة مع يوفال نيمان . مدير وكالة الفضاء الاسرائيلي في :

JERUSALEM DOMESTIC SERVICE IN HEBREW.OP. CIT P . 23

HELENA GBBAN, » ISRAEL'S NUCLEAR GAME: THE U.S. (٨)
STAKES, WORLD POLICY JOURNAL (SUMMER 1988 PP. 419-427).

انظر أيضا : لمزيد من التفاصيل حول علاقات إسرائيل مع جنوب افريقيا في المجال الدولي :

JAMES ADAMS, THE UNNATURAL ALLIANCE (NEWYORK: QUAT-
TET BOOKS, 1984).

MOSHE ARENS, » THE LAVI AND THE FUTURE HIGH-TECH IN (٩)
ISRAEL, IDF JOURNAL, 17 (SPRING 1987), PP. 9-12.

RON BOUSKELA AND TAMAR KARAVAN, HIGH-TECH SUP- (١٠)
PLEMENT: ISRAELI: IDF JOURNAL, 17 (SPRING 1987), P. 63-68.
COMPANY PROFILES,

(١١) انظر على سبيل المثال : انطوان زحلان . البعد التكنولوجي للوحدة العربية . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢) . العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤) . السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية . بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لعرب اسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥) . والتكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها ، ندوة نظمها منتدى الفكر العربي . ١٩٨٦) . وانظر أيضا باللغة الانجليزية :

ALI E.HILLAL DESSOUK: , » TECHNOLOGY TRANSFER AND SOCIAL
STRUCTURE IN THE ARAB WORLD«, IN LAURENCE O. MICHALAK
AND JESWALD W.

SALACAUSE, EDS., SOCIAL LEGISLATION IN THE CONTEMPORARY
MIDDLE EAST (BERKLEY, CALIF.: INSTITUTE OF INTERNATIONAL
STUDIES, 1986).

(١٢) زحلان . العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي . ص ١٨٠ .
(١٣) بشارة خضر . » العالم العربي في أفق عام ٢٠٠٠ « . المنار العدد ٧ (يوليو ١٩٨٥) . ص ٧١ .

(١٤) انطوان زحلان . » مضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي « . ورقة قدمت إلى : السياسات
التكنولوجية في الاقطار العربية . مرجع سابق . ص ١٠٩ .

(١٥) خضر . مرجع سابق . ص ٧٤ .
(١٦) زحلان . مضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي . مرجع سابق ص ١٠٩ - ١١١ .

SIPRI YEARBOOK 1985 (STOCKHOLM: INTERNATIONAL (١٧)
PCACE PISEAVCH INSTITUTE, 1985), P. 351.

(١٨) المرجع السابق .
(١٩) تقاسمت هذه النسبة العراق (١٢,٩ ٪) ومصر (٩,٨ ٪) وسوريا (٨,٥ ٪) والسعودية (٧,٢ ٪) وليبيا (٤,٢ ٪) واليمن (٢ ٪) والجزائر (١,٨ ٪) والكويت (١,٥ ٪) . وإسرائيل فكان نصيبها (٢,٤ ٪) فقط .

SIPRI YEWBOOK 1987, OP. CIT, P. 201

SIPRY YEARBOOK, 1985, OP. CIT. P. 330-331. (٢٠)

(٢١) المرجع السابق . ص ٢٤٠ .
(٢٢) انظر مزيد من التفاصيل حول هذه التكنولوجيات :

محمد قدرى سعيد . «المواجهة العربية الإسرائيلية : مستقبل وقضايا الردع التقليدي» .
السياسة الدولية ، العدد ٩٢ (أبريل ١٩٨٨) ص ٧٥٠ - ٧٥٢ .

(٢٢) انظر بالنسبة للادراك الاسرائيل . « للتهديد العربي » . هيئة مكتب الحسابات العامة الامريكية . « تقرير
المساعدات الامريكية لاسرائيل » ترجمة خليفة العرابي . الفكر الاستراتيجي العربي . العدد ٢٢ / ٢٤
(أبريل ١٩٨٨) ص ٢٧٥ - ٢٨٠ .

W. SETH CARUS, THE MILITARY BALANCE: THE THREAT TO
ISRAEL'S AIR BASES, AIPAC PAPERS ON U.S. ISRAEL RELATIONS
(WASHINGTON D.C. THE AMERICAN ISRAEL PUBLIC AFFAIRS COM-
MITTEE, 1985), AND SHALOMO NAKDIMON, » FIRST STRIKE: THE
EXCLUSIVE STORY OF HOW ISRAEL FOILED IRAQ'S ATTEMPT TO
GET THE BOMB (NEWYORK: SUMMIT BOOKS, 1987.

STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL, 1985, NO. 36 (JERUSALAM: CENTRAL BUREAU OF (٢٤)
STATISTICS, 1985,) P. 659.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي انظر :
ابراهيم الهواري . اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي / الاسرائيل : اهدافه وانعكاساته على التوازن
المعسكري بين الدول العربية واسرائيل . بحث إجازة التخرج . الدورة التاسعة ، القاهرة ، أكاديمية ناصر العسكرية
العليا . بدون تاريخ .

(٢٦) انظر في تفاصيل ذلك .
CLAUDIA WRIGHT, ISRAEL'S SPECIAL RELATIONSHIP WITH THE UNITED STATES (WASHINGTON
D.C.: AAUG PRESS, 1986) PP. 27-31.

(٢٧) انظر عمرو هاشم ومارى روز نصيف . « المتغير التكنولوجي والصناعات الحربية في إسرائيل » في جهاد
عودة (محرر) الأمن الاسرائيلي في الثمانينيات (القاهرة . مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،
١٩٨٩) . فيما يتعلق بالصواريخ الاسرائيلي باراك انظر :
MASTIN LEWIS, «POINT DEFENSE AND THE BARAK I MISSILE», IDF JOURNAL, OP CIT, PP. 39-46.

(٢٨) اعتمدنا في هذا الجزء بشكل كثيف على .
محمد قدرى سعيد . «المواجهة العربية الإسرائيلية» مرجع سابق . ص ٢٥٢ - ٢٥٥ .
وطاقت مسلم . « الأبعاد الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل في حرب النجوم » . دراسات (نشرة تحليلية تصدرها
الدار العربية للنشر والترجمة) عدد ١ سبتمبر ١٩٨٧ (ص ١٢ - ١٧ .
(٢٩) انظر

ARENS, «THE LAVI AND THE FUTURE OF HIGH-TECH IN ISRAEL», OP. CIT. AND GRAHAM CLARK,
LAVI BARES ITS TEETH MILITARY TECHNOLOGY (OCT. 1986).

(٣٠) عمرو هاشم ومارى روز نصيف . « المتغير التكنولوجي والصناعات الحربية في إسرائيل » . مرجع سابق .
(٣١) انظر حول تفاصيل تدمير المفاعل النووي الوافي :

NAKDIMON, FIRST STRIKE, OP. CIT.

- (٢٢) طلعت مسلم . « الأبعاد الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل في حرب النجوم » . مرجع سابق . ص ١٦ - ١٧ .
 (٢٣) محمد قدرى سعيد . « المواجهة العربية - الإسرائيلية » . مرجع سابق ص ٢٥٥ .
 (٢٤) لزيد من التفاصيل حول إنتاج مصر من السلاح انظر :
 التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ . مرجع سابق ص ٤١١ - ٤١٢ . التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ .
 مرجع سابق . ص ٤٢٢ - ٤٢٥ .
 (٢٥) وكالة الأنباء العراقية . ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ .
 (٢٦) حول امتلاك إسرائيل للذرات والأسلحة النووية . انظر باللغة العربية :
 محمود عزمي . دراسات في الاستراتيجية العربية . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
 الفصل السادس .

وباللغة الانجليزية :

PAUL JABBER, ISRAEL AND NUCLEAR WEAPONS (LONDON: CHATIO AND WINDS, 1971),
 A NUCLEAR MIDDLE EAST: INFRASTRUCTURE, LIKELY POSTURE AND PROSPECTS FOR
 STRATEGIC STABILITY (Los ANGELES: CENTER FOR ARMS CONTROL AND INTERNATIONAL
 SECURITY. 1977) TOIS EVRON, «ISRAEL AND THE ATOM» ORBIS, 17 (WINTER 1974), SHILOMO,
 GOING NUCLEAR, ED., III

ARONSON ISRAEL'S NUCLEAR OPTION (LOS ANGELES: CENTER FOR ARMS CONTROL AND
 INTERNATIONAL SECURITY, 1977), LEONARD S. SPECTOR, GOING NUCLEAR (CAMBRIDGE, MA:
 BALLINGER PUBLISHING CO. 1987), LOUIS RENE BERES, ED., SECURITY OF ARMAGEDDON.
 ISRAEL'S NUCLEAR STRATEGY, 1986), COBBAN, OP. CIT AND MARK GAFFNEY «PRISONERS OF
 FEAR: A RESTROSPECTIVE LOOK AT THE ISRAELI NUCLEAR PROGRAM», AMERICAN ARAB
 AFFAIRS JOURNAL, NO. 22 (FALL 1987).

» REVEALED: THE SCERETS OF ISRAEL'S NUCLEAR ARSENAL., SUNDAY TIMES (LOND (٢٧)
 ON), OCT. 5, 1986, PP. 1.2 AND 3.

(٢٨) نص وثيقة : إدانة قانون منشورة في صحيفة الفجر (القدس) باللغة الانجليزية ، ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ .

RODNEY W. JONES, SMALL NUCLEAR FORCES (WOSHINGTON D.C.: PRAEGER 1984), (٢٩)
 PP. 24-27.

JABBER, A NUCLEAR MIDDLE EAST, OP. CIT, PP. 16-19. (٤٠)

RODNEY W. JONES, PROLIFERATION OF SMALL NUCLEAR FORCES WASHINGTON (٤١)
 D.C: CENTER FOR INTERNATIONAL STRATEGIC STUDIES, 1984 P. 24.

(٤٢) انظر :

نادية محمود مصطفى . السياسة المصرية والخيار النووي : دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات . بحث مقدم
 إلى مؤتمر الثاني للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢ - ٥ ديسمبر
 ١٩٨٨ .

(٤٣) عبد المنعم سعيد « استراتيجية إسرائيل النووية » ، شئون عربية ، العدد ٢٩ (سبتمبر ١٩٨٤) .
 ص ١٦٠ .

وأيضاً :

NAKDIMON, FIRST STRIKE, CP. CIT, CH. 21.

- (٤٤) أمين حامد هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٦١ - ١٧٠ .
- (٤٥) Y.S AND R.S, «DETRING THE THREOT OF CHEMICAL WARFARE», IDF JOURNAL OP. (٤٥) CIT, P.47-53.
- (٤٦) عبد المنعم سعيد ، « استراتيجة إسرائيل النووية » ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ - ١٦٦ .
- (٤٧) انظر : محمد السيد سعيد « حرب الكواكب بين أمريكا وإسرائيل » ، قنانيا فكرية (أكتوبر ١٩٨٨) ص ١٢٥ - ١٢٨ .
- (٤٧) صحيفة مارياف الاسرائيلية ١١ / ٤ / ١٩٨٥ .
- (٤٨) وكلة شينخاوى ٧ / ٥ / ١٩٨٦ .
- (٤٩) طلعت مسلم ، « الاسباب الاستراتيجية لمشاركة إسرائيل في حرب النجوم » ، مرجع سابق ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٥٠) نقلًا عن : THE JERUSALM POST, SEPT. 20, 1988.
- (٥١) CLANDIA WRIGHT, INSRAEL,S SPECIAL RELATIONSHIP WITH THE U.S, OP. CIT, P. 27.
- (٥٢) SIPRI YEARBOOK, 1987 PP. 169-171.
- (٥٣) INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIE STUDIES (ITSS), THE MILITARY BA- LANCE, 1985-1986, PP. 170-172.
- (٥٤) محمد السيد سعيد ، معضلات الاقتصادى السياسى للدفاع في الوطن العربى ، بحث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، عمان سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٩ .
- (٥٥) المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .
- (٥٦) في تطور الصناعات العسكرية المصرية انظر المرجع السابق ، ص ١٨ - ٢٦ .
- (٥٧) المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢٢ .
- (٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- (٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (٦٠) محمد السيد سعيد ، « حرب الكواكب بين أمريكا وإسرائيل » ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- (٦١) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- (٦٢) المرجع السابق .
- (٦٣) ذكرت بعض المصادر الدولية أن مصر تقوم بالاشتراك مع الأرجنتين بتطوير صاروخ مداه ٥٠٠ ميل تحت اسم الأكران ALACRAN .
- THE NEW YORK TIMES, JULY 3, 1988.
- (٦٤) انظر التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .
- انظر على وجه الخصوص :
- SAAD EL-SHAZLY, THE CROSSING OF THE SUEZ (SAN FRANCISCL).
- AMERICAN MIDEAST RESEAUCH, (1980) PP. 41-64.
- (٦٥) أنطوان زحلان « الإنتاج العلمى العربى » ، المستقبل العربى ، العدد ٧٧ (يناير ١٩٨٥) ، ص ٧٢ .
- (٦٦) كلمة د. هشام الخطيب ، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنى في ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في معارها ، مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٥ .
- (٦٧) زحلان ، « معضلة الطم والتكنولوجيا في الوطن العربى » ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
- (٦٨) زحلان . العلم والسياسة العلمية في الوطن العربى . مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- (٦٩) انظر في هذا الصدد . ABDEL MONEM SAID ALY,» BAEK TO THE FOLD EYGMT AND THE ARAB WORLD»OCCASIONAL PAPERS SERIES (WASHINGTON D.C. CENTER FOR CONTEMPORARY SFUDIES-GEORGE TOWN UNIVEVRITY, SEPTEMBER 1988).

الورقة الثالثة (ب)
« المواجهة العربية الإسرائيلية »

إعداد
الفريق أول الركن المهندس / عبد الهادي المجالي
مدير الأمن العام الأردني

الدكتور / حسين محمد المومني
مركز الدراسات الاستراتيجية - للجامعة الأردنية
العميد الحقوقي / ابراهيم حرب محيسن
مديرية الأمن العام - الأردن
الرائد الدكتور / أحمد ملجد المجالي
جامعة مؤتة - الأردن

تمهيد :

الصراع العربي - الاسرائيلي صراع متعدد الأبعاد والمراحل والميادين ، وهو عميق في جذوره التاريخية ، حيث يعود الصراع بين العرب واليهود إلى ما قبل ظهور الإسلام ، وهو ممتد تحت عناوين متنوعة ترمز إلى جوهر خصائصه منها أنه : صراع حضارى ، صراع تكنولوجى ، صراع بقاء - حياة أو موت ، وجود أو عدم - صراع عرقى ، صراع عقائدى « أيديولوجى » ، صراع إرادات ، صراع هيمنة وتوسع ، صراع دوائر نفوذ واستقطاب دولى ، صراع مصالح حيوية ، صراع مياه .. وما إلى ذلك .

والتأمل في هذه التسميات يجد أنها تعبر بمجملها عن صبغة لهذا الصراع أو مرحلة من مراحل أو أداة من أدواته ، أو ميدان من ميادينه ، كما يجد أن من الممكن تفسير بعض جوانب هذا الصراع تحت أى عنوان منها على حدة ، أو تحليله في ظلها مجتمعة ، ذلك أن لكل منها تداخلا مع غيره وتتنظم كلها في إطار عام واحد إذا ما أريد تحليله بصفة شمولية ، ويوجد أيضا أن من المتعذر تجاهل أو فصل أى منها عن بقيتها .

وأيا كان شكل هذا الصراع ، أو كانت السمة المميزة له من حيث طبيعته أو الميزة لأى مرحلة أو أداة أو ميدان له ، فإنه يشكل بلا ريب في مرحلته الراهنة وحتى في مراحل المستقبلية المنظورة ، أكبر تحدٍّ للنظام العربى وأمنه في واقعهما ومستقبلهما ، وهو في الوقت ذاته في تفاقم وتعاظم في ظل حركة العصر الذى نعيش فيه والذى يتسم بدوره بتزايد التحديات والاضطراب التى تتهدد المجتمع الانسانى عامة ، ومنها ما يتهدد النظام العربى خاصة .

تبلور الصراع العربى - الاسرائيلي في التاريخ الحديث ، على نحو مميز ، مع حلول أواخر القرن التاسع عشر ، بظهور الحركة الصهيونية ومناداتها في مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ بإقامة « وطن قومى لليهود في فلسطين » وادعاء حق تاريخى ودينى بذلك ومن ثم حصولها على وعد بلفور عام ١٩١٧ ، والذى مكّنها فيما بعد من الإعلان عن قيام دوله لها في فلسطين عام ١٩٤٨ ، في أعقاب تأليبها للعديد من الأطراف الرئيسية في العالم ، وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانبها ، واتخاذها من الديانة اليهودية لبوسا لها للتغطية على حقيقتها كحركة عنصرية ذات أطماع توسعية عدوانية .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ وحتى الآن ، وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة منها ، تطور الصراع العربى - الاسرائيلي تطورات معقدة لا مثيل لها ، فقد اتسعت وتشعبت أفاقه وميادينه ووسائله وأهدافه ومستوياته ، وأصبح صراعا قوميا ودينيا وحضاريا ، عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقنيا ، محليا وإقليميا ودوليا ..

وأصبحت القضية التي يتمثل فيها عقد قضية في التاريخ المعاصر ، لم يتمكن العالم كله من حصر أبعادها أو رسم حدود لتطوراتها أو العثور لها على حلّ بعد .

وقد رافق التطورات المعقدة لهذا الصراع ، تطور وتشعب في الأبحاث والدراسات التي اتخذت من مختلف جوانبه محاور لها ، وقد أشبعت جوانب عديدة منها بحثاً ولم تترك زيادة لمستزيد ، كما أن البحث لبعض منها بمنهج الوصف أو سرد الوقائع والأحداث لم يعد يستوقف أحد في ظل تتابع الزمن وتسارع أحداث وتعدد الصراع وتشابك وتداخل وتباين الآراء والمفاهيم والمواقف حياله . الأمر الذي قد يبرر لنا الأخذ - في هذه الدراسة - بمنهج التحليل ، وتبسيط الضوء على جوانب ثلاثة تنصب حولها كمحاور لها ، وهي :

١ - طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي .

٢ - عناصر القوة لدى أطراف الصراع :

(أ) الجانب الإسرائيلي .

(ب) الجانب العربي .

٣ - عناصر الضعف لدى الجانبين .

أولاً - مقولات راسخة حول طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي :

في أعقاب الحروب العربية - الإسرائيلية التي شهدتها المنطقة فيما قبل عام ١٩٧٣ واتسمت بهزيمة الأطراف العربية من دول المواجهة ، وانتهاء بحرب رمضان التي نشبت في ذلك العام وشهدت بداياتها تحولا نوعيا في مجريات المعارك التي دارت على جبهات القتال لمصلحة الجيوش العربية ، مما أوشك أن يلحق هزيمة نكراء بإسرائيل ، لولا تطورات هذه الحرب وما آلت إليه في ظروف غامضة مكنت العدو من استعادة توازنه وأخذ زمام الأمور في اللحظات الحرجة ، في أعقاب كل هذه المعارك ، لم يتوقف الإنسان العربي عن التساؤل بإلحاح عن سر إخفاق العرب ونجاح عدوهم في تلك المواجهات ، ولعل الإجابة على هذا التساؤل تكمن في تبسيط الضوء حول المقولات الرئيسية التالية في محاولة لتحليلها وتبيين خصائص وطبيعة هذا الصراع ، فيما يلي :

١ - قيل بأن الصراع العربي الإسرائيلي صراع حضارى بالدرجة الأولى ، وهو بهذا الكيفية محسوم لمصلحة الجانب الإسرائيلي المنتمى إلى الحضارة الغربية ، وقريب من هذا المعنى أن الصراع تكنولوجى محكوم عليه بترجيح كفة الجانب الإسرائيلي المتفوقة تقنيا في هذا المجال لارتباطات إسرائيل الوثيقة بالصناعات الغربية المتطورة .

٢ - وقيل أيضا بأن هذا الصراع يجري في دائرة مناطق النفوذ الغربي المعروف باتحيازاته الكامل للموقف الإسرائيلي نظرا للعلاقة العضوية التي تربط مصالح الكيان الصهيوني بالغرب ، وبعبارة أخرى فإن مسرح عمليات هذا الصراع تتولاه إدارة أمريكية تتطابق وجهة نظرها مع وجهة نظر العدو والتحام مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة .

٢ - وهناك من يرى أن زرع الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط قد تم بتأييد ومباركة الغرب بهدف حماية مصالحه الحيوية في مواجهة الأطماع الشرقية ، فكان لا بد من تغيير يقوم بدور شرطي المرور الذي يمنع المد الشيوعي من الانتشار والتوغل في هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن أجل ذلك كان لا بد من دعم هذا الكيان وتزويده بأسباب البقاء والردع على النحو الذي يستطيع معه مواجهة الدول العربية مجتمعة ، ولم يكن بالإمكان الاعتماد على دول المنطقة الأخرى في هذا المجال بسبب ظروفها المحلية وخلافاتها وتباين أنظمة الحكم فيها ، فجاء المخرج الوحيد عن طريق زرع هذا الكيان الغريب ودعمه بألة الحرب المتطورة ، بحيث يكون قادرا على الدوام على حسم الصراع لصالحه وبالتالي لمصلحة المعسكر الغربي وعلى رأسه زعيمته الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - وقريب من التفسير السابق ذلك الذي يرى في النزاع العربي الإسرائيلي صراعا أيديولوجيا لم ينجح من عمليات الاستقطاب الدولي ، فهو يمثل للجانب العربي مجرد هموم وطموحات عربية لا تلتقي استراتيجيا مع أي من اهتمامات المعسكرين اللذين يديران شئون العالم وفق مصالحهما المشروعة وغير المشروعة وبالتالي لا يحظى بالأهمية الدولية المطلوبة ، وفي الجانب الآخر تمثل مصالح الكيان الإسرائيلي ذات مصالح الغرب وبالتحديد نفس مصالح إحدى القوتين العظميين ، وعلى هذا الأساس استحالت الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع عربي مع إحدى القوتين ، وكما هو شأن أي صراع يجري بين دولة صغيرة (أو دويلات صغيرة ، لا فرق) ودولة عظمى ، كذلك لا بد وأن يؤلّ مصير هذا الصراع بحيث يحسم على حساب الدولة الصغيرة (٢٧ : ٢٠٨) ، هكذا يقضى قانون الكبار وما تصر عليه موازين الصراع الدولي التي تستقطب معظم الصراعات الدائرة في العالم إلى محاورها وتخضعها لقوانينها الخاصة القربية أحيانا حتى على أطراف العلاقة .

٥ - ويضاف إلى ما تقدم أن الاعتماد على معطيات موازين القوى الدولية في الوقت الراهن يوفر للكيان الصهيوني مجالات أوسع لحركة والمضي قدما في تحقيق أطماع الصهيونية العالمية ، وفرض المتغيرات التي تساعد على تنفيذ مخططاتها التوسعية ، بمباركة المعسكر الغربي وبدون معارضة جادة من المعسكر الشرقي ، وبالتالي فإن فرصة استنزاف الموقف الدولي وتحقيق أكبر قدر من المكاسب تبدو مواتية للغاية في ظل هذا القرن ، ثم لا تلبث أن تصبح في المستقبل من قبيل الأمر الواقع الذي يصعب تغييره . إن لم يكن ذلك ضربا من المستحيل ، وفي الوقت نفسه الاستعداد للمرحلة القادمة والتخطيط لمواجهةها باستكمال قوة ردع ذاتية لا تعتمد على مؤازرة أي من المعسكرين والعيش تحت رحمتها (٩ : ٥٢) مع رفض فكرة (الدولة الطفيلية) التي تكون قد استنفذت أغراضها .

٦ - كذلك لا بد من إضافة ما تردده بعض الأوساط العلمية من أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يعكس نفس النظرة ونفس القدر من الجدية من وجهتي نظري النزاع ، فهو من وجهة النظر الإسرائيلية صراع بقاء وحياة أو موت ، والانتصار يعزز البقاء ،

أما الهزيمة فتعبير عن تراجع الحلم الصهيوني وفناء الدولة ، والتعامل مع الحرب يجرى على هذا الأساس كما أن صياغة مكونات الدولة ومؤسساتها وقيمتها يستجيب لهذا الفكر جملة وتفصيلا .

أما من وجهة النظر العربية فتتضائل أهمية الهزيمة وتتعدد فصول الحرب فلا تحظى بنفس التحليل والتقييم من حيث الخطورة على الوجود العربي ، فهناك دائما متسع من الوقت والمكان لتحقيق الانتصار في المستقبل القريب أو البعيد وعلى يد هذا الجيل أو ذاك (٣١ : ١٢ - ١٩) .

٧ - أخيرا فثمة اعتقاد بأن هذا الصراع ليس في التحليل الأخير سوى صراع (مياه) تحاول فيه إسرائيل أن تسيطر على مصادر المياه اللازمة لتغذية مشاريعها الاستيطانية والاممائية وتنفيذ مخططاتها لتحقيق الأمن الغذائي .

وباستعراض هذه المقولات نجد أن بعضها يتصل بالصراع الدولي وعلاقة طرفي النزاع بالقوتين اللتين تديران دفته وفقا لمصالحهما الحيوية ، والبعض الآخر يتصل بالتقدم التكنولوجي وحظ كل دولة من الدول المتحاربة من منجزاته ، ومدى قدرتها على استيعاب هذه المنجزات وتوظيفها لمصلحتها في الحرب الدائرة في المنطقة ، ويبقى أخيرا ما يتصل بذات أطراف النزاع ويتعلق بطرف كل منهما على حدة . وعلى هذا الأساس يمكن رد الأفكار السابقة إلى ثلاث مقولات رئيسية تدور في فلكها على النحو التالي :

(أ) علاقة أطراف النزاع بالقوتين العظميين وهي خلاصة ما أشير إليه في الأفكار الواردة في البنود (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

(ب) الامكانيات التكنولوجية المتوفرة لكل طرف ومدى قدرته على استيعابها وتطويرها ، وهو ما أشير إليه في البند (١) .

(جـ) الظروف الخاصة بكل طرف ، ويأتي في سياقها ما أشير إليه في البندين (٦ ، ٧) .

وقبل أن نخوض في تحديد ماهية الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء هذه المعطيات ، لا بد من الإشارة إلى أننا لسنا في معرض مناقشة ما تنطوي عليه من حقيقة فتك مسألة خارجة عن دائرة اهتمامنا في هذا المقام ، إلى جانب أنها تنطوي دون شك ، على قدر كبير من الحقيقة لا مجال لانتكاره ، وأكثر من هذا فإن تأثيرها على وجهة الصراع ونتائجه قضية مسلم بها ، لكن الأمر الذي يعني أن نتبينه إنما يثور بعد التسليم بالحقيقتين السابقتين بلا مكابرة ، وعندها يصبح أن نطرح التساؤل التالي : هل تستطيع إسرائيل من خلال علاقاتها العضوية والمميزة بأمريكا وانتمائها المؤكد لنموذج الغرب الصناعي بكل ما أحرزه من تفوق تقني ومستوى حضارى رفيع ، مدعمة بطروفي نفسية وبيئية خاصة تجعل حربيها مع العرب قضية حياة أو موت .. هل تستطيع إسرائيل بهذه الخاصية أن تضمن نتائج الحرب إلى جانبها في كل الأحوال ؟ ويتعبير آخر .. أما وقد تهيأت لإسرائيل الأوضاع

السابقة على الوجه الذى تريده فهل لذلك علاقة جدلية بنتائج الحروب السابقة وهل ذلك يعنى بالضرورة أنها تملك جميع أوراق الحرب ، وأن بيدها وحدها مفاتيح النصر بحيث لا تبقى لخصومها غير الهزيمة المحققة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فليس على العرب سوى الاستسلام والاذعان للأمر الواقع ، والبحث عن بديل للحرب بالارتقاء فى أحضان الدول الكبرى ، أو فى أحسن الأحوال استجداء عطف العالم كى يخرجهم من هذه المحنة ، بأقل خسارة ممكنة مع الاحتفاظ ببعض ماء الوجه الذى أريق هباء .

هذا هو السؤال الذى يشغلنا ونأمل أن نوفق فى الإجابة عليه من منطلق تحديد طبيعة المواجهة العربية الاسرائيلية وعلاقتها بالمقولات الأساسية سالفة الذكر والتي سنجرى لها محاكمة عقلية لمناقشتها تباعا :

١ - علاقة اطراف النزاع بالقوتين العظميين :

لا شك بحظوة إسرائيل فى هذا المجال ومن مظاهر هذه الحظوة الدعم الأمريكى المطلق لها ماديا ومعنويا ، وعلى الصعيدين العسكرى والاقتصادى وعدم إبداء أية معارضة جادة لأطماعها التوسعية ، إلى جانب اكتفاء الموقف السوفييتى بتقديم بعض الدعم لبعض الدول العربية لا يصل إلى مرتبة الدعم الأمريكى ، وبالرغم من رفض الاتحاد السوفييتى للأحلام التوسعية الاسرائيلية إلا أن ذلك لا يرتقى إلى ما هو أكثر من الادانة . كل ذلك من شأنه إكساب الموقف الاسرائيلى قوى إيجابية استثمرتها إسرائيل فى حروبها السابقة ، كما تستثمرها فى أية مواجهات محتملة فى المستقبل ، فما هو السبيل إلى تحجيم آثار هذا العامل على أرض المعركة وكيف يمكن أن نجعله غير حاسم فى تقرير مصيرها فى المستقبل ؟

هناك من يرى إمكانية تحديد الموقف الأمريكى (٥٠ : ١٧٥ ، ٦٠ : ٤٧) وهناك من يعتقد بأن مواجهته لا تكون إلا عن طريق إقامة علاقة مشابهة مع الاتحاد السوفييتى تقلل من حدة التأييد الأمريكى وتصدد ردود فعل الجانب الروسى فيتحمل جانبا من وزر المعركة يخفف به عن كاهل الطرف العربى ، وفى الوقت نفسه ، يقطع قدرا من الدعم الأمريكى لمواجهة القدر الزائد من الاهتمام الروسى فإذا . تحقق ذلك لم يعد الموقف الأمريكى بنفس الزخم ونفس التأثير وبالتالي لن يؤدى إلى تعرض الجانب العربى لنفس العبء ، وسيؤثر ذلك فى مجريات المعركة بالقدر الذى تعزى إليه نتائجها .

وكلا الافتراضين غير ممكنين ، فبالنسبة لتحديد أمريكا فهو مساو لارغامها على التخلي عن مصالحها الحيوية فى المنطقة ، وهى لن تتخلى عن هذه المصالح بوجود إسرائيل أو بدونها ، فإذا كانت هذه المصالح أشبه بالبراط المقدس الذى يؤلف بينها وبين الكيان الصهيونى فى المنطقة ، وإذا كان فى دعم هذا الكيان تعزيز لقدراتها فى المنطقة ، لم يعد هناك من معنى لفكرة التحديد إلا أن تكون دعوة للحد من مغالات الموقف الأمريكى فى دعمه لإسرائيل ، باسترضاء بعض المطالب العربية التى لا تعارضها أمريكا ولا حتى إسرائيل ، استراتيجيا .

هناك إذن علاقة حميمة ودوار متبادلة لا انفصام بينها يؤديها كل منهما للآخر ، وهو ما يجعل من فكرة التحييد مجرد لقو لا طائل تحته (٤٢ : ٢٥ ، ٤٦ : ٢٣ ، ٦٩ : ١٤٢) . وهناك من يضيف بأن أشعار الجانب الأمريكي بأن مصلحته في المنطقة تقبع في الجانب العربي وأن استعداده للعرب سيقوده إلى المخاصرة بهذه المصالح ، ومن خلال التلميح والتهديد من مقبلة الموقف الأمريكي المنحاز والذي نهمه مصالحه بالدرجة الأولى ، سيضطر إلى اتخاذ موقف أكثر حيدة . على أن الأمر لا يتم بهذه البساطة ، فللصراع الدولي منطقة الخاص وحساباته الدقيقة وهو محكوم بموازين صارمة تمل على الدول المعنية به اتخاذ المواقف التي تلائم مصالحها ، ولذلك لا يتصور أن تتراجع دولة كبرى عن موقف يستجيب لمصالحها ما دامت هذه الموازين قائمة ، وهذا هو حال الموقف الأمريكي الذي يعتبر حماية أمن إسرائيل ميزانا يقيس به حجم مصالحه المكفولة في المنطقة ، أما عن تهديد العرب بتعرض مصالحه للخطر فيواجه بتهديد مضاه يتمثل في إبقائه إسرائيل في وضع يسمح لها بردع أية محاولة من هذا القبيل وأحباطها وهي في المهد .

أما بالنسبة لإقامة علاقة مع الاتحاد السوفيتي على غرار علاقة إسرائيل بأمريكا يهدف توريثه في الصراع وتقصيد اهتمامه بالمصلحة العربية كي يصل إلى مستوى الموقف الأمريكي ، فأمر مستبعد لأنه لا ينظر إلى هذا الصراع بمنظار العربي ولا ترتبط مصالحه عضويا مع مصالح الطرف العربي ، كما هو شأن الحليفين الأمريكي والإسرائيلي ، إلى جانب أن المشكل العربي بنزعة القومية بعيد استراتيجيا عن دائرة اهتمامه الأممي ، ناهيك عن افادته من استمرار حالة الحرب لتوثيق صلاته ببعض الأطراف العربية طلبا للدعم الذي لا مفر منه نتيجة احتكار إسرائيل للدعم الأمريكي ، وهذا يعني أن الاتحاد السوفيتي وإن كان لا يوافق على التوسع الإسرائيلي الذي يصاحبه غالبا لزيادة النفوق الأمريكي إلا أنه لا يمانع في إبقاء أسباب الصراع التي تحفظ له مكانا ومصالح قد يفقدها إذا انتهت حالة الحرب التي يتوقع معها أن ينصرف عنه الجميع قاصدين وجهة أخرى أكثر أغراء وأكثر جذبا وأكثر استحوذا على أسباب الحضارة المعاصرة .

فاذا تعذر كما رأينا تحييد إحدى القوتين العظيمين واستحالة توريث الأخرى فما الذي يمكن عمله في هذه الحالة ؟ يجب ألا ننسى أولا حقيقة هامة وهي : أننا نعيش في عالم تتحكم في إدارة صراعاته الدولية القوى العظمى ، من منظور مصالحها الاستراتيجية ومناطق النفوذ التي يعترف بها كل منها للآخر ، وفي هذه الحدود ، لا يقبل من أحد المماحكة والادعاء بأن دولة صغيرة تملك كامل ارادتها أو أنها تستطيع أن تتجنب الوقوع في هاوية الاستقطاب والاحتواء الدوليين ، لا سيما عندما يتصاعد الصراع ويوشك أن يقترب من الخطوط الساخنة المحرمة (٥٢ : ١٠٤) .

صحيح أن هناك مجالا قد يكون حيويا ويسمح بقدر معقول من الحركة باتجاه مصلحة الدولة الذاتية ، لكنه محسوب ولا يترك على عواهنه وفقا لقانون الكبار الذي يملك زمام الأمور

كى لا يصل الصراع الدولى إلى حافة الهاوية فى عالم لا يحتمل مثل هذه النهاية المروعة ويدرك جلينا مقبة الانزلاق اليها .

وعلى هذا الأساس فإن أى صراع يجرى هنا وهناك لابد وأن يكون للدول العظمى رأى فيه وموقف ينسجم مع مصالحها يتمثل فى الغالب فى معاضدة أحد اطراف النزاع . والصراع العربى الاسرائيلى لا يخرج عن هذا السيناريو (١١ : ٥٠) .

وينبغى ثانيا أن ندرك أن الكيان الصهيونى بالرغم من ارتباطاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب بوجه عام ، إلا أنه يسعى جاهدا لبناء قوته الذاتية وقدراته الخاصة التى لا تتركه يعيش تحت رحمة أحد ، فإذا كانت ظروف اقامة وطنه القومى اضطرته للاعتماد على دولة عظمى فى مرحلة كان لابد له فيها من الاعتماد على من يؤازره ، إلا أنه ومنذ استقر له المقام يخطط للاعتماد على نفسه ، وعدم الركود على مجرد مؤازرة الآخرين إيا كانوا ، تحسبا لأية متغيرات دولية غير مأمونة العواقب . كما يجب أن نلاحظ ثالثا أن الموقف الأمريكى لا يدعم كيانا هزيعا أو مجردا من أسباب القوة الذاتية ، كما أن الجانب الأمريكى لا يعزى اليه كل أسباب الانتصار . وتؤكد هذه الحقيقة أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية وهى تحارب بكل ثقلها فى فيتنام لم تستطع أن تقهر شعبا لا مجال للمقارنة امكاناته بإمكاناتها ، والموقف نفسه تكرر فى أفغانستان وانتهى بانسحاب الجيش الروسى وهو خالى الوفاض . ومن الممكن أن يتكرر ذلك فى مناطق الصراع الأخرى .

واستنادا إلى ما تقدم يمكن أن نزعز بأن الدعم الأمريكى بالرغم من أهميته فى تعزيز القدرة الاسرائيلية إلا أنه ليس حاسما فى تقرير مصير الحرب ، لأنه ليس الاسباب من أسباب القوة الاسرائيلية وليس كل هذه الاسباب وثمة فارق بين الحالتين .

٢ - حظ طرقى النزاع من تقنيات العصر وقدرتها على استيعابها وتطويرها للأغراض العسكرية :

لا جدال فى حقيقة تفوق اسرائيل تكنولوجيا على الجانب العربى ، ويمكن أن يقال بأن هذا التفوق لا يقل عن تفوق الغرب نفسه على العرب ، كما أن اسرائيل بحق هى امتداد للحضارة الغربية (١٢ : ٧٢) بما لا يدع مجالا للمقارنة ، وبالتالي فإن استيعاب آلة الحرب الحديثة والقدرة على تطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل فى ساحة المعركة ، من الأمور الميسورة من قبل اسرائيل ، المتواضعة والبعيدة المنال بالنسبة للطرف العربى ، ولا غرابة فى ذلك ما دامت اسرائيل تنتمى لنفس العقلية العلمية التى ترعرعت فى احضان الحضارة الغربية وشاركت فى بنائها ولم تعيش عالة عليها ، كما أن الأجواء التى تهيئها اسرائيل للبحث العلمى هى نفس الأجواء الماكوفة فى الغرب الصناعى المتقدم . والامر مختلف بالنسبة للعرب ، والتفاوت فى هذا الميدان اكسب اسرائيل ميزة كبرى تمثلت فى قدرتها على استخدام آلة الحرب وتطويرها والتفوق فى التعامل معها ميدانيا ، ولا يمكن اغفال الأهمية القصوى

للتكنولوجيا المتطورة في ادارة العمليات العسكرية ودورها المؤثر في ترجيح كفة الطرف الاكثر الملمًا بنظريات الحرب وميكانيكيته ، وهذا يعنى أن هناك مزيدا من الأوراق الراجعة في يد العدو الاسرائيلى لابد وأن تقيد في خانة عناصر الضعف العربى .

مرة أخرى لا نريد أن نناقش هذه الحقيقة المسلم بها ، كما لا نريد أن نشكك في تأثيرها المؤكد في موازين القوى (١٣ : ٧٢) وأكثر من هذا فنحن نوافق على ما يقال بأن التحدى الحضارى الاسرائيلى لا ينحصر في التفوق العلمى والتكنولوجى ، وإنما يتمثل حقيقة في العقلية التى تحركه وتوصل إلى النتائج المادية التى من بينها التفوق العلمى ، هذه العقلية المتصفة بعقدة التفوق وليدة العقلية الغربية بعد أن رضعت من شدى الحركة الصهيونية (١٣ : ٧٤) ، هى احدى عناصر التحدى العدوانى الصهيونى .

والعقلية السائدة في اسرائيل هى التى انتجت دولة متحصرة مواكبة فكريا وتقنيا لأوروبا وتسير على نفس النهج العلمى والعمل لها .

كل ذلك صحيح إلى حد بعيد ، لكن العلم ليس حكرًا على دولة ولا يمكن أن يكون كذلك ، وبالتالي فإن بإمكان العرب اللحاق بهذا الركب وكسر حدة التفوق وأن تطلب الأمر أجلا ليس بقصير .

كما أن الدول المتقدمة قد تصل إلى درجة من الاشباع العلمى - أن جاز التعبير - تصبح بعدها امكانات احراز المزيد من التطوير النوعى محدودة نسبيا ، الامر الذى يعطى الدول الأقل تقدما فرصة لالتقاط الانفاس واستثمار الوقت بشكل أفضل يساعد على تقليص الفجوة التى تباعد بينهما .

وحتى بالنسبة للخيار النووى (٤٩ : ٢٤) وهو أكثر ما يثير الرعب في مجال حسم الصراع لمصلحة أحد الاطراف مستقبلا باعطاء اسرائيل افضلية استغلاله لغرض الامر الواقع ، حتى هذا الامر مشكوك في جدواه . فاذا كانت معظم المصادر المطلعة تؤكد أن لدى اسرائيل بعضا من هذه الأسلحة الفتاكة ، الا انها أيضا أن اطرافا عربية أخرى بإمكانها في مدة لا تزيد على عشر سنوات حيازة مثل هذه الأسلحة . وأنه في حال احتمالات المجابهة النووية فإن مخاطرها على الجانبين لا تغرى بالأقدام على مثل هذه المجابهة (١١ : ٥٠ ، ٤٩ : ٣٢) ، لا سيما وأن تضرر الطرف الاسرائيلى حتى لو امسك بزماء المباداة أمر محقق ، وقد تضادفه ظروف تجعل احتمال مواجهة ردة الفعل العربية فوق احتماله ، إلى جانب أن مثل هذه المواجهة غير مرغوب فيها دوليا ، وعلى الأخص من قبل الكبار (٤١ : ٥١٨) الذين مازالوا يتمسكون بمبدأ حظر انتشار السلاح النووى .

وفي سياق هذا التصور يمكن تبرير وجهة النظر التى ترى أن استخدام السلاح الذرى في ميدان القتال ليس فعلا للدرجة المتطورة ازاء قوات حصينة ، وأن فعاليتها تكاد تنحصر في نقطة الصفر أو ما يعرف بمركز الانفجار ذاته ، أما الدائرة المحيطة به فأقل عرضة للخطر ،

فإذا ما قورنت تكاليف الانتاج الضخمة بمحدودية فعاليته ، رجحت استبعاده من أرض المعركة (٤١ : ٥٢٤ ، ٤٩ : ٢٣) .

ولعل من الضروري النظر إلى جدوى الخيار النووي في ضوء العقيدة التي تدار بها الازمات في مجتمع اليوم ، حيث أصبح من المحتم كما يرى البعض بحق أن يصل الصراع إلى نقطة بين الهزيمة والانتصار ، أو ما يعرف بالأمن المتبادل بين الأطراف المتصارعة (١١ : ٥١) . وبهذه العقيدة يصبح كل من توازن القوى والردع ركنين أساسيين في الصراع الدائر بين العرب واسرائيل .

ونظرا لفشل أسباب الردع التقليدي بدلالة استمرار الحروب العربية الاسرائيلية (١١ : ٥١) مع ما يتخللها من فترات سكون ، أشبه بالذى يسبق العاصفة - كما يقولون - فإن ذلك من شأنه أن يقرى بالتفكير في الخيار الآخر .

ويأتى على رأس العوامل التي تدفع إلى التفكير في اللجوء إلى الخيار النووي سرعة (تاكل) السلاح التقليدي (١١ : ٥٢) ، وزيادة تكلفته ، حيث وصل في الجانب الاسرائيلي إلى حده الأقصى ، ومن الصعب زيادة حجمه لتعارضه مع ضرورات البناء الاقتصادي للدولة ، ومواجهة استيطان المهاجرين الجدد ، وبناء الصناعات الجديدة والتوسع في برنامج التعليم والصحة (١١ : ٥٢) وما دامت اسرائيل قد وصلت إلى اقصى حدود قدرتها على تطوير الأسلحة التقليدية ، وشرائها ، فإن السلاح النووي يوفر لاسرائيل البديل بتكاليف أقل ، وبصورة ثابتة . وإلى جانب العاملين السابقين هناك أيضا ما يقال حول صعوبة حيازة العرب للرادع النووي في المدى القريب (١١ : ٥٢) . على أن هناك من الجانب الاسرائيلي نفسه ، من يعارض الخيار النووي ، بمقولة أن الرادع النووي الاسرائيلي سوف يصبح جافزا للرادع النووي العربي ، وأن من شأنه زيادة عزلة اسرائيل (١١ : ٥٢) وهذا فضلا عن وجود من يشكك في وجود مثل هذه القدرة أصلا (١١ : ٥٢) .

ويبقى الجانب الأهم من هذه المسألة والمتمثل في الاجابة على التساؤل التالي : هل بإمكان الرادع النووي الاسرائيلي فرض استقرار اقليمي في المنطقة ؟ .. تختلف الآراء بهذا الصدد بين مؤيد ومعارض ، وحجج أنصار الاتجاه الأول تتلخص في أن الخوف الذي يفرضه الرادع النووي سيعمل لقاح مهدئ للعنف وأنه الوسيلة الوحيدة لحسم سباق التسليح مع العرب ، وأن من شأنه فرض فترة هدوء ستمهد لتهدئة التوتر ، كما أن الاحتكار النووي سيفرض الاستقرار ولم يتغير هذا الموقف في حالة تعدد القدرات النووية بسبب الخوف من التدمير المتبادل .

وبالنسبة لحجج المعارضين فننتقل من عدم مصداقية الرادع النووي بالحجم المحدود لردع أى حرب تقليدية عادلة ، وأن بالإمكان مواجهته برادع آخر من فصيلة أخرى لا تقل عنه شأنًا (الرادع فوق التقليدي - كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية) (١١٢ : ٥٢) وأن القدرة العربية على امتصاص الضربة الأولى اكبر من القدرة الاسرائيلية . ناهيك عما

سيؤدي اليه الرادع النووي من جعل كل طرف رهينة عند الطرف الآخر ، فإذا كان الشعب العربى رهينة عند اسرائيل كذلك فإن الشعب الاسرائيلى عند العرب (١١ : ٥٦) .

على أن التلويح بالخيار النووى يستهدف دون شك تحقيق اهداف مرغوب فيها في الجانب الاسرائيلى يأتى على رأسها رفع معنويات القوات والشعب الاسرائيلىين ، وبث الدعايات المغرضة التى تحيط اسرائيل بهالة كبيرة فيما تشيع اليأس والقنوط في الوجدان العربى (٥٩ : ٦٦) .

كما أن مشاركة اسرائيل في حرب الكواكب تلائم الفزعة الاسرائيلية في عسكرية الاقتصاد الاسرائيلى والتخصص في النشاط العسكرى ، وتبرز أهميته الاقتصادية في أنه يفسح المجال لتطوير فروع الصناعات العسكرية والاقتصادية ، لا سيما وأن معظم الاسلحة الاسرائيلية البارزة في السوق الدولى تشتمل على مكونات عالية من منتجات مماثلة لها ، في أمريكا والغرب (٤٩ : ٢٤) .

ومن جهة أخرى فإن نظرية الأمن الاسرائيلية التى تشكل عنصرا رئيسيا في العقيدة القتالية الاسرائيلية والتى تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما : الحدود الآمنة ، والتفوق العسكرى والتكنولوجى ، هذه النظرية قد أطيح بها بعد حرب رمضان على النحو الذى يؤكد أن التفوق التقنى والحضارى لا يحيط بكل شيء ولا يلقى عقيدة الطرف الآخر (٤١ : ٤٢٤) ، وما يملكه أو ما يمكن أن يستغله مما يملكه من أوراق (٧١ : ١٣) . وأخيرا فإن من المفيد أن نذكر بأن أحدث تقنيات العصر المتاحة لاسرائيل لم تستطع أن تفعل شيئا في مواجهة الانتفاضة أو ما عرف بثورة الحجارة في الأرض المحتلة .

٣ - الظروف الخاصة باطراف النزاع :

يثير هذا الموضوع بالنسبة للكيان الصهيونى قضيتين هما : مدى جدية الحرب وأهمية المياه بالنسبة للكيان الصهيونى :

(١) جدية الحرب وحتمية الانتصار :

من الواضح أن ظروف اسرائيل الجغرافية والديمقراطية ، وموقفها كدولة صغيرة في وسط عربى شاسع ، قد لعب دورا هاما في استثارة المزيد من حوافز الانتصار ، لأن خسارتها لاية جولة تتمثل كارتة قد لا تحتملها ، وقد شكلت هذه المقولة عنصرا رئيسيا في نظرتها لحروبها مع العرب على أنها قضية حياة أو موت ، وقد أمدتها ذلك بأسباب القوة في قابل نظرة أقل جدية وأكثر استعدادا لتحمل تبعات خسارة جولة أو جولات بسبب التفوق السكانى . وسعة الرقعة الجغرافية اللذين لا يستمرئان الهزيمة بنفس القدر ولا يتعجلان الانتصار بنفس الاحاح .

ولا شك في أن سوء تقدير الجانب العربى وتقريطه بمزايا ينفرد بها ، هو الذى خلق

الحافز لدى اسرائيل للعدوان والنظر إلى قرار الحرب بهذه الكيفية المدعومة بالاستعداد الكافي . والتالي فان جدية الحرب من وجهة النظر الاسرائيلية هي الوجه الآخر لسوء تقدير واستخفاف الطرف العربي . على أنه يظل في جميع الاحوال لوجود اسرائيل التي يقدر تعدادها بحوالي ٤,٥ مليون وسط مائة وخمسة وتسعين مليون عربي ، أهميته ، ما دامت أسباب الصراع الممتدة في الاطماع الصهيونية على ما هي عليه . وسيعمل ذلك في اتجاهين : حرمان اسرائيل من العيش بأمان مهما بلغت سطوتها ، واستثارة ردود فعل سلبية لدى المتعاطفين مع هذه الحركة ، فيتضاؤل حجم الدعم الذي تعتمد عليه . ويبقى بعد ذلك احتمال أن يتصدى العرب لشن حرب وقائية ويختصر بواسطتها صراع البقاء بشكل حاسم يكتل لهم النصر ، وهو افتراض سيظل كامنا إلى الابد (١٩ : ١٠٢) ما بقيت الصهيونية ووريثتها اسرائيل تندس الأرض ، تستنزف المشاعر ، وما بقي الكبرياء القومي مخزونا في الضمير العربي المكوم ، يتحين الفرصة لرد الاعتبار .

(ب) أهمية المياه :

عنيت المؤسسات الصهيونية عناية فائقة بمشكلة المياه لارتباطها الوثيق بالاستيطان الذي يعتبر بحق التطبيق العملي للصهيونية (٣٦ : ٨٢) .

وقد ركزت عملية الاستيطان الأولى في المناطق الوسطى والساحلية من فلسطين ، وبعد قيام اسرائيل تطالع مخطوط الاستيطان إلى الأراضي الواسعة في النقب لاستيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين .

وقد قامت اسرائيل بتحويل مصادر مائية خارجية لارواء الأراضي التي تسيطر عليها ، فمن (١٤٠٠) بئر ارتوازي كان موجودا في فلسطين عام ١٩٧٤ ، بلغت كمية الضخ منها ٢٣٠ مليون متر مكعب سنويا ، ارتفع العدد في عام ١٩٥٨ إلى ٢٢٣٠ بئرا ، وبتحويل مياه نهر العوجا إلى الجنوب وصلت الكميات المائية المستغلة إلى ١٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا ، استخدم منها ٩٠٠ مليون متر مكعب في ري المزروعات (٦٢ : ١٤٠) .

وفي اواخر السبعينات بلغت كمية المياه المستغلة ١٦٥٠ مليون متر مكعب منها (٩٥٠) مليون متر مكعب مياه جوفية ، معظمها يأتي من الضفة الغربية (٥٠٠ مليون متر مكعب) و ٦٠٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن وبحيرة طبريا و ٦٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب من جمع مياه الفيضانات (٣٦ : ٨٤) .

ولا توجد في اسرائيل مصادر مائية غير مستغلة ، وبالرغم من محاولاتها تحسين وضعها المائي عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة كتطعيم السحب وتحلية مياه البحر واستصلاح شبكة المجاري ، مازالت تعاني من أزمة حادة . ويشير القائلون على السياسة المائية بطرف خفي إلى أنه لم يبق أمامهم غير النيل والليطاني (١٤ : ٢٧) . كذلك فان قصر فصل الامطار واختلاف كمياتها من عام إلى عام يؤدي إلى عدم الثبات على كمية واحدة من

المحصول فيهدد ذلك بفشل الزراعة بأكملها في كثير من الأحيان .

وبالنسبة للمياه والمستقبل ، فإن إسرائيل لا تنفك تعلن عن فتح أبوابها في وجه كل يهود العالم وعن عزها على اسكان مستوطنين بأعداد كبيرة في مختلف المناطق ، ومن ضمنها الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ (٣٦ : ١٠٧) . وعلى الأخص في المناطق المؤهلة بأغلبية عربية أو التي تنخفض فيها الكثافة السكانية ، لذلك فإن مشاريع تهويد الجليل واستيطان النقب ، وتوطين مليوني يهودي في المناطق المحتلة يعتبر هدفا مركزيا للسياسة الاستيطانية ، وتنفيذ مثل هذه المشاريع يتطلب توفير مصادر مياه تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية والصناعية والزراعية ، وإذا كان من المتوقع أن تزيد كمية المياه المستخرجة بحوالى ٢٤٠ مليون متر مكعب سنويا ، فإن من المتوقع أيضا أن تزداد نسبة الاستهلاك بمقدار ٤٢٥ مليون متر مكعب أى بعجز مقداره ٨٥ مليون متر مكعب .

وقد يبدو أن الملاذ الوحيد للخروج من هذا المأزق سيركز في تحلية مياه البحر ، إلا أن الارتفاع الزائد في تكلفة هذه العملية سيدفع بالمسؤولين إلى محاولة إيجاد مصادر طبيعية أخرى من مناطق مجاورة ، كما حدث بالنسبة لمياه نهر الأردن بالإضافة إلى استهلاك أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (٣٦ : ١٠٨) .

ولم يعد خافيا أن محاولات إسرائيل للحصول على مصادر مياه جديدة ليست ترفا ، بل ضرورة ملحة لإكمال المشروع الاسرائيلي (٣٦ : ١٠٨) . وقد سبق أن أفصح المسؤولون الاسرائيليون ، عن رغبتهم في المطالبة بحقهم من مياه نهر اليرموك ، الذى استغل الأردن معظمه في مشروع قناة الغور الشرقية ، كما الحوا إلى أهمية نهر الليطاني في الجنوب الذى يعتبرونه مصدرا هاما يساعد على توطين اليهود في المناطق العربية .

أما بخصوص سحب مياه النيل من منطقة الدلتا إلى النقب عبر سيناء ، فبالإضافة إلى أنه حلم قديم راود خيال الصهاينة منذ عام ١٩٠٥ عندما تقدموا به في شكل مشروع إلى اللورد كرومر ، وتم رفضه في حينه وتوالى طرحه فيما بعد ، إلا أنه اتخذ بعيد اتفاقية كامب ديفيد ابعادا واقعيا ، وقيل بأنه كان أحد البنود السرية في الاتفاقية المذكورة (٣٦ : ١١١) . وتبدو خطورة المشكلة المائية بالنسبة للطرف العربى في نقطتين : الأولى تتمثل في عدم كفاية المصادر الحالية وسعى إسرائيل لتدبير مصادر بديلة من المنطقة المجاورة ، والثانية وتتعلق بحقيقة أن معظم المياه المستغلة حاليا قد سرققتها إسرائيل من العرب ، من بينها ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية التى ترددها من سفوح جبل الشيخ وتعادل ما نسبته ٥٠٪ من كميات المياه المستهلكة في إسرائيل .

كما أن مجموع المياه التى يأتى بها نهر الأردن ، بعد التقاء منابعه الثلاثة تبلغ (٥٠٠) مليون متر مكعب ، يأتى حوالى نصفها من نهر دان (٢٤٠ مليون متر مكعب) ويتقاسم بانياس والحصباني النصف الآخر . ويبلغ مجموع كمية المياه التى تمر من نهر الأردن من منبعه إلى مصبه في البحر الميت حوالى ١,٢٥ مليار متر مكعب سنويا تتحكم فيها

اسرائيل ، علاوة على استهلاكها لبحاواض المياه الجوفية في الضفة العربية (٣٦ : ٨٨ - ٩٩) كما اسلفنا .

لذلك فان ما يقال بصدد تفسير طبيعة الصراع ، بأنه من قبيل حرب المياه ، ينطوى على جانب كبير من الصحة الموثقة بالوقائع الدامغة ، وهذا ما يفسر حرص الكيان الصهيوني على التمسك والسيطرة على منافع المياه في الأراضي المحتلة ، وبمساعية المربية لتطويع ومنازعة مناطق أخرى مجاورة ، على أن هذا الموقف وأن كان يضفى على صراعه قدرا كبيرا من الجدبة بسبب أهمية العامل المائى . الا أنه يحمل في طياته تهديدا جسيما يتوعدة في صميم بنيانه ، وقد يقود واحدة من أبرز دعامات مشروعه الصهيونى ، لاحتمال اخفاقه في معالجة هذه المشكلة ، وبالتالي وضع حد لاطماعه في مجال الاستيطان الزراعى وتوطين المهاجرين ، وعجزه من ثم عن مواجهة الاغلبية العربية التى تحيط به من كل جانب . كما أم جشعه في ابتزاز مياه الآخرين لا يترك مجالا لاحد للشك في سوء نواياه وما يبيته من مخططات عدوانية ، الامر الذى يحتم مواجهته بقوة ، دفاعا عن الهوية والقاء ، حيث لا خيار آخر .

نخلص من عرضنا للمقولات التى تفسر طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى . إلى أن ما تتمتع به اسرائيل من مزايا فيما يتصل بعلاقتها الصميمة مع الغرب وامريكا بالذات ، وارتباطها بالحضارة الغربية وتفوقها التكنولوجى تبعا لذلك ، وكذلك نظرتها المتشددة والحاددة لمبررات الحرب ، كان ذلك يعطى لاسرائيل تفوقا كبيرا دون شك ، كما اعطاهما في حروبها السابقة ، لكنه لا يلقى العناصر الاخرى التى تتحكم في تحديد مصير أية معركة ، فالانتصار أو الهزيمة يعزى لعوامل متعددة ومتشابهة ، وغياب أى منها لايد وأن يؤثر في المحصلة في تحقيق النتيجة المرجوة أو في تحديد حجمها على الأقل . ومن جانب اخر فان تقييم موقف أحد الأطراف على حدة لا يكفى لتحديد مسار المعركة ، ذلك أن أيا من الربيع أو الخسارة ليس في النهاية الا نتاج تفاعل مواقف طرفي النزاع معا . لذلك نرى على ضوء استقراء نتائج الحروب العربية الاسرائيلية ، أن العوامل التى أشرنا إليها قد لعبت دورا بارزا في المعركة . لكن النتائج التى تحققت قد اعتمدت كثيرا على موقف الطرف العربى أكثر من اعتمادها على العوامل السابقة ، لأنها ببساطة لا تشكل جميع عناصر معادلة الهزيمة والانتصار . أجل لقد أحسن توظيف عناصر المعادلة في الجانب الاسرائيلى ، لكن النتائج التى تحققت لم تعتمد عليها فحسب ، بل تضافر معها في تحقيق هذه النتائج تعطل وغياب عناصر هامة في الشق العربى من المعادلة ، مما اكسب الموقف الاسرائيلى قوة جديدة أثرت العناصر التى اعتمد عليها في تحقيق النصر . فكيف لا ينظر إلى هذه الحقيقة في تقييم النتائج وتحديد أهمية كل عامل لعب دورا في المعركة .

هذه هي المشكلة ولعلها الأولى بأن نوضح بعين الاعتبار . واستكمالا لهذه الحلقة ، سنحاول أن نعرض فيما تبقى من هذه الدراسة لجوانب القوة وجوانب الضعف لكل طرف من أطراف الصراع ، لنرى إلى أى مدى نجح وينجح كل

منهما في استثمار عناصر القوة لديه ، واستغلال عناصر الضعف لدى خصمه ، ونحسب أن آلية الحرب وإدارتها لا تؤسسان على أبعد من هذا المبدأ المفترض الذي يستوعب جميع نظريات الحرب على تنوعها وتبليغها .

ثانيا - عناصر القوة لدى أطراف الصراع :

مقدمة :

لا يخفى أنه ليس هناك من « قوة مطلقة » دائمة ، ولا من « ضعف مطلق » دائم ، لأي دولة ، عبر التاريخ الإنساني كله ، فشان الدول في نشوئها وارتقائها ونهايتها شان الأفراد ، لا بد وأن تعقب مرحلة الشباب والقوة مرحلة الشيخوخة والضعف .

وليس من شك في أن الطرف الذي يمتلك تقوفا نسبيا في صراع ما ، ولفترة زمنية ما ، يستحيل عليه المحافظة على تفوقه وعناصر قوته إلى الأبد . فالدول في حركة تعاقب مستمر ، وسجل التاريخ حافل بسير العديد من الامبراطوريات التي نمت وازدهرت ، ثم ما لبث أن ضعفت واندرت ، سواء كان ذلك في العصور القديمة أو الوسيطة أو الحديثة أو المعاصرة . « وتلك الأيام نداولها بين الناس » صدق الله العظيم .

كما أنه ليس من شك أبدا ، في أنه ما من دولة من دول بني الإنسان ما كان لها أن تقوم أو تدوم - وإلا ففترة قصيرة - لولا توفر عناصر القوة ، وما كان أن تزدهر أو تعمر إلا في ظلال الأمن واستتبابه ، ذلك أن توفر الأمن بمختلف أبعاده يشكل الركيزة الأساسية للقوة الحقيقية ، والافتقار اليه واضطرابه دلالة على عدم تماسك البنيان للدولة وعدم قدرتها على رسم كيان متبلور لها وترسيخ وجودها ، واحتمالية تصدعها ، وايدان بتقهرها وانحسار عوامل قوتها وتراجعها ، مهما طالت فترة الحشد والاستعداد واليقظة ، ومؤشر على طغيان عوامل الضعف والهدم التي تؤدي بها في النهاية إلى الانهيار .

ونخلص من ذلك إلى القول بأن مما تجدر الإشارة اليه أن إسرائيل ، كأحد الأطراف الرئيسية في المواجهة التي نحن بصدد تحليل بعض جوانبها ، يلاحظ أنها ومنذ نشوء كيانها في فلسطين عام ١٩٤٨ ، كانت وما تزال تفتقر إلى أهم عنصر من عناصر القوة الفعلية ، وهو عنصر (الأمن) والذي يزداد افتقارها اليه بصورة متصاعدة يوما بعد يوم ، وينذر بتفاقم عوامل الهدم والتراجع على حساب عناصر القوة التي تمتلكها . وهي وأن استطاعت خوض سلسلة من المواجهات الساخنة مع أقطار المواجهة العربية ، لغايات التوسع وفرض الإرادة ، وما تزال ممعنة في تحديدها الصارخ لوجود الأمة العربية وإرادتها ، إلا أنها ستبقى موضع تساؤلات عديدة متصلة بقدرتها على فرض وجودها وإرادتها في المنطقة العربية ، فإلى متى ستبقى تمثل الطرف المنتصر والأقوى في هذا الصراع ، وإلى أي مدى ستبقى تمتلك أسباب القوة والتفوق فتبقى مستمرة في سعيها من أجل تحقيق أطماعها بإقامة دولة لها تمتد من

فلسطين إلى الفرات إلى النيل ؟ وأسئلة كثيرة يمكن أن نطرحها في هذا السياق ، وأن كانت الإجابة عليها ليست يسيرة ، إلا أننا سنحاول الإجابة على بعضها من خلال تحليل جوانب القوة وجوانب الضعف لدى كل من طرفي الصراع العربي ، والإسرائيلي .

وقبل البدء في ذلك ، يجدر بنا التأكيد على الحقائق التالية :

١ - أن عناصر الضعف وعناصر القوة لأية دولة أو مجموعة دول ، ليست مطلقة كما هي ليست دائمة .

٢ - أن مصالح الدول ، والمصلحة القومية بالذات ، هي التي تحكم سياساتها الخارجية وترسم أطارها وتحدده وليست صداقاتها أو عداوتها لدولة ما ، وفي زمن ما . أي بمعنى آخر أنه ليس هناك صداقات أو عداوات دائمة ، ولكن هناك مصالح دائمة للدول .

٣ - أن الضعف في أي جانب أو مجال معين لدولة ما ، قد يكون بنفس الوقت عامل قوة إذا أحسن استغلاله . فالنقص في القوى البشرية لدى الجانب الإسرائيلي استغل من قبلها من أجل تشجيع الهجرة الخارجية إلى إسرائيل ، وبنفس الوقت استغل لاستردار عطف الدول الأخرى عليها .

٤ - مع أهمية « الكم » في حسابات القوة ، ولكن - الكيف أو النوعية - أثبتا الأهمية القصوى في هذه الحسابات . فنوعية الأسلحة وكيفية حشدها واستغلالها ، كانا من بين الأسباب الرئيسية لانتصار إسرائيل حتى الآن .

٥ - أن الروح المعنوية ، وإرادة القتال لأي طرف مقاتل ربما تكون في مقدمة أسباب قدرتها على النصر . ومن الصعوبة بمكان احتساب هذه المتغيرات بالأرقام المطلقة أو حتى النسبية .

٦ - ما يشكل عنصر قوة لدى طرف من أطراف الصراع ، قد يقابله عنصر ضعف لدى الطرف الآخر فيشكل ثغرة أو نقطة ضعف تمكنه من التفوق والتأثير بفعالية هائلة تؤثر على بقية عناصر القوة وعناصر الضعف لدى الخصم . وقد يقابله عنصر قوة مواز وهنا تتدخل عناصر أخرى في معادلات المواجهة لحسم الصراع لحساب أي من الأطراف المتصارعة كعنصر الزمن والمباغته ، وعنصر التنظيم والحشد والتنسيق وحسن التخطيط والأداء وقوة العزم والإرادة والاصرار وما إلى ذلك وفي حالة غياب بعض هذه العناصر أو غيابها مجتمعة فقد يتحول عنصر القوة لدى طرف ما إلى عبء على صاحبه فيصبح عنوان تخبط وفوضى أو اهدار وضياح وتبذير أو عنوان غطرسة وغرور مدمرين . وبمعنى آخر قد يفرغ عنصر القوة من مضمونه ومحتواه ويجرد من أثاره وفعاليتة الإيجابية إذا لم يحسن استخدامه على النحو الملائم والصحيح .

عناصر القوة :

ليس من اليسير الاحاطة بكل عناصر القوة لدى أى من طرفى الصراع العربى - الاسرائيل الا أن من الممكن تصنيفها - قبل البدء بتحليلها - بصورة اجمالية تحت العناوين الرئيسية التالية :

١ - عناصر القوة لدى الجانب الاسرائيل :

- (أ) التقدم التكنولوجى .
- (ب) العقيدة القتالية .
- (جـ) الدعم الغربى :

- ١ - الاتفاق الاستراتيجى وحرب النجوم .
- ٢ - المعونات الاقتصادية .

(د) التنظيم المؤسسى للدولة :

- التنظيم السياسى .. الديمقراطية .
- ٢ - الحشد الشعبى .
- ٣ - الجهد الاستخبارى - الموساد .
- ٤ - الادارة العسكرية والاستخدام للموارد والطاقت .
- ٥ - بناء المواطنة ومفهوم اليهودية (تحديد عنصرى بالمنظور النازى)

(هـ) مؤازرة الصهيونية العالمية :

- ١ - سيطرة الصهيونية على دور المال الغربى ومؤسساته الكبرى .
- ٢ - الهيمنة على اجهزة الاعلام والفكر .
- ٣ - الهيمنة على مراكز النفوذ والتاثير الدولى .
- المسئولة عن صناعة القرارات المؤثرة .

(و) العطف العلى على اليهود :

٢ - عناصر القوة لدى الجانب العربى :

- (أ) الطاقة البشرية الهائلة .
- (ب) الثروات البترولية .
- (جـ) الموقع الجغرافى .
- (د) العمق الاستراتيجى .
- (هـ) التكامل الاقتصادى .

(و) تعدد جبهات القتال وامتدادها على عدة محاور يمكن استيعابها وتغطيتها في الجانب العربي بما يعنيه ذلك من تفتيت الجبهة الاسرائيلية وتقليص قدراتها القتالية .

(ز) العامل القومى ودوره في تحقيق التضامن العربى .

(ح) العامل الدينى ودوره في موازنة العالم الاسلامى .

(ط) العامل الدولى ودوره في مساندة دول عدم الانحياز والعالم الثالث .

تحليل جوانب القوة الاسرائيلية :

(١) التقدم التكنولوجى :

الصراع العربى - الاسرائيلى صراع شمولى ، ذو بعد حضارى عام ، فهو ليس قتالا على مساحة معينة من سطح الأرض ، ولكنه شامل لمختلف الوسائل والادوات والأساليب والميادين ، وكل ما من شأنه تحقيق فرض ارادة أحد الطرفين على الآخر ، فرضا كليا لا جزئيا (١ : ١١٥) . والتسابق لتحقيق هذا الهدف لا يقتصر على ميدان بعينه ، وإنما يمتد إلى كافة الميادين . ولعل في مقدمة هذه الميادين التى يجرى فيها السباق على اشده وبصورة مميزة ، بين مختلف دول العالم - والمتقدمة منها بشكل خاص - الميدان العلمى التكنولوجى الذى يشهد انفجارا هائلا وتقدما مذهلا لا مثيل لهما من قبل ، ويشكل في الوقت ذاته اخطر وأهم التحديات البارزة التى تواجه البشرية عامة ، وعنصر الحسم في شتى ميادين الصراع والتنافس .

ويدرك الطرفان المتصارعان (العربى والاسرائيلى) أهمية مواكبة هذا الانفجار المعرفى والتكنولوجى القائم ، وتسخير معطياته وادواته ومبتكراته في صراعهما . وتحرص اسرائيل بشتى السبل والوسائل على المحافظة على قصب السبق والتفوق في هذا المجال بالذات ، والذي تشير معظم الدلالات التى تلوح في الافق إلى أنها ما تزال تحتفظ بهما في المرحلة الراهنة ، وذلك اعتقادا منها بما يؤكد « كل علماء المستقبليات من أى شكل العالم ، وتوزيع وتوازن القوى فيه ، في القرن الحادى والعشرين ، سيحدد بواسطة مجموعة صغيرة جدا من البلدان التى تملك وسائل التكنولوجيا المتقدمة . أى ان معايير سمة القوة في القرن القادم لن تكون هى نفس المعايير التى سادت طوال التاريخ البشرى - حجم السكان ، ومساحة الأرض ، والمواد الخام ، والقاعدة الصناعية ، وحجم ونوعية القوات المسلحة . فمع أن هذه جميعا تظل معايير مهمة ، الا أنها لن تكون العوامل الحاسمة . المعيار الحاسم والأهم ، والذي يمكن أن ينشط كل المقومات التقليدية للقوة ، والشار إليها أعلاه ، هو التكنولوجيا المتقدمة » (٥٤ : ٥) .

وهناك أجماع على أن ميادين التكنولوجيا المتقدمة هى : المعلوماتية (Informatios) وتكنولوجيا الفضاء ، والهندسة الوراثية (Bio - Engineering) والالكترونيات الدقيقة

(Micro - Electronics) ، وعلى أن المعلومات التكنولوجية في هذه الميادين لم تعد في كثير من جوانبها - أسراراً ، وإنما متوفرة على نطاق واسع ، وأن السر في فعاليتها إنما يكمن في تحويلها إلى «منتجات» قابلة للاستخدام والتطبيق والاستفادة منها عملياً وبأسعار اقتصادية ، وأن التنافس المحموم والصراع في هذا المجال إنما يتمثلان بسرعة القيام بتحويل المعلومة التكنولوجية إلى منتج ، وغزو الميادين أو محاور الصراع والتنافس بهذا المنتج من قبل أطراف الصراع والمنافسة الآخرين ، وفي ذلك تكمن القوة التكنولوجية الحقيقية ويكون حسم السباق في مجال معين لو أكثر (٥٤ : ٦) .

والتفوق التكنولوجي الإسرائيلي القائم حتى اليوم إنما يتمثل - إضافة إلى التركيز على تحويل المعلومة التكنولوجية إلى منتج - بالسعي الدائب للمحافظة على هذا التفوق باتباع أساليب ووسائل عديدة منها :

١ - توجيه العناية الفائقة للبحث العلمي ، ومحاولة تعميم روح البحث والتحليل لموضوعي ومنهجيته في التفكير ، في كافة الحقول ومناهج الحياة ، في إسرائيل ، على أمل أن تصبح هذه المنهجية هي السمة البارزة المميزة للفرد وللجماعة في الكيان الصهيوني .

٢ - جمع المعلومات والأسرار التكنولوجية من مختلف مصادرها ، وبشتى الوسائل الممكنة ، وخاصة ما يتصل منها بتطوير الأسلحة والمعدات ونظم الاتصال والتدريب والاستخدام والتخطيط والتنسيق ، ومن ثم ترجمتها إلى منتجات وتطبيقات مع تركيز مميز في ميدان التدريب للوصول إلى حد التمرس والحنق في الأداء بمهارة وكفاءة .

٣ - إقامة شبكة من التحالفات مع عدد من الدول والمؤسسات المتقدمة تكنولوجيا بهدف إيجاد تعاون معها على أوسع نطاق لتبادل الخبرات والتجارب ، ومن ثم تطوير قدرات إسرائيل في هذا المجال . وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تحرص إسرائيل على التحالف معها تكنولوجيا واستراتيجياً ، والإيحاء بهذه العلاقة الحميمة واستثمارها بوجه خصومها في مضمار الحرب النفسية ، على اعتبار أنها تقيم هذا التحالف الوثيق مع إحدى قوتين عظميين في العالم .

وأياً كان الأمر ، فإن الجانب العربي في هذا الصراع المحتدم مع إسرائيل ، وفي هذا الميدان بالذات ، لا خيار أمامه ، ولا بد أن يدخل العرب في مجال التكنولوجيا المتقدمة ، أما كمنتجين أو كستهلكين أو كضحايا مستهدفين . وهم إلى الآن ، مستهلكين وضحايا مستهدفين (لتطبيقات بعض هذه التكنولوجيات في أسلحة الدمار) .

أن العرب أمامهم فرصة لا بأس بها لدخول بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة كمنتجين فالمعلومات متوفرة ، ولديهم - أولادى بعضهم على الأقل - رؤوس الأموال اللازمة ، ولديهم سوق كبير (يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون نسمة) . وذكر في هذا الصدد أن بعض أحسن العقول العالمية والتي تستعين بها الشركات الأجنبية العملاقة في ميادين التكنولوجيا المتقدمة هي عقول عربية . وذكرت الأسماء بأشخاصها في كل مجال (٥٤ : ٦) ، الأمر

الذي يشير بتصاعد القدرة العربية في ميدان التكنولوجيا المتقدمة ، واحتمالية موازاتها لما وصلت إليه إسرائيل ، ذات يوم ، وربما بلوغ مرتبة متفوقة ، لما لدى العرب من قدرات هائلة تفوق ما لدى إسرائيل في معظم المجالات والميادين ، إذا أحسن حشدتها وتنظيمها وتوجيهها نحو الأهداف المنشودة ، إذا ما تنبه العرب إلى الثغرات ومواطن الضعف التي يعاني منها النظام العربي اليوم ويبدروا بسدها ومعالجتها .

أن الذي ينقص العرب ، هو الإرادة السياسية ، والخطة المناسبة وتخصيص الموارد اللازمة ، والاطار التنظيمي اللائق . وهذه كلها أمور لابد أن يقررها ويلتزم بها صانعو القرارات السياسية ، وعلى أعلى مستوى (٥٤ : ٦) .

ومن جهة ثانية ، أن إسرائيل مهما بلغت من تفوق الآن في مضمار التكنولوجيا المتقدمة ، فإنه ليس بوسعها المحافظة على هذا التفوق باستمرار ، بسبب ما أشير إليه أنفا من مبشرات باحتمالية تصاعد القدرة العربية التكنولوجية . يضاف إلى ذلك أن الضائقات المالية التي تعاني منها إسرائيل في تزايد مستمر ، وهي بمثابة معوقات ومعاول هدم كبيرة الأثر ، ومن غير المعقول أو المقبول أن تبقى حالة التطفل والتواكل على الولايات المتحدة الأمريكية لتسديد العجز الإسرائيلي ، إلى الأبد ، وأن تبقى هذه الأخيرة البقرة الحلوب للصهيونية العالمية وإسرائيل ، في ظل بيئة دولية متغيرة في الاتجاهات السياسية والمصالح والموازن .

(ب) العقيدة القتالية :

شهدت العقيدة العسكرية الإسرائيلية ، خلال العقود الأربعة الماضية ، تطورات وتغييرات وتعديلات ، أملت فيها مجريات الصراع ونتائج سلسلة المواجهات القتالية التي وقعت بين الطرفين العربي والإسرائيلي ، ولتبيين المبادئ التي ارتكزت عليها تلك العقيدة ، وما طرأ عليها من تطورات تقتضي الضرورة تبين الأهداف الرئيسية للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والتي تتلخص بما حدده أحد قادة إسرائيل العسكريين (الجنرال رفائيل ايتان) بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٨٠ ، بقوله :

« علينا ألا نعدد لأنفسنا أهداف حرب ، بل أهدافاً قومية ، وهناك أربعة أهداف قومية لدولة إسرائيل ، كانت هي أيضاً أهداف « اليسوف » - الوجود اليهودي في فلسطين - وأهداف الصهيونية : الهدف الأول هو إبعاد خطر الإبادة عن شعب إسرائيل ، والثاني هو إنهاء الصراع اليهودي - العربي - الفلسطيني على أرض إسرائيل .. أما الهدف الثالث فهو أن تشكل إسرائيل قوة جذب للشعب اليهودي والرابع هو تقليل الاعتماد على الآخرين .. هذه أهداف محددة ودائمة ، لا يرجد التزام بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة .. ويضيف ايتان : أنه يمكن تفحص كل حرب ونتائجها « وفقاً لهذه الأهداف الأربعة » (٢٢ : ٩ - ١٠) .

وتلك الاهداف الأربعة هي التي ترسم الاطار العام لنظرية « الأمن القومي » لإسرائيل ، وما تمثله من ايدولوجية ، وقد لعبت الدور الاساسي في بناء العقيدة القتالية للجيش الاسرائيلي منذ نشأته ، والتي ظلت حتى عام ١٩٦٧ تركز على المبادئ الاستراتيجية التالية :

١ - المبدأ الأول ، ويتلخص بضرورة تجنب حدوث مفاجأة عسكرية عربية ، بالتهام الدائم ، وتكثيف الجهد الاستخباري واجهزة الانذار ، وتقليص فترة التعمية العامة ، واقامة المستوطنات العسكرية على امتداد الحدود ، لوقف أن تقدم عسكري عربي ، أو عرقلة على الأقل وتأخيرها ، ريثما تتجمع القوات الاحتياطية .

٢ - المبدأ الثاني : هو وجوب توجيه ضربة وقائية أولى ضد أي استعداد أو حشد عربي للحرب . انطلاقاً من الشعور بضيق مساحة الأرض التي كانت تحتلها وتقيم عليها اسرائيل حتى ما قبل حرب ١٩٦٧ والبالغة (٢٥٨٩٠) كيلو متراً مربعاً ، وطول حدودها مع اقطار المواجهة العربية والبالغ (٩٩٠) كيلو متراً ، وطول شواطئها والبالغ نحو ٢٥٦ كيلو متراً ، وما يشكله طول تلك الرقعة ، ووجود مناطق ضيقة في وسطها وجنوبها لم تتجاوز في بعض منها ١٤ - ١٥ كيلو متراً ، من مشكلة تتمثل بصعوبة الدفاع عنها ، وخصوصاً في غياب عوائق جغرافية تعرقل أي تقدم عسكري غربي ، وتهدد اسرائيل ، من الناحية النظرية ، بخطر الانشطار في حال تعرضها إلى هجوم عربي شامل ، وقد عبر عن هذا المبدأ وذلك الواقع الجغرافي ، يفتال ألون / الوزير السابق وأحد القادة العسكريين الاسرائيليين ، في كتابه « حاجز رملي » بقوله :

« ظروف الدولة - الاسرائيلية - مع وجود حدودها الطويلة المحاصرة ، والعمق الضئيل والأرض المنبسطة ، ونقاط الضعف في رقعتها ، ونتيجة القرب الزائد للقواعد الجوية العربية ، ومدفعية العدو البعيدة المدى ، لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لأعدائها أن يأخذوا المبادرة الأولى .. أي اسرائيل مجبرة على ممارسة حقها الاخلاقي والسياسي بأخذ المبادرة العملية بيديها قبل أن تغلق طائرات العدو ، والافقد يحكم عليها بالهلاك في بداية المعركة ، (٢٨ : ٣٩ - ٤٠) .

٣ - المبدأ الثالث ، مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي الاسرائيلي ، حيث يرى قادة اسرائيل أن تحقيق النصر على الجيوش العربية يتطلب سحقها ، ولما كان ذلك متعذراً مواجهته بكم مقابل ، بسبب الكثافة البشرية العربية المتفوقة ، فإن عليهم تعبئة قواتهم بحيث تتمكن من مواجهة التفوق الكمي العربي عن طريق التفوق النوعي الاسرائيلي ، أي مواجهة الكثرة بالقلة التي تمتك التفوق النوعي . ومن هنا كان - ولا يزال - التركيز الاسرائيلي على التعبئة النفسية وخلق عقدة « المسادا - مسعدة » لاعطاء المقاتلين حافزاً قوياً للتقدم والتضحية ، والتشديد على التدريب المتواصل ، ليتمكن الجندي الاسرائيلي الاحتياطي من التفوق على نده العربي النظامي (٢٢ : ١١) . وحيال قوة الحوافز ومسافة صراع البقاء من أجل الحياة يرى الجنرال اسرائيل تال :

« أن قوة الحافز (للحرب) تتناسب طرديا مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية ، ومقدار حيوية المصلحة هو ما يحدد مستوى الثمن الذي يكون الفرد والمجموع على استعداد لدفعه من أجل المحافظة على هذه المصلحة . أن البشر مستعدون لدفع الثمن الأكثر فداحة من أجل صميم وجودهم المادى والقومى ، ولكنهم غير مستعدين لدفع مقابل مرتفع ثمنا رخطاء وتقصيرات ، أو لسياسة غير مقبولة لديهم .. يشعر المرء أنه من الجائز تعريض الحياة وحتى التضحية بها فقط من أجل الدفاع عن الحياة والحرية ، وما دمنا نحارب من أجل هذه الاهداف فهناك فرصة كبيرة لكى يبقى مستوى حافزنا أعلى بما لا يقاس من حافز أعدائنا . أن العلاقة الجدلية بسيطة : توسيع طامح لدايرة الاهداف يجر وراءه انخفاضاً في الحافز ويتلوه فوراً تقلص حدود القوة ، وأما الالتصاق بالاهداف التى تمس الوجود بالذات ، فهو يوسع حدود القوة » (٢٢ : ١١) . ويشير هذا ضمناً إلى ضرورة تبني أهداف محدودة تتعلق بـ « الوجود الاسرائيل » (أى بـ « الامن القومى ») ، وذلك كوسيلة لتحسين التماسك الاجتماعى والحفاظ على « الحافز الاخلاقى » الذى يرى نال فيه عنصراً أساساً من عناصر التفوق الاسرائيل وزيادة قدرات اسرائيل العسكرية (٢٢ : ١٢) .

٤ - المبدأ الرابع ، نقل المعركة إلى اراضى الخصم ، ويتصل هذا المبدأ بالمبدأ الثانى الذى كان قائماً لعدم توفر العمق الاستراتيجى لاسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧ ، وبصورة مركزة ، ولا يزال معتمداً لدى قادة اسرائيل ، ولكن بحذر شديد ، حيث يرى هؤلاء بأن أبعاد الحرب عن الحدود والمراكز السكانية والاقتصادية الاسرائيلية وسحق الجيش العربية ، من خلال خوض معارك هجومية والاعتماد على القوات الضاربة سريعة الحركة . وقد أوضح ذلك الجنرال حاييم لاسكوف /رئيس سابق لأركان الجيش الاسرائيل ، بقوله :

« إننا لا نستطيع ان نبني خطة دفاعية تعتمد على القتال فوق اراضينا ، وهذا يعنى طبعاً ان علينا نقل الحرب إلى بلد العدو . وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً ، يجب ان تتغير جميع اتجاهاتنا في المستقبل بالنسبة إلى تخطيط هيكلية الجيش وتدريب جنودنا . أن شرط قدرتنا على ضرب العدو في اراضيه ، في حال تعرضنا للهجوم ، هو استخدامنا لتقنيات تشدد على الحركة السريعة ... والهدف العمليتين لتخطيطنا هو تنفيذ عمل سريع حاسم ، ونقل الحرب إلى اراضى العدو ... وإذا ما هوجمنا ، يجب علينا ان ندافع عن أنفسنا في مكان الهجوم ، ولكن علينا أيضاً ان نهجم في النقطة التى نجدنا أكثر ملامسة لذلك » (٨ : ٤٠) .

٥ - المبدأ الخامس ، وهو الأخذ بمفهومى الردع والحسم وربطهما معاً ، حيث تؤمن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بالتركيز على اعتمادهما ، وضرورتهما لردع العرب عن مهاجمة اسرائيل ، وأشعارهم بقوتها وتقوتها وقدرتها على الانتقام ، ولاتقاعهم بحتمية فشل أى هجوم لهم ، وبمقبتة ، وصولاً إلى غايات الحرب النفسية التى تسخر آلة الحرب في

خدمتها ، كما تسخر هي في الوقت ذاته في خدمة الحرب الساخنة ، ولبلوغ الأهداف المشتركة لهما .

وقد اشار إلى هذا المبدأ الجنرال اسرائيل تال / وهواحد أبرز منظري الجيش الاسرائيلي ، والقائد العام السابق « للقيادة الميدانية » ، بقوله :

« إن عقيدتنا الامنية نصت دائماً على أن الجيش الاسرائيلي يجب أن يحتفظ باستمرار بقدرة على الردع ، وإذا لم يكن الردع كافياً فإن عليه أن يحسم . اننا لم نضع أبداً القدرة على الردع في مقابل القدرة القتالية ، بل اعتبرنا الردع والحسم وجهين للعملة نفسها ... وما الردع إلا القدرة الكامنة على الحسم ، وعندما لا يجدى الردع ، سواء لأن العدو يخطئ في تقدير قدراتنا الرادعة أو لأنه يعتقد أنه قادر على تحقيق أهدافه الحربية حتى وإن لم ينجح في احراز الحسم العسكري في الميدان ، فإن القوة الكامنة تتحول حينئذ إلى قدرة عملية تنفيذية في الحرب » (٢٨ : ٤٠ - ٤١) .

كما أكد الجنرال مريدخاي غور / رئيس أركان اسرائيلي سابق ، على أن هدف اسرائيل في الحرب هو « تدمير قوات العدو » ، وأضاف : « إن على اسرائيل أن تبذل كافة جهودها حتى يكون نصرها سريعاً وحاسماً ، وحتى يعرف العالم كله من المنتصر » (٢٢ : ١٠) .

وليس من ريب في أن اسرائيل تستمر في التأكيد على استراتيجية هجومية تقوم على الردع والحسم ، بينما يظل موقفها السياسي الكلي موقفاً سلبياً يقوم على الحيولة دون أي نجاح عربي بالحرب أو بالدبلوماسية أو بأية وسيلة كانت . ويمكن القول أن اسرائيل تملك أن تكون قوة وضع رامن طالما هي تحتفظ بآيمنتها بتفوقها العسكري ، وقدرتها على اللجوء إلى العمل العسكري بحرية (٢٢ : ١٢) .

٦ - المبدأ السادس ، ويتمثل بالتشديد على ضرورة خوض حروب قصيرة وبلوغ الأهداف الرئيسية لها خلال أقصر وقت ممكن ، لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية ، تجنباً لمواجهة أية ضغوط دولية - من قبل الدول الكبرى أو مجلس الأمن الدولي - بوقف الحرب ولا تسمح باطالتها ، وللحيلولة دون تعريض الاقتصاد الاسرائيلي - الذي لا يقوى على مواجهة الحروب طويلة الأمد أساساً - لأضرار كبيرة ، لكن الجيش الاسرائيلي مؤلفاً بمعظمه من جنود احتياطيين ، تتم تعبئتهم وقت الحرب ، بينما يشكلون في أوقات السلم نسبة مهمة من الأيدي العاملة الشابة في مختلف المرافق الاقتصادية الاسرائيلية . كما أن قصر الحرب يؤدي ، نظرياً على الأقل ، وغياب أسلحة الإبادة الجماعية ، إلى تقليل الخسائر البشرية في صفوف القوات الاسرائيلية . ومن المعروف أن لدى الاسرائيليين حساسية كبيرة تجاه الخسائر البشرية التي يصابون بها (٢٨ : ٤١) في ظل التفوق العربي الهائل في مجال الطاقة البشرية .

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وما نجم عنها من واقع جغرافي جديد ، جرى ادخال

تعديلات في العقيدة القتالية الاسرائيلية تتلاءم مع ذلك الواقع . فقد امتلكت اسرائيل ، خلال تلك الحرب ، العمق الاستراتيجي الذي كانت تفتقر اليه في السابق ، الامر الذي أدى إلى ابعاد خطوط المواجهة عن المراكز السكانية والاقتصادية ، مما قلل من شأن مبدأ توجيه الضربة الأولى ، واستبدال الدور الدفاعي للمستوطنات الحدودية بالخطوط الدفاعية المحصنة . مثل خط بارليف . كما أدى النصر الاسرائيلي الساحق في تلك الحرب وخلال ايام معدودة ، إلى التقليل من شأن « الخطر العربي » ، مما أدى بدوره إلى التقليل من التيقظ تجاه المفاجأة ، وإلى الرفع من مبدأ القوة الرادعة للجيش الاسرائيلي القادر تجاه الجيوش العربية التي ظهر عجزها .

وكانت هناك تغييرات جديدة أخرى في العقيدة العسكرية الاسرائيلية اثر حرب عام ١٩٧٢ وما اسفرت عنه من حقائق ووقائع جديدة ، لعل من أبرز ملاحظاتها ما يلي :

(١) العودة إلى الأخذ مجددا بمبدأ توجيه الضربة الأولى او شن الحرب الوقائية ، على اعتبار أنه « المبدأ السامى » الذى لا يجوز التفريط به او التراجع عنه في العقيدة القتالية الاسرائيلية . وقد عبر عن هذا المعتقد الجنرال اسرائيل تال /مساعد وزير الدفاع آنذاك ، بقوله : انه من المجدى دائما توجيه الضربة الأولى . ولكن هذا القرار يعود إلى القيادة السياسية ، لا إلى القيادة العسكرية . كما أكد في دراسة نشرها في اواخر عام ١٩٧٦ على ضرورة توجيه الضربة الأولى إذ قال :

« في الظروف الميدانية القائمة عندنا اليوم ، وإزاء وفرة قوات العدو بالنسبة إلى نطاق العمليات ، فإن الجانب المدافع هو الذى يجب أن يتمتع بأفضلية كمية على المستوى الاستراتيجي القومي ، وليس المهاجم . فالجانب المدافع مشقت ومنتشر مع قوات ملزمة لنطاق الميدان بأسره . بينما يحشد المهاجم الجهود ومراكز الثقل . فالجيش الذى يملك قوات كبيرة ، يعمل لأسلوب مركز الثقل ، وليس بموجب أسلوب حشد الجهود ، الذى تعمل بموجب الاقلية . أن أسلوب الجهود الأساسية يتطلب قرارا يتخذ سلفا ، أين ستجتمع الموارد والجهود الأساسية لاحتراز الحسم ، وأما أسلوب مركز الثقل فقابل للتطبيق ، عندما تكون هناك قوات كبيرة وموارد وفيرة . وبالإمكان الهجوم في جميع الأماكن ، وعلى نطاق الجبهات بأسره ، وترسل القوات المساعدة إلى المكان الذى يبدأ ببرز فيه نجاح . وفي ظروفنا الميدانية اليوم ، فإن من يملك التفوق الكمي هو وحده الذى يستطيع أن يسمح لنفسه بخوض معارك دفاعية ، وشن حرب دفاعية ، والذى لا يتمتع بتفوق كمي ، لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالتمتع بهذه الجبوة . ومن هنا يأتى الاستنتاج البسيط : يتوجب على القلائل أن يتبنوا مبدأ السعى إلى توجيه الضربة الأولى وخوض حرب هجومية وليست دفاعية » (٢٨ : ٤٢ - ٤٣) .

وأما الجنرال (احتياط) حاييم بارليف /رئيس اركان اسرائيل سابق ، فيرى أن خطة الهجوم الوقائي قد تكون وسيلة لمواجهة مفاجأة يعدها العدو . ويجب الرد على المفاجأة

بمفاجأة مضادة . كما يجب أن توضع قوة مجندة في حالة تأهب لتنفيذ الخطة في اللحظة المعنية . كما يرى أيضا أنه لا ضرورة للاعتماد على كل حالة على القيام بهجوم وقائي . على حين أن الجنرال بنيامين بيليد / قائد سلاح الجو الاسرائيلي آنذاك ، يعتقد بأن شن هجوم وقائي هو أفضل وسيلة لتجنب مفاجأة استراتيجية . وكذلك الجنرال مردخاي غور / رئيس الأركان في تلك الفترة ، يؤكد على أهمية الضربة الوقائية بقوله :

« يبقى في أيدينا خيار حرب وقائية أو ضربة وقائية ، ومن الخطأ الاعتقاد أن هذا الخيار لم يعد واردا في أعقاب حرب ١٩٧٣ . فكلما أصبح الجيش الاسرائيلي أقوى ، تصبح حرية عملنا في المجال السياسي أكبر ، بما في ذلك القدرة على توجيه الضربة الأولى . وإذا بذلنا كل جهد لمنع نشوب حرب ، حتى ولو رغبت الدول العربية بذلك أيضا ، فإن العالم سيتقبل الأمر إذا بادرتنا ووجهنا الضربة ، وانتهينا الحرب بمكاسب سياسية وعسكرية في أن معا ، (٢٨ : ٤٣ - ٤٤) .

(ب) زعزعة مبدأ الردع ، بمجرد نشوب الحرب في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بمبادرة عربية ، ولكن دون التخلي عنه أو الغائه ، حيث أن تلك المبادرة كانت قد افقدت الجيش الاسرائيلي مظهره الرادع ، وتعرض مبدأ الردع الذي يشكل أحد المبادئ المهمة في العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، بعد انتهاء الحرب ، إلى انتقادات شديدة في الأوساط الاسرائيلية . فقد قال الكاتب شبتاي طيفت ، مثلا ، أن قوة الردع الاسرائيلية اعتبرت القمة العليا تقريبا في المفهوم الأمني الاسرائيلي ، وبذلك عزا القادة العسكريين الاسرائيليين نشوب حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ إلى ضعف أصناف قوة الردع هذه . ونقل طيفت عن الجنرال اريئيل شارون قوله أن أحد المكاسب التي حققها المصريين هو أضرارهم ، إلى حد ما ، بقوة الردع الاسرائيلية . وتساءل طيفت عما إذا كانت اسرائيل قد حققت فعلا ، في أي يوم ، قدرة ردع حقيقية . وقال إن اسرائيل كانت تسعى إلى « تلقين العدو درسا لن ينساه » وتسمى ذلك قوة ردع . وخلص طيفت إلى القول أن الجيش الاسرائيلي لم يحقق أبدا قوة ردع بالنسبة إلى العرب (٢٨ : ٤٣ - ٤٤) .

ورصف ادوارد لوتفاك (Edward Luttwak) الملقب بالمسكوى الأميركي - الاسرائيلي ، اعتماد اسرائيل ، منذ حرب ١٩٦٧ ، على الردع وليس على القدرة الدفاعية ، بأنه الخطأ الاساسي في الاستراتيجية الاسرائيلية . وتحدث لوتفاك عن اسباب فشل الردع الاسرائيلي ، فقال :

« كان من المتفق عليه أن اسرائيل لن تشن ، لأسباب سياسية ، حربا وقائية ، وكان هذا مقبولا . وكانت المشكلة في ترجمة هذا القرار إلى استراتيجية عسكرية صحيحة . فقررت اسرائيل الاعتماد على الردع ، دون أن تؤمن شروط الدفاع التي تحافظ على ردع كهذا ، أى : (١) أن يكون في استطاعة وحدات الجيش الموجودة في الجبهة ، وسلاح الجو ، صد هجوم عربي بسرعة . (٢) أن يوافق العرب على هذا الافتراض ، ويعترفوا أنهم سيهزمون

في المراحل الأولى من الهجوم . (٣) أن يسلم العرب بأن الامتناع عن الهجوم خير لهم من الهزيمة في المعركة » (٢٨ : ٤٦) .

وبالرغم من كل ما وجه إلى هذا المبدأ من انتقادات بعد الحرب ، إلا أنه عاد ليتخذ مكانا رئيسا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية . وقد سئل الجنرال مريخاي غور عما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد قوته الرادعة فأجاب : « إذا حللنا الفترة منذ حرب يوم الغفران وحتى اليوم ، بالامكان الجزم بأننا استعدنا قوة الردع هذه . ولا أريد المبالغة فيها ، ولا الاعتماد عليها أكثر من اللازم » (٢٨ : ٤٦) .

ومقابل الحديث الحذر للجنرال غور عن قوة الردع ، عدد المعلق الإسرائيلي سمحا أهروني المبادئ الاستراتيجية التي حددها الجيش الإسرائيلي لنفسه ، فكان المبدأ الأول :

« (١) يجب أن يكون الجيش الإسرائيلي مستعدا لتحقيق ردع نسبي ، وأن يصبح قوة عسكرية بحجم يجبر الجيوش العربية على التفكير كثيرا قبل اتخاذ أى قرار بشن الحرب » (٢٨ : ٤٦ - ٤٧) . ومما يزيد في دعم مبدأ الاعتماد على القوة الرادعة هو أن الجنرال عيزر وايزمن الذي أصبح وزيرا للدفاع الإسرائيلي ، آنذاك ، يعتبر من دعاة ذلك المبدأ منذ زمن بعيد ، فقد قال في سنة ١٩٧١ :

« ينبغي لاية دولة لا تسعى إلى الحرب أن تؤمن لنفسها أقصى درجة من الردع ، أى أن تمنع ، من البداية ، نشوء ظروف تجبرها على شن حرب فعلية كي تحقق أهدافها السياسية ، ولتمنع العدو من أن يجبرها على الخضوع لارادته . ويمكن أحرار ذلك من خلال اقناع العدو بأن كل جهد عسكري من جانبه محكوم عليه بالفشل سلفا . أن الردع هو نتيجة الوضع النفس للعدو وطرق تفكيره ، كما أنه نتيجة طابع القوة كما يتصورها هو ، وليس نتيجة وجود قوة فعلية فقط » (٢٨ : ٤٧) .

وبعد أن أصبح وزيرا للدفاع ، أعلن عيزر وايزمن أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل تبذل جهودا ضخمة لكي تجعل من الجيش الإسرائيلي قوة رادعة تمنع أيا كان من البدء بالقتال » (٢٨ : ٤٧) .

وقبل أن نختم الحديث عن هذا المبدأ يجدر بنا أن نشير إلى أن للقوة الرادعة ، وخصوصا في غياب الأسلحة الذرية ، حدودا لا يمكن تجاوزها . فقد تكون للقوة الرادعة الإسرائيلية مصداقية بالنسبة إلى جهات معينة ، بينما لا تكون لها مصداقية لدى جهات أخرى . فمن الواضح أن مصداقيتها لدى دولة عربية ما أو أكثر ، ضمن ظروف معينة ، ليست كمصداقيتها لدى المقاومة الفلسطينية ، فهي لم تمنع هذه الأخيرة من تنفيذ عملية كبيرة على طريق حيفا - تل أبيب في آذار (مارس) ١٩٧٨ ، بينما يحتمل أن تكون تلك القوة هي التي منعت الدول العربية من التدخل المباشر لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي لجنوبي لبنان بعد تلك العملية (٢٨ : ٤٧) .

ومن جهة ثانية ، فإنه لا توجد أية ضمانات أكيدة بأن قوة الردع الاسرائيلية ستحول دون احتمالية نشوب حرب عربية - اسرائيلية جديدة ، الأمر الذى يمكن من توجيه النقد الى مبدأ الردع هذا والتدليل على ضعفه .

(ب) تزايد التركيز على مبدأ تجنب المفاجأة ، فقد أشار تقرير لجنة اغرانات ، التى حققت فى تفصيلات حرب ١٩٧٣ ، إلى أن الجيش الاسرائيلي كان يتوقع من استخباراته اعلامه بنية الجيوش العربية شن الحرب ، قبل ٢٤ ساعة من بدء القتال . ولكن الحرب فاجأته ، ولم يعرف انها ستنتشب الا قبل ساعات قليلة من بدء القتال . وحتى أنه ابلغ بموعد خاطئ لبدء الهجوم العربى . ولذلك احتل مبدأ تجنب المفاجأة مكانا بارزا فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية بعد الحرب . واستمر اعتماد ذلك المبدأ على وسائل المراقبة وعلى دور الاستخبارات ، بالإضافة إلى ما أسمى بـ « الأمن الزائد » . فقد أعلن الجنرال بنيامين بيليد / قائد سلاح الجو آنذاك أنه كان من بين دروس الحرب ، حاجة اسرائيل إلى نظام انذار مبكر محمول بواسطة الطائرات . كما كشف شمعون بيرس / وزير الدفاع عام ١٩٧٦ ، أن اسرائيل تبني نظام انذار مبكر على امتداد الحدود من جبل الشيخ ، إلى القدس ، وإلى الجنوب منها وأنه « بعد يوم الغفران ، أصبح خوف اسرائيل الطبيعي أن تفتاجا وهي نائمة » (٢٨ : ٤٨) .

وبالنسبة للاعتماد على الاستخبارات ، قال يعقوب ارز / المراسل العسكرى لصحيفة معاريف ، فى مقال كتبه فى سنة ١٩٧٤ :

« أصبح بالامكان لمس حساسية الجيش الاسرائيلي بعد الحرب . فلقد أعلنت حالة التأهب مرتين على الجبهة الجنوبية ، قبل فصل القوات . كما جرت عدة مرات ، استعدادات وتعزيزات على الحدود السورية بعد ورود أدلة ومعلومات من الاستخبارات .. وتهدف هذه الاستعدادات إلى منع المفاجأة ، ومنع العدو من احتلال أراض بواسطة تكثيف مسبق للقوات النظامية والاحتياطية . ولا يعتمد الجيش الاسرائيلي الآن على فترة الانذار الذى كانت تعطيه الاستخبارات ، وهو يقوم بتعزيز القطاعات الحساسة فى فترات التوتر . وعلى الاستخبارات والأجهزة الأخرى فى الجيش تجنب التطرف الذى يؤدي إلى تحريك القوات عبثا فى أعقاب انذار خادع . ولكن يبدو أن اسرائيل ستنهج لسنوات كثيرة ، أسلوب الأمن الزائد » (٢٨ : ٤٩) .

ولكن الجنرال احتياط حاييم بارليف ابدى رأيا آخر إذ قال : إن على الاستخبارات أن تتجنب اعتبارات الخوف من أن تظهر بمظهر الحذر الزائد . لأن حدوث مئة انذار كاذب أفضل من مفاجأة واحدة . كما ذكر سمحا اهروني أن من بين المبادئ التى تحددت على أساسها الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هى أنه من المحتمل أن يوجد العرب ، بالفعل ، أوضاعا يحاولون فيها مفاجأة اسرائيل . « ولذلك يتوجب على الجيش الاسرائيلي أن يكون حذرا

وحساسا بالنسبة إلى أية حقيقة جديدة على الطبيعة ، دون أن يحاول تخمين المقصود بها ،
(٢٨ : ٤٩) .

ومما لا ريب فيه أن التركيز الاسرائيلي على بناء اجهزة الانذار المبكر هو بسبب اعتقادهم الجازم بأن الجيوش العربية قادرة على مفاجأة اسرائيل مرة أخرى ، بل وربما مرات عديدة . وقد أشار إلى هذا الجنرال بارليف بقوله : « أنه من المستحيل تقليص خطر حدوث مفاجأة عربية إلى الصفر » . كما صرح شمعون بيرس أن باستطاعة العرب شن هجوم مفاجيء جديد ضد اسرائيل ، وبماكانهم الاستفادة من فترة الهدوء للتخطيط لهجوم كهذا . وأعلن الجنرال غور أنه ليست لدى اسرائيل اوهام في أن الدول العربية تستطيع شن حرب مفاجئة اعتمادا على جيوشها النظامية . وأضاف قائلا : « ليست هناك أية ثقة عندنا في أننا نستطيع منع المفاجأة رغم يقظتنا . ونحن نضع في الحسبان في تقويم احتمالات الحرب لدينا حدوث مفاجأة شاملة مثلما حدث في حرب ١٩٧٢ أو مفاجأة في أجزاء مختلفة »
(٢٨ : ٤٩) .

(ج) ازدياد أهمية العمق الاستراتيجي في العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، حيث كان الجيش الاسرائيلي قبل حرب ١٩٧٢ يعلق أهمية كبير على العمق الاستراتيجي الذي اتاحته الأراضي التي احتلها في حرب ١٩٦٧ ، والذي عبر عنه موشيه ديان /وزير الدفاع حينذاك بقوله : أن أهمية تلك الأراضي تكمن في قيمتها الامنية والدفاعية . كما عبر عنه الجنرال عاموس حورف قائلا : أن تطور الأسلحة لم يلغ الأهمية التكتنية والاستراتيجية لطبيعة الأرض . ثم تزايدت تلك الأهمية للعمق الاستراتيجي بعد حرب ١٩٧٢ . وقد كتب أ. شفايتسر حول هذه الأهمية فقال : « مرت فترة نظرفيها كثير من الاسرائيليين إلى المناطق (المحتلة) على أنها مشكلة أو مصدر ازعاج . وقد ثبت الآن ، من الناحية الاستراتيجية ، أنه كانت هناك أهمية كبيرة للاحتفاظ بها ... ويمكننا أن نتخيل بسهولة صورة الحرب ، لو بدأت المواجهة العسكرية في المكان الذي كان يمكن أن تبدأ منه بحسب ما يشتهى الملقبون بالجمائم » . كما كتب زئيف شيف مؤيدا ذلك بقوله : « صحيح أن الوقت لا يترجم دائما بالكيلومترات المربعة ، ولكن دون أرض ودون عمق استراتيجي ، لن يكون لدى الطرف المدافع وقت لأي شيء ... أنه من دون الأرض ، لن تستطيع اسرائيل ، بأي شكل من الأشكال ، تجنب استراتيجية الحرب الوقائية والمبادأة بتوجيه الضربات في حال وجود تهديد عسكري » . واكد الجنرال غور بدوره على أهمية العمق الاستراتيجي بقوله : « أن التقنيات الحديثة في المجال الحربي تجعل من المستحيل تقريبا انسحاب اسرائيل إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧ ، لأن تلك المناطق ضرورية لاعطاء انذار مبكر ضد الهجمات الجوية ... لا اعتقد أن أحدا يستطيع أن ينكر حقيقة أن الدفاع عن اسرائيل على حذود ١٩٦٧ ، شبه مستحيل ، أنه من الخطأ الاعتقاد أن الأسلحة الحديثة تجعل الأرض غير مهمة بل العكس هو الصحيح . فالأسلحة المتقدمة تحتاج إلى حيز لانتشارها » (٢٨ : ٥١) . الأمر الذي يدلل بمجملة على مدى التركيز في الأخذ بمبدأ العمق الاستراتيجي في العقيدة العسكرية

الاسرائيلية ، وتزايد أهميته .

(د) الاعتقاد بأهمية التفوق النوعي مع تخوف من تضاؤله في المستقبل ، بعد أن أظهرت حرب ١٩٧٣ أن العرب قادرين على الالام بالأساليب التقنية الحديثة ، ویددت النبوءة القائلة بأن الفجوة التقنية بين الجيش الاسرائيلي والجيش العربية ستكبر وتتسع ، كما بددت أسطورة اسرائيل وجيشها الذي لا يقهر وتحصيناتها التي لا تخترق .

وبالرغم من أن الاعتقاد بأهمية التفوق النوعي لاسرائيل يشكل أحد أهم المبادئ في عقيدتها العسكرية ، إلا أن التخوف من عدم قدرتها في المحافظة عليه قد باتت ملامحه ، ويتزايد هذا التخوف يوما بعد يوم . وقد كتب مردخاي ابيير/ أحد أساتذة الجامعة العبرية : « أن اسرائيل ستحتفظ لفترة سنوات قليلة ، بتفوق عسكري على الدول العربية . ولكن العرب قد يردمون تلك الهوة ، بعد ذلك ، بفضل المعدات العسكرية الحديثة ، والخبرة التقنية التي يحصلون عليها بفضل أموال النفط » (٢٨ : ٥٢) .

(هـ) المحافظة على مبدأ نقل الحرب إلى الأراضي العربية ، على اعتبار أنه من المستحيل على اسرائيل احرار أي نصر عسكري أو تجنب الاصابة بأضرار جسيمة ما دامت قواتها داخل حدودها ، ويدون نقل الحرب فورا إلى الجانب الآخر لتهديد أهداف الخصم الحيوية ، وقواته داخل أراضيها .

وقد تم تطوير هذا المبدأ بحيث يشمل سعي اسرائيل المتواصل للايقاع بين مختلف اقطار العالم العربي ، يشتمل أشكال الدس وأساليب الفتنة والتمازلكي تتقاتل فيما بينها ، وعلى أراضيها . وحيث لم تقلع اسرائيل في ذلك على النحو الذي تتمناه ، فقد سعت - ولا تزال - للايقاع بين الدول العربية وجاراتها غير العربية ، وخاصة ايران وأثيوبيا وتركيا وتتشاد ، ووجدت في اشتعال الحرب العراقية - الايرانية فرصتها الذهبية وضالتها المنشودة ، ولا يخفى ما قامت به من تأجيج للحرب ودعم لايران بالسلاح والمعدات والخطط والخبرات .

وكذلك أدخلت تعديلات على تلك العقيدة العسكرية ، في أعقاب الحملة العسكرية الاسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢ ، ومحاصرتها لبيروت حيث لم تقلع تلك الحملة في احتلالها بالرغم من غاراتها المسعورة عليها والقائنها عشرات الآلاف من اطنان الذخيرة . وقد فوجئت القوات الاسرائيلية بالعمليات الانتحارية المضادة ، والتي أرغمتها في النهاية على الانسحاب والتراجع ، والسعى لاجاد كيان حدودي موال لاسرائيل وعازل فيما بينها وبين خصومها . ولعل من نتائج تلك الحملة انها حدت بقيادة اسرائيل إلى إعادة النظر في حساباتهم ومعتقداتهم المتعلقة بمبدأ الردع والحسم ، والمباغرة وشن الحرب الهجومية ، والاعتقاد بعدم قدرتهم على الانتشار أو البقاء لفترة طويلة خارج حدود كيانهم ، دون التعرض إلى خسائر جسيمة قد تصيب من قدرتهم وتفوقهم مقتلًا . كما أن من نتائج تلك الحملة انها أحدثت بلبلة وتصدعا ملموسا في صفوف القيادات الاسرائيلية السياسية منها والعسكرية ، مما ترتب عليه تخوف كبير من مغبة التوغل داخل اية اراض عربية مجاورة في المستقبل ، في

ظل ما افترضته المقاومة اللبنانية الانتحارية من نتائج ودروس بليغة .

كما إن من المتوقع أن يعاد النظر في كثير من مبادئ العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، في ضوء نتائج الحرب العراقية - الايرانية الأخيرة ، وظهور الجيش العراقي كجيش متمرس بفتون الحرب الحديثة طويلة الأمد بعد ثمانية أعوام متواصلة ، قوامة يقرب من نحو مليون مقاتل ، ويمتلك من الخبرة والمعدات والأسلحة المتطورة الشيء الكثير ، كالصواريخ ، مثلا ، وبعضها من صنع العراق نفسه . مما يضيف عنصرا جديدا من عناصر القوة العربية في حسابات موازين القوى في المنطقة بشكل عام ، وفي ميدان المواجهة العربية - الاسرائيلية بشكل خاص .

(ج) الدعم الغربي :

١ - التحالف الاستراتيجي وحرب النجوم .

٢ - المعونات الاقتصادية .

دأبت الحركة الصهيونية ، واسرائيل ، منذ قيامهما ، في الاعتماد على دولة عظمى ، تعيشان في ظلها ، وأصبح هذا الاعتماد يشكل حجر الزاوية في استراتيجيتهما باستمرار (٤٠ : ١٤٧) .

وكان هذا النهج قد تمثل في بدايته بلجوء الحركة الصهيونية الى بريطانيا ، واتخاذ زعيمها (حاييم وايزمن) عام ١٩٠٢ م مدينة لندن مقرا لها (١ : ٦٥) ، ومن ثم حصولها على وعد بلغور عام ١٩١٧ ، باقامة « وطن قومي لليهود في فلسطين » . وما أن اقيم كيانها المتمثل بإسرائيل عام ١٩٤٨ بدعم كبير من بريطانيا خلال فترة انتدابها على فلسطين ، وانتقل مركز الثقل الاستعماري في العالم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كاحدى قوتين عظميين ، حتى بادرت الحركة في نقل مركز ثقلها ، كذلك ، من لندن إلى واشنطن ، مستغلة في ذلك النفوذ المالى والاعلامى لليهود و « اللوبي » الصهيونى في الولايات المتحدة ، حتى غدت هذه ولا تزال اكبر وأكثر اطراف المعسكر الغربى تحالفا مع اسرائيل ودعما لها بمختلف الوسائل والميادين .

ولا يعنى انتقال مركز الثقل في التحالف الاستراتيجى الغربى هذا ، إلى واشنطن ، اغفال او تجاهل الصهيونية واسرائيل لأهمية ودور أوروبا ، وخاصة اقطارها الغربية ، في هذا التحالف بشكل عام . حيث انهما تسميان دوما إلى تعزيز تحالفهما مع كافة دول ذلك المعسكر ، وتحريصان على الحصول منها على ما يلي :

(١) التأييد السياسى والدبلوماسى .

(ب) الدعم العسكرى ، والتغفل الاستخبارى .

(جـ) المعونات الاقتصادية والدعم المالي .

(د) الخبرات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة .

(هـ) تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل .

وأما بالنسبة لدول المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها ترى في تحالفها ودعمها لإسرائيل ما يمكنها من المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة ، على اعتبار أن إسرائيل في نظرها تشكل قاعدة رئيسية ونقطة ارتكاز لحماية تلك المصالح الاستراتيجية الغربية ، وتحقيق الأهداف المتصلة بها ، والوقوف بوجه المد الشيوعي في منطقة تعد أهم منطقة في العالم ، في تاريخه ، مما تمتلكه من موقع استراتيجي ومكانة حضارية ودينية ومواد خام وثروات نفطية .

وقد تلخص الأهداف الغربية من التحالف مع إسرائيل ، في المنطقة العربية ، بصورة مجملة ، فيما يلي :

(١) المحافظة على استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي والوجود العسكري في منطقة غربي آسيا ، ومواجهة أي امتداد سوفياتي فعال في المنطقة بالقوة وذلك :

- لاستمرار احتكار أسواق المنطقة .

- استمرار احتكار مصادر الطاقة فيها .

- ضمان حرية الحركة العسكرية فيها ، في حالة أي مواجهة مع الاتحاد السوفياتي .

(ب) منع أي اتحاد أو وحدة بين دول المنطقة ، ومحاولة الإبقاء عليها في حالة توتر وعداء فيما بينها ، وعرقلة مسيرة تقدمها في المجالات العلمية والصناعية وبقية حقول التنمية ، بعد أن توافر المال اللازم للتنمية الشاملة . ومنع أي فعل مجتمعي يعيد الأمة العربية إلى ذاتها ويعيد لها شخصيتها الحضارية (٢٦ : ٢٠) .

وأما الوسائل التي تنتهج بها زعيمة المعسكر الغربي لبلوغ تلك الأهداف ، وتضغط من أجلها على بقية دول المعسكر ، فتتمثل بما يلي :

(١) محاولة ربط كل دولة من دول المنطقة باتفاقيات ثنائية مع الحكومة الأمريكية ، دون السماح بأن يتعامل الغرب مع المنطقة ككتلة بقيادة مركزية عربية ، مع الإصرار الغربي على التعامل الثنائي المحوري ، لأنه الأفضل لفرض السيطرة على المنطقة ، ويلاحظ أيضا أن الموقف نفسه يظهر بوضوح في الحوار العربي الأوروبي الرسمي ، حيث يرفض الطرف الأوروبي التعامل مع العرب ككتلة اقتصادية متكاملة ، ويصر على التعامل الثنائي مع كل دولة على حدة ، (٦١ : ١٢٧ - ١٢٨ ، ٢٦ : ٢٠) .

(ب) الاصرار في المحافظة على وجود اسرائيل واستمراره ، وعلى أمنها من خلال :

- تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بما يمكنها من مواجهة كل الجبهات العربية في أن واحد ، فضلا عن قيام هذه القوة بدور الشرطي إذا لزم الأمر ، كما حصل في لبنان ، وكما حصل في ضرب المفاعل العراقي .

- اعتبار اسرائيل قاعدة عسكرية رئيسية من قواعد حلف الأطلسي ، وتعزيزها بما يمكنها من القيام بالدور الموكل إليها في هذا المجال .

- الإيحاء باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة نووية في سبيل درء أي خطر يتهدد أمن اسرائيل ووجودها .

- استثمار الوجود الاسرائيلي الذي يشكل التحدي الأكبر في المنطقة العربية ، لغرض استنزاف العرب اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا (٢٦ : ٢١) من خلال اجبارهم على تخصيص نسبة كبيرة من ميزانياتهم لغايات التسليح لمواجهة ، الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا يقع على كاهل مجتمعاتهم ، وعائقا يقف في طريق تنميتها ، ويبعث على إثارة الغنن وخلق الفوضى واضطرابات ووقوع الانقلابات فيها ، والتي تتسبب بأشكال لا حصر لها من النزيف في الموارد والطاقت ، وتحول دون تمكنها من مواكبة العصر ، علميا وتقنيا ، بصورة متوازنة سوية .

ولا يخفى أن الصهيونية واسرائيل ، نجحتا في تحقيق ما يرمى الممسكر الغربي إلى تحقيقه من خلالهما في المنطقة الغربية ، كما نجحتا في الحصول على اعتراف بالقدرة على العمل ، واعتراف جميع الاقطار الأوروبية باسرائيل ، والتشدد بالمنادة بحقها في الوجود . ونجحتا أيضا في الحصول على دعم كبير لها في كافة المجالات انفة الذكر .

وقد استطاعت اسرائيل دخول السوق الأوروبية المشتركة ، كعضو مشارك والاستفادة من التسهيلات الجمركية والامتيازات الاقتصادية المترتبة على هذه العضوية . وهي تتلقى من الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار ، سنويا ، على هيئة مساعدات ، عدا عن القروض والتسهيلات التجارية المتنوعة والمساعدات الفنية .

كما لا يخفى أيضا ، أن معظم اسلحة ومعدات الجيش الاسرائيلي ، وقبل أن تبادر اسرائيل بصناعاتها الحربية ، كانت من صنع غربي ... من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية ، ثم ما لبثت أن احتلت الاسلحة الأمريكية مركز الثقل فيها ، ولا تزال وخاصة بالنسبة للصناعات الحربية الثقيلة كالطائرات والصواريخ . وتجدر الإشارة إلى أن صفقات كبيرة في هذا المجال تتم ضمن « برامج المساعدات العسكرية للخارج » أو بقروض طويلة الامد وبفائدة مخفضة تصل إلى ١١ بالمائة على مدى ٢٠ سنة (٢٢ : ١١٥) ، أو بنظام التأجير .

وما تزال اسرائيل ومنذ السبعينات تحتل المرتبة الأولى بين الدول المتلقية للمعونات

العسكرية الأمريكية في العالم . وقد جاء في تقرير نشره البنك المركزي الاسرائيلي عام ١٩٨٠ ، أن اجمالي المعونة العسكرية التي حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة خلال السنوات المالية العشر الممتدة من عام ١٩٦٩ - ١٩٧٩ ، بلغ ١٢,١ مليار دولار ، كان حوالي ٦,١ مليارات منها على شكل هبات كاملة ، في حين كان الباقي قروضاً بعيدة الأمد بفوائد مخفضة . وأضاف ذلك التقرير بأن المعونات الأمريكية شكلت نحو ٨٠٪ من مجموع النفقات الاسرائيلية التي تم صرفها على استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى من الخارج خلال تلك الفترة (٢٢ : ١٢١) .

وجاء في تقرير معهد أبحاث الشرق الأوسط (MERI) بجامعة بنسلفانيا ، لعام ١٩٨٥ ، أن مجموع مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٢ ، قد بلغ ١٦,٨ مليار دولار كان من بينها ٦,٨ مليار على شكل قروض عسكرية ، ٤,٤ مليار دولار كهبات عسكرية ، ١,٠٤ مليار دولار كهبات اقتصادية (٦٨ : ١٢٢) .

وورد في مؤلف (Nimrod Novik) بعنوان (The United States and Israel) الصادر في عام ١٩٨٦ ، أن مجموع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ بلغ ٢٤,٦٩ مليار دولار منها ٧,٨٨ مليار دولار مساعدات اقتصادية و ١٦,٨٠ مليار دولار مساعدات عسكرية (٦٩ : ١٤٣ - ١٤٥) .

وتتمتع اسرائيل باستثناء فريد في مجال المعونة العسكرية الأمريكية ، ذلك أن قوانين تقديم هذه المعونة تنص على وجوب قيام الدول المتلقية لها بصرفها على شراء الأسلحة والمعدات المصنوعة في الولايات المتحدة بالذات ، إلا أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر كانت قد أصدرت قراراً في عام ١٩٨٠ « يتم بموجبه السماح لاسرائيل بالاستفادة من جزء من المبالغ لا مخصصة لها في برامج دفاعية ومشاريع تصنيع حربي محلية ، وبشكل خاص في جهودها الهادفة إلى تطوير وإنتاج المقاتلة الجديدة « لاف » . وقد أبدت إدارة الرئيس ريجان فيما بعد استعدادها للاستمرار بالعمل في هذا القرار . الأمر الذي من شأنه أن يوفر للصناعات العسكرية الاسرائيلية أموالاً هي في أمس الحاجة إليها » (٢٢ : ١٢٢) .

وعلى سبيل المثال - لا الحصر - تجدر الإشارة إلى أن اسرائيل كانت قد حصلت على أسلحة أمريكية خلال ثلاث سنوات فقط (من عام ١٩٧٨ - ١٩٨١) بما قيمته ٢,٧ مليار دولار (٢٢ : ١٣٣) .

ولا تقتصر أهمية المساعدات العسكرية الأمريكية إلى اسرائيل ، على الجوانب الكمية ، ولا على ذلك الاستثناء فحسب ، بل انها تتجاوز ذلك في آثارها فيما تمنحه الإدارة الأمريكية لاسرائيل من أولوية في الحصول على أسلحة ومعدات قتالية متطورة ، قد يكون من المحظور عادة تصديرها إلى الخارج لو قد يكون مقيداً في معظم الأحيان وضمن نطاق محدود

جدا . حيث أن الملاحظ أن اسرائيل كانت قد حصلت ، طيلة السنوات الأخيرة ، على اسلحة ومعدات لم تكن قد بدأت باستخدامها ، عند الحصول عليها ، أى قوات عالية باستثناء القوات المسلحة الأمريكية نفسها . وينطبق هذا مثلا على مقاتلات « ف - ١٥ » ايفل ، التى بدأ سلاح الجو الاسرائيل بالحصول عليها فى عام ١٩٧٥ ، فى نفس الوقت تقريبا الذى بدأ فيه سلاح الجو الأمريكى باستخدامها . كما أنه ينطبق على طائرات الرصد والانذار المبكر « اى - ٢ هوكاى » التى بدأت اسرائيل بتسلمها فى عام ١٩٧٨ ، وعلى مقاتلات « ف - ١٦ فالكون » والصواريخ التكتيكية « أرض - أرض » ، « لانس » ، والصواريخ المضادة للسفن « هاربون » ومعظم أنواع القذائف جو - أرض الموجهة بدقة كصواريخ « شرايك » و « مافريك » و « ستاندارد أرم » والقنابل « هوبو » و « ويل آى » و « جى . بى . يو » ... الخ التى تستخدمها القوات الاسرائيلية . وقد كانت اسرائيل الدولة الأولى خارج حلف شمال الأطلسى التى توافق الولايات المتحدة على تزويدها بمقاتلات من طراز « ف - ١٦ فالكون » . وذلك حين طلبت الحصول على طائرات من هذا الطراز فى عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من أن اسرائيل أوصت على هذه المقاتلات بعد عامين من طلب دول حلف شمال الأطلسى الأربع (بلجيكا ، هولندا ، النرويج ، الدنمارك) ذلك ، فإن معدل استلام سلاح الجو الاسرائيل لتلك الطائرات كان أسرع من أى من الاسلحة الجوية الأربعة الأخرى . فقد بدأت عملية تسليم هذه الطائرات الى اسرائيل خلال عام ١٩٨٠ ، ثم تبين انها حصلت خلال أقل من عام واحد على أكثر من ثلثى ما كانت قد طلبته (٥٢ من أصل ٧٥ طائرة) . وذلك فى الوقت الذى ما تزال ، الدول الأوروبية المذكورة التى أوصت على هذه المقاتلة منذ عام ١٩٧٦ فى مراحل تسلم الدفعات الأولى منها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن اسرائيل بقيت وحتى نهاية عام ١٩٨٢ الدولة الوحيدة إلى جانب الولايات المتحدة ، التى تستخدم قواتها طائرات رصد وانذار مبكر من طراز « هوكاى » ذات الأهمية البالغة فى ادارة وتوجيه العمليات الجوية (٢٢ : ١٢٣ - ١٢٤) .

وينصب التركيز الصهيونى - الاسرائيلى اليوم ، وبصورة مميزة ، على تطوير اتفاق التحالف الاستراتيجى الذى عقد مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تشرين الثانى ١٩٨١ ، ويحدد فى عام ١٩٨٢ ، بمختلف مجالاته وأشكاله ، وخاصة فى مجال الفضاء ، فيما سمي بـ « حرب الكواكب » أو « حرب النجوم » ، فى محاولة لايجاد نظام دفاع جوى مضاد للصواريخ ذات الرؤوس النووية ، واستخدام الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية للأغراض العسكرية ، فى حالتى الدفاع والهجوم . وفى حالتى الرصد والانذار المبكر ، والاتصال والتوجيه فى العمليات القتالية . ويضاف إلى ذلك إن اسرائيل تحرص على القيام بتمارين تعبوية مشتركة مع قوات أمريكية ، كما تحرص على عقد برامج عسكرية تدريبية متنوعة ، وعلى تبادل الخبرات الفنية والأسرار العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لغايات التطوير لقدراتها القتالية وحملاتها النفسية ، ويتمين علاقاتها معها ، واستثمار تلك العلاقات لصالحها عسكريا - فى الميادين القتالية التعبوية والنفسية - سياسيا واقتصاديا ،

على كل صعيد ومستوى ، محليا واقليميا ودوليا ، وبأقصى قدر مستطاع .

ويعتقد كلا الطرفين : الأمريكى والاسرائيلى بأن تحالفهما الاستراتيجى هذا يشكل احدى أهم الأدوات الفعالة لتنفيذ متطلبات نظرية الامن الأمريكية ، ونظرية الامن الاسرائيلية ، فى المنطقة العربية بصفة خاصة ، وعلى مستوى دولى بشكل عام .

ويرى بعض المحللين ، بأن من الحوافز الرئيسية التى حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاق التعاون الاستراتيجى بينها وبين اسرائيل ، عدم اقتناع دول حلف شمال الأطلسى بادخال المنطقة العربية فى الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج ، ضمن مسؤولياتها الدفاعية المباشرة ، رغم حاجتها القصوى إلى النفط الذى يأتىها من الأخيرة ، بحجة أن هذا التوسع يجلب عليها مخاطر أمنية لا طاقة لها على احتمالها ، وقد يدفع بالعديد من دول المنطقة - وحتى المعتدلة منها - إلى الاختيار القاطع بين المسكرين : الشرقى والغربى ، فى حين أن عدم انحيازها يشكل ضمانا أفضل لمنع الاتحاد السوفييتى من التدخل النشط فى أوضاعها كنوع من رد الفعل الدفاعى من جانبه . كما أن من بين تلك الحوافز عدم توفر استجابة محلية أو اقليمية لدى دول المنطقة ، لمبدأ الانحياز المسكرى الصريح إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، ورفضها تقديم القواعد والتسهيلات لأغراض التدخل والانتشار السريع وبالكيفية التى يخطط لها دعاة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الرامية إلى إعادة ترتيب الأوضاع والأولويات فى الشرق الأوسط ، وعلى نحو يتيح للولايات المتحدة ادارة علاقات هذه المنطقة من مركز القوة والتفوق الساحق (٢ : ٤٥ - ٤٧) .

كما يرون أيضا ، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تستثمر كل فعاليات القوى الاسرائيلية فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية ، وفى الوقت ذاته تضع قواتها وامكانياتها وكافة التسهيلات التى بحوزتها فى المنطقة ، تحت تصرف اسرائيل ، ودعما لاستراتيجيتها البعيدة ، مع التستر تحت ذريعة التهديد السوفييتى للخليج وللشرق الأوسط عموما (٣ : ٤٧) .

ووفقا لما أعلنه طرفا التعاون الاستراتيجى هذا ، فإن أهدافه المعلنة تتمثل بالسعى لتعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع الأمريكية عن طريق :

(أ) اقامة مخازن للأسلحة والمعدات الأمريكية فى اسرائيل وصيانتها بواسطة فنيين اسرائيليين .

(ب) تخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدتين فى صحراء النقب ، وهما القاعدتان اللتان بنتهما الولايات المتحدة كعويض عن القاعدتين اللتين اعيدتا إلى مصر فى سيناء .

(ج) قيام الطائرات العسكرية الاسرائيلية بعمليات النقل الجوى للقوات الأمريكية .

- (د) تقديم مينائى حيفا واسدود كمواقع لصيانة السفن الأمريكية .
(هـ) اشترك القوات البحرية الاسرائيلية مع الأسطول السادس الأمريكى ، وربط شبكتى الانذار المبكر التابعتين لهما معا .
(و) القيام بمناورات بحرية وبرية مشتركة (٣ : ٤٥) .

وأما بالنسبة للاسرائيليين ، فإن نسبة كبيرة منهم ، يعتقدون بأن هذا التعاون الاستراتيجى سوف يتيح لخبرائهم فرصة التعرف على أحدث المبتكرات التكنولوجية العسكرية الأمريكية وزيادة خبراتهم ، بفضل القاعدتين الأمريكيتين في أراضيهم . كما يتيح لهم أيضا فرصة التزود المستمر بالمعلومات التى تلتقطها الأقمار الصناعية الأمريكية في المنطقة ، وخاصة العسكرية منها ، وبصورة متجددة . كما يرون بأن لهذا التعاون المشترك مزايا عديدة منها :

- ١ - أنه يضع في متناول اسرائيل ، كميات كبيرة من الأسلحة ، يمكن لها أن تستخدمها في حالة نشوب حرب فعلية مع العرب ، وذلك مما يخفف من حدة المتاعب المتعلقة بالامدادات العاجلة والجسور الجوية كما حدث في حرب تشرين اول (أكتوبر) ١٩٧٣ .
 - ٢ - أنه يتيح لاسرائيل فرصة بيع بعض معداتها العسكرية للولايات المتحدة لتخزينها كما يتيح لها فرصة الحصول على دفعات مالية أمريكية مقابل تخزين هذه الأسلحة ، الأمر الذى يجعل هذه العائدات ذات فائدة في تحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلية .
 - ٣ - أنه يوفر فعاليات أكبر في وجه التهديد السوفييتى للشرق الأوسط ، واحتواء هذا التهديد يخدم المصالح الاستراتيجية العليا لاسرائيل ، حيث يقلل من امكانية التدخل السوفييتى بالوسائل العسكرية المباشرة إلى جانب الأنظمة العربية المتحالفة معه .
 - ٤ - أنه يزيد من اهتمام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وبقائها ، من منطلق اعتقادها بأن اهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية في المنطقة مرتبطة ارتباطا مصيريا بتلك الركيزة والقاعدة المتمثلة باسرائيل (٣ : ٤٧) .
 - ٥ - أنه يحول دون تحييد الولايات المتحدة الأمريكية ، في الصراع العربى الاسرائيلى ، ويزيد من يأس العرب بإمكانية تحقيق ذلك .
 - ٦ - أنه يوفر قوة رادعة للجانب العربى ، في ميدان الحرب النفسية ، تقلل من احتمالية قيامه بشن حروب جديدة ضد اسرائيل ، وتسهم في تثبيته من احراز اية انتصارات عليها ، لوجود هذا الظهير الذى يتزعم المعسكر الغربى ، ويعتبر احدى القوتين العظميين في العالم .
- وعلى المستوى الرسمى ، فإن اسحق شامير/ رئيس الوزراء الاسرائيلى يرى بأن أمن اسرائيل سيعزز بسبب هذه العلاقات العسكرية ، وقد قال : « أنه في السنوات

الماضية كنا نتعاون مع أمريكا في مجال قضايا معينة ، مثل الدفاع عن إسرائيل ، أما الآن فسوف نتعاون في قضايا الدفاع عن الشرق الأوسط ضد التغلغل السوفييتي .. إن التخزين المقترح للأسلحة والمعدات سيكون مخصصا لاستخدام قوة الانتشار السريع الأمريكية في الخليج ، (٤٧ : ٣) .

ومن جهة ثانية ، ينظر بعض الاسرائيليين إلى هذا التعاون بقلق ، اعتقادا منهم بأنه إذا أصبحت إسرائيل حلقة رئيسية في استراتيجية أمريكا العسكرية في الشرق الأوسط ، فإنها سوف تصبح هدفا منطقيا لأي هجوم يشنه الاتحاد السوفييتي على المنطقة . (٤٣ : ٣) .

وأما عن وجهة النظر الأمريكية ، فإن التصور الأمريكي لأهمية هذا التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل ، ينبثق من الاعتقاد بأن إسرائيل تمثل موقعا هاما بالنسبة للولايات المتحدة في عمليات تخزين الأسلحة ، وإن وجود الأسلحة في إسرائيل يهيء لها سهولة نقلها إلى الخليج وأوروبا الغربية وأفريقيا ، وهذا يعني أن ما يجري تخزينه في إسرائيل يمكن استخدامه من جانب قوات حلف الأطلسي . يضاف إلى ذلك ، أن تقدم إسرائيل التكنولوجي على الدول العربية ، يجعلها أقدر على القيام بعمليات هذا الدور ، من حيث القدرة على صيانة المعدات العسكرية المخزونة فيها ، وبكلفة أقل مما تستلزمه هذه الولايات المتحدة ذاتها (٤٧ - ٤٥ : ٣) .

وليس ثمة من شك ، في أن اتفاق التعاون هذا ، يشكل نقطة تحول أساسي في مجرى سياسات المنطقة ، فهو يخلف ركائز جديدة من القوة التي تتصور الولايات المتحدة أنها ستعتمد من خلالها على تأسيس بناء جديد من العلاقات والمصالح الكفيلة بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ لها . الأمر الذي يتوقع معه أن تزداد السياسة الاسرائيلية شراسة وعدوانية في المرحلة القادمة ، وإن تعتمد أسلوب القوة السافرة وغير المتحفظة في التهيئة لأمر واقع جديد في المنطقة ، ربما يكون أخطر في طبيعته وأهدافه ومرامييه من المرحلة التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧ حيث أنها ستضرب ، في ظل هذا التعاون ، بقوة أمريكا في المنطقة . كما يتوقع أيضا أن يدخل الشرق الأوسط مرحلة خطيرة من صراعات القوى الدولية التي قد يتعذر معها على الكثير من دولة الاحتفاظ باتجاهاتها الحيادية وغير المنحازة . (٤٧ - ٤٥ : ٣) .

(د) التنظيم المؤسسي للدولة :

١ - التنظيم السيلسي والديمقراطية :

تتميز بنية الكيان الاسرائيلي السياسية بأنها تقوم على النظام المؤسسي الذي ينأى بها عن الفردية ، ويشجع لديها جوا من الديمقراطية التي تحرص إسرائيل على التفتن بها دوما ،

وعلى التريديد والترويج في مختلف الأوساط المحلية والإقليمية والدولية ، بأنها هي « واحة الديمقراطية الفريدة في المنطقة بأكملها » .

ويعتمد ذلك النظام المؤسسي ، النظام الحزبي الذي يتميز بدوره بالخصائص التالية :

(١) التعددية ، حيث لم يقل عدد الأحزاب الاسرائيلية منذ تأسيس الدولة عن سبعة عشر حزبا ، وهي تبلغ اليوم ثمانية وعشرين حزبا . وتعود هذه التعددية إلى عدة عوامل ، منها : تشجيع الحركة الصهيونية لتكوين العديد من النزعات للتمكن من احتواء مختلف الفئات اليهودية بداخلها ، والاختلاف حول طبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والدين اليهودي ، حيث أن كثيرا من الكتاب الصهاينة الأوائل والمحدثين يشددون على أن اليهودية عرق وقومية خاصة ، وبعضهم يعتمد أن يشوب الغموض كنه هذه العلاقة لاستقطاب أكبر عدد من اليهود من جميع الأطراف والنزعات ، والبعض الآخر يرى أن الصهيونية حركة علمانية علاقتها بالدين تشابه العلاقات القائمة بين أي حركة سياسية في مجتمع ما والدين السائد في ذلك المجتمع . ويرى البعض أن هذه التعددية ترجع إلى نظام الانتخاب النسبي الذي يعتبر إسرائيل منطقة انتخابية واحدة ، حيث يسمح ذلك النظام للأحزاب التي تمتلك ما نسبته ١٪ من الأصوات الانتخابية ، بالحصول على مقعد في الكنيست وتزايد تلك المقاعد وفقا لتلك النسبة . وتحرص الأحزاب الصغيرة على التشبث بذلك النظام الانتخابي ، والحيلولة دون قيام نظام الحزب الواحد حتى لا تتعرض هي للزوال ، وحتى لا تتعرض البنية السياسية العامة للدولة لهيمنة الحزب الواحد وسيطرته ، فنفقد بالتالي سميتها المميزة لها وهي الديمقراطية القائمة على المؤسسة (٤٥ : ١٦ - ١٧) .

(ب) التجمع تحت مظلة الصهيونية ، حيث تعتنق الغالبية العظمى من الأحزاب الاسرائيلية ، الصهيونية كمذهب سياسي ، بالرغم من تعدديتها وتباينها وفقا لتعددية وتباين المجتمعات الأصلية التي انحدرت منها الفئات المختلفة التي تنتمي لتلك الأحزاب (٤٥ : ١٨ - ١٩) .

وهذا يعني أن تلك الغالبية تلتقي حول أهم هدفين للحركة الصهيونية ، متصلين بالصراع العربي الإسرائيلي ، وهما : السعي بمختلف الوسائل لاجتذاب اليهود من « عالم الشتات » إلى « أرض الميعاد » ، والتشبث بالدولة اليهودية « إسرائيل » وتوفير الأمن لها والدفاع عن وجودها ، وتناسي كل التناقضات والخلافات العقائدية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتجمدها ، حيال أي خطر يمس الهدفين المذكورين .

ويضاف إلى ما تقدم ، أن هناك اجماعا لدى معظم الأحزاب الاسرائيلية ، على التشبث كذلك بالدين اليهودي ، واضفاء صبغته على الدولة ، على اعتبار أنه « يشكل الرابطة التي

أبقت على روح التجمع اليهودي ، وانفراده بخصائص مميزة (١٧ : ٤٥) . وأنه كان بمثابة الصدف المنيع التي حافظت على الوجود اليهودي في « عالم الشتات » وحالت دون ذوبان اليهود كاتليات في مختلف الأوساط والبيئات التي حلوا بها ، وعبر مختلف العصور والأزمنة .

ويأتى ذلك الاجماع على اصفاء الصيغة الدينية على الدولة اليهودية ، من منطلق الاعتقاد بأن في ذلك ما يؤكد ويعزز دعوى اليهود بأن لهم حقاً تاريخياً ودينيّاً منذ آلاف السنين ، في « أرض الميعاد » التي تشكل فلسطين لبها ومحورها ، وإن لهم حق الوجود والحياة على هذه الأرض ، وإقامة كيان لهم هناك ، وإن كيانهم ذاك يمثل تحقيق نبوءة وتنفيذ وعد الله لهم بإنشاء « مملكة اسرائيل » و« رمز » عودة بعد شتات « إلى » الأرض الموعودة » (٢٤ : ١٢) .

(جـ) : الشمولية في مفاهيم الحزب الواحد لكافة نواحي الحياة ، وحيث أن « كل حزب من الأحزاب المهمة في اسرائيل هو في الحقيقة مجتمع صغير قائم بذاته ، فإن كلا منها ينظر إلى نفسه وكأنه نواة للمجتمع الصهيوني المزمع إقامته في المستقبل ، وهي بمجموعها تشكل مرآة تعكس صورة المجتمع الاسرائيلي بكل خصائصه (٤٥ : ٢٠ - ٢١) ، والمبادئ والمفاهيم التي تسوده ، والأهداف والطموحات التي يتشدها .

(د) : شدة الولاء الفردي للحزب ولقاداته ، « الدرجة أن عضو الحزب العادي يستلم معظم أرائه وتطلعاته السياسية من هؤلاء القادة . ويتم اختيار المرشحين لانتخاب الكنيست ، بالإضافة إلى ترتيب أولوية الأسماء في لائحة الانتخابات عن طريق قادة الحزب ، والنائب العضو يجلس في الكنيست ممثلاً للحزب وعندما يتوفى يقوم الحزب بإحلال شخص آخر في مكانه » (٤٥ : ٢٠) . ومن جهة ثانية ، يحرص قادة الأحزاب الاسرائيلية على رسم القدوة ، وخاصة في ميدان التطبيق العملي لأفكار الحزب ومبادئه واتجاهاته وتطلعاته ، وفي مجال تمثيله في الكنيست ، وفي المواقع القيادية المختلفة ، العسكرية والمدنية ، وكذلك في النشاطات الاجتماعية المتنوعة .

(هـ) : المحافظة على مبادئ حرية الفكر والتعبير والمناقشة ووحدة العمل والتنفيذ ، وقبول سيادة الاكثرية والنهج الديمقراطي في اتخاذ القرارات (٤٥ : ٣٠) .

وبوجه عام يمكن القول بأن الساحة الحزبية في اسرائيل تنتظم فئات رئيسية اربع هي : الأحزاب اليمينية والدينية ، والأحزاب اليسارية ، والأحزاب والحركات المتطرفة ، والأحزاب العربية . وأن أبرز هذه الأحزاب : كتل الليكود والتجمع العمالي ، وأن ما تشهده تلك الساحة الحزبية السياسية من صراعات بين فئات هذين المعسكرين الكبيرين ، لا يتعدى تبادل الاتهامات بالانحراف عن تلك المبادئ العريضة والاساسية ، ولا يتعدى كونه مزادات كلامية تهدف إلى احراز مكاسب حزبية ضيقة ، ذلك أن اجماع معظم

الأحزاب في إسرائيل على العقيدة الصهيونية ، والأهداف والأسس العريضة للفكر الصهيوني ، يجعل محاولة التمييز الحقيقي المستندة إلى الجوهر الأيديولوجي لتلك الأحزاب ، تكاد تكون شبه فاشلة . أن جميع الفئات من شقى المسكرين الديني والعلماني ، والأحزاب الصغيرة ، وما تنتظمه بداخلها من اتجاهات يمينية دينية أو متطرفة ، يسارية أو قومية ، إصلاحية أو داعية للسلام ، تتماثل - وبدرجة كبيرة - في مفاهيمها الأيديولوجية ، وخاصة تلك المفاهيم المتصلة بالصراع العربي الإسرائيلي ، كما وتتماثل إلى حد كبير في ترجمة هذه المفاهيم إلى مواقف سياسية ، ولا سيما ما يتصل بالقضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية ، وإن كان هناك فرق بينها فهو في التكتيك لا الاستراتيجية ، وفي الوسيلة لا الهدف ، وهي تلتقي بمجملها - باستثناء حزب راکاح - من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق المحتلة والفلسطينية منها بالذات ، وعلى التطفل الاستيطاني فيها ، والافترار بشرعيته ، وعلى اعتبار إسرائيل في المنطقة بمثابة امتداد للعالم الغربي ، وعلى معاداة حركات التحرر الوطني في المنطقة وفي العالم بأسره ، لكنها تختلف أحيانا في تحديدها لأفضل الأساليب المؤدية إلى بلوغ أهدافها المشتركة . (٤٥ : ٢٤ - ٢٥) .

يضاف إلى ذلك ، أن الأحزاب والحركات الإرهابية الصغيرة في إسرائيل تعتبر بمثابة امتداد لبعض أحزاب اليمين الدينية والقومية المتطرفة ، وقد تستخدم كأذرع خفية لها حتى لا يسهى أى نهج أو نشاط إرهابي متطرف تقوم به ، إلى سمعتها هي كأحزاب كبيرة ، ولا إلى سمعة إسرائيل كدولة تدعى بأنها « واحة ديمقراطية » و « بؤرة تحضر ومركز إشعاع » ، في أوساط الرأى العام العالمى .

وبخلاصة ما تقدم ، فإن عنصر القوة في النظام المؤسسى في إسرائيل يكمن في كون الأحزاب الإسرائيلية بمجموعها ممثلة للمجتمع الإسرائيلي تمثيلا شاملا ، وكونها مرآة تعكس صورته بكل خصائصه ، وتحرص على النهج وفقا للمبادئ والمفاهيم التى تسوده ، وعلى تحقيق الأهداف والطموحات التى ينشدها ، انسجاما مع العقيدة الصهيونية التى تستغل الغالبية العظمى من تلك الأحزاب تحت مظلتها .

وذلك التمثيل الحزبى الشمولى للمجتمع ، والتجمع تحت مظلة الصهيونية ، يتيحان للأحزاب الإسرائيلية أن يكمل بعضها بعضا في أداء الأدوار ، وتحقيق أهداف الحركة الصهيونية ، وفي محاولة إرضاء شتى الاتجاهات والتيارات ، في الداخل والخارج ، والتعبير عن رغباتها ، وامتصاص نفقاتها وكراهيتها ، وفي محاولة الاستقطاب ، أو التحيد ، أو التآليب ، للأطراف المتنوعة . وعلى مختلف الأصعدة والمستويات المحلية ، والإقليمية ، والدولية .

كما وإن ذلك النظام الحزبى في إسرائيل هو الذى يتحكم في صناعة القرار السياسى هناك ، في السلم والحرب ، ويحول دون الانزلاق ، في حماة الانفصالات الفردية المتطرفة ،

بمغامرات طائشة ، أو في حومة الانقلابات العسكرية ، أو أن يصبح الكيان الاسرائيلي أسيرا لديكتاتورية فردية ، أو عرضة لوقوع حالات من التمرد أو الانقسامات الخطيرة ، سواء في صفوف قواته المسلحة أو بين فئاته الاجتماعية ، بالرغم من وجود تقالوت كبير بين فئات اليهود الغربيين (الاشكنازيم) ، واليهود الشرقيين (السفارديم) ، من حيث مستوى العيش والثقافة ، ومن حيث مواقع المسؤولية والسلطة التي تتسم باستتار اليهود الغربيين بالعديد منها ، وبالرغم من وجود أعلى نسبة للاضرابات في العالم ، في اسرائيل .

ونتيجة لتناوب القيادتين ، السياسية والعسكرية ، في اداء الادوار وتحمل المسؤولية نجد أن القيادة العسكرية تمتلك لارادة القيادة السياسية ، ولا تحاول الخروج عليها ، وغالبا ما تشهد الساحة تنافسا بينهما في ابداء الحرص على « الدولة » وتسابقا في الميدان العملي في توفير أمنها ، وتشددا في التمسك بمبادئ الصهيونية والدفاع عن وجود كيانها السياسي « اسرائيل » ، ولطالما رأينا أن أكثر الفئات تطرفا وتشبثا بالعنف والقسوة والارهاب بوجه الخصوم (العرب) هي أكبرها حظا في الوصول إلى أعلى مواقع المسؤولية ، سواء في مجال القيادات الحزبية أو السياسية أو العسكرية ، وأن حاولت بعض منها الظهور بمظاهر العقلانية والاتزان والرغبة في صنع السلام والتوصل إلى الحلول السلمية للصراع العربي الاسرائيلي كتلك التي كتعت بـ « الحمام » .

٢ - الحشد الشعبي :

تدرك القيادة الاسرائيلية انه ليس بمقدورها توفير القوى البشرية أو الاقتصادية أو الأسلحة ، بصورة موازية لما هو في الجانب العربي ، وأنه من المستحيل ضمان بقاء اسرائيل أو استمرارية تفوقها على المدى البعيد من خلال نظام حشد تقليدي للقوة العسكرية النظامية وحدها ، ولا من خلال مثل هذا النظام للقوتين النظامية والاحتياطية معا ، ذلك انها لا تستطيع ابداء حشد قوات عسكرية تمكثها من فرض الهيمنة والمواجهة في حالة نشوب حرب مفاجئة سريعة بسبب عدم توفر العمق الاستراتيجي كما انها لا تستطيع في ميدان المواجهة العسكرية وفي الحروب الاعتماد على القوات النظامية المتوفرة لديها فقط ، ذلك ان هذه القوات لا تعدو في نسبتها عن حوالى خمس المجموع العام للجيش الاسرائيلي والذي يقارب في عدده نحو ستمائة وخمسين ألف جندي ، تشكل القوات الاحتياطية منه ما يزيد على نصف مليون جندي . وهي تعاني في الوقت ذاته وبصورة بالغة من صعوبة في استقطاب مهاجرين يهود جدد ، ومن تزايد في الهجرة المعاكسة ، ومن ضائقات مالية جمة . الامر الذي يضطرها إلى بناء نظام حشد شعبي متميز ، وإلى تسخير النصيب الأولي من امكاناتها الاقتصادية والسياسية والاعلامية والايديولوجية والعلمية والاجتماعية والعسكرية ، لهذا الغرض ، وإلى التركيز على الأخذ بكل ما من شأنه تطوير هذا النظام ، وتوفير الحشد النفسي والقتالي الميداني ، بأعلى درجاته ، وعلى نطاق شامل ، وببسر ، وخلال فترات زمنية قياسية ، والمحافظة على ديمومته .

ولتحقيق ذلك يركز نظام الحشد التعبوي في اسرائيل على الاسس التالية :

(أ) الاعتماد على العناصر الشابة ، سواء في مجال استقطاب المهاجرين اليهود الجدد ، أو في ميدان الاستيطان والدفاع عن المستوطنات ، مع تشجيع الزواج بينهم لفايات التوالد والتكاثر وتوفير العنصر البشرى .

(ب) تحصين الفرد والمجتمع ، والسعى بكل الوسائل الممكنة لصياغة مجتمع متجانس متماسك ، وتقريب الهوية القائمة بين مختلف الفئات والطبقات التى يتألف منها « المجتمع الاسرائيلى » الذى يعتبر أكثر المجتمعات البشرية تميزاً بالتناقض والتعدد الطبقي وأغريها (٢٤ : ١٤ - ١٦) . والسعى لترسيخ الاعتقاد بحتمية التكاثر بين كافة الأطراف المكونة لذلك « المجتمع » لخوض معركة الوجود والبقاء وللحفاظ على « اسرائيل الصغيرة » و « اسرائيل المكافحة » من أجل البقاء ، في خضم محيط عربى معاد هائل في حجمه وامتداده وامكاناته . مع التنبيه المستمر إلى أنه حيل الى غفلة أو تنازع ستكون « الكارثة » من جديد . وترديد المفاهيم التالية وترسيخها في الأذهان : « باستطاعة اسرائيل أن تحقق النصر لمدة جولات ولكنها لا تتحمل هزيمة واحدة » و « ان هزيمة واحدة تعنى زوال اسرائيل إلى الأبد » .

(جـ) شحذ الروح المعنوية « للمجتمع الاسرائيلى » بكل فئاته ، وخاصة العسكرية منها ، في الوقت الذى يمكن القول فيه بأن ذلك « المجتمع » بمجمله هو أشبه ما يكون بمجتمع « اسبارطى - عسكرى » ، وليس فيه من ليس له واجب أو مهمة أو مهمة أو موقع عسكرى عندما تعلن حالة الطوارئ العامة أو الاستعداد للحرب (٢٤ : ١٦) .

وفي هذا المجال تسعى القيادة الاسرائيلية إلى أن يكون الحشد النفسى جنباً إلى جنب مع الحشد المادى ليعطى كل منهما للأخر مزيداً من الفعالية والمضاء ، وإلى إبراز أهمية العنصر البشرى لدى القادة الاسرائيليين ، الذين يحرصون أيضاً على أن يرسموا « قدوة حقيقية » لأفرادهم في مجال العمل والتنفيذ والبذل . كما تسعى إلى إبراز بطولات القادة والأفراد ، وإلى أنها تمتلك الأسلحة الحديثة والتدريب الفعال والخبرات الكفيلة بحسم المعركة وحرراز النصر والتفوق (٢٤ : ١٦) .

(د) التدريب على استخدام مختلف أنواع الأسلحة ، والتطبيقات العملية لنظريات ومفاهيم الحرب والقيام بالتمارين التعبوية ، بصورة منتظمة ، وبين فترة وأخرى ، وفقاً للظروف القائمة وللمتغيرات والمستجدات ، في ساحة العمل العسكرى . وذلك لمواجهة كافة الاحتمالات ، مع التركيز فيما يتصل بإدخال الأسلحة الحديثة المتطورة واستيعاب متطلبات استخدامها ، وصيانتها ، وامكانية تطوير استعمالاتها حسبما تقتضيه ميادين العمل وما يمكن توقعه من مستجدات على أرض المعركة ، وما يتصل بعمليات الحشد ومستلزماتها ، وما يتصل بالعنصر الزمنى . مع الحرص على تحقيق ما تقدم في فترات زمنية قياسية .

(هـ) نظام اتصال ومواصلات حديث ومتطور ، تتوفر فيه السرية الدقيقة ، والقدرة على الأداء العاجل المنظم وعلى الانتذار المبكر للتهديد والاستعداد ، بوابك حركة العصر ومبتكراته ومتطلبات الحشد بإيسر السبل وأقل التكاليف وبأسرع فترة زمنية ممكنة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تستطيع حشد وتعبئة معظم قواتها الاحتياطية والبالغة ٥١٠ آلاف جندي ، وزجها في المعركة ، في غضون اثنتين وسبعين ساعة كلفتة قصوى ، ويزعم بعض قادتها المسؤولين في هذا المجال بأن بمقدورهم تقليص تلك المدة الزمنية إلى ثمان وأربعين ساعة . كما تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من تلك القوات الاحتياطية ، تشكل في أوقات السلم نسبة مهمة من الأيدي العاملة الشابة في مختلف المرافق الاقتصادية الإسرائيلية ، وقادتها من ذوي الخبرة من العسكريين .

٣ - الجهد الاستخباري - الموساد :

يشكل الجهد الاستخباري عنصرا من عناصر القوة المميزة لدى إسرائيل ، ويعتبر جهاز « الموساد » أو « مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة » إحدى أربع مؤسسات استخبارية عليا بارزة ، الأمريكية (C.I.A) ، والسوفييتية (K.G.B) ، والبريطانية (M.I.6) .

ويعني جهاز « الموساد » الإسرائيلي بكل أشكال العمل الاستخباري الموجه لخدمة الآلة السياسية والآلة العسكرية في إسرائيل ، بالدرجة الأولى ، لتوفير الحماية لها كدولة ، وللجهود والمصالحهم عموما أينما وجدوا ، ولخدمة أهداف الحركة الصهيونية العالمية . وهو مسؤول عن جمع المعلومات الخارجية ، وبث شبكات التجسس واختراق مختلف الأوساط والمجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والمالية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والترفيهية والإرهابية والأيدولوجية ، في شتى أنحاء العالم ، مع التركيز بشكل خاص على أقطار المواجهة العربية ، والاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبلدان أوروبا الغربية .

وقد قام « الموساد » بتوسيع دائرة اهتماماته ونطاق عملياته السرية ، خلال سنوات وجوده ، وفقا لسلح أولويات يرتكز إلى مدى الأهمية بالنسبة لإسرائيل وأمن وجودها ، وتغلغل بنشاطات له في جميع أنحاء العالم بما في ذلك - إضافة لما تقدم - أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، والشرق الأدنى والاقصى وجنوب شرقي آسيا . وتمكن من إقامة علاقات وثيقة بشخصيات كبيرة مسئولة وموظفين حكوميين في عدد من البلاد والمواقع ذات الأهمية والمكانة الحساسة في خدمة أهدافه (٢٧ : ٥ - ٨ ، ٤٧ : ٤٦ - ٧٠) .

ولجهاز « الموساد » نصيب كبير في ميداني : العمليات الاستخبارية ، والعمليات النفسية ، التي تشنها إسرائيل والحركة الصهيونية على مختلف الأصعدة ، ضمن إطار

الفلسفة السياسية والاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية . وله تواجد في محطات الراديو والتليفزيون والسينما ، ومراكز الصحافة والمطبوعات ، وقواعد للرصد و شبكات التجسس والابتزاز والفتن والقيام بالعمليات التخريبية والاعتقالات ، تمثل نموذجا للتنسيق والتكامل فيما بين الجهات التي تشرف عليها ، وقد استطاع أن ينتزع بما حققه في مضمار الحرب الاستخباراتية والحرب النفسية ، من أطراف عديدة في العالم ، الاعتراف له بالقدرة على الوصول إلى أهدافه ، وتغطية نشاطاته على أوسع نطاق ، والتفوق على الخصوم ، والقدرة على الابتكار والتطوير والتجديد وفق أحدث الأسس والأساليب العلمية المتقدمة . ويتسم عمل ذلك الجهاز في مجمله بأنه يقوم على التخطيط الدقيق وتنظيم العمليات وتنفيذها ، بحيث تتربط مختلف جوانبها التي تشتمل عليها ، مع بعضها بعضا لتحقيق الأهداف المرسومة .

وينصب الجهد الاستخباري للموساد أكثر ما ينصب على استطلاع أسرار القيادات السياسية ، والقيادات العسكرية ، ومراكز التصنيع الحربي والمراكز العلمية والتكنولوجية المتقدمة ، ومراكز المال ، ومراكز الاعلام ، ومحاولة اختراقها جميعا ، والتعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف فيها ، والتأثير فيها وتوجيهها والتحكم فيها وابتزازها ، والقيام بعمليات ونشاطات لا حصر لها وتسخيرها في خدمة إسرائيل والصهيونية العالمية .

وتتلخص الأهداف الرئيسية « للموساد » في ميدان المواجهة العربية الاسرائيلية بما يلي :

(أ) تحقيق استراتيجية (الصهيونية وإسرائيل) كحركة وكدولة ، وأطماعها التوسعية في العالم العربي ، وفرض الهيمنة عليه ، ولا سيما في مجال النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري .

(ب) النفاذ إلى الإرادة العربية والإسلامية عامة ، وبول المواجهة والشعب الفلسطيني خاصة ، والوصول بهذه الأطراف جميعا إلى الرضوخ والاستسلام ، وقبول إسرائيل في فلسطين ومناطق عربية أخرى كحقيقة لا مجال لرفضها .

(جـ) تدمير القوة العسكرية العربية ، والحيولة دون تحقيقها لأي نصر عسكري في أي مواجهة مع إسرائيل ، والحيولة دون تمكنها من الحصول على أسلحة موازية لما تمتلكه إسرائيل وخاصة في مجال التسليح الذري .

(د) طمس تراث الأمة العربية والإسلامية وهويتها ، وتدريب معالم شخصيتها الحضارية في كل صعيد ، وعلى كل مستوى .

(هـ) الحيولة دون قيام أي وحدة عربية أو إسلامية حقيقية في أي مجال ، وخاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية . والسعي بشتى الوسائل لتمرزيق الوطن العربي وتكريس انقساماته ونزاعاته القائمة ، وإيجاد كيانات هزيلة جديدة فيه ، من خلال تغذية كل ما من شأنه بث روح الفرقة والتناحر والانقسام ،

والربية والتشكك وإيجاد الثغرات والنزعات المتنوعة .

(و) تآليب مختلف دول العالم وشعوبه ضد الامة العربية والاسلامية من جهة ، والسعى لاستقطابها وكسب تأييدها وإبتزازها لحساب الصهيونية وإسرائيل من جهة مقابلة ، وإذا تعذر ذلك يكون السعى لتحبيدها على الأقل . يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تحرص دائما على تسخير « الموساد » لكسب الرأي العام العالمى إلى جانبها ، ولتبرير مواقفها ونهجها ، عن طريق قيام الموساد بعمليات إرهابية وإلصاقها بأطراف عربية (٢٤ : ١٠) .

(ز) السعى للمحافظة على التفوق النوعى الاسرائيل وخاصة في مجال التسليح وتطوير الصناعات الحربية ، وعلى قصب السبق في الوصول إلى أسرار التكنولوجيا المتقدمة ، والوصول إلى صانعي القرارات ومراكز الثقل في شتى المجالات والمواقع واجتذابهم إلى جانب إسرائيل وإبتزازهم لصالحها (٢٤ : ١٤ - ١٨) .

(م) محاولة ممارسة شتى الضغوط لتهمير وتهريب اليهود من مختلف انحاء العالم إلى إسرائيل ، لمواجهة الازمة المتمثلة بنقص العنصر البشرى ، والهجرة المعاكسة .

٤ - الإدارة العسكرية والاستخدام للموارد والطاقات :

اعتمدت إسرائيل منذ قيامها ، على القوة العسكرية ، وهي ترى بأن قوتها العسكرية هي الركيزة الأولى والأساسية لبقائها وامتداد وجودها في المنطقة . ولهذا فقد حرصت منذ البداية على صياغة مجتمعها ونظامها السياسى والادارى والاقتصادى والمعيشى صياغة عسكرية متقشفة ، بحيث تأخذ بتنظيم الموارد والطاقات بأقصى درجات التنظيم والاحاطة والشمولية ، وتوجيه الجزء الأكبر منها وتسخيرها لأغراض بناء القوى العسكرية وتطويرها بحيث تتفق وحجم الاخطار المحدقة بأمن كيائها القائم أساسا على عدم الشرعية لاحتلاله أراضى الغير بالقوة والبطش والقهر والتسلط ، من جهة ، وتتفق وحجم أطماعها التوسعية والعدوانية في المنطقة من جهة أخرى . وقد بلغت نفقات التسليح الاسرائيلى ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ ، ٤٢,٦ مليار دولار (٦٧ : ١٠) .

ويمكن القول بأن المجتمع الاسرائيلى بمجمله هو أشبه ما يكون بمجتمع « اسبارطى عسكرى ، وليس فيه هناك من ليس له واجب أو مهمة أو موقع عسكرى عندما تعلن حالة الطوارئ العامة أو الاستعداد للحرب . ويقوم نظام المستوطنات على مبدئين أساسيين : التفلفل والانتشار السكانى من جهة ، والقيام بمهام الدفاع والاعاقة للقوات المعادية في حالة اختراقها للتحصينات الحدودية وتوغلها في الداخل ، فهى أشبه ما تكون بمعسكرات وتحصينات دفاعية في حالة الحرب ، وتجمعات استيطانية زراعية في حالة السلم .

والادارة العسكرية السائدة في إسرائيل ، تعنى اليقظة الدائمة والاستعداد الدائم ، ولا مجال للتواكل أو الاسترخاء في ظل أى ظرف من الظروف ، وتعنى كذلك التقنين لكل

مورد من الموارد والسعى لتنظيمها بمجموعها التنظيم الأمثل دون محاولة للاسراف أو التذير أو البذخ . مع السعى كذلك للعناية بالطاقات على اختلاف أنواعها ومصادرها ، حيث توجه الادارة العسكرية الاسرائيلية اهتماما بالغا للطاقة البشرية ، وللأرض ، والمياه ، وللطاقة اللازمة لتشغيل الآليات والمعدات .

فالمعصر البشرى يحتل المرتبة الأولى من الاهتمام في إسرائيل ، وتأهيله وتدريبه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة أمر اساسى وحيوى لا غنى عنه ، لكى يستطيع أن يكون ، في اوقات السلم ، مزارعا او عاملا في مرفق من مرافق الاقتصاد ، قادرا على استخدام معدات حديثة بمهارة وكفاءة وعلى صيانتها ، وعلى النهج بأساليب متطورة تتفق مع متطلبات العصر ومستلزماته ، ولكى يستطيع أن يكون ، في حالة الحرب ، جنديا قادرا على استخدام معدات قتالية متطورة ، تسير قناعات أكيدة بأنه في مواجهة صراع مصيرى أن يكون أو لا يكون ، وأنه في مواجهة أكثرية ساحقة لا مجال للتفوق عليها إلا بتفوقه النوعى .

- والأرض هى محور الصراع ومعتزكه ، وهى القاعدة التى قوم عليها الانسان واستغلال ثرواتها استغلالا أمثل ، هدف اساسى من اهداف الادارة في إسرائيل .

ويرافق الاهتمام بالانسان والأرض معا اهتمام بالغ بالمياه ، وسعى متواصل لتوفيرها ، حيث لا حياة بدونها ، وهى الشغل الشاغل للادارة الاسرائيلية لتفذية مشاريعها الزراعية والصناعية وتوفير الطاقة لها .

كذلك تحرص الادارة الاسرائيلية على توفير الوقود والطاقة بكل أشكالها ، والبحث عن مصادرها ، والاقتصاد في استخدامها .

٥ - بناء المواطنة ومفهوم اليهودية :

حرصت الحركة الصهيونية ، منذ ظهورها ، ومبادئها بإقامة « وطن قومى لليهود في فلسطين » ، وادعاء حق تاريخى ودينى بذلك ، على دعوة اليهود للتوجه من « عالم الشتات » إلى « أرض الميعاد » ، وتقديم الدعم بكل أشكاله لخراج دولتهم إلى حيز الوجود . وقد ركزت في حملتها على تشجيع هجرة العناصر الشابة منهم بالذات وتسهيل عمليات تهريبهم إلى فلسطين ، وتمكنت بحلول عام ١٩٤٨ من تحقيق حلمها وإقامة كيان لهم هناك أسمته بـ « إسرائيل » .

وتنطلق الصهيونية وإسرائيل في بناء المواطنة لدى اليهود ، من أيديولوجية تقوم على المرتكزات والمبادئ التالية :

(١) أن اليهود عبر وجودهم التاريخى هم « شعب الله المختار » وأنهم أصحاب رسالة سماوية هى أولى ديانات التوحيد ، ومنهم انحدر معظم الأنبياء والرسل وإليهم ينتمون . وأنهم أنقى الأجناس البشرية ، وأحقها بالسيادة على هذه الأرض ، وعليهم

ألا يختلطوا بغيرهم حتى لا يفقدوا نقاومهم وأنهم أهل حضارة متميزة في عطائها منذ بداية التاريخ . ولهم دور حضارى معتد .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن لدى اليهود اعتقادا راسخا بأن تمسكهم بالعقيدة الدينية « اليهودية » وثقافتها ، وتعصبهم « للجنس اليهودى » هما اللذان كرسا وجودهم المميزَ وفعاليتهم في التاريخ ، وحالا دون ذوبانهم كأقليات في عالم « الشتات » . وكنا بمثابة الصدفة المنبعة التي حالت دون التهامهم من قبل الاكثرية في مختلف المحيطات التي حلّوا بها . ولذا فهم ينطلقون من هذا المعتقد ، ويجهدون بمختلف وسائل الاتصال للعمل على إنفاذه إلى كافة العقول المستهدفة ، وخلق الايمان به لديها ، وترسيخ فكرة عدم الاندماج في المجتمعات الأخرى .

(ب) أن لليهود حقاً تاريخيا ودينيا منذ آلاف السنين ، في « أرض الميعاد » التي تشكل فلسطين لئها ومحورها ، وأن لهم حق الوجود والحياة على هذه الأرض وإقامة كيان لهم هناك ، وأن يكانهم ذلك يمثل تحقيق نبوءة وتنفيذ وعد إلهي لهم بإنشاء « مملكة إسرائيل » ورمز « عودة بعد شتات » إلى « الأرض الموعودة » .

(جـ) المناداة « بوحدة الدين والقومية » بالنسبة لليهود في العالم ، وأنهم إنما يشكلون اليوم قومية وأمة واحدة هي « الأمة اليهودية » ، تعبّر عن وجودها الفكرى المعاصر الحركة الصهيونية التي تعبّر « حركة تحرر قومي ووطني من أجل العودة إلى أرض الميعاد » ، وعن وجودها الحقيقى والحضارى والسياسى القائم « لإسرائيل » .

(د) التصدى لفكرة « اللاسامية » ، والتي نشأت في أوروبا وخاصة في المانيا إبّان العهد النازى بالتكفير عما اقترف بحق اليهود خلال تلك الحملة المعادية ، وتعويضهم بالاعتراف لهم بحق الوجود والحياة ، وإقامة كيان قومي لهم في فلسطين ، وتسهيل هجرتهم من مختلف أقطار الأرض إلى هناك ، وتقديم الدعم والمؤازرة لهم . ومن ثم امتداد هذا الدعم بشتى صوره وأوجهه يعد قيام إسرائيل لضمان استقلالهم الوطنى ، واستقلال وبقاء دولتهم ، واستمرار رفض أى شكل من أشكال المعاداة للسامية أو اليهود والصهيونية ، في شتى أنحاء العالم .

(هـ) التثبيت بالادعاء بأن « إسرائيل » إنما تمثل مركز إشعاع وقاعدة تحضّر وتحديث للمنطقة التي تحيط بها ، ورمز ونموذج ديمقراطية وتشبيد عصري لها ، على اعتبار أن هذه المنطقة - بحسب ادعاءات تلك الأيديولوجية - لا تزال تسودها بدائية متوحشة وجهالة مطبقة ، وأن وجود إسرائيل فيها ودعمها ضرورة ملحة وفقا لكل المفاهيم الانسانية المعاصرة .

والادعاء كذلك بأن إسرائيل إنما تشكل نقطة ارتكاز للعالم المتحضر ، وهزمة وصل حيوية واستراتيجية بين جميع أطرافه وبينه وبين قارتي آسيا وإفريقيا

بالذات ، وبين حقب تاريخه ، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها وأنها أهم أداة فاعلة في توفير سلام العالم واستقراره وازدهاره على امتداد أرجائه وبقاعه (٢٤ : ١٢ - ١٤) .

(و) الترويج بأن فلسطين بقيت خالية من السكان طيلة حوالى ألفى سنة ومنذ أن قام الرومان بطرد اليهود منها ، للإيجاء بأنها « أرض بلا شعب » ، وأن « اليهود شعب بلا أرض » وأولى بكل منهما أن يؤوب إلى الآخر ، وأن تتحقق النبوة فيكون التجمع من « عالم الشتات » والعودة إلى « أرض الميعاد » . والحرص على تجاهل وإنكار هوية الشعب الفلسطيني وحقوقه في أرضه ، من خلال القول بأنه لم يكن للفلسطينيين في يوم من الأيام وعبر التاريخ كيان أو دولة خاصة بهم . يشير إلى ذلك ويدلل عليه ما سبق أن أدلت به (جولدا مائير) من قول لصحيفة (صندى تايمز) بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ : « لا يوجد هناك شيء اسمه الفلسطينيون ، ولم يكن هناك شعب جننا وطردناه اسمه الشعب الفلسطيني ، لم يكن لهؤلاء وجود » (٢٤ : ١٤) . وغاية ذلك تبرير اغتصاب فلسطين وإضفاء صبغة الشرعية على احتلالها من جهة ، وغرس ذلك المفهوم في نفوس اليهود وإقناعهم به ، والتخفيف من حدة تأنيب الضمير لدى بعضهم .

وعلى الصعيد الداخلى في إسرائيل ، فتتلخص الأيديولوجية في تحصين الذات - إضافة لما تقدم أنفا عند التحدث عن الحشد التعبوى - بما يلي :

- السعى بكل الوسائل لصهر مزيج المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة من مختلف أقطار الأرض بثقافات متنوعة ، ولغات عديدة ربما توازى في عددها معظم لغات العالم ، وليس هناك من بينهم في إسرائيل حتى الآن من يتقن اللغة العبرية سوى ٢٧٪ من المجموع الكلى . وذلك مؤشرا واضح الدلالة على مدى التباين والتباعد ، وعلى صعوبة التفاهم والتجانس بين أفراد ذلك المجتمع ، على اعتبار أن اللغة هى إحدى أهم الوسائل لتحقيقهما .

وذلك المزيج من المهاجرين اليهود يتميز في واقعة خلال العقود الأربعة الأخيرة ، بأنه شديد التناحر بين أفرادهِ وفتاته ، بصورة لا مثيل لها ربما في العالم كله ، ويشهد بذلك أن إسرائيل هى أكثر بلدان العالم وأعلالها من حيث نسبة الاضرابات عن العمل ، ومن النادر أن يخلو يوم في السنة من وجود إضراب عن العمل لدى فئة ما هناك . ومن هنا يتوقع لاسرائيل فيما لو قدر لها أن تشهد سلاما حقيقيا يفقدها ذريعة شدّ الأحزمة والاستنفار لمواجهة خطر الفناء الخارجى ، يتوقع بها أن تنهار من الداخل لشدة التناحر والتباغض الداخلى الناجم عن التناقض الطبقي ، وعن عدم وجود مقومات الوحدة الحقيقية للمجتمع . ويؤكد هذه الظاهرة ويدلل على صحتها قول الخالق العظيم عن اليهود « لا يقاتلونكم جميعا إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر ، بأسهم بينهم شديد . تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى » - سورة الحشر ، بعض من آية ١٤ - .

وقد تنبه زعماء الصهيونية وإسرائيل إلى هذه الظاهرة منذ البداية فعمدوا ضمن ما عمدوا إليه في معالجتها إلى «رياض الأطفال الموحدة» وإلى وضع نظام مكافآت تصاعدية بحسب عدد الأبناء لكل من يرسل أبناءه إليها ، وإلى استخدام اللغة العبرية وحدها في تلك الرياض ، وكذلك مناهج موحدة ، لصياغة أجيال جديدة ذات لغة واحدة وثقافة جديدة واحدة ، بما تشتمل عليه من رسم لأهداف وتطلعات موحدة ولصهر المزيج الثقافي الذي تتباين وتعدد موارده وفقا لتباين وتعدد أسرهم ، في بوتقة جديدة واحدة .

وقد أطلقت على تلك الأجيال الجديدة التي تشكلت في رياض الأطفال الموحدة ممن ولدوا في فلسطين من اليهود ، تسمية (الصابرا) ، وأصبح ينظر إليها على أنها هي التي تشكل الأمة العربية أو الأمة اليهودية الجديدة . وقد رافق تنشئتها الترويج ، وعلى أوسع نطاق ، بأن هناك جيلا جديدا قد ظهر في إسرائيل ، له حق العيش والاستيطان وليس هناك في العالم بأسره ولا في إسرائيل قانون يحرمه من ذلك أو يستطيع طرده منها .

وهذه التسمية (الصابرا) لفظة عبرية تعنى الصبر الشوكى الذى يتميز بشوكه من الخارج وحلاوته من الداخل ، وترمز إلى أن هذه الأجيال تتسم بالصلابة والطبعية . (٢٤ : ١٤ - ١٥) .

- التلويح بالخطر العربى الداهم ، كلما ازدادت الأزمات والخلافات الداخلية حدة ، سواء بسبب الضائقات المعيشية والاقتصادية أو التناقضات الطبقية ، أو الصراعات الحزبية أو تباين وجهات النظر حيال المواقف الرسمية من بعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو العسكرية ، في الداخل أو في الخارج .

وغالبا ما يلجأ القادة الاسرائيليون ، في مثل هذه الحالات ، إلى افتعال بعض مظاهر التوتر من خلال التحريض على قيام مظاهرات طلابية عربية مناوئة لاسرائيل خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة أو بتسيير وحدات ومعدات عسكرية على هيئة حشود باتجاه الحدود ، للإيحاء بجدية الموقف وتأزمه . ويرافق ذلك كله استخدام منظم لموجات التهديد والوعيد العربية ، وترويجها وتبريدها وفقا لما يقتضيه الموقف .

ومثال ذلك ، ما حدث عام ١٩٧٤ ، حيث أنه اثر تفاقم خطر النزاعات الداخلية لدى الكيان الصهيونى ، وقيام مظاهرات عنف دموية هناك في عدة أحياء يهودية ، وفي مدينة القدس بالذات ، بسبب ارتفاع الأسعار ونشوء أزمات معيشية خانقة ، بادر القادة الاسرائيليون إلى الإيعاز بتحريك موجة من المظاهرات الطلابية في المدارس العربية بحجة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وما حصلت عليه في مؤتمر الرباط آنذاك من اعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، وفي الوقت ذاته أو عزوا بتحريك بعض الوحدات العسكرية بكامل معداتها وآلياتها باتحاد الحدود مع سوريا ، بزعم أن سوريا تستعد لمتابعة عدوانها المتمثل بحرب عام ١٩٧٢ بشن عدوان جديد على إسرائيل . وقد تعمدت القيادة الاسرائيلية تسيير بعض حشودها في تلك الأحياء اليهودية التى اتسمت بمظاهراتها بالعنف

والتطرف ، قبل انطلاقها باتجاه الحدود السورية ، وتمكنت بالفعل من إخماد موجة العنف اليهودية ، ومن إخماد المظاهرات الطلابية العربية بعد ذلك مباشرة وفي غضون أربع وعشرين ساعة فقط من خلال إلزام أولياء امورهم ووجهاء الاحياء العربية بكفالات مالية باهظة تضمن عودة الامور إلى حالتها الطبيعية (٢٤ : ١٥ - ١٦) .

- السعي إلى إبراز بطولات القادة والافراد ، وإلى انهم يمتلكون الأسلحة الحديثة والتدريب الفعال والخبرات الكفيلة بحسم المعركة وإحراز النصر والتفوق ، والاقراط في التركيز على أهمية العنصر البشري ، وللتدليل على ذلك لطلما قامت إسرائيل بعمليات تبادل الأسرى مع اطراف عربية ، تم فيها إطلاق سراح مئات أو الاف من الأسرى العرب لقاء افراد إسرائيليين قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة . وحدث أن تمت عمليات من هذا القبيل مقابل تسليم بقايا جثث الاسرائيليين قتلوا ربما قبل عدة سنوات . ويضاف إلى ذلك أن إسرائيل تحرص كل الحرص على إنقاذ وإخلاء جرحاها وجثث قتلاها من أرض المعركة مهما كلفها ذلك من ثمن في الأرواح والمعدات ، في محاولة منها للإيجاء بأهمية « الإنسان » عندها ، ورفع الروح المعنوية ، والتشجيع على الاقدام والتضحية ، لدى الجميع (٢٤ : ١٦ - ١٧) .

وفي الوقت ذاته تحرص إسرائيل كذلك على توفير مستوى ملائم من الخدمات الترفيهية والتسهيلات المعيشية المتنوعة لأفرادها ، للحيلولة دون تسرب الفوضى والقلق والاضطراب إلى نفوسهم ، وللمحافظة على بقائهم ، وخاصة أولئك الذين يقيمون في المستوطنات ويقومون بأعمال الزراعة والحراسة معا .

- بناء الثقة بقيادة وزعماء إسرائيل ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، مع التركيز في الداخل على إظهارهم بمظهر القدوة المتفانية ، بساطة وتواضعا وكفاءة واستقامة ، قولا وعملا ، وأنهم مهما بأن من خلافات ونزاعات بينهم إنما هم في حقيقتهم يتنافسون ويروح ديمقراطية فريدة في المنطقة ويحرصون كل الحرص « حمانهم وصقور » على خدمة إسرائيل ، وأنه ليس هناك أدنى خلاف أو تنازل لدى أى منهم فيما يختص بالقضايا المصرية المتعلقة ببقاء إسرائيل وأمنها وازدهارها وقوتها العسكرية وتفوقها .

ولا يقتصر حرص إسرائيل على بناء الثقة بكيار قادتها وزعمائها ، بل يتعداهم فيمتد إلى الجهاز الحاكم كله - عسكريين ومدنيين - ابتداء من رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحتى أصغر موظف أو أحدث جندي فيها . مع التركيز المميز للاشادة بالجانب « السياسي الديمقراطي » و « العسكري المنضبط المتفوق » ، والتحامهما معا بثقة متبادلة للوقوف بوجه كل الاخطار .

وفي هذا المجال ، تجدر الإشارة إلى الزعامات الاسرائيلية ، تحرص منذ قيام إسرائيل ، على توزيع الأدوار فيما بينها بحيث ترضى جميع الاطراف ، وتحظى بالتأييد بثقة الاكثرية وتحافظ على تماسك مختلف الفئات وتقريب وجهات النظر فيما بينها ، وامتصاص

نقمة أى منها ، ومحصلة ذلك كله وهدفه المحافظة على وحدة كيانه ، بوجه الأخطار الخارجية .

فهناك من يتمثل « الصقور » فى الحكومة وفى الكنيسة وفى الجيش ، يتزعم الاتجاهات المتطرفة ويتبنى مطالبها - كالحركات الدينية والارهابية والاستيطانية والمتزمنة فى عدائها للعرب - ويعنى بتمثيلها والتعبير عنها ، أو التفاهم معها وامتصاص نقمتها أو ترويضها ، أو تسخيرها باتجاه معين للاستفادة منها بما يخدم مصالح إسرائيل العليا سواء فى المجالات العسكرية أو الاستيطانية والتوسعية أو السياسية ، فى الداخل والخارج . وهناك من يمثل « الحمام » فى جميع تلك الجهات المعتدلة والمؤيدة للتفاهم والحلول السلمية ويعنى بالقيام بالدور المطلوب فى هذا المجال ، سواء فى الداخل ، أو فى الخارج (٢٤ : ١٧) .

- التفكير الدائم يتفق وتميز إسرائيل السياسى والعسكرى والعلمى والتقنى ، والأمنى ، وقدرتها على نقل وخوض معظم حروبها إلى خارج أراضيها ، بعيدا عن مدنها وأحيائها السكنية ومرافقها ومنشأتها الاقتصادية والحيوية . مع التنويه بعدم قدرة أعدائها جميعا على اختراق حدودها بشكل مؤثر ، أو تعريض أمنها لأى خطر حقيقى خلال الحروب السابقة .

يضاف إلى ذلك التركيز المستمر على بيان وتأكيد حرص قادة إسرائيل ، وحلفائها ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على إبقاء قصب التفوق فى المنطقة وفى كافة المجالات ، بيد إسرائيل .

وفى الوقت ذاته إبراز الخلافات والنزاعات والانقسامات الطائفية ، القائمة على الساحة العربية ، وصورها الدامية ، لإيحاء بأن فيها يكمن ضعف أعداء إسرائيل من جهة ، وفى تجنبها يكمن سر من أسرار قوتها هى ، ويتمثل إحدى القوى المؤثرة فى بقائها وتفوقها وتميزها (٢٤ : ١٨) .

(هـ -) مؤازرة الصهيونية العالمية :

الحركة الصهيونية كطرف أول كان وراء قيام إسرائيل ، لا تزال هى الظهير الأساسى لها ، إنطلاقا من المفهوم السائد لدى اليهود ، والقاتل بأن « الحركة الصهيونية هى حركة تحرر قومي ووطنى من أجل العودة إلى أرض الميعاد .. وأنها هى التعبير عن الوجود الفكرى المعاصر للأمة اليهودية ، وأن إسرائيل هى التعبير القائم عن الوجود السياسى الحقيقى والحضارى لتلك الأمة » (٢٤ : ١٢) .

وتستقى تلك الحركة فلسفتها من « بروتوكولات حكماء صهيون » التى تنص على ضرورة سيادة « شعب الله المختار » على كافة شعوب الأرض ، من خلال السعى للوصول إلى صانعى القرارات ذات العلاقة والتأثير فى العالم ، واللجوء إلى أسلوب الترغيب والترهيب فى توجيههم وابتزازهم لخدمة الصهيونية وإطماعها ، ومن خلال الاستحواذ على مراكز الفكر

والتعليم والتوجيه والهيمنة على صناعة النشء وصياغة العقول في شتى بقاع الأرض ،
بمختلف الوسائل والكيفيات ، وخاصة بتوافر المعلمين اليهود على أوسع نطاق في مؤسسات
التعليم أتى وجدت وبكل ما تسمح به الفرص المتاحة ، ومن خلال التحكم الصهيوني
بالمؤسسات الاقتصادية والمالية والمرافق الحيوية في العالم ، والسعى للسيطرة على كبريات
المؤسسات الاعلامية والصناعية وخاصة تلك التي تعنى بصناعة السلاح ، وتسخير رؤوس
الاموال التي يمتلكها اليهود لخدمة الصهيونية واطماعها التوسعية ودعم كياناتها المتمثل
بإسرائيل (٢٤ : ١٣) .

وتقضى تلك البروتوكولات بضرورة السعى الميثاق بشتى الوسائل لاشغال جميع
شعوب الأرض ، من غير « شعب الله المختار » ، باللاهات وراء المادة وتحويل الكماليات في
حياتها إلى أساسيات ، والانشغال بلفة الأرقام ، والمفاهيم التجريدية والعذائية ، وسلخها
من مفاهيمها وقيمها الروحية ، واقتلاعها من جذورها التاريخية ، وإفسادها عن طريق
الترويج للرذيلة والفسق والدعارة واللغو وتعاطي المخدرات . وخاصة في الأوساط الشابة .
وكل ذلك بهدف تعطيل أى قوة مضادة وتخديرها لتمرير المخططات الصهيونية الرامية
للهيمنة على مقدرات العالم والتحكم فيها ، في غفلة منه وفي غمرة تفسخه وانحلاله .

وتقضى كذلك بضرورة الإبقاء على بؤر للتوتر والصراع في العالم وتغذية الأطراف
المتناوئة وتزويدها بالسلاح والذرائع والفتن ، سعياً نحو مزيد من التمزق والانقسام
والإهتراء والضعف لكافة الشعوب والمجتمعات الأخرى من جهة ، وللتحكم بمصيرها وإحكام
قبضة الصهيونية عليها من جهة ثانية (٢٤ : ١٣ - ١٤) .

وبإيجاز : تتلخص فلسفة الصهيونية العالمية على الصعيد الخارجى ، بضرورة
الاستحواذ على اهتمام العالم وتأييده لإسرائيل ، وإضفاء صبغة الشرعية على وجودها ،
واستقطاب مزيد من الهجرة اليهودية إليها ، والوصول إلى زعراء العالم وصانعى القرارات
وابتزازهم ، والتحكم بمراكز الفكر والمال والاعلام وصناعة السلاح ، والأخذ بمبدأ الدس
والوقية وإثارة الفتن وحياسة المؤامرات . وذلك لتمكين الكيان الصهيونى من الاستئثار
بالتفوذ والهيمنة ، وتنفيذ اطماع الصهيونية العالمية ومخططاتها .

كما تركز معظم نشاطاتها لخدمة إسرائيل ، في الداخل ، وفي المنطقة العربية ، ثم
بالتفغل في المجتمع الدولى ، للحصول على أكبر قدر ممكن ومن التقهم والتعاطف والتأييد ،
وبناء صورة محببة لها ، في السلم والحرب .

وهناك اعتقاد مفاده أن للصهيونية العالمية هيمنة وتغلغلا ونفوذا واسعا لدى مختلف
مؤسسات الاعلام والدعاية ، ومراكز الرصد والاستطلاع والتجسس الاستخبارية في
العالم ، من خلال امتلاك بعضها أو الاشراف عليها أو تمويل بعض نشاطاتها ومن ثم
تسخيرها وتوجيهها لخدمتها .

وفي إطار ذلك الاعتقاد ، الذي ربما يكون في الوقت ذاته هدفا رئيسيا تسعى الصهيونية في حربها النفسية إلى الإيحاء به وترويجه وترسيخه أو ثمرة من ثمرات نشاطها ونتيجة من نتائجها ، يشار إلى أن للصهيونية تغلغلا بأشكال مختلفة لدى ما يزيد عن ٧٥٪ من المؤسسات الإذاعية والسينمائية والتلفزيونية والصحفية ، ودور النشر ووكالات الأنباء المعروفة ، في الولايات المتحدة الأمريكية . وأن لها أيضا تغلغلا مماثلا تقريبا في معظم أقطار أوروبا الغربية . وأن لها عيونا ومراكز للرصد والتجسس لدى مختلف المؤسسات المالية والصناعية الكبرى في العالم الغربي ، وخاصة تلك التي تؤثر بحركة البورصة وعمليات التسويق الدولية ، وتعنى بتمويل المشاريع الكبرى ، على نطاق عالمي ، وبذلك التي تختص بصناعة وتطوير الأسلحة وتجارتها (٢٤ : ١٩ ، ٢٩ : ١١ - ١٢) .

كما يشار إلى أن للصهيونية شبكات عديدة في مختلف بلدان العالم ، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، لترويج الدعاية والمخدرات ، من جهة ، وعصابات للإرهاب والقيام بالعمليات التخريبية والاغتيالات ، من جهة ثانية ، ومحافل ومراكز متنوعة أخرى لترويج المفاهيم والأفكار والأيديولوجيات المختلفة التي ترمى لخدمة أهدافها وتتطلق من مرتكزات فكرها (٧ : ٤٧ ، ٢٤ : ١٩) .

(و) العطف العالمي على اليهود :

تسكنت الصهيونية من استئثار عطف عالمي على اليهود ، من خلال الترويج بأنهم شعب تعرض في مسيرته التاريخية للتشريد من وطنه ، ولألوان عديدة من الاضطهاد والتعسف والظلم .

وخلال العهد النازي في ألمانيا ، وظهر « اللاسامية » ، استغلت الصهيونية موجة المعاداة والكراهية للنازيين التي سادت أوساط شعوب دول الخلفاء ، ودول الكتلة الشرقية ، وأخذت تسرف في تهويل أعمال العنف التي تعرض لها اليهود في ألمانيا خلال تلك الفترة ، بصورة لا مثيل لها في المفالة حيث وصفتها بحملات « الإبادة » و« الكارثة » ، وذلك لغايات أساسية ثلاث ، الاستفزاز والتهيج المضاد بوجه النازية وكل اتجاه معاد لليهود ، وكسب أكبر قدر ممكن من العطف والتأييد لليهود وللصهيونية ، والضغط على مختلف الجهات المسؤولة وذات النفوذ لتقديم الدعم بكل أشكاله لليهود لإقامة دولتهم والاعتراف بوجودها في البداية ، ومن ثم تعزيز بقائهم والمحافظة على أمنها .

وقد حرصت الصهيونية وإسرائيل على إقامة الجسور الفكرية المشتركة وإدامتها على اعتبار إنها تمثل خطوة مرحلية وهدفا فرعيا لهما ، ذلك أنهما تحرصان على العبور كخطوة تالية ، من على مثل تلك الجسور ، نحو الأهداف الرئيسية لهما ، ومثال ذلك : مخاطبتهما المستمرة لدول وشعوب أوروبا الغربية وتذكيرها بمعاناتها لولايات الحربين العالميتين اللتين قادتهما ألمانيا ، ومعاناة اليهود بصورة مميزة وخاصة خلال العهد النازي . ومن ثم الإيحاء بما يقتضيه الشعور بالمعاناة والألام المشتركة من تعاطف وتكاتف بين الطرفين .

والحصول على مزيد من العطف والتأييد ، فإنه يجرى التذكير والادعاء من خلال حملات ، وفي مناسبات متنوعة ، بأن معاناة اليهود لا تزال مستمرة لدى طرف ثالث معاد لهما - أي للمعسكر الغربي وللإهود - وهو الاتحاد السوفييتي ودول حلف وأرسو التي تدور في فلكه ، وتتتمثل باضطهادهم وتشديد القيود عليهم ، والحيلولة دون هجرتهم إلى إسرائيل .

ولتأجيح الموقف العدائي بين المعسكرين (الشرقى والغربى) ، ولتحقيق مزيد من الضغط على المعسكر الأول لتسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل ، ومزيد من الابتزاز بصورة عديدة ، فإن الادعاء بتحيز المعسكر الأول إلى جانب الأنظمة العربية المتطرفة ، لا يتوقف ، وخاصة في ظل الزعم بأن تلك الأنظمة هي التي تتبنى حركة الارهاب الدولى وتغذيها بتدريب وسلاح شرقيين . يرافق ذلك تذكير دائم وتهويل مستمر بشأن حجم التسليح العربى بأسلحة شرقية وحجم المعاداة بين المعسكرين من جهة ، وبين أحدهما وإسرائيل من جهة ثانية ، وبالصداقة الحميمة لاسرائيل مع دول العالم الغربى « الحر » من جهة ثالثة .

وفيما يتصل بمخاطبة الداخل في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية للضغط على مختلف الجهات هناك لتسهيل هجرة اليهود ، فإنه يجرى التذكير بويلات النازية المشتركة ايان حملاتها العسكرية ضد تلك البلدان في الحرب العالمية الثانية ، وحملات « الإبادة » ضد اليهود في تلك الفترة أيضا ، وفي ظل المندادة « باللاسامية » آنذاك (٢٤ : ٢٦) .

وفي إطار السعى الصهيونى والاسرائيلى الدائم لكسب العطف العالمى على اليهود ودولتهم ، فإن الصهيونية وإسرائيل تحرصان كل الحرص على إصفاق أعمال العنف والارهاب بحركات إرهابية عربية تحت مسميات شتى قد لا يكون لها وجود على أرض الواقع ، وذلك من خلال استغلال عناصر عربية تحت مسميات شتى قد لا يكون لها وجود على أرض الواقع ، وذلك من خلال استغلال عناصر عربية مأجورة لحساب أجهزة استخبارية تابعة لهما مثل جهاز « الموساد » . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإنهما تحرصان على إزالة الصورة المشوهة لليهودى التي سيطرت على الفكر الغربى ، عن طريق الدعاية المنظمة ، وعن طريق المسرح بشكل خاص (٢١ : ١٢ - ١٣) .

وتحريصان كذلك على صرف أنظار العالم عن القضية الفلسطينية وإشغاله بقضايا توحى بأنها أكثر أهمية ، كلما لاحت في الأفق بوادر اهتمام عالمى بها ، والتركيز للحيلولة دون تطورها أو بروزها كقضية سياسية عالمية ، بالتعتيم عليها وتجاهلها أحيانا ، أو بتميع وتذويب الاهتمام بمعالمها الأساسية والتقليل من شأنها من خلال إدراجها والإشارة إليها على أنها لا تشغل إلا حيزا صغيرا في إطار قضايا الشرق الأوسط ، وبالتالي فهي لا تعدو أن تكون بمثابة قطرة في خضم محيط ، أو بالنظر إليها على اعتبار أنها قضية اجتماعية إنسانية ، وليست قضية سياسية ، أى أنها والحالة هذه قضية لاجئين ، وشأن اللاجئين من فلسطين كشأن أولئك اللاجئين اليهود من البلاد العربية إلى إسرائيل ، أو اللاجئين الأفغان إلى باكستان ، والايحاء بالتالى ، حيال ظهور أى ضغط أو إلحاح عالمى لمعالجة قضايا

هؤلاء ، بأن حلها لا يعدو أن يكون بتعويضهم من خلال تعاطف إنساني عام ، تماما كما هي الحال عند مواجهة أزمة طارئة كوقوع فيضان ، أو مجاعة وقطع أو انتشار وباء .

ولا يخفى أن اللوبي الصهيوني وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية يلعب دورا بارزا في كسب العطف على اليهود والتأييد لقضاياهم ، من خلال تغلفه داخل الكونجرس الأمريكي ، وقيامه بدور كبير في انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وتعميم الاعتقاد لدى مختلف الأوساط الأمريكية ، بأنه لا نجاح في تلك الانتخابات إلا لمن حظى برضى ودعم الصهيونية ومباركة إسرائيل ، حتى أصبح جميع المرشحين للرئاسة يتسابقون في بياناتهم وحملاتهم الانتخابية بالتودد إلى إسرائيل وتقديم الوعود لها بالدعم بأعلى درجاته . وللتدليل على مدى نشاط ذلك اللوبي يكفي أن نشير إلى أن بمقدوره توجيه مائة ألف خطاب إلى أفراد أو جماعات أو هيئات ذات نفوذ في غضون أربع وعشرين ساعة ، لتأليبها باتجاه معين لخدمة اليهود ومصالحهم ولخدمة إسرائيل .

وفي الوقت الذي تساند فيه وتتمحور القوى الصهيونية في الخارج ، حول إسرائيل ، فإن الحكومة الإسرائيلية تتدخل بدورها وبكل إمكاناتها المختلفة لدعم أدوار تلك القوى ، وهدف كليهما هو الوصول إلى المراكز العنصرية في عالم اليوم لكسب العطف والدعم ، وتوجيه الرأي العام العالمي بالاتجاه المؤدى إلى بلوغ الأهداف الرئيسية للصهيونية وإسرائيل معا (٣٥ : ٢١ - ٢٩) .

٢ - عناصر القوة لدى الجانب العربي :

(١) الطاقة البشرية الهائلة :

يبلغ التعداد السكاني للوطن العربي ، اليوم ، (١٩٥) مليون نسمة ، وهي طاقة بشرية هائلة ، إذا ما قورنت بما لدى إسرائيل التي لا يزيد تعدادها عن ٥ ملايين نسمة (٥) .

وتشكل هذه الطاقة البشرية العربية عنصر قوة وتفوق حقيقي ، في المواجهة العربية الاسرائيلية ، كما من جهة ونوعا إذا ما أحسن تنظيمها وتأهيلها ، علميا وفنيا وسلوكيا ، وأحسن استثمارها وتوجيهها في مواجهة التحديات الراهنة للنظام العربي ، ومتطلبات العصر الحاضر ومواكبتها باتجاه المستقبل ومتغيراته ، من جهة ثانية .

والإنسان العربي ، عموما ، لا ينقصه شرط من شروط القدرة البيولوجية الوراثية ، على مواجهة تحديات العصر الذي تعيش فيه ومستجداته ، شأنه في ذلك شأن أي إنسان آخر في البلدان المتقدمة . ولكن عنصر ضعفه الذي يطفو على السطح ، في أيامنا هذه ، إنما يعود لأسباب متصلة بتقصير النظام العربي والقوى السياسية منه بالدرجة الأولى ، في صياغة نظام تربوي عربي حديث يجمع بين الأصالة والمعاصرة ، ويكون قادرا على بناء وتنشئة وتكوين الإنسان العربي السوي المتزن ، جسميا وعقليا ونفسيا وروحيا وسلوكيا ، والمتفهم

لوطنه وامته وعقيدته ، والواعى لحقوقه وواجباته ، لما له ولما عليه ، لحدوده ولحدود غيره ، ومنذ المراحل الاولى المبكرة في حياته ، ويكون قادرا على غرس القيم والمثل والفضائل والمفاهيم والمبادئ الاساسية للمواطنة الحقيقية فيه ، ورسم القدوة العملية له على ارض الواقع ، ويكون قادرا على تأهيله وإعداده وتدريبه وشحذه وصقل شخصيته ، وتنظيم قدراته وإمكاناته وطاقاته وتوجيهها نحو الاهداف السامية الكبيرة لامته ووطنه ومجتمعه ، ولما يعود عليها مجتمعه بالنفع والخير والعطاء ، ولما يعود عليه بمنفعة ذاته ايضا .

والنظام التربوي العربي المنشود ، بحاجة ماسة إلى أن يعمل في ظل جو من الديمقراطية الحقيقية التي يمكن أن تهوى الجانب الاكبر منها القوى السياسية العربية ، كما أنه بحاجة إلى أن تتصافر معه كافة القوى المؤثرة الاخرى لدى النظام العربي عامة .

وليس من ريب في أن الانسان هو اثنان الثروات ، وال طاقة البشرية هي اثنان الطاقات والموارد ، ولكنها تقود كما مفرغا من الاهمية إذا لم يتم تأهيلها وتنظيمها واستثمارها بما يواكب روح العصر ومتطلباته . وهذه المهمة تقع بالدرجة الاولى على كاهل النظام التربوي الذي يصبح بدوره الرافد الاساسي لكل الميادين الاخرى في المجتمع .

وحيث أن الصراع العربي - الاسرائيلي هو صراع حضارى علمي شامل لكل ميادين المواجهة ، فإن أول ما تقتضيه هذه المواجهة هو العناية المركزة بالميدان الرافد لها جميعا ، وهو الميدان التربوي الذي يمكن من خلاله التصدي لكل الاخطار والتحديات بما فيها التحديات العسكرية ، وفي مختلف الميادين الداخلية والخارجية . وقد اثبتت وقائع التاريخ العسكري أن العديد من الانتصارات التي تحققت في الميادين العسكرية لم تكن وليدة معيزات خلقية لدى أفراد هذا الجيش أو ذاك ، وإنما كانت وليدة تميز في نظام التربية والحشد والتعبئة بما يشتمل عليه من عقيدة قتالية وإعداد وتخطيط وتدريب وقيادة ، لدى طرف دون آخر . ويوم أن تمكنت بروسيا - أكبر الولايات الألمانية في مطلع القرن التاسع عشر - من أن تكيل الصاعين لفرنسا وتهزمها في معركة ليبزيغ عام ١٨١٣ ، قيل : « لم يهزم الجندي الفرنسي أمام الجندي البروسي وإنما هزم المعلم الفرنسي أمام المعلم البروسي » . وذلك على أثر تحديد بروسيا للتعليم كنقطة انطلاق لانتعاشها ، وإيمانها بأنه ليس لها من سبيل للخلاص من شرور الاضطهاد والذل الذي عانت منه في أعقاب هزيمتها على يد نابليون بونابرت في معركة ينا عام ١٨٠٦ ، سوى التعليم لبناء الاجيال الجديدة ، وإعلانها عن توجيهها وعزمها الجاد لاعادة صياغة نظام تربوي يتفق وحجم الاخطار المحدقة بها ، وقيامها بترجمة ذلك التوجه إلى واقع بالفعل . وكان أن تمكنت بعد اعوام قليلة من تحقيق النصر في تلك المعركة ، ثم هزمت فرنسا ثانيا ، بالتعاون مع انجلترا ، في معركة واترلو عام ١٨١٥ ، وتوالت انتصاراتها عليها منذ ذلك الحين ، إلى أن شاع ذلك القول ، وشاع معه قول آخر : « وفي النهاية ، لقد انتصر معلم المدرسة في ألمانيا » وتوالت انتصاراته بانتظام (٥٦ : ١٥) .

وخلاصة القول في هذا المجال ، أن نتائج الصراع العربي - الاسرائيلي « تتوقف في السياق الاخير على ما يحدث في مدارس إسرائيل ، وفي مدارس العرب يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة » (٥٦ : ١٦) .

ومما يجدر هنا أيضا ، أنه بالرغم من التفوق العربي الكمي الهائل في الطاقة البشرية ، كما أسلفنا ، إلا أن الجيوش العربية (المقاتلة) مجتمعة ، وعلى امتداد الحروب التي شهدتها منطقة الصراع ، لم تصل في يوم من الأيام إلى ما يوازي تعداد الجيش الاسرائيلي ، ودائما كان التفوق العددي لمصلحة الجانب الاسرائيلي !.

(ب) الثروات البترولية :

لا يخفى ما للثروة البترولية من مكانة استراتيجية وعسكرية واقتصادية ، فهي عصب الحياة الحديثة ، وقد بلغ متوسط الانتاج العالمي من هذه الثروة ، عام ١٩٨٢ ، ٢٧٧٥ مليون طن ، كان نصيب تسع بلدان عربية منتجة ٢٣,٢٪ منه ، ونصيب ثلاث بلدان ، بينها بلد عربي ، ٥٠٪ منه ، وهي : الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة العربية السعودية . ويقدر نصيب منطقة الشرق الاوسط من احتياطي البترول في العالم بحوالي ٦٠٪ ، وتنتج أربع دول ، من بينها ثلاث دول عربية حوالي ٩٠٪ من جملة إنتاجها ، وهذه الدول هي : الكويت ، المملكة العربية السعودية ، إيران والعراق . والباقي من بقية اقطارها العربية الاخرى بالاضافة إلى تركيا (٤٤ : ١٩٧) .

وهذه الثروة البترولية العربية ، عملة ذات وجهين ، فهي مصدر قوة ومصدر ضعف ، في أن معا (١٨ : ١٨ - ١٩) مصدر قوة في المواجهة العربية - الاسرائيلية ، وفي مواجهة مختلف التحديات التي تواجه النظام العربي ، إذا احسن إنتاجها بصورة مقننة واستثمارها وتوجيهها نحو غايات واهداف حيوية منتجة ، في ظل سياسة عربية مستقلة واعية منسقة ، ملحة بكلفة الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية لهذه الثروة ، ولا تسمح بانقصاص أي من تلك الأبعاد عن الآخر . وهي - أي الثروة البترولية - مصدر ضعف ، كما هي الحال الراهنة ، إذا قادت إلى تحويل المجتمع العربي إلى مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى ، وإلى سوق لاستيراد وتحويل الصناعات الغربية والاسرائيلية - بطريقة غير مباشرة - وساهمت في مد هذه الصناعات بشرايين الحياة ، وتكريس التخلف التقني العربي بترغيبه في الاقبال على مظاهر الترف والبلذخ والسفاه الاستهلاكي ، ولم تعمل على تعميم التنمية الداخلية وعلى مستوى الوطن العربي بأسره ، وعلى التعجيل في التصنيع لديه ، وعلى السير على طريق مواز في إيجاد مصادر إنتاجية بديلة واستثمارها استثمار طويل الامد ، وإذا لم يرافقها الترشيد والحزم والعزم على النهوض والتكاتف لمواجهة الاخطار والتحديات التي تتهدد وجود الأمة وثرواتها بأكملها .

(جـ) الموقع الجغرافي ، والعمق الاستراتيجي :

يقع الوطن العربي بين خطي طول ١٦ درجة غربا و ٦٠ درجة شرقا ويمتد على بقعة تزيد من أقصى نقطة في مغربية إلى أقصى نقطة في مشرقه ، عن سدس محيط الكرة الأرضية ، وتبلغ مساحته ما يزيد على ١٢,٧ مليون كم^٢ ، وقد أعطته هذه المساحة عدة ميزات : أولها تنوع البيئات ومقوماتها الطبيعية ، والثانية تحقق الكيان المادي الأمل وكذلك صفة كيان بشري متجانس ، والثالثة أنه يشرف على أخطر الطرق الرئيسية للملاحة ، حيث يشكل عقدة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، بين الشرق والغرب . وهو يحتل قلب العالم القديم بين قارات ثلاث ، ويتوغل في أراضيه ثلاثة أذرع مائية ذات منافذ أو مضائق حيوية ثلاثة ، هي البحر المتوسط وفيه مضيق جبل طارق ، والبحر الأحمر وفيه مضيق باب المندب في جنوبه وقناة السويس في شماله ، والخليج العربي وفيه مضيق هرمز (١٦ : ١ - ٢ ، ١٧ : ١٩ - ٢٨ ، ٣٤ : ١٤ - ١٨) وفيه من الموارد والثروات - وخاصة الثروة البترولية - مالا حصر له . وهو موطن أقدم الحضارات البشرية في التاريخ ومنطلق الرسائل السماوية لبني الإنسان ، وفيه مقدسات ما يزيد على نصفهم . وهو أكثر بقاع الأرض فيما شاهده من صراع وتنافس بين أمم الأرض ودولها ، ولا يزال ، نتيجة لآله من موقع فريد متميز وأهمية متصلة بما تقدم .

وهذا الموقع الجغرافي والعمق الاستراتيجي للوطن العربي ، كان وما يزال نعمة وثقمة ، فهو نعمة حينما يكون زمام الأمور بيد ساكنيه ، ويكون هذا الوطن موحدًا ، عندئذ ينعم أهله بنعمه وموارده ويتمكنون من الاستفادة منها . وهو ثقمة على الوطن وساكنته عندما يتنازع أهله ويتناحرون ، ويفرقون إلى شيع وطوائف ، فتؤول الأمور إلى غيرهم من الطامعين والمستعمرين (١٧ : ٣٤) .

وإذا ما تأملنا في الحالة الراهنة لننتبين ما نحن عليه ، حيال هذا العنصر المتمثل بالموقع الجغرافي والعمق الاستراتيجي للوطن العربي ، والذي يفترض أن نشهره كأحد أبرز أسلحة المواجهة وعناصر القوة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، نجد أن الخلافات والصراعات العربية ، انهمكت القدرات العسكرية ، وعملت على استخدامها لمواجهة الصراعات العربية ، فتحوالت بها من مواقعها الطبيعية على الحدود المتاخمة للعدو إلى الحدود الفاصلة بين الشقيقتين العربيتين ، وأصبحت كل دولة ممزقة الأوصال ومبعثرة الجهود على حساب الجهد العربي ، الذي كان من المفروض أن يذخر لمصلحة الصراع الرئيسي الذي يتهدد الأمة العربية جمعاء .

كما نجد أنه نتيجة للخلافات العقائدية وحركات الاستقطاب ، والمشكلات الدينية والطاقية والعرقية التي تم زرعها ، وإذكاء جنونها في المنطقة ، تحول العمق الاستراتيجي إلى خطر يتهدد كل دولة من بعض جاراتها العربيات ، ولدرجة تفوق كثيرا وربما تلغى الخطر الحقيقي الجاثم في المنطقة المحتلة والذي يترتب للانقضاض على الأمة المنشغلة عنه

بخلافاتها الجانبية . وفي هذا الجو بالذات تم تدمير المفاعل النووي العراقي ، وتم الاعتداء على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وتم غزو لبنان .. وهكذا .

وفي هذا الجو بالذات نجد كذلك أن بعض البلدان العربية قد اضطرت للاستعانة بأطراف ، أجنبية - طامعة بالموقع الجغرافي وبالعُمق الاستراتيجي للوطن العربي وبثرواته - لتأمين الحماية لنقلات بترولها . عندما أيقنت بالخطر الايرانى الداهم بتهديدها . بدلا من أن تطلب هذه الحماية من أطراف عربية . ذلك أنها تخشى من مغية تواجد قوات عربية لديها ولا تركز أو تطمئن إليها أو تثق بعدم تدخلها عندئذ بشؤونها الداخلية ، أو بعدم تعرضها للابتزاز من قبلها .

(د) التكامل الاقتصادي :

الوطن العربي ، مؤهل أكثر من غيره من المناطق الجغرافية الأخرى في العالم ، لقيام وحدة اقتصادية فيما بين أقطاره وأقاليمه ، لما يتوفر فيه من عناصر التكامل والترابط الطبيعيين بيسر في هذا المجال . فهناك المساحات الشاسعة ذات الامتداد الطبوغرافي المتنوع والمتصل دون عوائق بارزة تذكر ، وهناك الثروات الطبيعية والمواد الخام المتنوعة كذلك ، وتكاد لا تقتصر إلى أي نوع من أنواع الثروة أو إلى أي مادة من المواد الخام الأساسية اللازمة لحياة بنى الانسان ، وهناك الطاقة البشرية التي يمكن تأهيلها وتدريبها لتغطية حاجة سوق العمل العربي مهما اتسعت وتشعبت ميادينه ، وهناك الترابط اللغوي والديني والقومي والتاريخي بين شعوبه الذي ييسر عمليات التفاهم والتلاحم والتعامل والتعاون بينها ، وهناك المشاريع التنموية العديدة التي تفرض ذاتها بحكم متطلبات التطور لمواكبة روح العصر والواقع وطموحات مختلف شعوب الأرض ، وهناك الأسواق الاستهلاكية الواسعة التي تستوعب منتجات شتى المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية ، وتشغل الحركة التجارية ، وعلى أوسع نطاق ، وهناك الطاقة الوفيرة اللازمة لتشغيل الآلة ، وهناك اليسر في الحركة والتنقل من خلال الامتداد الطبيعي المتصل برفق ، وتوفر إمكانية إقامة أفضل شبكات الاتصال والملاحة بكل أشكالها ، بأقل قدر ممكن من التكاليف والجهود والزمن ، من خلال الموقع الجغرافي والعُمق الاستراتيجي اللذين يحظى بهما العالم العربي ، يضاف إلى ذلك المناخ الملائم ، مناخ حوض البحر المتوسط ، الذي يسود الجزء الأكبر من المنطقة العربية ، وهناك الاموال الوفيرة اللازمة لتغطية نفقات أضخم المشاريع الانتاجية في المنطقة بأسرها .

وتلك المؤهلات ، انفة الذكر ، كفيلة بتشديد القاعدة الأساسية والركيزة الاولى ، للاقتصاد الحر والاكثفاء الذاتي ، وإنهاء التبعية الاقتصادية العربية لهذه الجهة أو تلك ، ووضع حد للتفاوت البغيض في مستوى العيش لدى العديد من الاقطار العربية ، وللمجاعات التي تستشري هنا أو هناك ، وللتبذير والبذخ والاسراف لدى جهة أو فئة أو طبقة ما ، والذي أصبح مدعاة للسخرية والاستخفاف والتجريح بشخصية الأمة الحضارية وهويتها ،

واسد العجز والثغرات والشح الناجم هنا أو هناك ، « ولزيادة الترابط بين اقتصاديات البلدان العربية وتحقيق التقارب في مستويات تطورها ، وتعجيل نموها على نحو يحقق الرخاء الاقتصادي المنشود للجماهير العربية باتجاه بلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية » (٩) .

وإذا تعذر قيام وحدة اقتصادية عربية كاملة ، فلا أقل من إيجاد سوق عربية مشتركة ، تقوم على غرار « السوق الأوروبية المشتركة » ، وتعنى بإيجاد « نوع من التعاون بين حكومات الاقطار العربية ، في مجال التنسيق بين برامجها الاقتصادية وصولاً إلى وضع برنامج تنموي شامل وموحد للاقتصاد العربي ، تنفرد عنه البرامج الاقتصادية العربية القطرية ، ويعنى بإقامة المشاريع المشتركة ، وتطوير أجهزة الوحدة الاقتصادية العربية ، والتأكيد على دور المؤسسات الإقليمية العربية في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية ، وخاصة علاقات التكامل الاقتصادي العربي » (١٠) .

والتكامل الاقتصادي ، يشكل في حالة قيامه على أرض الواقع عنصراً قوياً للنظام العربي في موجهته للتحدى الاسرائيلي ، ومواجهته لازمات التخلف والفقر ، كما يشكل قوة ضغط هائلة في المحيط الاقليمي ، وعلى المستوى الدولي ، للحصول على تأييد الرأي العام ودوائر النفوذ وصانعي القرارات ، تجاه القضايا العربية العادلة ، وفي مقدمتها قضية فلسطين . كما أنه يؤهل النظام العربي لاحتلال مكانته التي تتفق ومدى أهميتها وحجم نفوذه وتأثيره على المستوى العالمي ، والتي ستدفع به عندئذ إلى تجاوز دائرة العالم الثالث والدخول في ركب البلدان المتقدمة .

وبإلقاء نظرة يسيرة على حالة هذا التكامل الراهنة ، نجد أن جميع المشروعات الاقتصادية التي تم التفكير فيها قد باءت بالفشل ، ولم تحظ فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة بأكثر من حماس المؤتمرين ، ولم ينظم بعد سوق العمالة العربية ، ولم تحل معظم إشكاليات الوحدة الاقتصادية ، ويتضائل حماسها للعامل مع ما يسمى بالدول الصديقة إقامة المشروعات المشتركة ، في مقابل حماسها للتعامل مع ما يسمى بالدول الصديقة أو الدول المتطورة ، وفيما عدا المشروعات التي تقام ثنائياً بين دولتين على سبيل الدعم من قبل إحداهما ، تتراجع المشروعات القومية تحت وطأة العوامل الخارجية . وبالنسبة للصناعات العسكرية المشتركة لا نكاد نعتز على شيء يستحق الذكر .

(هـ) تعدد جبهات القتال :

يبلغ طول منطقة التماس العربية - الاسرائيلية ، من الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والجنوبية ، حوالي ١٢٥٠ كيلومتراً ، تمتد فوقها جبهات القتال لدى الجانبين وهي بذلك تشكل عدة محاور تحتاج إلى قوة حشد هائلة ، ويسهل اختراقها من قبل أي من الطرفين المتصارعين ، في حالة توفر التفوق بشقيفه ، الكمي والنوعي أو بأي منهما ، في ظل التطور المذهل لآلة الحرب الحديثة وتعدد وسائلها وأساليبها ونظرياتها ومفاهيمها . كما

يسهل إضافة محور جديد آخر لها ، من قبل أى منهما كذلك ، من خلال استخدام مياه البحار الثلاثة (المتوسط والاحمر والميت) كجبهات ومعتبرات للقتال البحرى ، ومنطلقات للغارات الجوية وعمليات الانزال البرية . ويبلغ طول المحاور الممتدة على الشواطىء المائية ٢٥٦ كيلو مترا .

ويمقارنة عناصر القوة وقدرات وإمكانات كلا الجانبين .. العسكرية والاقتصادية والبشرية ، نجد أن طول منطقة التماس ، وما يعنيه من تعدد جبهات القتال عليها ، وامتدادها على عدة محاور ، يشكل عنصر ضعف بالنسبة للجانب الاسرائيلى أكثر مما يشكله بالنسبة للجانب العربى . لا بل نستطيع أن نؤكد أنه يشكل عنصر قوة لهذا الجانب الأخير نظرا لتفوقه الهائل في مجال توفر الطاقة البشرية لديه والتي تمكنه ، في حالة تهية نظام حشد مناسب لها ، من استيعاب تعدد جبهات القتال ، وتغطية محاورها ، وتفتيت الجبهة الاسرائيلية وإرباكها وتقليص قدراتها القتالية . كما تمكنه من خوض معارك طويلة الأمد وحروب الاستنزاف وحرب التحرير الشعبية وتغذية هذه النماذج من الحروب حتى النهاية .

(و) العوامل القومية والدينية والدولية :

في دراسة العلاقات الدولية وتصنيف مستوياتها ، يصنف النظام العربى كنظام إقليمي ، وتطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية في تعريف النظم الاقليمية (التواصل الجغرافى والتمائل وحجم التفاعلات) ، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية - باستثناء الصومال وجيبوتي - إقليما ممتدا ، ومن ناحية التماثل تتمتع بالعديد من عناصر الاتفاق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية والثقافية ، ومن ناحية التفاعلات فإنها من موريتانيا إلى الخليج ، ومن أقصى شمال بلاد الشام إلى اليمن ، وشمال مصر إلى جنوب السودان تشهد تدفقا مستمرا وكثيفا للتفاعلات فيما بينها . يضاف إلى ذلك اعتبار رابع ينفرد به النظام العربى عن غيره من النظم الاقليمية الأخرى في العالم ، وهو اعتبار معنوى ونفسى له نتائج سياسية هامة ، ونعنى بذلك القومية العربية التى تتبلور في تيار فكرى من ناحية وفي حركة سياسية من ناحية أخرى (٢٥ : ٢) . وهناك اعتبار خامس ينفرد به النظام العربى كذلك هو اعتبار عقائدى وحضارى يتمثل في كون العقيدة الاسلامية هي العقيدة السائدة في العالم العربى منذ أربعة عشر قرنا ، وفي ظل مفاهيمها صيغت معظم خصائصه الحضارية (الفكرية والاجتماعية والسياسية والمعيشية والعمرانية والاقتصادية وما إلى ذلك) وغدت تشكل عنصر التواصل الرئيسى بين معظم أبنائه حيث تدنن بها الغالبية العظمى منهم ، وهي أكثر العوامل تأثيرا في حياتهم .

وتتمثل أهمية هذين الاعتبارين الأخيرين (القومية والدين) في انها لا يجعلان التفاعل بين اجزاء النظام العربى بمثابة علاقات بين دول وشعوب فحسب ، ولكنهما يعطيانه قيمة رمزية ، خاصة . فالعلاقات بين البلاد العربية وشعوبها . لا ينظر إليها عادة على انها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه ، ولكن على انها علاقات ذات طبيعة خاصة ، علاقات

أخوة والتحام مصيرى ، دينى ودينوى ، ومن ثم فإنها لا تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها العلاقة مع الدول الأخرى ، وهو الأمر الذى دفع بعض الفقهاء العرب إلى تأكيد ضرورة بلورة قواعد « قانون دولى عربى » يعكس هذه الوضعية الخاصة للبلاد العربية فى علاقتها فيما بينها من جهة ثانية (٢٥ : ٢) .

يضاف إلى ما تقدم ، أن الجماعة البشرية الرئيسية فى الوطن العربى تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، وحيث أن « التوحد فى الدين واللغة يضع الأساس للتوحد الحضارى والقيسمى ويرسئ الأساس للتوحد فى أسلوب الحياة وفى النظرة الكلية للأمور » (٢٥ : ٢) ، فإن فى ذلك ما يضيف بعدا جيدا من أبعاد التميز للنظام العربى ، يتمثل فى توفير ركيزة أساسية من ركائز تسهيل قيامه وتبلوره ، وتمكين على ترابطه وتناسقه وتماسكه ، خاصة وأنه ليس هناك تعارض أساسى بين الدين الاسلامى والقومية العربية وهويتها الحضارية فالرقعة المشتركة بينهما كبيرة إن لم تكن متطابقة ، والاسلام - كدين وحضارة - كان الركيزة الأساسية فى انبثاق الأمة العربية التى تعيش شعوبها فى الرقعة الممتدة من الخليج إلى المحيط ، ولم يكن هناك من أحد من دعاة القومية العربية ينكر الدور الأساسى للاسلام فى نشأة أمتهم ، وأنه أحد مقوماتها الرئيسية وكذلك فإنه لم يجزئ أحد منهم على معاداة الاسلام أو التناول عليه باسم هذه القومية (٢٥ : ٢ - ٣) .

وهكذا فإن النظام العربى يتمتع بدرجة عالية من التماسك ، حيث تقر الغالبية العظمى من أبناء العالم العربى بأنهم يعيشون على أرض وطن عربى كبير متميز فى هذا العالم ، يعمهم إحساس عميق بوجود تراث مشترك ، ووحدة ثقافية وتاريخية ولغوية ودينية فيما بينهم تعزز الشعور القومى لديهم وتشكل مؤشرا أساسيا دالا على عمقه ، بالرغم من وجود بعض الأقليات المذهبية والعرقية واللغوية ، تتفاوت فى حجمها وفعاليتها من طرف إلى آخر من الأطراف المكونة لهذا النظام ، من أبرزها الأكراد فى العراق ، ومشكلة جنوب السودان ، اللتان أوجدتا حالة من عدم الاستقرار فى البلدين ، والمشكلة اللبنانية التى تفجرت منذ عدة سنوات ، والتى نجمت عن تعدد طائفتى ويرافقه وضع اقتصادى واجتماعى يتسم بسوء التوزيع للثروة والمكانة الاجتماعية والمشاركة السياسية .

وليس من ريب فى أن هذه الروابط القومية والدينية تشكل عنصر قوة هائلة للنظام العربى ، فى مجال تحقيق التضامن العربى ، وفى مواجهة التحدى الاسرائيلى ، تعززها متانة ، تلك الروابط الدينية الوثيقة التى تربط العالم العربى عامة ، وفلسطين والقدس - محور الصراع خاصة ، ببقية اقطار وشعوب العالم الاسلامى الذى يربو فى عدد سكانه عن مليار نسمة ، حيث ترى الغالبية العظمى من الشعوب الاسلامية - بما فيها الشعوب العربية - انطلاقا من مفاهيم الاسلام وتعاليمه ، بأن القضية الفلسطينية ليست قضية فلسطينية أو عربية فحسب ، بل هى قضية إسلامية يتساوى امامها المسلمون فى كل أنحاء المعمورة فى تحمل المسئولية ، ذلك أن أى اعتداء على أى شبر من أرض المسلمين هو اعتداء

على كل ديار الاسلام ، وعلى الأمة الاسلامية باسرها يصبح معه الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، إذا وطئت ارض المسلمين بأت الجهاد فريضة على كل مسلم ومسلمة ، (حديث شريف) . فكيف والحالة هنا تصيب موقع القلب للعالم الاسلامى حيث أولى القبلتين وثالث الحرمين المسجد الأقصى ، وموطن الاسراء والمعراج ؟! وذلك يعنى أن بمقدور النظام العربى أن يضيف إلى جانبه ثقلا هائلا للعالم الاسلامى ، على مستوى انظمته وشعوبه ، فى مختلف ميادين المواجهة العربية - الاسرائيلية .

وهناك إطار ثالث للعلاقات والروابط التى تشكل عناصر قوة للنظام العربى فى مواجهته تلك ، يتداخل مع الأطارين القومى والدينى ، وهو إطار العلاقات والروابط العربية مع دول عدم الانحياز والعالم الثالث ، الذى تنتظم فيه معظم الوحدات المكونة للنظام العربى ، ودول العالم الاسلامى ، مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا ، وبعض البلدان الأوروبية مثل يوغسلافيا .

وتبدى معظم دول هذه الكتلة ، بحكم معاناتها سابقا من ويلات الاستعمار الأجنبى ، تعاطفها مع قضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكل الشعوب ، مع التركيز بصفة خاصة حاليا ، على حق الشعب الفلسطينى وشعب جنوب أفريقيا فى الاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ، وفقا لمبادئ حقوق الإنسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانطلاقا من نظرتها إلى أن إسرائيل ونظام بريتوريا ، هما نظامان عنصريان قائمان على البطش والقمع والتسلط واحتلال أراضى الغير بالقوة ، وإنهما بمثابة قاعدتين للنفوذ الأمريكى والأوروبى فى منطقة غرب آسيا وجنوب أفريقيا . كما أن الغالبية العظمى من دول هذه الكتلة تطمح فى التحالف مع بعضها بعضا على أمل أن تبرز شخصيتها الحضارية وأن تصبح قوة عالمية ثالثة متحررة من نفوذ وهيمنة الدوائين العظميين وبقيّة الدول الكبرى ، ولهذا فهى تحرص بمجموعها على أن تجتذب البلدان العربية إلى جانبها ، من خلال التعاطف مع قضاياها وفى مقدمتها قضية فلسطين . وفى الوقت ذاته تدرك معظم بلدان العالم الثالث أن مصالحها الحيوية تكمن فى تحالفها مع الجانب العربى لما يعود عليها به هذا التحالف من نفع يفوق كثيرا ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لها . وذلك لما للجانب العربى من قدرة على تقديم الدعم المالى والنفطى لتلك البلدان ، بالإضافة إلى أوجه عديدة لا حصر لها من الدعم والتعاون فى شتى المجالات والميادين .

ورقفا لذلك ، فإن بمقدور النظام العربى أن يتكالف فيما بين وحداته وينسق جهوده فى توجيهه لكسب الثقل الذى تمثله كتلة عدم الانحياز ودول العالم الثالث ، واجتذابها للوقوف إلى جانبه فى صراعه مع إسرائيل ، حيث أن استقطابها سهل يسير بالفعل ، وكسب تأييد وتماطف معظمها مع القضايا العربية وتحديد البعض الآخر منها والخطوة دون قوفه مع إسرائيل ، يشكل عنصر قوة كبيرة فى ميدان المواجهة العربية - الاسرائيلية .

وبتأمل ما يجرى الآن على الساحة العربية ، فى هذا المجال ، نجد أن التشرد العربى

قد وضع بعض أشقاء وأصدقاء العرب في حيرة إذ لم يكن في معظم الأحيان للعرب ، موقف موحد يمكن الرهان عليه ، وكان هناك دائما أكثر من اتجاه . وكان العرب عربيين ، وبالتالي فقد أدى هذا التناقض إلى تقليص نفوذ الدائرة الدينية واضطر أصحابها لاتخاذ عدة مواقف تبعا لتعدد وجهات نظر الجانب العربي . الامر الذي اضعف من تأثيره لمصلحة الموقف الاسرائيلي . ونفس الواقع ينطبق على أصدقاء العرب مما أدى إلى إضعاف الموقف الدولي المتعاطف مع الجانب العربي .

ثالثا - عناصر الضعف :

١ - عناصر الضعف لدى الجانب الاسرائيلي :

(١) قلة الموارد البشرية :

إن أكثر ما يقلق الزعماء السياسيين والمفكرين في إسرائيل هو قلة عدد السكان اليهود قياسا بالدول العربية وخصوصا المجاورة منها . فعدد السكان في إسرائيل لا يزيد عن خمسة ملايين نسمة حسب إحصائيات عام ١٩٨٦ ، من بينهم ٨٢٪ من اليهود أما البقية فمن العرب والدروز ، ولو أخذنا عدد العرب في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والذي يقارب المليون ونصف بعين الاعتبار ، فإن التزايد السكاني لهذه المناطق والذي يبلغ في نسبته ٢٪ للعرب و ١,٤٪ لليهود ، سيمكن العرب لأن يصبحوا عام ٢٠١٠ م الأغلبية في فلسطين المحتلة ، حيث يتوقع أن تبلغ نسبتهم ٥٥٪ من المجموع العام للسكان هناك (٦٨ : ٣) .

كما تعاني إسرائيل من الهجرة المضادة للسكان وخصوصا اليهود الاشكنازيم (أو الأوروبيين) إلى أوروبا والولايات المتحدة . وقد قدر عدد المهاجرين ما بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٤ بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ من العمال المهرة ، ولكن الشيء الوحيد الذي تعتمد عليه إسرائيل في محاولة سد هذا العجز السكاني هو الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وخصوصا من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ، والتي وصلت إلى أدنى حد لها خلال السنوات الماضية حيث بلغت حوالى (١٤,٠٠٠) . وهذه الهجرة من المتوقع أن تزداد خلال السنوات القادمة ، وذلك اعتمادا على حقيقة التقارب السوفييتي - الاسرائيلي الجارى حاليا ، والضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة على موسكو لفتح أبواب الهجرة اليهودية (٦٨ : ٣) .

(ب) الموقع الجغرافى :

اسرائيل محاطة بالدول العربية من الجهات الثلاث الشمالية ، الشرقية ، والجنوبية . ولا يبعد المركز أو المدينة الكبرى تل أبيب الا عشرات الكيلومترات عن ثلاث عواصم عربية : بيروت ، دمشق ، وعمان . اما مساحة اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ فلا تزيد عن حوالى

٢١,٠٠٠ كم^٢ من الأرض . أما ما قامت به اسرائيل من ضم للقدس الشرقية (٧٠ كم^٢) وهضبة الجولان (١١٥٠ كم^٢) فلم يعترف به قانونيا على الصعيد الدولي حتى الآن (٦٨ : ٣) .

وبما أن تحقيق الأمن لأي دولة يتناسب تناسباً طردياً مع المساحة ، فإن مساحة اسرائيل المحددة هي عامل ضعف من وجهة نظر علماء الجيوبولتكس . فهم يؤمنون أن النصر والغلبة ستكون للقوى البرية ذات المساحات الكبرى القادرة على امتصاص الهجمات من خلال عمقها الاستراتيجي كما هو الحال في الدول العربية مجتمعة . حيث تملك الدول العربية مساحات مترامية يمكن أن تتوزع فيها القوات العسكرية والمطارات والموانئ على جبهات واسعة ، وهي قادرة دوماً على توجيه الضربة الثابتة ، ليس في القوة العسكرية فقط ، وإنما تكون « بالقوة الاقتصادية » و « القدرة على الامتصاص » و « القدرة على الرد » (١٠ : ١٦٩ - ١٧٠) .

(جـ) الوضع الاقتصادي الاسرائيلي :

أن الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية والتي كان من أهم أسبابها الحروب الاسرائيلية مع الدول العربية وقلة المصادر الطبيعية ، قد وصلت إلى أوجها خلال عقد الثمانينات . فبعد النجاح الذي حققته اسرائيل خلال الاعوام العشرين الأولى من تأسيسها ، فإن هذا النجاح بدأ بالتراجع بدءاً من حرب تشرين عام ١٩٧٣ ووصل إلى أدنى مستوياته خلال وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

أما أهم خصائص الاقتصاد الاسرائيلي فيمكن تلخيصها بما يلي :

١ - الاقتصاد الاسرائيلي من الاقتصاديات صغيرة الحجم نظراً لقلة عدد السكان . وهذا بدوره أيضاً دعا اسرائيل إلى تشجيع الهجرة اليهودية ، كما دعاها إلى بناء استراتيجية عسكرية تعتمد على التسليح الكثيف والمتطور لمواجهة الاخطار العربية وبشكل خاطف وسريع .

٢ - اقتصاد اسرائيل فقير بالموارد نظراً لقلة المساحة (٢١,٠٠٠ كم^٢) والتي يقع حوالي نصفها في صحراء النقب . ومن هنا فإن النزعة التوسعية ستبقى مهيمنة على الكيان الصهيوني .

٣ - القطاع الزراعي الاسرائيلي يستخدم أحدث اساليب الميكنة الزراعية بهدف التصدير ودعم ميزان المدفوعات ، ولكن يواجه هذا القطاع مشكلات المنافسة ، والتسويق ، وارتفاع الأسعار .

٤ - القطاع الصناعي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وخصوصاً في مجال الصناعات الالكترونية والصناعات الحربية ، ولكن يواجه هذا القطاع مشكلات ضيق السوق المحلي ،

والمقاطعة العربية . وهناك دلائل على الركود والانخفاض في هذا القطاع بحيث انخفضت صادرات السلع الصناعية بنسبة ٢٪ في عام ١٩٨٤ مقارنة بمبيعات عام ١٩٨٢ .

٥ - تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في الاقتصاد الاسرائيلي فالواردات تشكل حوالى ٣٦ - ٥٠٪ من الناتج القومى بينما تشكل الصادرات حوالى ٢٨٪ من هذا الناتج . وهناك عجز مستمر في ميزان التجارة الخارجية ، ففي حين بلغت الصادرات حوالى ٦,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ ، بلغت الواردات ٨,٩ بليون دولار . اى ان العجز كان ٢,٧ بليون دولار .

٦ - يعاني الاقتصاد الاسرائيلي من مشكلة توفير مصادر الطاقة وخصوصا النفط . وقد أصبح الحصول عليه من مصادر قريبة صعبا بحيث ادى إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليه . وقد بلغت حاجات اسرائيل من الوقود عام ١٩٨١ ٨,٣ مليون طن ، ويتوقع ان تصل نحو ١٢ مليون طن عام ١٩٩٠ .

٧ - ارتفاع نسبة التضخم ، فقد بلغ عام ١٩٧٩ حوالى ٧٨٪ وارتفع إلى ١٣١٪ عام ١٩٨٠ ، و ١٥٠٪ عام ١٩٨٥ ، ووصلت في مجموعها خلال السنوات الأخيرة إلى حوالى ٥٠٠٪ وقد أمكن السيطرة مؤخرا على نسبة التضخم نتيجة للسياسات التي اتخذتها حكومة العمال برئاسة (بيريز) ونتيجة للضغط الأمريكى المتواصل من أجل تخفيض النفقات الحكومية (٢ : ٢٤) .

٨ - اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المساعدات الأمريكية بشكل قروض وهبات ومنح . وقد زادت هذه المساعدات والقروض على ٣٠ مليار دولار ما بين عام ١٩٧٣ - ١٩٨٨ . وفى عام ١٩٨٧ لوحده تلقت اسرائيل ما مجموعه ٣,٠٠١ مليون دولار منها (١,٠٠٢ مليون كمساعدات اقتصادية و ١,٠٠٩ مليون كمساعدات عسكرية) . اما الدين الخارجية المستحقة على اسرائيل فقد بلغت عام ١٩٨٥ حوالى ٢٥ بليون دولار (٦٥ : ٤٧٧) .

ويمكننا الاستنتاج بان الوضع الاقتصادى الاسرائيلي يتأثر سلبيا وبشكل كبير بمتطلبات الانفاق العسكرى الضخم ، والذي تراوح خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حوالى ٢٥٪ من الدخل القومى (٥,٥٦ بليون دولار من مجموع ٢٢,١٦ بليون عام ١٩٨٦) (٦٧ : ١٠) وما أدى إليه من تسارع في معدل التضخم (٤٤٥٪ عام ١٩٨٤) وارتفاع في معدل البطالة حوالى ٧,١٪ عام ١٩٨٦ وعجز مستمر في ميزان المدفوعات والديونية الخارجية (٢٥ بليون عام ١٩٨٦) (٢ : ٢٨) .

(د) التوزيع الديموغرافي للسكان :

يتركز سكان اسرائيل في المناطق الساحلية ، من المنطقة الواقعة ما بين مستعمرة (اشكيلون ونهاريا) . وتبلغ الكثافة السكانية بشكل عام حوالى (١٨٥ نسمة للكم^٢) . وبما أن عدد سكان اسرائيل لا يزيد عن حوالى خمسة ملايين من بينهم ٨٢٪ من اليهود ، فإن ٧٥٪ منهم يعيشون في المنطقة الساحلية وعلى الشكل التالي :

المنطقة	السكان	كثافة سكانية	نسبة مئوية للسكان
(١) منطقة تل أبيب	١ مليون +	٦٠٠ كم ^٢	٢٥٪
(ب) المنطقة الوسطى	٨٥٠ ألف		٢١٪
(جـ) منطقة حيفا	٦٠٠ ألف	١٥٠٠ كم ^٢	١٤٪
(د) المنطقة الجنوبية	٥٠٠ ألف		١٢٪
(هـ) المنطقة الشمالية	٦٦٠ ألف		١٦٪
(و) منطقة القدس	٥٠٠ ألف		١٢٪

اما بالنسبة لتوزيع السكان حسب المناطق من الناحية الوظيفية او المهنية فهي كالآتي :

المنطقة	نسبة السكان	يهود	عرب
(١) المناطق الصناعية	٨٩٪	٣,١ م	٦٠٠ ألف
(ب) المناطق الريفية	١٠٪	٢٢٠ ألف	٩١
(جـ) المناطق الصحراوية	١٪	٦ آلاف	٢٥ ألف (١٢ : ٣٩)

ولهذا ترى من هذه البيانات أن التوزيع الديموغرافي للسكان في اسرائيل هو لغير صالحها في حسابات الحرب والسلام . حيث يمكن التركيز على هذه المناطق خلال الهجوم المخطط والمبنى على تدمير القواعد السكانية لتجمعات العدو ونطاق قوته . وخاصة في معركة يمكن أن تستخدم بها فذائف المدفعية ، والصواريخ أرض - أرض ، والطائرات وهذا ما هو متوقع في أية مجابهة قادمة مع العدو الاسرائيلي .

(هـ) نقص موارد المياه في اسرائيل :

مشكلة المياه هي المشكلة الأولى التي تواجه المخططين الاستراتيجيين في اسرائيل . وفلسطين المحتلة لا تعتبر من البلاد الغنية بالمياه وليس لها من الأنهار الصغيرة سوى نهري المقطم والعوجا حيث تصب معظم مياههما في البحر المتوسط . أما معدل الهطول السنوي

فلسطين بما فيها الضفة الغربية فلا يزيد عن ١٠ مليارات م^٢ ، يذهب حوالى ٦٠٪ منها إلى البحر . أما الباقي فيهدر في الأودية والسيول ومن ثم يذهب أكثره إلى البحر . وقد حاولت إسرائيل ومنذ بداية تأسيسها الاستفادة من مياه نهر الأردن ومنابعه في الشمال الحاصباني وبانياس . وذلك لجر المياه إلى منطقة النقب من أجل الأغراض الزراعية والاستيطانية بنفس الوقت . كما ونجحت إسرائيل في تجفيف مياه بحيرة الحولة ومد قناة رى الجليل الأعلى بدءا من شمال بحيرة طبريا . ونظرا لنقص المياه في إسرائيل للأغراض الاستيطانية والزراعية فقد وضعت نصب عينيها محاولة استغلال مياه نهر اليرموك الواقع في الأراضي السورية والأردنية ، ومياه نهر الليطاني الواقع برمته في الأراضي اللبنانية ، وكذلك استغلالها غير المشروع للمياه الجوفية في الضفة الغربية . كما لا تخفى إسرائيل اطماعها في جر مياه نهر النيل في مصر إلى الأراضي المحتلة الجنوبية . ولقد نجحت إسرائيل نجاحا محدودا في استغلال المياه في المنطقة الشمالية لفلسطين والبالغة ٨٥٪ من مجموع المياه . ولكنها فشلت في محاولاتها للسيطرة على مياه اليرموك ، والليطاني ، والنيل . وقد أدى بها هذا الفشل للاعتياد وبشكل أكبر على الوسائل الصناعية كتحلية مياه البحر ، وكذلك على منع سكان الضفة الغربية من حفر الآبار في تلك المناطق ، والتي تزيد في مجموعها عن ٤٠ مليار م^٣ من المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة (٢٣ : ٥ - ١١ ، ٦٦ : ٢٦ - ٢٤) .

(و) التعدد العرقي للتبعيات الإسرائيلية :

إسرائيل مجتمع خليط عجيب من البشر . فهناك اليهودى والألمانى بالشكل واللهاجة يعيش بجانب اليهودى العراقى أو اليمنى أو الأثيوبى الذى يختلف عنه باللون ، والثقافة ، والقيم ، والشكل والعادات وغيرها . وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى بعض الاختلافات التركيبية الاجتماعية .

(١) نسبة اليهود من حيث الميلاد

(١٠٠٪)

١٥,٨٪

- اليهود الاسرائيليون

٤٤,٤٪

- اليهود الشرقيين (السفارديم)

٣٩,٨٪

- اليهود الغربيين (الأشكنازيم)

ومن بين هؤلاء فإن ٦٥٪ من اليهود الغربيين الذين يشكلون الطبقات المتوسطة والعليا من المجتمع ، بينما ٥٠٪ من اليهود الشرقيين هم من العمال والجنود والفلاحين غير المهرة (٦٨ : ١٤١) .

(ب) اختلافات من حيث القطر الذى جاؤوا منه :

المغرب ١٤,١٪ ، بولندا ١٣,٤٪ ، رومانيا ١٠,٥٪ العراق ٨,٩٪ ، إسرائيل ٨,٥٪ ، الاتحاد السوفياتى ٦,٢٪ ، اليمن ٥,٧٪ ، الجزائر ٢,٨٪ ، تونس ٢,٦٪ ، ألمانيا

والنمسا ٢,٥٪ ، تركيا ٢,٣٪ ، اليونان وبلغاريا ٢,٦٪ ، ليبيا ٢,٥٪ ، مصر والسودان ٢,٣٪ ، أمريكا وأستراليا ٢,١٪ ، المجر ١,٨٪ ، تشيكوسلوفاكيا ١,٧٪ ، سوريا ولبنان ١,٣٪ ، الهند والباكستان ١٪ ، متفرقة ٣,٢٪ (٦٤ : ٢٢٢)

أن الصراع الداخلى بين هذه الاجناس المختلفة من السكان موجود ومعد إنشاء الدولة اليهودية . فسيطرة اليهود الأوروبيين في مجال صناعة القرار واتجاهات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا يمكن نكرانه ، فمن اليهود الأوروبيين كان جميع رؤساء الوزارات ومعظم الوزراء . ومنهم أيضا كان قادة الجيش والمنظمات العسكرية وشبه العسكرية ، كما كان منهم قادة الحركة الصهيونية ككل . أما اليهود الشرقيون فلمهم المراتب الدنيا في المجتمع الاسرائيلي فمنهم الجنود والعمال بشكل خاص . وحتى الزواج بين افراد هذه الطبقات هو قليل الحدوث . وهذا التمييز ينصرف على المدارس واعداد الخريجين من حملة الشهادات العليا أيضا . فنسبة الاكاديميين والعلماء من بين اليهود الافارقة والاسيويين هي حوالى ٢,٢٪ . أما المحترفين والمدراء ، والتقنيين والفنيين ورجال الاعمال فان نسبتهم تتراوح ما بين ١٠ - ١٢٪ من المجموع العام . في حين أن اليهود الشرقيين يشكلون ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من العمال و ١٢ - ٢٥٪ من الموظفين فقط (٦٤ : ٢٢٤) .

(ز) التعصب الدينى وتأثيره على من هو اليهودى :

اليهود في اسرائيل يشكلون ٨٣٪ بينما البقية فهم ١٣,١٪ عرب مسلمون و ٢,٣٪ عرب نصارى ، و ١,٦٪ دروز وبهاثيون وطوائف أخرى (٦٤ : ٢٢٤) . ونظرا لتعدد الأحزاب الاسرائيلية واتجاهاتها ، وتفاوت نظرتها لكثير من القضايا الفرعية ، غير تلك الاهداف والقضايا الأساسية للحركة الصهيونية التى تلتقى جميعا تحت مظلتها كما أسلفنا عند التحدث عن التنظيم المؤسسى للدولة ، فاننا نجد أن معظم الأحزاب الدينية في اسرائيل تتميز بتطرفها وتعصبها حول مفهوم « من هو اليهودى » ، حيث انها تنطلق من تعريفها له من منطلقات تواتية متطرفة تغالى في التشدد حول الاصول العرقية والتاريخية لليهود انطلاقا من مفهومها الدينى الذى يقول بأن اليهود الاصليين الذين انحدروا من سام بن نوح ، هم شعب الله المختار وانهم انقى الاجناس البشرية ، وعليهم الا يخطئوا بغيرهم حتى لا يفقدوا نقاءهم . وبذلك فهم لا يعترفون بمن يعتنق الديانة اليهودية من خارج اولئك اليهود الاصليين ذوى العرق السامى . ويرى بعضهم امكانية قبول من كانت امه قد انحدرت من هناك ، ويرى آخرون منهم بوجود أن يكون الاب والام معا من اصل سامى ، في حين يرى العلمانيون غير ذلك ، حيث ينادى هؤلاء بقبول كل من اعتنق اليهودية او الافكار الصهيونية المنبثقة من بروتوكولات حكماء صهيون ، من مختلف الاجناس والاعراق ، بعيدا عن التعصب او التشدد العرقى وحتى المذهب المتصل بالديانة اليهودية . ونتيجة لهذا التباين فان حالة جدلية مستحكمة بداخل اسرائيل حول هذه المسألة الفلسفية ، وكثيرا ما تنجم عنها صراعات وخلافات ، وقد أسفر ذلك عن تخصيص مدارس للتعليم الدينى ، تسير

بصورة موازية للتعليم الأكاديمي ، ولا يحق للجهات المشرفة على التعليم الأكاديمي التدخل بشؤونها ، كما أن الفتيات من بعض الطوائف الدينية المتشددة يجرى اغواؤهن من الخدمة العسكرية شريطة العمل في حقل التعليم الديني . وتلعب اليوم الأحزاب الدينية المتطرفة دورا بارزا في مساندة أحد الجناحين البارزين المتنافسين على تشكيل الحكومة في اسرائيل وهما : الليكود والتجمع ، وبشكل عام يشكل هذا التناحر الجدلي عنصر ضعف لدى اسرائيل .

(ح) تحول في اتجاه الرأي العام الدولي ، لمصلحة الجانب العربي ، وادانة التطرف الاسرائيلي :

يشهد الموقف الدولي ، تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ، تذبذبا وحالة من عدم الاستقرار ، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأن مجموعة الدول الآسيوية والافريقية تميل في معظمها للوقوف بجانب العرب ، لاعتبارات سبق أن اشرنا اليها أنفا عند التحدث عن العوامل القومية والدينية والدولية كعنصر قوة لدى الجانب العربي ، وليس من علاقات جيدة لاسرائيل في آسيا عموما سوى مع تايوان وسيرلانكا ، وفي افريقيا مع بريتوريا ونظامها العنصري ، وليبيريا وزائير بشكل خاص . والغالبية العظمى من دول هاتين القارتين لا تقيم علاقات سياسية مع اسرائيل منذ نشوب حرب عام ١٩٧٢ بينها وبين العرب ، وأن قامت بعض منها في اعادة علاقاتها معها مؤخرا .

وأما بالنسبة لأوروبا ، فإن دول المعسكر الاشتراكي منها ، باستثناء رومانيا كانت قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل في العام ذاته (١٩٧٣) . وأما دولها الغربية فإن لها جميعا علاقات متبادلة معها ، ولكنها تتعرض لحالات من الفتور في بعض الأحيان ، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . وبالرغم من أن الرأي العام الغربي في غالبية ما يزال لصالح اسرائيل ومتعاطفا معها ، إلا أنه يلمس في الآونة الأخيرة تحول فيه لصالح العرب ، وخاصة في اعقاب المذابح التي ارتكبت في مخيمات صبرا وشاتيلا في لبنان ، والاعمال الوحشية الاسرائيلية لقمع الانتفاضة . وتدل على ذلك نتائج إحدى الدراسات التي أجراها معهد غالوب اثر غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ووقوع المجازر الوحشية في تلك المخيمات ونوردها فيما يلي :

١ - الولايات المتحدة :

السنة	مع العرب	مع اسرائيل	محايد	لا رأى
١٩٦٧	٤ ٪	٥٦ ٪	٢٥ ٪	١٥ ٪
١٩٧٣	٧ ٪	٥٠ ٪	٢٥ ٪	١٨ ٪
١٩٧٧	١٠ ٪	٤٤ ٪	٢٧ ٪	١٩ ٪
١٩٧٩	١٤ ٪	٤٠ ٪	٢٧ ٪	١٥ ٪
١٩٨٢	٢٨ ٪	٣٢ ٪	—	— (٦٣ : ١٢)

كما ان الرأي العام الاميركى هو باتجاه تشكيل دولة فلسطينية مستقلة بنسبة ١ : ٢ . كما ان ٥٥٪ من الذين تم استطلاعهم وافقوا على تأسيس دولة فلسطينية انطلاقا من قرار التقسيم عام ١٩٤٧ بينما عارضه ٣٧٪ (٦٨ : ١٧) .

٢ - بريطانيا :

في بريطانيا تناقص عدد المؤيدين لاسرائيل بشكل كبير ، بينما ازداد عدد المؤيدين للعرب بشكل بسيط . وذلك في السنوات ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٥ فمن مجموعة من الاستفتاءات على مدى هذه السنين كانت النتائج التالية :

السنة	مع اسرائيل	مع العرب	محدد	لا اعرف
حزيران - ١٩٦٧	٥٥٪	٢٪	٢٧٪	١٦٪
تشرين - ١٩٦٩	٣٤٪	٥٪	٣٢٪	٢٩٪
كانون ١ - ١٩٧٣	٢٥٪	١٠٪	٣٦٪	١٩٪
تموز - ١٩٧٥	٢٣٪	٨٪	٣١٪	٣٨٪ (٦٨ : ٢٥)

وفي عام ١٩٨٢ بعد الغزو الاسرائيلي للبنان جرى استفتاء حول تأييد أى من الطرفين الفلسطيني ام الاسرائيلي فكان ٢٥٪ إلى جانب اسرائيل بينما ١٦٪ إلى جانب الفلسطينيين . اما البقية فتوزعت بين الحياد وعدم الجواب . ومن هنا نرى مدى تناقص الدعم الشعبى البريطانى لاسرائيل والذي تناقص من ٥٥٪ في حزيران ١٩٦٧ ، إلى ٢٣٪ في تموز ١٩٧٥ (٦٨ : ٤٥) .

٣ - فرنسا :

في الأعوام ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ كانت نتائج الاستفتاء كما يلي :

السنة	اسرائيل	العرب	لا احد	لا اعرف
حزيران - ١٩٦٧	٥٦٪	٢٪	٣٨٪	١٤٪
كانون ٢ - ١٩٦٩	٢٥٪	٧٪	٣٩٪	١٩٪
كانون ٢ - ١٩٧٠	٢٣٪	٦٪	٤٢٪	١٨٪

٤ - الدانمرك :

نتائج الاستفتاءات ما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٢ كانت كما يلي :

السنة	اسرائيل	العرب	لا اعرف
١٩٦٧	٪٥٦	٪ ٢	٪٤٢
١٩٧٤	٪٢٧	٪ ٧	٪٥٦
١٩٧٨	٪٢٩	٪ ٩	٪٦٢
١٩٨١	٪٢٥	٪١٢	٪٦٢
١٩٨٢	٪١٦	٪١٢	٪٧١

وهذه النتائج ليست بحاجة إلى تفسير حيث تناقص الدعم لاسرائيل بشكل كبير من ٥٦٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٢ ، وتزايد الدعم للعرب من ٢٪ إلى ١٢٪ خلال نفس السنوات ، بينما ازداد أيضا عدد الأشخاص الذين اتخذوا موقفا محايدا أو غير معروف من ٤٢٪ إلى ٧١٪ .

٥ - هولندا :

السنة	اسرائيل	العرب	محايد	لا رأى
١٩٦٧	٪٦٧	—	٪٢٦	٪٧
١٩٦٩	٪٥١	٪١	٪٢٧	٪٢١
١٩٧٢	٪٢٦	٪١	٪٥٩	٪٤
١٩٧٤	٪٢٧	٪٢	٪٥٦	٪٤

٦ - ألمانيا :

السنة	اسرائيل	العرب	لا طرف	لا رأى
١٩٧٠	٪٢٥	٪ ٧	٪٢٢	٪١٦
١٩٧٢	٪٥٧	٪ ٨	٪٢٥	٪١٠
١٩٧٨	٪٤٤	٪ ٧	٪٢٢	٪١٦
١٩٨١	٪٢٤	٪١٦	٪٤١	٪١٩ (١٧ : ٤٥)

٢ - عناصر الضعف لدى الجانب العربي :

(١) نقص التكنولوجيا عموما ، وعدم القدرة على استيعاب آلة الحرب المتطورة :

في سياق نقص التكنولوجيا يمكننا ايراد الحقائق التالية :

- التكنولوجيا في المجالات الحربية ضرورية وتساعد الدولة على اختيار أسلحتها وعتادها وصيانتها ، وعلى ايجاد الحلول للمعضلات والعوائق العسكرية ، وكذلك في مجال الاستخبارات وتحليل المعلومات .

- إسرائيل التي جاء معظم سكانها من مجتمعات عربية في بداية تأسيسها قامت بنقل التكنولوجيا الغربية أما بطرق مشروعة أو غير مشروعة . فهي اليوم وقياسا بالعالم العربي دولة صناعية وذات تكنولوجيا عالية ، ولها قدرة على استيعاب المعدات وتطويرها لتناسب الظروف والتحديات التي تواجهها . كما هي اليوم دولة صناعية وخاصة في مجال الأسلحة المتقدمة كدبابة « ميركاف » وطائرة « كفير » و « لاف » ، وكذلك في مجال الصواريخ « اريحا - ٢ » وغيرها من الصناعات الالكترونية . ولا شك بأن لديها مخزونا من الأسلحة الذرية ودليلا على ذلك القدرة التي توفرها في هذا المجال ومنذ بداية الخمسينات « مفاعل ديمونا » وعدم توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى الآن .

- العرب ورغم القدرات المالية الهائلة فهم مستهلكون للتكنولوجيا حيث باستطاعتهم شراء أكثر الأسلحة تقدما ، ولكن قدرتهم على استيعاب وتعديل هذه الأسلحة هي أقل بكثير . ولهذا فإن إسرائيل ستواجه هذه الأسلحة وهي تعلم ما هي مواصفاتها وحدود استخدامها ، وبالتالي يمكنها التغلب عليها بجهود أقل (١٢ : ١ - ٢) .

(ب) غياب استراتيجية واضحة المعالم للأمن القومي العربي :

في مجال غياب الاستراتيجية القومية العربية لابد من هذه الملاحظات :

- إن أهمية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ودرجة أولوية تختلف من دولة عربية لأخرى من الناحية الواقعية ، وإن كان من الناحية النظرية هناك شبه اتفاق على أهميته القصوى بين الدول العربية جميعها . ولعل البعد الجغرافي عن منطقة الصراع هو الذي يحدد بالدرجة الأولى مدى اهتمام الدولة ، فكلما زاد البعد الجغرافي عن الحدود الإسرائيلية قل اهتمام أو انشغال الدولة العربية بهذا الصراع والعكس صحيح .

- هناك صعوبة ظاهرة بين الدول العربية في الوصول إلى ما يسمى بسياسة أمنية قومية عربية موحدة ، بل حتى الوصول إلى سياسة أمنية وطنية واحدة لبعض الدول المحيطة بإسرائيل والدول العربية بشكل عام . وإسرائيل بهذا المجال تستفيد من تعدد المصالح والمواقف العربية في الوقت الذي تبقى به متيقظة لاحتمالية قيام أي تحالف عسكري عربي فعال ضدها (٢٢ : ١٢ - ١٣) .

- الاستراتيجية العربية - ان وجدت - تقوم على الاجماع حول سياسة الحد الأدنى المشترك .. وهذا بدوره عاجز عن وضع سياسة استراتيجية عسكرية عملياتية متماسكة يمكن الأخذ بها بفعالية . فالهدف الاول الحال للدول العربية هو تحرير الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وحتى في هذا السياق أن مشكلة الاتفاق أيضا ما زالت معقدة وأن كان الاتجاه العام نحو المؤتمر الدولى كأطار عام يعتمد على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين .

- أن عامل النفط ، وتدخل الدول الكبرى في الصراع العربى الاسرائيلى لا يمكن إهمالهما عند بناء أى استراتيجية موحدة وقد جعل هذه الأمور أصعب من ناحية اتخاذ قرارات موحدة .

(ج) الانقسامات العربية - وسلبية العلاقات مع الدول المجاورة :

وفي هذا المجال نود أن نضع بعض الملاحظات :

- بالنسبة للصراع العربى - الاسرائيلى وهو القضية المركزية للعرب ، فإن خروج مصر من دائرة الصراع بعد معاهدات كامب ديفيد ١٩٧٩ قد أثر سلبيا على الموقف العربى تجاه اسرائيل . فغياب الجبهة الجنوبية لاسرائيل حيث تقف أقوى الدول العربية (مصر) وفتح المجال للمشاركة الفعالة لدول عربية أخرى (ليبيا ، السودان ، تونس ، والجزائر ، والمغرب) قد زاد من الابعاء الملقة على الجبهة الشمالية الشرقية بحيث أصبحت هذه الجبهة ساحة الحسم المركزية في أى حرب عربية اسرائيلية قادمة بدل أن تكون ساحة مساندة أو ساحة ثانوية نسبيا (٣٨ : ٧٥) .

- أن قيام جبهة شرقية وشمالية قوية من الصعوبة بمكان ، وذلك لأسباب سياسية ، تتعلق بالدول الرئيسية التى يمكن أن تشكل هذه الجبهة (سوريا ، العراق ، الأردن ولبنان) ولأسباب عسكرية من أهمها التورط السورى بلبنان ، والانشغال العراقى بالحرب مع ايران ، والانقسامات الداخلية داخل لبنان .

- أن حرب الخليج احدثت الكثير من الاستقطاب والانشقاق داخل المجموعة العربية . وخارطة الخلافات العربية والتحالفات يمكن أن نوضح بالصورة التالية ، وهى تمنع قيام جبهة شرقية موحدة .

- خلاف سورى - عراقى مرتبط بحرب الخليج وغيرها .
- خلاف سورى - أردنى مرتبط بحرب الخليج .
- خلاف سورى - لیبى مرتبط بحرب الخليج .
- تباعد سورى - لیبى حول الخطوات الوجدية وانشغال ليبيا في أفريقيا .
- انشقاق جزائرى - مغربى بحرب الصحراء في المغرب .
- تورط فلسطينى وخلاف مع سوريا والأردن بشكل خاص .
- غياب لبنان عن الساحة العسكرية والسياسية .

- انشغال سوداني بمشاكل الجنوب .
- الخلافات العربية مع الدول المجاورة أيضا لها تأثير سلبي كبير تجاه الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ومن اهم هذه الخلافات :
- الخلاف العراقي - الايراني والذي دخل سنته التاسعة وأدى إلى خسائر جسيمة لدى كل من الطرفين ، ومع توقف الحرب لم يتوقف ذلك الخلاف .
- الخلاف الليبي - التشادي .. حول الحدود وطبيعة النظام السياسي القائم في تشاد .

- خلاف سوداني - اثيوبي حول المهاجرين وأمور أفريقية أخرى .
- حذر في العلاقات السورية - التركية ، والتركية - العراقية .
- وهذه الخلافات بمجموعها أدت إلى صعوبة الاتفاق على الحد الأدنى للعمل العربي المشترك . كما أثرت سلبيا على البنية العسكرية للقوى العربية التي أصبحت استراتيجية وألوياتها في التخطيط والتسلح تنطلق من هذه الخلافات العربية - العربية ، والعربية - مع الدول المجاورة بدرجة كبيرة . وبفس الوقت زادت هذه الخلافات من حرية العمل للجانب الاسرائيلي . وهذا ما جعل نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مودخاي تسيبوري يقول :

« ان المعطيات الاستراتيجية العسكرية تعمل في الوقت الحاضر إلى جانب اسرائيل . فمن جهة تم التوقيع على معاهدة سلام مع مصر ، ومن جهة أخرى نجد الجيش العراقي غارقا في الحرب مع ايران ، بينما تعيش سوريا في أزمات داخلية وفي نزاع مع العراق والاردن .. فالتابع المميز للجهة الشرقية حاليا هو التفقت وعدم الانسجام وأصبحت الجبهة الجنوبية - الغربية جبهة سلام » (٢٢ : ٨٢) .

ومن التأثيرات السلبية الأخرى للخلافات العربية ما يلي :

- أن اسرائيل تستطيع أن تنفرد بكل جبهة من الجبهات العربية المختلفة عسكريا وسياسيا ، على حدة .
- أنها تستطيع تثبيت موقعها كحليف استراتيجي للغرب من خلال الاستقرار السياسي الذي تنعم به ، والدور الذي يمكن أن تقوم في تنفيذ سياسات قد تكون صعبة على العرب من الوجهة العملية .

- تخفيض في ميزانية الدفاع الاسرائيلية ، وذلك بسبب انشغال وتورط كل من العراق في حربها مع ايران ، وسوريا في لبنان (٢٢ : ٧٧ - ٨٥) .

وفي هذا المجال ، تجدر الإشارة إلى بعض أشكال الصراع ويؤثر التوتر في الساحة العربية ، فيما يلي :

(١) لبنان ، وتتعدد فيه حلقات الصراع وتتداخل مع بعضها بعضا ، حيث يشهد صراعا طائفيا بين مسلمين ونصارى ، وبين طوائف الفئة الواحدة (سنة / شيعة) و (موارنة / أرثوذكس) ، وصراعا سياسيا اقليميا (لبناني / فلسطيني) ، وصراعا حدوديا مع اسرائيل في الجنوب .

(ب) العراق ، ويشهد نوعا من التوتر على مستويات ثلاثة : عرب / اكراد ، وسنة / شيعة ، ومسلمين / بعض الطوائف من النصارى .

(جـ) مصر ، بؤرة التوتر هناك تتمثل بالعلاقة بين المسلمين والاقباط .

(د) السودان ، ويشهد صراعا على مستويين : اكثرية مسلمة / اقلية نصرانية في الجنوب ، وخلافات بين بعض القبائل المسلمة نفسها .

(هـ) دول المغرب العربي ، هناك نوع من الصراع الخفي بين اكثرية عربية / اقلية بربرية . .

(و) سوريا ، وتشهد تنافسا بين سنة / علويين / دروز .

(ز) دول الخليج العربي ، وتشهد تنافسا كذلك بين اكثرية سنية عموما / اقلية شيعية .

(د) التخلف الحضارى عموما ، وانعكاساته على لوجه الحياة والاستعداد لمجابهة العدو وغياب الديمقراطية :

وفي هذا المجال نود أن نؤكد ما يلي :

- أن وجود الديمقراطية السليمة في أى مجتمع هو دليل على ارتفاع مستواها الحضارى بشكل عام . أما غياب هذه الديمقراطية فانه أكبر دليل على مدى التخلف الحضارى (الاجتماعى ، الثقافى ، السياسى ..) في ذلك المجتمع ، فالديمقراطية السليمة لا تنمو ولا تطبق بشكل سليم الا في مجتمع متحضر . وخلاف ذلك فان تطبيق الديمقراطية سيصبح كابوسا ونقمة على المجتمع وتزييفا واضحا لأوضاعه وطموحاته .

- أن أهم معانى واكشال الديمقراطية هي « المشاركة الشعبية » ، وخصوصا في المجال السياسى ، أو مجال صنع القرارات ورسم السياسات العامة . وبمعنى آخر أن احدى أهم تطبيقات الديمقراطية السليمة . هي ارساء مبدأ المشاركة الجماعية ، ولا يتخلف على ذلك اثنان . اما غياب الديمقراطية في أى مجتمع ، وغياب المشاركة ، وهى احدى أهم مظاهرها ، فانه سيؤدى إلى ما يلي :

١ - عدم التعاون ، أن التعاون بين السلطة والشعب سيكون مقوقدا إذا استثنى الشعب من خلال القنوات البرلمانية لصنع سياساته وأهدافه العامة التى يسعى لها .

٢ - غياب الشعور بالمسؤولية ، أن مسؤولية المواطن ومدى انتمائه سيتأثران سلبيا بغياب الديمقراطية .. حيث يصبح المواطن فاقدا للشعور بالمسؤولية (Apathy) والانتماء لوطنه وأرضه وخصوصا عندما يتعرض الوطن للآزمات أو الخطر الخارجى .

٣ - شيوع القبلية والطائفية ، أن غياب الديمقراطية للجميع فى المجتمع سيؤدى بالناس إلى التمسك بالبدائل ، وأهمها الانتماء للقبيلة بدل الوطن ، والانتماء للطائفة من أجل حماية الحقوق الفردية .

- أن العالم العربى وبشكل عام يعانى من أزمة الديمقراطية أو غيابها وفى حالة وجودها فى بعض الدول فإنها تعاني من مشكلات التطبيق ، وذلك لنقص فى مستوى الوعى .

(هـ) حركات الاستقطاب الدولى والصراعات العقائدية :

يشهد العالم المعاصر تكتلات سياسية واقتصادية وأحلافًا عسكرية ومذاهب عقائدية ، متنافسة ، وتبرز فيه قوتان عظيمتان مهيمتان . هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، وتتزعّم الأولى المعسكر الغربى الذى يدين بفلسفة النظام الرأسمالى الحر والفلسفة البراجماتية (النفعية) ، والذى تنتظم دولة فى حلف عسكرى هو حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، وتتزعّم الثانية المعسكر الشرقى الذى يدين بالفلسفة الشيوعية الاشتراكية ، وتتّظم دولة فى حلف عسكرى أيضا هو حلف وارسو . ويسعى كلا المعسكرين إلى فرض ارادتهما على بقية دول العالم ، وإلى استقطاب أكبر عدد منها ، كل إلى جانبه .

وهناك معسكر آخر ، يسمى العالم الثالث ، تنتظم فيه دول عدم الانحياز ، وهو يسعى إلى إبراز ذاته كقوة عظمى ، ويحاول التحرر من هيمنة ونفوذ المعسكرين الآخرين المتنافسين ، والتحرر من التبعية لهما .

وهناك الوحدات المكونة للنظام العربى فى معسكر العالم الثالث ، ولا تنتمى عضويا أو تتحالف أى منها مع أى من المعسكرين الرئيسيين ، إلا أنها تتباين فيما بينها من حيث طبيعة ومدى علاقات كل منها مع دولهما ، وهى تتأرجح بوجه عام فيما بينهما ولم تستطع بعد ، التخلص من نفوذهما وتأثيرهما ومخاوف إثارة المتاعب لها من قبلهما ، أو احكام الابواب بوجه تدخلاتهما ، وهى تخشى من مغبة اتاحة الفرصة لأى من حلفيها العسكرين لإقامة قواعد عسكرية فى المنطقة العربية . الأمر الذى أدى بمجمله إلى شيوع حالة من القلق والحيرة والتردد وضعف الثقة بالذات العربية ، وخاصة فى مجال الاستقلالية فى صناعة القرار العربى وفى تحقيق التضامن والوحدة العربية ، وفى أى ميدان من الميادين ، أو الثبات فى الموقف أو الجدية فى التنفيذ وتحمل المسؤولية . والنظام العربى حائر ، عموما فى تحديد موقفه وموقعه ، وفى رسم ملامح ثابتة لشخصيته الحضارية أو هويته العربية أو العربية - الاسلامية ، وفى الاتفاق على حد أدنى مشترك للعمل العربى فى مواجهة التحديات والاضطراب

التي تهدده عامة ، ومن بينها التحدى المتمثل بإسرائيل ، والتحدى الآخر المتصل به والمتمثل بحركات الاستقطاب الدولى والصراعات العقائدية .

وحيث أن السيادة الحضارية اليوم هى للرجل الأبيض الاوروبى « الجرماني - السكسونى - النورماندى - السلافي » ، فقد غزت هذه الحضارة المنطقة العربية ، وتركت بصماتها فى العديد من المجالات ، وأسهمت فى الحيرة المشار إليها للنظام العربى والمجتمعات العربية . وفى محاولة طمس الشخصية الحضارية العربية والإسلامية ، وتمييعها أو التعتيم عليها ، والحيلولة دون تبلورها من جديد . واستحوذت ببعض افكارها ومفاهيمها واتجاهاتها ومذاهبها الفلسفية ، فى المجال التنظيلى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والدينى ... ، على اعجاب فئات متنوعة فى العالم العربى ، واستهوتها ، فحاولت هذه تطبيقها ، بعد أن اقتبستها دون وعى كبير ، على أمل أن تجد لها تربة خصبة فى البيئة العربية ، إلا أن هذه الأفكار والمفاهيم ارتطمت بأرض غير ملائمة لها ، فلم تفلح الجهات التى تبنتها فى ترجمتها على أرض الواقع ، ولم يجنى منها العالم العربى غير الجراح والمرارة ، حيث تسببت محاولات تطبيقها بأشكال لا حصر لها من الانقلابات والفتن والصراعات الدموية والنزيف والاهدار الذى لا حدود له . وكان لهذه كلها دورها الفاعل فى تمزيق الصفوف وانهاك القوى ، وبت روح التفرة والضعف والتناحر والريبة والتشكك ، وكان لذلك كله أثره وانعكاساته المدمرة فى الصف العربى الذى أصيب بالحباط شديد حيال امكانية تحقيق وحدته او تنظيمة او تنقية أجوانه ، او تحقيق انتصارات له فى ميدان المواجهة العربية الاسرائيلية .

وحيث أن ما يزيد على ٩٠٪ من سكان الوطن العربى يدينون بالاسلام ، ويرون فيه نظام حياة يعنى بتنظيم شؤونها فى مختلف المجالات والميادين ، وفقا لمبدأ « الوسطية » أو الاعتدال والتوازن « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » ، فإنهم لا يحبذون ، عموما ، الأخذ بمفاهيم أى من فلسفتى النظامين : الرأسمالى أو الاشتراكى ويميلون إلى رفض مفاهيمهما الاقتصادية بشكل خاص . ومن ذلك تدرج زعامة النظامين المذكورين صعوبة ارساء قواعد ثابتة لفلسفتيهما فى المنطقة العربية وتحريصان على اثاره المتاعب للنظام العربى ، والابقاء على تبعيته وحاجته لهما .

وقبل أن نختم هذا البحث ببعض التوصيات ، تجدر الإشارة إلى أن عناصر الضعف لدى أى من الجانبين يمكن أن تضاف إلى عناصر القوة لدى الطرف الآخر منهما ، كما يجدر الاعتراف بأن إسرائيل كانت أكثر دراية وإتقانا فى اضافة نقاط الضعف فى الجانب العربى إلى عناصر قوتها لتحديثا معا الآثار المدمرة التى عهدناها ، ولتؤكد أن التفوق الاسرائيل يرجع فى معظمه إلى استقلال واستثمار تلك النقاط وتوجيهها ضد النظام العربى من جهة ، وإلى احتواء وتقريغ عناصر القوة العربية من مضمونها وتجريدها من اثارها الايجابية جهة أخرى ، أكثر مما يرجع إلى عناصر القوة الاسرائيلية ذاتها على أهميتها ، ومع الاعتراف بتمييزها الواضح .

الخاتمة والتوصيات :

نخلص مما تقدم إلى حقيقة مؤكدة يمكن أن تقصر إلى حد بعيد مجريات الصراع العربي الاسرائيلي ، وما آل إليه في الحروب الماضية ، فمع التسليم بطبيعة النزاع وظروفه العربية والدولية ، وبعد الاعتراف برجحان كفة الجانب الاسرائيلي فيما يتصل بحظه من دعم القوى الكبرى والاقادة من تقنيات العصر واستيعابها ، فضلاً عن ظروف الكيان الصهيوني المتعلقة بنظرتة للحرب والسلام وأهمية حصوله على المياه لتنفيذ مشاريعه الاستيطانية واقامة مشروعه الصهيوني وارتباط ذلك بنزعته العدوانية وحرصه على التوسع والهيمنة وفرض الأمر الواقع ، مع التسليم بكل هذا ، إلا أن حقيقة التفوق الاسرائيلي مستمدة في جانب منها على الأقل من عنصر الضعف العربي ، في الوقت الذي لم يحسن الجانب العربي استغلال عناصر القوة على الوجه الذي مكن العدو من تعطيلها أو اختراقها ، وفي الحالتين تحييدها وربما استئثارها لتعمل في الاتجاه المضاد لمصلحة الطرف العربي .

وفي حالة اعادة صياغة المعادلة وتوظيف عناصر القوة وتلاق مواطن الضعف أو تحييد اثرها إلى أقل حدود ممكنة ، وفي المقابل تقوية الفرصة على العدو من استغلالها ومحاولة اختراق مواطن القوة التي اعتاد الا يجابه فيها ، عندئذ لابد وأن تتبدل موازين القوى لمصلحة الطرف العربي ، فأى تصويب للموقف العربي يعني بالضرورة انتقاصاً من القدرات ومجمل عناصر القوة التي يعتمد عليها العدو الاسرائيلي ، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على نتائج المواجهة بتقليل حجم التفوق والاثار المترتبة عليه بمقدار حجم أوجه الضعف التي أمكن التغلب عليها ونقاط القوة التي أحسن توظيفها ، ناهيك عن ذلك القدر من النجاح الذي تسنى احرازه واستثماره في أوجه الضعف وتحييد أو اختراق عناصر القوة في الجانب الاسرائيلي .

والطريق إلى تصويب هذه المعادلة ليس ممهداً لكنه ممكن بالقطع ، ولا بد وأن يمر عبر الآقنية التالية :

- في المجال العربي - العربي : بناء استراتيجية الأمن القومي واعادة صياغة ميثاق الجامعة العربية .
- في المجال العربي - الدولي : وحدة السياسة الخارجية / تنشيط المشاركة العربية في المنظمات الدولية .
- في مجال التعامل مع القوتين العظميين : الانحياز للأهداف الاستراتيجية للأمة العربية ، وبناء قوة عربية عظمى .
- في مجال النزاع العربي - الاسرائيلي : تعظيم عناصر القوة في الجانب العربي بما يعني تحجيم تأثير القدرة الاسرائيلية .
- استغلال جوانب الضعف في الموقف الاسرائيلي واستثمارها عربياً .

- تحديد دور العوامل السلبية في الموقف العربي .
 - التحول جذريا إلى استغلال عناصر القوة المعطلة في الجانب العربي .
- والله الموفق والحمد لله رب العالمين**

المراجع

- ١ - إبراهيم مصطفى المحمود : مسائل الصراع العربي - الصهيوني (دمشق . مؤسسة الكرم للدراسات ، ١٩٨٠) .
- ٢ - د . اسماعيل صبرى مقلد : الاستراتيجية الدولية في عالم متغير - قضايا ومشكلات (الكويت شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٢) .
- ٣ - أكرم ديرى والهيم الايرى : نحو استراتيجية عربية جديدة (بيروت : دار البقعة العربية ، بدون تاريخ) .
- ٤ - الامانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى : معلومات احصائية حول جنوح الاحداث في بعض الدول العربية (الرابط : الامانة العامة ، ١٩٨٨) .
- ٥ - الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . التعاون - السنة الثالثة العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨ .
- ٦ - الجمعية العربية للعلوم السياسية : المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد الثانى ، السنة الثالثة (عمان . ١٩٨٨) .
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : طروحات ومواقف (تونس المنظمة العربية ، ١٩٨٦) .
- ٨ - الياس سعد : الهجرة اليهودية إلى فلسطين (بيروت : مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩) .
- ٩ - أمين حامد هويدى : الصراع العربى الاسرائيل بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، ط ١ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .
- ١٠ - أمين هويدى . لعية الأمم في الشرق الأوسط (دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) .
- ١١ - أمين هويدى اسرائيل كتهديد نووى . مجلة العربى ، العدد ٣٥٤ عام ١٩٨٨
- ١٢ - انطوان زحلان : العلم والتكنولوجيا في الصراع العربى الاسرائيلى (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) .
- ١٣ - اتيس القاسم . التحدى الاسرائيلى ومواجهته . معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ .
- ١٤ - لورى ديفيس وآخرون : السياسة المثنية لاسرائيل (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) .
- ١٥ - اى . ج . نايدو : التأثير اليهودى في السياسة الخارجية الأمريكية . مؤسسة الأبحاث العربية - دراسات استراتيجية ٢٤ .
- ١٦ - بول هامود : القوى المحركة للسياسة في الشرق الأوسط . ج ٢ (القاهرة مركز البحوث والمعلومات) .
- ١٧ - د . جوده حسنين جوده : العالم العربى - دراسة في الجغرافية الاقليمية (الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) .
- ١٨ - جورج فريم : النفط العربى والقضية الفلسطينية . ط ١ (بيروت ١٩٧٩) .

- ١٩ - جون ديفيس : دراسة في الصراع العربي الاسرائيلي . ترجمة حنان بسيمو . ط ١ ، منشورات الوحدة ، ١٩٨١ .
- ٢٠ - حامد أحمد موسى هاشم : نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الاسرائيلي (القاهرة : مكتبة مديول ، ١٩٨٤) .
- ٢١ - حامد عبد الله ربيع : فلسفة الدعاية الاسرائيلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠) .
- ٢٢ - حسين اغا وآخرين : بعض مسائل الصراع العربي الاسرائيلي ، ط ١ (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر - مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .
- ٢٣ - حسين اغا وآخرين : شؤون عربية ، ط ١ (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .
- ٢٤ - د . حسين محمد المومني : الحرب النفسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، دراسة غير منشورة (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ، ١٩٨٦) .
- ٢٥ - د . حسين محمد المومني : النظام العربي / الوضع الراهن والتحديات المستقبلية ، دراسة غير منشورة (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧) .
- ٢٦ - خالد الحسن / ابو السعيد : السلام في الشرق الاوسط (عمان : دار الكرمل - صاعد ، ١٩٨٦) .
- ٢٧ - دينيس ايزنبرغ وآخرين : الموساد / جهاز المخابرات الاسرائيلية السري ، ط ١ (عمان : دار الجليل ، ١٩٨١) .
- ٢٨ - رياض الاشقر : الاداة العسكرية الاسرائيلية والحرب الاسرائيلية - العربية القبلية ، ط ١ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) .
- ٢٩ - زياد ابو غنمة : السيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام العالمية ، ط ١ (عمان : دار عمان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .
- ٣٠ - د . سعد ابو دية : دراسات في القضايا العربية . (عمان . ١٩٨٤) .
- ٣١ - سليمان الموسى : ايام لا تنسى (عمان : مطابع القوات المسلحة الاردنية ، ١٩٨٢) .
- ٣٢ - ا . د . سيد نوفل : الصل العربي المشترك في المجال الدولي (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١) .
- ٣٣ - صبحي كحالة : المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الاسرائيلي (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) .
- ٣٤ - د . صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار : جغرافية الوطن العربي الكبير ، ط ٣ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٢) .
- ٣٥ - عادل حسين : التطبيع المخطط الصهيوني للهزيمة الاقتصادية ، ط ٢ (بيروت : دار الجليل ، ١٩٨١) .
- ٣٦ - عبد الرحمن ابو عزمة : الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ط ١ (بيروت : دار الجليل ، ١٩٨١) .
- ٣٧ - عبد الهادي المجالي : نحو مؤسسة امن عصرية (عمان : منشورات مديرية الامن العام ١٩٨٧) .
- ٣٨ - د . عبد الوهاب الكيال : العربي والقضايا الاستراتيجية الراهنة . (لندن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر - مركز العالم الثالث ، ١٩٨٢) .

- ٣٩ - غازي السعدى وآخرون : الكتاب السنوى لدار الجليل للنشر ، لعام ١٩٨٦ ، (عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٨٦) .
- ٤٠ - د . غازي رباحة : الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، ط ١ (عمان : مكتبة المنار ، ١٩٨٣) .
- ٤١ - د . غازي رباحة : الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، ط ١ (عمان : مكتبة المنار ، ١٩٨٣) .
- ٤٢ - د . غازي رباحة : استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، ج ١ (عمان : مطابع الدستور التجارية ، ١٩٨١) .
- ٤٣ - د . غازي رباحة : اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية ط ١ (عمان : دار الكرم للنشر ، ١٩٨٧) .
- ٤٤ - د . فتحي محمد أبو عيانة : الجغرافيا الاقتصادية (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤) .
- ٤٥ - د . كامل ابو جابر وطلال الوراقى : الأحزاب والانتخابات الاسرائيلية / ١٩٤٩ - ١٩٨٤ (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٥) .
- ٤٦ - كميل منصور : اسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية من الثمانينات ، ط ١ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) .
- ٤٧ - د . مجدى ناصيف : المخابرات الاسرائيلية ، ط ١ (بيروت ، ١٩٨٢) .
- ٤٨ - مجدى خديري : عقد الصراع العربى الاسرائيل ، ط ١ (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٦٧) .
- ٤٩ - محمد السيد السعيد : حرب الكواكب بين أمريكا واسرائيل والرد العربى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، ١٩٨٦) .
- ٥٠ - محمد فيصل عبد المنعم : فلسطين والغزو الصهيونى (القاهرة : ١٩٧٠) .
- ٥١ - لواء / محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجى ، ط ٤ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢) .
- ٥٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام : التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٦) .
- ٥٣ - معين أحمد محمود . أسرار العسكرية الاسرائيلية (بيروت : دار المير ، ١٩٧٨) .
- ٥٤ - منتدى الفكر العربى . التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها (عمان : مطبعة الصفى ، ١٩٨٦) .
- ٥٥ - منتدى الفكر العربى . المائدون من حقول النفط (عمان : مطبعة الصفى ، ١٩٨٦) .
- ٥٦ - د . منير بشور وخالد مصطفى الشيخ . التعليم في اسرائيل (بيروت : مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩) .
- ٥٧ - نمر صالح - أبو صالح . القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط (بيروت : المشرق للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ) .
- ٥٨ - وليد الخالدي وآخرون : القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى ، ج ١ (الموصل : مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٣) .

- ٥٩ - يوسف كهوش : التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (عمان : المطابع الاردنية ، ١٩٨٦) .
- ٦٠ - يوسف كهوش : الدروس المستفادة من الحروب العربية الاسرائيلية ، ط ١ (عمان : المطابع الاردنية ، ١٩٨٦) .
- ٦١ - م. بريماكوف : تشريح الصراع في الشرق الأوسط (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨١) .

٦١ - Committee On Foreign Affairs - House of Representatives, Nienty - Eight Congress : Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years 1984 - 85 (Part 3), Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East. (Washington, D.C. : Committee On Foreign Affairs, 1983).

٦٢ - Elias Zuraik & Fuad Mughrabi : Public Opinion and the Palestine Question, (London : Green Wood Press, 1987).

٦٣ - Eliezer Ben Rafael : "The Emergence of Ethnicity" Green Wood Press, (London : Green Wood Press, 1982).

٦٤ - Europe - Year book : The Middle East & North Africa, 1987.

٦٥ - Frederic C. Hof : "Galilee Divided" (London : West View - Boulders, 1985).

٦٦ - Frederic C. Hof : "Galilee Divided" (London : West View - Boulders, 1985).

٦٧ - International Institute For Strategic Studies : Military Balance, 1987.

٦٨ - Middle East Research Institute- University of Pennsylvania : MERI REPORT Israel (Chip-penham : Croom Helm Ltd, Provident House, Burrell Row, Beckenham, Kent BR3 1AT, 1985).

٦٩ - Nimrod Novik : The United States and Israel, (London : West View Press-Boulder, 1986).

٧٠ - Peter Mangold : Super Power Intervention in the Middle East, (London : Croom Helm, 1978).

٧١ - William B. Quandt : Decade of Decisions, American Polican Policy Towards the Arab Israel Conflict (Berkeley : University of California Press, 1977).

تعقيب اللواء خالد المجالي على ورقة د . عبد المنعم سعيد واللواء طلعت مسلم عن التحدي العسكري الاسرائيلي في المستقبل ، وورقة الفريق اول عبد الهادي المجالي وزملائه عن المواجهة العربية - الاسرائيلية :

لقد تناولت عشرات الكتب ومئات الابحاث قضية الصراع العربي الاسرائيلي وذهب كثيرون إلى تحليلات عدة تناقش ماهية هذا الصراع . ومن الصحيح القول بأن مجالات هذا الصراع في تشعب ، ولكنها انبثقت من طبيعة المشكلة الرئيسية لهذا الصراع وهي ببساطة أن هناك مجموعة بشرية عرقية استوطنت اراضى الغير واقامت هناك دولة معترفا بها من قبل أغلب دول العالم بعد أن طبقت المفاهيم الاستراتيجية التي خدمت اهدافها الوطنية . وما دمننا نقاش الموضوع في مؤتمرا الاستراتيجي الثاني فلا بد أن نعطي التعريف لمعنى الاستراتيجية الوطنية . وأغلب الظن أن الاخوان يعرفون هذا التعريف ، وهو : الاستراتيجية الوطنية هي فن استخدام القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية لخلق موقف ملائم واستغلال ذلك الموقف للوصول إلى الهدف الوطني وسط احتمالات لنجاح متزايد .

وطبقا لهذا التعريف لابد لنا من بحث ومناقشة ماهية الصراع العربي الاسرائيلي

حسب المفاهيم الاستراتيجية ، وبمراجعة مختصرة للموقف الصهيوني الاسرائيلي وفي بداية هذه المراجعة لابد لنا من التعرف على الهدف الوطني الاسرائيلي ، ومن التمتع لمسيرة الصراع العربي الاسرائيلي يظهر بأن ذلك الهدف هو بقاء الشعب اليهودي بأمن ورفاهية ضمن منطقة تمتد من النيل إلى الفرات بالقوة ثم السيطرة على مقدرات العالم .

لقد اتبعت الصهيونية منذ مؤتمرها في برن سنة ١٧٩٧ م مفهوم الاستراتيجية المعنوية النفسية في اتجاهين :

• **الاتجاه الأول :** كان يخاطب عقل ونفس الفرد اليهودي واستمر الضرب على هذا الوتر إلى يومنا هذا . ومن ذلك القول ، بأن الديانة اليهودية هي مصدر الديانات الأخرى ، وأن اليهود هم شعب الله المختار وفلسطين هي أرض الميعاد وأن العنصر اليهودي يتفوق على كل عناصر الأرض وأن المقاتل اليهودي هو المحارب الأول .. وفي الآونة الأخيرة ظهرت الأحزاب الدينية في السلطة سواء داخل اسرائيل أو خارجها ، والدين هو أحد المقومات الرئيسية لرفع الروح المعنوية . وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك تنظيمات مثل حراس التوراة وعصبة اسرائيل وغيرها ، ويتضمن منهجها العلمي التدريب العسكري الأساسي . ورغم ضيق المجال هنا فلا بأس من أن نورد ما قاله الحاكم ياشوف من حزب حراس التوراة في حملته الانتخابية الأخيرة حيث أورد القصة التالية :

قال سعد يهودي إلى السماء وأدخلته الملائكة الجنة وقالت له الملائكة ادخلناك الجنة لانك قمت ببناء المدارس الدينية اليهودية ، فذهل الرجل وقال للملائكة اننا لم أقم ببناء المدارس وحتى أبنائي لا يذهبون إلى الصلاة ، فقيل له اطمئن أنت اعطيت صوتك لحزب شاس قبل أربع سنوات وهم بذلك استطاعوا بناء المدارس اليهودية ، ولذلك فأنت تستحق الجنة . ومن ذلك أنه حتى الشعوذة ادخلوها في مخاطبة النفس اليهودية . ورغم تنشيط وسائل تنمية الروح المعنوية لدى الشعب اليهودي ظهرت في اسرائيل جماعات لا تتماشى معتقداتها مع ما تستخدمه اسرائيل من أساليب تجاه العرب . من ذلك ما قاله صحفي اسرائيلي في ندوة عقدت في جامعة تل أبيب حيث قال متشائما : هل نحن الاسرائيليين ما زلنا من بني البشر ونحن نسفك دم البشر وتدمر ممتلكاتهم ونعجز بعضهم وزج بهم في المعتقلات ؟ وإضافا أننا عندما نقتل انسانا عربيا فاننا نقتل الروح فيه . أما التوجيه الاستراتيجي فكان لمخاطبة عقول الشعوب الأخرى وهدفه استمرار العطف على اليهود ومساندتهم في كل المجالات ومن هذه المقولات ما ورد في أحد البحوث مؤخرا من أن الشعب اليهودي تعرض للظلم والاضطهاد ، كما شرد وتششت من أرضه فعلى العالم مساعدته للعودة إلى أرضه التي وعده الله بها وبالتالي لم شمل هذا الشتات . وقد ثبت أن اليهود أنفسهم كانوا هم المسيبين لما حدث لهم في أغلب الأحيان وقد سعوا بكل الوسائل لتبرئة أنفسهم من تلك الأعمال وأحسن مثال على ذلك أنهم استطاعوا تبرئة ذمتهم من دم المسيح عليه السلام ! وأسوأ ما قاموا به في وسائل الاعلام هو تشويه صورة العربي ووصفه بأنه ارهابي غير

متمدن ! وأظن أن بعض العرب ساعدوا في هذا المجال ، كما أنهم على المستوى السياسى العسكرى أوهموا العقول الغربية بأنهم محاطون بحجر ويقوى عربية ستدمر الشعب اليهودى ، ولعل الواقع الحالى يدل على غير ذلك .

وأما الخط الاستراتيجى الثانى الذى خططت له الصهيونية من ضمن هدفها الوطنى فهو استخدام القوة العسكرية . لقد وصل اليهود إلى فلسطين وبدأوا كمرارعين وتحولوا على الفور إلى قوات مسلحة ، وكان هذا دليلا واضحا على أن التخطيط الاستراتيجى بدأ باستخدام القوة العسكرية قبل عام ١٩٤٧ بوقت طويل ، وقبل أن تظهر فى الدول العربية أى مقومات للمواجهة المسلحة . وباختصار أقول أن اسرائيل حققت هدفها الوطنى المرحلى باستخدام القوة ، وهناك تطور آخر لا بد من التعرض له وهو النتيجة التى تمخض عنها مؤتمر الجزائر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فبعد هذا المؤتمر أصبح يقال أن الكرة فى الملعب الاسرائيلى ، ونقول بأن الاسرائيليين لن يردوا الكرة بل سيعملوا على استخدام القوة فى اطار الاحتمالات التالية :

أولا : القضاء على الانتفاضة بأساليب قمعية ، أو باتباع أساليب سلمية ، بالمقايسة واعطاء سكان الضفة والقطاع حكما اداريا محليا .

ثانيا : خلق فرصة مناسبة للقيام بعملية عسكرية واسعة ضد سوريا أو ضد سوريا والأردن معا .

ثالثا : افشال التوجه الأمريكى نحو فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ولابد أن نتعرض للسياسة الاسرائيلية الصهيونية كمرکز من مراكز القوى فى الدول الغربية والدول الشرقية على حد سواء ، وبوسائل عدة منها الصحافة والمال لاستغلال ذوى النفوذ فى الدول القوية والتغلغل فى التجمعات الشعبية ، ولا نزيد فى الحديث عن هذه السياسة ولكن نقول أن اعظم انجازات هذه السياسة كانت هى الحصول على وعد بلفور ، وأخر هذه الانجازات هو الاتفاق الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة . وكما دلت المعلومات فإن المصالح متبادلة بينهما ، ومنها مثلا أن على الولايات المتحدة العمل بكل الامكانيات المتاحة للمحافظة على أمن اسرائيل ، وأن تحصل اسرائيل على جميع انواع المساعدة ، وأن على اسرائيل بالمقابل بأن تشارك فى حماية الجناح الايمن فى حلف الأطلسى . صحيح أن اسرائيل تعاني من نقص فى القوة البشرية ، وتناقضات خطيرة فى المجتمع ، لكنها لا تزال قادرة ، والجيش الاسرائيلى اليوم بأسلحته البرية والجوية والبحرية وبوسائل انذاره واستطلاعها والتى منها القمر الصناعى والسلاح النووى يعتبر القوة العسكرية الرابعة فى العالم ، وبهذه القوة العسكرية تعتبر اسرائيل متفوقة على دول المواجهة الحالية . وبمراجعة الموقف العام لابد فى بداية هذه المراجعة من تحقيق الهدف الوطنى للمواطن العربى . وتستطيع القول بأن الهدف الوطنى الآن للشعب العربى هو الوحدة العربية تحت ظل القومية العربية ، وهذا الهدف هو أمنية الانسان العربى منذ بداية الوعى الوطنى فى

بداية هذا القرن ، غير أن هناك معوقات في سبيل تحقيق ذلك ، حيث طغى عليه هدف آخر هو البقاء للحاكم ونظام حكمه ومؤسساته . وهذا الهدف قد حال دون ممارسة الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لشعوب الأقطار العربية ، وإذا أطلنا النظر داخل النظام العربي فهناك الأنظمة الملكية والجمهورية والأميرية . على كل حال ولضيق الوقت ، أتجه إلى الحل وهو حل مقترح وله حل بديل مقترح آخر أقول أنه لمجابهة التحدي الاسرائيلي والعالمي لا بد من الوحدة العربية في أحد الصيغ التالية :

وحدة شاملة أو وحدة فيدرالية أو وحدة كونفيدرالية أو وحدة الجوار الجغرافي الاقليمي الفيدرالي . أن اقرب وحدة قابلة للتنفيذ في الوقت الحاضر هي وحدة الجوار الجغرافي ، وللتوضيح نقول بأن الدول المتقاربة في منطقة واحدة يمكن أن تشكل وحدة جوار جغرافي .

تعقيب اللواء ا. ح متقاعد حسن البدرى على ورقة د . عبد المنعم سعيد واللواء ا. ح متقاعد طلعت مسلم عن « التحدى العسكرى الاسرائيلي » وورقة الفريق اول عبد الهادى المجالى وزملائه عن المواجهة العربية الاسرائيلية .

إذا اعتبرنا مؤتمر بال عام ١٨٩٧ بداية الصراع العربى الصهيونى فيكون قد مضى عليه اليوم تسع حقب أو يزيد . أما إذا جعلنا بدايته مع صدور وعد بالفور عام ١٩١٧ فسنتمكش سنوات هذا الصراع إلى سبعين عاما فقط .

وبالمثل إذا اعتبرنا الثورة العربية الكبرى في فلسطين عام ١٩٣٦ بداية الحروب العربية الاسرائيلية فيكون قد مضى عليها اليوم نيف وخمسون عاما ، أما إذا جعلنا بدايتها يوم تحولت قوات الهاجاناة بأمر الوكالة اليهودية لتنفيذ الخطة « دالت » لاستلاب فلسطين وطرد اكبر عدد من سكانها العرب ، وذلك في أول ديسمبر ١٩٤٧ ، فيكون قد مضى على تلك الحروب أربعون عاما أو يزيد .

ونستخلص من هاتين الحقيقتين أن هذا الصراع يملك سجلا حافلا بالوقائع والاحداث التى طال عليها الامد ، فأقرزت من الدروس المستفادة والعبرات المستخلصة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومعنويا ما هو قسمين بإثراء البحوث النظرية والتحليلات التطبيقية على قاعدة راسخة من الحقائق الميدانية التى لا يرقى إليها الشك .

ولقد تكرم أحد الزملاء المعقبين بالامس فأوصانا إلا نهمل هذه التجربة التاريخية الطويلة ، بأيامها الحافلة بأحداثها ، ولا نتجاهل دروسها وخبراتها . غير اننى ما زلت اشعر أن هذه التجربة التاريخية لم تأخذ نصيبها العادل من الاستنباط والتدليل والتحليل الموضوعى لتاريخها العسكرى ، رغم تأكيد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أبان الحرب العالمية الثانية أنه اعتمد على فهمه الافضل للتاريخ العسكرى في هزيمة هتلر .

ولست أقصد من ذلك التقليل من شأن هذا البحث القيم الذي تفضل به الفريق أول المهندس عبد الهادي المجالي وزملاؤه ، وكذا البحث الآخر عن التحدى العسكري الاسرائيلي في المستقبل : معادلة الكيف والكم ، الذي قدمه الدكتور عبد المنعم سعيد واللواء الركن طلعت مسلم ، فالجهد الكبير والنتائج المفيدة التي يحويها هذان البحثان الممتازان تكفي لاثبات اصلتهما وعمقهما .

ولقد أسعدنى أن يركز البحث الأول في ديباجته على أن الصراع العربي الصهيونى لم يحظ من حيث التحليل والتقييم من جانب العرب بما هو جدير به مثلما حظى من جانب اسرائيل . ثم عزا الباحث سبب ذلك إلى شعور العرب بأن هناك متمسعا من الوقت والمكان لانجاز هذا الواجب المصيرى في المستقبل القريب أو البعيد ، تماما مثلما ترك الازنب غريمته السلفاهة تكسب السباق يسعيها الدؤوب على وهم أنه سوف يصحو من غفوته فيدركها بقفزة او قفرتين قبل أن تبلغ نهاية الشوط .

وكان الباحث في غاية الواقعية عندما قرر أن جدية الحرب من وجهة نظر اسرائيل كانت تتناسب طرديا مع استخفاف العرب بها في أغلب جولات هذا الصراع وأغلب سنواته .

أما الذى اعترض عليه فما جاء يبحث الفريق أول المجالي وجماعته من ادراج تعدد جبهات القتال ضمن عناصر القوة العربية وذلك لأن التجربة التاريخية تقف شاهدا على عكس ذلك تماما ، إذ يظهر سجل الحرب أنها كانت عنصر ضعف للعرب باهمالهم أسلوب العمل من خطوط خارجية ، مقابل كونها عنصر قوة لاسرائيل لحرصها على استغلال أسلوب العمل من خطوط داخلية لأقصى ما تسمح به الظروف ، والاستحواذ على كل ما يوفره لمن يتقن استخدامه من مزايا عديدة .

إن ميزة العمل من خطوط داخلية هي التي حققت لاسرائيل نصرها الأول فيما بين ديسمبر ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٩ على جميع الجبهات العربية التي تركت لها الحبل على الغارب لتمارس ضدها شن الضربات المركزة المتتالية ، لدحرها الواحدة تلو الأخرى وفق خطة محكمة التوقيت والتنسيق لأسلوب التنقل بين هذه الجبهات .

كما كانت هذه الميزة أيضا هي السبب فيما حدث في جولة خريف ١٩٥٦ ، ثم جولة صيف ١٩٦٧ التي قفزت بمساحة الأرض العربية المكتسبة من مجرد ٢٧ كيلومترا مربع إلى زهاء ١٠٠ ألفا .

ولم يسلم العرب من هذا الاهمال الغريب لأسلوب العمل من خطوط خارجية إلا في المرحلة الثالثة من الجولة الأولى ، فيما بين ١٥ مايو ١٩٤٨ و ١١ يونيو ١٩٤٨ ثم في المرحلة الأولى من الجولة الرابعة ٦ - ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، إلا أن اسرائيل سرعان ما انتزعت منهم المبادرة بفضل الهدنات التي فرضها مجلس الأمن في الجولة الأولى ، والتدخل الأمريكى المكثف في الجولة الرابعة الذى عادت اسرائيل بفضلها تستأنف استثمار مزايا العمل من

خطوط داخلية مرة أخرى على نحو ما أعدت له قواتها المسلحة وصاغته في مذهب قتل معتمد .

ثم اننى لا أتفق مع ما جاء بالبحث نفسه عن بشرى تصاعد القدرة العربية في ميدان التقانة - خاصة - وأنه يذكر بعدها مباشرة أن ما ينقص العرب فعلاً منها هو مجرد الإرادة السياسية ، والخطا المناسبة ، وتخصيص الموارد اللازمة ، ثم الاطار التنظيمي الملائم . ويحق لى أن أسأل الفريق أول المجال وجماعته .. وماذا بقى إذن من ركائز عربية تبرر هذه البشرى بتصاعد القدرة التقانية العربية ؟ !

وفيما يتعلق ببحث معادلة الكم والكيف فقد اثارته فقرته الأولى التى سالت لنا كلمة الوزير الصهيونى الأسبق أبا اييان على ١٩٧٩ مقولة أخرى لصهيونى آخر عتيد من الحرس القديم أرسلها إلى رئيس الوكالة اليهودية عام ١٩٢١ ، وتكاد تنطبق عليها في المضمون . يقول البحث أن أبا اييان أدلى بشهادته أمام الكنيست عام ١٩٧٩ « بأن الوجود الاسرائيلى نفسه يعتمد على الميزان القائم بين الكم العربى والكيف الصهيونى » ... تماماً مثلما سبق لحاييم ارلوسوروف رئيس الشعبة السياسية أن استحث رئيس الوكالة اليهودية قبل اييان بنحو نصف قرن « أن يبادر بتنفيذ المخطط الصهيونى لاقامة الدولة الاسرائيلية قبل أن تضيق فجوة التفوق النوعى التى كانت الصهيونية تتمتع بها وقتئذ » .

ثم يستطرد ارلوسوروف فيقول « أن ما ينتظر العرب من تقدم في السنين القادمة سوف يستهلك رصيد الصهيونية من هذا التفوق الكيفى الذى يضمن لنا اليوم اليد العليا إذا ما بادرنا بالعمل الآن » . ولا نجد في سجل الصراع العربى الصهيونى ما يفصح عن أن العرب قد تنبهوا إلى هذا السلاح الحاسم - سلاح الكيف - الا بعد هزيمتهم الساحقة في صيف عام ١٩٦٧ ، بعد أن كاد المخطط الصهيونى يبلغ غايته .

واليوم ، وقد مر ٥٨ عاماً على تحذيرات ارلوسوروف ، ٢٠ عاماً على هزيمة ١٩٦٧ فلا زلنا نتجادل في قضية الكيف الصهيونى المتميز ، وتتشعب بنا الآراء التى يلف بعضها الغموض ، وتحيط ببعض الآخر الشكوك ، ويهون هذا من من شأنها بينما يهول ذاك ، فيظل العمل العسكرى العربى المشترك غائباً عن المسرح لنظل نكتوى بعواقب غيبته مثنى وثلاث ورباع .

أما بحث معادلة الكيف والكم وهو البحث الثانى ، فعندما يؤكد أنها ليست معادلة مطلقة ، إذ قد يحتوى الكيف على بعض عناصر الكم ، فإنه يكشف لنا عن الوسيلة التى مكنت اسرائيل من احراز النجاح طوال هذه المدة بتكرار الغاء جدوى الكم العربى واهدار قوته في الميدان ، والواقع أن البحث قد أصابه التوفيق تماماً في هذا الموضوع الهام .

ولا يختلف اثنان في أن دور أجهزة التجنيد الوطنى وادارات التعبئة العامة وكذلك مذهب القتال واسلوب العمل الذى يركز على شن الهجمات من خطوط داخلية قد نجحت

جميعا في أن تجعل للكيف الاسرائيل بعض عناصر الكم الذي ترك بصماته الواضحة على مسار الصراع ، ونتائج معاركه .

وإلى جانب ذلك فقد استطاع الكيف الاسرائيل أن يهدر طاقات الكم العربي في الجولة الأولى بما فرضه علينا من هدنات مؤقتة مزقت صفنا كما اتاحت الفرصة لجيش اسرائيل أن يستقبل جسور الامداد الجوي والبحرى الضخمة ، وأن يعيد الفتح التبعوى في المسرح ليهزم الجبهات العربية - الملتقة على حافة الخارجية - فرادى ، ثم يستقضى منهم ثمن الهزيمة في رؤوس الواحد تلو الآخر .

كما استطاعت اسرائيل أن تجند قوتين كبيرتين في الجولة الثانية سنة ١٩٥٦ ليقيوما عنها بأشقى مهام القتال حتى يصبح جيشها « مثل راكب الدراجة الذي يصعد التل ممسكا بالسيارة التي تصعد امامه » كوصف موسى ديلان له !

ثم نجح في الجولة الثالثة في أن يلغى هذا الكم العربي تماما باختيار الوقت الملائم عندما كانت القوة الضاربة العربية الرئيسية منهكة في مسرح بعيد ، وكانت الاحوال السياسية والعسكرية العربية في ضعف وارتباك شديد .

أن الدرس المستخلص من التاريخ يؤكد لنا أن المؤسسة العسكرية الصهيونية لم تكن لتقدر على تحقيق كل ذلك لولا قصور واضح على الجانب المضاد ، سواء في نظم التجنيد أو التبعية الوطنية أو الفتح الاستراتيجي أو المذاهب القتالي الذي لم يمارس العرب أسلوبي الأنسب في المسرح ، وهو العمل من خطوط خارجية ، إلا مدة ٢٧ يوما من المرحلة الثالثة في الجولة الأولى و ١١ يوما فقط من المرحلة الافتتاحية للجولة الرابعة - حرب رمضان - على امتداد سنوات الصراع التي جاوزت الأربعين عاما .

ولست أزعم أن هذه البحوث القيمة قد أغفلت دور عناصر القيادة والتنظيم والادارة والاتصالات والروح المعنوية كمعاصر قوة رئيسية في جدول مقارنة الكفاءات القتالية للجانبين المتحاربين ، ولكن عنصر التفوق التقاني الذي ركز عليه البحث الثاني وشبهه بقمة الجليد العائم كاد أن يحجب سائر العناصر الأخرى التي يمكن أن نشبهها بدورها بالكتلة الأضخم من هذا الجليد ، والتي تجثم تحت سطح الماء ولا تقل عن قمته الظاهرة في خطرهما بل قد تفوقها خطرا .

والواقع أن القسم الأول من هذا البحث القيم ركز على عنصر التفوق التقاني ، واهتم بتعريف ماهية الفجوة التقنية ، سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية ، أو أسلحة التدمير الشامل وخاصة النووية منها ، أو أسلحة حرب الفضاء التي خصها بجزء كبير من اهتمامه يتناسب مع دورها المتوقع في المستقبل المنظور ، إلا أنه لم يفسح لعناصر القوة الأخرى مساحة متكافئة في صفحاته .

ويهمنا في هذا المجال أن نؤكد أنه مخطيء في حق نفسه وحق أمته من يبدأ حربا تالية

من حيث توقفت حربه السابقة ، وذلك لأن معدل دوران العجلة الثقافية قد بات مغرطا في سرعته بالقدر الذى جعل النصر اقرب إلى من يستوعب تلك الطفرة الثقافية التى تستجد فيما بين الجولات ليستغلها على افضل الوجوه في تخطيط وإدارة حربه القادمة من موقع التفوق .

إن القمر الصناعى الذى يطوى فضاء الكرة الارضية مرة كل ٩٠ دقيقة ويلتقط كل ما فى المسرح من اهداف يزيد حجمها عن صندوق البريد يوفر للقيادة التى تملكه مصدرا لا نظير له من المعلومات الطازجة التى يعجز أى مصدر آخر عن جمعها فى أيام كثيرة ، وبذات الدرجة الرفيعة من الدقة والاعتماد .

وبناء على ذلك يكون من عدم تقدير المسؤولية الزعم بأن دخول اسرائيل نادى حرب الفضاء لا يشكل دفعة جديدة لها فى مجال التفوق الكيفى على العرب ، كما أنه يضر بالصلحة العربية ويزيد من اضطار الفجوة الثقافية التى تعاني منها ، وهى حقيقة يخرج بها القارئ بعد اطلاعه على ٢٠ و ٢١ من أوراق هذا البحث .

اما القسم الثانى من البحث فيتصدى لطرق مواجهة هذه الفجوة الثقافية ، ويقترح لها اربع استراتيجيات محددة هى تحديث البنية العسكرية ، واستراتيجية تصنيع السلاح فاستراتيجية القفز فوق مراحل الثقافة ، وأخيرا استراتيجية التشيع التى تعنى حسن استخدام الكم العربى الذى يخلص البحث إلى أنه افضل الحلول المتاحة حاليا امام العرب .

وما دمتا فى معرض الحديث عن حسن استخدام الكم العربى كحل لاجتياز فجوة التخلف التقنى فانه يكون من الضرورى أن نثير قضية تنظيم الجسور البرية والبحرية والجوية - كل حسب حجمها وبعدها الجغرافى عن الخطوط الامامية ، وكذا مدى الحاجة الماسة اليها هناك ، سيما وأن العبارة ليست بما تملكه عندما نبدأ القتال ، بل بما يبقى لدينا قرب نهايته لنحسم به المعركة .

ولقد قدم لنا زميل كريم بالأمس قائمة أظهرت لنا أن العرب يملكون فيما بينهم ترسانة أسلحة وعتاد وذخائر هائلة حقا ، تضم ١٨ ألف دبابة ، ١٠ آلاف طائرة قتال ، ٢٠ ألف مدفع ، فلماذا لم يحدث تنظيم مسبق للمناورة ولوجزة ضئيل منها ، لدعم خطوط القتال عندما كاد معينها ينضب فى ختام مراحل المعارك ، بينما الجسور الجوية تتدفق على اسرائيل لتزويد تفوقها الكمى والكيفى قوة ؟

السبب دون شك هو غياب العمل العسكرى العربى المشترك واختفاء قيادته العليا من المسرح رغم انشاء القيادة المشتركة عام ١٩٥٦ ثم الموحدة عام ١٩٦٤ ، فقيادة الجبهات عام ١٩٧٠ ، وأخيرا القيادة الاتحادية عام ١٩٧٢ مع الاكتفاء بتنظيمها على الورق وترك أغلب مناصبها شاغرة ، دون أن تمنح أية واحدة من هذه القيادات حقها من السلطات مقابل ما أثقل به كاهلها من مسئوليات كثيرة .

أن الصهاينة لا يملون ترديد القول بأنه « إذا وقع السيف من يد إسرائيل فسوف تموت » ، ولهذا فقد كانوا شديدي الحرص منذ البداية على أن يكتلوا لجيشهم القدرة القتالية المتوقعة على كافة الجيوش العربية مجتمعة ، والا يضنوا عليه بجهد أو مال ليطل ينمو ويقوى حتى يضمن لهم فرض الارادة على العرب واجبارهم على الرضوخ .

لقد كان هذا هو السبب وراء حرص الصهاينة على اقامة منظمة الهاشومير العسكرية عام ١٩٠٧ قبل أن يقيموا الدولة الصهيونية نفسها باثنين وأربعين عاما ، وكذا اصرار الوكالة اليهودية على خلق المقاتل الصهيوني العنيف ، الذى ينتزع ما يريد بالقوة الجبرية ، ثم لا يكف أبدا عن القتال .

وغنى عن البيان أن هذه القدرة القتالية تعتبر حاصل جمع عدة أرصدة كمية وكيفية بكل ما اشتمل عليه من جوانب ايجابية وسلبية ، ومواطن قوة وضعف ، ولهذا لا يوجد قائد يحرص على سمعته العسكرية يقبل أن يزج بجيشه فى قتال لم يعقد له المقارنات العددية والنوعية مع خصمه ليطمنن إلى تفوقه عليه . فاذا ما استبان له أن التفوق فى جانب هذا الخصم فسوف يعتمد غالبا إلى أساليب المراوغة وتكتيكات كسب الوقت حتى تتغير الظروف العسكرية المعاكسة ، أو ينجح الجهاز السياسى والدبلوماسى فى انتزاع صلح مقبول .

ونستخلص مما سبق أن القدرة القتالية لجيش ما تشتمل على شق كى تبرزه المقارنة العددية بين قوات الخصمين وأسلحتهم ومعداتهم ، وشق آخر كيفى تظهره المقارنة النوعية بين مستويات القيادة ومذاهب الحرب ودرجة التدريب وكفاءة الأسلحة واللباقة الذهنية والبدنية والميكانيكية وروابط روح الفريق بين المقاتلين ، وكذا نظم التعبئة والتجنيد والحشد ، والروح المعنوية واردة القتال ، وغير ذلك من العوامل الكثيرة التى تؤثر على تلك النوعية .

والغريب فى هذا الأمر انه بينما كانت إسرائيل تتمتع التفوق العددي على العرب فى الجولتين الأولىين - حرب فلسطين وحرب العدوان الثلاثى - ظل العرب مطمئنين إلى تفوقهم العددي حتى حاقت بهم هزيمة صيف ١٩٦٧ فانتبهوا بعدها إلى حقائق الموقف التى كانت ظاهرة قبلها لكل ذى عينين .

ولهذا فان ما أمكن لإسرائيل أن تحققة فى المسرح لا يعود كله إلى براعة قيادتها العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة بقدر ما يعود إلى إهمال القيادات العربية واستهانتها بعدها .

ولعل شعور العرب بكثرتهم العددية ، مع اعتزازهم بماضيهم العسكرى المجيد ، واطمئنانهم إلى عمق وطنهم الفسيح هو الذى جعلهم يحشدون جزءا ضئيلا من قدراتهم الحربية فى بداية الصراع على ثقة منهم أنه يكفى وزيادة لتأديب هذه العصابات اليهودية التى تحلم بتحقيق وهم بعيد المنال .

وإذا كانت المقارنات العددية تعتبر الطرف الأسهل من معادلة الكم والكيف ، والاكثر

دقة نظرا لاعتمادها على الحسابات الكمية والأرقام المجردة ، فإن المقارنة النوعية تتضمن العديد من العوامل التخمينية المعنوية التي لا يسهل قياسها بمعايير حسية يمكن الركن اليها كوحداث قياس ، بل تعتمد في أغلب جوانبها على الحدس والتخمين الذي قد يصيب ويخطئ ، فيؤثر بالتالي على حجم النصر أو الهزيمة ، مما يجعل القدرة على الحكم الصحيح عليها ميزانا لدى كفاءة جهاز القيادة والأركان ، وحظه من الحنكة والتمرس .

وطالما كان لهذا الكم والكيف تلك المكانة الرفيعة في حسابات القدرة القتالية للطرفين المتحاربين في مسرح حرب ما ، فإن مراجعة دورها في الصراع العربي الصهيوني الذي أمتدت أيامه لأكثر من أربعين سنة ، يعتبر واجبا قوميا حيث أنه يساعد على الكشف عن أسباب الهزائم ، والدروس والعبر التي نتفعنا في مستقبل هذا الصراع الذي لا تبدو له نهاية .

وعلى خلاف ما توهمته الغالبية ، فإن التفوق العددي وقف منذ بداية الصراع إلى جانب إسرائيل ، كما ظل يخدمها أيضا فيما توالى على المسرح من جولات ، فطبقا للوثائق المعتمدة التي سمحت السلطات المعنية بنشرها بعد مضي مدة الحظر القانونية المفروضة عليها يتضح لنا أن المقارنة العددية بين القوات العربية والقوات الصهيونية صباح يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت على الوجه التالي :

القوات العربية	المقارنة					
	مصر الصمودية الصودان	العراق شرق الأردن	سوريا لبنان	الجموع	العرب	إسرائيل القوات الإسرائيلية
كثائب	٣	٤	٤	٧	١	٢٢
أفراد	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٤٥٠٠	١٨٧٦	١٠٠٠	١٤٩٢٦

ويعنى ذلك أن القوات الاسرائيلية تمتعت بالتفوق العددي على القوات العربية المقابلة لها بنسبة ٤: ١ ، وهى نسبة مرتفعة في معايير الحروب المعاصرة .

وعلاوة على ذلك فقد أهملت الزعامة الصهيونية بالتفوق النوعي الذي حرصت على تحقيقه لقواتها منذ اشتعال الحرب العالمية الأولى عندما بادرت لتجنيد الكتيبتين اليهوديتين رقم ٣٩ ، ٤٠ ووضعتهما تحت تصرف القيادة البريطانية لحملة غاليليو عام ١٩١٥ ، ثم تجنيد اللواء العبري إبان الحرب العالمية الثانية ، ووضعه تحت قيادة الجيش الثامن البريطاني في مسرح إيطاليا عام ١٩٤٤ ، لتتيح للمقاتل اليهودي فرصة اكتساب الخبرة القتالية الميدانية على أرض المعركة الحديثة للأسلحة المشتركة .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أسرعت الوكالة اليهودية بفلسطين إلى استعادة من بقى حيا من هؤلاء الجنود ليرفدوا قوات الهاجاناه بخبراتهم الميدانية العريضة وهى تتأهب لخوض غمار الحرب لاستلاب الأرض وإعلان ميلاد الدولة الاسرائيلية ، ولقد انضم إلى صفوف الهاجاناه فعة ١٧٠٨٤ فردا من هؤلاء الجند المحنكين قبل أن تقوم الدولة مباشرة ، ثم ١٧٠٨٢٥ آخرين قبل أن ينتهى عام ١٩٤٨ ، وتولى ٢٣ مركزا للتجنيد فى مختلف أرجاء المعمورة دفعهم إلى فلسطين ، هم وما نجحت هذه المراكز الكثيرة فى جمعه من تبرعات سخية وأسلحة وذخائر من مختلف مسارح الحرب ، وبكيمات ضخمة .

وكان طبيعيا بعد هذه الجهود المكثفة على امتداد الكرة الأرضية أن يخوض جيش اسرائيل الجولة الأولى من موقع التفوق الكمي الذى أكدته رئيس الأركان الأمريكى للرئيس هارى ترومان فى مذكرته السرية التى قدر فيها نسبة هذا التفوق بما لا يقل عن ٣ : ١ لصالح اسرائيل ، بينما كان رئيس وزراء مصر يؤكد وقتها للجلسة المشتركة بمجلس النواب مساء ١١ مايو ١٩٤٨ أن قوى الدول العربية مجتمعة كغلبة بحسم الموقف لصالحنا ، وأن من يقدم على الحرب يتخذ لها عدتها فتضج القاعة بالتصفيق !

ولزيادة القدرة القتالية الاسرائيلية تسرب عملاء اسرائيل وجواسيسها إلى الملفات السرية لادارات شئون الضباط بالجيش البريطانى والأمريكى ليتتقوا منها أكفأ مقاتلى الحرب العالمية الثانية الذى أظهروا براعة ومقدرة عالية فى شئون القيادة والتنظيم والتسليح والتدريب والاعاشة ، بهدف تجنيدهم بالأجر للعمل فى جيش اسرائيل كما يرفعوا من كفاءته النوعية بما يضاعف تفوقه الكيفى على العرب .

ولا نجد على الطرف المقابل من الوثائق أو الشواهد ما يدل على أن العرب قد تنبهوا إلى هذه الحقائق الا بعد أن حلت الهزيمة بصوفهم ، وانصرفوا إلى تسوية الحسابات أو تبرير النتائج . الا أن النظرة المنصفة تشير إلى أن بعض أسباب ضعف القدرة القتالية العربية وضحالة خبرتهم بصناعة الحرب كان من صنع سلطات الاستعمار التى حرمتهم من مواكبة التطور فى علم الحرب وفن القتال فى مختلف مدارسها العالمية ، إذ كان آخر عهد العرب بالمعارك هو حملة استرجاع السودان فى نهاية القرن التاسع عشر .

ومع أن صدمة القتال الأولى كانت خليفة لكشف الحقائق واطهار مدى ما تتمتع به اسرائيل من تفوق عددى ونوعى الا أن الأمر استمر على تلك الحالة المعاكسة بلا علاج بل تفاقم فى المرحلة التالية من تلك الجولة الأولى ، على نحو ما يبرزه جدول مقارنة القوات المضادة صباح يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ ، بعد انقضاء مدة الهدنة الأولى التى كان مجلس الأمن قد فرضها على المسرح :

القوات المصرية		المقارنة					
بيسان	مصر السعودية واليمن	العراق الذين	شرق الذين	سوريا الذين	لبنان الذين	الاجمال	العرب اسرائيل
كتائب	٩	٦	٥	٢	١	٢٤	١
المراد	١٥٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠٠	٢,٤
	١٠٦٠٠٠						١,٧
							٤٢

ومما يثير الدهشة أنه برغم هذا التفوق العددي الواضح ، نجحت أبواق الصهيونية في أن تلقن العالم بالكتابة (داود الجديد « إسرائيل » الذي هزم جالوت « العرب » الأكثر منه نفيرا) ، فاستخوذت بذلك على أعجابه وعطفه .

أما المقارنة العددية بالنسبة للجولة الثانية التي وقعت في خريف ١٩٥٦ ، فتعتبر غير ذات موضوع إذ نجحت إسرائيل في استدراج قوتين كبيرتين ليتحملا عنها عبء أشق مهام القتال حتى يصبح جيشها « مثل راكب الدراجة الذي يصعد التل ممسكا بالعربة التي تصعد امامه » .

ثم كررت إسرائيل هذا الأسلوب بخدعة جديدة عندما انتهزت فرصة انهماك جيش مصر - قوة العرب الرئيسية - في مسرح اليمن الثاني ، وكذا تمزق الصف العربي ، وامتناع الرأي العام العالمي من تصرفاته العشوائية ، فقامت بشن عدوانها صيف عام ١٩٦٧ على أمل أن تكون الحرب التي تنتهي كل الحروب ، وتجبر العرب على الرضوخ والانصياع ، كما أكد اسحق رابين رئيس الأركان وقتها لرئيس وزرائه ليفي أشكول .

ولم يكن كل هذا هو غاية ما في جعبة إسرائيل من حيل ، إذ استغلت استراتيجية العمل من خطوط داخلية أكثر من مرة لتهزم الجبهات العربية الواحدة تلو الأخرى ثم تستغفى منهم ثم الهزيمة أجمعين ، بينما فشل العرب في استقلال ميزة العمل من خطوط خارجية التي توفرها لهم طبيعة مسرح الحرب ، والتفاف جبهاتهم حول إسرائيل كالتفاف السوار بالعصم ، فضاعت منهم فرصة مواصلة الضغط المتزامن عليها من كافة هذه الجبهات في وقت واحد حتى تزهق روحها .

والواقع أننا لا نجد في سجل الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة ادار فيها العرب معاركهم وفق استراتيجية العمل من خطوط خارجية بنجاح الا في المرحلة الاولى من الجولة الاولى ١٥ مايو إلى ١١ يونيو ١٩٤٨ ، ثم المرحلة الاولى من الجولة الرابعة ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهما نفس المرحلتين اللتين حقق العرب فيهما انتصاراتهم الوحيدة في هذا الصراع الذي ظل امدد بقدر ما تقاعست خسائره .

ولا يفوتنا ونحن نستعرض مصادر التفوق الكيفي لجيش اسرائيل ان نبرز ان نظام التعبئة الوطنية الذي يخدم كوادره يدعم هذا التفوق ويكفل له تراكم الخبرات والمهارات الرفيعة على أفضل الوجوه عاما بعد عام ، وجيلا وراء جيل ، وذلك على نقيض نظم التعبئة العربية التي تهدر طاقات تلك الكوادر ، وتفترق في خبراتها .

فالمعروف ان الوجة الضاربة الرئيسية لجيش اسرائيل هم جنود احتياطي الخط الأول وقد كان كل من بلغ منهم التاسعة والثلاثين من العمر في جولة خريف ١٩٧٣ قد سبق له ان خاض جولتي خريف ١٩٥٦ وصيف ١٩٦٧ واكتسب خبراتهما وخبرات عشرات المناورات السنوية والمشروعات الميدانية ، وعن بلغ الخامسة والعشرين من العمر فقد خاض جولة ١٩٦٧ وما تلاها من مناورات سنوية ومشروعات زادت كلها من تفوقه الكيفي ودفعت من قدرته القتالية .

اما غريمه العربي من المجندين الالزاميين فلم يحظ بفرص التمرس الفعلي على القتال او اكتساب الخبرة من اية حرب سابقة ، اللهم الا من تلوع منهم بعد انقضاء مدة تجنيده الإلزامي ليواصل الخدمة في الصفوف ، وهم لا يشكلون الا نسبة ضئيلة في القوات المسلحة العربية يصعب ان يكون لها تأثير كبير على القدرة القتالية للمجموع الضخم من المجندين الاغرار ، وفي هذا ما يكفي لابراز مدى الاقتراف في استغلال الخبرات القتالية التراكمية على الجانب الاسرائيلي مقابل التفريط فيها على الجانب العربي المضاد .

وفيما يتعلق بجسور الامداد بالقوات المسلحة والمعدات والذخائر فاننا نصادف تدفقا ضخما منها على اسرائيل كلما اشتعل القتال في المسرح ، بدءا بترسانة تشيكوسلوفاكيا في الجولة الأولى ، مما زاد من رجحان كفة جيش اسرائيل ، وضاعف من تفوقه العددي ، ثم عاد هذا الامداد الجوي والبحري تتدفق جسوره من الترسانة الفرنسية في الجولة الثانية خريف عام ١٩٥٦ ، ومن الترسانة الأمريكية في الجولة الرابعة خريف عام ١٩٧٣ دون ان تصل إلى دول المواجهة العربية بالمقابل جسور ولو من دول المساندة التي كانت تملك الكثير من ادوات القتال وعتاده بينما معيها يكاد ينضب في ارض المعارك المحتدمة بما يجعل شبح الهزيمة يطال على العرب بعد ان كانوا قاب قوسين أو أدنى من النصر المنشود .

وكأنما تجمعت الام التجارب الكثيرة السابقة لتصبح سوطا يلهب ظهر امة العرب ويدفعها إلى اعداد ما في استطاعتها من قوة ، فاذا بجيوشهم تضاعف عددها واسلحتها وعتادها حتى تلحق بالكم الاسرائيلي ، ثم تتجاوزه . ويظهر جدول المقارنة العديدة لعام ١٩٨٧ كيف صارت جيوش دول المواجهة العربية بمفردها اضعف عددا من جيش اسرائيل ، وذلك على النحو التالي :

بيانات	القوات العربية						المقارنة		القوات الاسرائيلية
	مصر	العراق	البحرين	سوريا	الاجمال	العرب	اسرائيل		
مقاتلون	٤٤٥,٠٠	٨٤٥,٠٠٠	٧٠٢,٠٠	٢٩٢,٠٠٠	١٧٥٢,٠٠٠	٧,٥	١	٧٠٢,٠٠٠	
دبابات	٢٢٥٠	٤٥٠٠	٧٩٠	٤٢٠٠	١١٧٤٠	٢,٢	١	٢٦٠٠	
عربات مدرعة	٤٤٢٠	٥٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٨٢٠	١,٩	١	١٢٠٠	
مدافع ومرومات	١٩٠٠	٥٥٠٠	٢٤٧	٢٨٠٠	١١٥٢٧	٥	١	٢٢٩٢	
طائرات حربية	٤٤٢	٥٠٠	١١٩	٤٨٢	١٥٤٥	٢,٤	١	١٢٩	
حوامل مسلحة	٥٢	٦٠	٧٤	١٠٠	٢٢٧	٤	١	٥٨	

ولما أيقنت اسرائيل عدم جدوى المضي في سباق التفوق الكمي لضخامة الفارق الديمغرافي بينها وبين العرب تحولت إلى التركيز على التفوق النوعي ، إلى جانب تمتين ارتباطاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الامريكية بصفة كونها الدولة الاعظم في عالم اليوم والغد القريب .

وهكذا برزت الفجوة التقنية لتأخذ دورها الواضح ذا الأسبقية الأولى في تجسيد التفوق الكيفي لاسرائيل بالقدر الذي يرفع كفاءتها القتالية فوق مستوى العرب ، سواء في الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية ، أو النووية أو حرب الفضاء التي خرجت علينا اخبارها الاخيرة بنجاح اسرائيل في اطلاق قمرها الصناعي الاول « افق ١ » توطئة لوضع قمر تجسس في مداره فوق المسرح عن قريب ليظل يرصد اخباره مرة كل ٩٠ دقيقة ، ويوفر مصدرا خصباً للمعلومات الطازجة التي يعجز أي مصدر أرضي آخر عن أن يرقبها بنفس السرعة والشمول والدقة . وبناء على ذلك يكون من خطأ الرأي التهوين من شأن نجاح اسرائيل في دخول النادي النووي ثم نادى حرب الفضاء ، فهما يشكلان دون شك دفعة جديدة لها على درب التفوق الكيفي يجبر العرب بذل الجهد الصادق لمواجهة بأسلوب علمي واعى حتى لا نكرما سبق أن وقعنا فيه من خطأ غض البصر أو التهوين من شأن الحقائق المزعجة ، لنفاجأ بآثارها المعاكسة في أرض المعركة وكل ما ترتب عليها من مشكلات وانتكاسات .

وتجدر ملاحظة أن قياس الفجوة التقنية بين أي طرفين كما أوضحها البحث القيم يعتمد على الفارق بينهما في مدى استيعاب كل منهما لثلاثة مستويات من الثقافة كالآتي :

١ - المستوى الأول ويرتكز على مدى دراية كل طرف بالتقنيات المختلفة وقدرته على متابعة تطوراتها وتطبيقاتها وتعريف الاحتياجات الوطنية منها وكذا أولوياتها في إطار المصالح الوطنية العليا .

٢ - المستوى الأوسط ويرتكز على القدرة على تطوير هذه الثقافة وصيانتها وتحقيق قدر متواضع من الابتكارات فيها .

٣ - المستوى الأعلى ويرتكز على القدرة على تصميم وتصنيع المعدات ذات التقنية الرفيعة وتسويقها وكذا الدخول في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال .

وبالنظر إلى هذه المستويات الثلاثة نجد أن إسرائيل قد استوعبت تماما المستويين الأدنى والأوسط ، وبدأت في اختراق المستوى الأعلى الذي يشكل حجر الزاوية في سياسة محافظتها على الفجوة التقنية مع العرب في المراحل القادمة ، والذي تلعب الصناعات الحربية وصناعة حرب الفضاء دورا بارزا به .

ولا يمارى أحد في أن هدف إسرائيل الأول من إطلاق القمر الصناعي « افق ١ » ، إلى جانب تحقيق « المكانة الدولية » هو دخول عهد جديد يكفل لها مشاركة الدول المتقدمة في المستويات العليا للعهد الثقافي القادم .

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للبرنامج النووي الإسرائيلي الذي تأمل إسرائيل منه تحقيق « المكانة الدولية » أيضا كعضو في النادي النووي بين الصفوة من أعضائه ، واستغلال الثقافة النووية كرادع ذي مصداقية عظيمة .

وعلى الجانب الآخر لا يزال العالم العربي يجاهد لدخول المستوى الثقافي الأدنى إلا من بعض الاستثناءات القليلة ، إذ نجحت بعض الدول العربية في تحقيق المستوى الثقافي المتوسط ، كما قام الوطن العربي بشراء خدمات ومنتجات تقنية تناهز الف مليار دولار فيما بين عام ١٩٧٠ ، وعام ١٩٨٢ .

ثم أن القاعدة العلمية للوطن العربي قد تنامت في الحقبة الحالية للثمانينات حتى بلغ العدد التراكمي لخريجي الجامعات العربية ١,٤ مليون حاصل على درجة البكالوريوس والليسانس ، وذلك في عام ١٩٨٠ وحدة ، تخرج ٤٠٪ منهم في العلوم الأساسية والتطبيقية ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد التراكمي مع مطلع القرن الحادي والعشرين ١١ مليون خريج .

ويعني ذلك أن الفجوة التقنية التي تعتمد عليها إسرائيل في تفوقها الكيفي على العرب في طريقها إلى الزوال إذا ما جد العرب في تنفيذ الحلول التالية على نحو ما اكده البحث نفسه :

١ - تحديث البيئة العسكرية وقد بدأت هذه العملية تشهد طفرة كبيرة في القوات

المسلحة العربية منذ منتصف السبعينات مما قفز بالاتفاق العسكري عليها إلى مستويات غير مسبوقة ، جعلت نصيب الجندي العربي يتفوق على قرينه من جنود دول العالم الثالث اجمعين بعد أن تجاوز انفاقنا العسكري خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥ ما جملته ٣٨٠ مليار دولار اي ما يوازي ٩ أمثال ما انفقته اسرائيل خلال نفس الفترة .

٢ - تطوير صناعة السلاح العربي على أسس جماعية ومنسقة ، وقد سبق أن تجسد تطبيق هذا الحل عندما أنشئت الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ ، التي سرعان ما تنكبت الطريق السوي عام ١٩٧٩ نتيجة القرارات المتسارعة لقمة بغداد ، فعادت تجربة تصنيع السلاح العربي بعد ذلك تقتصر على الجهود القطرية المبعثرة التي تجاوزتها حقائق العصر وسيادة نظريات المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسية بصفة كونها الأكثر قدر على حمل الاعباء العلمية والمالية الثقيلة لانشطة البحث والتطوير التقاني بين الحاضر والمستقبل ، فضلا عن تسويق ما تنتجه من عتاد في مجالات أوسع .

٣ - وطالما ظلت الفجوة التقنية بين العرب واسرائيل تعتمد على هذا الفارق في استيعاب التقانات الحديثة بين الطرفين ، فإن سد هذه الفجوة في اقصر زمن ، يمكن أن يتحقق من خلال الاستيعاب المتتالي لتقانات الثورة الصناعية باستخدام اساليب الهندسة العكسية والتقليد ، وإعادة التركيب ، سرقة النماذج ، وكلها اساليب شائعة في عالم اليوم ، خاصة في اسرائيل نفسها التي خرجت من سباق سرقة النماذج بنصيب الأسد .

٤ - أما الحل الرابع فهو اعتماد العرب على الكم وحسن استخدام العنصر البشري على نحو ما أثبتته الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة بتغلبها على التقنية الاسرائيلية المتقدمة ودفعها إلى مأزق أمن وطني عويص لم تهدد بعد إلى طريق الخروج منه .

وهتي يمكن استغلال الكم الكبير الذي أصبح العرب يفضلوه يتفوقون عدديا على اسرائيل فلا بد من بحث القيادة العربية المشتركة من مرقدها حتى يتحول هذا الكم الخامل الذي شكل نقطة ضعف فيما مضى ، إلى رصيد هائل يوفر مكن قوة للمستقبل .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن تقسيم الدول إلى مجموعة متقدمة وأخرى نامية لم يعد ينسجم مع حقائق المستقبل حيث يعمل العلماء إلى تقسيمه مع مطلع القرن القادم إلى أربعة مجموعات ، وذلك طبقا لما جاء بالبحث :

١ - دول تخلق الثقافة .

٢ - دول تخلق بعض الثقافة وتستورد البعض الآخر وتستوعب استخدامه .

٣ - دول تستورد الثقافة وتستطيع استيعابها واستخدامها .

٤ - دول لا تستورد الثقافة ولم تصل بعد إلى مستوى استيعابها .

ولما كانت بعض الدول العربية من المجموعة الثانية والبعض الآخر من المجموعة

الثالثة فإن المستقبل القريب يشير بإمكان سد هذه الفجوة التقانية التي أضرت بنا في صراعنا مع إسرائيل .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن حسن استقلال هذا الكم العربي الهائل يتطلب تنسيق العمل الجماعي ، ومن هنا تتبين فوائد الاستمسك بعروة العمل العسكري العربي المشترك ، ثم اعتناق مذهب العمل من خطوط خارجية مع الالتزام به بغاية الجدية لاستثمار المزايا الجغرافية والديموغرافية الكثيرة التي تتوفر للعرب ، والتي طال إهمالهم لها فيما سبق من صراعات .

كما أن استراتيجية التشبيح التي تعنى حسن استخدام هذا التفوق العددي العربي يمكن أن تعاون دون شك في تحييد فجوة التقانية بيننا وبين إسرائيل ، سيما وقد سبق أن أثبتت نجاحها وجدواها في مسرح لبنان ، وفي الحرب الليبية التشادية ، ومن قبل ذلك وبالبرهان الساطع ، في مسرح فيتنام .

مناقشات الورتين الثالثة (١) والثالثة (ب)

أثيرت ثلاث قضايا رئيسية في مداخلات المشاركين في النقاش في هذه الجلسة تعقيا على ما تضمنته الورتان اللتان قدمتا خلالها ، وهي قضية التحدي الإسرائيلي وقضية السلاح والتكنولوجيا ، وقضية مستوى التنظيم الاجتماعي السياسي في العالم العربي .

أولا - التحدي الإسرائيلي :

تميزت المناقشة في هذا الجانب بدرجة عالية من الاتفاق على تأكيد استمرار الخطر الإسرائيلي على الأمن القومي العربي رغم الحديث المكثف عن الاتجاه نحو التسوية السلمية وبرزت في هذا السياق وجهات نظر أهمها :

• أن هذا الاتجاه نحو التسوية لا يلغى حقيقة الخطر الإسرائيلي حتى في حالة وجود امكانية للتقدم في هذه التسوية . فليس هناك ما يضمن تراجع إسرائيل عن أهدافها التي سعت إلى تحقيقها منذ قيامها .

• أن السلام لم يزل يبدو بعيدا رغم كثافة الاهتمام بعملية التسوية وخاصة في أعقاب تفجر الانتفاضة الفلسطينية ، وما فرضته من ضغوط على المجتمع الدولي وعلى إسرائيل ، لكن لا توجد مؤشرات بعد على امكانية استجابة إسرائيل للاتجاه العالمي الذي يحث على تحريك عملية التسوية . والواضح أنها مازالت قادرة على التمايش مع الضغوط التي تتعرض لها الصعيد العالمي ، خاصة وأنها تكاد تقتصر على الصعيد المعنوي دون أن تتعداه لشمول إجراءات محددة سواء من جانب الولايات المتحدة أو أوروبا أو أوروبا الغربية .

• إن التفوق العسكري الإسرائيلي يرجع إلى أسباب متعددة بعضها يتعلق بإسرائيل

نفسها والآخر يعود إلى العرب بينما يرتبط البعض الثالث من هذه الأسباب بالبيئة الدولية .

فبالنسبة لاسرائيل ، اشار بعض المتحدثين إلى عوامل قوة محددة تمتلكها وأهمها المستوى المتقدم للتنظيم السياسى والاجتماعى والتطور المؤسسى فى المجتمع الاسرائيلى بالمقارنة مع المجتمعات العربية بصفة عامة وهناك أيضا دور الثقافة الغربية التى حملها اليهود الغربيون الذين اقاموا اسرائيل ولا يزالون يمثلون النخبة المسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة رغم أنهم لم يعودوا الاكثرية بالمقارنة مع اليهود الشرقيين لكن استمرار هيمنة اليهود الغربيين ومن ثم ثقافتهم ونظم قيمهم على المجتمع تكفل توفير كفاءة الاداء على مستويات مختلفة بدرجة لا تتوفر فى مختلف المجتمعات العربية . وبخلاصة وجهة النظر هذه التى تركز على أهمية عوامل التفوق التى تملكها اسرائيل نفسها اننا ازاء تفوق حضارى بالمعنى الشامل وليس مجرد تفوق عسكرى . وبخصوص عوامل التفوق الاسرائيلى التى يعتبر العرب مسئولين عنها فهى تتمثل فى الضعف العربى العام الذى يمكن رصد ابعاده فى عدد من المؤشرات أهمها :

- التفكك السياسى على صعيد النظام الاقليمى العربى ، والذى يصل إلى حد اعطاء بعض الدول العربية أولوية مطلقة لخلافاتها مع بعضها البعض على الصراع ضد اعداء الأمة ومصادر التهديد الاساسية لها وفى مقدمتها اسرائيل .

- المستوى المنخفض للتنظيم الاجتماعى والسياسى فى المجتمعات العربية ، والذى ينعكس فى مظاهر شتى فى مقدمتها ضعف المؤسسية ومحدودية المشاركة الشعبية فى ادارة شئون هذه المجتمعات . ورغم أن هذه المظاهر تتباين فى مستواها من دولة عربية لأخرى ، يظل من الواضح أن المستوى العام للتنظيم الاجتماعى والسياسى فى العالم العربى اقل منه فى اسرائيل .

- غياب ارادة المواجهة أوضعفها فى أحسن الأحوال بالمقارنة مع اسرائيل . وقد تباينت تفسيرات القائلين بأهمية هذا العنصر من عناصر المسئولية العربية عن التفوق الاسرائيلى . ومن أبرز التفسيرات التى قدمت فى هذا السياق ذلك التفسير الذى يربط ضعف أو غياب ارادة المواجهة العربية بانخفاض مستوى التنظيم الاجتماعى والسياسى وما يؤدى اليه ذلك من محدودية المشاركة الشعبية وبالتالي انصراف الجماهير عن القيام بدور فعال نتيجة احساسها بالاغتراب عن واقعها السياسى مما يحول دون تحليلها بروح الاقدام . ومن هذه التفسيرات أيضا ما يركز على التأثير السلبي لبعض التجارب العسكرية الفاشلة فى مواجهة اسرائيل وخاصة المارك الثلاث الأولى (١٩١٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧) على الارادة العربية وخاصة حرب ١٩٦٧ التى تركت تأثيرات من العمق بحيث لم تستطع النتائج الايجابية النسبية لحرب ١٩٧٣ أن تمحوها أو تقلصها . وثمة تفسير آخر فى هذا المجال يركز على المقارنة بين قلة الاحساس العربى بالخطر من جراء التراجع أمام اسرائيل بالمقارنة مع ضخامة الاحساس الاسرائيلى بالخطر فى حالة أى تراجع أمام العرب . وربما يرجع ذلك إلى

اتساع رقعة العالم العربي بحيث لا ينال منها احتلال قطعة من الأرض أو أخرى ، على عكس الوضع بالنسبة لاسرائيل التي قامت عقيدتها القتالية من البداية على عدم امكانية تحمل أى تراجع عسكري أمام العرب .

وبصفة عامة كان التركيز في هذا الجانب من جوانب تفسير التفوق الاسرائيلي على أن هذه العناصر التي تعود المسؤولية عنها إلى العالم العربي نفسه تساعد على اظهار القدرة الاسرائيلية بمظهر يفوق حجمها الحقيقي .

وعلى صعيد عوامل التفوق الاسرائيلي التي تعتبر منسوبة إلى البيئة الدولية ، كان هناك اتفاق بين المتحدين في هذا المجال على أن تلك البيئة لا تعمل في صالح العرب بسبب عمق تحالفات اسرائيل الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة . بينما لا يوجد حليف دولي للعرب يناظر الولايات المتحدة ، وخاصة في ظل التغيرات التي بدأت تظهر على السياسة السوفيتية في عهد جورباتشوف والتي تحمل مؤشرات دالة على صعوبة أن يعتمد العرب على الدعم السوفيتي في الفترة المقبلة .

ثانيا - السلاح والتكنولوجيا :

تركزت المناقشة بشأن هذه القضية على أبعاد التفوق الاسرائيلي على العرب في هذا المجال ، وطرح في هذا الاطار عدد من الافكار الاساسية وأهمها :

- أن التفوق الاسرائيلي على العرب في نوعية السلاح المتقدم تكنولوجيا يمثل ميزة هامة لاسرائيل ، خاصة وأنه يقوم على قاعدة علمية وتكنولوجية قوية . ولذلك تركز اسرائيل بصفة مستمرة على قيمة هذه القاعدة على نحو يتجاوز ما يقوم به العرب على نفس الصعيد . وقد أشار المتحدثون إلى عدد من الميزات التي تمثلها اسرائيل من جراء تفوقها التكنولوجي العسكري ، وأهمها :

- احتفاظها بقدرة أعلى من العرب على تصنيع بعض احتياجاتها من السلاح محليا .
- قدرتها على التعامل مع السوق العالمي للسلاح بكفاءة أكبر مما يقوم به العرب .
- امكانية الدخول إلى تكنولوجيات وعلم المستقبل وضمان تحقيق السبق على العرب في هذا المجال .

- السعى لتأكيد موقعها كشريك وليس مجرد تابع لبعض القوى العالمية الكبرى المتقدمة تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة التي ترتبط معها بعلاقة تحالف تتجاوز مجرد التبعية ، ويحقق لها ذلك تدعيما مستمرا لمكانتها الدولية .
أن العالم العربي يواجه تهديدا كبيرا ينبغي عليه أن يجند طاقاته وهي كبيرة وواسعة لمواجهة . لكن تباينت التصورات التي قدمها المشاركون في الجلسة للكيفية التي يعتقدون

انها الافضل للمواجهة العربية لهذا التحدى . ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى ثلاثة تصورات بارزة .

اولها : يؤكد على ضرورة دخول العالم العربى عملية التطوير التكنولوجى عموما والعسكرى خصوصا من اوسع ابوابه . ومقتضى هذا التصور هو ان لا يبدل من خوض سباق تكنولوجى مع اسرائيل على ان يكون واضحا ان الانجاز العربى في هذا السياق يظل مرهونا بتطوير وتحديث الابنية السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد العربية . فالتطور التكنولوجى لا يمكن ان يتحقق بالمعدلات المطلوبة والتي يقتضيها سياق من هذا النوع دون توفير الاطار السيسى الاجتماعى الثقافى الملازم له .

وثانيها : يرى انه ليس من اللازم ان يدخل العالم العربى في سياق شامل مع اسرائيل على هذا النحو . والبديل الذى يقدمه يتلخص في اختيار بعض المجالات التكنولوجية الملأمة بحيث تكون منسوبة للسيناريوهات المحتملة للمواجهة مع اسرائيل ولاحتياجات الصناعة والاقتصاد العربية في الوقت نفسه . ويذهب هذا التصور إلى ان بذل الجهد من أجل تحقيق انجاز ضخم في مجالات تكنولوجية محددة ومختارة بدقة هو الذى يتيح للعالم العربى عبور الفجوة التكنولوجية العسكرية مع اسرائيل .

وثالثها : يقدم بديلا آخر مؤداه العمل على رفع درجة كفاءة الاستخدام العربى للأسلحة المتطورة الموجودة بالفعل لدى الجيوش العربية والسعى للإفادة من التفوق الكسى العربى على اسرائيل كمدخل لتغيير ميزان القوى والحد من آثار التفوق النوعى الذى تتمتع به اسرائيل الآن .

ثالثا - مستوى التنظيم الاجتماعى - السيسى في العالم العربى :

سبقت الاشارة إلى ما أثير بشأن انخفاض مستوى التنظيم الاجتماعى السياسى في العالم العربى باعتباره عنصرا من عناصر المسئولية العربية عن التفوق الاسرائيلى الراهن . لكن المناقشات في هذه الجلسة تناولت تلك القضية من منظور اوسع يتعلق بالاهمية الفائقة لرفع مستوى التنظيم الاجتماعى السياسى وكيفية تحقيق ذلك في العالم العربى . والملاحظ انه كان هناك اتفاق واسع على هذه الاهمية التى عبر عنها كثير من المشاركين في المناقشات على نحو يتجاوز أولئك الذين ركزوا على مسئولية ضعف هذا التنظيم في اتاحة الفرصة للتفوق الاسرائيلى على العرب . وفي هذا الاطار طرحت افكار عديدة بشأن كيفية مواجهة هذا الضعف وسبل تدعيم التنظيم الاجتماعى - السيسى العربى ، واهمها :

- ضرورة تحقيق الديمقراطية السياسية او تطويرها كشرط لا غنى عنه لتحسين الاداء العربى بشكل عام بما يتيح ذلك من مشاركة شعبية تعنى على الصعيد العملية امكانية استحضار التفوق الكسى العربى على اسرائيل والذي يظل مجرد تفوق احصائى على الورق في غياب هذه المشاركة . كما ان تحقيق الديمقراطية يقود إلى استعادة الارادة العربية

من خلال ارتفاع المعنويات على الصعيد الشعبي وانعكاسات ذلك على مختلف جوانب الحياة وفي مقدمتها تأكيد قيم العمل المنتج . وأشار بعض المتحدثين في هذا الصدد إلى استناد إسرائيل إلى التنظيم الديمقراطي كأحد أهم عناصر قوتها .

- ضرورة اخضاع شئون الدفاع والتصنيع العسكري في البلاد العربية ، بما في ذلك ميزانيات القوات المسلحة ، لرقابة ومحاسبة المؤسسات السياسية الرسمية والشعبية وعرضها على الراى العام لضمان كفاءة الأداء في هذا المجال .

- تحقيق مزيد من الارتباط بين الصناعات الحربية في الدول العربية التي توجد بها هذه الصناعات وبين القطاع الصناعى بشكل عام ، ويمكن هذه الصناعات من القيام بدور القاطرة للنظام الصناعى بأكمله .

- الاهتمام بالمواطن العربى من مختلف الجوانب ، وخاصة على مستوى التعليم والثقافة والصحة والعمل فضلا عن ضمان حقوقه الأساسية واحترام هذه الحقوق . فهذا المواطن هو صانع ومستخدم التكنولوجيا الحديثة في نهاية الامر .

موجز محاضرة

« الهيئة العربية للتصنيع : الوضع الراهن والافاق المستقبلية »

الفريق / إبراهيم العراقي

رئيس مجلس ادارة الهيئة العربية
للتصنيع

تقديم :

١ - لكي تكون هناك صناعة عربية للسلاح لابد من وجود سياسة تسليح وبالتالى توضع خطة للانتاج الحربى وهذا يتأتى بتوافر :

• اهداف واضحة للدولة ومجموعة الدول / تحديد واضح للعدائيات / تحديد للتحالفات ومدى الاعتماد عليها / معلومات عن طبيعة ومسرح الحرب والعمليات / القاعدة الصناعية المتطورة والموقف الاقتصادى القادر والقوى البشرية المتطورة .

• سياسة واستراتيجية تتضمن التخطيط المستقر والتنسيق المستمر / ضمان التمويل للخطة الموضوعية / الالتزام .

٢ - الواقع العربى يتمثل في :

• قاعدة ضخمة مع عدم وجوده خطة موحدة / وجود تنافس وتكرار / تعدد المنتجات التي تؤدى نفس الغرض / تكرار الاستثمارات / عدم الاستغلال الكامل للطاقة

الصناعية/ الاعتماد على المكونات وال خامات الأولية المستوردة التاثر بالأوضاع السياسية بين الدول .

تاريخ الهيئة :

- ١ - أنشئت في أبريل عام ١٩٧٥ بين السعودية وقطر والامارات وجمهورية مصر العربية برأس مال قدره ١٠٤٠ مليون دولار موزع بالتساوي وشاركت مصر بحصة عينية (٤ مصانع) . وأنشئت الهيئة بهدف بناء قاعدة صناعية عربية متطورة لتحقيق مصالح الدول المساهمة فيها .
- ٢ - أعلنت السعودية وقطر والامارات في ١٤/٥/١٩٧٩ انصراف ارادتها إلى انتهاء وجود الهيئة ووقف جميع انشطتها .
- ٣ - حماية للهيئة ومصالح الدول الاربعة المؤسسة لها أصدرت جمهورية مصر العربية قانونا نص على الابقاء على الهيئة واستمرارها والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها حرصا من مصر على استمرار النشاط ورعاية حقوق المؤسسين .
- ٤ - عقب ذلك رفضت احدى الشركات البريطانية - شركة وستلاند - والتي وقعت معها الهيئة اتفاقية لتأسيس شركة لانتاج الطائرة الهليكوبتر لينكس الاستثمار في ممارسة النشاط المتفق عليه مع الهيئة على الرغم من توقيع كافة العقود المنظمة لهذا النشاط واصرار الهيئة وحكومة مصر على الاستمرار ولجأت إلى التحكيم مطالبة بتعويض عن الاضرار التي ادعت انها لحقت بها وقدره ٢١٠ مليون جنيه استرليني بخلاف الفوائد حتى صدور نتيجة التحكيم .

الوضع الراهن للهيئة :

الهدف :

- ١ - بالإضافة إلى هدف الهيئة الاساسي في تكوين قاعدة صناعية متقدمة ومتطورة في العالم العربي وذلك في مجالات صناعة الطائرات والصواريخ والالكترونيات والسيارات فإن الهيئة تهدف إلى استغلال الطاقة الفائضة بالمشاركة في الانتاج الصناعي المدني .

السياسة :

- ٢ - من بين العديد من السياسات التي وضعتها الهيئة للتحرك في مجالات متعددة مثل التسويق/ البحوث والتطوير/ توسيع خدمات ما بعد البيع/ كانت هناك سياسة التعاون مع الشركات الاجنبية من حيث نقل وتعميق التكنولوجيا/ إنتاج مستقر مستمر/ مشاركة في تسويق خارجي/ تحقيق سعر منافس .

مصانع الهيئة وشركاتها / أهم منتجاتها / معلومات عن الهيئة (مرفق بيان) :
المستقبل :

يهدد صناعة السلاح تهديدات خارجية :

١ - تدخل القوى المنتجة الكبرى حفاظا على مصالحها السياسية والاقتصادية / التطور التكنولوجي السريع / سيطرة بعض الفئات على سوق السلاح العالمي / تأثير سلبي للمساعدات العسكرية / نزول بعض الدول إلى سوق السلاح بسعر سياسي .
وأخرى داخلية :

تأثير الاتفاق على الصناعة الحربية على خطط التنمية وضرورة التوازن بينهما / تكلفة الانتاج العالية لضعف وسائل الانتاج والادارة / عدم تطور القاعدة الصناعية والقوى البشرية / عدم الاهتمام بالبحث والتطوير وخدمة بعد البيع / تطوير الخامات .

إنتاج الهيئة :

١ - في مجال صناعة الطائرات وملحقاتها :

- (أ) الطائرات ثابتة الجناح ومحركاتها سواء النفاثة أو التربينوجية .
- (ب) الطائرات الهليكوبتر ومحركاتها .
- (جـ) خزانات الوقود الاضافية للطائرات .

٢ - في مجال صناعة الصواريخ :

- (أ) الصواريخ المضادة للطيران المنخفض المحمولة على الكتف .
- (ب) الصواريخ المضادة للدبابات والافراد المحمولة على الكتف .
- (جـ) صواريخ المدفعية والقصف الساحي .
- (د) الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات .

٣ - صناعة السيارات المدرعة وسيارات الجيب .

٤ - صناعة المعدات الالكترونية المحمولة جوا ومعدات الاتصالات الأرضية والصفقر الكهربائية .

بالاضافة ، عمرات محركات الطائرات وهيكلها وتصنيع اجزاء الطائرات والصواريخ لصالح الشركات العالمية (فرنسية / كندية / امريكية) .

مناقشات محاضرة الفريق إبراهيم العربي

تركزت التعليقات والتساؤلات التي قدمها عدد من المشاركين في المؤتمر على الجوانب التالية :

- أن المقارنة التي أشار إليها الفريق العربي بين مصر والدول التي دخلت معها مرحلة الانتاج الحربى في الوقت نفسه مثل الصين وكوريا تشير التساؤل عن إمكانية الاستفادة من الترسانة الصناعية الصينية وكذلك اليابانية لتطوير نوعيات لازمة للسلاح العربى . وينطلق هذا التساؤل من ملاحظة أن الصين تنتج جميع أنظمة التسليح دون النووي بتكلفة تبلغ حوالى ٤٠٪ من تكلفة الدول الصناعية المتقدمة . وقد ظهرت أمثلة لهذه الأسلحة وقدراتها حديثا عندما حصلت عليها السعودية من الصين .

- إن مسألة الثقة بالسلاح تعتبر من أهم وسائل رفع الروح المعنوية في ميدان القتال ، لأن الجندى دائما يقارن ما لديه مع ما لدى العدو . وهذا يثير التساؤل عن مدى كفاءة ما تنتجه هيئة التصنيع الحربى بالمقارنة مع ما لدى العدو .

- أن هناك شبه إجماع على أن لكل جيل من السلاح لا يتجاوز عمره ٥ سنوات حيث يأتى جيل بعده ، وبالتالي يصبح من الضرورى حساب معادلة تطوير الأسلحة وفقا لتطوير الاجيال .

- إن حماية المصانع الحربية العربية مسألة حيوية ، الامر الذى يثير التساؤل عن مدى توفير هذه الحماية على صعيدين : أولهما في حالة تعرضها للعدوان من أعداء الأمة ، وثانيهما حمايتها من الداخل وخاصة في المجال الاستخبارى .

- أن هناك أنواعا مختلفة من الحروب منها مثلا حرب التحرير الشعبية ، والحرب الكيماوية ، الامر الذى يثير التساؤل عن مدى نصيب المعدات المطلوبة لمثل هذه الحروب من إنتاج هيئة التصنيع .

- أن مسرح العمليات البحرية ذو أهمية كبرى في الحروب الحديثة ، الامر الذى يطرح التساؤل عن مدى استكمال الهيئة للصناعات الحربية البحرية ، وخاصة في ظل معرفة أن بعض الدول التي تحتاج إلى السلاح من دول ساحلية .

- أن القادة العسكريين يطرحون دائما أسئلة حول الاهداف الواضحة واللازمة للتصنيع الحربى ، وكثيرا ما يحدث جدل بشأنها . لكن المفترض أن تكون هذه المسألة واضحة جدا بالنسبة للفريق العربى حيث عمل كرئيس أركان للقوات المسلحة المصرية ، وشارك في ٤ حروب عربية إسرائيلية ، وبالتالي فهو يستطيع أن يطرح تصويره حولها .

- أن مشكلة التعاون في التصنيع الحربى أو غيره ليست مشكلة العالم العربى وحده ؛

فنجند أيضا تناقضات شديدة داخل حلف الأطلسي حول قضايا متعددة وقد أدت هذه التناقضات في وقت من الأوقات إلى خروج فرنسا من القيادة العسكرية للحلف والذين بقوا داخل الحلف ظلوا يخطئون ولديهم تصورات متباعدة لكنها تؤدي إلى إنتاج سلاح . وربما لا يوجد هذا لدى الدول العربية . ولكن من الضروري أن يكون هناك من يقود هذا التطور . فلدينا أكثر من مسرح للعمليات وهناك أكثر من عدو ، ولابد من التوصل إلى اتفاق بشكل أو بآخر . وفي هذا المجال لابد أن يكون هناك تقسيم للعمل العربي حتى يمكن الحديث عن صناعة أسلحة عربية .

- أن هناك ضرورة للافادة من الخبرة الأجنبية ، الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى وجود دراسة في الهيئة عن التجربة الأوروبية لصناعة السلاح بين أكثر من دولة ، لأن دراسة مثل هذه التجربة ضرورية في مجال إدارة التناقضات التي هي جوهر أي عمل مشترك .

- أن هناك شركات مشاركة في هيئة التصنيع ، وهي مسئولة أمام دولها ، فكيف يمكن الاستفادة من خبراتها في تطوير سلاح معين قد لا ترضى عنه دولها ، وما مدى تأثير ذلك على إمكانية الوصول إلى تصميم سلاح متطور . وما إمكانية مساهمة القطاع الخاص في التمويل حتى لا يكون للانتاج العربي مرتبطا بسياسات الدول مما قد يؤدي أحيانا إلى غلبة العوامل السياسية ، وهو ما يثير أيضا قضية الاستقلالية ويطرح تساؤلا آخر عما إذا كانت هناك شركات في القطاع الخاص أكثر استقلالية .

- أن لأفريقيا أهمية كبرى سواء كمسرح للسياسة المصرية أو كسوق . لكن هناك اختلاف في طبيعة مسرح العمليات في هذه القارة عن المسرح العربي مما يجعلها في حاجة إلى نوعية أخرى من السلاح . كما أن دول أفريقيا تسعى دائما للحصول على السلاح بأقساط طويلة الأجل وأحيانا بدون مقابل ، وهي لا تتعامل في السلاح إلا بتقاضى العملات وهذا وضع شائك بالنسبة للهيئة . وكل هذا يثير التساؤل عن مدى اهتمام الهيئة بحاجة الدول الأفريقية من السلاح .

- إن هناك نقصا في الاعلام عن الهيئة لأن هذا الاعلام يعتمد على المعارض التي تعتبر مكلفة للغاية .

- أن معظم الأطراف الأجنبية التي تتعاون معها الهيئة لها إنجازات سياسية معروفة ، الأمر الذي يقتضى تنويع الشركاء والتعاقد مع أطراف محايدة مثل سويسرا أو السويد .

- إن الاهتمام الكبير بتسويق منتجات الهيئة يثير التساؤل عما إذا كانت هناك قيود سياسية أو أخلاقية على بيع هذه المنتجات .

- أن السعى لأن تكون إدارة صناعة السلاح خارج إطار السياسة أمر صعب ، ولابد من البحث عن صيغة تنظيمية لتأمين مطلبى حسن الإدارة وانسجامها ومطلبى التوجيه

السياسي من جانب المشاركين . فالدولة التي تحمل اسم لا تبحث عن الربح فقط .
- أن شرط وجود عقيدة سياسية لومذهب عسكري واضح لتهديد نوع السلاح ومذاه
وما إلى ذلك يتطلب زمنا طويلا .

- وقد أفاض الفريق إبراهيم العرابي في إجاباته على هذه التساؤلات ، ويمكن تلخيص
أهم ما تضمنته هذه الاجابات على النحو التالي :

- أن استكمال عملية المقارنة بين مصر ودول أخرى في مجال الانتاج الحربي يقتضي
إضافة نقطة هامة ، وهى أن الصين دخلت هذا المجال بهدفين رئيسيين أحدهما عسكري
مبعث توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، والآخر اقتصادي . أما كوريا فقد دخلت
الانتاج الحربي من منطلق اقتصادي فقط وليس بدافع مواجهة تهديد كوريا الشمالية حيث
كان بإمكانها الاعتماد على الولايات المتحدة في مواجهة هذا التهديد . وفي كل هذه الحالات
هناك تحديات كبرى تواجه صناعة السلاح لأن مصالح الدول الكبرى لا تقبل ليس فقط
التطور الصناعي الحربي ولكن حتى التطور الصناعي بشكل عام . وهذا ما أدركناه عندما
دخلت الهيئة مجال الانتاج المدنى لأنه لا يمكن الاعتماد على الانتاج الحربي فقط من الوجهة
الاقتصادية . وفضلا عن ذلك هناك التنافس بين الدول المنتجة للسلاح من غير الدول
الكبرى على التسويق واتجاه بعضها إلى البيع بما يمكن تسميته السعر السياسي الذى يهدف
إلى احتكار السوق ، وهو ما فعلته الصين حيث تبيع منتجاتها بأسعار أقل من الاسعار
السائدة في السوق ، وعلى نحو يثير الدهشة أحيانا . ومن هنا أهمية التعاون بين هذه الدول
وبصفة خاصة بين الدول العربية التي يمكن الاتفاق بينها .

- أن الثقة في السلاح تبدأ بالصناعة ، وأهم مظاهرها السيطرة على النوعية المنتجة .
فنحن لا نقبل أى عيوب في الانتاج حتى إذا أدى ذلك إلى نوع من ارتفاع سعر المنتج ، ولذلك
نجد اليوم أن كل جندي في الجيش المصرى على ثقة من أن السلاح الذى بين يديه يحقق له
الأداء الذى يريده .

- أن الراكض وراء التكنولوجيا لا ينتهى . فكل صاروخ جديد يظهر اليوم يحتاج إلى
تطوير ، وهذه عملية ليست بسيطة بالنسبة لدول العالم الثالث . لكن الخبرات تثبت أن الكم
وأسلوب الاستخدام مؤثران للغاية . ففي حرب أكتوبر مثلا ، كان صاروخ « آر. بي. جى »
الصغير يدمر الدبابات الاسرائيلية .

- أن قضية الحماية بالغة الأهمية بالطبع ، والهيئة تتعاون مع جمهورية مصر العربية
ولديها نظام أمنى ، فضلا عن دعم من وزارة الدفاع المصرية بوحدات حراسة من القوات
المسلحة وتنسيق في القضايا الأمنية مع احتفاظ الهيئة باستقلالها .

- أن الصناعة البحرية هى صناعة أخرى ذات تكنولوجيا مختلفة ، وليس هناك
ما يمنع من عمل معدات تركب على المراكب ، لكن الهيئة لا تركز على هذا المجال لأن الهدف

الذى اقيمت من أجله هو الصناعات المتطورة المتقدمة وهى الطائرات والصواريخ بالدرجة الأولى .

- بالنسبة لمسألة الاتفاق على الهدف ، الهيئة استقالاتها عن وزارة الدفاع المصرية .
ولا توجد مشكلة بالنسبة للهيئة مع مصر ، وإنما كانت المشكلة قائمة مع الدول العربية الأخرى فى فترة القطيعة الدبلوماسية .

- بخصوص الرؤية المستقبلية فإن الهيئة شكلت مجموعة للتخطيط الاستراتيجى حتى لا تكون السياسة الموجودة مجرد آمال وأحلام ، وإنما نسعى لتحويل كل ما نريده إلى حقيقة .

- وبشأن توزيع الانتاج الحربى العربى على دول متعددة ، فإن الخطة التى قامت عليها الهيئة كانت تقضى بأن تقدم مصانع فى الدول المشتركة فيها ، وتم البدء فعلا فى تخطيط مصنع الإلكترونيات فى الخرج بالسعودية ورأسماله موجود ضمن الأموال المجمدة ، فلم يكن التخطيط أن تقام المصانع فى مصر . لكن كانت هناك المصانع الأربعة التى قدمتها مصر باعتبارها نصيبها فى هذه الهيئة . لكن من العبث أن نبدد وقتنا فى الحديث عما تنتجه مصر أو غيرها من الدول ، لأن هناك دولا عربية أخرى مثل العراق لديها قاعدة صناعية متقدمة جدا فى الانتاج الحربى وبالتالى يمكن التعاون وتوزيع الأدوار .

- وبالنسبة لتأثير الشركات المتعاقدة مع الهيئة أو حكومات هذه الشركات ، يجب إيضاح أن للهيئة أغلبية فى رأس المال مع جميع هذه الشركات (٧٠٪) بالنسبة لثلاث شركات و ٥١٪ بالنسبة للرابعة) . أما الحديث عن مدى تقدم الانتاج ، فانا لا أشعر بقلق من التكنولوجيا الحديثة لأن سوق السلاح مفتوح ويمكن أن أحصل منه على ما أريد . لكننى أؤكد على ضرورة الاعتماد على الذات لخلق تكنولوجيا عربية .

- يجب أن نفرق بين اشتراك القطاع الخاص فى الهيئة نفسها وهو ما أعارضه تماما لأنه لا يستطيع أن يدير صناعة بهذه الأهمية والخطورة حيث يبحث دائما عن الربح ، وبين مشاركة هذا القطاع فى مشروع معين .

- بالنسبة لأفريقيا فإن سوقها موجود ونحن مهتمون به ، لكن قطاع التسويق لم يزل جديدا ويدرس كل الاحتمالات ويبحث عن حلول لمشكلات التعامل مع السوق الأفريقى ومنها على سبيل المثال العملة التى نبيع بها . ومع ذلك فقد قمنا بالبيع فى أفريقيا بالفعل وعقدنا صفقات ، ودخلنا فى مفاوضات على عقود مع دول أفريقية .

- أما بالنسبة للاعلام عن الهيئة فعندما توليت المسئولية ، لم يكن هناك قطاع تسويق بها وبالتالى لا يوجد إعلام بل وكان الاتصال بالصحفيين ممنوعا . ولذلك فالجهد الذى ترونيه اليوم هو جهد عام واحد ، وأشكر جهاز الاعلام فى الهيئة والمهندسين وأجهزة التسويق على ما قاموا به فى عام واحد .

- لا خلاف على أفضلية التعاون مع دول محايدة مثل السويد وسويسرا والنمسا .
لكن هذه الدول تعتبر جديدة في السوق مثلنا ، وأتحدث عن السوق وليس عن الانتاج . فقد
فرضت عليهم بعد الحرب العالمية الثانية قيود معينة في إطار الترتيبات التي تم اتخاذها .

وأعود مرة أخرى لأتساءل : لماذا ننظر بعيدا ونحن كعرب لم نتعاون مع بعضنا
بعض . فهل تعاوننا مع العراق بما فيه الكفالية ؟ أذكر أننا بدأنا فقط في التعاون لكن لدى
العراق إمكانيات تكنولوجية كبيرة كمصر ولابد من كسر حاجز الحساسية أولا وتبادل
ما لدينا .

- إن ما أقصده باستقلالية صناعة السلاح عن السياسة هو عدم تدخل الدول في
الإدارة اليومية ، لكن تظل هي التي تحدد الهدف وتراقب وتحاسب في نهاية العام من حيث
مدى تحقق أهداف الانتاج .

ملحق (١)
تحت رعاية
الرئيس محمد حسنى مبارك

المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى
القاهرة ٨ - ١٠ يناير ١٩٨٩

بالتعاون بين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز الدراسات الاستراتيجية
مؤسسة الاهرام الجامعة الاردنية

قاعة الاجتماعات - مؤسسة الاهرام - الدور الاول
شارع الجلاء - القاهرة

اليوم الاول : الأحد ٨ / ١ / ١٩٨٩

٩,٣٠ : ١٠,٣٠ : حفل الافتتاح

* رئيس الجلسة : الاستاذ إبراهيم نافع

رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير
الأهرام

- كلمة الدكتور/ بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون
الخارجية

- كلمة الدكتور/ عبد السلام المجالي - رئيس الجامعة الاردنية

- كلمة الدكتور/ محمد عدنان البخيت - مركز الدراسات
الاستراتيجية بالجامعة الاردنية

- كلمة الاستاذ/ السيد ياسين - مدير مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام

(مقرر عام المؤتمر : د. أسامة الغزالي حرب)

١٠,٣٠ : ١١,٠٠ : استراحة

وقائع المؤتمر

١١,٠٠ : ١٣,٣٠ : الجلسة الصباحية

* رئيس الجلسة : د. عبد السلام المجالي

١١,٢٠ : ١١,٠٠ : الورقة الأولى (١) هيكل العمل العربي المشترك : تجاوز

أزمة النظام العربي (د. محمد السيد

سعيد)

١١,٢٠ : ١١,٤٠ : الورقة الأولى (ب) التحديات الخارجية للنظام العربي

(د. موسى بريزات)

١١,٤٠ : ١١,٥٥ : تعقيب اول : د. علي محافظة

١١,٥٥ : ١٢,١٠ : تعقيب ثاني : د. أحمد يوسف أحمد

١٢,١٠ : ١٣,٣٠ : مناقشات

١٧,٠٠ : ١٩,٣٠ : الجلسة المسائية

* رئيس الجلسة : أ. السيد ياسين

١٧,٠٠ : ١٨,٠٠ : محاضرة : الأبعاد العسكرية للعمل العربي المشترك في

التسعينات (اللواء أ. ح متقاعد / أحمد فخر)

١٨,٠٠ : ١٩,٣٠ : مناقشات

اليوم الثاني	الائتين ١٩٨٩ / ١ / ٩ :
١٩, : ١١,٣٠	الجلسة الصباحية الاولى :
٩,٢٠ : ٩,٢٠	* رئيس الجلسة : د. علي الدين هلال
	الورقة الثانية (١) : التركيب السكاني بمنطقة الخليج والامن القومي العربي (د. جهاد عودة)
٩,٤٠ : ٩,٢٠	الورقة الثانية (ب) : البعد الديمغرافي للصراع العربي الاسرائيلي (د. فوزي سهاونة)
٩,٥٥ : ٨,٤٠٢	تعقيب اول : د. فوزي غرايبة
١٠,١٠ : ٩,٥٥	تعقيب ثلث : د. صبحي عبد الحكيم
١١,٣٠ : ١٠,١٠	مناقشات :
١٢,٣٠ : ١٢,٣٠	استراحة
١٢,٣٠ : ١٢,٣٠	الجلسة الصباحية الثانية
	* رئيس الجلسة : د. أبو الفتوح عبد اللطيف
١٢,٣٠ : ١٢,٣٠	محاضرة : تصنيع الالكترونيات في العالم العربي (د. جواد العناني)
١٢,٣٠ : ١٢,٣٠	مناقشات
١٧,٣٠ : ١٧,٣٠	الجلسة المسائية
١٧,٢٠ : ١٧,٢٠	* رئيس الجلسة : الفريق الركن : نعمة فارس حسين
	الورقة الثالثة (١) : التحدي العسكري الاسرائيلي في المستقبل : معادلة الكيف والكم (د. عبد المنعم سعيد واللواء / طلعت مسلم)
١٧,٤٠ : ١٧,٢٠	الورقة الثالثة (ب) : المواجهة العربية الاسرائيلية : (الفريق اول الركن المهندس / عبد الهادي المجالي وزملاؤه)
١٧,٥٥ : ١٧,٤٠	تعقيب اول : اللواء / خالد جهوج المجالي
١٨,١٠ : ١٧,٥٥	تعقيب ثلث : اللواء / حسن البدرى
١٩,٣٠ : ١٨,١٠	مناقشات
اليوم الثالث	الثلاثاء ١٩٨٩ / ١ / ١٠ :
١١,٣٠ : ٩,٣٠	الجلسة الصباحية الاولى :
	* رئيس الجلسة : د. محمد عدنان البخيت

: محاضرة : هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والأفاق المستقبلية (الفريق / إبراهيم العرابي)	٩,٠٠ : ١٠,٠٠
: مناقشات	١٠,٠٠ : ١١,٠٠
: استراحة	١١,٣٠ : ١١,٠٠
: الجلسة الصباحية الثانية	١١,٣٠ : ١٤,٠٠
: * رئيس الجلسة : أ. عدنان أبو عودة	
: مناقشة التقرير الاستراتيجي العربي الثالث	١١,٣٠ : ١٣,٣٠
: اختتام المؤتمر :	١٣,٣٠ : ١٤,٠٠
- كلمة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية .	
- كلمة مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .	

ملحق (ب)

الأعضاء المشاركون في المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني القاهرة ٨ - ١٠ يناير ١٩٨٩

أولا - من الأردن :

رئيس الجامعة الأردنية مدير الأمن العام	الأستاذ الدكتور/ عبد السلام المجالي الفريق أول الركن المهندس/ عبد الهادي المجالي
رئيس جامعة مؤتة أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	الأستاذ الدكتور/ علي محافظة الأستاذ الدكتور/ عدنان بدران
عميد البحث العلمي - الجامعة الأردنية جامعة مؤتة	الأستاذ الدكتور/ محمد عدنان البخيت الدكتور/ احمد المجالي
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية	الدكتور/ حسين عمر توقة الدكتور/ حسين محمد المومني الدكتور/ فيصل الرفوع الدكتور/ فارس ظاهر الفايز اللواء الركن المتقاعد/ خالد هجهوج المجالي
امر كلية القادة والاركان الملكية سلاح الجو الملكي الاردني رئيس قسم الدراسات السكانية في الجامعة الأردنية	اللواء الركن/ ذيب سليمان العميد الركن الطيار/ عوني بلال قاسم الأستاذ الدكتور/ فوزي سهلونة
رئيس سلطة إقليم العقبة كلية الحرب الملكية الأردنية	الفريق المتقاعد/ يسلم قاتيش العقيد الركن/ عماد معلبة

الجامعة الاردنية
بلحث في مركز الدراسات الاستراتيجية
سفير الأردن بالقاهرة
وزير مفوض بسفارة الأردن بالقاهرة
المستشار الثقافي بسفارة الأردن بالقاهرة

العراق
اليمن الشمالي
فلسطين
الجزائر (الامين العام المساعد لجامعة
الدول العربية)
الجزائر (مسئول المعهد الوطني للدراسات
الاستراتيجية الشاملة)
الصومال (مدير الإدارة العربية
بالخارجية الصومالية)
المغرب

الأستاذ / كمال فريج
الدكتور / موسى بريزات
السفير / نبيه النمر
الأستاذ / عاطف هلسة
الأستاذ / فايز الربيع
ثانياً - من البلاد العربية الأخرى :

الدكتور / نزار الحديثي
الوزير المفوض / علي محسن
الدكتور / احمد صدقي البجني
الأخضر الإبراهيمي
الدكتور / بو علام بن حمودة
السفير / عبد الرحمن فارح اسماعيل
الدكتور / عبد الله ساعف

ثالثاً - من مصر :

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام :

الأستاذ / السيد ياسين
دكتور / سامي منصور
دكتور / أسامة الفزالي حرب
دكتور / عبد المنعم سعيد
دكتور / محمد السيد سعيد
اللواء / طلعت مسلم
دكتور / جهاد عودة
ألف ألف
ويعيد عبد المجيد
حسن أبو طالب
هالة مصطفى
عبد الفتاح الجبالي
أمال سعد

جمال عبد الجواد
مجدى صبحى
عماد جاد
أحمد النجار
عمرو هاشم
أحمد يوسف القرعى
نبیه الأسفهانى
سوسن حسين

(ب) دبلوماسيون حاليون وسابقون (بالترتيب الأبجدي)

السفير / أحمد طه	مدير الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا
السفير / السيد امين شلبى	مدير الإدارة العربية
السفير / إيهاب وهبة	
السفير / تحسين بشير	
السفير / حسنى عبد الهادى	مدير إدارة التخطيط السياسى
الوزير المفوض / حسن عيسى سيد عيسى	مدير إدارة إسرائيل
السفير / حسين مشرفة	مدير إدارة المعلومات
السفير / صلاح بسيونى	
السفير / عبد الرحمن حسن	مدير إدارة الجامعة العربية
عبد الموجود	
السفير / عزيز سيف النصر	مساعد وزير الخارجية
السفير / عمرو موسى	مدير إدارة الهيئات الدولية
سكرتير أول / د. علاء الحديدى	
السفير / فوزى محمد الابراشى	مدير المعهد الدبلوماسى
السفير / محمود السيد جمعة	مدير إدارة فلسطين
وزير مفوض / محمود مرتضى	مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية
وزير مفوض / مصطفى عبد العزيز	
وزير مفوض / د. مختار الجمال	
السفير / وفاء ججلازى	مساعد وزير الخارجية

(جـ) عسكريون حاليون وسابقون (بالترتيب الأبجدي)

لواء أ. ح متقاعد / أحمد فخر
لواء أ. ح متقاعد / بهى الدين نوافل

لواء أ. ح / جمال مظلوم	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية
لواء أ. ح متقاعد / حسن البدرى	
لواء أ. ح / حسين منصور	رئيس هيئة البحوث العسكرية
لواء أ. ح متقاعد / خضر الدهراوى	
لواء أ. ح / صلاح الدين صبرى	مدير كلية الحرب العليا - أكاديمية ناصر
لواء أ. ح متقاعد / طه المجنوب	
لواء أ. ح / عادل حسين	مدير كلية الدفاع الوطنى - أكاديمية ناصر
لواء أ. ح / عادل عبده مسعود	
لواء أ. ح / عاطف محمد عبد الحليم	رئيس كرس الاستراتيجية - أكاديمية ناصر
لواء أ. ح / محمد خلوصى اسماعيل	بمدير الكلية الفنية العسكرية
لواء أ. ح / محمد عبد المنعم سعيد	رئيس هيئة العمليات
لواء أ. ح / محمود إمام	مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا
لواء د. / رضا فودة	
لواء أ. ح / نبيل إبراهيم	
عميد أ. ح / طلعت محمود	
عقيد مهندس دكتور / محمد قدرى سيد	

(د) استاذة وباحثون فى الاقتصاد والعلوم السياسية والاستراتيجية
(بالترتيب الابجدي)

- د. إبراهيم العيسوى
- د. إبراهيم صقر
- د. احمد الغندور
- د. احمد علمر
- د. احمد عبد الله
- د. احمد يوسف
- د. اسماعيل صبرى عبد الله
- د. أماني قنديل
- د. انور عبد الملك
- د. السيد عليوه
- أ. جميل مطر
- د. حازم الببلاوى
- د. حسام عيسى

- د. حسن نافعة
- د. حسين عبد العزيز
- أ. حلمي شعراوي
- د. سعد الدين إبراهيم
- د. عثمان محمد عثمان
- د. علي الدين هلال
- أ. محمود عزمي
- د. مصطفى علوي
- د. مصطفى كامل السيد
- أ. منى مكرم عبيد
- د. نادية فرح
- د. نادية مصطفى
- د. ودودة بدران
- د. هالة سعودي

(هـ) كتب ومفكرون وشخصيات عامة (بالترتيب الأبجدي)

- أ. إبراهيم نافع
- أ. أحمد حمروش
- أ. أمين هويدي
- أ. حسين شعلان
- أ. سميح صادق
- أ. سلامة أحمد سلامة
- د. صبحي عبد الحكيم
- أ. صلاح الدين حافظ
- أ. صلاح جلال
- أ. عادل حسين
- أ. عبد الغفار شكر
- أ. عبد المجيد فريد
- أ. كامل زهيري
- أ. محمد حسنين هيكل
- أ. محمد سيد احمد
- د. محمد عبد اللاه
- أ. محمد عبد المنعم

١. محمد فائق
د. محمود محفوظ
١. لطفى الخولى
د. ليلى تكتلا

(و) قيادات وباحثون فى العلوم والتكنولوجيا والمعلومات
(بالترتيب الابجدي)

- | | |
|--------------------------|---|
| د. ابو الفتوح عبد اللطيف | رئيس اكاڤيمية البحث العلمى والتكنولوجيا |
| د. على الصعيدي | رئيس هيئة المحطات النووية |
| د. عصام الدين جلال | |
| د. عصمت عز | مدير عام مؤسسة الاهرام |
| ١. على غنيم | رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء |
| لواء د. مختار هلودة | الهيئة العربية للتصنيع |
| م. يوسف مصطفى | |

هذا الكتاب

على مدار ثلاثة أيام من ٨ الى ١٠ يناير ١٩٨٩ شهدت « القاهرة » حدثاً بارزاً على صعيد الفكر الاستراتيجى العربى وهو انعقاد المؤتمر الاستراتيجى العربى الثانى بالأشتراك بين كل من مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة .الاهرام بالقاهرة ، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية . وجاء انعقاد هذا المؤتمر استمراراً للجهود المشتركة بين المركزين منذ انعقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الاول بالعاصمة الاردنية فى سبتمبر ١٩٨٧ .

فى هذا الاطار ناقش المؤتمر ست اوراق هامة تتعلق بأساليب العمل العربى المشترك ، والتحديات التى تواجهه من مختلف الجوانب السياسية والعسكرية وذلك تحت عناوين : « هياكل العمل العربى المشترك : تجاوز ازمة النظام العربى » و « التحديات الخارجية للنظام العربى » و « التركيب السكانى بمنطقة الخليج والامن القومى العربى » و « البعد الديمغرافى فى الصراع العربى - الاسرائيلى » و « التحدى العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل : معادلة الكيف والكم » و « المواجهة العربية العسكرية » . كما القيت ثلاث محاضرات عن : « الابعاد العسكرية للعمل العربى المشترك فى التسعينيات » و « تصنيع الالكترونيات فى الاردن » و « هيئة التصنيع العربية : الوضع الراهن والآفاق المستقبلية » . وحول كل من هذه الاوراق والمحاضرات درات مناقشات هامة اشترك فيها عدد كبير من الحاضرين .

وتقديراً من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لأهمية هذا المؤتمر ، وأهمية ما قدم فيه من اوراق ومحاضرات ، وما جرى فيه من مناقشات واستمراراً للتقليد الذى جرى بالنسبة للمؤتمر الاول تقرر اصدار هذا الكتاب متضمناً اعمال المؤتمر الثانى بما فى ذلك عرض موجز للنقاط الاساسية التى جاءت فى المناقشات .

Bibliotheca Alexandrina



0436128

